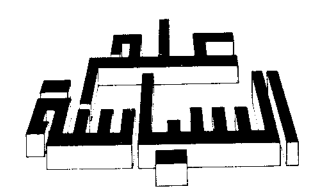
جان ماري دانكان

علم السياسة

ترجمة

د. محمد عرب صاصيلا

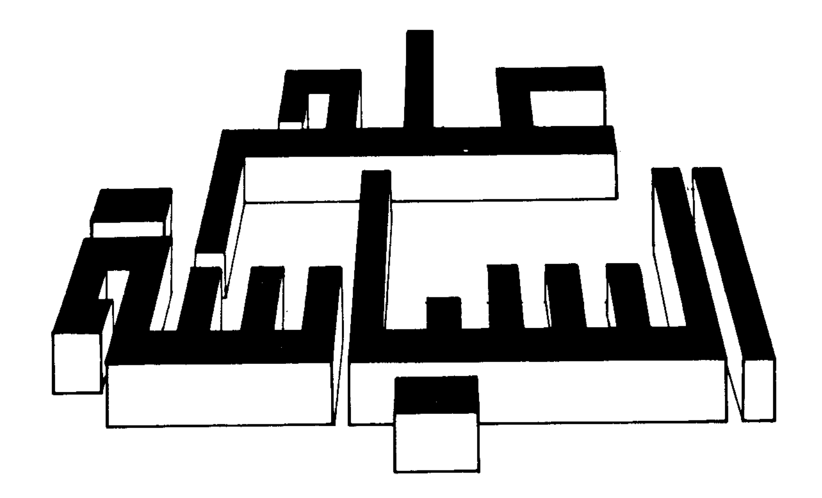



علم السياسة

1417 هـ ـ 1997 م

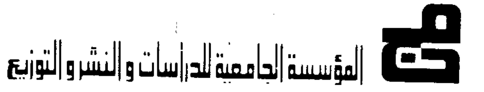
مجد/ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع
الحمراء ـ شارع إميل إده ـ بناية سلام ـ ص.ب 6311/ 113 بيروت
هاتف: 802407 ـ 802428 ـ فاكس: 603654 بيروت
المطبعة: 311898 ـ 311905 ـ هاتف خليوي: 621721/ 03

جان ماري دانكان



ترجمة

د. محمد عرب صاصيلا



هذا الكتاب ترجمة :

Science politique

JEAN-MARIE DENQUIN

المقدمة

إنَّ حضور علم السياسة في حلقات الدراسات الحقوقية والاقتصادية هو اليوم واقع قائم لا يُفكّر أحد في إنكار فائدته . فالآليَّات التي يُحلِّلها تعمل ، بالفعل ، في ولادة القانون ، وفي العالَم الذي تنتشر فيه الظواهر الاقتصادية وفق منطقها الخاص . وعلاوة على ذلك ، فإن بعض فروع القانون ـ وفي المقام الأول منها ، القانون الدستوري ـ لا يمكن التفكير بها بشكل كامل ، وتفسيرها بشكل صحيح ، بدون الإنارة ، المختلِفة والمُكمِّلَة ، التي يجلبها لها علم السياسة . ومع ذلك ، فإنَّ هذا العلم يحتل ، في الحلقات التي يدخل إليها ، موقعاً خاصاً يجب تحديده بدقة ، على الفور، من جهة نظر مزدوجة : بالنسبة لبيئته الفكرية ؛ وبالنسبة لبيئتنا الثقافية .

1 ـ موقع علم السياسة في بيئته الفكرية

إنَّ علم السياسة لا يوجد في فراغ . فهو يتحدد ، في آن معاً ، من خلال التجاور والتناقض مع عدد من الفروع العلمية الأخرى التي تتميز عنه سواء باختلافات خاصة بالموضوع أم بالمنظور . وهذه الحدود هي غالباً غامضة ، وذاتية ، وخاضعة للجدل . ولن يكون من غير المجدي ، ولا سيما من مقترب أول ، محاولة رسم خارطة موضوعية ومُفَصَّلة لها . لكن المهم توضيح هذه الحدود بشكل عام بغية تحديد موقع المادة التي ندرسها بشكل تقريبي / مع احتمال التراجع عن هذه التمييزات عندما تمسُّ الأساس ، ولا تشكل متاريس أو كتائب في خدمة أمبرياليات الفروع العلمية . لذا سنصف ، باختصار ، ما يميز علم السياسة عن كل من القانون والفلسفة السياسية وعلم الاجتماع . ولن يبدو من المفيد الإلحاح على التمييز بين علم السياسة وعلم الاقتصاد طالما أن الاختلاف في موضوعهما بديهي بحد ذاته .

إنَّ المنظور الحقوقي ، أولاً ، هو منظور معياري . فهو يستهدف التمييز بين ما هو مشروع وغير مشروع إنطلاقاً من مجموعة القواعد النافذة التي حَدَّد سلفاً أساليب تكوينها

وتحوُّلها ومعايير صلاحيتها . وعلاوة على ذلك ، فإنَّ لهذا المنظور أساس ذاتي وإرادي . فالقانون يستهدف إنتاج آثار وحفظ المُعطى الاجتماعي أو تعديل إتجاهه أو تحويله حسب الحال . وبهذا يرمي القانون بنفسه للمستقبل ولا يستنفذ نفسه في الواقع أو يحدد نفسه به . إنه يتعلق جزئياً بالخيال . ولكن بخيال يُنتج الواقع من خلال السلوكِ البشري . كذلك فإن القانون ، ولاسيما في فروعه الأكثر قرباً من علم السياسة ، يُعبر عن نفسه بطريقة متميزة من خلال مؤسسات هي عبارة عن إنشاءات للعقل البشري ، مجردة من أية حقيقة مادية . لكنها تكتسب من الممارسة الاجتماعية ، ومن خلال إثارتها لقيم وسلوك معين حضوراً حقيقياً وفعَّالاً كحضور الوقائع الطبيعية . أما علم السياسة فإنّه يستبعد ، بالعكس ، ومن حيث المبدأ ، كل اهتمام معياري . فهو يسعى لإثبات ما هو كائن ، لا ما يجب أنْ يكون . إنَّ منظوره لا يتجاوز الحاضر والمُعْطَى . فهو يهتم بالمؤسسات، بالقدر الذي تُشكّل فيه جزءاً من الواقع ؛ لكنه لا يستطيع تجاهل كل الظواهر اللاشكلية وغير الحقوقية ، التي تضم وتُخبر وتحتوي وتتجاوز أو تناقض الأطر القانونية والمؤسَّسِيَّة . إن القانون وعلم السياسة ينفصلان إذن بوضوح على الصعيد الفكري حتى ولو أنهما يُكملان بعضهما في تحليل الأوضاع الملموسة .

إنَّ الفلسفة ، بالمعنى الشائع ، ولكن غير الملائم للكلمة ، هي أيضاً معيارية . إنَّنا نعني عامِّياً بالفلسفة السياسية : مجموعة الأعمال التي تتطلع لاستخلاص مبادىء الحكم الجيد ووصفاته . إنَّ هذه الفلسفة هي التي عَرَّفها ماركس في « أُطروحته الحادية عشرة الشهيرة حول فيورباخ » (XI^e Thèse sur Feuerbach) ، بقوله : « إنَّها تعتزم تغيير العالَم وليس فقط تفسيره » . لكنَّ هذا الموقف ، بعكس ما يُؤكد ماركس ، قديم جداً : لنفكر فقط بأعمال أفلاطون . إنَّ الملاحظات التي أتينا على ذكرها حول الفرق بين القانون وعلم السياسة تُطبق هنا أيضاً . إنَّ أعمالاً من هذا النوع تتفق واهتمامات علم السياسة بما تتضمنه من تحاليل للواقع السياسي . إلَّا أنها تبتعد عنه بغاياتها ، لأن العلم ليس له من هدف آخر غير المعرفة . كما إنها تبتعد عنه أيضاً بأسلوبها في التفكير البديهي . فهي تُعَرِّف الخير من أجل معرفة كيفية النزوع إليه . إلَّا أنه يكفي الانطلاق من مُسَلَّمات أخرى لكي يتضح أنَّ هذه الإنشاءات الفكرية لاغية ولا قيمة لها . إنَّ الفلسفة ، بمعنى أكثر عمقاً ، تَعَرَّف بأنَّها معرفة تأملية ؛ فهي لا تدرس العالَم، وإنما الإنسان في علاقته مع العالَم . إنَّ فيزياء نيوتن كانت تصف العالَم الخارجي . أمَّا الفلسفة فسعت جاهدة لفهم كيف يجعل العقل البشري مثل هذه المعرفة ممكنة ، وداخل أي حدود تُحْتَجَزْ : إنه موضوع « **نقد العقل البحت** » (Critique de la raison pure) لكانت (Kant) . إنَّ التمييز ، في ميدان الفلسفة السياسية ، هو أقل سهولة ، لأسباب ستُوضِّحها تتمة تفصيلاتنا . ورغم كل شيء ، فإن أعمالاً مثل « **بحث لاهوتي -**

سياسي » (Traité Théologico-politique) لسبينوزا (Spinoza) أو « **العقد الاجتماعي** » (Le contrat social) لروسو تعطي أمثلة عَمَّا يُعَدُّ تفكيراً سياسياً حقاً حول السياسة . إنَّ علم السياسة يجد في هذه الأعمال العبقرية حشداً من المقترحات . ومع ذلك سيكون أيضاً من غير اللائق إدّعاء بناء علم سياسة عليها ، مثلما هو من غير اللائق تأسيس علم الفيزياء على « **نقد العقل البحت** » .

وأخيراً فإن الفرق بين علم الاجتماع وعلم السياسة لا يتطلب ، من أجل أنْ يُحدَّد بدقة ، تفصيلات طويلة . فعلم الاجتماع يدرس مجموع الظواهر الاجتماعية . والسياسة هي ، بشكل بديهي ، ظاهرة إجتماعية . إن علم السياسة يندرج إذن ضمن مجموعة العلوم الاجتماعية ، وخصوصيته تُستَمد فقط من واقع أنه يدرس موضوعاً محصوراً . محصور ولكنَّ متعدد الأشكال ومتكاثر ، كما سنرى ونحن نسعى لتوضيح مفهوم السياسة بدقة . من هنا ينشأ ، من جهة أولى ، تضامن بين علم السياسة والعلوم الاجتماعية الأخرى ، ولا سيما على مستوى المناهج ؛ ومن جهة أخرى إختلاف بالمقتربات ، وإشكاليات مُستمدة من الطابع الخاص والغريب غالباً للموضوع المدروس .

لقد كانت هذه التوضيحات ضرورية من أجل تجنب الانخداع بالسلعة ، إنْ أمكن القول . كما أنَّـه لا يجب البحث في أي كتاب علم سياسة عن وجهات نظر ومواضيع الفروع العلمية التي أتينا باختصار على ذكرها . لكن الخاص هو الذي يبرر العالم ، وليس العكس . والمقدمات التي لكي تكون مفهومة ، تفترض قراءة الصفحات التي تليها ، هي مقدمات غير مفيدة . كذلك فإن من المناسب أن نَحُدَّ مباشرة من التأملات حول هذه النقطة ، ونتطرق لسؤال له فائدة أقل ربما ، لكنها فورية أكثر .

2 ـ علم السياسة في البيئة الثقافية المعاصرة

يختص علم السياسة بتناوله لمواضيع تشكل جزءاً من بيئة الافراد . ولذا فإن من غير الممكن تجنب البحث فيه حتى ولو كانت لدينا رغبة بذلك . فالقرارات السياسية لها وزن كبير في الحياة اليومية ، وفي الأمور الكبيرة والصغيرة . كما أنَّ لدى غالبية الناس أفكاراً حول هذه القضايا . وبالمقابل ، فإن من النادر أن نجد أشخاصاً لديهم تجربة شخصية سياسية . فالأوساط السياسية ضيقة ، وغالباً ما تكون مُغلقة . وينجم عن هذا أن نموذج المعرفة التي يمتلكها الإنسان العادي في الميدان السياسي هو نموذج خاص . إنها معرفة عادية وعامة وواثقة من نفسها عادة ، بالرغم من أنها غير مباشرة ، وتقريبية ، وحتى خاطئة غالباً . إن المواطنين يعرفون الصورة التي تقدمها وسائل الاعلام الكبرى عن السياسة ، أكثر مما يعرفون السياسة نفسها . وهذا الأمر يشكل صعوبة بالنسبة

للطلاب الذين يتطرقون لدراسة علم السياسة . ذلك أنَّ الإعلام ، إنْ كان ضرورياً لمعرفة الوقائع ، فإنَّ الطريقة التي يُقدَّم بها تكون غالباً مُشَوَّهة ، وذلك لأسباب ثلاثة :

أولاً - إنَّ وسائل الاتصال الجماهيرية هي « آلات لإنتاج الشيء البسيط » ، حسب التعبير الملائم لروجي دوبري (Régis Debray) . إنَّ كل شيء يساهم في تزوير الآفاق . فالإلتزام باختصار يُضحِّي بتعقد القضايا . إذ ليس من الجدية الحديث بدقيقتين ،كما نرى عادة ، عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة أو عن نتائج إصلاح إنتخابي . إنَّ البحث عن المثير من الحوادث التي تستحق المشاهدة يتم على حساب الوقائع الهامة والتطورات البطيئة التي تتحمل بصعوبة عرضاً يسترعي الانتباه . إن الرغبة بجلب أجوبة واضحة وقابلة للفهم من قِبَلِ قراء أو مستمعين شاردي الذهن ، تؤدي الى تعميم مُفْرِطٍ للمسائل الحساسة والغامضة ، والى تطور من الصعب التنبؤ به . إن رغبة الجمهور، الذي يتمنى إعلاماً قابلاً للاستهلاك بدون جهد فكري ، والاتجاهات الطبيعية للصحافيين ، الذين ينقصهم البُعد ، وأحياناً الكفاءة الضرورية ، تتضافر من أجل توليد معرفة تُشكِّل الضد للمعرفة العلمية . ومن هنا ينشأ بالإجمال تعايش بين فيض إعلامي كمي ، يتجلى في تكاثرٍ بالمعلومات التي تُوَلِّد كُتْلَتها سيئة الفرز شعوراً بالتفاهة ، ونقص إعلامي نوعي ، لأنَّ ما له أهمية في الحقيقة لا يوضع موضع القيمة ، وفي الأُفق .

ثانياً - إن الوقائع السياسية ليست محايدة . فهي لا تتلاءم تماماً مع عرض رصين وموضوعي ، لأن الطريقة التي تُعرَض بها هي نفسها مُنْتِجَة للسياسة . إنَّ من الممكن عرض أسلوب إعادة إنتاج الضفادع من دون تغييره ، في حين أن طريقة عرض سياسة حزب ما أو رئيس جمهورية قابلة لأنْ تغير إتجاه ، دور فعل المواطنين بالنسبة لهذه السياسة ، وبالتالي لأنْ تغير نتائجهاوحتى طبيعتها . ومن هنايبرز سؤال حول موضوعية أجهزة الإعلام ، التي يُقال ، بشيء من السرعة ، بأنها مستحيلة . إن بلوغ الحقيقة قد يكون متعذراً ، لكن بلوغ الكذب يمكن أن يتم بسهولة . وبينهما توجد الكثير من الحالات المتوسطة . لهذا يجب ألَّا نضع كل الاعلاميين وكل المعلومات في نفس الموقع ، وإنما أنْ نسعى دائماً للتمييز بين ما يستحق الثقة وما هو مجرد دعاية . ومن هنا يبرز أيضاً تساؤل حول حرية التعبير لدى وسائل الاعلام . إن هناك مصالح بديهية تمارس الضغط على الإعلام ، ليس فقط في الدول الشمولية (التوتاليتارية) ، وإنما أيضاً في الديمقراطيات التعددية التي توجد فيها سلطات سياسية واقتصادية متعددة . ونتيجة لهذه العوامل المختلفة تظهر هُوَّة كبيرة بين منظور وسائل الاعلام والمنظور العلمي .

ثالثاً - إن وسائل الاعلام تتجنب بشكل مُنَظَّم التطرق لبعض المواضيع . فهي

تمارس ما يمكن تسميته نوعاً من الحياء السياسي. إنَّ وسائل الاعلام ، الواسعة الانتشار على الأقل نادراً ما تتلفظ بكلمات مثل كلمة « المال » و« الطمع » . ويبدو أنها تتجاهل واقع أن « المال » و« الطمع » يلعبان دوراً في السلوك السياسي . وفي هذا يشبه موقفها موقف علم السياسة .

إن من العبث ، بالتأكيد ، إعادة السياسة ، إلى أبعاد المصلحة الفردية الأنانية فقط ، كما يفعل ذلك الفكر الشعبي : إن الفلسفة الكلبية (cynisme) فلسفة ساذجة ،لأنها تفترض في السلوك عقلانية ، هي بعيدة عن أن تكون القاعدة في الأمور البشرية . لكن الإفراط المعاكس هو أيضاً مُشَوِّه . إنَّ من غير الممكن هنا التساؤل عن بواعث هذه الحالة الواقعية ، لكنَّ من المناسب لَحْظُها لأنَّها ، هي أيضاً ، مُولِّدة لاعوجاجات بالنسبة للمسيرة العلمية الحقيقية .

وبالإجمال ، فإنه ينجم عن هذه الملاحظات المختلفة أن الأقنية التي ينتقل الإعلام من خلالها يمكن أن تُدْخِل تشويهات خطيرة في هذه الملاحظات . إنَّ الطلاب الذين يتطرقون لدراسة علم السياسة والذين ليس لديهم ـ مثل الأغلبية الكبرى من المواطنين ـ الإمكانية لمقارنة الحقيقة السياسية مع الصورة التي تعطيها عنها وسائل الاعلام ، يجب أن يحفظوا هذا الوضع حاضراً في الذهن . إن عليهم ألَّا ينسوا مطلقاً أنَّ متطلبات المعرفة العلمية للظواهر السياسية يجب باستمرار أن تتجَدَّد بيقظة مستمرة في نقد المصادر .

3 ـ الخطة

إن علم السياسة ، بسبب إتساع موضوعه ، هو ميدان شاسع ويتجه للإمتداد . فإلى المواضيع التي يتناولها تقليدياً ، تضاف باستمرار مقتربات جديدة ، وميادين جديدة . إن أدبيات علم السياسة تنمو بوتيرة سريعة جداً . وعلاوة على ذلك ، فإن هذا الانفجار الكمي لا يشكل دائماً ضمانة لتقدم نوعي . وكما أن التضخم التجريبي ، في علوم الطبيعة ، يتجه لمضاعفة إعلام مُتناقص الأهمية ، فإن تكاثر الدراسات الآحادية الموضوع يمكن ، في علم السياسة ، أن يبدو عقيماً . إن جهداً تأملياً نظرياً هو فقط الذي بإمكانه أن يجعل علم السياسة يتقدم . إنه يتطلب التأكيد جهداً أكبر من الاستثمار الفكري ، ويُعَرِّض كل جهد تركيبي غير ناضج لأخطار متربصة . إن هذا الجهد هو الخلاص الوحيد الذي يمكن تصوره لعلمٍ مثل علمنا .

إن أسباباً واقعية (استحالة الشمول ، وخاصة على مستوى كتاب تلقيني) وقانونية (تمييز المساعي الفكرية البليغة على حساب التراكم المتكاثر للإعلام) هي التي

تقودنا لتركيز تفكيرنا على بعض المواضيع الكبرى . إننا سنسعى ، في الجزء الأول ، لتوضيح ما هو علم السياسة ، وبالتالي ما يتعلق وما لا يتعلق به ، ما يمكن أن ننتظره منه ، وما لا يمكن . وفي الجزء الثاني ، سنركز تفكيرنا على تحليل بعض المفاهيم الاساسية . وأخيراً ، في الجزء الثالث ، سندرس الكائنات الرئيسة التي تسكن العالَم السياسي وتحركه .

الجزء الأول

محتوى علم السياسة وحدوده

4 ـ فكرة علم السياسة تتضمن ثلاث نتائج

إنَّ الحديث عن علم السياسة يتضمن التأكيد ضمنياً على ثلاثة أمور . أولاً أنَّ هناك نموذجاً خاصاً للمعرفة ، يتميز عن المعرفة الحدسية والشائعة ، ويستحق بسبب خصوصيته إسماً ووضعاً ومصداقية خاصة ، ويُحتفظ له تقليدياً باسم العلم . وثانياً أن هناك ميداناً خاصاً ، يتميز بخصوصية وتماسك داخلي ، ويمكن أن يُوصف إجمالاً بالسياسي . وأخيراً ، أنَّ هذا الميدان ، وهذا النموذج للمعرفة يمكن أنَّ يُوصلا بطريقة تنتج عِلْماً ذا دلالة ، هو علم الظواهر السياسية ، بما تتضمنه كلمة « علم » من سمات . إنَّ هذه النقاط الثلاث ستشكل مواضيع لثلاثة فصول . الأول سيكون له بالضرورة طبع عام ومجرد ؛ لكنه ضروري من أجل إثبات صحة ما سيتبع ، ومن أجل التدليل ، أكثر مما يحدث عادة ، على خصوصية الكلام العلمي وحدوده : إنه لأمر خادع بالفعل أن نرى في هذا الكلام حقيقة مطلقة ودغمائية ، تُقَدِّم مدخلاً حاسماً ومضموناً لطبيعة الأشياء نفسها . والثاني سيكون موضوعه ، بالعكس ، جهداً لتعريف مفهوم السياسة . إننا سنُبيِّن ، إنطلاقاً من تحليل ملموس لما يغطيه هذا التعبير ، كيف يُكَوِّن الميدان الذي يُمارَس فيه النشاط السياسي نفسه في عالَم خاص بما له من سمات مألوفة وغريبة في آن واحد . والثالث سيستخلص نتائج الفصلين الأولين من خلال التدليل على أن المنطق الخاص بالعلم ، والمنطق الخاص بالسياسة يشترطان التقاءهما.، ويجعلان من هذا اللقاء حدثاً فكرياً خاصاً ، من المتعذر اختزاله في الأحداث التي يمكن أنْ تُقارن به .



الفصل الأول

السمات العامة للعلم

5 ـ مشاكل تعريف العلم

إن تعبير « علم السياسة » يحتوي كلمة « علم » . واختيار هذه الكلمة من أجل تمييز هذا الفرع ليس أمراً مُسَلَّماً به : إن كلمات أخرى يمكن أن تُفَضَّلَ عليها . لهذا يجب تحليل ما تتضمنه . ويجب ، بعبارة أخرى ، قبل التساؤل عمّا يشكل خصوصية علم السياسة بين العلوم ، التساؤل عن السبب الذي يجعله يستحق أن يُدْرج ضمن فئة العلوم . إنَّ للسؤال أهمية كبيرة ، لأنَّ كلمة « علم » أُثْقِلَت بهيبة خاصة ، نظراً لما تُثيره في الفكر من أحاسيس دقيقة . إن المعرفة العلمية ليست ، بالتأكيد ، كل المعرفة . ففي وجودنا اليومي نستعمل باستمرار معارف ، يبدو الكثير منها مستعصياً على كل صياغة علمية . إن الحيوانات نفسها تراكم المعارف . فهي تعرف غذاءها وأعداءها والأخطار الطبيعية الرئيسة التي تهددها . وبدون هذه المعرفة ، لا يمكنها أن تبقى على قيد الحياة . ومع ذلك ، فإنها لم تَبَلْور مطلقاً ، على حَدِّ علمنا ، علماً . إلاَّ أن هذا لا يُقلِّل من اعتبار العلم ، بحق ، نموذجاً للمعرفة الحقيقية . وقد رفضت المجتمعات الحديثة ، مبدئياً ، كل أسلوب آخر للوصول الى اليقين .

ما هو العلم إذن ؟ إنه سؤال أساسي وغريب ، لأنه من غير الممكن تجنب طرحه ، بالرغم من أننا نعلم أن من غير الممكن إيجاد حَلٍّ له . إنَّ تجنب طرحه ، يعني القبول باستعمال الكلمة من دون معرفة ما تُغَطِّيه ، حتى ولو بشكل تقريبي ، وذلك من خلال نوع من الثقة العمياء بالاستعمال العفوي لِلُّغة . كما أنَّه يعني أيضاً التخلي عن أدنى متطلبات الدقة الفكرية . ولكن من أجل إيجاد حَلٍّ له يجب فحص الكثير من الأسئلة المختلفة ، والمعقدة والمثيرة للجدل . الأمر الذي يجعل هذا التمهيد لتفكير في علم السياسة يتطلب لوحده وقتاً أكثر من الوقت الذي تتطلبه المادة التي نتطلع للتمهيد لها . ومع ذلك فإن الصعوبة الخاصة بالتفكير قابلة للحل . لأن كلمة « علم » ، مثل

كل الكلمات ، ليست في النهاية إلاّ بطاقة . إنَّ من غير المهم نسبياً أنْ تُطبق على هذا أو على ذاك . إنّ المهم هو ألاّ تطبق على هذا وذاك ، إذا كان هذا وذاك من طبيعة مختلفة ، أو إذا كان الاستعمال المُبهم للكلمات يؤدي لإدخال إبهام في الأمور المدروسة . وبعبارة أخرى ، فإنه يجب فقط معرفة عن ماذا نتكلم . ولتحقيق ذلك يجب توضيح المعنى الذي سنستعمل به الكلمة .

ضمن هذا الأفق ، من المناسب التركيز بشكل خاص على نقطتين . أولاً ، أنَّ العلم خطاب ، ولكن ليس أيَّ خطاب . ولهذا فإن من المهم رؤية النتائج التي يتضمنها إنتماؤه لهذه الفئة ، وكذلك ما يميزه عن أشكال الخُطب الأخرى . وثانياً ، أنَّ العلم معرفة ؛ لكنها معرفة هي دائما قيد البناء . إنها ليست معرفة مطلقة ونهائية ومؤكدة وثابتة . بل هي ، بالعكس ، نسبية وقابلة للمراجعة ، لأن الصلات التي تربطها بمادتها ليست مُحَدَّدة بطريقة بسيطة ومتواطئة من قِبَل الوقائع ، وإنما هي ، بالعكس ، نتيجة اختيارات نظرية ، لا يمكن للتعسف مطلقاً أنْ يُستبعد منها كلياً .

الشعبة الأولى
العلم خطاب من نموذج خاص

6 ـ العلم خطاب منهجي يتناول الواقع

العلم هو أولاً خطاب. وهذا يعني أنه غير متجانس مع مَادَّته. إنّه ليس نسخة عن الواقع الذي يعكسه العقل البشري ، وإنما هو مجموعة بيانات . وهذه البيانات يمكن أنْ يُعَبر عنها بإحدى اللغات التي يستعملها الناس تلقائياً (كاللغات الطبيعية) أو بلغة إصطناعية ، تُعَدَّ بدقة من أجل حاجات العلم (كالمنطق ، والرياضيات) . وينجم عن هذه النقطة الأولى نتيجة أساسية : وهي أنْ لا شيء يضمن مسبقاً إمكانية التطابق التام بين الحقيقة الخارجية والأدوات التي يستعملها العلم من أجل إدراكها . بل إنَّ العكس هو الأمر المحتمل . لأنَّ كل لغة تفترض عملية تجريد ، تكون فقط متقدمة كثيراً أو قليلاً . وهذه العملية هي مفتاح التعميم : فبما أنَّ كل شيء شبيه بنفسه ومختلف عن كل الأشياء الأخرى ، فإن من الممكن فقط من خلال تجريد هذا العنصر أو ذاك مقارنة الظواهر . وهذه هي الخطوة الأولى في كل مسيرة علمية . إنَّ العقل البشري لا يستطيع أن يُغني معرفته للخاص ـ وهو الشيء الوحيد الموجود ـ إلاَّ من خلال تحوير العام . إنّ هذا التحوير هو إذن مثمر ، لكنه أيضاً مُشَوِّه ؛ لأنَّ العلم يجب أنْ يتخلى عن معرفة الخاص بصفته تلك . إنه لا يستطيع إذن أن يتناول كل الواقع ، ولا حتى أن يُسَلِّم بأنه قابل لأنْ يُدرك كل ما يمكنه إدراكه من حيث المبدأ . وإذا كان هناك كائن سامي يمتلك

معرفة حدسية وشاملة للواقع ، فإنَّ هذه المعرفة لن تكون عِلْماً ، لأنَها لا تحتاج للمرور عبر تحوير التجريد واللغة .

إن الخطاب العلمي هو خطاب منهجي ، نظراً لأنه يتطلب من نفسه تماسكاً داخلياً . إن تأكيدات متناقضة ، داخل نفس الميدان العلمي ، أو داخل ميدانين مجاورين ، تُعَدُّ شذوذاً يعود سببه لنقص المعرفة ، التي يجري العمل بجد لإزالته . وفي هذا يتميز الخطاب العلمي عن الخطاب ذي الطبيعة الأخرى ، ولا سيما الخطاب السياسي ، الذي يسمح بتعايش التناقضات والتعارضات .

إنَّ الخطاب العلمي ينصبُّ على **الواقع** . وهذا التأكيد له مضمون سلبي بشكل خاص . وبالفعل فإنه يجب ، من أجل إعطائه مضموناً إيجابياً ، أن يكون قادراً على تعريف الواقع . إلاّ أن السؤال ، المنظور له في عموميته ، يطرح قضايا فلسفية معقدة ومثيرة للجدل . هل هذا الشيء حقيقي أم لا ؟ إنَّ سؤالاً كهذا السؤال لا يكون واقعياً إلَّا حين يُنظر له في علاقته مع ظاهرة خاصة . إن وجود شيء ما لا يمكن أن يكون موضوعاً للمُلاحظة . ومن المستحيل التأكيد بأن شيئاً ما لا وجود له ، طالما أنَّ أي تحقيق تجريبي حوله لم يكن شاملاً . إنَّ من غير الممكن إذن الاحاطة بالواقع من خلال تفكير مُسبق . لكن من الممكن القول ، بشكل سلبي ، أن العلم لا يهتم بما هو غير حقيقي . فهو لا يعرف ، مثل اللاهوت ، كيف يطرح كمُسلَّمة وجود الكائن ، ويستخلص بالتالي ، من خلال تفكير استنتاجي ، النتائج الضرورية لهذا الوجود المُسَلَّم به . وبالمقابل ، فإن كل ما هو حقيقي يهمّ مبدئياً العلم ، حتى ولو أن هذا الميدان أو ذاك يبدو ، في الواقع ، غير ملائم للبحث العلمي .

7 ـ العلم قابل للمراقبة ذاتياً

إن العلم ، أو بشكل أدق نتاج نشاطه ، قابل للمراقبة ذاتياً . وهذه النقطة مهمة جداً أيضاً . فهي تُحدِّد مدى المعرفة العلمية لأنها تُبعد عنها وقائع يُعتبر وجودها غير قابل للشك (إنَّ تجربتي الداخلية ، على سبيل المثال ، هي مؤكدة بالنسبة لي) ، لكنها لا يمكن أن تُناقش أو تُدرس من قبل عدة أفراد . وبالعكس ، فإنها تُؤمِّن لنتاج العلم أعلى درجة من درجات اليقين القابل للادراك من قبل المعرفة البشرية . إن الواقعة العلمية لا تكون ، نظرياً ، حقيقية إلَّا إذا كانت قابلة لأنْ يُعترف بها بأنها حقيقية من قبل الجميع أو ، على الأقل ، من قبل كل الأشخاص الذين يمتلكون التكوين الضروري[1] .

(1) يبدو من الصعب عدم طرح هذا التقييد ، لأنه سيعني القبول بأنَّ رأي فرد مجرد كلياً من الكفاءة له من القيمة ، في مجال تحديد المعرفة العلمية ، ما لرأي الاخصائيين المُعترف بهم في هذا الميدان . لكن هذه الضرورة تولِّد الإبهام . وهي تفتح بالفعل الباب لكل الانتقادات العلم اجتماعية للمعرفة العلمية . فبقدر

وينجم عن هذا أنّ أي شخص كفء له الحق بأن يدحض نظرية علمية . إن العلم يجهل ، من حيث البناء ، مبدأ السلطة . وعليه فإن أي تأكيد ، كما بَيَّنَ ذلك السيد كارل بوبر (K. Popper) ، لكي يكون علمياً يجب أن يكون بالإمكان أن يكون خاطئاً . إن نظرية مُبهمة جداً بحيث يتعذر دحضها ، أو قابلة ، بفضل جهاز منطقيّ أو حيل جدلية ، للإجابة على كل الاعتراضات ، لن تكون علمية ، لأنها تَكِفُّ عن أنْ تكون قابلة للمراقبة ذاتياً . إنّ نُظُماً مَعْرفية ، مثل التنجيم والتحليل النفسي ، على سبيل المثال ، ليست إذن علمية ـ الأمر الذي لا يعني ، من جهة أخرى ، بأنها ليست صحيحة ، كما سنرى فيما بعد .

8 ـ العلم يزيد قدرة البشر على التدخل في العالم

إن الطابع الذاتي للمكتسبات العلمية ليس السبب الوحيد للاعتقاد بأن العلم لا يُختزل لمجرد آراء ذاتية ، وإنما يبلغ ، إذا صح القول ، الطبقات العميقة للواقع . إن باعثاً آخراً للتفكير بأنه كذلك يُستمد من واقع أن العلم يزيد من قدرة الإنسان على التدخل في العالَم . إن كلمة « تدخل » مُبهمة عن قصد . ذاك أنه لا يجب بالفعل قصر مدى هذه الملاحظة على علوم الطبيعة . إن هذه العلوم تتمتع بالتأكيد برصيد خاص ومُبَرَّر . فبفضل نظامها الافتراضي ـ الاستنتاجي ، تسمح بالتنبؤ بالظواهر ، وبالتأثير بوعي على الواقع . لقد جعلت من الممكن تحويل العالم ، بفضل المعارف التي راكمتها . لكن العلوم الوصفية بشكل محض ، كالجغرافيا ، أو التي لا تستطيع حتى أن تستفيد من الوصف الدقيق ، كالعلوم الانسانية ، فإنها تزيد من إمكانيات التدخل البشري بالقدر الذي تُغني فيه معرفتنا للواقع . إنَّ الفرق ، على كل حال ، هو بالدرجة ، أكثر مما هو بالطبيعة . لأنه إذا كان لتنبؤات العلوم المُسَمَّاة « بالدقيقة » معدل نجاح أكبر بكثير من تلك التي يجازف بإطلاقها إخصائيو العلوم الانسانية ، فإن التنبؤات الأولى لا تعرف أقل من الثانية خيبات أمل تُشَكِّلُ ، كما سنرى ، مصدراً لتطور النظريات . وهنا يجب أنْ نُضيف بأنَّ هذه القدرة على التدخل تشكل حجة قوية لصالح موضوعية المعرفة العلمية . إنَّ من العقلاني ، بالفعل ، أنْ نفكر بأنَّ النظرية الناجحة تكون صحيحة أكثر من أي مفهوم نظري ، مجرد من أية فضيلة عملية ، حتى ولو كان من الصعب ، إلى حد بعيد ، إعطاء مضمون واضح لمثل هذه الفكرة ، وإعادة إنتاج البنية الداخلية للواقع بمزيد من الدقة . وفي هذا يكمن ، بلا جدال ، التفوق الكبير

ما يكون العلم من صنع البعض وليس الكل ، سيكون من الممكن دائماً الإدعاء بأنه سيكون العنصر الاسمنتي الذي يُكَوِّنُ جماعة منفصلة ، ويُؤَمِّن لها السلطة والامتيازات ، بدل أن يكون معرفة محايدة ونزيهة . إنّها شكوك تنسف ليس فقط رصيد العلماء ، وإنما العلم نفسه .

للعلم على كل المعارف الأخرى التي هي في متناول البشر .

الشعبة الثانية

العلم معرفة نسبية ، وقابلة للمراجعة

9 ـ العلم يبني حقيقة نسبية

إن العلم يبني إذن **حقيقة** . لكن هذه الحقيقة ليست **إلّا نسبية** . إنَّ العلم يبني ، ولا يكتفي بالملاحظة ، كما يَفترض ذلك المذهب التجريبي الساذج . إن هذا المذهب ، الذي يُعَدُّ بمثابة الابيستمولوجيا العفوية للحسِّ العام (والذي لا يندمج مع موقف كبار المفكرين التجريبيين الذين لا يمكن أن نعزو لهم هذا القدر من السذاجة) ، يؤكد أن النظريات لا فائدة لها ؛ لأنَّه يكفي أن **نراقب** كيف تجري الأمور ، ثم نقول ذلك ؛ أي باختصار **أن نلاحظ الوقائع** التي ، كما يعلم الجميع ، تُعَدُّ عنيدة . إنَّ المصيبة هي أن الوقائع **لا تأخذ معنى ما** إلّا بالنسبة لنظرية تعطيها مكاناً ، وتُسند إليها طابعاً **ملائماً** . إنَّ العلم ، كما رأينا ، لا يقدم كشفاً بكل الظواهر ، وإنما يعزل بعض مظاهرها . فنظرية الطاقة الحركية ، على سبيل المثال ، تعتبر أنَّ من الملائم دراسة سرعة المادة المتحركة وكتلتها ، ولكن ليس لونها . إلّا أنَّ لون المادة هو حقيقة موضوعية ككتلتها . وإنَّه لقرار نظري أنْ يُعلن بأنّه ، في هذه الحالة ، لا معنى له . وبالعكس ، فإذا أعددنا نظرية ألوان ، فإنَّ كتلة المادة هي التي لن يكون من الملائم دراستها . إنَّ هناك إذن ، في كل نظرية علمية ، مظاهر من الواقع يُضَحَّى بها ، إنْ أمكن اقول . لكن النظرية لا تلتقي فقط بوقائع غير ملائمة . إنها تجابه أيضاً **وقائع معاكسة** يجب على الملاحظة أنْ تؤدي لإهمالها . إلّا أن النظرية ، في الممارسة ، لا تكون دائماً مُهْمَلَة . وهذه ملاحظة هامة بشكل خاص وتتطلب الدخول في بعض التفاصيل .

10 ـ الخطاب العلمي لا تُحدِّدُه الوقائع بطريقة متواطئة

لنأخذ بالفعل نظرية علمية ما . إنها تتضمن عدداً من النتائج . فإذا كانت النظرية حقيقية ، فإن عدداً من التأكيدات التي يمكن منطقياً أن تُستنتج منها يجب أن تكون حقيقية أيضاً . إن التضامن المنطقي بين النظرية ونتائجها يجب أن يؤدي للقول بأن النتائج لا يمكن أن تكون خاطئة من دون أن تكون النظرية خاطئة كذلك . إن النظرية ، بشكل أدق، تكتسي الشكل الذي يدعوه علماء المنطق **المشروط المادي** ، الذي يُرمز له بالطريقة التالية : ع ⊂ ك .

إنَّ هذه الصيغة تُقرأ على الشكل التالي « إذا تحققت ع فإنَّ ك تتحقق » . وهي تعني القول بأنه إذا كان الاقتراح « ع » (الذي يُسَمَّى المُقَدَّم) صحيحاً ، فإن الاقتراح

« ك » . (الذي يُسَمّى التالي) سيكون صحيحاً أيضاً . إنَّ الاقتراحين ع و ك ، عندما نعطيهما قيمة خاصة ، يمكن أن يكونا ، معاً ، صحيحين أو خاطئين ، الأمر الذي يؤدي للتمييز بين أربع حالات . إنَّ النظرية تتحقق في ثلاثٍ منها : إذا كان كل من ع و ك صحيحين ؛ وإذا كان كل من ع و ك خاطئين ، وإذا كان ع خاطئاً وك صحيحاً ، وذلك لأن النظرية لا تقول بأن ك تحصل فقط عندما تحصل ع . وبالمقابل ، فإنه إذا كان ع صحيحاً وك خاطئاً ، فإن المشروط يكون خاطئاً[2] .

وإذا تمسكنا بهذا المخطط ، فإن النشاط العلمي يكمن بسيرورة تتضمن مرحلتين . الأولى تكمن في إعداد نظريات تؤكد أنَّ واقعة ما (المُقَدَّم ع) تؤدي بالضرورة لواقعة أخرى (التالي ك) . أما في الثانية فنراقب ما إذا كان التنبؤ صحيحاً . فإذا كانت النتيجة إيجابية ثُبِّتت النظرية ، أما إذا كانت سلبية فاعتُبرت ، حسب تعبير السير كارل بوبر ، مزيفة ، أي خاطئة . وصار من الملائم البحث عن نظرية جديدة لا تصطدم بنفس الاعتراضات . بهذا الفهم تبدو مسيرة العلم موضوعية وبسيطة في مبدئها ، مهما كان تعقدها العملي .

إلَّا أنَّ الأمر ليس كذلك ، لسوء الحظ . لأنَّ الوقائع المُلاحَظَة (التالي ك) ، إذا فكرنا بها جيداً ، لا تتمتع بأية ميزة منطقية بالنسبة للمقَدَّم ع وللمشروط ع ⊂ ك . وبعبارة أخرى ، فإن من الممكن تحويل قيمة الحقيقة **لأي من العبارات الثلاث** من خلال النظر لقيمة العبارتين الاخرتين كقيمة ثابتة . إنَّ إعلان أنَّ المشروط « ع ⊂ ك » خاطىء ، إذا كان ع حقيقياً ، وك خاطئاً ، يعني التخلي عن النظرية . وهذا ليس في الواقع إلَّا أحد الحلول الثلاثة الممكنة . إنَّ من الممكن أيضاً أن نستخلص من المشروط ع ⊂ ك الصحيح وك الخاطىء ، النتيجة القائلة بأنَّ ع خاطىء أيضاً . كما أنَّ من الممكن أخيراً ، أن نستخلص من المشروط ع ⊂ ك الصحيح ، وع الصحيح ، النتيجة القائلة بأن ك صحيح أيضاً . فإذا كانت نتيجة تجربة ما أن ع صحيح و ك خاطىء ، فإن من الممكن ، إنطلاقاً من اليقين بأن ع ⊂ ك صحيح ، التأكيد بأنَّ ع هو ، في الواقع ، خاطىء أو أنَّ ك صحيح . إنّنا ، في الممارسة ، سنقول ، على سبيل المثال ، بأن التجربة أجريت بشكل سيء في مرحلة الإعداد ، وأن الشرط في الواقع لم يكن

(2) هذا مثال يمكن أن يساعد في الإدراك الحدسي لهذه المبادىء : « إذا أمطرت ، أخذ السيد دوبون مظلته » . هذه النظرية حول سلوك السيد دوبون تتفق وثلاثة أوضاع : 1 ـ تمطر ويأخذ السيد دوبون مظلته (ع و ك صحيحان) ؛ 2 ـ لا تمطر ولا يأخذ السيد دوبون مظلته (ع و ك خاطئان) ؛ 3 ـ لا تمطر والسيد دوبون يأخذ مظلته (ع خاطىء و ك صحيح) لأن النظرية تقول بأن السيد دوبون يأخذ دائماً مظلته عندما تمطر ، لكنها لا تقول أنه لا يأخذها إلَّا عندما تمطر . وبالمقابل ، إذا أمطرت ولم يأخذ السيد دوبون مظلته فحينئذٍ يجب أن تُعتبر النظرية ، في هذا الشكل ، خاطئة .

متحققاً ، أو أن النتيجة فُسِّرَت بشكل سيء وأن التالي ك حدث بالفعل[3] . وسيكون من الممكن حتى إدعاء الهلوسة الجماعية ! إن المهم هو أن نرى أن مثل هذه الحيل مُبرَّرة تماماً إذا كانت النظرية صحيحة بالفعل . لأنه يجب حينئذٍ أن يكون ما يناقضها خاطئاً . إنَّ من غير الممكن إذن أن نثق بشكل أعمى بالمبادىء الجيدة للمنهجية الأصلية التي تُدين هذا النوع من الممارسة .

وهكذا فإن هناك إجراءات منطقية تسمح بالابقاء على نظرية تـدينها التجـربة ظاهرياً . ومع ذلك ، فإذا بدت النتائج التجريبية المناقضـة لتوقعـات النظريـة قابلة للتصديق ، فإن من المفضل ، من أجل المحافظة على النظرية ، أن تُنَقَّح بحيث تبدو متفقة من الملاحظات المُسَجَّلة . إنَّ من الممكن بالفعل أن يكون لدينا أسباب للرغبة بإنقاذ النظرية المزعزعة ، مع الأخذ بالحسبان إسهامات التجربة . إنها يمكن أن تبدو مُرْضية في عدد كبير من الحالات . ويمكن أن تشغل في ميدان علمي ما مكاناً مركزياً إلى حد كبير بحيث أن التخلي عنها يعادل وضع كل المعرفة المكتسبة قيد الاتهام . كما يمكن أنْ تبدو أيضاً مُفَضَّلَة على أية نظرية منافسة أخرى . في هذه الحالة ، يمكن تصور استراتيجيتين من أجل التوفيق بين النظرية المُراد إنقاذها ، والتجارب التي يجب أن تؤدي للتخلي عنها . الأولى تتجلى بإضافة شروط إضافية للمُقَدَّم ، بحيث أنها لا تتحقق في التجربة التي لم تكن نتائجها متوقعة : إن النظرية ستُكتب حينئذٍ على شكل ع غ ⊂ ك ، وتُقرأ هكذا : « إذا تحققت ع غ فإن ك تتحقق » . أما الاستراتيجية الثانية فتكمن في قبول أن الشرط ع يمكن أن يؤدي لنتيجة أو لعدة نتائج أخرى متناوبة : إن النظرية ستُكتب حينئذٍ ع ⊂ « ر » أو « ك » ، وتُقرأ « إذا تحققت ع فإن « ر » أو « ك » « تتحقق » . إننا نصل هكذا لنظرية مُراجَعَة ، يبدو أنها تقدم بشكل أفضل كشفاً بالواقع[4] .

---

(3) لكي نستمر بالتفكير في نفس المثال ، يتحقق الافتراض الأول إذا لاحظنا أنَّ السماء ، في الواقع ، لا تمطر . والثاني إذا حمل السيد دوبون مظلة مطوية في حقيبته أو إذا خلطت بين السيد دوبوا والسيد دوبون . وفي الحالتين ، يبقى الاقتراح الشرطي : « إذا أمطرت ، حمل السيد دوبون مظلته » ، صحيحاً .

(4) الاستراتيجية الاولى : « إذا كانت السماء تمطر كان على السيد دوبون أن يسير أكثر من 100 متر . فإنه يأخذ مظلته » . والاستراتيجية الثانية : « إذا كانت تمطر ، فإن السيد دوبون يأخذ مظلته أو معطفه الواقي من المطر » . لنلاحظ أن النظرية ، في هذين الشكلين ، تبقى دقيقة وقابلة لأن تكون خاطئة . في الحالة الأولى ، ستكون خاطئة إذا ذهب السيد دوبون من باريس الى بروكسل سيراً على الأقدام ، تحت المطر وبدون مظلة . وفي الحالة الثانية ، ستكون خاطئة إذا خرج السيد دوبون تحت المطر من دون مظلة ولا معطف واقي من المطر . إلاَّ أن من الممكن أيضاً صياغة الاقتراح الشرطي بحيث يكون من المستحيل تقريباً جعلها خاطئة . « إذا كانت تمطر وكان على السيد دوبون أن يقم برحلة طويلة ، فإنه يأخذ مظلته » . إن تعبير « رحلة طويلة » هو تعبير مبهم : فإذا سار السيد دوبون 5 كلم بدون مظلة تحت المطر ، فإن من =

إن من الممكن أيضاً الاكتفاء بإقامة علاقة ارتباط ضعيفة أو إحصائية بين المتغيرات المدروسة . إننا نتخلى ، بعبارات أخرى ، عن التعبير عن نظرية ستكون صحيحة في كل الحالات . ونكتفي بملاحظة أنَّ هناك بين ع و لـ علاقة ما ، بحيث أن ع تتحقق في أغلب الأحيان عندما تتحقق لـ . إننا لا نتخلى بهذا أبداً عن فكرة أن العلاقات بين المتغيرات تكون محددة بشكل كامل . إلّا أننا نعترف بأننا عاجزون عن عزلها ووصفها كلها ، لأنها كثيرة جداً ، ولأن بعضها صُدْفَوي أو لأنها معقدة جداً ومخبأة بحيث يصعب على العقل البشري بلوغها . إنَّ مثل هذا الانكفاء الاستراتيجي لا يُعَدُّ تخلياً : لأن معرفة التواتر الاحصائي لظاهرة ما يعني معرفة شيء ما عنها . إنها على كل حال معرفة شيء ما عنها ، فوق الاضطرار لاعتبارها مجرد نتاج للصدفة . إن حضور ع سيؤدي على الأرجح لحضورك ، إلّا أن من غير الممكن التأكيد مُسبقاً بشكل يقيني بأن الأمر سيكون كذلك أو لا ، في حالة خاصة[5] .

وأخيراً ، فإن الحل الأخير قد سبقت الإشارة إليه : إنه يكمن في التخلي بلا قيد ولا شرط عن النظرية من خلال طرح أن المتغيرات التي كانت تقيم علاقة ما فيما بينها هي علاقات مستقلة كلياً ، أو أنَّ العلاقات التي قد توجد بينها تفلت كلياً ، في الحالة الحاضرة لمعارفنا ، من كل وصف[6] .

11 ـ حدود المعرفة العلمية

كـان من الضروري عرض هـذه النقطة بـطريقة مُفَصَّلة ومُبَسَّـطة لكي يكون بالإمكان ، من دون الظهور بمظهر من يطرح تأكيداً مجانياً ، إستخلاص ما يلي : أنَّ

= الممكن الإدعاء بأن الرحلة لا تكون طويلة إلّا إنطلاقاً من 10 كلم ، الخ » . وإذا كانت تمطر ، فإن السيد دوبون يأخذ مظلته أو يقبل بأن يبتل » . إنَّ من المستحيل تقريباً رفض هذه الصيغة ، لأن السيد دوبون حتى لو لعن السماء التي فتحت عليه عنان غضبها ، فإنَّ من الممكن القول بأن ثورته ليست إلّا ظاهرية : ففي أعماق قلبه ، يقبل بأن يُبَلِّلَهُ المطر . إنَّ هذه الأمثلة ، وإن كانت هزلية ، لها الفضل بإظهار قيمة واقع الانتقال ، عبر تمويهات متتالية ، من مقترحات هشة ، ولكنها تعطي معلومات عن الواقع ، إلى مقترحات غير قابلة للهدم ، ولكنها لا تُعطي أية معلومات عنه .

(5) عندما تمطر ، يأخذ السيد دوبون **عموماً** مظلته . ولكن ليس دائماً : إما لأنه ينساها (وهذا متغير صُدْفَوي) أو لأي سبب آخر لا تسمح مراقبة سلوكه فقط بتبيُّنه . إن من الممكن إذن أن نفترض بأن هناك علاقة بين المطر والمظلة ، ولكن ليس التنبؤ بيقين بأن السيد دوبون سيأخذ مظلته أم لا حين يخرج وتكـون السماء ممطرة .

(6) الأمر الذي يعود للقول بأن السيد دوبون يأخذ أو لا يأخذ مظلته وفق مبادىء خفية وليس لها علاقات ضرورية مع حالة السماء .

النظريات العلمية لا تُحدَّد بطريقة موضوعية ومتواطئة من قِبَلِ التجربة . فأمام نتيجة مخالفة للتنبؤات ، لا يكون لدينا حل واحد ، وإنما أربعة حلول على الأقل : الإبقاء على النظرية كما هي ، وإعلان أنَّ التجربة غير ملائمة ؛ أو تصحيحها لكي تأخذ بالحسبان النتائج ، من دون وضعها في خطوطها العريضة موضع الاتهام ؛ أو اعتبارها مجرد نظرية إحصائية تسمح فقط بتنبؤات إحصائية ، أو التخلي عنها كلياً . إن الأسباب التي تدفع باتجاه اختيار أحد الحلول الثلاثة الأولى ، أكثر من الحل الأخير ، متنوعة ، ويمكن أن تكون صالحة . أما في حالات أخرى ، فيبدو من المفضل التخلي عن النظرية ، لأنَّ الوقائع المخالفة تتراكم ، وتبدو خطيرة ومتطابقة . لكن تفحُّص ما إذا كانت الأسباب التي تبرر ، في هذه الحالة أو تلك ، هذا القرار أو ذاك صالحة أو سيئة ، هو في حقيقة القول ، أقل أهمية من تبين ما إذا كان الأمر يتعلق دائماً باختيار ، مع ما يرتبط بكل اختيار من أخطار التعسف والخطأ . إننا نفهم هكذا بشكل أفضل لماذا لا يمكن للعلم أن يُعَدَّ مجرد كزٍّ للواقع ، الذي سيتم إعداده ، بشكل مطلق ، إنطلاقاً من طبيعة الوقائع الملاحَظَة . إنَّ الحقيقة مُغايرة لذلك كلياً . فالعلم هو نتيجة اختيارات نظرية لا تُحصى ، سواء كان لها أساس أم لا ، أو كانت فعّالة أم لا . إنَّه إذن معرفة وقتية بغض النظر عن نجاحاتها . فهو لا يكشف عن طبيعة ما هو كائن بصفة نهائية . وهو تقريبي وقابل بشكل مستمر للمُراجعة .

إن علينا أنْ نستنتج ، بشكل أعمق ، بأنه ليس هناك إلاَّ معيار صحيح واحد للحقيقة . إلاَّ أنَّ الصحيح والعلمي لا يتطابقان مع بعض بالضرورة . كما أنَّهما لا يتمايزان عن بعض بالضرورة أيضاً . ولو كان هناك برج آخر يسمح بمعرفة مباشرة للصحيح ، لكان من الممكن أن نقيس العلم البشري به ، وأن نعرف ، في هذه المرة بدون خطأ ، إلى أي حد يتوصل الصحيح للإقتراب من العلمي . إلاَّ أنه ليس هناك في الواقع برج آخر ، ولهذا تبقى المعرفة العلمية ، تبعاً لما رأينا ، أفضل ما يقترب من الصحيح ـ وذلك من دون أن نعرف ، أو أن يكون بإمكاننا مطلقاً أن نعرف المسافة التي تفصلنا عن الصحيح والتي بلغناها بالفعل .

إن نتيجة أخرى تفرض نفسها : فالتعارض الذي أُقيم بقوة في الماضي بين علوم الطبيعة والعلوم الاجتماعية هو أقل إطلاقية مما كان يُظن . إنَّ الأولى تمتلك ، بالتأكيد ، الرفعة بالمناهج المُجَرَّبة والنتائج الشاسعة . لكن يُستنتج بوضوح مما أتينا على ذكره بأن مسيرتها أقل تأكداً وأقل إيجابية ونهائية مما يُعتقد غالباً . إنَّ عقدة النقص التي تعاني منها العلوم الاجتماعية ، ولا سيما علم السياسة ، هي جزئياً بلا أساس . إن المهم بالنسبة لنموها هو أن نعرف بشكل أفضل المبحث النقدي في مبادىء العلوم الدقيقة ، وذلك

لكي نتبين بشكل أفضل الصلات التي تجمعها بها والاختلافات التي تفصلها عنها .

لقد سبق أن لاحظنا أن علم السياسة لن يتقدم بسبب انتشار الدراسات التفصيلية ، وتعدد التحقيقات أو تنقية مناهج المعالجة الاحصائية للنتائج الانتخابية . وإنما سيتقدم ، إنْ كان بإمكانه ذلك ، من خلال تعميق تفكيره النظري . إن التفكير في المبحث النقدي في مبادىء العلوم الدقيقة هو بلا شك أحد الطرق التي بواسطتها سيتمكن إخصائيو علم السياسة من تجديد مجموعة الأدوات المفهومية الخاصة بهم وإغنائها .

الفصل الثاني

السياسة

12 ـ السياسة والعالَم السياسي

أظهرت الملاحظات السابقة أي نموذج من البحث يجب على علم السياسة أن يقوم به لكي يستحق اسمه كعلم . أما الآن فيجب التساؤل عن موضوعه . ما هـو هذا الواقع ، الغريب والمألوف ، في آن معاً ، الذي يُسَمَّى بالسياسي ؟ للاجابة على هذا السؤال ، يفرض منهج مزدوج نفسه . فيجب أولاً الإحاطة بمفهوم السياسـة . وهذا سيكون موضوع الشعبة الأولى . فما هي السياسة ؟ إننا سنحتفظ بصيغة الاستفهام ، لكي نُعَبِّر عن أن فائدة التحقيق تكمن في نتائجه أقل مما تكمن في منهجه ، وفي العقبات التي يصادفها ، والمفارقات التي يحلُّها ، والميادين التي يُنيرها . ومع ذلك فإنه لا يمكننا الاكتفاء بهذا المقترب الأول . لأن السياسة تشبه المحبُوب : فهي تُوَلِّد حولها نوعاً من الحقل المغناطيسي . إن المجال الذي يُحيط بها ليس مجالاً مجـرداً ومحايـداً . إنه يُـذَكِّر بالأحرى بمجال أينشتين ، المنحني بفعل الأجسام التي يحتويها . إن وصف هذا المجال السياسي أو ، كما يُقال عادة ، هذا العالَم السياسي ، سيكون موضوع الشعبة الثانية .

الشعبة الأولى
ما هي السياسة ؟

13 ـ وضع المشكلة

إن هذا السؤال يمكن أن يبدو ساذجاً أو غير قابل للحل ، حسب وجهة النظر التي نتناوله منها ، ساذج ، لأنه يُعَدُّ ، في نظر الرأي العام ، من الأسئلة التي يُقال عنها أنها « لا تُطرح » . فكل الناس لديهم فكرة ما عن هـذه النقطة ، حتى ولـو كانت فـظَّة وعامة ، ويُحَسُّ بها أكثر مما هي مُوَضَّحة بجلاء . فإذا سألنا شخصاً ما هي السياسة ، فإنه سيجيب بطريقة ملائمة أو مثيرة للجدل قليلاً أو كثيراً ؛ لكنه سيجيب بدون شك

بشيء ما . إنه ليس إذن بالسؤال الذي يترك المحادِث ساكتاً . وهذا الأمر بحد ذاته له معنى : فالسياسة ، حتى بالنسبة لأولئك الذين يرفضونها ، هي من الأمور اليومية . إنها تشكل جزءاً من العالَم الذي ننغمر فيه منذ الطفولة ، والذي يمنعنا اعتيادنا عليه من تَبَيّن غرابته . إن التعبير عن غرابة المألوف ، أو تَعَقُّد البسيط ، يمكن أن يكون طريقة لتلخيص الجهد الذي من المناسب الشروع به للتقدم بعيداً في فهم الظاهرة .

ولكن إذا لم يكن السؤال عديم الفائدة ، فهل هو قابل للحل ؟ إننا ، عندما نتجاوز إنطباع البداهة الأولى ، ونسعى لإعطاء تعريف بسيط ودقيق في آن معاً للسياسة ، نصطدم بصعوبات خطيرة . فالظاهرة التي كنا نريد وصفها تبدو غير قابلة للإدراك . إن السياسة ليست شيئاً ، إنها ممارسة متعددة الأشكال ، ومُحَرِّكَة . إنّها أيضاً صفة يمكن أنْ تُقال عن بعض الأشياء . إننا نتحدث عن « السياسة » ، لكننا نقول أيضاً عن سلوك ما أو كيان ما بأنه سياسي أو لا . إنّ تعريف السياسة ، وما هو سياسي يشكل موضوعاً لمجادلات عديدة هي بحد ذاتها . . . . سياسية . إن الحقيقة تنقلب على نفسها ، وتُسَلِّم باستمرار بمعايير للتمييز تعجز عن توضيحها بجلاء ، وتُشَوِّهها ، وتُغْنيها ، وتناقضها من خلال نموها نفسه . هل يمكن أن نكتشف في هذا التعقد المُحَرِّك سمات مشتركة ودائمة ؟ وبأي مستوى من التجريد يجب أن نضع أنفسنا من أجل اكتشاف وحدة الظاهرة . إنْ كانت موجودة ؟ وألاَ نجازف بالإرتفاع بالتجريد عالياً جداً بحيث يُصبح التعريف صحيحاً بالنسبة لكل شيء ، لكنه يكفُّ ، لهذا السبب ، عن إبداء أية فائدة عملية أو حتى أية فائدة من أجل معرفة الواقع ؟

من أجل توضيح السؤال ، يجب أولاً ملاحظة أن الأجوبة البسيطة التي وُضِعَت له تشترك بكونها أحكام قيم أكثر ما هي إيضاحات للمشكلة ، إن من السهل القول بأن السياسة « إخلاص للشيء العام » ، أو أنها « الرغبة بتكريس الحياة لخدمة الآخرين » الخ . . . إلاَّ أن من السهل أيضاً القول بأنها « نشاط مكيافللي مراوغ ، بواعثه الوحيدة هي الطموح ، وتذوق الربح وإرادة القوة » . إنَّ مثل هذه المواقف ، مهما كانت حصتها من الحقيقة ، تُعَلِّمنا أنَّ السياسة خير أو شر ، لكنها لا تُخبرنا أيَّ شيء عن ماهيتها . هنا يوجد ، من جهة أخرى ، تفسير للتناقض الذي انطلقنا منه : فإذا بدا ، في البداية ، أنَّ من السهل الإجابة على السؤال ، فذلك لأن من السهل دائماً أنْ نُعلن أحكام قيم ، ولأنَّ الآراء « الشعبية » عن السياسة ليست إلاَّ أحكام قيم متخفية . لكن هذا المسعى يُعَدُّ عقيماً بقدر ما هو سهل ، لأنه لا يسمح بالتقدم في معرفة الأساس ، ولا في إقناع الناس الذين لديهم معتقدات يقينية متعارضة . إنَّ هناك كذلك صيغاً مقتضبة ، ومعروفة جداً منتشرة حول الموضوع : فالسياسة ، « هي ما لا يُقال » ، أو « هي فن منع الناس من

الاهتمام بما يعنيهم » (ڤاليري) . إنَّ مثل هذه الأقوال ، حتى لو أننا حكمنا عليها بأنها مُسَلِّية وجيدة الصياغة ، ليست إلاَّ مَزْحَات ترتكز على أحكام قيم ضمنية ، ولا يمكنها بأي حال أن تَحُلَّ المشكلة . ولهذا فإنه إذا أردنا ، في الواقع ، أن ندفع السؤال للأمام ، ينبغي أن نتناوله ثانياً من الأساس ، شريطة أن نستبعد مسبقاً كل حكم قيمي .

أولاً : التحليل الخارجي لكلمة سياسة

14 ـ نقطة الانطلاق الضرورية للتحليل هي ملاحظة استعمالات كلمة « سياسة »

ولكن أي منهج نتبنَّى ؟ إنها ملاحظة بديهية تَدُلُّ على الطريق الذي ينبغي إتباعه : إن « السياسة » كلمة . وهذه الكلمة تُحدِّد ، بالتأكيد ، حقائق غير لغوية ، حتى ولو أن هذه الحقائق ليست كيانات خارجية ، وإنما حالات وجدانية . إنَّ من الممكن أن نفترض بأنه عندما يقول شخص ما : « هذا السؤال سياسي » ، فإنه لا يجد نفسه في نفس الحالة الذهنية التي ينوجد فيها فيما لو كان يقول : « هذا السؤال غير سياسي » : هل يمكن أن نذهب الى ما هو أبعد ، ونؤكد أن الكلمة تُحَدِّد طابعاً جوهرياً للظواهر الخارجية ، أو ، بتعبير آخر ، أنَّ الموضوع السياسي يُبدي سمات حقيقية تميزه عن الموضوع غير السياسي ؟ هنا تكمن ، بمعنى ما ، كل المشكلة . إنَّ صعوبة الاجابة تأتي من واقع ، بديهي مسبقاً، يتمثل في أنَّ الحقيقة غير اللغوية هي هنا أكثر بناءً وأكثر تعسفاً ، في آن معاً ، مما لو قيل : « هذا الشيء هو من النحاس » . إن استعمال كلمة « سياسة » لا تُلاحِظُ فقط واقعاً . إنها تخلقه أيضاً بمقدار كبير . فليس هناك بالفعل من وسيلة للبرهنة تسمح بإثبات حقيقة التأكيد أو خطئه . فكيف نثبت لشخصٍ مقتنعٍ بالعكس أن أمراً ما هو سياسي ؟ إنَّه سيستطيع دائماً الاكتفاء بالإجابة بأننا نُغَيِّر معنى الكَلمة . إننا لا نرى بأية طريقة يمكن الخروج من اللغة ، من أجل بلوغ الحقيقة غير اللغوية التي نُسَلِّم بوجودها . إنَّ من غير المجدي ، ضمن هذه الشروط ، أن نأمل « بتصحيح التسميات » كما كان يقول كونفوشيوس . فليس فقط من العقيم ، وإنما من العبث منطقياً ، في هذا الميدان ، إدعاء الانطلاق من « معنى » الكلمة للحكم على تصحيح استعمالاتها . إن « المعنى » المُفترض لن يكون أبداً إلاَّ مجموعة الأحكام المُسْبَقة للشخص المُتَكَلِّم . إنَّ المنهج يجب أنْ يكون معاكساً . ذاك أنَّه يجب الانطلاق من استعمالات الكلمة من أجل اكتشاف ما إذا كانت هذه الاستعمالات تتضمن تماسكاً داخلياً ، وعقلانية ضمنية . إن تحليل استعمالات كلمة « سياسة » هو الوسيلة الوحيدة لتجنب التعسف . وذلك ، لأنَّ ما من شيء يدل مُسْبَقاً على أن استعمال هذه الكلمة ليس تعسفياً .

بعد طرح هذا الأمر ، كيف نميز بين الاستعمالات المختلفة للكلمة ؟ إن التمييز الأول ، البديهي ، يعارض بين السياسة كموصوف ، والسياسة كصفة . ومع ذلك فإننا سنطرح كمُسَلَّمة بأن هذا التمييز ليس ملائماً لبحثنا ، وسنعتبر هذين الاستعمالين ككل واحد . إنَّ من الممكن بالفعل أن نفترض (مع احتمال توضيح هذا الافتراض خلال البحث) بأن هذا التمييز هو مجرد تمييز خاص بقواعد اللغة : « فالسياسي » هو ما يتعلق « بالسياسة » ، وبالعكس فإن « السياسة » مصنوعة من مجموع ما هو « سياسي » .

وبالمقابل ، فإن تمييزاً ملائماً بصورة مباشرة ، هو التمييز الذي يعارض بين الاستعمالات غير النوعية والاستعمالات النوعية للكلمة . إننا نعني بالاستعمال غير النوعي ذاك الذي من السهل أنْ نستبدل فيه كلمة « سياسة » بمرادفات لها . أما الاستعمالات النوعية فهي ، بالعكس ، التي يبدو أن من الصعب فيها استبدال الكلمة بأخرى ، أي تلك التي لا يفرض فيها أي مرادف نفسه مباشرة على الذهن. لنرى أولاً الحالة الأولى .

تحت هذا الشكل الأول لاستعمالات كلمة « سياسة » توجد ثلاثة مظاهر فرعية . في الأول تعادل كلمة « سياسة » تقريباً كلمة إدارة (gestion) . وفي الثاني تعادل كلمة إستراتيجية ، وفي الثالث تتضمن الكلمة قيمة تحقيرية بشكل واضح ، حيث تُذَكِّر بفكرة العمل المكيافللي المُراوغ والضَّال .

15 ـ الاستعمال الأول غير النوعي : السياسة = الادارة

استعملت كلمة « سياسة » بمعنى « إدارة » (gestion) عندما أُتْبِعَتْ باسم موضوع ، وذَكَّرت بميدان نشاط ما : « كسياسة النقل » و« سياسة صناعة السيارات » ، و« سياسة الطاقة » ، و« سياسة جهاز العاملين » ، و« سياسة الحليب » إلخ . . . في هذه الحالات ، نتذكر من خلال هذا التعبير الوجود الموضوعي لمشكلة يطرحها على الناس الواقع الطبيعي أو الاجتماعي . ونسمِّي « سياسة » مجموعة الأهداف المحدَّدة ، والوسائل المستخدَمة في هذا الميدان ، مع الأخذ بالحسبان الامكانيات التي يعرضها والإكراهات التي يفرضها . « فسياسة الحليب » ، على سبيل المثال ، تولد من أنَّ إنتاج الحليب يكون فائضاً ، أو على العكس ، غير كافٍ . إنَّ الهدف البديهي لهذه السياسة هو إلغاء هذا الخلل . والوسائل المستخدَمة ستكون ، على سبيل المثال ، إعطاء مكافأة لقاء ذبح الأبقار المُنتجة للحليب ، إذا كان الانتاج فائضاً ، أو الحث على تحويل المناطق الريفية المناسبة الى مراع في الحالة المعاكسة . « أما سياسة النقل » ، فتكمن في تحديد توازن أمثل بين الخطوطَ الحديدية ، وطرق السيارات ، والطرق المائية بغية مواجهة

ضرورات الحياة الاقتصادية بالطريقة العقلانية الممكنة أكثر من غيرها . وأما « سياسة الطاقة » ، فتهدف ، بعد أنْ تأخذ بالحسبان التقدير المحتمل للحاجات ، لتأمين تزويد البلاد بالطاقة بأقل التكاليف المالية والسياسية (التبعية تجاه الخارج ، ومعارضة الحركات المعادية للطاقة النووية) . إن « سياسة جهاز العاملين » تكمن في مجموع الاختيارات التي يقوم بها مشروع في مجال تعيين وإدارة جهاز العاملين فيه : هل تفضل المرشحين الذين لديهم هذا المظهر أو ذاك ، هل تدفع أجوراً مرتفعة جداً لموظفين من النخبة أم تُفَضِّل بالعكس دفع أجور متدنية من أجل تخفيض التكاليف . . . . في كل هذه الأمثلة ، التي سيكون من السهل مضاعفتها ، تحتفظ كلمة « سياسة » بمعنى محايد جداً ، بالقدر الذي تكون فيه المشكلة المطروحة محايدة ، إذا صح القول ، بفعل طبيعة الأشياء : إنَّ أية إرادة بشرية ـ سيئة النية أو عدوة بشكل كامن ـ لم تَصُغِ السؤال بنية منحرفة . فالجماعة تُجابه مشكلةً ، ويجب عليها حَلُّها . إنَّ السياسة هنا هي عملية إدارة .

إن ملاحظتين مع ذلك يجب أنْ تُضافا . وهما ستُبَيِّنان لنا كيف نَمُرُّ من هذه النقطة الأولى الى الثانية . كما ستُظْهِران ، بطريق الاستنتاج ، أنَّ النقط التي نميزها من أجل توضيح العرض ، ليست ، في الواقع ، منفصلة بوضوح ، وأننا ننتقل بالفعل من نقطة لأخرى من دون حلٍ استمراري . الملاحظة الأولى هي : أنَّنا لا نتكلم في الممارسة « عن سياسة شيء ما » إلاَّ إذا كان هذا الشيء مصدراً لمشاكل ، ومثيراً للقلق ويتطلب تدخلاً . فإذا كانت الطاقة والحليب وطرق المواصلات متفقة مع الحاجات وتبعث على الرضى التام ، فليست هناك أيَّة حاجة لأن تُطبق عليها سياسة ما . إنَّ الأمر يُعَدُّ طبيعياً بحيث يُوَجَّه الاهتمام لميادين أخرى لا يسود فيها إنسجام مماثل . إن السياسة دلالة على وجود خلل ، كامن على الأقل ؛ الأمر الذي يصبغ هذا المفهوم بهالة مثيرة للقلق . أما الملاحظة الثانية فهي امتداد للأولى . فالمشكلة إذا طُرِحَت بشكل موضوعي ، فإنَّ تقدير مداها وخطورتها وطابعها الاستعجالي ، **وبالأحرى** ، مختلف الحلول المقترحة لحلِّها ، يتضمَّن جزءاً حتمياً من الذاتية . إن الخوف من رؤية الإرادات الخاصة تعالج معطيات المشكلة على هدي مصلحتها الخاصة ، يصبح قائماً بطريقة خفية ، ولكن لا يمكن التقليل منها .

16 ـ الاستعمال الثاني غير النوعي : السياسة = الاستراتيجية

مع النقطة الثانية ، يبدو البُعد الذاتي لمفهوم السياسة مؤكداً ، هذه المرة ، بشكل تام وعلني . فالسياسة تكفُّ بالفعل عن أنْ تكون سياسة شيء ما ، لتصبح سياسة رجلٍ ما أو مجموعة رجال إنها : « سياسة حزب » أو « سياسة مشروع » أو « سياسة نقابة » أو

« سياسة كليمنصو » أو « سياسة الحكومة » . إنَّنا ننتقل هكذا مما يُسَمِّيه النحويون المضاف اليه الموضوعي ، إلى ما يسمُّونه المضاف إليه الذاتي . إن المضاف إليه هو فاعل العلاقة : فسياسة كليمنصو هي تلك التي يقودها كليمنصو ، وليست تلك التي هو موضوع لها . في حين أن العكس هو الذي كان قائماً في الحالة الأولى ، حتى عندما كان الموضوع مكوَّناً من أناس مثل : « سياسة جهاز العامين » . إنَّ الارادة الذاتية ، في هذه الحالة ، توضع إذن في المقدمة . وغايتها تتكون من الأهداف التي يُعَيِّنُها الفرد ، أو الأفراد لعملهم ، والتي يمكنهم ألَّا يُعيِّنوها له أيضاً . أمَّا الوسائل فهي تلك التي يُقدِّرون أنها مطابقة لنواياهم ، والتي يمكن ألَّا تكون كذلك : إنه مستوى مزدوج من عدم اليقين والاختيارات ، وبالتالي من التعسف . هكذا يمكن للمشروع أن يختار النمو من أجل زيادة حصته من السوق ، لكنه يستطيع أيضاً أن يفضل الاحتفاظ بحجم متواضع بغية الحفاظ على بنى مرنة ،وأكثر قابلية لأن تقاوم صُدَفَ الظروف ، وتجنب الاقتراض المُفْرِط . إن النقابة تستطيع أن تأمل بزيادة نفوذها لدى العمال ؛ ولتحقيق ذلك ، تقوم بحملة حادة من المطالب المدعومة باضرابات « قاسية » . والحكومة تستطيع أنْ تتحرك وفق « مخطط كبير » ، أوْ أنْ تسعى بشكل خاص للحفاظ على السلطة ، مثلما أنها تستطيع تصريف الأعمال الجارية ، أو التضحية ببقائها بسبب إنجازها لمهام غير شعبية ، لكنها ، برأيها ، تخدم المصلحة الوطنية . وأخيراً فإن رجلاً ما يستطيع أن يهدف للوصول الى منصب بارز ، أو أنْ يكتفي بالموقع الذي حَدَّده له القدر . في كل هذه الحالات ، سيعمل الأفراد ، بعد تحديد الهدف ، وبطريقة ذكية ، كثيراً أو قليلاً ، وعقلانية ، على الإفادة من الوسائل التي يتصرفون بها ، والتي هي متنوعة وغير متكافئة . إنَّ المشروع يمكنه أن يحتل « مركزاً » تجارياً جيداً ، ويكون له هوامش مُرضية من التمويل الذاتي ، وجهاز كفءٍ ومخلص من العاملين ، كما يمكن أن يكون له العكس . والنقابة تستطيع أن يكون لديها مناضلون نشطون وثابتون ، وأن تعرف كيف تثير لدى العمال ردود فعل مؤيدة لأطروحاتها ، أو العكس . والرجل يمكن أن يكون لديه مواهب ودعائم أوْ لا . ويستطيع أيضاً ألَّا يستعمل إلَّا الوسائل المتفقة مع قانونه الاخلاقي الشخصي ، أو ألَّا يتراجع أمام شيء من أجل أنْ يصل . إنَّ السياسة المحدَّدة على هذا الوجه ، وبعد أن تأخذ بالحسبان كل المعطيات ، يمكن بالنهاية أن تنجح أو أنْ تصاب بالفشل . إنَّ كل هذا ـ تحديد الأهداف ، طبيعة الوسائل ، ملاءمة هذه مع تلك ، النجاح أو الفشل ـ يمكن أنْ يُلخص بكلمة استراتيجية . إنَّ لهذه الكلمة ، بالأصل ، معنى عسكري . لكن شيئاً لا يمنع من استعمالها من أجل وصف نشاطات مدنية ، وحتى سلمية بشكل قوي .

إنَّ هذا الاستعمال الثاني لكلمة « سياسة » يقدم خصوصية بارزة . فمن الممكن استعماله من دون أيِّ رجوع لكلمة « سياسة » . إن الحديث عن سياسة مشروع أو رجل أو نقابة لا يتضمن بأي حال أن يُمارس هؤلاء السياسة بالمعنى المبتذل للكلمة . إنَّ هذا يَدُلُّ جيداً إلى أيِّ حدٍ تُميِّز اللغة الشائعة عفوياً بين استعمالات هذه الكلمة الواحدة .

17 ـ الاستعمال الثالث غير النوعي : السياسة = الدسيسة

كان المستوى الثاني يُدخِل ، كما رأينا ، فكرة الإرادة الواعية . أما مع المستوى الثالث . فإنَّ السياسة تصطبغ بقيمة تحقيرية بشكل واضح . وليس في هذا ما يدعو للمفاجأة : فمنذ أنْ يكون العمل إرادياً ، فإنه يكون قابلاً لأنْ يُقَوَّم وفق معايير الخير والشر . إنَّ الزيادة في إنتاج الحليب ليست ظاهرة أخلاقية ـ بالرغم من أن طريقة امتصاصها يمكن ، كما لاحظنا ، أنْ تثير أحكام قيم ـ في حين أنَّ سلوك رجل ما أو مجموعة رجال من أجل بلوغ هدف ما هو كذلك تماماً . ومن جهة أخرى ، فإنَّ الكلمة ، في هذا المستوى الثالث ، تأخذ معنىً شاملاً . فهي ليست سياسة هذا أو ذاك ، وإنما « السياسة » بشكل مطلق ، باعتبارها عالَماً مثيراً للاشمئزاز ، وغريباً كلياً عن شخص المتكلم . إنَّ الكلمة تُستعمل بشكل شائع من أجل الحط مِنْ قيمة مَنْ تُطَبَّق عليه . فعبارة : « هذا من قبيل السياسة » هي عبارة تحقيرية ، وليست تعريفاً . وبهذه الصفة ، فإنها ليست قابلة للدحض . فإذا تمنينا غسل الشيء الذي هو قيد التساؤل من هذا الاتهام الشائن ، فإن من العبث أن نرد على من يُوَجِّهه بأن النشاط قيد التساؤل ليس إلَّا من قبيل الادارة أو الاستراتيجية . إن من الواجب أن نبرهن له بأن هذا العمل هو عمل صحيح . إلَّا أننا لن نتوصل ، في الواقع ، إلى ذلك .

إن كل هذا يؤدي لعدة نتائج . أولاً ، أنَّ الوزن التحقيري الذي تتحمله هذه الكلمة هو من القوة بحيث يبدو غالباً أنَّ من الأضمن الابتعاد عن الشيء الذي يُوصم به ، بدل محاولة رد الاعتبار له . ومن هنا الجهد الغريب ، والشائع ، الذي يقوم به رجال السياسة من أجل البرهنة على أنهم لا يتعاطون السياسة . إننا سنعود فيها بعد لهذه النقطة ، وسنبين الاستراتيجيات التي وضعت موضع التطبيق من أجل بلوغ ، أو محاولة بلوغ ، هذا الهدف المفاجىء . ثانياً : إننا نلاحظ قيام محاولات من أجل تبديد الغموض الملتصق بالكلمة ، والتمييز بوضوح بين السياسة « الجيدة » ـ تلك التي نقوم بها ـ والسيئة التي هي سياسة الأعداء . ومن هنا نشأت صناعة التعابير الغريبة التي يجب أنْ تسمح بأنْ نعرف مباشرة بماذا يتعلق الأمر . هكذا رأينا في فرنسا ، خلال السنوات الأخيرة ، نمو تعبير « السياسة السياسية » (Politique politicienne) . إن اللغو ليس إلَّا

بالشكل . فالسياسة المشار إليها ، هي سياسة القوة الثانية ، السياسة السياسية بصفة بحتة ، السياسة التي لا تدخل بها إلاّ السياسة ، باستثناء كل ما يمكن أن ينقذ هذا النشاط من خزي مُبَرَّر . إنَّها بالتأكيد السياسة السيئة . هكذا وبعد أن حُدِّدَت حصة الشيطان ، يمكن الحديث بكل ثقة عن تلك التي نعتزم أن نقوم بها ، وأن نلفظ الكلمة مع الزغاريد المناسبة .

مع هذا النموذج الثالث للاستعمال نكون قد عدنا ، بمعنى ما ، الى نقطة البداية ، أي إلى مجرد الحكم القيمي . إنَّ السؤال عن ماهية السياسة يبقى قائماً ، بالرغم من أننا أوضحنا بعض الإبهام من خلال التدليل على أن كلمة سياسة يمكن أن تُستعمل ، إذا صح القول ، بمعنى لا سياسي . ولكن ما هو المعنى السياسي ؟ للإجابة على هذا السؤال ، الذي يشكل عقدة المشكلة ، يجب النظر الآن للاستعمال النوعي لكلمة « سياسة » .

18 ـ الاستعمال النوعي لكلمة « سياسة »

لقد رأينا أنَّ الاستعمالات غير النوعية تُعْرَف ، في هذا الافتراض ، من خلال سهولة استبدال كلمة « سياسة » بمرادفات لها . وقد درسنا هذه المرادفات . . . أمّا الاستعمال النوعي فيكون ، بالعكس ، عندما تُستعمل الكلمة للتمييز بين نموذجين من الظواهر ، هُمَا من نفس النوع ، لكن الأول منهما يوجد بشكل سياسي ، بينما الآخر يُوجد بشكل لا سياسي . ولكن ماذا تعني هنا كلمة « سياسة » ؟ إن من غير الممكن أنْ نجيب من خلال استبدالها بمرادف . لكن من الممكن فقط أن نلاحظ كيف يَعمل التعارض بين السياسي واللاسياسي . ضمن هذا الأفق ، تَفْرِضُ ملاحظة أولى نفسها . إنَّ صفة « سياسي » لا يمكن أن تطبق على كل شيء ، إلاَّ من قبيل المزاح أو بفعل الأسلوب الإنشائي ، فعبارة « كلب سياسي » أو « خزانة سياسية » ستبدو مسبقاً بلا معنى ، إلاَّ إذا استخدمت ضمن سياق خاص ، وتفسيرات ظرفية . وبالمقابل فإن عبارة الصراع أو الخطاب أو الرجل يمكن أنْ تُعطى صفة السياسية . إنَّ الصفة هنا تُميِّز هذه الحقائق عن غيرها من الحقائق ، المشابهة ، ولكن التي هي لا سياسية : كالصراع الاجتماعي ، والخطاب المتعلق بتوزيع الاسعار ، والرجل العادي . هنا تشير كلمة « سياسي » الى الانتماء لجنس خاص ، جنس الوقائع السياسية ، الوقائع التي تتعلق بالسياسة . ولم يَعُد هناك من مخرج ممكن ، أو من استراتيجية لإعادة المجهول الى معلوم . بل يجب مواجهة المشكلة في نقائها .

للقيام بذلك ، سنعود للوراء من أجل الانطلاق من ملاحظة سبق أن أبديناها .

فقد أشرنا إلى أن رجال السياسة يسعون لإعطاء صورة لا سياسية عن نشاطهم ، وذلك بغية التخلص من المفاهيم المزعجة التي تتضمنها كلمة سسياسة ، إننا بنظرنا الى كيفية قيامهم بذلك بنجاح متفاوت ، ستكون لدينا فرصة لوصف ماهية السياسة .

إنَّ محاولة نزع الطابع السياسي عن السياسة تُسَمَّى « بالأيديولوجية التكنوقراطية » . إننا لن نقوم هنا بمعالجة هذا الموضوع المعقد والمتعدد الأشكال في حد ذاته ، وإنما سنقوم فقط بمعالجته بالمقدار الذي يمكنه أن يحمل لنا معلومات عن السؤال الذي نسعى الى حَلِّه . ومع ذلك ، فإنه يجب أن نعرف سريعاً الظاهرة لكي نسلط الضوء على النقطة التي تهمُّنا .

ثانياً : التكنوقراطية ، نفي للسياسة

19 ـ التكنوقراطية

إنَّ من الصعب تعريف التكنوقراطية ، مثل كل مفهوم مُطبَّق حصراً على الآخرين . من هو الذي التقى أبداً بفردٍ يُعَرِّف نفسه بأنه تكنوقراطي ، ويَدَّعي بأنه يستوحي في ممارساته أيديولوجية تُسَمَّى « بالتكنوقراطية » ؟ إنَّه لأمر مُلفت أكثر للنظر ، أنَّ مجموع الممارسات والأيديولوجية التي تُسَمَّى « بالتكنوقراطية » لدى خصومها ، من أجل إدانتها، ليس لها في مفردات هؤلاء أيُّ اسم ، حتى ولو كان مذْحِيَّاً . إنَّ الوضع يختلف إذن عَمَّا يحدث حين يُوصف نفس الأمر من قِبَلِ خطباء مختلفين بشكل سلبي أو إيجابي ، حين يَنْصَبُّ الخلاف حول تقدير قيمته ؛ كأن يُسَمِّي البعض بعض أنظمة الحكم « بالديمقراطية الشعبية » ، بينما يدعوها البعض الآخر « بدكتاتورية الحزب الواحد » ؛ أو بشكل تلميح أو بفظاظة ، حين يَنْصَبُّ الخلاف على درجة خطورته ؛ كأن يُطلق البعض على « الستالينية » تعبير « عبادة الشخصية » . أما في الحالة التي تهمُّنا الآن ، حيث يرى البعض مجموعة من الوقائع الحقيقية والمتماسكة والسلبية ويُسَمُّونها «بالتكنوقراطية» ، بينما لا يرى البعض الآخر أي شيء . هنا لا يوجد خلاف حول تقدير قيمة الشيء أو درجة خطورته ، وإنَّما على وجوده أو لا . إن من الممكن تعريف التكنوقراطي بأنه الإنسان الذي يرى أن التكنوقراطية لا وجود لها . لكن هذا النموذج من التفكير الذي أبدعه المُحَلِّلون النفسانيون يؤدي الى مأزق ، لأنه يُكَوِّنُ بعثاً بلا شرط لحجة السلطة التي تقوم على افتراض أنَّ من يتولى السلطة يقول الحق على الغير من دون أن يكون للغير الحق برفض حكمه . على أي أساس يقوم مثل هذا الادعاء ؟

إن من الممكن ، مع ذلك ، تجاوز هذا التعارض بين الأحكام الذاتية المتساوية والمتناقضة ، وإظهار أنَّ رفض تسمية التكنوقراطية أو حتى عزلها يشكل جواباً على أولئك

الـذين يُعيِّنُون حـدودها ويُسَمُّـونها من الخارج . إن هـذا الأمـر سيقـودنـا الى قلب موضوعنا .

إذا لم يكن للتكنوقراطية إسم في نظر التكنوقراطيين ، فلأنَّها غير موجودة ، أو لأنَّه لا وجود إلّا لها . إن الصيغتين متعادلتان . فلكي يكون شيء ما موجوداً ، يجب أن يكون باستطاعته أن يتميز عن شيء آخر . ولكي تكون التكنوقراطية موجودة ، بصفتها أسلوباً من أساليب إدارة الشؤون العامة ، يجب أن يكون بالإمكان تمييزها عن شيء آخر ، قد يكون السياسة ، على سبيل المثال . في مثل هذا النظام من التعارض ، تُؤخذ كلمة « سياسة» بالتأكيد بمعنى إيجابي ، أي « بمعنى نبيل » كما يُقال عامياً ، لأنَّ كلمة « تكنوقراطية » لها دائماً معنى تحقيري .

هكذا نرى أنَّه لم يكن من الصحيح تماماً القول بأنَّ التكنوقراطية ليس لها إسم في نظر « التكنوقراطيين » ؛ لأنَّهم يرون فيها نفياً للسياسة . ومع ذلك ، فإن الفـرق في المنـظور كبير . إنـه سيكون من التبسيط القـول بأن التكنـوقراطيـة تترجم ، في لغـة التكنوقراطيين ، باللاسياسة . إنَّ هذا سيؤدي للتضحية بفروق هامة ، لأنَّ المفهومين لا يلعبان نفس الدور في لغتيهما المتتاليتين . فحيث يرى من يشطر التكنوقراطية الى شَطْرين مجموعة من الـرجال الـواعين لقـوتهم ، والمتَّجهين نحـو أهداف محـددة ، والمسلمين بأيديولوجية مخادعة ، والمُطَبِّقين لاستراتيجية إجمالية ، لا يلمح التكنوقراطيون إلَّا حقيقة مبهمة ، ومتقطعة ، ولها فقط وحدة سلبية تكمن في أنَّها ليست سياسية . إنَّ إقامة صلة بين مفهومي التكنوقراطية والسياسة تدل مع ذلك على موقع الجدل الحقيقي .

20 ـ ميدان السياسة برأي التكنوقراطيين

ما هي السياسة في نظر التكنوقراطيين . إنها موجودة ، بل إنها لا توجد إلَّا بشكل مُفْرِط . إن التكنوقراطيين يقومون ، بشكل أدق بتمييز . فالسياسة المحصورة في ميدان ضيق ودقيق تكون شرعية ، أو لا بد منها على الأقل . أما فيما عدا ذلك ، فإنها تكون لا شرعية . إنَّ السياسة تتعلق بميدان النفي الذي يُعَدُّ وهماً وشراً ، في آن معاً . إنها تُنْكَر حين تكون غائبة ، ويُشَهَّر بها حين تكون حاضرة .

إن الميدان الشرعي للسياسة هو ميدان الاختيارات التي لا يمكن القيام بها بدون شيء من التعسف . وهذا التعسف يوجد عند نقطة التقاء مفهومين : مفهـوم الشيء الذي لا يمكن التقرير بشأنه ، ومفهوم الشيء المُفَضَّل . إن القضية التي لا يمكن التقرير

بشأنها هي التي لا يجد بالنسبة لها ، قانونياً وليس واقعياً[1] إجراء يسمح بالاختيار بين الحلول الممكنة على أسس موضوعية . ما هي المدة الأمثل للولاية الرئاسية ؟ إننا لن نعرف كيف نجيب على هذا السؤال ، ولن نعرف ما إذا كان هنـاك من معنى لمفهوم « المدة الأمثل » . إننا سنختار هذه المدة بالصدفة ؛ ولو أنَّ هذه الصدفة تُوَجَّه ببعض العادات الثقافية (جاذبيـة الأرقام السحـرية أو الأرقـام المُدَوَّرة) وتتضمن شيئـاً من العقلانية (إنَّ تحديد المدة بثلاثة أيام سيكون قليلاً جداً ، وبستين سنة كثيراً جداً) . وإذا كان الشيء الذي لا يمكن التقرير بشأنه يرتكز على فشل الموضوعية ؛ فإنَّ الشيء المُفَضَّل يؤكد قيمة الذاتية . إننا نعترف للأفراد بحق أنْ يكون لهم رأي شخصي ، وأن يُروِّجُوه . وهكذا فإنَّ الديمقراطيـة لا تستند ، في التحليـل الأخير ، وكـما رأى ذلك روسو ، على واقع أنَّها تُنتج أفضل حكم ، وإنما على حق الأفراد بالمشاركة في القراءات التي تعنيهم[2] . إنَّ التفضيلات ، التي تتضمن أحكام قيم ، هي أشياء لا يمكن التقرير بشأنها ، من حيث طبيعتها . لكن العكس ليس صحيحـاً : فالـوقائـع التي لا يمكن التقرير بشأنها يمكن أنْ لا تُوقظ ، لدى الفرد العادي ، أي تفضيل خاص .

إنَّ هذين المفهومـين يُطَبَّقـان ، بشكل تضـامني أو مستقل ، عـلى العديـد من المجالات . منها على سبيل المثال : ميدان الاختيارات الأساسية للتوجه الاجتماعي : الفردية أو الاشتراكية ، الليبرالية أو الاقتصاد المُوجَّه ، التجهيزات الجماعية أو استهلاك المواد المنزلية ، التصنيع أو حماية البيئة ؛ إن هذه الاختيارات الكبيرة لا يمكن أن تتم على أسس موضوعية ، لأنَّه لا يمكن أنْ نقيس ، ولا سيما مُقَدَّماً ، مزايا العبارات الموجودة وتكاليفها المتتالية ، ولأنَّ لكل فرد فكرته الشخصية عنها ، المتـأثرة بنفسيتـه وتاريخـه الخاص . كذلك ، فإنه لا يوجد من طريقة موضوعية لإنتقاء أفضلٍ مرشح لـرئاسـة الجمهورية . هنا يكمن تفسير مفارقة مثيرة للاضـطراب : إننا نُعَـيِّن بمسابقـة عامـل تنظيفات في بلدية ، ولا نطلب أية مواصفات خاصة من المرشحـين لأعلى وظيفـة في الـدولة . إننـا لا نرى بـالفعل مـاذا ستكون الاختبـارات لمسابقـة من أجل رئـاسـة

(1) « هل العدد الاجمالي لحبات الرمل الموجودة على سطح الكرة الأرضية هو أعلى أم أدنى من « س » ؟ . إن هذا السؤال يمكن الإجابة عليه من حيث المبدأ ، لأننا نعرف الطريقة لحلّه . إذ يكفي أن نَعُدَّ . لكن الأمر ليس كذلك في الواقع ، لأن عملية العدِّ ستكون طويلة جداً .

(2) في الواقع ، حاول روسو أنْ يُبرهن من خلال مفهوم الإرادة العامة أن هناك بين وجهتي النظر تلاقٍ ليس فقط ممكن ومرغوب فيه ، إنما ضروري . لقد تَأَكَّدَ في هذه المرحلة الثانية من تفكيره البُعد الطوباوي لفكره ، وخطر الانحراف الشمولي (التوتاليتاري) الذي يُؤْخَذُ عليه بقوة . إلَّا أنَّ هذا لا يُقَلِّل من أنَّه حَلَّل بمهارة مُعطيات المشكلة ـ أنظر : ب . غرويتويسن (B. Groethuysen) : جـ . جـ . روسو ـ منشورات غاليمار ـ مجموعة « أفكار » باريس ـ ص : 91 ـ 109 .

الجمهورية ، ولا أي معايير تقدير ستُعْتمد ، ولا كيف نختار هيئة الحكم : إن السؤال غير قابل للتقرير . وعلاوة على ذلك ، فإن المواطنين لهم الحق باختيار أي إنسان يخطر ببالهم ، بشكل مستقل عن مؤهلاته الحقيقية أو المفترضة : إن التفضيلات الذاتية يمكن ، في هذا الميدان ، أنْ تُعبِّر عن نفسها شرعياً . وهذا ما يُشَكِّل في نظر التكنوقراطيين ميدان السياسة : إنه ميدان الاختيارات الكبرى التي ترهن مستقبل المجتمع ، وتُعَيِّن الحكام[3] .

إن الميدان كما حُدِّدَ يبدو ، للوهلة الأولى ، واسعاً جداً . ويبدو أنَّه لم يَدَعْ خارجه إلَّا مسائل ثانوية . إنَّ من الممكن أنْ ننزع للاستنتاج بأن التكنوقراطيين يُسَلِّمون ، في الواقع ، بالشيء الأساسي للسياسة . لكن هذا سيكون خدعة في المنظور . فالاختيارات الكبرى المتعلقة بمستقبل المجتمعات حُلَّتْ في الواقع دائماً . إنَّ العمل البشري الواعي لا يُؤثر عليها إلَّا هامشياً ، ما عدا ربما في أوقات الأزمة النادرة . أما بالنسبة لاختيار الحكام ، فإنه لا يهم إلَّا الفئة الصغيرة من الأفراد ، الذين يتنافسون على الوظائف الانتخابية . إن السؤال مهم في نظر هؤلاء . ولكن هل هو كذلك بالنسبة للمواطنين ؟ إن من المهم قليلاً ، في حياة هؤلاء ، أن يكون هذا الشخص رئيساً للجمهورية أو نائباً أو وزيراً وليس ذاك ـ إلَّا إذا كانت شخصيته تؤثر على السياسة ، أي بعبارة أخرى ، إذا كان السيد دوبون ، الذي يتولى السلطة ، يَتَّبِعُ سياسة مختلفة عن تلك التي قد يتَّبعها السيد دوران . إن هذه النتيجة تبدو ، بالنسبة لمواطن ما ، كمُعطى بديهي . ولكن ليس بالنسبة للتكنوقراطيين . فبرأي هؤلاء ، إن كل ما يبقى ، بعد استبعاد الاختيارات الأيديولوجية الكبرى وقضايا الأشخاص ، يكون له طبيعة تقنية بصفة بحتة . فتنظيم المرافق العامة ، وإدارة الاقتصاد ، وتطوير وسائل المواصلات ، وتزويد البلاد بالطاقة ، باختصار كل ما يهم الحياة الجارية للأفراد والمجتمعات لا تُعَدُّ قضايا قابلة للتقرير ، ولا تُعْزَى شرعياً لتفضيلات ذاتية . إنَّ هذه المسائل مشروطة بالعكس بشبكة الأهداف ،

(3) هل يجب أيضاً أنْ نُوضح بأنَّنا نُعَرِّف هنا الصنف الديمقراطي للأيديولوجية التكنوقراطية ، تلك التي نصادفها بشكل شائع في مجتمعاتنا . لكن هناك أصنافاً أخرى لهذه الايديولوجية ، مثل تلك التي تبرز ، على سبيل المثال ، في النظم العسكرية بأمريكا اللاتينية ، والتي تتجلى أيضاً ، ولكن على صعيد نظري بحت حتى الآن ، في الأيديولوجيات النخبوية الأوروبية . إن كل عصب هذا الفكر يكمن في فكرة أن بعض الأفراد هم بطبيعتهم أفضل من الآخرين ، ولهذا فإن مناصب المسؤولية يجب أن تُحفظ لهم . ولكن ماذا تعني كلمة « أفضل » ؟ ألا يوجد هناك إلَّا ميدان واحد للجودة ؟ إذا لم يكن هناك ، فكيف يمكن نقل خصائص ميدان لآخر ؟ ما هي معايير النخبة ، إنْ لم تكن التعيين الذاتي أو الانتماء لفئة ؟ من يحكم أن هذه المعايير متوفرة ؟ إن من الغريب أن مُنَظِّري الذكاء في السلطة لم يجدوا في ذكائهم الموارد الضرورية من أجل الإجابة على هذه الأسئلة ، أو ، على ما يبدو ، من أجل طرحها .

المُحَدَّدة موضوعياً، والتي ينبغي بلوغها، وبالوسائل المتوفرة، التي هي، في آن معاً، ذات طابع تقني (كامتلاك أو عدم امتلاك تكنولوجيا قادرة على بلوغ مثل هذا الهدف) ومالي (هل هذا الحل متفق أم لا مع موارد الجماعة) . ضمن هذه الشروط ، لم تعد القراءات تُشَكِّلُ اختيارات يمكن من خلالها للتفضيلات الشخصية ، والآراء الايديولوجية المُسْبَقة ، والأفكار الحدسية أن تُعَبِّر عن نفسها . إنَّ حل المشكلة لم يعد ينجم ، في الواقع ، عن اختيار أو قرار . إنَّ طبيعة الأشياء تفرض نفسها ؛ والمسؤولون لا يقومون إلَّا بملاحظتها ، واستنتاج النتائج الضرورية منها . وينجم عن هذا أنَّ الشخص والأفكار وتفضيلات الحكام هي بلا تأثير على سير الشؤون العامة ، لأنها ، مهما كانت ، ستكون مضطرة بقوة البداهة لتبني نفس الحلول ، الوحيدة المتفقة مع إكراهات الواقع . إن سؤال : من يحكم ؟ الذي أُسْنِدَ حَلُّه للسياسة لم يَعُدْ له إلاّ فائدة سطحية، لأن كل الناس يحكمون بنفس الطريقة .

منذ ذلك الوقت ، لم يَعُدْ بإمكان السياسة ، خارج الميدان الضيق الذي رأت نفسها محصورة فيه ، أن تكون إلَّا شراً أو وهماً . وهمٌ ، عندما يستر رجال السياسة تحت بلاغة طنانة ، مُدَعَّمة بمشاعر نبيلة ، مبادىء مقدسة وتمجيد ذاتي ، وقرارات لا يستطيعون إلَّا أن يتخذوها . إنَّ السياسة ، كما كان يقول الكاردينال دو ريتز ، هي فن جني الشرف من الضرورة . إن هذه الصيغة ، التي تلخص تجربة بعيدة جداً عن تجربة التكنوقراطيين ، تلتحق بشكل غريب بالرؤية التكنوقراطية للسياسة . إن من الممكن أن نشرحها بعبارات حديثة : السياسة ، هي فن تأمين تجديد الانتخاب من خلال القيام بما يمكن للمنافسين أن يقوموا به . ذاك هو رأي التكنوقراطيين ، المعاكس مباشرة ، كما نرى ، للرؤية الشعبية للسياسة . إنَّ من المهم أنْ نشير ، من جهة أخرى ، إلى أن موقف التكنوقراطيين إزاء هذه الرؤية مبهم بشكل عميق . إنهم يقنعون به ، غالباً : فالشعب الطيب ، الساذج الذي يعتقد بأن طبيعة الأشياء يُعَبَّر عنها بالضبط بأسمائها ، يرى في السياسة مواجهات بين الرجال والأفكار . إنَّ هذا الوهم مفيد للإبقاء على معنوياته . فهو يعتقد بأن تغييرات السياسة ممكنة . وهو ، عندما تسير الأمور بشكل سيء ، يصبر على هذا الشر بانتظار الانتخابات . ولذلك ينزع التكنوقراطيون غالباً لأنْ لا يُرشدونه .

إنَّهم ، بالعكس ، يكرسون أنفسهم لجهود دعائية وتفسيرات لصالح وجهة نظرهم ، عندما تصبح السياسة في نظرهم شراً . إن هذا يحدث عندما يُستبعد الحل التقني ، المُحَدَّد والضروري ، لصالح حل آخر ، هو حسب رأيهم مشؤوم ، وغير متماسك ، وغير متكيف مع ضرورات الوضع . إنَّ الشر لا يولد من عدم اليقين ، وإنما

من عدم معرفة اليقين . لأن الحل معروف في نظر التكنوقراطيين . إنه ليس فقط الحل الأفضل ، وإنما الوحيد الذي يسمح ببلوغ الهدف المُحَدَّد في ظل الوسائل المتوفرة . ومع ذلك فإنَّ الحكام اختاروا ، أو جازفوا باختيار حل آخر ، غير ملائم ، لكي لا يصطدموا بالرأي العام ، ويُرضوا مجموعات الضغط ، أو لكي يراعوا مجموعة الضغط غير المتحسسة لمتطلبات المصلحة العامة : هكذا على الأقل يُحَلِّل التكنوقراطيون الوضع . إنَّ مثل هذا السلوك يستحق أن يُذبل من دون دوران، وهم يمتلكون ، من أجل إدانته ، كلمة : إنه من قبيل السياسة .

إننا نمتلك الآن عناصر جوهرية من أجل الإجابة على السؤال الذي انطلقنا منه : ما هي السياسة ؟ ولكن قبل ذلك ، لنحاول القيام بتجربة مضادة . لقد رأينا لتوِّنا التكنوقراطيين يسعون جاهدين لنزع الطابع السياسي عن السياسة . فَلْنَرَ الآن كيف يسعى أعداؤهم للنضال ضد هذه الاستراتيجية ، أو بعبارة أخرى لإضفاء الطابع السياسي على التكنيك .

21 ـ فشل المحاولة التكنوقراطية

إننا نلاحظ أن نفوذ التكنوقراطية ، الذي كان كبيراً جدا خلال الستينات ، العقد المتميز بالازدهار الاقتصادي والهدوء النسبي للصراعات السياسية ، أخذ بالتراجع بشكل كبير منذ ذلك الحين . لقد فقدت الكلمة نفسها ، بصفتها لعنة ، فعاليتها السابقة ، ولم نَعُدْ نسمع بها في المناقشات السياسية التي نُظِّمَت حول مفاهيم أخرى . إنها ظاهرة بارزة تستحق أنْ تُحَلَّل لذاتها؛ وهي تنجم عن عوامل معقدة يدخل فيها نصيب من الصدف الظرفية . ففي فرنسا ، على سبيل المثال ، عُرفت الفكرة التكنوقراطية ، بسبب معطيات ثقافية ـ كوزن نظام الدولة وخُدَّامِهِ وتَأَخُّر التصنيع ـ نجاحاً خاصاً . لكن مسألة التناوب السياسي ، الذي تأخر لمدة طويلة ثم حدث في عام 1981 ، أعطت ثانية شباباً جديداً لأفكار « سياسية » قديمة ، كانت قد أُهمِلَت الى حد ما في السابق . إنَّ المجابهات التي أثارتها هذه الأفكار غَطَّت جزئياً الاشكالية التكنوقراطية . إننا ، من دون إدعاء تحليل تَقَدُّم الفكرة التكنوقراطية وتراجعها بالتفصيل ، سنكتفي بإبداء بعض الملاحظات المفيدة لتفكيرنا الحالي .

إن من الممكن أنْ نلاحظ ، في البدء ، بأن تراجع الزمن بَيَّنَ أحياناً حدود الفعالية التكنوقراطية . لقد كان هذا هو الحال ، بشكل خاص ، في ميدان الزراعة . ففي البلدان السائرة في طريق النمو ، أطلق التكنوقراطيون الغربيون ، مع أفضل النوايا في العالم ، برامج تنمية تقوم على التكنولوجيا الحديثة . لكن هذه البرامج ، التي كانت

تأخذ بشكل غير كافٍ بالحقائق المحلية ، كالشروط المناخية ، وطبيعة التربة ، والعادات الثقافية للسكان المحليين ، والعامل السكاني ، وَلَّدَت غالباً كوارث جديدة تمثلت بتراجعٍ في زراعة المواد الغذائية ، وبالنزوح الريفي ، والتصحّر إلخ . وحتى في البلدان المتقدمة ، كان لبعض المبادرات ، الجيدة على ما يبدو من الناحية التقنية ، نتائج سيئة أحياناً . إنَّ بعض عمليات تجميع الأراضي ، التي جَرَت في بعض المناطق الحراجية ، والتي كانت تستهدف زيادة المردود من خلال تنمية استخدام الآلات الزراعية ، أدت للإخلال بالنظام المائي : فإزالة الحواجز التي كانت تُثَبِّت جزءاً من المياه أحدثت فيضانات مُفجعة . لقد إكتسب المواطنون ، بصفة عامة ، وشيئاً فشيئاً ، وعياً واضحاً ، في آن معاً ، لكلفة المبادرات التكنوقراطية المتمثلة بفساد أُطر الحياة ، والتلوث ، والآثار الضارة لاتساع المدن ، ولعدم التأكد من صحة التعميمات ، التي كانت هذه المبادرات تستند إليها . في هذا الصدد ، ساهمت أخطاء التحليل ، التي ارتكبها في ميدان سياسة الطاقة المسؤولون الذين لم يعرفوا التنبؤ بالأزمة العالمية ، حتى ولو كفرضية غير محتملة ، كثيراً في تقويض الثقة بالخبراء . إن المجادلات حول الطاقة النووية ، التي تَصُبُّ فيها هذه الإشكاليات المختلفة ، تُشَكِّل مِثالاً مميزاً لأباطيل الخطاب التكنوقراطي ومصائبه .

ليس المقصود هنا بالتأكيد معالجة القضية بعمق . لكن من المهم ملاحظة كيف تُطرح المسألة في نظر الإنسان العادي ـ وبالتالي في نظر الناخب العادي . إنَّ خطابين يتواجهان ، ويمكن اختصارهما بشكل مُبَسَّط كما يلي : يؤكد أنصار الطاقة النووية : 1 ـ إنَّ الحاجات للطاقة في السنوات القادمة ستكون أكثر أهمية من الحاجات الحالية (س) ويُقَدِّرونها بـ : س + ن ؛ 2 ـ إنَّ الإكراهات المادية (نفاذ الموارد القومية) والمالية (عدم مردودية الموارد المحلية من الطاقة) والسياسية (ضرورة حفظ الاستقلال تجاه المُوَرِّدين) ستجعل من المستحيل توريد الطاقة بالمستوى المتوقع من دون اللجوء للكهرباء المنتَجَة بواسطة المحطات النووية ؛ 3 ـ لقد تمت السيطرة على تقنية إنتاج الطاقة النووية بما فيه الكفاية بحيث أصبح استعمالها ممكناً بدون خطر . أمّا أعداء الطاقة النووية فيؤكدون بالعكس : 1 ـ أن توقعات الاستهلاك مُبَالَغ في تقويمها ، وأن من الممكن اللجوء الى طاقات بديلة (كالطاقة الشمسية والهوائية ، الخ) ، 2 ـ إن الإكراهات المادية والمالية والسياسية مُبَالَغ فيها أيضاً ، ويجب بكل الأحوال أنْ تُهمَلَ ، لأنَّ 3 ـ الطاقة النووية تتضمن أخطاراً كبيرة بالنسبة لبقاء الجنس البشري .

ماذا يمكن أن يكون موقف المواطن العادي تجاه هذين الخطابين المتعارضين ؟ إنه يمكن ألاَّ يهتم بالقضية ، ويترك بدافع من الحيرة واللامبالاة أو الخضوع ، أمر حَلِّها للحكام . ولكن لنفترض أنَّه يريد أنْ يُكَوِّن لنفسه رأياً شخصياً أو أنَّ عليه أنْ يُقَرر

بنفسه ـ وهو إفتراض يمكن أن يتحقق عندما تُطرح عليه المسألة بطريق الاستفتاء ، كما حدث في النمسا على سبيل المثال . إنَّه لا يملك ، كَما حين يكـون عليه أنْ ينتخب رجلاً ، المصدر لأنْ يحكم بناءً على مؤشرات (كالمظاهر ، والشهرة ، وحالات الخدمة ، إلخ)[4] . إنَّ من الواجب مجابهة المسألة في صفائها ، وتكوين فكرة ذاتية عنها ، إنطلاقاً من العناصر التي يُقَدِّمُها الجدل . إلَّا أنَّ ثلاثة عوامل تعارض تقف في وجه إعداد مثل هذا الرأي بشكل عقلاني وبناء على معرفة تامة بالأسباب . الأول ، أنَّ كل معطيات القضية لا تكون عادة متوفرة . فالكثير من العناصر تكون مُخْفِيَّة عن المواطنين بشكل إرادي أو لا . الثاني ، أنَّ أغلبية المواطنين ، على إفتراض أن لـديهم الرغبـة بتعميق المسألة برصانة ، ليس لديهم الكفاءة الضرورية من أجل التحقق من أقوال الخبراء ، والحكم بين تأكيدات قاطعة ومتناقضة . وأخيراً ، فإنَّ الكثير من النقاط غير قابلة للتقرير بشأنها موضوعياً . لأنها تتناول المستقبل ، ولأن التعميمات التي تُستخدم كأساس للتفكير هي غير قابلة للدحض أو للإثبات : ماذا ستكون نتائج هذا الاختيار التقني أو ذاك على المدى البعيد ؟ إنَّ أي شخص ، إذا صح القول ، لا يدري شيئاً . إنَّنا لا يمكن هنا إلَّا الحديث عن احتمالات ذاتية .

وينجم عن هذا أنَّ الاختيارات التي يقوم بها المواطنون لا تنبثق من تحليل للواقع ، هو بحدِّ ذاته صُدْفَوِياً ، وإنما من مجابهة الخُطب المُتضادة ، أو بالأحرى من عناصر هذه الخطب التي فهمها المواطنون وهضموها . هنا ، يوجد السبب الرئيس لفشل استراتيجية التكنوقراطيين ، أكثر مما يوجد في محاولاتهم الفاشلة المُلاَحظة **لاحقاً** . إنَّ مهمة أعدائهم هي ، بالفعل ، أسهل بكثير مما يبدو **مُقدماً** : فعندما أعَدَّ التكنوقراطيون حلاً لمشكلة ما ، وأكدوا أنه الحل الوحيد الممكن ، استبعدوا بذلك كل إمكانية للاختيار ، لم يَعُدْ من الضروري تقديم برهان عقلاني عـلى خطئهم . فسـواء كانـوا على خـطأ أم على صواب ، فإنَّه يكفي وضع خطاب يُؤكد إمكانية وجـود حل آخـر . إنَّ فعاليـة هذا الخطاب يمكن أنْ تكون ، بالنهاية مُستقلة كلياً عن ملاءمته . فإذا كان يحمل للمواطنين ما يتمنون سماعه ، فإنه لا يحتاج لأن يكون قابلاً للتصديق لكي يُؤمنوا به . ومع ذلك ، فإن أعداء التكنوقراطيين يسعون ، بصفة عامة ، ولأسباب بديهية ، لعـرض خطاب مُدَعَّمٍ بالحجج ، ويجيب نقطة بنقطة على تأكيدات أعـدائهم : إن الخطاب المعـادي

---

(4) إن المِثال الجيد ، من أجل وصف اختيار نائب أو رئيس جمهورية ، هو مِثال الطبيب : إنه اختيار يجب القيام به ، ولا يمكن القيام به على أساس معايير أكيدة ، إلا إذا كان المرء ذاته طبيباً . (في حالة رجال السياسة ، يُعتبر وجود المعايير الأكيدة ذاتها مثيراً للشك) . ومع ذلك ، فإنَّ هذاالاختيار ، الذي يتضمن هامشاً ، لا يمكن ضغطه ، من عدم اليقين ، يمكن أنْ يتم انطلاقاً من عناصر عقلانية جزئياً .

للطاقة النووية ، الذي رسمنا ملامح مضمونه ، يجيب على بعض الاهتمامات . وللقيام بـذلك يستغـل أعداء التكنـوقراطيـة نقاط ضعف الخـطاب التكنوقـراطي . إنَّ هذا الخطاب ، كما رأينا ، لا يمكن التحقق منه ، في نظر الإنسان العادي : فحتى لو كان قائماً على أسس صحيحة بشكل كامل ، فإنه يُعتبر قابلاً للتعرض لرفضٍ يُبدي تماسكاً ظاهرياً . ومن جهة أخرى ، فإنَّ من الممكن اللعب بالتناقضات بين الخـبراء ، التي توجد دائماً ، في كلِ الميادين التي تُمارس فيها الخبرة ، إبتداءً من علم الإجرام ، وانتهاءً بِصِحَّة لوحات المُعَلِّم . وأخيراً ، فإن مآثر التكنيك تُعَوِّد الناس على الاعتقاد بأن كل شيء ممكن . ومن هنـا يحدث انتقـال في النبرة من الإكـراهات المـادية ـ هـذا الحـل مستحيل ـ إلى الإكراهات المالية ـ هذا الحل ممكن ، لكنه يكلف غالياً جداً . إلاَّ أننا ، بالانتقال من المستوى المادي الى المستوى المالي ، نستعيد هامشاً ما من المناورة : إنَّ هناك عدة حلول موجودة ، وإذا كان أحدها ، وهو الأكثر كلفة ، هو أيضاً الأكثر إرضاءً ، فإنَّ من المناسب أنْ نختاره ، ونضع معه نظاماً ملائماً للتمويل .

منذ ذلك الحين ، ومهما كان أساس الأشياء ، فإنَّ من المناسب أنْ نُلح على أنَّ الحلول التكنوقراطية تُصاب بشكٍ عام . إن الرغبة بصياغة القضايا بعبارات عقلانية ، وباستخلاص حلٍ لكل منها ، يكون جيداً ، لأنّه الحل الوحيد ، تُثير معارضات لا يمكن تجنبها . وهذه المعارضات تعيد إمكانية الاختيار ، سواء فيما يتعلق بطريقة طرح القضايا أم بطريقة حلها . ويضاف إلى هذا التشهير بالخلفيات الفكرية للتكنوقراطية : إنَّ أعداءها يسعون جاهدين لإظهار ـ وهذا برهان يمكن دائماً أن يجري على خير وجه الى حد ما ـ أن الحياد المزعوم للتكنيك ليس في الواقع إلاّ التغطية المُعَقْلَنَة لمصالح هذه الفئة الاجتماعية أو تلك . ويستعمل أعداء التكنـوقراطيـة ، من خلال انقـلاب مذهـل ، ضدها ، نموذج التفكير ، الذي كانت تزعم أنَّه يرهق السياسة : إن التكنوقراطية وَهْمٌ بالقدر الذي تزعم فيه أنَّها تُخفي تحت خطاب محايد ، ومهدىء وعقلاني بشكل مزعوم ، سعيها وراء مصالح خاصة . إنَّ تضخم الخطاب التكنوقراطي يصل هكذا لإفساد ما كان فيه صحيحاً بشكل أساسي عند البـداية : وهـو أنَّ الانسان ليس المقيـاس لكل الأشياء ، وأن العالَم هو هدف ، وأن الطوباويات المُتَحَقِّقة التي تزعم أنَّها تستبدل التقنين بطبّاخات واعية سياسياً تؤدي للإفلاس . لقد جَرَّبَتْ هذا روسيا اللينينية ، والصين الماوية . وحتى لو أن الشك الذي وَلَّده الخطاب التكنوقراطي لا يؤدي ، في البلاد التي تتميز بوعي سياسي ناضج ، ومعدل عالي من التعليم ، لمثل هذه المبالغات ، فإنه يبدو جيداً أن التكنوقراطيين انتجوا بتراجعهم إنقلاباً معاكساً للانقلاب الذي كانوا يأملون القيام به : وهو أنّ التكنيك لم يُزل السياسـة بإنقـاذها من التعسف . بـل إنه أتى ،

بالعكس تماماً ، ليتولى مهام تعسف السياسة .

22 ـ مفهوم السياسة مرتبط بمفهوم الاختيار :

من هذه المجموعة من الوقائع نستخلص نتيجة أولى . وهي أنه من أجل إلغاء السياسة ، أو على الأقل من أجل اختصار دائرة توسعها قدر الامكان ، تكمن الاستراتيجية الجيدة في البرهنة على أنَّ الاختيارات تكون إما مستحيلة ووهمية ، أو أنَّها جرت بالفعل . وبالعكس ، فمن أجل إدخال السياسة ثانية في ميدان جرت سابقاً محاولة لطردها منه ، من المناسب ترميم الفكرة القائلة بأن الاختيار يكون ممكناً على مُستوى ما . إلَّا أنَّ ـ وتلك هي نقطة الضعف في كل أيديولوجية تكنوقراطية ـ الأوضاع التي ليس من الممكن فعل ذلك فيها نادرة جداً . إنَّ التكنوقراطيين يَعْرضون ، عن هذه الحالات الملموسة أو تلك ، تحليلاً يبدو أنه يقود ، من خلال مسلك عقلاني ، إلى حل ضروري . لكن منطق البرهنة يرتكز بشكل حتمي على مُسَلَّمة أو عدة مُسَلَّمات . فعلى سبيل المثال ، إنَّ الحل الوحيد لمواجهة نمو النقل بالسيارات ، يكمن في بناء أوتوستراد يجتاح بطريقه موقعاً أثرياً أو طبيعياً . إننا نأسف لهذه النتيجة لكننا يجب أنْ نتقبلها ، لأننا ، بمساعدة الأرقام والمخططات ، نكون قادرين على البرهان بأن أي حل آخر ليس قابلاً ، لأن يسمح بتحقيق الهدف المطلوب . إنَّ التفكير صحيح ، والنتيجة ضرورية ، ولكن فقط إذا قبلنا الفرضية المُسَلَّم بها : أي أن نمو النقل بالسيارات هو أمر ملح بشكل مطلق ، يجب أن يُضَحَّى أمامه بكل اعتبار آخر . أما إذا رفضنا هذه المُسَلَّمة أو إذا استبدلناها بمُسَلَّمة معاكسة ـ أولوية الدفاع عن البيئة أو عن راحة الجوار الخ ـ فإن البرهان سيكون بلا قيمة . إلَّا أنَّ للأمر المُلِحِّ ـ وهذا ما نتمنى أن نفهمه باستعمال كلمة مُسَلَّمة ـ طبيعة ذاتية ، وبالتالي نسبية . إن طبيعة الأشياء ، على افتراض أن لهذا التعبير من معنى ، لا تتضمن أنها يجب أن تكون . فهذا الوجوب لا يمكن أن يوجد إلَّا بالنسبة لوجدان شخص ما . إنَّ من الممكن حصول أن يَفْرِضَ « ما يجب أنْ يكون » نفسه على وجدان كل الأفراد ؛ وفي هذه الحالة ستبدو نتائج الأمر المُلِحِّ ضرورية بالنسبة للجميع . على مثل هذه القاعدة ، يمكن للتفكير التكنوقراطي أنْ ينمو بطريقة برهانية بالنسبة للجميع ، وأن يفرض فكرة ضرورية ما . إلَّا أنَّ من الواضح أنَّ مثل هذا الموقف يشكل الاستثناء أكثر مما يُشكل القاعدة . وفي مثل هذا الافتراض فقط يمكن لشبح السياسة ـ كصراع ، وجدل غير قابل منطقياً للحل ـ أنْ يكون مُحَرَّضاً .

ثالثاً : الدائرة السياسية قابلة للتغيير

23 ـ إنَّ تعريف ما هو موضوع للاختيار قابل للتغيير

لقد سمحت لنا دراسة الايديولوجية التكنوقراطية والسبل الموضوعة من أجل مكافحتها بتسليط الضوء على أن « السياسي » هو كل ما يثير إشكالية ، الأمر الذي لا يُسَلَّم به دائماً ، والذي لا يمكن حَلُّه بطريقة تؤدي لإقناع الجميع . لقد استطعنا استخلاص هذه النتيجة لأن الجدل التكنوقراطي طرح هذه الأسئلة ، في العصر الحديث ، بطريقة واعية وعقلانية بشكل مطلق . وأعاد إلى حالة الرسم المنطقي أسئلة كانت تحتوي ، في كل العصور ، الجدل السياسي . لقد أعطى هذا الجدل من خلال طابعه المُهتاج ، الشعور بأن من المستحيل ، تقريباً ، إزالة السياسة ، لأن أولئك الذين لديهم مصلحة في انتشارها يمتلكون وسائل قوية تُمكِّنهم من فرض وجهة نظرهم. ومع ذلك فإنه لا يجب أنْ ندع أنفسنا نعمى بالسياق المعاصر . فإذا ألقينا على التاريخ نظرة مُرتَدَّة للماضي ، للاحظنا بالفعل أنَّ هناك في مختلف العصور ميادين عديدة وهامة لا يبدو أنها تثير إشكاليات ، أو لم تكن تثير إشكاليات ، وكانت بالتالي لا تدخل ضمن فئة الميادين السياسية .

وبالفعل فإنَّ كل المجتمعات لا تُعَرِّف « الإشكالية »بنفس الطريقة . فهي تختلف فيما يتعلق بتحديد ضدها أو أضدادها التي يمكن تلخيصها بمفاهيم : المُحَتَّم ، والمضاد للطبيعة . إن المُحَتَّم يُعَرَّف بأنّه استحالة واقعية . أما المضاد للطبيعة فإنه يتضمن فكرة الطبيعة ، التي تُعتبر ، من خلال مفارقة مُكَوِّنة للعقل البشري ، مفهوماً ثقافياً . إن كل مجتمع يُكَوِّن لنفسه فكرة عَمّا هو طبيعي ، أي عَمَّا يمكن أنْ يُنْتَهَكَ بالفعل ، ولكن لا يجب أنْ يُنتهك قانونياً . في الحالة الأولى لا يمكن القيام بشيء . والإشكالية السياسية تجد نفسها لذلك مشلولة . وفي الثانية تُرفض مُسبقاً كل فكرة تدخل ، لأن التدخل سيكون شراً يُنبىء بأكبر المصائب . فإذا وُجِدنا في مجتمع يكون فيه تأثير التقاليد قوياً ، فإن النتيجة العملية ستكون هي نفسها . إن الحدود بين هذه المفهومين هي ، من جهة أخرى ، متحركة . فتقدم العلوم والتكنيك يُغَيِّر مكان الخط الفاصل بين الممكن والمستحيل . ولهذا فإن تعريف ما هو طبيعي ، مع ما يتضمّنه من محظورات ، يمكن أن يتغير : أن تحولاً في الوجدان الجماعي ، الداخلي أو الخارجي ، يمكن أن يجعل طبيعياً ، ما كان في السابق مضاداً للطبيعة .

لنأخذ أمثلة على ذلك . فحتى عصر حديث جداً ، كانت الاختبارات في ميدان علم الوراثة مستحيلة . ولم يكن هناك بالتالي من معنى لمناقشة منعها أو تنظيمها ، ولم

يكن بإمكان السلطات السياسية أن تتناول هذا الموضوع أو تهمله . إلَّا أنَّ الأمر لم يعد كذلك اليوم ، بعد أن أصبحت المسألة سياسية بالقوة . ومع ذلك فإنَّ السلطات السياسية نادراً ما تستعجل الاهتمام بها . إنَّ في هذا لأمْرٍ مثير للمفاجأة ، إذا ما أخذنا بالاعتبار النزعة الامبريالية التي تُعزى غالباً للسلطة السياسية. إننا سنعود لهذه النقطة فيما بعد .

ولكن لننظر أولاً للافتراض الثاني ، إفتراض تحديد الميدان السياسي بمحظورات ثقافية . إنَّ النظرة للوضع البشري التي فرضتها المسيحية ـ أو على الأقل تفسير ما للمسيحية ـ طوال عدة قرون ، تقدم مثالاً على ذلك . فكل المصائب التي تصيب البشرية ، كالمجاعات والأوبئة والحروب ليست ، ضمن هذا المنظور ، مصادفات أو ثماراً لعلاقة سببيّة عمياء ، وإنما هي نتائج للإرادة الإلهية . لقد أُرسلت الكوارث للبشر من أجل تطهيرهم من خطاياهم أو ، عندما تصيب الصالحين ، من أجل اختبار إيمانهم . إن لها ، سواء كانت قصاصاً أو اختباراً ، قيمة إيجابية ، لأنها تشكل مناسبة معروضة على الإنسان من أجل أن يُغَيِّر ما بنفسه ، وأن يتقدم في طريق الخلاص . ضمن هذه الشروط ، لا يُعتبر النضال ضد المصائب غير مفيد فقط ، لأنَّ الله أقوى من الإنسان ، وإنما هو أيضاً عمل كافر لأنَّه يعني التمرد ضد الإرادة الإلهية . لهذا فإنَّه ليس هناك أي معنى ، في مثل هذا السياق ، للإحتجاج ضد جمود الحكام تجاه الكوارث الطبيعية . إنَّ من الممكن بالأحرى أنْ يؤخذ عليهم التدخل ، إذا تطلع مستبدٌ مستنير ما لتغيير نظام الأشياء ، بإقامته ، على سبيل المثال ، لسدودٍ من أجل إتقاء الفيضانات . لقد شهد تاريخ روسيا القيصرية ، غالباً ، مثل هذه الصراعات بين الملك ، الذي يتطلع لتحديث البلاد و« كبار المؤمنين » من كل الأنواع . إن الجدل بين الحضارة واحترام العادات القديمة يكتسب حينئذٍ معنى سياسي . لكن السلطة إذا لم تأخذ المبادرة ، واكتفت بإداة إرث القرون ، فإن الوضع البشري بمجمله هو الذي لا يشكل ، بمعنى خاص ، مشكلة سياسية .

24 ـ السياسي والاقتصادي : من الليبرالية الى التدخلية

إنَّ هذه الحالة الذهنية لم تعد قائمة ، في أوروبا القرن التاسع عشر ، إلَّا كشيءٍ من مخلَّفات الماضي . لكن الايديولوجية الليبرالية الاقتصادية ، في شكلها الأكثر عقلانية ، تنتج آثاراً مشابهة ، وإنْ كانت محدودة أكثر . إننا لم نعد نعتقد بأن من الكفر النضال ضد الأمراض من خلال سياسة صحيحة عامة . لكننا كُنَّا مقتنعين بأنَّه لا يجب العمل ضد البؤس . إنَّ المذهب المُسَيْطر ، بالفعل ، كان يؤكد بأن اللعبة الحرة لقوانين السوق تُوَلِّد بالضرورة الوضع الاقتصادي الأمثل من خلال تصحيح مظاهر الخلل فيه

آلياً . إنَّ كل تدخل خارجي لم يكن بإمكانه إلّا تزوير الآلية ، والوصـول الى توازن شامل أقل ملاءمة من ذاك الذي يمكن أنْ يؤدي له النشاط العفوي للعاملين في المجال الاقتصادي . إنَّ هذه النظرية لم تُخْفِ النتائج الاجتماعية المأساوية التي كانت تُوَلِّدهـا ليبرالية مطلقة « وحشية » ، كما يقال اليوم بلغة مُشوَّهة : لقد كانت مرئية لكل العيون ، وقد شُهِّرَ بها سريعاً بقوة . لكن المدافعين عن الليبرالية كان يرون فيها نتيجة ضرورية لنظام الأشياء ؛ نتيجة يمكن للإحسان الخاص فقط أنْ يُناضِل ضدها . لقد كان من شأن التدخل العام أنْ يُزَوِّرَ مجموع الآلة الاقتصادية ، ويثير تفاقماً للشر ، الذي كان من المفروض أنْ يُناضِل ضده . كما كان على الدولة أنْ تُعَبِّر في هذا المجال عن حياد كلي . وكان عليها أن تبقى « الدولة الـدَرَكِيَّة » ، المهتمـة حصراً بـالدفـاع عن البلاد ضـد الاعتداءات الخارجية ، وعن النظام الاجتماعي ضد الاضطرابات الداخلية . في مثل هذا السياق ، كان مجمل الحياة الاقتصادية إذن هو المُستبعد ، نظرياً على الأقل ، من الميدان السياسي . « إنَّ الظواهر الاقتصادية » ، التي كان على السلطات العامة أن تحتفظ تجاهها بحياد صارم ، كانت تواجه هكذا « المشاكل السياسية » ، التي كانت تتمتع فيها بقدرة تامة على التدخل . إن من الصعب فهم هذا التعارض في الزمن المعاصر ، ولا سيما في فرنسا ، حيث تشكل إدارة الاقتصاد الميدان الرئيس للنشاط السياسي ، الذي يتُّم تبعاً له ، اختيار الحكام ، والحكم عليهم . لكنه كان تعارضاً أساسياً في القـرن التاسع عشر . وهذا يؤكد واقع أنَّ « السياسي » هو ما يمكن شرعياً ـ أي بالفعل وبالحق ـ أنْ يكون موضوعاً للجدل ، ولاختيارات واعية . وبالعكس ، فإن كل ما هو ضروري وعفوي ، أيْ كل ما يسير بمفرده ، إنْ أمكن القَول ، فإنه لا يدخل في ميدان السياسة إنَّ التمييز بين الاقتصادي والسياسي ، في المجتمعات الليبرالية الحديثة التي حافظت ، بالرغم من التوسع الكبير لتدخل الدولة ، على قطاع اقتصادي خاضع لقوانين السوق ، يحتفظ ، من جهة أخرى ، بمعنى ما . فإذا لم يَعُدْ من المفهوم معارضة الأول بالثاني بشكل إجمالي ، فإنَّه يبقى من الملائم الحديث عن الظواهر الإقتصادية خاضع لقوانين السوق ، يحتفظ ، من جهة أخرى ، بمعنى ما . فإذا لم يَعُدْ من المفهوم معارضة الأول بالثاني بشكل إجمالي ، فإنّه يبقى من الملائم الحديث عن الظواهر الإقتصادية في كل القطاعات التي يكون فيها النشاط مُرْضياً ، في حين أنَّ إنحطاط قطاع أو مشروع مُهِم سيُثير ظهور مشكلة سياسية . فإذا تظاهرت السلطة السياسية ، في الحالة الأولى ، بالتدخل ، فإنها ستُدعى بقوة للعودة للنظام ـ وذلك بقدر غير متساوٍ من النجاح ، حسب التوجه الايديولوجي للحُكّام . وإذا سارت الأمور على نحوٍ سيىء ، بالعكس ، فإنَّ أرباب العمل والعمال سيتجهون نحو الدولة ويطالبون بتدخّلها . أما ما يسير جيداً

لوحده فإنَّه يستمر ، في نظر أنصار المبادرة الفردية ، بكونه لا يدخل ضمن نطاق السياسة

25 ـ السياسة والأخلاق : من الدائرة الخاصة الى الدائرة السياسية

إنَّ التناقض الذي أتينا على ملاحظته في العلاقات بين السياسي واللاسياسي ، بين القرن الماضي وقرننا ، لا يقتصرَ على الميدان الاقتصادي . إنَّ مثالاً آخراً يمكن أنْ نجده في التمييز بين « السياسي » و« الأخلاقي » . فالإتجاه التحرري للتشريع في ميدان الإجهاض شكَّل ، في فرنسا النصف الثاني من القرن العشرين ، مشكلة سياسية : لقد اعترف الجميع بوضوح بأنَّ الميدان الذي تواجَهَ فيه أنصارُ هذا التطور وأعداؤه هو ميدان سياسي . ليس فقط بمعنى أن المشكلة كان لها بُعد قانوني ، وتتطلب تدخلاً من المُشَرِّع ـ حيث كان على أعضاء البرلمان إجبارياً أن يتخذوا موقفاً ما ـ وإنما ، بشكل أوسع ، بمعنى أنَّ رجال السياسة كانوا يعترفون لأنفسهم بحق التقرير في مثل هذا الموضوع ، وفي أنَّ المواطنين كانوا يُعَبِّرون عن شعورهم نحوه من خلال المؤسسات التقليدية للسياسة : كالانتخابات والأحزاب ومجموعات الضغط الخ . إنَّ مثل هذه المشكلة ستبدو غير مفهومة من قبل قسم كبير من الرأي العام فيما لو طُرحت ، في القرن التاسع عشر .

إنَّ الإجهاض كان يُشَكِّلُ حينذاك مشكلة أخلاقية أو دينية ؛ الأمر الذي يعني أنه كان ، من حيث المبدأ ، خارج نطاق الصراعات بين الفئات السياسية المتنافسة من أجل السلطة . لقد كان الحكام يتدخلون ، بالتأكيد ، بصفتهم مُشَرِّعين في الميادين الأخلاقية : فالقتل والسرقة لم تكونا فقط خطايا ، تستحق النار الأبدية ، وإنما أيضاً جنحاً أو جرائم تستحق المحاكمة . إلاَّ أنَّ المحاكم كانت تقوم بذلك أساساً من أجل تطبيق الجزاء على من يخالف المبادىء القائمة ، ومن دون أن تعترف لنفسها باختصاص خاص في إعداد الحلول الأصلية . لقد كانت هذه المبادىء تُمليها سلطات غير سياسية ـ كالكنائس أو « الضمائر العلمانية الكبيرة » ـ التي كانت تعكس ، بحد ذاتها ، حالة الرأي العام ، أكثر مما كانت تقوم بصياغته . والشاهد على ذلك هو أنَّ الأخلاق الدينية والأخلاق العلمانية كانت تختلف عن بعضها في الممارسة قليلاً جداً ، بالرغم من أنَّ أسسها النظرية تتنافر إلى أبعد حد ممكن . لقد كان هناك إذن ، في هذين الميدانين ، إستقلالية في القرارات السياسية ، لأن السلطات السياسية عندما كانت تتدخل . فإنَّ الحلول تكون بالفعل مُعَدَّة سلفاً في خطوطها الكبرى ، إنْ لم يكن في طرق تطبيقها . الأمر الذي يعني القول بأن هذه المسائل كانت تقع ، الى حد كبير جداً ، خارج الدائرة السياسية .

26 ـ أمثلة أخرى لتغير الميدان السياسي

لقد كان الأمر كذلك ، في القرن التاسع عشر ، في العديد من الميادين الأخرى ، التي يمكن أنْ نذكرها بلا ترتيب . فالصحة ، والتربية ، « ووضع المرأة » ، والأسرة كانت بعيدة عن تدخل السياسة ، باسم احترام الحياة الخاصة . إنّ السلطة السياسية لم يكون عليها أنْ تعمل في هذه القطاعات المحفوظة ، «باتفاق عام» واسع جداً ، لاختيارات الضمائر الفردية . وكذلك الحال بالنسبة للاعتقاد الديني ، على الأقل بالمقدار الذي كان يفقد فيه بُعده الاجتماعي ـ كدين للدولة ـ لكي ينحصر بدقة داخل الدائرة الخاصة . إنَّ العلم ، كمعرفة موضوعية ومُنَزَّهة ، كان يبدو كأنّه عكس السياسة ، وذلك بالقدر الذي كان هذا القرن العلمي يرى فيه معرفة مُؤَكَّدة ومُهَيَّأة ، على المدى القصير ، لإعطاء جواب نهائي على كل الأسئلة التي تطرحها الانسانية . كما كان الفن ، بصفته تعبيراً عن العبقرية الفردية ، يُعَدُّ لاسياسياً من حيث الجوهر ، وذلك بالقدر الذي كان يتجه فيه لتأكيد ذاته ، خلال ذلك القرن ، كفن مُتَرَفِّع عن كل حادث تاريخي أو إجتماعي : إن لوحة « الحرية تقود الشعب » للفنان دولاكروا لها بالتأكيد مضمون سياسي لا نجده في لوحة « نيمفياس » الانطباعية لمونيه[5] . إنَّ معالجة هذه المواضيع بعمق تتطلب الإتيان بعدد غفير من التوضحات والاستثناءات التي تؤكد القاعدة أو تنفيها فحسب الميادين والعصور وقطاعات الرأي العام ستكون اللوائح المقارَنة للوقائع السياسية والوقائع اللاسياسية مختلفة جداً . لكن من الممكن إهمال هذه النقاط ، الثانوية في منظورنا . إنَّ المهم هو أنَّ مجتمع القرن التاسع عشر كان ، بالاجمال ، يستبعد ، بشكل إجماعي أو أكثري ، وجزئياً أو كلياً ، ومن الناحية الثانوية أو الواقعية ، عدداً كبيراً من المواضيع من دائرة التدخل السياسي .

---

(5) هذا ، على الأقل ، الشعور الذي يعطيه استعراض من النموذج الشائع « لتاريخ الفن » . ولكن ربما يكون هذا الشعور مجرد وهم ناشىء عن انتصار الفن الطليعي ، واحتجاب الرسامين « التافهين » الذي وضع اليوم ثانية قيد الاتهام . إنَّ الفن المعبَّأ بالمضامين السياسية وُجِدَ دائماً : فلوحة « **شارع في باريس أثناء الكومونة** » لماكسميليان لوس (M. Luce) تمثل النَدَّ للوحة « **الحرية** . . . » لـ: دولاكروا ، كما تقابل الهزيمة الانتصار ، ويقابل المأساوي الملحمي . إنَّ المكانة الحقيقية للفن « السياسي » في نهاية القرن التاسع عشر لم تُحدَّد بشكل صحيح . فعلى صعيد آراء الفنانين ، نعلم ، بالمقابل ، أن هذا العصر هو العصر الذي اتجه فيه الرسامون « المحدثون » بأغلبيتهم نحو الالتزام السياسي واليسار المتطرف . لكن طبيعة أبحاثهم الشكلية جعلت من الصعب نقل الرسالة ، سواء أكانت سياسية أم غير ذلك ، ولهذا أعطت أعمالهم النضالية غالباً ، الشعور ، حين إنتاجها بأنها لوحات منقولة . وإذا كان بيكاسو قد خلق في « **غرنيقا** » (Guernica) العمل الوحيد في القرن العشرين الذي اتسم بالحداثة والطابع الروائي ، فإنه لم يتوصل إلى إعادة نشر هذه المفخرة في « **مذابح كوريا** » «Massacres de corée») .

وبالعكس ، فإن القرن العشرين يتميز بتضخم الميدان السياسي . فكل المسائل التي أتينا على تعدادها أُعلِنَ أنها سياسية . أو بشكل أدق أنَّ أبعادها السياسية الكامنة نُمِّيت بشكل مُنَظَّم ، وطُوِّرَت ، بل والتُمِسَتْ .

لقد فُرِضَت ، من وجهة نظر أيديولوجية ، شبكة تفسير سياسي على كل قطاعات النشاط البشري . وجرى التساؤل عما إذا كانت كل الأشياء ـ من الاوتوستراد ، وحتى لرسم التجريدي ـ يمينية أم يسارية . لقد كانت التصنيفات معقدة وحساسة وإتفاقية لمغاية ، وقد أثارت فيضاً مذهلاً من الأحكام اللامعقولة : فهناك بالزاك اليساري ، ومكيافللي الماركسي ، والرسم التجريدي التقدمي في فرنسا ، والرجعي في روسيا ، والانطباعيون المؤيدون لثورة العامة (دوغاس وبينوا مالون نفس المعركة ! وسيزان التي تُحَضِّر للثورة البروليتارية برسمها للانتصار المقدس !) الخ . إلاَّ أنه لا ينبغي التصميم ، بالتأكيد . فقد وجد مؤرخون رصينون في هذا الهوس السياسي مبدأ استكشافياً سمح لهم باكتشاف مظاهر غير واضحة من الماضي ، وبتصحيح التفسيرات المنتفِعة والمهدئة للكثير من الظواهر . هكذا تمت على سبيل المثال ، إعادة اكتشاف المواضيع والحركات النسائية التي كان التاريخ التقليدي قد قَلَّل من شأنها بشكل مُنَظَّم ، بل ومحاها كلياً . في هذا الميدان ، كما في الكثير من الميادين الأخرى ، لا يمكن وضع كشف بالحساب الاجمالي : إن من الواجب أن نُقَدِّم منتجات الفكر واحدة واحدة . ومع هذا فإنَّه يبقى أنَّ اختزال كل الوقائع البشرية في بُعدها السياسي فقط يشكل منظوراً مُشَوِّهاً ، من المناسب النضال ضده ، وإن لم يكن ذلك إلاَّ بدافع من الحرص على الصحة الفكرية .

رابعاً : ظاهرة التسييس

27 ـ تسييس الظواهر الاجتماعية

لقد شهدنا ، من وجهة نظر عملية ـ وهذا هو المهم بالتأكيد ـ عملية **تسييس** للظواهر الاجتماعية . إن هذه الآلية هي التي أدت للانتقال من الحالة المميزة للقرن التاسع عشر ـ السياسة المحصورة ـ إلى حالة القرن العشرين ـ السياسة في كل مكان . إننا نعلم الآن ما فيه الكفاية عن السياسة من أجل فهم ما هو التسييس ، أي الآلية التي من خلالها يجد أمر لا سياسي نفسه ضمن فئة الأمور السياسية . إنَّ الأمر اللاسياسي يتميز بأن القرارات التي يمكن أنْ يكون موضوعاً لها لا تشكل اختيارات . إنَّ طبيعة الأشياء ، أو الفكرة التي يُكَوِّنها عنها مجتمع ما ، تفرض حَلّ المشكلة المطروحة . وبالعكس ، يُعتبر أمر ما سياسياً عندما يكون هناك هامش من المناورة في طريقة الرد

عليه . في هذه الحالة ، يكون بإمكان الآراء المتعارضة والمصالح المتباينة أنْ تُعبِّر عن نفسها ، وأنْ تُوَلِّد جدلاً أو صراعاً سياسياً . إنَّ تسييس أمرٍ ما يعني إذن فرضٍ الفكرة القائلة بأنَّ هذا الأمر لم يُحَلَّ سابقاً ، وإنما أنَّ هناك حَلاً أو عدة حلول غير الحَلِّ المتمثل بترك الأمور على حالها .

ومع ذلك ، فإنَّه يبدو ، عند التفكير ، أنَّ هذه الطريقة في حصر المجال السياسي لا تشكل إلَّا تقريباً أولاً . إنَّها بشكل أدق صحيحة ، ولكن غير كاملة . فمن ضمن الأمثلة التي ذكرناها باعتبارها مُستبعَدة ، في القرن التاسع عشر ، من الدائرة السياسية ، هناك بعض الأمثلة التي لا يمكن تفسيرها من خلال التعارض فقط بين إمكانية الاختيار أو غيابه . لقد لاحظنا أن الاختيارات في ميدان الأخلاق كانت متروكة من قِبَل الحكّام لسلطات أخلاقية كانت ، من جهة أخرى ، تَأْلف مشاعر المجتمع أكثر مما تقوم بتوجيهها . كما رأينا أيضاً أن القرارات التي تعود لميدان الحياة الخاصة كانت تُترك للأفراد أنفسهم . في هذه الميادين ، كانت تتم بالفعل اختيارات . إلَّا أنّها لم تكن تتم على يد السلطات السياسية . لهذا يجب إضافة هذا التوضيح : إنَّ الأمور المُستبعدة من الميدان السياسي ليست فقط تلك التي لا يمكن القيام باختيارات فيها ، وإنما أيضاً تلك التي ليس للسلطات السياسية اختصاص بشأنها ، سواء لأن ميدانها محظور عليها ، أم لأن هذه السلطات نفسها تفضل تجنُّب التدخل بها .

28 ـ مفهوم السلطة السياسية

إنَّ تعميق التحليل يجبرنا إذن على أن نأخذ بالاعتبار مفهوماً آخراً ، هو مفهوم **السلطة السياسية** . إنَّ هذا المفهوم الجديد يستدعي بعض التوضيحات . الأول يكمن في ملاحظة أن مفهوم السلطة لا يناقض الفكرة المُستخلَصَة حتى الآن ، والتي تضع في وسط مفهوم السياسة ظاهرة الاختيار . لقد درسنا هذه الظاهرة ، في التفصيلات السابقة ، بمظهرها الموضوعي : في هذا الوضع أو ذاك هل يوجد اختيار ، أي تناوب بين عدة حلول ممكنة ، أم أنه لا يوجد إلَّا حلّ واحد ؟ لكن فكرة الاختيار تمتلك وجهاً آخراً : فلكي يكون هناك اختيار ، لا يكفي أن يكون اختيارٌ ما ممكناً ، بل يجب أيضاً أن يكون هناك فرد أو عدة أفراد قادرون على ممارسته . إننا نعلم الآن ، حتى ولو ما زال ذلك بطريقة نظرية كلياً ، من هم الأفراد موضوع التساؤل . إنَّ من الممكن أنْ نسميهم بتعبير عام « بالسلطة السياسية » . إنَّ هذا المفهوم لا يهمنا الآن إلَّا بالقدر الذي يُساهم به في توضيح مفهوم السياسة . إلَّا أننا سنخصص في الجزء الثاني فصلاً خاصاً لدراسة السلطة السياسية في ذاتها .

إنه سيكون بإمكاننا في هذه اللحظة أيضاً أن نُحَدِّد ما إذا كان من الواجب أن نؤخذ كلمة « سياسية » ، في تعبير السلطة السياسية » ، بنفس المعنى الذي تكتسبه في الأمثلة المدروسة سابقاً . ولكن لنكتفي الآن بملاحظة أن اللجوء لمفهوم السلطة السياسية يقدم ميزة إزالته لغموض ما . إن من الممكن بالفعل أن ندعم الفكرة القائلة بأن كل سلطة تتضمن سياسة : فسلطة الأهل ، ورئيس المشروع ، ورئيس المدرسة الأدبية أو الجمالية هي لا سياسية بالمعنى الشائع ، إلَّا أنها تفترض وجود سياسة تقوم بها هذه السلطات تجاه الأبناء ، والعمال ، والفنانين الذين يخضعون لها بطريقة ما ، والتي يقوم بها هؤلاء تجاهها . إن هذه الطريقة في عرض الوقائع صحيحة ، لكنها تخلق غموضاً ، لأن السياسة التي يُشار لها باستعمال هذه الكلمة من دون أي توضيح آخر هي بالحقيقة أضيق . لقد رأينا أنَّه لم يكن أبداً من التناقض الحديث ، في اللغة الشائعة غير التأملية ، عن سياسة رئيس مشروع في الوقت الذي يتم فيه التأكيد على أن هذا الرئيس لا يمارس السياسة . والدليل على ذلك هو أن الفرق في المعاني يُشعرَ به بالرغم من تشابه الكلمات . إن « السياسة » ، المُستعمَلة بشكل مطلق ، لا تعني إذن أي سياسة ، وإنما فقط تلك التي تقوم بها السلطة السياسية . لهذا سيكون من الواجب تعريف هذه السلطة بالنسبة للسلطات غير السياسية التي لا تُعتبر « سياساتها » إلَّا انعكاسات ثانوية ومحصورة للسياسة .

29 ـ التسييس والسلطة السياسية

بعد أنْ سلَّطْنا الضوء هكذا على ضرورة إدخال مفهوم السلطة السياسية ، نستطيع أن نعود ثانية لانجاز وصف آلية التسييس . إنَّ هذه الآلية تتضمن ، كما رأينا ، تحولاً في طريقة النظر للظاهرة . إنّ ما كان يبدو محتماً يصبح موضوعاً لاختيار . فقوانين السوق كانت تبدو طبيعية ، ونتائجها الاجتماعية حتمية ، ومع ذلك فإننا نتطلع الآن للنضال ضدها ، مع ما يتضمنه هذا من احتمال التضحية بمبادىء الليبرالية الاقتصادية . لكن هذا التحول لا يتم في الفراغ . أو بالأحرى إنّه سيبقى نظرياً إن لم يتولَّ تغيير الموقف رجال قادرون على جعله يُنتج نتائج ملموسة . إنَّ تدخل السلطة السياسية هو الذي سيقود عملية التسييس الى نهايتها . فهو سيجعل الاختيار الاحتمالي ينتقل الى اختيار حقيقي . بهذا ، تمد السلطة نفوذها . لكن هذا التطور ، من وجهة نظرها ، يبقى غامضاً . إنه يزيد ، من جهة ، نفوذها على المجتمع . ويُمَكِّنها ، من الآن فصاعداً ، من التدخل بشؤون كانت حتى ذلك الحين لا تعنيها . إنَّ السلطة لم تكن تتدخل في ميدان الاقتصاد . أما الآن فإنها ستستطيع شرعياً أنْ تنظم وتمنع وتثير وتفرض نظرتها الخاصة حول النمو الاقتصادي . وبالمقابل ، فإنها ستُعتبر مسؤولة عن أحداث

كانت ، في الوضع السابق ، تجري بصورة مستقلة عنها ؛ ولا يمكن بالتالي توجيه الانتقاد لها بسببها . فالأزمات الاقتصادية كانت تحدث بطريقة دورية ، وفقاً لقوانين موضوعية لم تكن السلطة تسيطر عليها . أما الآن فقد صار من الممكن أن يطلب إليها تقديم حسابات : ماذا تفعل من أجل النضال ضد الأزمة ؟ لماذا لم تتدخل قبل الأوان ، وبشكل أقوى ، وبطريقة أكثر ملاءمة ؟ وبالتأكيد ، فإن نفس المزايا ونفس المساوىء ، في كل الميادين التي امتد إليها عمل السلطة ، ينجم بالنسبة لها عن مكتسباتها . إن كل هذا يفسر أن الحكام لا يتمنون دائماً توسيع مجال تدخلاتهم . إن تسييس الظواهر الاجتماعية ليست ، بعكس الصورة المنتشرة والكاريكاتورية ، نتيجة العطش الذي لا يُروى للسلطة . صحيح أنها هي ، في التحليل الأخير ، التي تنجز العملية بقبولها تحمل المهام المقابلة . لكنها لا تأخذ بالضرورة المبادرة للمطالبة بهذا التوسع . إنَّ كل حالات الصورة توجد في الواقع .

فأحياناً يتقدم الحكام ويتدخلون بالرغم من مقاومات الجسم الاجتماعي . وهم يُدْفَعُون لذلك بدافع تذوق القوة ، أو المصالح المادية أو بدافع قناعتهم ، التي تبدو ، مع الاستعمال ، بأنها صحيحة أو خاطئة ، بأنهم أفضل قدرة على إدارة قطاع النشاطات ، من المسؤولين التقليديين عنه . إن هذا الوضع شائع بشكل خاص في فرنسا حيث إكتسى تدخل الدولة ، في أعين الكثيرين ، ولا سيما رجال السياسة ، بهالة من النبالة وعدم التحيز والكفاءة .

وأحياناً ، بالعكس ، يأتي الطلب من الأسفل ، إنَّ المواطنين ، أو على الأقل وسطاءهم المخوَّلين ، كالأحزاب أو بشكل أكثر اعتياداً مجموعات الضغط ، هم الذين يطالبون بتدخل القوة العامة . إنهم يرجون هذه القوة أن تتولى عبء المشكلة لأن لديهم شعوراً بعجزهم ، أو لأنهم يريدون أن يتخلوا عن مسؤولياتهم . كما يحصل أيضاً أنْ تفضل فئات اجتماعية ، تُمَزِّقها خصوماتها الداخلية ، اللجوء لسلطة خارجية ، بدل أنْ تتحمل ، من خلال مفاوضات مباشرة ، مخاطر تحكيم داخلي من شأنه أن يعرض للخطر تماسك الجماعة . إنّنا نجد هذه الآلية ، على سبيل المثال ، في خضوع الفئات العلمية الإرادي للسلطة السياسية : إن أعضاءها يفضلون أنْ تقرر الدولة ، من خلال مساعداتها المالية ، برامج البحوث ، لأنهم يتجنبون بذلك تحمل مسؤولية التحكيم الذي قد يقسم جماعتهم . إن أمثلة أخرى تُقَدَّم من خلال الموقف ، الذي سبقت الاشارة إليه ، والذي يتخذه أرباب العمل أو العمال في قطاع إقتصادي يمر بصعوبات تدفعهم لطلب مساعدة الدولة . إنَّ الحكام يردُّون على كل هذه المطالب بحماس متفاوت . إنَّ حركتهم الأولى تتسم غالباً بالتحفظ : إن لديهم ما يكفي من المشاكل ،

ويعلمون بأن اللجوء لهم لم يتم إلاّ في المقام الأخير ، وعندما فَسُدَ الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي الى درجة كبيرة أصبح من المتعذر معها أن يُحَلَّ بالطرق التقليدية . إلاَّ أنهم لا يستطيعون دائماً أنْ يتهربوا ، لأن الرفض ، منذ أن يُصاغ الطلب في الميدان السياسي ، يشكل بحد ذاته قراراً سياسياً . إن السلطة ، من دون أنْ تريد ذلك ، توضع أمام خيار لم يكن موجوداً في السابق : إنَّ عليها أن تتدخل أو لا ، في حين أن الامتناع ، في الحالة السابقة ، كان أمراً مُسَلَّماً به . فإذا تدخلت فإنَّ عليها أنْ تتحمل الأخطار التي أشرنا إليها . وإذا لم تتدخل ، فإنها ستُزْعِلُ كل أولئك الذين يتمنّون تدخلها . وسيؤدي هذا الموقف لفتح ثغرة ستنفذ منها كل الفئات السياسية المعادية للفئات التي تمارس السلطة . إن المعارضة ستتبنى الموضوع ، وتُشَهِّر بعجز السلطة وتطلق مقترحات مضادة . لقد كنا نقول أعلاه أن تدخل السلطة كان ينجز عملية التسييس . ونرى الآن أن هذا التأكيد يجب أن يُوَضَّح . إنَّ تدخل السلطة يُصَنِّف ، بالتأكيد ، الميدان الاجتماعي المقابل ضمن فئة الظواهر السياسية ـ والتجربة تبين أنَّ أي إسقاط في هذا المجال هو أمر صعب للغاية . وعلاوة على ذلك ، فإنَّ من الممكن أنْ يتلاشى ، إذا صح القول ، طلبٌ مُوَجَّه للسلطة ومتروك بلا جواب ، بحيث تتم العودة للوضع الراهن السابق . ولكن ، منذ أن تكون القوى الاجتماعية التي صاغت الطلب قوية بما فيه الكفاية ، ومواظبة على طرحه ، فإن المشكلة تُسَيَّس نتيجة لعمل هذه القوى . إنَّ مسألة ما تصبح سياسية ، في العديد من الحالات ، لمجرد أنَّها طُرِحَتْ على السلطة ، ومهما كان جوابها عليها . أو بعبارة أخرى ، لمجرد أن السلطة وُضِعَت أمام اختيار .

وبالإجمال ، فإنَّ المسؤولية عن حركة التسييس التي شهدناها ، في البلاد الغربية ، منذ القرن التاسع عشر ، مُوَزَّعة . إنَّ السلطة لها حصتها منها . لكن من غير البديهي أنها الحصة الأكبر. فالمواطنون لعبوا أيضاً في هذه الآلية دوراً أعظم . إنَّ هذا الأمر صحيح بشكل خاص بالنسبة للطبقات المحرومة التي كان لديها ، بسبب وضعها ، مصلحة واضحة في المطالبة بتعديل النظام القائم. ومع ذلك فإنَّ تأثيرها لم يكن ليستطيع أنْ يتجلى ، على الأقل بالشكل الذي أخذه ، إلاَّ من خلال تطبيق نظام مؤسسات كان الاقتراع العام والشامل يلعب فيه دوراً أساسياً . فمن خلال هذا النظام بالفعل تمكنت المطالب من التعبير عن نفسها بالطريقة الأكثر فعالية تجاه الحكام . هكذا نفهم ، في ضوء التحاليل التي قمنا بها ، كيف أثَّر وزن الأكثرية على السلطة ، وأدى لتسييس القضايا الاجتماعية . إنَّ « الدولة ـ الحامية » التي ينتظر منها المواطنون الرفاهية والسعادة هي نتاج هذا التطور . ففي حين أن الطبقات المحظوظة ترى أنها قوية بما فيه الكفاية من

أجل مواجهة أخطار الوجود من دون اللجوء الى الدولـة ، وتميل حتى للنضـال ضد توسعها ، تجد الطبقات المحرومة في السياسة وسيلة من أجل إكتساب المزايا ، والحصول على الضمانات ، وفرض إعادة توزيع للثروات الخ . وكلما تعزز وزن هذه الطبقات في النظام السياسي ، كلما إتسع ميدان السياسة .

30 ـ ملخص النقاط المُكتَسَبة

إننا نستطيع الآن تلخيص النتائج التي حصلنا عليها . إن كلمة « سياسة » ، في استعمالها النوعي ، تمتد لكل الظواهر التي يوجد بالنسبة لموضوعها تناوب بالعمـل ، وبالتالي إمكانية اختيار . ويجب ، علاوة على ذلك ، أن يكون الافراد ، المؤهلون للقيام بهذا الاختيار ـ الذي يمكن أن يكون اختياراً في طريقة التدخل ، ولكن أيضاً اختياراً بين التدخل وعدم التدخل ـ هم الذين يتولون ما يُسَمَّى بالسلطة السياسية . لقد أصبحنا أيضاً قادرين على فهم كيف تترتب المعاني غير النوعية لكلمة « سياسـة » حول المعنى النوعي . إن مفاهيم الادارة والاستراتيجية تفي بالشرط الأول للسياسة ، كما أتينا على تعريفها : إنَّ إدارة الأعمال ، واستعمال الوسائل من أجل بلوغ غاية ، يفترض القيام باختيارات ، إلاَّ في الحالات الحَدِّيَّة ، والوهميـة على الأرجـح ، حيث الأيديـولوجيـة التكنوقراطية تطابق الواقع . وبالمقابل ، فإن هذه النشاطات لا تفي بالضرورة بالشرط الثاني . فالادارة والاستراتيجية تكونا أحياناً من فِعْلِ السلطة السياسية ، وأحيانـاً لا تكونا كذلك . في الحالة الأولى ، تكون « السياسة » سياسية في حين أن الفرضية الثانية تحقق المفارقة ، المشار إليها أعلاه ، والمتمثلة بسياسـة نقابـة لا سياسيـة أو بالسيـاسة اللاسياسية لمشروع . إنها لمفارقة ، من جهة أخرى ، في الكلمات : فإذا كانت كلمة « سياسة » تُخَصَّص لأحد استعمالاتها ، فإن التعابير ، المتناقضة في الظاهر فقط ، والتي استعملناها ، ستُخلي المكان لصيغ أقل غرابة . إنَّ الغموض الناشيء عن استعمال نفس الكلمة من أجل الدلالة على حقائق مختلفة لا يبدي فقط مسـاوىء . إنَّه يقـدم ميزة تسليط الضوء على أن النشاط السياسي متشابه ، مهما كان الأفراد الذين يقومون به ، حتى ولـو كان التمييـز بين السلطة السيـاسيـة والسلطات الأخـرى يشكـل الأسـاس للمعارضة بين السياسة بالمعنى الضيق ـ تلك التي تمارسها الأولى ـ والسيـاسة بـالمعنى الواسع ، المُحَدَّدة بطريقة مادية بحتة . أما فيما يتعلق بمفهوم الدسيسة ، فإنه مناسب للأولى والثانية بالرغم من تطبيقه بطريقة متميزة على السياسة بالمعنى الضيق . وليس من شك بالتأكيد بأن تكون هذه السياسة ، الأكثر خطورة بنتائجها ، والأكثر تعرضاً لنظرات الجميع ، هي التي صبغت بصبغة تحقيرية المعنى المحايد مُسبقاً لها . لكن من الممكن استعمال هذا المفهوم من أجل استهجان سلوك أي شخص كان .

قبل أنْ نَخْلُصَ من هذه النقطة ، يبقى علينا تفحص مشكلة أخيرة . لقد رأينا أن توسع الميدان السياسي يتغير حسب الزمان . وقد حلّلنا باختصار مثالَيْن الأول حول المفهوم الضامر للسياسة ، في المجتمع الليبرالي في القرن التاسع عشر ، والآخر حول المفهوم المتضخم لها في المجتمعات المعاصرة . هل توجد حدود لهذه المتغيرات ؟ أو بتعبير آخر ، هل توجد وقائع ليست سياسية مطلقاً ، وأخرى سياسية دائماً ؟ إننا سننتهز الفرصة للإشارة لجدل آخر ، يتناول حدود السياسة ليس في الواقع وإنما من حيث المبدأ : هل توجد ميادين **يجب** أن تُسَيَّس ، أو ميادين **لا يجب** أن تكون كذلك ؟ وأي مضمون يجب إعطاؤه لهذه الضرورات ؟ ماذا يمكن التفكير بشأن التيارات الفكرية التي تزعم اكتشافها ، وتأمين احترامها ؟

خامساً : حدود تَغَيُّر الميدان السياسي

31 ـ ثلاثة ميادين يُفترض أن تكون دائماً سياسية : النظام السياسي . . .

هناك ، في نظر الرأي العام ، ثلاثة ميادين سياسية من حيث طبيعتها . ولهذا فإنها تُعتبر سياسية دائماً . إننا نشير إليها فوراً عندما نريد أن نجيب ، من خلال تعداد بسيط ودلالي ، على سؤال : ما هي السياسة ؟ وهذه الميادين الثلاثة هي : النظام السياسي ، والاستيلاء على السلطة وممارستها . لنرى في البدء الميدان الأول .

يجب أن نفهم بتعبير « النظام السياسي » نمط الوجود السياسي لجماعة إجتماعية ما ، كالقبيلة ، والأمة أو الدولة ، وكذلك مسألة تغيُّر نمط الوجود السياسي . ألاَ يُعتبر واقع أنْ يعيش شعب ما في ظل ملكية أو جمهوية ، في ظل ديمقراطية أو ديكتاتورية ، واقعاً سياسياً بشكل بديهي ؟ إنّ علينا ، في الحقيقة ، أنْ نُمَيِّزَ .

إنْ وجود شكل للتنظيم السياسي ليس بحد ذاته واقعاً سياسياً . إنَّ هذا التأكيد يمكن أنْ يبدو غريباً ، لكنه يُشَكِّل ، حين التفكير به ، إفتراضاً بديهياً . فقد عرفت كل المجتمعات البشرية ـ باستثناء الأكثر بدائية منها التي تندر عنها الوثائق وتختلف الآراء ـ شكلاً من أشكال التنظيم السياسي . وليس في هذا ما يُفاجىء : لأن كل مجموعة بشرية يجب أن تقوم باختيارات ، وهي لا تستطيع أنْ تترك هذه الاختيارات للعفوية الحرة لكل فرد منها ، لأنها ستضع بذلك مسألة بقائها قيد التساؤل . هذه الوظيفة يجب القيام بها ، إلّا إذا تخيلنا مجتمعاً بشرياً يعمل وفق مبدأ قرية النمل ، أو إذا كان وجود كل فرد مشروطاً بإنجاز مهمته من دون القدرة على التملص منها بأية طريقة كانت . وينجم عن هذا أنَّ الاختيار بين أي شكل من أشكال التنظيم السياسي ، وغياب أي تنظيم من هذا النوع ، لا يُطرح . إلّا أنّه ليس هناك من سياسة ، إذا لم يكن هناك اختيارات .

ولن يفيد في شيء تَذَكُّر الأحلام النبيلة للفوضويين أو للفلاسفة الطوباويين . إنّ التعاطف الذي يمكن لهذه الأحلام أن تثيره لا يمكن أن يُغطي واقع أن التناوب الذي تشير له هذه النظريات يبقى بحق نظرياً . إنها تستطيع أن تُوَجِّه حياة الفرد . إلاَّ أنَّها لم تَصُغْ مطلقاً سؤالاً مطروحاً بشكل ملموس على المجتمع البشري .

وإذا لم يكن هناك اختيار بين التنظيم السياسي وعدم وجود تنظيم سياسي ، فإن مسألة طبيعة هذا التنظيم يمكن بالمقابل أن تُطرح . لكن هل تشكل هذه المسألة اختياراً ؟ إن من الواجب الإجابة بالنفي في الأغلبية الساحقة من الحالات . إنَّ الناس يولدون في عالم مصنوع ، وفي نظام قائم ، وهم لا يضعون تلقائياً هذه الحقائق قيد الإتهام . إن الموقف العفوي هو عكس ذلك بالضبط . فرومان القرن الأول كانوا يعلمون أن هناك أمبراطوراً ، وكانوا يجدون هذا طبيعياً . وفرنسيو القرن السابع عشر كانوا يؤمنون بملكية الحق الإلهي . وبعض الأفراد النادرين فقط كانوا يعلمون بأن هناك في أمكنة أخرى ، أو أنه كان هنا في الماضي ، أنظمة سياسية أخرى . وأكثر ندرة أيضاً كان أولئك الذين كانوا يرون في هذه الاختلافات تناوباً . أما بالنسبة للإقتتال من أجل تحقيق هذا التناوب ، فإن له قصة أخرى . إنَّ الأمر لا يسير على نحو مغاير في المجتمعات الحديثة ، حيث الأغلبية الساحقة من القوى الفاعلة في الحياة السياسة تقوم بعملها ضمن إطار النظام القائم ، إلاَّ في أوضاع الأزمة . إنَّ هذا النظام يحظى بالإجماع ؛ الإجماع الحقيقي الذي لا يعيه أي شخص ، لأن النظام طبيعي مثلما هو أوكسجين الهواء . في مثل هذه الأوضاع التي تشكل الأغلبية الساحقة للأوضاع التاريخية ، لا تُعتبر مسألة النظام مسألة سياسية ، لأنها ليست مسألة . ولكي يكون الأمر على غير ذلك ، يجب أن تُطرح المشكلة بشكل ملموس ، أي أن توجد في رؤوس الناس ، وليس فقط في رؤوس أقلية من الحالمين أو الباحثين ، لا أن تكون فقط مجرد تعدد في النماذج الممكنة ، وإنما أيضاً سيناريو واقعي يصف أسلوب الانتقال من النظام القائم الى نظام آخر أفضل منه . إنَّ هذا السيناريو يمكن أن يتم من خلال تغيير سلمي - حيث يتم الاستيلاء على السلطة من خلال الانتخابات ، ثم يجري تحويل النظام بدعم من أغلبية الشعب - أو عن طريق العنف - حيث يتم التغيير بانقلاب على السلطة المكروهة . ولكن في الحالتين ، هناك مناضلون مؤمنون يقومون بالتبشير ، ومستعدون للنضال ، بل وللمجازفة بحياتهم من أجل القضاء على النظام القائم . في مثل هذا الوضع ، تُطرح مسألة النظام في الواقع ، وتكون حينئذٍ سياسية بشكل بديهي . هكذا نرى أن النظام ، بعكس ما يمكن إفتراضه مسبقاً ، لا يُشكل مشكلة سياسية إلاَّ في لحظات الأزمة النادرة . أما في الفترة العادية فإنَّ النظام يُشكل جزءاً من الفَرَض الذي

يُؤخذ به كما هو ، ومن دون حتى أن نفكر به .

32 ـ . . . **الاستيلاء على السلطة** . . .

بالمقابل ، يبدو بديهياً أنَّ كل ما يتعلق بالاستيلاء على السلطة هو دائماً ، وفي كل مكان ، سياسي . إن الأمر هو كذلك بالفعل . لكنه يجب التمييز بين الواقع والظاهر .

أولاً ، يجب ملاحظة أن الاستيلاء على السلطة ، وتعيين الحكام لا يُغطِّيان بعضهما بالضرورة . لأن الأمر الثاني يكتسي ، في بعض النظم السياسية ، طابعاً آلياً . إن المثال التقليدي هو مثال النظام الملكي الذي يتحدد فيه نظام الوراثة سلفاً وفق قواعد دقيقة وإجبارية . لقد قَدَّمت الملكية الكابيتانية المثال الكامل لمثل هذا الوضع . فقد عَرِفت ، بفضل طول مدتها ، أغلبية الحالات الممكنة وتَغَلَّبت عليها . لقد خلقت أزمات الوراثة ، التي حُلَّت بطريقة ذرائعية ، عدة سوابق ، وسَدَّت بذلك ثغرات القانون العرفي . فقد أُضيف لمبدأ انتقال العرش من الملك الى ولده الذكر البكر مبدأ إستبعاد النساء ، حتى في حال غياب وريث ذكر (وذلك على إثر وفاة لويس العاشر) واستبعاد الابناء الذكور من قبل النساء (على إثر وفاة شارل الرابع الملقب بالجميل) . وعلاوة على ذلك ، فرضت نفسها فكرة أن التاج « يُمسك » الملك ، الذي لا يستطيع رفضه ، ولا التنازل عنه . لقد كان الفقهاء يرون في المبدأ القائل بأن « عرش فرنسا ليس وراثياً ، وإنما ميراثياً » أحد القوانين الأساسية للمملكة . في مثل هذا النظام ، كان التعاقب على العرش يمثل طابعاً موضوعياً يفرض نفسه على الجميع ، أي سواءً على الملك الجديد أم على رعاياه . وطالما أن القاعدة لم تُرفض في الواقع ، أي بعبارة أخرى طالما أن الثورة لم تقم ، فإن تعيين ملك فرنسا لا يُعَدُّ أمراً سياسياً ، لأن أي شخص لا يتمتع في هذه القضية بأي هامش للمبادرة . إنَّ وصول لويس فيليب الى السلطة كان ، بالعكس ، حدثاً سياسياً . لكن هذا الحدث كان يحتاج لقيام ثورة تموز .

ومع ذلك ، فإن التعيين الآلي لرئيس أعلى لا يُسَوِّي مطلقاً مسألة الاستيلاء على السلطة . فالرئيس ، مهما كانت كفاءته النظرية وقدراته الحقيقية لا يحكم مطلقاً بمفرده : إنه يحتاج لوزراء ومستشارين ومُنَفِّذين يؤَثِّرون ويوضحون ويُعَدِّلون ويلهمون أو يعارضون إرادته . وفي الواقع ، فإن الفريق الذي يتولى السلطة هو الذي يحكم ، أما التأثير الحقيقي للرئيس فيكمن في تأليفها والحفاظ عليها أو تغييرها ، أحياناً وفق أهوائه ، وأحياناً وفق الضرورات الموضوعية التي تفرض نفسها عليه . إلَّا أنَّ هناك دائماً ، وحتى في هذه الحالة الأخيرة ، هامشاً ما للاختيار . إن الأمر هو كذلك ، بالأحرى ، في الديمقراطيات الليبرالية الحديثة التي يتم فيها الوصول الى كل المناصب السياسية ، بما فيها الرئاسة الأولى ، عن طريق الانتخاب . إن اختيار الحكام ،

بالنتيجة ، لا يكون مطلقاً مُحَدَّداً سلفاً بشكل كُلِّي . لقد رأينا فيما سبق أن بعض مُنَظِّري النخبوية كانوا يحلمون بالتملص من هـذه النتيجة ، وبتجـريد السيـاسة ، إذا صـح القول ، من مُلْكية آخر حصونها . لكننا رأينا أيضاً بأن هذه المحاولة كانت بلا جدوى ، حتى ولـو فرضنـا أنها بلغت الهدف المـرجو : لأنـه كـان ينبغي أيضـاً الاختيـار بـين « الأفضل » . فبما أن الاختيار أمر لا بد منه ، فإن التنافس من أجل الفوز به ، هو أيضاً كذلك . إن المنافسة بين أولئك الذين يتولون السلطة ، وأولئك الذين يريدون الاستيلاء عليها ، هي إذن أبدية وعامة : إنَّ أقوى الحكام الدكتاتوريين يرى مساعديه يتنافسون من أجل الفوز بعطاياه ؛ ومع ذلك فإنَّ مسألة وراثته ستُطرح في يوم ما . إن السياسة ، المختزلة إلى أبسط تعابيرها ، ليست إلَّا هذه المنافسة ، ومن غير الممكن انتزاع هذا المظهر البسيط منها ، من دون إلغاء السلطة السياسية نفسها . إلَّا أنَّ مثل هذا الإلغاء هو أمر مستحيل بنظر الناس . ولهذا السبب تُختزل السياسة بسهولة ، في التفكير الشعبي ، إلى منافسة حامية بين الشهوات الفردية . إن هذا يفسر أيضاً أن النظام السياسي هـو ، ضمن مجموع النظام الاجتماعي ، الوحيد الذي يُبدي طابعاً صراعياً بشكل أبدي . وذلك لأنَّه يتنظَّم حول مسألة تُحَلُّ دائماً ، وتُطرح دائماً في آن معاً .

إنَّ الصراع من أجل الاستيلاء على السلطة السياسية يشكل إذن السمة العامة ، الوحيدة ربما ، للسياسة . ولكن ، عندما ندرس أوضاعاً تاريخية ملموسة ، تختلف عن تلك التي اعتدنا عليها ، فإنَّنا يجب أنْ نحذر من عدم ترك أنفسنا نُسْرِفُ باجراء مقارنات قد تبدو خادعة . إن الصراع السياسي ، في جمهورية روما ، على سبيل المثال ، كان يأخذ أشكالاً مختلفة عن تلك التي نعرفها . إنَّ ما نعرفه أو نعتقد أننا نعرفه ليس له طابع سياسي إلَّا قليلاً . إنَّ المحدثين يظنون عفوياً بأن الصراع السياسي كان يُعبر عن نفسه من خلال الانتخابات لمختلف المناصب : القنصل ، والحاكم . . . الخ . إلَّا أنَّ الأمر لم يكن كذلك . إنَّ الناخبين ، بالفعل ، وكما كتب بول فاين (P. Veyne) « لم يكونوا يصوتون من أجل تعيين حكامهم ، وإنما من أجل القيام في كل سنة بتجهيز ثلاثـين منصب بأشخاص يتولون مهمات عسكرية وقضائيـة وإدارية نسنـدها نحن بـأغلبيتها لتقنيِّين » . إنَّ الأثرياء كانوا يطمعون بهذه المناصب ، لأنها كانت تُؤَمن لهم على مدى الحياة مقعداً في مجلس الشيوخ ، وتُوَفِّر لهم الصدارة والكرامة . وبالمقابل ، فقد كان من غير المهم نسبياً بنظر الناخبين أنْ يُنتخب هذا المرشح أو ذاك . « أمَّا السياسة فكانت تُراقب من قبل مجلس الشيوخ الذي كانت فيه أغلبية ، مُوَحَّدة بالرغم من الصراعات الفئوية ، والمنافسات الطمعية ، تُؤَمِّن هيمنة طبقة الأثرياء الاوليغارشية ، بالرغم من الضربات التي كان باستطاعة بعض أعضاء مجلس الشيوخ الشعبيين أن يقوموا بها » ،

والتي « كانت تكمن في دفع المجلس للتصويت على بعض القوانين الثورية »[6] . في مثل هذا النظام ، كان يوجد بالفعل سلطة سياسية ، ومراهنات سياسية ، ومنافسات سياسية ، وكم كانت هذه عنيفة ودموية . لكن الصراع من أجل الاستيلاء على السلطة لم يأخذ الأشكال التي اعتدنا عليها ، لأن حقيقة هذه السلطة لم تكن موجودة حيث كنا نبحث عنها عفوياً . إنَّ هذا المثال ، علاوة على فائدته الخاصة ، يبين أنه يجب دائماً تقويم الحقائق السياسية في مضمونها الحقيقي ، وليس في الأشكال الشعائرية التي تكتسبها . إن الأمر هو كذلك بالنسبة للانتخابات في الدول الشيوعية أو في النظم الدكتاتورية بأمريكا اللاتينية ، التي لا تتضمن اختيارات ، ولا تغير شيئاً من النظام السياسي القائم . وهذا باستثناء بعض الحالات الخاصة : كالانتخابات البولونية التي جرت في عام 1984 والتي سُيِّسَت من خلال شعار الامتناع عن المشاركة بها الذي طرحته نقابة التضامن ، والثورة المكسيكية التي بدأت بالحملة ضد إعادة انتخاب بور فيريو دياز .

33 ـ . . ممارسة السلطة

هل يجب ، أخيراً ، أن نعتبر بأنّ ممارسة السلطة هي دائماً وفي كل مكان سياسية ؟ إننا ننزع ، بشكل أولي . للإجابة بالإيجاب بالمقدار الذي تشترط فيه ممارسة السلطة الاستيلاء عليها . فإذا أرضى الحكام القوى التي يخضع بقاؤهم في وظيفتهم لها ، والتي يمكن أن تكون ، حسب الحالات ، الجسم الانتخابي أو كبار الملاّك أو الجيش أو الشرطة السرية الخ ، فإنهم سيحتفظون بمناصبهم . وفي الحالة المعاكسة سيكون للفئات المنافسة حظوظ كبيرة في أن تُدْعَى للحلول محلهم . إنَّ ممارسة السلطة ستكون إذن دائماً سياسية ، لأنها تؤثر مباشرة على الصراع ، السياسي دائماً ، من أجل السلطة .

إن هذه الرؤية للأمور صحيحة ، في مبدئها . ومع ذلك فإنه يجب توضيحها بمقدار ما يسعى الحكام ، بنجاح غالباً ، للفصل بين المظاهر السياسية ، موضوعياً وذاتياً ، لعملهم . إن الفن السياسي يكمن غالباً في تخبئة السياسة تحت الفن . وهنا نجد ثانية الإشكالية التكنوقراطية . لقد بيّنّا الفشل الإجمالي لهذه الأيديولوجية . لكن هذا الفشل هو ، بدقة ، إجمالي : فالتكنوقراطيون لم يتوصلوا لإلغاء السياسة بشكل كامل ، ونحن نفهم الآن بشكل أكثر وضوحاً لماذا . إلَّا أنَّ هذا لا يستتبع أن التكنوقراطية لم تعرف نجاحات جزئية. نجاحات تتجلى في أنَّ الحكام ينجحون في إقناع المحكومين بأنهم ، في هذه الحالة أو تلك ، اتخذوا القرار الوحيد المتفق مع ضرورات

(6) بول فاين : « الخبز والسيرك » ـ منشورات Le Seuil ـ باريس 1976 ـ ص : 421 ـ 423 .

الوضع ، والأهداف المطلوبة . إنَّ هذا يمكن أنْ يكون صحيحاً . ويمكن أيضاً أنْ يكون خاطئاً لأن القضية ، التي يعتزم الحكام تجريدها من طابعها السياسي ، تكون « موضوعياً » سياسية . إنَّ من الممكن ، في الحقيقة ، القيام بأمر آخر : فالمسألة كانت مفتوحة وغير محلولة كلياً . وهذا بالتأكيد ما يزعمه أعداؤهم . ولكن إذا كان الرأي العام مقتنعاً بتأكيدات الحكام ، ولم يتأثر بجهود المعارضة ، فإنَّ القضية تُجَرَّد ذاتياً من طابعها السياسي . حتى وإن كانت الفئات السياسية المتنافسة تتداولها . إلَّا أنَّ الذاتي ، في هذا الصدد ، وكما سنرى بشكل مطول فيما بعد ، يتغلب على الموضوعي . فماذا يَهُمّ إنْ كان حدث ما يُعَدُّ سياسياً من الناحية الموضوعية بينما يعتقد كل المواطنين ، أو على الأقل أغلبية كبيرة منهم ، بالعكس ، ويحددون سلوكهم الخاص تبعاً لهذا الاعتقاد ؟ وماذا يعني تعبير « من الناحية الموضوعية » غير الاعتقاد الذاتي للفرد الذي عَيَّنَ نفسه حَكَماً سامياً للحقيقة » ؟ إنَّ الحدث الذي يُعَدُّ لا سياسياً هو في السياسة مساوٍ لجسم خامل في تفاعل كيميائي : إنه يكون موجوداً ، ولكنه لا يُغَيِّر شيئاً . إنَّ الحكام لا يستمدون أيَّ مجد من قيامهم بملاحظة أنَّ القضية لا تدخل ضمن اختصاصهم ، ولكن إذا تمت الموافقة على رأيهم ، فإنه لن يكون من الممكن أنْ يُؤخذ عليهم أيُّ مأخذ بسبب الطريقة التي انتهت بها العملية . وهذا يكفيهم ، بشكل عام . إنَّ تجريد مشكلة ما من طابعها السياسي هو إذن طريقة لنزع سلاح المعارضة بشكل مُسبق[7] . ولكن إذا كان

(7) إننا نتكلم هنا بالذات عن تجريد مشكة من طابعها السياسي . أما مسألة نزع الطابع السياسي ، المنظور لها بشكل مطلق ، فتشكل إشكالية مختلفة كلياً . تفترض تحديد مستوى متوسط من مشاركة المواطنين في الشؤون العامة ، ودراسة المتغيرات حول هذا المستوى المتوسط . فإذا بدا أنَّ الرأي العام سلبي بشكل استثنائي ، فإنَّ الكلام سيكون عن تجريد شامل من الطابع السياسي . إننا سنتساءل ، ضمن نفس المنطق ، عمّا إذا كان هذا الوضع هو نتاج إرادة الحكام السياسية . أمْ أنَّه ، بالعكس ، ثمرة عوامل ثقافية تقع الى حد بعيد خارج نطاق الفعل الإرادي والواعي للناس . إن هذا الأمر يشكل موضوعاً لمناقشات واسعة (راجع في هذا الصدد كتاب (La dépolitisation) الصادر ، تحت إشراف جـ . فيديل ، عن منشورات ا . كولان ـ باريس ـ 1962) . كذلك يجب عدم دمج مفهوم القضايا غير السياسية مع استعمال بعض المرشحين للانتخابات لتعبير « لا سياسي » . وينجم بالتأكيد مما رأيناه سابقاً أن مفهوم « المرشح اللاسياسي » متناقض من حيث تعابيره . فمنذ أن يكون هناك ترشيح يكون هناك اختيار ، وبالتالي سياسة . إن تعبير « الترشيح اللاسياسي » في الواقع لا يمكن أنْ يعني إلَّا أحد أمرين : فهو إما أنْ يعني على وجه التقريب « المرشح غير المنتمي لأي حزب » . إلَّا أنَّ هذين المفهومين غير متساويين لأن من الممكن مزاولة السياسة خارج إطار الأحزاب ؛ فالمفهوم الأول يعمل كتورية أصبحت ضرورية نتيجة فقدان الثقة بالسياسة بصفة عامة وبالأحزاب بصفة خاصة . وإما أنه عبارة عن تمويه يستعمله مرشح يميني في سياق تبدو فيه كلمة « اليمين » مُحَرَّمة . إنه تمويه غير مفيد بدون شك ، لكنه من غير الممنوع على المرشح أن يحاول وضع كل حظوظ النجاح إلى جانبه . . .

اختيار هذه الاستراتيجية يعود للحكام ، فإنّهم بالمقابل ليسوا السادة فيما يتعلق بفعاليتها. وكذلك هو حال خصومهم . إنَّ كل شيء يتعلق بردود فعل الرأي العام المعقدة ، والتي لا يمكن غالباً التنبؤ بها . إنَّ الرأي العام هو الحاكم الذي يصدر القرار النهائي حول الطابع السياسي لكل الأعمال أو الامتناعات عن العمل التي تتطلبها ممارسة السلطة . إنَّ شيئاً لا يضمن ، من جهة أخرى ، أن يكون ، أي الرأي العام عقلانياً ومتماسكاً . ولهذا فإنَّ من غير المجدي محاولة وضعه في شكل صيغة ما ، أو البحث عن منطقه المختبىء . إننا لن نستطيع إلّا ملاحظته وتقدير نتائجه .

وبالإجمال فإن التحليل يؤدي الى نتيجة غريبة . فالروابط الوثيقة والمؤكدة والضرورية بين ممارسة السلطة والاستيلاء عليها ينبغي أن تجعل الظاهرتان متضامنتين تماماً . وبتعبير آخر ،فإن الطابع السياسي للظاهرة الثانية يجب أن تحتوي بالضرورة الأولى . لكن هذا المنطق المعصوم للأفكار يتناقض أحياناً مع ملاحظة الوقائع . إذ يكفي أنْ ينظر الرأي العام لمبادرة ما للحكام باعتبارها طبيعية وحتمية وغير إشكالية لكي يزول طابعها السياسي ، وتزول معه كل النتائج التي يتضمنها هذا المفهوم . وبما أنَّ تقويم الرأي العام لهذا الطابع يتضمن هامشاً للتعسف غير قابل للضغط ، فإن من غير الممكن في هذا الصدد التعميم أو التنبؤ . إنَّ من الممكن فقط ملاحظة كيف تجري الأمور شيئاً فشيئاً .

وبشكل أعم ، يبدو إذن أنَّ اختيار الحكام هو فقط أمر سياسي دائماً ، وفي كل مكان ، وهذا إذا استبعدنا الاستثناء ، الجزئي بالضرورة ،والمتمثل بتعيين ملك بواسطة نظام وراثة مُعَدّ سلفاً . إنَّ مسألة النظام لا تكون سياسية إلّا في لحظات الأزمة النادرة . وأخيراً ، فإنَّ ممارسة السلطة ، إذا كانت سياسية بشكل عام ، فإنها تتخلص أحياناً من هذا الطابع ، وفقاً للعملية التي وصفناها . إنَّ صورة الميدان السياسي التي تُستخلص من هذه التأملات هي ، فيما يتعلق بهذه النقاط ، أكثر بروزاً وتعقيداً من تلك التي تبدو عادة . لكنها تتميز بأنها تقدم كشفاً أفضل للواقع مما تفعله الوصفات المختصرة أو الدوغمائية التي تَحِلّ ، في أغلب الأحيان ، محل التحاليل .

34 ـ هل توجد حدود واقعية لتوسع الميدان السياسي ؟

لنرى الآن المشكلة بالعكس . هل هناك أمور تُستبعد ، دائماً وفي كل مكان ، من الميدان السياسي ؟ إنَّ الجواب هنا أيضاً ، ليس بسيطاً . إنَّنا نستطيع بالفعل أنْ ننزع لأنْ نَسْرُدَ كأمثلة ظواهر تقع كلياً خارج نطاق سيطرة البشر ، ولا يمكن بالتالي أن تسمح بجعل الحكام مسؤولين عنها . ومنها المناخ ، وخصوبة التربة والكوارث الطبيعية . لكن

الحديث عن « العقلانية الحديثة » يُدْخِلُ بالتأكيد تحفظاً هاماً ، وضرورياً . لأن المجتمعات « البدائية » تفكر بالسلطة ، مثلها مثل مجموع الوقائع الطبيعية والاجتماعية ، من خلال شبكة تفسيرات مختلفة يمكن ، من أجل الاختصار ، أن نصفها بأنها سحرية[8] . ضمن هذا الأفق لا شيء يمنع من اعتبار مظاهر الفوضى في الطبيعة كنتيجة لمظاهر الفوضى في المجتمع . إنّها فكرة أبرزها علماء السلالات البشرية بغزارة . فالملك الجيد كان يُؤَمِّن خصوبة الأرض والقطعان . إنّ اليونانيين في عصر هوميروس ، على سبيل المثال ، كانوا يألفون هذه الفكرة ، وهذا ما تشهد عليه الأبيات من الأوديسا : « عندما يخشى الملك الآلهة ويطبق العدالة تنتج الأرض السوداء القمح والشعير بغزارة ، وتحمل الاشجار الكثير من الثمار ، وتكون القطعان خصبة ، ويغص البحر بالأسماك ، ويزدهر الشعب »[9] . ضمن هذه الشروط ، كان من المنطقي إقالة الملك أو قتله عندما تكون المحاصيل رديئة أو يضطرب النظام الطبيعي بطريقة ما[10] .

إن فكرة الروابط السحرية بين السلطة وصحة العالم أو الأفراد استمرت إلى ما بعد المجتمعات التي اعتُبِرَت بدائية . ففيلون الاسكندراني يقول أنّ العالم بأسره صار مريضاً عندما مرض كَلَكُلّا . وخشي الناس الفوضى ، وكل الشرور التي تَوَلَّدها . إنّ

---

(8) لنلاحظ بالمناسبة أن السحر يمتلك أيضاً عقلانيته . إنه ليس بشيء متهافت وعبثي بالرغم من أن تماسكه ومنطقه ليسا مثل تماسكنا ومنطقنا . إن الساحر يمكن أن يسرد حالات عديدة بدت فيها تدخلاته فعّالة وعندما لا تكون كذلك ، يكون بمقدوره تقديم تفسيرات تبرر فشله . إنّ علماءنا وتقنيينا يفعلون نفس الشيء .

(9) الأوديسا ، XIX ، 109 ـ 114 .

(10) أنظر الأمثلة والشواهد في كتاب السير جيمس فرازر (J. Frazer) الفرع الذهبي . الملوك السحرة في المجتمع البدائي) .

(Le rameau d'or, les rois magiciens dans la société primitive)

(الترجمة الفرنسية لر . لافون (R. Laffont) ـ 1981 ـ ص : 231 ـ 232). لقد أصبح كتاب فرازر قديماً بالتأكيد ولا سيما إذا نظرنا للهيكل المفهومي الذي يضمُّه ، لكنه يبقى ديواناً لا بديل عنه للوقائع والنصوص التي تنتظر ربما تفسيرات مغايرة . لنلاحظ بأن تفسير التضحيات الحقيقية أو الاسطورية الذي يقدمه رونيه جيرار (R. Girard) في كتابه الكبير « العنف والمقدس » (La violence et le sacré) (الصادر عن دار Grasset في عام 1974) يميل الى الفسخ بين المعنى « السياسي » وقتل الملك . إن الملك ليس إلاّ كبش فداء ممكن من بين آخرين كالمتسولين والأجانب ، ثم كالحيوان بعد أن زالت التضحية بالانسان . ومع ذلك فإنه يمكن ملاحظة أن المتسول أو الأجنبي أو الحيوان لا تُقَدَّم أبداً ، قبل التضحية ، بصفتها ضامنة للتوازن الكوني . سنلاحظ من جهة أخرى بأن الثقافة الصينية أبرزت بشكل خاص فكرة العلاقات بين الفضيلة السلالية ونظام العالم وذلك من خلال إضفاء طابع عقلاني وأخلاقي على المعتقدات السحرية القديمة . أنظر : مارسيل غرانيه (M. Granet) في كتابه « رقصات وأساطير الصين القديمة » (Danses et légendes de la Chine ancienne) الصادر عن دار P.U.F ـ عام 1959 ـ ولا سيما ص : 236 ـ 403 .

شفاء الامبراطور هو فقط الذي يشكل العلاج للكوارث ومظاهر القلق[11] . إن مثالاً آخراً لهذه العلاقات الخفية بين السلطة والقدرة السحرية على الشفاء تقدمه الموهبة التي عزيت الى ملوك فرنسا ، والمتمثلة بقدرتهم على أن يُشفوا مرضى التهاب العُقَد السُلي بوضع أيديهم عليهم[12] .

إن من الممكن ، بحق ، أن نتساءل عما إذا كان من المشروع أن نوازي بين مثل نظم المعتقدات هذه وما نعنيه اليوم « بالسياسة » . هل هناك بينهما قاسم مشترك ما ؟ أليس الوهم الخاص بجوهر السياسة ، المفهومة كحكم البشر ، هو الذي يسمح لنا بأن نقيم علاقة بين وقائع بعيدة جداً عن بعضها البعض ، بحيث نجعلها تتعلق بإشكالية مشتركة ؟ إن من الواجب ، بشكل خاص ، أن نتحقق ، حالة بحالة ، مما إذا كان « الملك » يتمتع بالفعل بسلطات مقرونة بهذه الفكرة : إنَّ هذا الاستقصاء ، الذي يبدو في الغالب مستحيلاً بالنظر لحالة الوثائق المتوفرة لدينا ، ينبغي ، على كل حال ، القيام به مستقبلاً . لكن هذا الدخول في ميدان علم السلالات البشرية يُبدي على الأقل فضيلة ما . فهو يسمح بالتذكير بأن تحديد ميدان السياسة هو عملية بناء ذهني . إنَّ من العبث الأمل بأن نرسم مرة واحدة وللأبد ، وبشكل دوغمائي ، حدوده ، بمساعدة بديهيات مُزيّفة لن تكون مطلقاً إلّا التعبير عن أحكامنا المسبقة الخاصة .

وإذا تركنا الآن جانباً نظم التفكير البدائي لندرس عوالم الفكر التي يحكمها مفهومنا للعقلانية ، فإن من البديهي القول بأنَّ الظواهر التي تقع كلياً خارج نطاق قدرات التدخل البشري تقع أيضاً خارج نطاق ميدان السياسة . إنَّ الكارثة الطبيعية ، والمحصول السيء والصيف الفاسد ، إذا نُظِرَ اليها بحد ذاتها ، ليست ظواهر سياسية . وبعبارة أخرى ، فإنه لا يمكن أن نعزو مسؤوليتها مباشرة للحكام . إنَّ هذا الاستبعاد هو مع ذلك قليل الأهمية ، وهذا لأنه يستدعي رجوعاً ممكناً بشكل دائم لنمط التفكير السحري . وبالفعل فإنَّ الحدث في حد ذاته إذا بقي محايداً ، فإن كل ما يسبقه ويصحبه ويتبعه ، وحيث يمتلك الفعل الإنساني هامشاً ما للعمل ، يمكن أن يكون موضوعاً لنقاش سياسي ، بمعنى أنه يضع قيد الإتهام عمل الحكام أو تقاعسهم عن العمل . هل وضعت السلطات العامة مُسْبقاً التدابير الضرورية التي ينبغي إتخاذها في حالات الكوارث ؟ هل نَظَّمت بشكل فَعَّال النجدات ؟ هل دفعت تعويضات عادلة للضحايا ؟ هل اتخذت ، بقدر الامكان ، التدابير التي من شأنها تجنب عودة مثل هذه الأوضاع ؟

---

(11) فيلون الاسكندري ـ Legatio ad Caium (Philon d'Alexandrie) ـ 16 ـ 17 .

(12) حول هذا الموضوع ، سنرجع للكتاب الشهير لمارك بلوش (M. Bloch) «الملوك صانعو المعجزات » (Les rois thaumaturges) الصادر ثانية في عام 1983 عن دار جاليمار .

إنها أسئلة سياسية بشكل بارز لا يمكن للسلطة القائمة أنْ تتجنب طرحها عليها . إنها أسئلة حساسة لأن من الممكن دائماً ، في مثل هذه الظروف ، الإدعاء بأن من الممكن فعل ما هو أفضل . وهكذا يخشى الحكام مثل هذه الحوادث ، بالرغم من أنها الوحيدة التي لا يتحملون ، مُسبقاً ، وبالتأكيد ، مسؤوليتها . إن مما له دلالة ، في هذا الصدد ، أن النظم الاستبدادية تهتم بشكل خاص بإخفاء الكوارث الطبيعية أو التقليل من مداها ، قدر الامكان . ومن الممكن ، من جهة أخرى ، أن نشير لنفس العملية بمناسبة حدوث ظروف أقل مأساوية . إن ظاهرة مناخية كظاهرة جفاف استثنائي تقع بالتأكيد ، في مجتمعاتنا ، خارج نطاق سلطة تَدَخُّل الحكام . ومع ذلك فإنهم لا يُبَرَّؤُون من المسؤولية . إن المزارعين سيتجهون نحوهم طلباً للمساعدة العاجلة وللتعويض . . . وجواب الحكام سيكون حدثاً سياسياً سيُرضي المزارعين أو سيُزعلُهم ، كما سيرضي أو يُزعل بطريقة غير مباشرة ، الفئات الاجتماعية الأخرى . إنَّ الحكام لن يُتَّهموا بسبب عدم هطول المطر ، وإنَّما سيُنتظر منهم أنْ يُعَوِّضوا نتائج عدم هطولها .

وهكذا يبدو ، بالإجمال ، أنَّ من غير الممكن وضع حدود لآلية التسييس . إن كل ظاهرة ، حتى تلك الأكثر استقلالاً عن الارادة البشرية ، يمكن أن تقبل التفسير من وجهة نظر سياسية ، وبالتالي أنْ تُبرِّر وضع مسؤوليات سياسية قيد الاتهام . إنَّ هذا يمكن أنْ لا يكون إلاَّ عقلنة لآلية كبش المحرقة . وإذا كان الأمر كذلك ، فإنه يجب أن نستنتج بأن السياسة ليست نفياً للفكر السحري ، وإنما هي استمرار له بوسائل أخرى[13] .

35 ـ هل توجد حدود قانونية لتوسع الميدان السياسي ؟

يتميز هذا السؤال الثاني منطقياً عن السؤال السابق . إنه ينشأ عن ملاحظة سبق لنا أنْ أبديناها : وهي أن السياسة ، في المجتمعات المعاصرة ، وسَّعَت كثيراً ميدان تدخلها . إلاّ أن هذا الأمر لم يحدث من دون مساوىء ، يمكن أنْ نلخِّصها بثلاث أفكار .

أولاً ، أن السياسة تتضمن الصراع ، وذلك للأسباب التي حُلِّلَت سابقاً .

---

(13) حول هذا الموضوع ـ أنظر كتب ر . جيرار : « العنف والمقدس » ، و« أشياء مخبأة منذ تأسيس العالَم » (Des choses cachées depuis la fondation du monde) ـ منشورات Grasset ـ 1978 . و« كبش الفداء » (Le bouc émissaire) ـ منشورات Grasset ـ 1982 ـ و« الطريق القديم للرجال الضَّالِّين » (La route antique des hommes pervers) ـ منشورات Grasset ـ 1985 .

فتسييس ميدان نشاط ما يؤدي الى تهييج الصراعات الموجودة ، بل وإثارة مجابهات لم تكن معروفة قبلاً . إنها لملاحظة بديهية أنّ قضية ما بمجرد أن تصبح سياسية ، تبدو أكثر صعوبة على الحل ، لأن منافسات سياسية ، شاملة وفئوية ، تأتي لتضاف للمصالح الموجودة بدائياً . إنّ رجال السياسة والأحزاب والحكومة والمعارضة يؤيدون أو يعارضون هذا الشخص أو ذاك المشروع . إن المشكلة البدائية كانت ربما قابلة للحل بطريقة مُرضية ، إنطلاقاً من اعتبارات موضعية خاصة بها . في حين أنّ السياسة ستجلب للقضية ، إذا صح القول ، كمية كبيرة من الاعتبارات التي ليس لها أصلاً علاقة بالمسألة . فالحكومة عندما تعطي رأيها في مشروع معماري ، سيكون من النباهة أن تبني حكمها على أسس جمالية . إلاّ أنّ تسييس القضية سيؤدي لأن يعتبر أنصار الحكومة المشروع رائعاً ، بينما يراه المدافعون عن المعارضة قبيحاً . إننا نصل ، في النهاية ، للمنطق الجهنمي لقضية دريفوس : فهذه المسألة الواقعية التي كان من الممكن أن تُحَلَّ ، في البداية ، على أسس عقلانية (هل دريفوس بريء أم مذنب ؟) انتهت ، أخيراً ، لأن تتحول الى قضية ضخمة مثيرة للعواطف ، تُعبّىء أكبر المبادىء ، وتقسم بعمق البلاد ، وتطمس أبسط البديهيات[14] . ضمن هذه الشروط ، كان من الطبيعي أنْ يُندَّد عادة بتسييس الظواهر باعتباره يشكل خطراً على السلام المدني ، وعلى فعالية العمل ، وعلى عقلانية الاختيارات . ومع هذه النقطة الاخيرة نجد ثانية هنا ، من خلال طريقة أخرى بالتعبير ، الاهتمامات التكنوقراطية .

ثانياً ، أن السياسة عنصر تحليل ، على الأقل في الميادين التي أُدخِلَت إليها بالقوة . فمنذ وقت غير بعيد ، كان البعض يطرح برصانة أسئلة من نوع : هل موسيقى موزار موسيقى برجوازية ؟ إنه سؤال عبثي ظاهرياً ، لكنه يمكن أنْ يولِّد نتائج إذا أجيب عليه بالإيجاب . لأن كل ثوري واعي سيكون عليه تحريم موزار . إن التمثيل النفساني في المجتمع الليبرالي يمكن أن يبقى من ميدان الهزل . أما في المجتمع التوتاليتاري فيمكن أن يصبح ، بالمعنى الحقيقي ، مسألة حياة أو موت . إن روسيا الستالينية وألمانيا الهتلرية والصين الماوية قدمت للعالم ديواناً دامياً لهذه الأنماط من التفكير[15] . إنّ في هذا نتائج

---

(14) أثارت قضية درايفوس أدباً غزيراً . إنّ الرواية الحديثة لـ : ج . د . براداان (J. D. Bredin) الصادرة عن دار نشر جوليار (Julliard) في عام 1983 ـ تحت عنوان « القضية » (L'affaire) تعرض ملخصاً مريحاً لمأساة ما زالت تشكل قاعدة ممتازة للتأمل بالنسبة لتفكير حول السياسة .

(15) حكى الكاتب الروسي المنشق ڤارلام شالاموف (Varlam Chalamov) كيف حُكِمَ عليه بالسجن مع الاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات (إضافية) لأنه أعلن بأن بونين (Bounine) « كان كاتباً روسياً كبيراً » (كان بونين قد هاجر إثر اندلاع الثورة) . انظر : ف . شالاموف « حكايا من كوليما » (Récits de =

« لمعيارية »[16] الايديولوجية . التي سنُحللها عندما سندرس هذا المفهوم . إنَّ من الواضح أن تطبيق شبكة تفسير سياسي بلا تمييز على مواضيع لا تدخل ضمن نطاق السياسة ، أو تدخل ضمن نطاقها هامشياً ، يؤدي للتضحية بالأبعاد الأساسية للظواهر . إنَّه لمن الفساد الفكري أنْ يكون من الواجب التنديد بالمبدأ بشكل مستقل عن نتائجه المكروهة .

إن النقطة الثالثة ترتبط بشكل وثيق بالسابقة . وهي تكمن في التنديد بآلية التسييس باعتبارها عملية تؤدي بالضرورة للتوتاليتارية . إن المقاومات في وجه السياسة تعتبر مقاومات في وجه السلطة السياسية . كما أنَّ تنوع أبعاد النشاط البشري يشكل حاجزاً ضد تطلعات السلطة لتنظيم كل شيء ، والتسلط على كل شيء . فإذا كان كل شيء سياسياً ، ولم يكن إلاَّ سياسياً . فإن الحواجز تنهار ، ومقاومة الإنسان للسلطة السياسية تفقد ليس فقط كل فعاليَّة عملية ، وإنما حتى كل شرعية داخلية . إن الإنسان يُصَادَرُ من قِبَل نفسه . إنّ من الواجب البحث عن الإنجاز النهائي للمنطق السياسي في اليوتوبيا التشاؤمية لأورويل[17] أكثر مما في التوتاليتاريات الحقيقية التي لا يمكن ، مع ذلك ، المبالغة في أهوالها . إن التوتاليتاريات الحقيقية تندرج بالفعل ، وبشكل حتمي ، ضمن سياق موجود سلفاً بحيث لا يمكن لالتماسها من اللوح المصقول أن يزيلها كلياً . إنها تلاقي مقاومات عديدة يعارض الواقع بها العمل الإنساني . ولهذا فإنَّ قراءة سولجنتسين ، على سبيل المثال ، تُعطي بالإجمال شعوراً يختلف عن الشعور الذي تولده رواية أورويل . لكن هذه الأخيرة تحتفظ بفضيلتها باعتبارها تجربة فكرية[18] .

إن من الممكن أن ننزع لأن نجعل من التنديد بالأخطار ، الحقيقية أو المحتملة ،

= Kolyma) ـ الترجمة الفرنسية ـ منشورات دونويل (Denoël) 1969 ـ ص : 184 ـ 190 . إنَّ كتب شالاموف ينبغي أنْ تُقرأ بصفتها إحدى أفضل الشهادات حول نظام المعسكرات السوڤياتي ، وبصفتها أعمالاً لكاتب روسي كبير .

(16) نستعمل هذا المصطلح لنعني به الموقف الذي يتجلى في تطبيق وجهة نظر معيارية على كل الأمور . انظر : الفصل 3 من الجزء الثاني .

(17) سيمون لويز (S. Leys) ـ « أورويل أو رعب السياسة » ـ منشورات هارمان 1984 .

(18) إن مفهوم الـ (Newspeak) الذي اخترعه اورويل (Orwell) هو الذريعة لتفكير نفَّاذ بشكل إستثنائي ، ليس فقط حول السياسة الشمولية ، وإنما حول كل سياسة . وقد يكون من المناسب التفكير فيه بشكل رصين . أما البحث المكتوب حول (Les principes du novlangue) فنشر كملحق للترجمة الفرنسية الصادرة عن دار غاليمار في عام 1984 . ويمكن أن نضيف اليه كتاب سيمون ليز (Simon Leys) « أورويل أو رعب السياسة » (Orwell ou l'horreur de la politique) الصادر عن دار هامان ـ 1984 .

التي يتضمنها توسع الميدان السياسي ، نقطة الانـطلاق بين الحقيقي، والممكن ، بين الخوف المُبَرَّر ، والتصور التخيلي الخادع . إنَّ هذا سيكون صعباً ، لأننا سنكون فعلاً وسط هذا العالَم السياسي الذي سندرسه في الشعبة القادمة ، والتي يلعب فيها التسبيق دوراً أساسياً . لكن هذا ليس موضوعنا ، على كل حال . فليس هناك من جوابٍ قابل للإثبات عقلانياً على السؤال الخاص بمعرفة ما إذا كان من الملائم النضال ضدّ توسع السياسة . وبالمقابل ، فإن من الواضح ، كما رأينا ، أنَّ الميدان السياسي ليس له من حدود واقعية . وعندما يَصِفُ المؤَلِّفون حدود السياسة ، ليس ضمن إطار وضع تاريخي معين ، وإنما باعتبارها صالحة عالمياً ، فإنَّ من الواجب إذن أنْ نستنتج بأنَّهم يكتبون ، بوعي أو بلا وعي ، بالصيغة الدلالية ، ما كان يجب أنْ يكتبوه بصيغة التمني . إنَّ جُمَلاً من نوع : « الحياة الخاصة ليست سياسية » تعني في الواقع : « الحياة الخاصة لا يجب أن تكون سياسية » . إنَّه تأكيد سياسي بحد ذاته ؛ وليس لعلم السياسة صلاحية خاصة عليه من أجل صياغة رأي ، كما رأينا ذلك في الفصل الأول .

36 ـ الخلاصة

لقد أصبحنا الآن قادرين على الإحاطة بطريقة أدق بمفهوم السياسة . إن دراسة الكلمة ، في استعمالاتها الأكثر إبتذالاً ويومية ، بيَّنت لنا أن عقدة المشكلة كانت تكمن في الحالات التي تعمل فيها كإشارة مُمَيِّزة . أو بعبارة أخرى ، عنـدما تُصَنِّف ظـواهر مُتباينة الى أقصى حد ، في فئتين ؛ تلك التي تعود الى الميدان السياسي ، وتلك التي لا تعود له . لقد كان من الواجب منذ ذلك الحين فهم المنطق الذي يكمن تحت هـذا التصنيف ، والذي كان لوجوده ، عند البداية ، طابع المُسَلَّمة : إنَّ شيئاً لم يكن يضمن مُقَدَّماً ألاَّ يُمنَحَ الطابع السياسي للظواهر بطريقة إعتباطية بحتة . هل حَوَّل بحثنا هذه المُسَلَّمة الى واقع مُبَرْهَن عليه ، أم أنَّه كشف طبيعته كفعل إيمان مطمئن ، ولكن لا عقلاني ؟ إنَّ الجواب غامض .

لقد استخلصنا ، من جهة أولى ، ومن دون التماس الوقائع ، مبدأً عاماً يأخذ بالإعتبار الاستعمالات التصنيفية لكلمة « سياسة » . هذا المبدأ هو مفهوم الاختيارات . فيكون سياسياً كل ما يمكن أن يكون موضوعاً لاختيار ، علماً بأن مفهوم الاختيار يُبدي وجهاً مزدوجاً . فلكي يكون هناك اختيار ، يجب أنْ يكون هناك ، من جهة أولى ، تناوب ، ومن جهة ثانية ، أن يكون هناك فرد أو أفراد مؤهلون للإختيار بـين فروع التناوب . وإذا لم نوضح بدقة أكثر ، فإننا نأخذ بالحسبان استعمال كلمة السيـاسة في مفهومها الأوسع . أما إذا خصصنا بأن الفرد أو الأفراد قيد السؤال يُجَسِّدُون السلطة

السياسية ، فإننا سنكتفي بالنظر للمعنى الضيق والشائع لكلمة سياسة .

لكننا لاحظنا ، من جهة أخرى ، بأن المنطق المُحدَّد لا يسمح ، بشكل ملموس ،بأي وصف عام « لطبيعة » السياسة ، وبأي تنبؤ بما هو سياسي ، في وضع تاريخي خاص. إنَّ ما يعود ، في مجتمع معين ، للسياسة . لا يعود لها في مجتمع آخر . وليس من البديهي أنَّ حركة التسييس التي شهدناها منذ قرن هي ظاهرة ذات إتجاه واحد ؛ وأن السياسة تجد أساس وحدتها في نفس حركة غزوها . إنّ لدينا ، بالأحرى ، ومن دون أن نمتلك بَعْدُ بُعداً كافياً للتأكيد ، شعوراً بوجود تغيير في الإتجاه ، وتطلعاً واسعاً جداً ، أي يتجاوز الفوارق السياسية التقليدية ، لعدم التسييس[19] إن مفهوم السياسة لا يمكن إذن ، في كل افتراض ، أن يُحَدَّد بمضمون . إنَّه يمثل إشكالية ، أي ميدان واسع كثيراً أو قليلاً ، يمكن فيه لبعض القرارات أن تُتخذ ، ويمكن فيه لمعنى ما أنْ يُعطى للأشياء والأفكار والأعمال والإمتناعات . إنها نتيجة مخيبة للآمال ، أو أنها ستكون على الأقل ، كذلك ، إذا لم تؤدِّ لتغيير مكان المشكلة . فإذا لم نقم ، بشكل حقيقي ، بتعريف السياسة ، فقد بيَّنا ، على الأقل ، لماذا لم يكن بالإمكان تعريفها ، وقمنا ، بشكل خاص ، بتحديد موقعها . ولكي ننجز عملية فهمها ، يجب علينا الآن أنْ نصف الميدان الذي تعمل فيه .

الشعبة الثانية

العالَم السياسي

37 ـ العالَم السياسي هو بالنسبة للسياسة كما هي القواعد بالنسبة للغة .

إنَّ البحث الذي قُمْنَا به بَيَّن لنا إذن أنَّ « السياسة » ، بالمفهوم الأبسط واليومي للكلمة ، لا تظهر في الفراغ . إنَّها تندرج ، بالعكس ، في سياق يسمح لها بأنْ توجد ، ويحدد الطريقة التي توجد بها . إنَّ كل سياسة ملموسة تتجلى في هذا السياق ، وتتلقى ، في أغلب الوقت بلا عِلْم ، الضغوط . إنَّ العلاقة بين الإثنين هي نفس العلاقة التي تجمع بين مجموع الجمل المكتوبة أو المحكية بالفعل في لغة ما ، وقواعد هذه اللغة : إن

(19) والشاهد على ذلك النجاح الذي عرفته بعض المفاهيم ، كالليبرالية (وهي بحق مفهوم غامض بشكل بارز) ووضع مفهوم دولة العناية الإلّهية (L'Etat-providence) قيد الاتهام ، وبشكل أعم التحولات الثقافية التي عَرَّت كل الظواهر السياسية من نفوذها . أنظر حول المؤشرات الأولى لهذا التطور المجلد العاشر من « موسوعة علم السياسة » (Traité de science politique) لجورج بوردو ـ منشورات LGDJ ـ الطبعة الثانية ـ 1977 .

قواعد اللغة الفرنسية لا تفرض كتابة هذه الرواية أو تلك ، لكن هذه الروايات ، مثلها مثل أي مقال في صحيفة يومية ، تتقيد ضمناً بعدد من القواعد سواء في بناء الجمل أم اختيار الكلمات . وإذا حدث خلاف ذلك كانت غير مفهومة . وعلاوة على ذلك ، فإن هذه القواعد تبدي خصوصية بارزة ، وهي أنه لا يمكن تطبيقها من دون معرفتها ، كما يتعلم الأطفال لغتهم الأم من خلال التقليد، لكن من الممكن أيضاً وعيها بوضوح ، وتنظيمها واستعمالها ، كما يفعل القواعديُّون . كذلك ، يمتلك العالَم السياسي بُنَاهُ[20] الضمنية التي تتحكم بالنشاط السياسي من دون أن يعيها بالضرورة . إنَّ من البديهي أنَّ تسليط الضوء على هذه البنى يُشكل إحدى المهام الأساسية لعلم السياسة .

38 ـ مشكلة المصطلحات

إلَّا أنَّ من المناسب ، قبل الشروع بهذه الدراسة، حَلّ مسألة أولية : كيف نُحَدِّد الميدان الذي أتينا على الإحاطة به ، والذي سنقوم باستكشافه ؟ إنَّ تعبير « البنى الضمنية التي تتحكم بالنشاط السياسي » يتميز بالدقة ، لكنه ليس سهل الاستعمال . وهو يُدْخِلُ ، علاوة على ذلك ، الشك بوجود خلاف جذري بين تحليلنا ، وتحليل مؤلِّفين آخرين ، في حين أنَّ هَمَّنا هو التوضيح ، وليس الأصالة : إنَّ مطاردة التجديدات المزعومة في المفاهيم التي هي ليست إلَّا تجديدات في المصطلحات هي إحدى الطرق التي ستؤدي لجعل علم السياسة جديراً باسمه .

إنَّ تمييزاً يُؤْخذ به أحياناً ، يقاطع تمييزنا ، ويعارض بين « السياسي » و«السياسة» . فإذا لم تكن السياسة إلَّا النشاط الذي يُعَيِّنه عادة هذا التعبير ، فإن السياسي سيكون بدقة مجموع الشروط التي تفرض نفسها على السياسة ، وتحدد ليس ما هي ـ مثلما لا تحدد قواعد اللغة مضمون الخطب ـ ، وإنما الحدود التي تفرض نفسها موضوعياً عليها . إنّنا لن نأخذ بهذه الصيغة ، بالرغم من أنّها مقبولة تماماً ، لأن من مساوئها أنها تتضمن إمكانية إحداث تعارض بين الجوهر ـ السياسة في صفائها ـ وتجلّياته ـ السياسة في غثاثتها . إلَّا أنَّ هذا ليس هو المقصود بشكل بديهي . وينجم عَمَّا أتينا على رؤيته في الشعبة السابقة أن فكرة كتابة سياسة استعلائية هي فكرة عبثية : إنَّ هذا الأمر

---

(20) « بنى » وليس « قواعد » وذلك للتعبير عن حدود الاستعارة : لأن العمل السياسي إذا كان يعرف متطلبات لا يستطيع إلَّا أن يحترمها ، فإنَّ هذه المتطلبات لا تستطيع ، كما في حالة اللغة ، أن تتحول إلى قواعد تُحترم طواعية . لأن هذه القواعد ستصبح حينئذٍ إختيارات (كأن نختار الحديث « بشكل صحيح » أو رديء) وستدخل في ميدان « السياسة » .

يفترض وجود حقيقة سياسية ثابتة ، مُشابهة دائماً لنفسها عبر الأزمنة والمجتمعات . أمّا « بالنسبة للمقدمات (المعيارية) لكل سياسة مستقبلية » فإنها لا تتعلق طبيعياً ، على إفتراض أن للمفهوم معنى ما ، بمسعى علمي . إنَّ الهدف المطلوب هو فقط التقدم في فهم ما هي السياسة الحقيقية من خلال توضيح ما يمكن أنْ تكون .

لهذا السبب سنستعمل تعبير « العالَم السياسي » المبهم ولكن المريح . إنَّ العالَم السياسي هو ما يضم كل سياسة ويشترطها ، أي يُحدِّدُها ، ليس إيجابياً ، إنما سلبياً .

أولاً : سكونية العالَم السياسي

39 ـ العالَم السياسي عالم تمثُّلات

إنَّ النقطة الأولى ، الأساسية ، هي التالية : العالَم السياسي هو عالَم تمثُّلات . إن من المهم أن نعي ما يتضمنه هذا التأكيد ، ولكن أيضاً ما لا يتضمنه . فمن خلال استشفاف ما سيكون عليه العالَم السياسي الذي لن يكون عالم تمثُّلات سنفهم بالفعل إلى أي حد يكون التأكيد المعاكس متفقاً مع الحقيقة . في هذا المسعى ، سنُظهر ، بدون شك ، تناوب المفارقات والبديهيات، الأمر الذي يُعتبر غير مريح بشكل مزدوج . لكننا سنرى ، إذا فَكَّرنا به ، أنَّ هذا الانطباع وَهْمٌ مزدوج ، تُوَلِّده بالضبط طبيعة الحقيقة التي نسعى جاهدين لوصفها . لأنَّ هناك ، من جهة أولى ، فقر وابتذال في الوقائع السياسية : فلا شيء هنا يُشبه الرياضيات وعلم الجمال أو الميتافيزياء . وليس هناك أي حظ في هذا الميدان للقيام بتأملات عميقة ودقيقة ومفاجئة . لكن العالَم السياسي ، لأنه مصنُوع ، كما سنرى ، من تمثُّلات ، يزدحم بعدد غفير من الأحكام المسبقة ، والأفكار المعدة سلفاً ، والأساطير المحبوبة ، بحيث يكون غالباً من الغريب إلى حد كبير ، أنْ نرى فيه الملك عارياً . إنَّ ملاحظة أنَّ « الشعب » يمكن أنْ يفكر ، وأنْ يُصَوِّت لليمين هي ، على سبيل المثال ، بديهية. ولكنه أيضاً ، بالنسبة للعقول الورعة ، أمْرٌ غريب مكروه ، طالما أنَّ هناك قدرة على إنكاره ، ومثير إذا فَرَضَت الحقيقة نفسها مصادفة . (لحسن الحظ ، يوجد في السياسة دائماً وسيلة للتخلص من التورط ، لأن المعياري هو ما يُفتقد بأقل قدر ممكن : إنَّ جزءاً من الطبقات المحرومة يصوت لليمين - مع أنه لم يكن من الواجب أنْ يفعل ذلك) .

إنَّ العالَم الذي لا يكون عالَم تمثُّلات هو العالَم الطبيعي الذي نعيش فيه . إنَّ من الممكن ، بالتأكيد ، ملاحظة أننا نعرف العالَم الطبيعي حصراً بواسطة حواسنا ، وأن

معرفتنا تتناول فقط التمثلات التي نمتلكها عنه : إنَّ طبيعة الأشياء الكائنة فيما وراء الحواس هي ، من حيث الافتراض ، غير قابلة للمعرفة . لكن هذه التمثلات هي ، في آن واحد ، ثابتة وذاتية . فسقوط الأجسام المتشابهة يحدث بطريقة متشابهة ، وملاحظات عالمين في هذا المجال تؤدي لنفس النتيجة . لهذا فإنَّ من الممكن ، في هذه الشروط ، إعداد قانون خاص بسقوط الأجسام . وعلاوة على ذلك ، فإن العالم الطبيعي هو عالَم إكراهات تفرض نفسها على الإنسان ولا يمكنه تجاهلها من دون تحمل نتائج ذلك . وينجم عن هذا ، حتى ولو تكن معرفة العالَم الطبيعي مصنوعة إلاَّ من تمثلات ، أن كل شيء يحدث كما لو أن هذه التمثلات كانت التعبير ، الأمين والمستقل لعقل البشري ، عن حقيقة موضوعية[21] .

فلو كان العالَم السياسي ، إذن ، مشابه للعالم الطبيعي لكان من الواجب أنْ يُبدي نفس الخصائص . إنَّ الوقائع السياسية يجب أنْ تكون ثابتة وقابلة ذاتياً للمعرفة . ويجب أنْ تكون مكاناً لانتظام متوقع ، يتسلسل وفق آليات سببية موضوعية ومستقلة عن الوعي الذي يتناولها . إنَّ لمثل هذا الوضع نتيجة تتمثل بإمكانية صياغة القواعد الدقيقة للتطور السياسي ، وبالتالي التنبؤ بالمستقبل انطلاقاً من الماضي والحاضر . لقد دُعمت مثل هذه الرؤية للأشياء . إنَّها ، على سبيل المثال ، حالة نظرية الدورات التي قال بها أفلاطون : فالأرستقراطية تفسد وتتحول آلياً إلى تيموقراطية ، ومن هنا تنبثق الأوليغارشية والديموقراطية والطغيان[22] . كذلك ، تؤكد الماركسية الطابع الحتمي للتاريخ : فالرأسمالية تُوَلِّد آلياً بروليتاريا أكثر فأكثر عدداً وبؤساً ؛ وهذا التطور يؤدي حتماً للثورة التي تَلِدُ المجتمع الخالي من الطبقات . إنطلاقاً من مثل هذه المقدمات المنطقية ، ينبغي على التنبؤ الدقيق أنْ يكون مُمكناً .

إلاَّ أنَّ هذه النظريات تفشل ، وهذا واقع لا يمكن إنكار مداه . إن تعاقب الأنظمة ، كما وصفه أفلاطون ، هو قبل كل شيء تجربة فكرية : هل سيبقى النظام الكامل ، المتمثل بالنظام الأرستقراطي ، قائماً بشكل ثابت وسيكون غير قابل للفساد كالسماء ؟ لا ، لأنه ، مثل كل حقيقة من العالَم الأرضي . يخضع في نظر الفكر اليوناني ، ولا سيما في نظر أفلاطون ، للصيرورة المشابهة للشر . إنَّ تعاقب الأنظمة يتضمن إذن

---

(21) من الصحيح أنَّ علم الفيزياء الحديث يبتعد كثيراً عن هذه الرؤية التقليدية للأشياء . لكن المهم ، علاوة على أننا لن نعرض هنا نظرية النسبية ، هو فقط إدراك التعارض بين العالَم السياسي والعالَم الخارجي .

(22) « الجمهورية » ، VIII ـ 44 c - IX - 576 e .

وجهة نظر معيارية : إنه تقهقر تخضع فيه الفترات المتعاقبة لعقلانية اعتقد أفلاطون أنَّ بإمكانه وصفها مُسبقاً ، من خلال وسائل المنطق الاستنتاجي . لكنه كان من غير المجدي أنْ نأمل من هذا إلقاء أضواء مستقبلية على التاريخ الحقيقي للمدن اليونانية ، المعقد والمبهم والخصب بالانقطاعات والتراجعات للوراء . وإنْ كان أفلاطون قد عزا لنظريته فضائل تنبوئية ، وهو أمر بعيدٌ عن أنْ يكون بديهياً ، فإنَّ أقل ما يمكن أنْ يُقال أنَّها ليست فضائل مُؤَكَّدة .

إنَّ نفس الملاحظات يمكن أنْ تُقال عن النظرية الماركسية . فبعد مرور قرن على وفاة مُؤسِّسها ، يبدو بوضوح أن تنبؤاته بدت خاطئة . «فقانون القُلِّز»[23] الرأسمالي لم يُوَلِّد بروليتاريا أكثر فأكثر عدداً وحرماناً ؛ والبلدان المتطورة لم تعرف الثورة الاجتماعية ؛ وإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج في البلدان الاشتراكية لم يُحدث أيّاً من النتائج المتوقعة ؛ والنظم التي تعلن انتماءها للماركسية تُقَدِّمُ دحضاً مكثفاً وبليغاً ويومياً لها . صحيح أن المفكرين الذين ينتمون، لأسباب غير علمية ، أنْ ينقذوا النظرية ، أخذوا يعملون بجد للتقليل من كل هذه الاعتراضات ، وقاموا بتفسير كيف أنَّ من الممكن ، في آن واحد ، أنْ يكون المذهب صحيحاً وتنبؤاته خاطئة . هكذا أبدع لينين كلياً مفهوم « الارستقراطية العمالية » ، من أجل أنْ يُفَسِّرَ سبب عدم اندلاع الثورة . إن هذا المسعى لا يناقض مُسبقاً العقلانية العلمية[24] . لكن ، ومن دون أنْ نناقش هنا مسألة معرفة ما إذا كان من المبرر السعي لإنقاذ النظرية بأي ثمن ، أو ما إذا كان من الأبسط تركها تماماً ، يبدو من الواضح أنه كان هناك ، عند نقطة الانطلاق ، نظرية مُهيَّأة لأنْ تَتَنَبَّأ ، وعند الوصول ، نظرية لا يمكن أنْ نُؤَسِّسَ عليها أيَّ تنبؤ ، بغض النظر عما إذا كانت صحيحة أم خاطئة . لقد كانت النظرية تريد أنْ تكون نقطة إرتكاز لفهم الواقع . فبدا أنها هي ، بالعكس ، التي تحتاج لدعائم يتزايد عددها باستمرار من أجل مقاومة التكذيبات التي يُوَجِّهُها إليها الواقع . لقد كانت هجومية ، فوجدت نفسها باستمرار في مواقع الدفاع ، وهي تطلب الى متملِّقيها القيام بمعجزات من المهارة ، التي تتحول أكثر فأكثر ، أمام هجوم البداهة ، إلى لفظية بحتة . إنَّ من الواجب استخلاص دروس هذه الإخفاقات ـ ومن الممكن أنْ نسرد العديد من الإخفاقات الأخرى ، طالما بدا الوهم ثابتاً . فإذا لم يتم التوصل ، منذ أن بدأ الناس يفكرون بالسياسة ، لاكتشاف

(23) قانون اقتصادي يقول بأن أجر العامل لا يمكن أن يتجاوز أبداً الحد الحيوي الأدنى . (المترجم) .

(24) حول هذه النقطة سنرجع بشكل خاص الى كتاب ل . كولتي (L. Colletti) « إنحطاط الماركسية » (Le déclin du marxisme) ـ الترجمة الفرنسية منشورات PUF ـ 1984 .

عدد قليل من العوامل التي تسمح لوحدها بتفسير التطور والتنبؤ به ، فهذا ليس لأن المفتاح لم يتم اكتشافه بعد ، وإنما لأنه ليس هناك قفل . إنّ المناهج القابلة للتطبيق على العالَم الطبيعي لا يمكن نقلها للعالَم السياسي ، لأن هذا العالَم هو من طبيعة مختلفة : إنه عالَم تمثّلات .

لقد لاحظنا سابقاً ، من خلال تفحص استعمال كلمة « سياسة » أنها ليست تعسفية فقط ؛ وإنما أنّها لا تخضع أيضاً لمنطق الأشياء . إنّها تقابل حقيقة ما ، لكن هذه الحقيقة ليست خارجة عن الإنسان . إنّ علينا الآن أنْ ننظر لكل مدى هذه الملاحظة .

40 ـ العالَم السياسي يَتَكَوَّن من وقائع وعي

ـ إن القول بأن الحقيقة المكوِّنة للعالَم السياسي ليست خارجة عن الإنسان ، يعني أنها مكوَّنة من وقائع وعي . ولو كان الأمر خلاف ذلك ، فإن حدثاً ما سيكون سياسياً مثلما تكون اللمبة مضيئة أو النمر مفترساً : أي بشكل مستقل عن وجود مُشَاهِد أو فريسة ، وسواءً أكان المُشَاهد يجب أم لا أن تضيء اللمبة عليه ، أو كانت الفريسة تحب أن تؤكل أم لا . وبالعكس ، فإنّ أي شيء لا يكون سياسياً من دون وجود شخص يعي بأنه سياسي . وفي هذا التخصيص للطابع السياسي لواقع ما يدخل شيء من الإرادة والتعسف .

ولكن ، يعترض البعض ، إذا وُضِعَت الضمائر الفردية ، في الممارسة ، أمام أوضاع ذاتية تؤدي لنفس النتائج التي تؤدي لها الأوضاع الموضوعية ، فكيف يمكن الاعتراف بأن هذه النتائج تعود للأوضاع الذاتية أكثر مما تعود للأوضاع الموضوعية ؟ إنّ الملاحظات التي أبديناها في الشعبة الأولى من هذا الفصل تجعل الجواب بديهياً : إنّ الطابع السياسي يتغير في الزمان ، في حين أن الموضوع الذي يُعزى له يبقى متشابهاً . وكما لاحظ جورج بوردو فإن مجموعة المنازل غير الصحية لم تكن ، في القرن التاسع عشر ، إلّا واقعاً إجتماعياً ، يستدعي الأسف بدون شك ، لكنه كان يتعلق بقضية تخطيط المدن ، وربما بنشاط الإحسان الخاص[25] . ولم يكن في هذا الواقع ، بالنسبة للأغلبية الساحقة من الأفراد ، شيء من السياسة . وكان من غير المتصور الطلب إلى الدولة أن تهتم به . أما اليوم ، فإن كل فرد يعترف بأنّه يُعَبّر عن عجز المسؤولين السياسيين . وهذا رغم أن هذه المجموعة من المنازل غير الصحية لم تَغير من طابعها . إن التغيير يحدث في الضمائر . ويَنْصَبُّ على التمثلات التي يُكَوِّنها الأفراد عن الواقع .

---

(25) G. Burdeau, Traité de science politique, T, 1, 3[em] ed. p. 154 .

إنَّ هذه الملاحظة ذات الطابع العام تسمح بفهم وقائع معروفة جداً ، لكن ابتذالها يجعلها غير مرئية . إلاّ أنه سيكون من الصعب أخذها بالحسبان في أفق آخر . ان رؤية خاطئة للواقع يمكن أنْ تبدو في السياسة فعّالة مثل الرؤية الصحيحة . فمن غير المهم أنْ تَدُلَّ الاحصاءات على إنخفاض في مستوى عدم الأمن ، إذا جعلت بعض الجرائم الكبيرة أغلبية المواطنين تعتقد بأن العكس هو الصحيح . ومن غير المهم أنْ يُؤدي إصلاح مالي لتخفيض الضرائب بالنسبة لأغلبية المواطنين ، إذا أدَّت دعاية ذكية لإندلاع الفوضى لدى صغار المُلاَّك . إنَّ مشهد رجال السياسة الذين يسعون جاهدين للبرهان على أن الأشياء هي كما هي يكون أحياناً مثيراً للشفقة : فالبراهين تكون بلا جدوى ، والمعتقدات تصمد في وجه ما ينبغي ، من حيث المبدأ ، أنْ يقضي عليها .

إنَّ هذه الملاحظات هي ، في آن معاً ، مبتذلة وغريبة . مبتذلة ، لأنَّ أية مناقشة « سياسية » تحمل معها أمثلة ، سخيفة أو مُحزنة ، عن هذا الجمود في المعتقدات . وغريبة ، لأنَّها لا تتطابق مع الصورة التي يحب الناس أن يعطوها عن أنفسهم : صورة الرجال العقلانيين الذين يبحثون عن الحقيقة بصدق . إن من الواجب ، من أجل التقليل من هذا التفاوت ، تحليل مفهوم التمثلات السياسية بمزيد من العمق .

41 ـ شخص التمثلات السياسية

أولاً ، إنَّ من البديهي أنَّ التمثل لا يوجد من دون شخص يُفَكِّرُ به . من هم إذن أشخاص التمثلات السياسية ؟ إن من الممكن أن ننزع للإجابة ، ضمن منطق بعض المذاهب ، بأن هؤلاء الأشخاص هم كائنات جماعية : كالطبقات برأي الماركسية ، والأمم برأي التفسير التقليدي للتاريخ . ومع ذلك فإنَّ لحظة تفكير تكفي لرؤية أنَّ هذه الكائنات الجماعية هي مجرد تجريدات . فالأمة الفرنسية لا توجد بشكل مستقل عن الفرنسيين ، والطبقة العاملة لا توجد بشكل مستقل عن العمال ، إلاّ في الفكر . وبالتالي ، فإنَّ هذه الكائنات الجماعية لا تفعل ولا تفكر بأي شيء . إنَّ الأفراد فقط هم الذين يوجدون ويفكرون . ولهذا فإنَّ أشخاص التمثلات السياسية هم الأفراد الذين يفكرون بنفس الطريقة في بعض النقاط ، حتى وإن كان بعضهم ممن يتقاسمون أو لا بعض الظروف الموضوعية ، كالجنسية أو الوضع الاجتماعي .

كيف يكتسب هؤلاء الأشخاص الافراد تمثلاتهم السياسية ؟ إن البحث يمكن أن يتناول كل الأفراد الذين يعيشون في مجتمع ، ويؤدي للتمييز بين عدد لا محدود من الأوضاع . لكننا ، من أجل التمسك بما هو أساسي ، سنفترض أن هناك **أنا ما** ، يكون مُسبقاً موضوعاً للسياسة . إنَّ هذا **الأنا** الاستعلائي ليس هذا الإنسان أو ذاك ، لكنه

ليس شخصاً غائباً . إنه ، بعبارة أخرى ، كائن فرد ، له موقع ، وإنْ كان غير محدد ، ومستقل ، وإنْ كان مغموراً في شبكة من العلاقات الاجتماعية . كيف يتكون التمثل السياسي لدى هذا الكائن ؟ إن من الممكن القول ، بشكل مُبَسَّط ، أنه يأتي من ثلاثة مصادر . الأول هو الوسط العائلي الذي يتكون من مجموعة أفكار ومشاعر تنتقل مع التربية . إنَّ هذا المتاع النفساني الاجتماعي يمكن أن يُعَاش كنموذج أو كَدَافِعْ : إنَّ من الممكن إعادة إنتاج الإرث العائلي أو ، بالعكس ، رفضه . لكنه في الحالتين يصوغ شخصية الفرد . أما المصدر الثاني فهو الإعلام ، المفهوم بالمعنى الواسع للكلمة: إن الاعلام ينتقل من خلال النزعة الاجتماعية الضيقة من الفم إلى الأذن ـ وكذلك من خلال وسائل الاعلام . وأما الثالث فيتكون من خلال التجربة الشخصية للفرد ، التي تُكَذِّب أو تُثَبِّت المعرفة المُتَلَقَّاة .

إنَّ هذه العناصر المختلفة تشكل مجموعة من المعارف التي تسمح **للأنا** السياسي بتفسير العالَم السياسي ، وتحديد نفسه بالنسبة له . ومع ذلك فإنَّ من الواضح أنَّ هذه المعارف لا تشبه المعارف العلمية في شيء . إنَّ المعرفة المنقولة من خلال الأسرة يمكن أنْ تكون التجربة المتراكمة للأجيال ، لكنها أيضاً نسيج من الأحكام المسْبَقَة . إنَّ الإعلام يمكن أن يكون صحيحاً أو خاطئاً . وتجارب الشخص،على الرغم من أنها تمثل بالنسبة له غنى الشيء المُعَاش ، يمكن أنْ تكون لا نموذجية وغير مُمَثِّلة للواقع السياسي . إنَّ الشخص نفسه ينظم هذه العوامل غير المتجانسة في نظام واضح الى هذا الحد أو ذاك ، ومُرَكَّب فكرياً . لكن هذا الإعداد يتم ، بالنسبة لأغلبية الأفراد ، بشكل عفوي ، بدون منهج ، وبدون روح نقدية ، وبالصدفة ، وبذهول : إنَّ الرجال الذين يُفَكِّرون بالأشياء السياسية نادرون . ولكن هل يتوصل أولئك الذين يفعلون ذلك إلى تمثلات صحيحة ؟ إنَّ من الممكن الشك بذلك عندما نرى في أية هوة من السذاجة يغرق أحياناً المفكرون الكبار ، أبطال الروح النقدية والتحليل الدقيق ، عندما يفكرون في السياسة . إنَّها ظاهرة غريبة نفهمها بشكل أفضل إذا وعينا خصائص هذا العالم السياسي الذي نحاول وصفه .

42 ـ التمثلات السياسية تحتمل اختبار الوقائع

يمكن أنْ يبدو غريباً أنَّ هذه المعرفة **للأنا** السياسية تبقى متمردة على ما تسميه العقول التجريبية بالوقائع : إننا نعثر هنا ثانية على الإشكالية المدروسة في الفصل الأول ، وسنرى بأن المسألة تخضع لنفس أدوات التحليل . كيف يمكن للشخص السياسي بالفعل أن يبقى وفياً لتمثلاته عندما يبدو أن البداهة تناقضها ؟ الجواب هو أن السؤال طُرِحَ بشكل سيىء،لأن البداهة ليست ، بالضبط ، واحدة بالنسبة للشخص .

إن التمثلات السياسية تقدم آليات مُعَوِّضة تسمح لها بأن تصمد في وجه ما كان يجب أنْ يقضي عليها .

إنَّ الأفضل ، من أجل شرح هذا الأمر ، هـو أنْ نأخـذ مثالاً . لنفـترض أن شخصنا السياسي هو ستاليني . إنه يقتنع ، بصفته تلك ، بأن الاتحاد السوفياتي فردوسٌ قيد البناء . أمّا بصفته إنسـاناً يسـارياً ، تـأثر بـالنضال ضـد الفاشيـة ، فإنّـه سيُعِدُّ معسكرات الاعتقال تجسيـداً للشر المطلق . لهـذا فإنَّ من المحتمـل أنْ يُؤْمن بصحة الاقتراح التالي :

أ ـ إذا كانت معسكرات الاعتقال موجودة في الاتحاد السوفياتي ، فإنَّ الاشتراكية سيئة .

إن الشخص قيد السؤال يأخذ من الشائعـات الثابتـة علماً بأن هنـاك بالفعـل معسكرات اعتقال في الاتحاد السوفياتي . ولهذا فإن عليه أنْ يستنتـ بأن الاشـتراكية سيئة[26] . لكنه ، في الواقع ، يمتلك عدة استراتيجيات من أجل إنقـاذ معتقده من حقيقة الاقتراح « أ » :

1 ـ إنَّ بإمكانه أنْ يُصَرِّح ، إنطلاقاً من إيمانه بأنَّ الاشتراكية غير سيئة ، بـأن الشائعات حول معسكرات الاعتقال في الاتحاد السوفياتي هي مجرد أكاذيب[27] .

2 ـ إنَّ بإمكانه أنْ يضيف شروطاً . منها على سبيل المثال الشرط التالي :

ـ إذا وُجِدَت معسكرات الاعتقال في الاتحاد السوفياتي ، فإن الاشتراكية تكون سيئة إذا ، وفقط إذا ، لم تَنْمُ الصناعة الثقيلة[28] .

---

(26) لنتذكر الأسس المطروحة سابقاً في الفقرة 10 إن مشروطاً مادياً من صيغة « إذا تحقق ع يتحقق ك » يكون صحيحاً ، إذا كان كل من ع و ك صحيحين أو خاطئين أو كان ع خاطئاً وك صحيحاً . ويكون المشروط خاطئاً إذا كان ع صحيحاً وك خاطئاً . وإذا قبلنا كفرضية أن المشروط « إذا تحقق ع يتحقق ك » صحيح ، وأن « ع » صحيح ، فإن من البديهي أن يكون ك بالضرورة صحيحاً .

(27) الأمر الذي يعيدنا لصيغة : إذا كان القول بأنه « إذا تحقق ع يتحقق ك » صحيحاً ، وكان « ك » خاطئاً ، فإن « ع » بالضرورة خاطىء .

(28) إن المثال التالي ليس فيه شيء كيفي . فحين نشر كتاب « **أرخبيل غـولاك** » لسولجنيتسـين اعتقد بعض أصحاب العقول النيّرة أن من المفيد التأكيد بأنه لم يكن موضوعياً الحديث عن الرعب الستاليني من غير الاشارة في نفس الوقت لـلانجازات الاقتصـادية التي تحققت في الاتحـاد السوفيـاتي . . . إن التمثلات السياسية ليست بحاجة لأن تكون منسجمة مع مجموع الوقائع المتوفرة ، وهي ليست مستعدة لأن تتحمل مجموع النتائج التي تنجم منطقياً عن هذه المقدمات . إنها لا تتشكل بناءً على حقيقة مقبولة بشكل كلي ، وإنمـا .بناءً على هدف مـرسوم فقط . وإذا بـدت سيئة التكيف مـع الواقـع ، فـإنها تُصـاغ ثـانيـة وفق الاستراتيجيات التي حلّلناها هنا .

ويكفي اختيار شرط غير متحققة لكي تبقى الاشتراكية جيدة على الرغم من معسكرات الاعتقال[29] .

3 ـ إنَّ بإمكانه أنْ يتخلى ببساطة عن الاقتراح«أ» ويعلن، إنطلاقاً من إيمانه بأنَّ الاشتراكية تمثل مستقبل العالم ، بأن مسألة معسكرات الاعتقال هي مسألة ثانوية ، وأنها ليست حجر الزاوية في الحكم على تجربة سياسية . . .

إن هـذه المواقف ليست متكـافئة . فـالأول ، وإنْ كان صحيحـاً من الناحيـة المنـطقية ، هـو بلا قيمـة ، لأنه يعني الحكم عـلى مسألـة واقعية إنـطلاقـاً من نـظام معتقدات ، وهذا ما يُعَدّ عبثاً . ومع ذلك فإنه الأكثر فعالية في الممارسة ، لأنه الأكثر بساطة . وإنها لاستراتيجية جيدة أن يختبىء المرء وراءهـا طالمـا أنَّ الأمر ممكن . إنَّ تطبيقاتها في السياسة لا تُعَدُّ . وهي تبين إلى أي حدٍ يكون من السذاجة الايمان بالفضيلة التربوية « للوقائع » ، لأنَّ العلاقات بين هذه الوقائع والمعتقدات ذات اتجاه مزدوج : فالوقائع يمكن أنْ تَهْدُمَ المعتقدات ، لكن المعتقدات يمكن أنْ تُنكر الوقائع . إنَّ الموقفين الآخرين هما أقل جودة ، لأنَّها يتضمنان تراجعاً استراتيجياً : إنَّ التمثل المُهَـاجَم لا يمكن أنْ يصمُد في ميدان المعركة الذي كان قد اختاره بنفسه . لكن الشخص يستطيع مع ذلك أنْ يتشبث به ، لأنَّه يُنشيء من جديد نظاماً فكرياً متماسكاً ، بنظره ، يُجَنبه القيام بمراجعة كاملة لمفهومه للعالَم .

هكذا نفهم كيف يمكن للتمثلات أنْ تبقى مشابهة لنفسها في نفس الوقت الذي تتطور فيه تبعاً لمراجعات جزئية تُؤَمِّن لها شيئاً من المرونة . إنَّ بإمكانها أنْ تغير شكلها بدون انقطاع من خلال إدخال عناصر جديدة كانت ، في البداية ، مـزعجة . وقـد يحصل أيضاً ، بالتأكيد ، أنْ يُحَطِّمها إيحاءً قاسي: إنَّ الحالة النموذجية هي بدقة حالة الستاليني الذي يفقد إيمانه عندما يكتشف بأنّ معسكرات الاعتقال ليست أسطورة . لكن مثل هذه الأمثلة تبقى نادرة ، ومن الممكن بسهولة فهم السبب : إنَّها لصدمـة أساسية بالنسبة للفرد أن يكتشف بأنَّ كل نظام القيم الذي يُؤْمن به كان يرتكز على الخطأ أو الكذب . إنَّ إعادة الـترتيب الجزئي للمعتقـدات تبقى الحالـة الطبيعيـة ، وتُفَسِّر الاستقرار المدهش للتمثلات السياسية .

43 ـ العالَم السياسي عالَم لغة

إنَّ العالَم السياسي كعالم تمثُّلات يُبدي ، علاوة على ذلك ، خاصية كونه عـالَماً

---

(29) إذا كانت صيغة $[\,(\tilde{r} \supset q) \quad P \supset [(q \supset \tilde{r})$ صحيحة ، وكان ع صحيحاً ، فإنه يمكن معرفة قيمة حقيقة ك من خلال التحقق من مدى صحة r وبالعكس .

تتوسطه اللغة . إنَّ هذا التوضيح يمكن أنْ يبدو غير مفيد ـ لأن التمثلات التي يعطيها الأنا السياسي لنفسه عن عالَمه تَمُرّ بالتأكيد عبر اللغة ـ فيما لو كانت اللغة وسيلة شفافة للإتصال مع الذات ، ومع الغير . لكنَّ الأمر ليس كذلك . فاللغة تبدي سمتين يُعطيها إيّاهما ، في السياسة ، استقلال نسبي : إنها معيارية ، وعامل جمود .

إنَّ مثالاً ، يتم اختياره بالصدفة ، سيسمح بإدراك هذه الظاهرة بشكل أفضل من الوصف المجرد . لنفترض أن السياسة في موضوع القانون الجنائي تسيطر عليها ، في أنظار قسم من الرأي العام ، فكرة أن الوقاية يجب أن تكون مفضّلة على العقاب . إنَّ الأمر يتعلق هنا بتعبير عن قيم لا تُثير ، بصفتها تفضيلات مثالية وذاتية ، اعتراضات أكثر مما تثيره صيغة : « أن الخير يُفَضَّل على الشر » . كما أنَّ من الممكن ، علاوة على ذلك ، أنْ ننزع لتعريف الخير ، ليس بمضمون مُعطى مُسبقاً ، وإنما بواقع أنه مُفَضَّل على ما هو ليس كذلك » . بهذا الشكل ، تبدو الفكرة غير قابلة للدحض بالتأكيد .

تلك هي الحركة الأولى ، الصاعدة ، للتعبير عن قيمة سياسية من خلال اللغة . إنَّ هذه القيمة تمثل ، بالنسبة لأولئك الذين يتشاركون فيها ، فكرة عامة تكون ، نفسانياً ، بديهية. ومنطقياً ، تحصيل حاصل . ولكن بعد التوصل إلى هذا الحد ، الذي تكون فيه مُطْلَقة وغير هجومية ، يجب على هذه الفكرة ، تحت طائلة أن تبقى أمنية ورعة ، أنْ تهبط ثانية . إنَّ عليها أنْ تبدو قادرة على العمل كمعيار يسمح بإجراء اختيارات . ولكي تقوم بذلك ، يجب أن يتم التعبير عنها بشكل جديد ، مشابه ظاهرياً ، ولكن مختلف بعمق في الحقيقة : « إنَّ كل وقاية جيدة ، وكل عقوبة سيئة » . إنَّ من الممكن أن نستخلص من مثل هذا التأكيد قاعدة السلوك التالية : « إذا اقترح شخص ما إجراءً قمعياً ، فسيكون من الممكن رفضه باسم المبدأ العام الذي أتينا على ذكره . إن الاقتراح ، فقط في هذا الشكل الثاني ، لن يكون تحصيل حاصل . إنَّ من الممكن أن يكون خاطئاً إذا اكتُشِفَت ، على سبيل المثال ، حالة عقوبة جيدة أو وقاية سيئة . إلَّا أنَّ مثل هذه الحالات توجد بالتأكيد ، وخاصة إذا أخذنا بالحسبان غموض الخير : إن الجيد هو الشيء الأخلاقي ، ولكن أيضاً الشيء الفعّال . لهذا يجب الحكم مباشرة عما هو جيد . أمَّا اللجوء الى الصيغة الثانية فيتميز بكونه طلب مبدئي : إنه يفترض ما كان يجب البرهنة عليه . لكن العمل السياسي لا يدخل في هذه الدقائق . إن الصيغة تحتفظ بالقدرة على الزجر التي تستمدها من شكلها الأول ، أي كونها تحصيل حاصل ، وتكتسي الآن مظهر الشعار . إن كلمة « قمع » تثير رد فعل إدانة يعفي من كل تحليل للواقع . ومهما كان أساس الأشياء ، فإن كل عمل في هذا المجال يجب أنْ يأخذ بالحسبان جمود اللغة هذا .

إننا لم ننجز، بعد التوصل إلى هذا الحد ، وصف العملية . لأن الشعار بعد أن يظهر ، سيبدو قادراً على مقاومة ما يمكن أن يضعه قيد الاتهام ، بفضل آلية تعويض مشابهة لتلك التي تسمح للتمثلات السياسية بالبقاء بعد ما يبدو أنه يرفضها . إن هذه الآلية ستكمن في تغيير توصيفات الظواهر : إننا ، على سبيل المثال ، سنعلن أنَّ الاجراءات « القمعية » هي تلك التي يفكر الناس عفوياً بأنها وقائية ، أو العكس . إنَّ هذا الأمر يبدو ممكناً من خلال تعسف اللغة التي تسمح دائماً ببقاء هامش من الغموض في طريقة تسمية الأشياء .

من جهة أخرى ، صار من الضروري حفظ المعتقدات سليمة ، من خلال إرادة الأنا : فإذا كانت الضرورات العملية للعمل تجعل اللجوء لإجراء مناقض للمبادىء المقبولة من الشخص أمراً لا بد منه ، فإن هذا الشخص لا يستطيع مواجهة هذه الحالة الواقعية من دون إضطرابات وجدانية . إن ليونة اللغة تقدم له باباً للخلاص . إنَّ كل شيء يجري في الواقع كما لو أن القيم كانت مرتبطة بالكلمات وليس بالأشياء . ولهذا فإنَّ من الممكن وصف الإجراء القمعي بأنه وقائي ، إذا بدا أنَّه ضروري ، من دون « رد الاعتبار » لمفهوم القمع . وهكذا فإنَّ من الأسهل إضفاء الصفة الشرعية على الإجهاض إذا وُصِفَ « بالإيقاف الإرادي للحمل » . لقد تم بلوغ النتيجة المرجوة من دون أنْ يكون الشخص مضطراً لتغيير معتقداته . ومع ذلك فإنَّ الفرق كبير من وجهة نظر فكرية . لأنَّ التصرف على هذا النحو يعني السماح لأحكام القيم المحمولة بواسطة الكلمات أنْ يكون لها تأثير رجعي على الأحكام الواقعية . إنَّنا نُحَلِّلُ الوقائع بشكل مختلف عَمَّا قد يكون عليه التحليل طبيعياً ، بشكل مسبق ، وذلك من أجل جعلها متفقة مع المعتقدات المسبقة . إن الظواهر تُفَسَّر ثانية في « جوهرها » تبعاً لثابتتين : المعتقدات والضرورات العملية .

إنَّ من الممكن ملاحظة أنَّ اللجوء لهذه العملية يُظهر هزيمة وجهة النظر التي تقوم عليها . فإذا كانت « طبيعة » الأشياء تُعِدُّ أنَّ كل قمعٍ هو أمر سيىء، فإنَّ مثل هذه الألعاب الخفيّة ستكون بدون فائدة . ومع ذلك فإنَّ من الممكن أنّ ننزع للتفكير بأن الحيل المُستعملة من أجل التوفيق بين الأشياء والقيم تكون قليلة النتائج . إلَّا أنَّ الأمر ليس كذلك ، لأن تغيير الكلمات يؤدي إلى تحوُّل مهم . إنَّ النتيجة ، في الواقع ، لا تكون غالباً متساوية . فضرورة استعمال ضمانات وتوريات تُؤثر على القرارات المتخذة التي ستكون مختلفة فيما لو تمّت مجابهة المشاكل رأساً ، لأن الحلول ستكون أبسط وأسرع وأكثر فعالية . لهذا سيكون من المفضل ترك الرزانة اللغوية . لكن هذا يبدو صعباً إلى أقصى حد ، لأن التحليل الذي أتينا على القيام به يُظهر من جديد إلى أيّ حدٍ تبدو

الحقيقة الموضوعية ، في العالَم السياسي ، قليلة الموضوعية : وإلى أيّ حدٍ لا تكون فيه الوقائع عنيدة . فبدل أن تكون معياراً أكيداً ، وثابتاً لملاءمة الآراء ، وصحة قواعد السلوك ، لا تكون هذه الوقائع إلاّ عنصراً في ديالكتيك معقد تسيطر فيه التمثلات .

هكذا نلاحظ أنَّ تحليلاً معمقاً للعالَم السياسي يبدو مثمراً لأنَّه يسمح بوصف ظواهر غريبة ، وسياسية بشكل خاص ، في تَعَقُّدِها . وبالعكس ، فكيف يمكن أن تأخذ بالحسبان مثل هذه الحقائق إذا قررنا كمُسَلَّمة أن الوعي السياسي هو مجرد انعكاس آلي بسيط للعالَم الاجتماعي ؟ إننا نعود من هذا إلى الذرائع . إنَّ تاريخ الماركسية منذ وفاة مُؤَسِّسَيْها يتلخص في معركة طويلة من التراجع ضد إخفاقات تفسير العالَم الذي امتدحه المذهب . لقد أعلن المؤلفون الذين ينتمون لها أن الطبقات الاجتماعية ، والصراعات التي تقوم بينها ، تحدد التاريخ ؛ لكن هذه الطبقات لا تساوي شيئاً من دون الوعي الطبقي . إلاّ أنَّ هذا الوعي لا ينشأ بالضرورة من خلال الانتماء لطبقة ، أي من خلال وحدة الموقع الموضوعي ، وإلاّ لكان هذا التوضيح غير مفيد . هكذا نجد أنفسنا أمام عامل مُحدِّد لا يُحَدَّد ، الأمر الذي يشكل أول سرّ يتعذر سبره . ويبقى علينا ، إذا أردنا حفظ المُسَلَّمة الأولية حول موضوعية العالَم السياسي ، أنْ نجد ما الذي يُحَدِّد شيئاً ما ، وهذا هو السر الثاني الغامض جداً . في هذه الشروط ، سيكون الأفضل بالتأكيد ترك المُسَلَّمة والاعتراف بأن العالَم السياسي هو ظاهرة وعي ، وهي بالتأكيد غير مجردة من الروابط مع الواقع الخارجي ، وإنما مُتَّحدة معه بعلاقات عديدة ، ومعقدة ، وذات اتجاه مزدوج ، ومزودة بمنطق ودينامية خاصة بها . إنَّ من الصعب فهم العالَم ، ومن غير المفيد التساؤل، علاوة على ذلك ، لماذا لا يكون كما يجب أنّ يكون وفقاً لأوَّليات تعسفية .

لقد أثبتنا إذن أنَّ العالَم السياسي هو عالم تمثلات . وقد رأينا من هو شخص هذه التمثلات ، وكيف يستطيع أن يحفظ التوازن الداخلي لهذه التمثلات ، على الرغم من تجربة الوقائع ، وكيف يزيد جمود اللغة من تفاوت التمثلات الذاتية . والآن يجب أنْ نحلل بوضوح سمتين للتمثلات السياسية ، كانتا ضمنيتين فقط حتى الآن ، وهما : أنَّها مَصْلَحيَّة وصِرَاعيَّة .

44 ـ التمثلات السياسية مَصْلَحِيَّة

أنْ لا تكون التمثلات السياسية مُحدَّدة من قِبَل العالَم الموضوعي ، فهذا لا يعني بالتأكيد أنها تعسفية كلياً . لقد لاحظنا أنَّها تمتلك القدرة على أنْ تعيد بناء نفسها تجاه التجارب الجديدة، الأمر الذي يعني الاعتراف لها بتماسك داخلي . . . إنَّ هذا التماسك

يأتي من أنَّ التمثلات السياسية هي معارف مصلحيَّة . إنَّ المعرفة المُنَزَّهة عن الغرض كالمعرفة العلمية ، يمكنها أنْ تقرَّ بالأمور التي تجهلها وبأخطائها. وتجاه الحلول الممكنة لمشكلة ما لا يكون لدى العالِم ، مبدئياً ، تفضيل ما : إنَّه يُسَجِّل حقيقة خارجية بالنسبة له ؛ وموقفه الذهني المسيطَر يتمثل بالشغور والحياد تجاه الظواهر . كذلك يحاول القاضي تحديد ما إذا كان المتهم مُذنباً ، على الرغم من أنَّ الحلَّ لا يهمُّه شخصياً . وإذا لم يكن الحال كذلك ، فإنه لن يُعَدَّ مؤهلاً ليكون قاضياً . وإذا لم يتحقق عدم التحيز المثالي للقاضي والعالِم دائماً في الممارسة فإنه يبقى مع ذلك الهدف الذي تتضمنه افتراضات العلم أو العدالة . إن مثل هذا الأمر المثالي ليس له ، ببساطة ، من معنى في ميدان التمثَّلات السياسية . لأنَّ الشخص السياسي لا يفكر في السياسة بهدف المعرفة كفاية نهائية ، إنما تبعاً لمصالحه التي هي غايات فاعلة . إن موقفه تجاه مشكلة ما هو إذن مغاير كلياً . فالعامل في مصنعٍ يواجهُ بعض الصعوبات ، يرى أنَّ الحل السليم من أجل إصلاح الوضع يكمن في إعادة النظر في بنيته من دون تسريح للعمال . والمناضل في حزب يتولى السلطة يظن بأن الوضع الاقتصادي يتحسن ، أو أنه سيزداد سوءاً إذا وصلت المعارضة للسلطة . وإذا اتُّهِمَ رجل سياسة بالفساد ، فإننا سنتجه للاعتقاد بأنه مذنب أو بريء وفقاً للونه السياسي الخاص . إن الستاليني يعرف جيداً بأنه لم يكن هناك معسكرات اعتقال في الاتحاد السوفياتي ، والذي يحنُّ للنازية يعتقد بأن غرف الغاز لم توجد أبداً. إنَّ الحقيقة ، في كل هذه الأمثلة ، لم تُقَوَّم لذاتها . والحل لم يكن مُنَزَّهاً . إنه يُوجَّه تبعاً للمعتقدات والمصالح الموجودة مُسبقاً .

إن من الواجب الإلحاح على أنَّ المصالح المشار إليها (والأمثلة المختارة كانت مقصودة) ليست فقط مصالح موضوعية ومادية . إن من الممكن أنْ تكون تماماً ذاتية ، أو ، إذا أمكن القول، مصْلَحِيَّة . إن المناضل الذي يؤكد براءة عضو من حزبه ، ليس له أية مصلحة مادية في القضية ، لكن شغفه وإيمانه والصورة التي لديه عن نفسه تكون معنيَّة بالأمر . وإذا بدا له أنَّه على خطأ فإنه سيفقد ماء وجهه أمام الغير ، وأمام نفسه . لهذا فإن عليه أنْ يصمد أو أنْ يلجأ ، إذا لم يكن أمامه خيار آخر ، للآليات التعويضية التي حلَّلناها سابقاً .

إنَّ هذا التنوع في طبيعة المصالح يضع حداً للاعتراض الذي بموجبه يتم إدخال تكييف ما خِلسة في تكوين التمثلات . ذاك أنَّ المصلحة الموضوعية ، كمصلحة العامل الذي يخشى أن يُسَرَّح ، توجد ، ولكن بين عوامل أخرى : إنَّ معتقداته السياسية ، على سبيل المثال ، يمكنها أن تغير اتجاه التمثلات التي يُكَوِّنها عن الوضع . وعلاوة على ذلك ، فإن هذه المصلحة ، حتى وإنْ نُظِرَ إليها في حد ذاتها ، يُفَكَّر بها بداخل تمثلات

شاملة تتضمن ، كما سنرى فيما بعد ، توقعات وحلول بديلة : إنَّ سلوك العامل سيتغير حسبما سيكون لديه الأمل ، أو لا ، بإيجاد عمل بسهولة ، أو حسبما يعتقد ، أو لا ، بأن تسريح العمال لا مفر منه .

وأخيراً ، يجب إضافة أنَّ مرونة التمثلات لا تجعل من المستحيل الاعتراف بالوقائع في موضوعيتها . إنَّ بعض الناس يكونون أحياناً قادرين على الإقرار بحقيقة تجرح رؤيتهم المصلحيَّة للعالَم . لكنه يجب التخلي عن الفكرة المعتادة والمُعَزِّيَة القائلة بأنَّ الإنسان ، في السياسة ، يرى الحقيقة كما هي ، إلاَّ إذا كانت مصلحته تقوده ، من خلال ضلال إستثنائي ، لرفضها . إنَّ العكس هو الصحيح : فالمصلحة هي التي تحدد بنية التمثُّلات السياسية ، ولا يمكن التخلص من هذا التحيُّز الأساسي إلاَّ بجهد نوعي خاص . إنَّ هذه النتيجة ، مهما كانت صعبة ، هي برهان إضافي على عدم وجود تكييف موضوعي للتمثُّلات السياسية ، أو ، إنْ كنا نفضِّل ، على أنَّ العالَم السياسي مَصنوع من تمثُّلات .

45 ـ التمثلات السياسية صِرَاعيَّة

لقد تفحصنا حتى الآن الشخص السياسي الاستعلائي . لكن هذا التقديم ، المفيد من أجل سهولة العرض ، هو مُبَسَّط جداً . لأن الشخص السياسي الوحيد لا يمكن تصوره . إن روبنسون ، الوحيد في جزيرته ، ليس شخصاً سياسياً . إنَّه يقيم مع محيطه نفس العلاقات التي يقيمها الحيوان . إنَّ من الممكن القول بأنَّه يضع قيد العمل استراتيجية لها هدف : أنْ يأكل ولا يُؤْكل ؛ ووسائل متناسبة مع درجة قوته وذكائه . وليس في هذا أيُّ شيء له طابع سياسي ، إلاَّ من قبيل الإستعارة . هل يجعل منه لقاء الجمعة شخصاً سياسياً ؟ ليس بعد . إنَّ اللعبة ، بالتأكيد ، تتعقد لأنَّ اللقاء يتضمن قيام علاقات مع شخص آخر : علاقات حب أو سيطرة إلخ . إنَّ العلاقات التي تقوم بين فردين هي علاقات قوة . لكن هذه العلاقات هي علاقات مباشرة . إنَّ الإنسان بالنسبة للإنسان هو أيضاً كالطبيعة : فهو يُخضِعه أو يخضع له ، يُحبه أو يكون محبوباً منه ، يقتله أو يُقتل على يده . إنَّ هذا الأمر لا يُعَدُّ بَعْدُ سياسياً . إن أصغر مجتمع سياسي ممكن يتطلب وجود مجابهة بين ثلاثة أشخاص . لأن العلاقات تصبح حينئذٍ علاقات غير مباشرة . فمع ظهور هذه العلاقات تولد السياسة : إن التحالفات مع أو ضد شخص ما لا بد منها من أجل تجاوز المستوى البسيط لعلاقات القوة . ويجب أن يكون هناك محكومين لكي يكون هناك حاكم .

إنَّ تَعَدُّد الضمائر هو إذن العنصر المُكَوِّن للعالَم السياسي . وهذا لا يعني أن الوحدة الأساسية لهذا العالَم ليست الشخص الفردي . وإنما فقط أنَّ هذا الأخير لا

يتكون كشخص سياسي إلاّ إذا وجدت علاقة تفاعل مع شريكين على الأقل . منذ ذاك الحين يصبح من الواضح أن التمثلات السياسية هي ، من حيث البناء ، متعددة .

إنَّ التمثلات السياسية متعددة ومصلحيَّة . والتمثلات **العديدة المصلحيَّة** يمكن أنْ تكون متقاربة . إنها حالة قبطان وبحَّارة السفينة الذين يتقاسمون تمثلاً مشتركاً يقوم على مصلحة مشتركة : هي الرغبة بالعودة الى المرفأ . إنَّ تعدد التمثلات المصلحية لا يجعل إذن الصراع حقيقياً دائماً ، وإنما يجعله ممكناً دائماً ، لأنَّ كل شخص فردي يلتقي ، ومعه مصالحه الخاصة ، بمصالح الآخرين . وبعبارة أخرى ، فإنَّ من الممكن أن تكون المصالح متفقة مع بعضها البعض أو أنْ يقوم تعايش فيما بينها . لكن شيئاً لا يفرض أنْ يكون الأمر كذلك دائماً ، وأي إنسجام مُعَدّ سلفاً لا يضمنه . إنَّ نماذج التقارب في المصالح التي أعدَّها بعض منظري علم الاقتصاد هي ، على افتراض أنها مُبَرَّرة ، غير قابلة للتطبيق في السياسة ، لأن الإشباعات التي يتطلع الناس للحصول عليها في هذا الميدان يمكن أنْ تكون متعارضة ، سواء أكانت حقيقية أم رمزية . إن كل رجل يستطيع ، في الميدان الاقتصادي ، وخارج سياق حالة العوز ، أن يحصل على الغذاء الذي يحتاج له، لأن كل شخص إذا رغب بقطعة خبز ، فإنه لا يرغب ، بشكل خاص ، بهذه القطعة أو تلك . وبالعكس ، فإن من غير الممكن التمتع **بالخيرات** السياسية من دون حرمان الآخرين منها: إنَّ كل الأحزاب لا يمكنها أنْ تمارس السلطة في نفس الوقت ، وكل الناس لا يمكنهم أن يكونوا رؤساء . إن الاختيارات السياسية يجب أنْ تواجه غالباً مسائل تكون فيها المصالح متناقضة : إنَّ من غير الممكن زيادة دخل المزارعين وتخفيض سعر المنتجات الغذائية . إنَّ الطابع المتعارض للمصالح يكون أيضاً أكثر بروزاً إذا قبلنا باستقراءات رينيه جيرار . إن طبيعة الرغبة ، برأي ، هي بحد ذاتها تَخَلُّقية : إنّي أرغب بما يرغب به الغير ، تماماً لأنَّ الغير يرغب به ، ولهذا فإنَّ رغبتي صراعية ليس بالصدفة ، وإنما من حيث البناء . لأنه إذا كانت رغبة الغير تعطي قيمة للشيء المرغوب به ، فإنَّ الهدف الأول لرغبتي هو نزع ملكية الغير أكثر مما هو امتلاك الشيء الذي يعود للغير[30] .

إنَّ هذه الملاحظات تسمح لنا بالإجابة على اعتراض يمكن أن يوجَّه لإحدى ملاحظاتنا السابقة . لقد لاحظنا بأن جزءاً من الإرادة يدخل في الاعتراف بالطابع السياسي لواقع ما لأن هذا الواقع لا ينشأ من أي تحديد موضوعي . إنَّ من الممكن أن ننزع للقول بأنَّ الطابع السياسي أو لا لواقع ما يُعطي ، بالنسبة للضمير الفردي ، وفي

---

(30) أنظر المؤلفات المذكورة في الفقرتين 10 و13 .

سياق تاريخي مُحَدَّد ، بطريقة موضوعية وراسخة مثل أي واقع طبيعي . وإذا كان باستطاعة أي كان أنْ يؤكد ، على سبيل المثال ، بأن « الفن ليس سياسياً » ، فإنَّ هذا الموقف لا يُغَيِّر شيئاً من المفاهيم المسيطرة في مرحلة ثورية متميزة بتضخم العالَم السياسي . إنَّ الفرد لن يستطيع فرض تمثلاته . وسيكون حتى من الخطر التعبير عنها . إنَّ العالَم السياسي ، بالنسبة له ، سيكون موضوعياً . إننا نفهم الآن أنَّ الاعتراض سيكون ضعيف الأساس لأن الضمير الفردي ، إذا كان هو بالفعل شخص التمثلات السياسية ، فإن له علاقة تفاعل مع الضمائر الفردية الأخرى . إنَّ الفرد الوحيد في رأيه يصطدم بالفعل بجدار من الصعب زعزعته كما لو كان يُنكر النظام الطبيعي . إن هذا الوضع ، الذي يصادفه كل فرد ، يُوجَدُ ، بالنسبة للكثيرين ، في الوهم المألوف الذي يُعزى للعالَم السياسي مظهر الموضوعية المزعومة . لكن هذا ليس بالفعل إلاّ وهماً . إنَّ الحقيقة التي تفرض نفسها علينا ليست طبيعية ، على الرغم من أنَّنا لم نكن نستطيع بقوانا وحدها أن نُغيِّرها . إنَّها ليست شيئاً آخر غير الحقيقة التي يُفكر بها ضمير الأفراد الآخرين .

46 ـ الحقيقة لا تتمتع في العالَم السياسي بموقع متميز

وينجم عن كل هذا أن العالَم السياسي يعمل من دون أن يكون محتاجاً للجوء لمفهوم الحقيقة . إن هذا لا يعني أبداً أن الحقيقة لا توجد ، أو أنها لا تتميز عن علاقات القوة الاجتماعية ـ السياسية . ففي الميدان السياسي ، كما في كل ميدان آخر ، توجد الحقيقة والخطأ ، ويوجد الناس الذين يكذبون ، والناس الذين يقولون الحقيقة . لكن المهم هو في رؤية أنَّ منطق العالَم السياسي لا يُعطي للحقيقة أية ميزة انطولوجية . إن التمثل الحقيقي ، في السياسة ، ليس أفضل أو أكثر فعالية من التمثل الخاطىء . إنَّه فقط مختلف وخاضع ، مثل الآخر ، للعبة التفاعل بين الضمائر المعنية . إنَّ من الممكن أنْ نَصِفَ ، بشكل شامل ، العالَم السياسي من دون اللجوء لمفهوم الحقيقة . ومن الممكن ، من أجل أن نحاكي لابلاس بسخرية ، أن نبني النظام من دون أن نحتاج لهذا الافتراض .

إننا نعرف الآن أن التمثلات التي يُصنع العالَم السياسي منها متعددة وصراعية . لكن هذه الملاحظات لا تقدم لنا إلاّ صورة سكونية ومحتَملة للعالم السياسي . إلاَّ أنَّ هذا العالَم ليس عالَم تأمُّل . ففي السياسة تتحقق كلمة غوته ، أكثر من أي ميدان آخر : « في البداية كان العمل ، وفقط من خلال التجريد يمكن عزل شروط إمكانية هذا العمل » .

ثانياً : ديناميكية العالَم السياسي

47 ـ الانتقال للعمل السياسي

ما الذي يجعل العمل السياسي ممكناً ؟ كيف يصبح الشخص السياسي الاستعلائي شخصاً سياسياً نشيطاً ؟ إن التمثل هو بالتأكيد الذي يشترط الانتقال للعمل السياسي . فهو يفترض القدرة على تخيل وضع هو ، في آن معاً ، مغاير ومرغوب به وممكن . وبعبارة أخرى ، فإنه يجب أولاً أن يكون من الممكن تصور وضع مختلف عن **الوضع الراهن** . إن هذا الوضع يمكن أن يكون عاماً جداً أو خاصاً جداً : إن من الممكن تصور مجتمع يعطي لكل فرد حسب حاجاته أو زيادة 2٪ من أجر الموظفين . ومن جهة أخرى ، فإن هذا التغيير لا يُحَسُّ به كأمر لا أهمية له : فهو إمَّا أنْ يكون أمراً مرغوباً به ، أو أنْ يكون الحفاظ على **الوضع الراهن** هو الذي يُنظر له كأمر مرغوب به . وأخيراً ، فإنَّ هذا التغير يُعَدُّ ممكناً بشكل ملموس وليس مجرد حلم ، ذي مضمون مرغوب به ، لكنه بعيد عن متناول العمل البشري .

إننا نعثر هنا ، من خلال سياق آخر ، على فكرة السياسة كاختيار . لكن من الممكن الآن إدراج هذا المفهوم في سياقه الحقيقي ، وملاحظة أنَّ السياسة تُشترط مباشرة بوجود نوع من العالَم الخيالي ، في الفكر ، عالَم ممكن وأفضل ، يَحِلُّ بشكل ما محل العالَم الحقيقي . إنَّ المقارنة بين هذين العالَمين هي بالذات التي تُوَلِّد الديناميكية السياسية . فإذا لم يكن هناك شيء مغاير ، ومرغوب به ، وممكن ، فإنَّ العالَم سيكون كما هو ، ولن يعكس الوعي ، السعيد أو التعيس ، إلَّا الواقع . إنه يكتشف ، في الخيال ، إمكانية العمل . لكن ثمن هذه الحرية هو عدم اليقين . إنه حتى عدم يقين مزدوج : عدم يقين حول ما يجب أنْ نرغب به ، ويعود سببه للطابع غير القابل للقياس للتفضيلات السياسية ؛ وعدم يقين حول ما يتم الحصول عليه ، ويعود سببه للطابع الصُدْفَوي للتحولات من الخيال الى الواقع .

48 ـ العالَم السياسي عالَم تفضيلات غير قابلة للقياس

إنَّ التفضيلات الفردية ، في العالَم السياسي ، لا تشكو فقط من كونها توجد في حالة صراع ، مفتوح أو محتمل ، مع بعضها البعض . إنها تكون أيضاً ، إذا أخذت منعزلة ، في حالة صراع مع نفسها . إنَّ كل فرد هو ، بالفعل ، مَقَرٌّ لتفضيلات متزامنة ومتباعدة . إن تحقيق بعض هذه التفضيلات يمنع تحقيق بعضها الآخر . وهذا الوضع سيكون مسموحاً به بسهولة إذا كان باستطاعة الفرد أن يكون ، تبعاً لمعايير أكيدة ، حَكَماً بين رغباته المتناقضة . إنَّه لن يحصل على كل ما يريد ، لكنه سيحصل على أفضل ما

يمكن أن يأمل به في نهاية مواجهة موضوعية بين رغباته المختلفة . ولسوء الحظ ، فإن هذا غير ممكن في السياسة ، لأن التفضيلات تبدو فيها غير قابلة للقياس . إنَّ الاختيار بينها هو إذن بالضرورة تعسفي .

لكي نفهم جيداً هذه النقطة ، يمكن لمقارنة مع العالَم الاقتصادي أنْ توضحها . إنّ تماسك هذا العالَم يقوم على إمكانية إرجاع الكيانات الأكثر شذوذاً لمقياس مشترك . إنَّ من غير الممكن مثلاً المقارنة ، بشكل مُسبق ، بين كتاب لشكسبير وزوج من الأحذية . فالاختيار بين هذا أو ذاك يبدو نتيجة تفضيلات ذاتية ، ووقائع نفسية غير قابلة للتحليل وللقياس . إنَّ كل فرد يعرف أن من غير الممكن مناقشة الأذواق . إنّه لا يمكن إلّا ملاحظتها . إنها ، علاوة على ذلك ، تخضع جزئياً لمؤثرات خارجية ولا تُختار . ولهذا فإنها لا تكون عادة موضوعاً لاسراتيجية ، ولا تُبَرَّر بأية عقلانية . ومع ذلك فإن العالَم الاقتصادي لا يُختزل في هذه المرحلة البدائية من الشهوات العفوية . إنَّ شكسبير والأحذية يمكنها ، مثل أي مال آخر ، أن يُقاسا بمقياس وحيد ومجرد هو النقد : إنَّ القيمة المُعبر عنها بالنقود تعبر عن العوامل الذاتية التي هي التفضيلات الفردية . لكنها تتضمن أيضاً عاملاً موضوعياً ، على الأقل بشكل جزئي ، هو المنفعة ؛ وعنصراً واقعياً هو الندرة . إنَّ زوجاً من الأحذية هو بدون شك أكثر فائدة للرفاهية المادية للفرد ، بل ولبقائه ، من نشرة لفوليو أوكسفورد . لكنه أقل ندرة ، وبالتالي أرخص منها . إنَّ فهم هذه الظاهرة يشكل الاكتشاف الأساسي للاقتصاديين الحدِّيين . بعد هذا الطرح تصبح الاستراتيجية ممكنة ، لأن كل الأموال تكون قابلة ، من خلال النقود ، للتبادل مقابل بعضها البعض ، ويكون بإمكان التفضيلات الأولية أن تُشْبَعَ ليس بصورة مباشرة وإنما غير مباشرة عن طريق السوق . إن الاستراتيجية يمكن ، علاوة على ذلك ، أن تكون عقلانية ، لأن الاختيارات تكون قابلة للقياس : فسيكون من غير العقلاني تفضيل زوج من الأحذية على كتاب نادر ، لأن الفرد يستطيع أن يحصل على الكثير من الأحذية مقابل هذا الكتاب .

إلَّا أنَّ شيئاً من هذا لا يحصل في العالَم السياسي . إن العالَم السياسي هو بالتأكيد عالم تفضيلات ، لأنَّ إمكانية الاختيار ، في بعض الميادين هي التي تُكَوِّنُ الشخص السياسي بصفته تلك . لكنه عالَم تفضيلات غير قابلة للقياس . لنأخذ ، على سبيل المثال ، ناخباً يفضل البرنامج الاقتصادي لحزب ما ، لكنه لا يحبذ توجهاته في ميدان السياسة الخارجية . بأية وحدة يمكنه أنْ يقيس هذين العنصرين من أجل مقارنتهما مع بعضهما البعض ، ومع الاختيارات التي يدعو لها الحزب المنافس ؟ إنَّ الناخب سيكون مع ذلك مُكْرَهاً على القيام باختيار ، لأن الامتناع نفسه سيكون أيضاً بمنزلة الاختيار .

إنّ هذا الاختيار لن يجري ، بالضرورة ، بالصدفة : إنَّ عناصر موضوعية للتقويم يمكن أن توجد . لكن الاختيار سيكون بالضرورة تعسفياً بمعنى أنَّ أيَّة مقارنة موضوعية للمزايا والمساوىء لا يمكن أن تُنَظِّمه .

إنَّ نفس المشكلة تُطرح إذا واجهنا ليس فقط ضرورة الاختيار بين أمرين ، وإنما تكاليف وفوائد قرار ما . إنَّها بالفعل لحقيقة تجريبية أنَّ أي اختيار لا يكون إيجابياً بشكل مطلق وبدون مقابل . إن نمو الدولة يؤمِّن للافراد قدراً أكبر من الأمن ومن المساواة . إن مصادفات الوجود تكون قليلة ، والأخطار محدودة ، والمعاناة من رخاء الآخرين أقل . لكن المرء يدفع مقابل هذا إكراهات عـديدة ، وتحـديداً لعـوامل المبـادرة ، وتضخماً بيروقراطياً إلخ . بأي مقياس نترجم ونقيس زيادة الأمن ، وتناقض الحريات ؟ هنا أيضاً تكون الاختيارات تعسفية . إننا سنعثر هنا ، بالتأكيد ، على ما يعيق التفضيلات ، ومن الممكن دعم الفكرة القائلة بأنَّ درجة التعسف ليست متشابهة بالنسبة للجميع . إنَّ الأفراد الذين يشغلون ، في الحياة الاجتماعية ، مواقع « الضعفاء » و« الأقوياء » - وهي مفاهيم غامضة سيكون من الشاق تحديدها بدقة - سيقومون ربما باختيارات أكثر عقلانية من الأفراد الذين ينتمون لفئات متوسطة : إن « الضعفاء » لهم مصلحة في نمو الحماية الاجتماعية ، و« الأقوياء » لهم مصلحة بالعكس . ومع ذلك فإن كل الاختيارات تُصاب بجزء لا يمكن اختصاره من التعسف ، لأن للحياة الاجتماعية وللتاريخ خِدَعُهُما .

لنأخذ الآن السؤال التالي : أيهما أفضل الزبدة أم المدفع ؟ إن الجواب سيُحَدَّد ذاتياً وفق تفضيلات فردية تدخل بها ثوابت نفسية (عدم وعي التهديد الخـارجي أو القلق اللاعقلاني تجاه المستقبل ؛ الرغبة بالحصول على تعويض عادل مقابل العمل أو شهية التمتع - إن نفس الموقف يمكن أنْ يُوصف بعبارات إيجابية أو سلبية حسب الأفكار المُسبقة للشخص ، ولهذا فإن من المناسب شطب العبارة غـير المفيدة) وأيـديولـوجية (الاهتمام النبيل بالوطن أو الشعور الوطني العدواني ، الجُبن أو النزعة السلمية) . إنَّ الجواب يتحدد موضوعياً ، وفقاً للوضع الدولي ، ولشخصية الخصوم المحتَمَلين ، وحالة التسلح الخ . لكن المصيبة ، موضوعياً ، هي أنَّ الوضع يكون دائماً ذاتياً . هل يريد العدو الحرب ؟ ألاَ تسمح التنازلات المتبادلة بتجنب الأسوأ ؟ إنَّ عدم اليقين في مثل هذه الأوضاع ليس مجرد صُدفة ظرفية مزعجة . وإنما هو حقيقة مُكوِّنة .

في عام 1936 ، كان إنتاج المدافع أصل من إعطاء إجازات مدفوعة الأجر حتى بالنسبة للمستفيدين من هذه الإجازات ، وذلك إذا نظرنا للآلام والانقلابات الهائلة التي كـان من الممكن تجنبها لـو تحقق النصر السريع عـلى هتلر . لكن التـوفيق بـين

التعارض في المصالح القصيرة الأجل للطبقات المحظوظة والمحرومة ، والتوقعات الخاطئة التي أدت الى التقليل من أخطار الحرب ، جعلت الاختيار مستحيلاً في حين أنّه بدا في ما بعد عقلانياً .

وللقارىء الذي قد يجد أنَّ هذا المثال مبسط ـ إنه كذلك وهذا هو هدفه ـ نقدم مثالاً آخراً أكثر صفاءً . ففي 27 كانون الأول 1920 ، شرح ليون بلوم ، أمام مؤتمر تور ، الخلافات التي تفصله عن أنصار الأممية الثالثة فيما يتعلق بمفهوم دكتاتورية البروليتاريا . فهذه الدكتاتورية يجب أنْ تكون ، في نظره ونظر أصدقائه ، لا شخصية ، وألّا تكون من فعل بعض الأفراد . إنها يجب أن تكون مؤقتة ، في حين أنها ، بالنسبة للمدافعين عن الانتساب للأممية ، ستفرض نفسها « ليس كضرورة حيوية من أجل الثورة ، وإنما كوسيلة للحكم » . وبينما كان بلوم يلقي كلمته قاطعه أحد المندوبين سائلاً : « هل تستطيع إعطاء استشهاد واحد لدعم ما تقول به ؟ » . إلّا أنَّ بلوم لم يُجب[31] . وربما لم يكن لديه بالفعل أي استشهاد يمكن أنْ يذكره . مع ذلك فمن لا يرى الطابع التنبؤي ـ التنبؤي أكثر مما كان يعتقد هو نفسه بدون شك ـ للتوقع الذي قام به بلوم ؟ ولكن ، هنا أيضاً ، نلاحظ أن المعرفة اللاحقة هي التي سمحت بالتأكد بطريقة لا تقبل الجدل بأنّه كان على حق في هذه القضية .

لاحقاً ، تلك هي الكلمة المُهمة . فهي التي تسمح بوعي البُعد الأساسي للعالَم السياسي .

49 ـ نتائج توقعات الاشخاص السياسيين هي نتائج صُدْفَويَّة

إذا كانت معرفة الحل الجيد لا تكون ممكنة إلّا لاحقاً فهذا بالتأكيد نتيجة لكون الديناميكية السياسية تنشأ عن المقارنة بين تَمَثُّلَين ، تمثل العالَم الحقيقي ، وتمثل العالَم الذي نُقَدِّر أنه من الممكن والمرغوب به ، في نفس الوقت ، أنْ يحل محله . وبالفعل ، فإن المرور من الأول الى الثاني يتم من خلال عملية تكمن في افتراض أنّه إذا تم إنجاز عمل ما فإنه سيؤدي لنتيجة ما . وهذه العملية هي أيضاً من نوع الاقتراح القائل بأنه إذا حصل « ع » تحقق « ك » ، والذي سبق أن رأيناه ، ويسَمَّى في المنطق بالمشروط المادي . إنَّ هذا النوع من التفكير جدير ، بصفة عامة ، بالثقة في العالَم الطبيعي . ولو كان الأمر خلاف ذلك لكان بقاء الأنواع الحية مُستحيلاً : فكيف ستتغذى ، لواتّضح ، من خلال عملية مشكوك بها ، أنَّ كل الأغذية تُؤكل أو تُميت ؟ إن الإخفاقات هي مع

---

(31) أنظر : « مؤتمر تور ـ ولادة الحزب الشيوعي الفرنسي » ـ تقديم أني كريجيل (Annie Kriegel) - Julliard ـ 1964 ـ ص : 127 ـ 130 .

ذلك ممكنة حتى في العالَم الذي يخضع « لقوانين الطبيعة » المزعومة ؟ وعندما لا تحدث النتيجة المُنتظرة يمتلك العلماء استراتيجيات مختلفة من أجل إصلاح « القوانين » أو تعديلها[32] . فإذا أدّى نوع من الأغذية القابلة للأكل لتَسَمُّمٍ ، على سبيل المثال ، قيل بأنه محظور على فئة ما من الناس ، أو أنه كان فاسداً لسوء الحظ بالصدفة ، أو استُنتِجَ أنَّه تأكد بأنَّه خطر ، في أغلب الأحيان ، فيما لو صُنِّفَ ضمن فئة الأغذية القابلة للأكل . لكن إذا كانت هذه الاسراتيجيات تسمح ، **لاحقاً** ، بتهذيب معرفة الواقع ، وبالأمل ، بالتالي ، بتوقع أفضل ، فإنها لا تغير شيئاً من واقع أن الاستدلال فشل ؛ الأمر الذي يثبت الضعف الأساسي لهذا النمط من المعرفة .

إنَّ أشكال التفكير من نوع اقتراح إذا حصل «ع» تحقق «ك» يمكن استعمال أقل بكثير في العالَم السياسي . فرجال السياسة يثيرون ، من أجل تقوية سلطتهم ، حروباً تؤدي لانهيارها . والأغلبيات البرلمانية تَسُنُّ ، من أجل البقاء بالسلطة ، قوانين انتخابية تؤدي لهزيمتها . إنَّ الفئات الاجتماعية أو الأفراد يدعمون أحزاباً تطبق ؛ بعد وصولها للسلطة ، سياسة مناقضة مباشرة لمصالحهم . إنَّ كل هذه الحالات تعبر عن فشل الشرط : إن التصرف يجري تبعاً لفكرة أنَّه إذا تم القيام بـ « س » فسيتحقق « ص » ، في حين أنه سيتم الحصول على « ص » . إن الاستراتيجيات التي تسمح بإعادة صياغة الاستدلالات تبعاً لنتيجتها هي ، هنا أيضاً ، قابلة للتطبيق . لكنها أقل فعالية بكثير مما هو الحال في العالَم الطبيعي .

50 ـ مشكلة عدم وضوح العالَم السياسي

سيكون من السابق للأوان الاستنتاج بأن العالَم السياسي مصاب بعدم وضوح أساسي ، وأن كل شيء يحدث فيه بالصدفة ، وأن الجهد لإدخال مسعى عقلاني فيه مُهيأٌ ، من حيث البناء ، للفشل . إنَّ في معارفنا حول أشخاصه الكثير من الفجوات ، بحيث لا نستطيع حَلَّ هذه المسألة أو حتى طرحها . وإذا كانت الاستدلالات والسلوكات التي تسند عليها هي في الميدان السياسي غير ثابتة ، فهذا يعود ، ربما فقط ، لسببين بسيطين . الأول يتمثل في التعقُّد الأقصى للظواهر السياسية : فكم من ثوابت تتدخل ولا يمكن معرفتها أو حتى عزلها كلها . إن تداخلها يكون من التعقد بحيث يكون من الممكن تشكُّل انطباع بأنَّ أي شيء يُنتج أي شيء ، حتى ولو كانت هناك حتمية دقيقة في هذا الصدد . والثاني يتجلى في أنَّ أيَّة تجريبية ليست ممكنة ، وذلك بعكس ما يحدث في ميدان الفيزياء . إنَّ هذا يعود في جزء منه للنقطة السابقة : فكلما كان

---

(32) انظر الفقرة 10 .

الواقع معقداً أكثر ، كلما كان بناء نموذج مجرد ، ولكن ذا معنى - أي أنه يحفظ بما فيه الكفاية مظاهر الواقع بحيث يكون النقل التراجعي من النموذج الى الواقع فعّالاً - أمراً إشكالياً . لكن هذا يعود أيضاً لصعوبات عملية لا يمكن الدوران من حولها : إن من غير الممكن أن نزرع في بيت زجاجي مجتمعاً سياسياً كما نفعل بمستعمرة جراثيم .

ومهما كان الأمر ، فإن الشيء الأساسي هو أنْ نرى أنَّ معامل عدم اليقين الذي يصيب الاختيارات السياسية مرتفع بشكل خاص ، بسبب الطابع الصُدْفَوي للاستدلالات في هذا الميدان . وبالتالي ، فإن الروابط بين المعطيات والتخيلات تكون هنا رخوة جداً . أو ، إذا كنا نفضّل ، فإن كلمة خيالي يجب أنْ تُؤخذ بمعناها القوي ، لأن غير المُعطى لا يخرج من المُعطى بطريقة ثابتة ومتواطئة ، ولأن المتوقع لا ينجم بالضرورة عما يمكن توقعه .

هل يجب أنْ نستنتج من هذا أنَّ كل مسعى عقلاني ، في الميدان السياسي ، هو أمر وهمي ، وأنَّه سيكون من الفعَّال أيضاً أنْ تتخذ كل القرارات من خلال لعبة رهان ؟ إنَّ من المهم ، بالحقيقة ، القيام بالتجارب وقياس ما إذا كان معدل النجاح سيكون أدنى بشكل محسوس من المعدل الذي يسجله المُقَرِّرون الذين يدَّعون العقلانية . لكن التجربة لن تكون أبداً مرغوبة وهذا لأسباب وجيهة ، سيسمح فهمها باختتام الحديث في هذه النقطة .

إنَّ هذه الأسباب تعود لثوابت متعلقة بعلم أصول الانسان . فالناس يسعون دائماً للتحكم ، بشكل واع ، بمصيرهم ، وللتأثير عليه وفق استراتيجيات تستهدف الفعالية - حتى في الميادين التي لا يبدو فيها أنَّ أي عمل فعَّال ممكن ظاهرياً : فالسحر والخرافة تستهدف بدقة السيطرة ، بطريقة وهمية ولكن مواسية ، على ما لا يمكن السيطرة عليه بالطبيعة . وهذه الأمثلة تبين بشكل بديهي بأن فشل هذه الممارسات لا يؤدي للتخلي عنها ، طالما أنَّ الضرورة النفسية التي ولَّدتها ما زالت مُلِحَّة . إنَّ وضع الأمور إذن في نصابها ، وافتراض أنَّ عقلانية الاختيارات السياسية أمر وهمي كلياً - الأمر الذي يُعدُّ مُفرطاً تماماً بدون شك - يدفع الناس للاستمرار بالتمسك بالوهم الذي يسمح لهم بالاعتقاد بأنَّهم سادة مصيرهم . إنَّ ما يميز إذن ، بالنهاية ، العالَم السياسي ، هو أنه عالَم لا عقلاني من الناحية الموضوعية . في جزء منه ، لكنه ، في جزء آخر ، يُعاش كعالَم عقلاني من الناحية الذاتية - وهذا بالتأكيد من دون أنْ تتطابق العقلانية الذاتية والموضوعية مع بعضها البعض ، ومن دون أنْ يكون هناك تَأَكُّدٌ من وجود صلة ما بينهما .



الفصل الثالث

العلم والسياسة

51 ـ ضرورة توضيح مفهوم علم السياسة

إن لدينا الآن رؤية أكثر دقة عما تُغطِّيه عبارتا « علم » و« سياسة » . هل يُعَدُّ هذا كافياً من أجل الإحاطة بدقة بمفهوم « علم السياسة » ؟ فرضياً ، نعم . إلَّا أنَّ من الضروري مع ذلك توضيح بعض النقاط التي ستكون ، بدون هذا التوضيح ، مُوَلِّدة للغموض . ولكي نتجنب هذه المحاذير ، يجب إذن توضيح ما هو علم السياسة : إنه ليس المعرفة العلمية للسياسة ، وإنما علم العالَم السياسي ، بما يتضمَّنه هذا العالم من سمات خاصة تنشأ عن الالتقاء بين التفكير العلمي ، والنموذج الخاص لموضوع هذا العالَم .

الشعبة الأولى

علم السياسة ليس معرفة علمية للسياسة

52 ـ فكرة المعرفة العلمية للسياسة

إذا نظرنا الى عبارة « علم السياسة » بحد ذاتها ، لبدا أنَّها تُغطِّي مضموناً واسعاً ومتنوعاً ، بل عدة مضامين . إلَّا أنَّ قراءة أي كتاب في علم السياسة تبين فوراً أنَّ بعض هذه المضامين المُحتملة ، المدعُوَّة ظاهرياً لأن تكون موجودة في الكتاب ، تُستبعَد منه بطريقة جذرية وضمنية . وهذا هو حال ما يمكن تسميته بالمعرفة العلمية للسياسة . إن هذا الاستبعاد غير قابل للنقد ، لأننا سنرى بالفعل أنَّ هذه المعرفة العلمية ، التي بُحِثَ عنها طويلاً ، واعتُقِدَ أنه عُثِرَ عليها ، هي وَهْمٌ ، وذلك لنفس الأسباب التي أعطت العالَم السياسي خصوصيته . إنَّ من الأكثر غرابة أنْ يُمارَسَ هذا التخلي عادة من دون أنْ تُناقش ملاءمته . إلَّا أننا نُقَدِّر أنَّ هذا التصرف يُبَرَّر على الأرجح ببداهته . لكن البداهة تكون ذاتية . وهي غالباً أيضاً قناع لروتين . ولهذا فإن من الأفضل تكريس بعض

اللحظات لتحليل هذه المسألة .

ماذا ستكون هذه المعرفة العلمية للسياسة ؟ إنها المعرفة التي ستسمح للقوى الفاعلة ، من حُكّام ومُعارضين ، بإدراج عملها ضمن نطاق إشكالية علمية . إنها ستكون ، بعبارة أخرى ، علماً للحكم ، أو علماً للاستيلاء على السلطة . إنها ستسمح ، إنْ كان من الممكن وضعها موضع التطبيق ، بتكييف الوسائل مع الغايات ، كما يسمح علم الكيمياء بالحصول على الماء إنطلاقاً من تفاعل الأوكسجين مع الهيدروجين ، أو كما يسمح علم الفيزياء بحساب القوة والمسار الضروريين لكي يضع صاروخ قمراً صناعياً في مدار له حول الأرض . إنَّ المعرفة العلمية للسياسة ستسمح بالإجابة على الأسئلة التالية : كيف كان للويس السادس عشر أنْ يتجنب الثورة في الوضع الذي كان قائماً في فرنسا ، في عام 1789 ؟ كيف لي أنْ أُنتَخب رئيساً للجمهورية ، بدعم من الأطر الوسطى ومنتجي الحليب ومتقاعدي الخطوط الحديدية الفرنسية ؟

إنَّ مثل هذا البرنامج الفكري سيثير الابتسامة إذا عُبِّرَ عنه بمثل هذه الطريقة . ومع ذلك فقد سعى البعض طويلاً ، وبأكبر قدر من الجدية ، لوضعه . لقد انتجت الحضارات التقليدية أدباً غزيراً كان يستهدف تعليم فن الحكم . **فتاريخ** بوليبيوس يزعم أنَّه يستخلص ، من الوقائع ، وصفات صالحة عالمياً ، ويمكن لتطبيقها أنْ يُجنِّبَ الحُكّام خيبات أسلافهم . لقد كتب بلوتارك بحثاً مُخَصَّصاً لتوجيه رجال الدولة تحت إسم « **وصايا سياسية** » (Préceptes politiques)[1] . كما أنتجت الصين القديمة أيضاً عدداً من المؤلفات من هذا النمط ، مثل « **فن الحرب** » لكزون زي (Xunzi) و« **كتاب الأمير شانغ** » الذي يعرض وصفات الحكم التي يدعو لها الفقهاء . أو كتاب **يانتي لان** (Yan-tie lun) (الشِجار حول الملح والحديد) الذي نجد فيه مجابهة بين الموظفين أنصار الحلول العملية والقاسية والمثقفين الكونغوشيوسيين أنصار الحكم بواسطة الفضيلة . إن الآداب العربية والفارسية والبيزنطية تسمح بسهولة بمضاعفة الأمثلة . إنَّ من الممكن أن نُقَرِّب من هذا النوع من الأدب ، كتب السلوك السياسي ، المُفترض أنَّها تُعلِّم الوسائل الناجعة للوصول الى السلطة ، ومنها : كتاب « **رجل البلاط** » الشهير لبالتازار غراسيان (Baltazar Gracian) و« **كتاب صلوات السياسيين** » الذي نُسب إلى مازارين[2] . وهي

(1) Plutarque - « الأعمال الاخلاقية » (œuvres morales) - البحث 52 - النص والترجمة الفرنسية - Les belles Lettres - المجلد 11 - الكتاب 2 - 1984 .

(2) أُعيد نشر الترجمة القديمة لكتاب ب . غراسيان التي قام بها أميلو دو لا هوساي في عام 1972 من قبل منشورات Champ libre . أما الترجمة الفرنسية لكتاب (Bréviaire des politiciens) المعزى لمازاران فصدرت عن منشورات Café / Clima - في Langres في عام 1985 .

كتب مبهمة بشكل عميق ، يمكن أن نجد فيها ، من خلال نصائح بذيئة ، تنديداً أخلاقياً بالممارسات التي جرى الحديث عنها بالتفصيل بشيء من المحاباة . إلاَّ أنَّ الممثل الأكثر شهرة لهذا الإيحاء ، والوحيد بدون شك الذي ما زال يُقرأ حتى الآن ، هو بالتأكيد مكيافللي . فكتب « **الأمير** » ، و« **خطب حول العقد الأول لتيت ـ ليڤ** » ، و« **فن الحرب** » تشبه للغاية « بحثاً في الخِدَع » أكثر مما تُشبه مؤلفاً حديثاً في علم السياسة . ويكفي ، لكي ندرك ذلك ، أنْ نقرأ قوائم المواد الواردة فيها . فمن يُعطي اليوم لفصل من كتابه عنواناً مثل « في القسوة والتسامح ، وما هو الأفضل أن تكون محبوباً أو مهاباً » (الأمير ـ الفصل 17) و« في وجوب أن يتظاهر الأمير أو الدولة بأنَّه يفعل بحرية ما تكرهه الضرورة على فِعْلِهِ» (الخطب ـ الكتاب الأول ـ الفصل 51) ؟ إن من الغريب ألَّا يبهر الطابع البدائي لهذا التفكير أكثر فأكثر أنظار المعلقين . إنَّ مكيافللي ليس رائداً لعلم السياسة إلَّا إذا كان هناك تلاعب بالكلمات . لأنَّه إذا أراد فكر مكيافللي ، بالفعل ، أنْ يكون علمياً من خلال جهده في استخلاص مبادىء صالحة عالمياً خارج نطاق كل اهتمام معياري ، فإنَّه يندرج ضمن أفق علم مُجْهَضٍ ، هو المعرفة العلمية للسياسة وليس علم السياسة .

53 ـ استحالة المعرفة العلمية للسياسة

ولكن لماذا تبدو مثل هذه المعرفة العلمية للسياسة وَهْمَاً ؟ إنَّ وصف العالَم السياسي الذي قمنا به في الفصل السابق يسمح بفهم ذلك . فهذا العالَم ، المصنوع من التمثلات الصراعية والمصلحية التي يُعبَّر عنها من خلال اللغة ، يمتلك تعقداً يجعل الأعمال العقلانية فيه تتسم بطابع صُدْفوي الى حد كبير . إنَّ فرقاً طفيفاً جداً في شروط الانطلاق يؤدي لأن تُنتج أعمالٌ متشابهة نتائج متناقضة . إنَّ الاجراءات الليبرالية في نظام إستبدادي يمكن أن تسمح له بالبقاء ، أو تؤدي الى سقوطه . وإنَّ حملة إعلانات مكثفة يمكن أنْ تدفع أغلبية الناخبين لتأييد مرشح ما ، أو أن تثير لديهم رد فعل من الانزعاج والرفض . ومن الممكن بالتأكيد مضاعفة الأمثلة .

وإلى هذا تُضاف حدود العمل الطوعي . لقد أجاب مكيافللي على السؤال الذي طرحه في الفصل السابع عشر من « الأمير » بقوله إنَّ على الأمير أن يسعى بالأحرى لإثارة الخوف ، لأنَّ الخوف يتعلق به . في حين أنَّ الحب يتعلق أيضاً بالآخرين . لقد صدم هذا الجواب الأخلاقيين ، لكنه يلفت ، بشكل خاص ، النظر إلى أنَّه يُحَدِّدُ بدقة موقع الإشكالية المكيافيللية وحدودها . إنَّ المسألة ليست في معرفة ما هو الأفضل ، ولا حتى ما هو الأكثر فعالية في حد ذاته ، وإنما هي في تحديد ما يمكن أنْ يفعله الأمير في ضوء هامش العمل المتاح له . إنَّها مسألة تقنية ومُحدَّدة كلياً بحدود العمل الشخصي

لرئيس الدولة . ولهذا السبب فإن من غير المهم أنْ يُؤْخذ على مكيافللي تجاهله للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للسياسة . لقد كان بدون شك واعياً لوزنها ؛ ولكن لماذا يُشْغل الأمير بها ، في الوقت الذي كان فيه تقريباً خارج نطاق التأثير عليها ؟ إنَّ المعرفة لم تكن تهم مكيافللي إلاّ بالقدر الذي تؤدي فيه للوصول إلى تعاليم عمل فوري وفردي . إنّ مثل هذا المسعى يمكن أن يُبرَّر بمتطلبات هدف مرفوع الى مستوى الواجب الملحّ والمستعجل المتمثل ، بالنسبة لمكيافللي ، بتحقيق الوحدة الايطالية . إن المسألة التي تُطرح هي إذن : « ماذا ينبغي أنْ نفعل ، في ضوء معطيات وضع ما ، من أجل الوصول الى النتيجة المرجوة ؟ » . في وضع من هذا النوع سنعطي دائماً للسؤال جواباً ما . وسيكون له طابع استراتيجي : إن الجنرال سيطبق الوسائل التي يستطيع تطبيقها من أجل السعي لكسب المعركة . إن شيئاً لا يضمن بالمقابل أن يكون هذا الجواب جواباً علمياً ، لأنّ المسألة يمكن أن تُطرح بشكل لا تقبل معه أيَّ حلٍ : إنَّ مسألة « كيف ينبغي على قيصر بورجيا أنْ يفعل من أجل أن يفرض نفسه على المتسلطين الايطاليين ؟ » لم يكن لها أيَّ جواب علمي .

لهذا ، ليس من المدهش أنْ يكون هذا النوع من الأدب مُخيباً للأمل بشكل بارز . إنَّ من الممكن ، بشكل عام ، القول بأنَّه يتأرجح بين قطبين . في الحالة الأولى ، يشرع المؤلف بتأملات مهمة لأنها تقوم على تحليل لوضع تاريخي محدد . وهذا ما جرى في « خطب » مكيافللي حيث عرض ، على سبيل المثال ، في الفصل الواحد والثلاثين من الكتاب الثاني أن من الخطير الاتكال على اللاجئين السياسيين ، لأنَّ هؤلاء يبذلون كل الوعود للأمراء الذين يستقبلونهم طالما أنهم يأملون بالعودة الى وطنهم ، لكنهم يتنكرون لها فور بلوغهم هدفهم . إنَّ هذا التأكيد لا يخلو من معنى : ففي وضع تاريخي يجري فيه هذا النوع من الحوادث بشكل معتاد ، ويمكن فيه للأمراء أنْ ينزعوا لاستعمال اللاجئين ، يكون من المهم إثبات أن من المفضل بالنسبة لهم الامتناع عن ذلك لأنَّ مثل هذا التكتيك ينتهي دائماً للفشل . إلاّ أنَّ مكيافللي يعلم ، للأسف ، أن من غير الممكن إطلاقاً التصميم : فأحياناً يفي اللاجئون بوعودهم . ولهذا يكتفي بحذر بنُصْح الأمراء بالتيقظ[3] . إنَّ أيَّ شيء ، بعبارة أخرى ، ليس أكيداً . فأمام وضع ملموس ماذا يجب على الأمير أنْ يفعل : أن يُساعد اللاجيء أمْ لا ؟ إن قراءة مكيافللي ، لا تحمل له اليقين : إنَّ من المناسب أنْ يتصرف بحذر .

هنا ، إذن ، كان لدينا عند البداية فكرة مهمة ، لكنها وجدت نسها مُفَرَّغَة من

(3) مكيافللي : « الأعمال الكاملة » ـ مكتبة لابلياد ـ ص : 601 ـ 602 .

المعنى ، ولا يمكن أنْ تُستخدم كمعيار للعمل . إنَّ النموذج الآخر للاقتراحات التي تُميز هذا النوع من الأدب هو البديهية . فمن أجل الحصول على إقتراح مقبول عالمياً ، ينبغي أن يُبنى بحيث لا يمكن أنْ يكون خاطئاً ، لكنه في هذه الحالة لن يُعَلِّم شيئاً لأحد . إن « **فن الحرب** » لكزونزي يتضمن وصايا من هذا النوع : « إنَّ تقويم المجال يكون تبعاً للأرض » أو : « إخترق إذن بشكل تام مخططات العدو ، وستعرف أية استراتيجية ستكون فَعَّالة، وأيُّها لن تكون كذلك »[4] . وفي « **تاريخ** » بوليبيوس نقرأ : « أُذكِّر بأنَّ الناس العاقلين لا يجب أبداً أن يضعوا فرقة قوية جداً كحامية لمدينة ، وخاصة إذا كانت مؤلفة من برابرة »[5] . ومن هنا ينشأ الحد التالي : فإما أنْ تكون النصائح المُعطاة للحكام مهمة، ولكن لا يعرف أحد متى تكون صحيحة ، وبالتالي لا يمكن استخدامها ، وإما أن تكون صحيحة دائماً ، ولكنها غير مُهِمَّة . أليست تفاهةِ هذا النوع من الأدب بديهية في حد ذاتها ؟ فلو كانت بالصدفة فَعَّالة . لكان العدو قد قام بقراءتها أيضاً ، ولوجدنا أنفسنا ثانية عند نقطة البداية .

إنَّ المعرفة العلمية للسياسة، إذا حُكِمَ عليها بما تقدمه من ثمار ، تبدو إذن فارغة . إنَّ هذه الملاحظة يمكن أنْ تبدو سلبية تماماً . ومع ذلك ، فإنَّ لها فضيلتها التي لا تسمح بأن نفهم بشكل أفضل ما هو علم السياسة .

الشعبة الثانية

علم السياسة هو علم العالَم السياسي

54 ـ موقع علم السياسة

إن علم السياسة ، قبل كل شيء ، لن يكون إلَّا وصفياً . إن معنى هذا التأكيد يجب أنْ يُوَضَّح بدقة . لقد رأينا ، أولاً ، أن كل علم ليس إلَّا وصفاً ، وذلك إذا قورن بالوحي الكاشف للحقيقة النهائية التي تقدم حساباً عن طبيعة الأشياء ومعناها . كما رأينا

(4) كزونزي (Xunzi) ـ « فن الحرب » (L'art de la guerre) الترجمة الفرنسية ، عن ترجمة انجليزية ، منشورات فلاماريون ـ 1978 ـ ص : 125 و140 . إن « فكر » الاستراتيجيين خصب بأقوال مأثورة من هذا النوع . ويُعزى الى شارنهورست (Scharnhorst) الحكمة التالية : « من بين فرقتين طريتي العود ومتساويتين من حيث القيمة ، الأكثر عدداً هي التي ستربح » ، والى جوميني (Jomini) : « إن مسرحاً عاماً للعمليات لا يضم إلَّا ثلاث مناطق : واحدة على اليمين ، وثانية على اليسار وثالثة في الوسط » . وبالمقابل ، فإن مؤلَّف كلوزويتز يُعَدُّ عميقاً . أنظر : ك . فون كلوزويتز (K.Von Clausewitz) « في الحرب » (De la guerre) ـ الترجمة الفرنسية ـ منشورات « منتصف الليل » (Minuit) ـ 1955 .

(5) انظر : بوليب (Polybe) « التاريخ » (Histoire) ـ 2 ، 7 ، مكتبة لابلياد ص 104 . استعرت هذا الاستشهاد من كتاب ب . فاين (P.Veyne) « كيف يُكتب التاريخ » (Comment on écrit l'histoire) منشورات Le Seuil ـ 1971 ـ ص : 129 .

أيضاً أنَّ العلم هو ، أساساً ، وقتي ، وقابل للمراجعة . ومع هذا فإن العلوم الطبيعية تسمح بتنبؤات أكيدة ، بما فيه الكفاية ، من أجل تأسيس التقنيات . إلاَّ أننا أثبتنا ، بدقة ، أنَّ من غير الممكن تأسيس تقنية للحكم تتجاوز مستوى الوصفات الصُدْفوية ، إنْ لم نقل أنَّها من قبيل اللفظية البحتة . إنَّ علم السياسة لن يزيد إذن من قدرة الناس على التأثير على العالم إلاَّ بطريقة محدودة ، وبالقدر الذي تسمح به المعرفة العقلانية بصفتها تلك : إنه يقدم توضيحاً للظواهر ، ويبدد الآمال التي لا تقوم على أساس ويخنق القضايا الخاطئة . ويُعَدُّ هذا إسهاماً فكرياً مُهماً ، وإنْ كان لا يُقاس مع تحول العالَم الذي جعلته العلوم الطبيعية ممكناً . إلاَّ أنَّه لا يجب ، ثانياً ، أنْ نستنتج من الطابع الوصفي لعلم السياسة أنَّ هذا العلم يُعَرَّف بأنّه قصة مُؤَثرة الى هذا الحد أو ذاك . إنَّ جهداً فكرياً لا بد بالعكس أن يُبذل فيه من أجل دفع الوصف للأمام وتجاوز مرحلة البديهيات الأولية .

من جهة أخرى ، يجب أنْ نعي واقع أن علم السياسة محكُوم عليه ، بفضل تحديده المزدوج ، أنْ يكون خطاباً من الدرجة الثانية ، أي خطاباً على خطاب . لقد رأينا بالفعل أن العلم خطاب ، ورأينا أيضاً أن العالَم السياسي هو عالَم لغة . ولكن ليس بالمعنى المبتذل ، المتمثل بأن الكلام يحتل فيه مكانة كبيرة . وإنما بالمعنى الدقيق ، المتمثل بأنه عالَم تمثلات يُعبَّر عنها بواسطة اللغة ؛ وأنَّ الظواهر التي يتكون منها هي إذن ، وبغض النظر عن كل الكلام المنطوق ، ظواهر لغوية . إن التجارب السياسية الأكثر بدائية هي ، بالضرورة ، تجارب موضوعة بكلمات ، حتى ولو كان الشخص السياسي لا يتحدث إلاَّ مع نفسه . إنَّ الفرح والألم يمكن أن يستغنيا عن اللغة ، لكن الفرح والألم السياسي يتضمن وعياً لا يمكن أن يتحقق إلاَّ بواسطة اللغة وبداخلها .

إن العلم والعالَم السياسي هما إذن واقعان لغويَّان . إنَّ هذا يبدو بطريقة بديهية في أنَّ نفس الآليات تطبق في عملية تكييف القوانين العلمية وعملية إعادة التوازن للمعتقدات السياسية . إن الهدف بالتأكيد ، ليس هو نفسه . فالاجراء الأول يستهدف[6] تقديم حساب للطريقة الأكثر دقة والأكثر فعالية في ضوء معطيات الواقع . والثاني يستهدف التوفيق بين الوقائع والمعتقدات اليقينية المُسبقة والمصلحية . وفي الحالتين يوجد شيء من الجمود : إننا نفضل دائماًالاحتفاظ بالمُكتَسب ، أكثر من تحويله . لكن الجمود أكبر بكثير في الثاني . لأنَّ أحَدَ قطبي العلاقة في الأول هو الحقيقة الخارجية ، في حين أنَّ القطبين في الثاني هما من الكلام . إنَّ المعتقدات السياسية ، وما يضعها قيد الاتهام ، هي ، على حد سواء ، ظواهر وعي ، أي وقائع **مشحونة بمعاني** .

---

(6) راجع الفقرتين 10 و42 من الكتاب .

إنَّ فكرة أنَّ الاتحاد السوفياتي هو جنة قيد البناء هي ، ببداهة ، ظاهرة وعي . لكن وجود معسكرات الاعتقال في الاتحاد السوفياتي هي أيضاً كذلك . إنَّ كل الأشياء ، بما فيها الأشياء الطبيعية ، لاتُعرف ، فقط بالمعنى العام ، إلاّ من خلال الفكر . ففي المعنى الدقيق لا يصبح الواقع ، الحقيقي أم لا ، واقعاً سياسياً إلاّ بالقدر الذي نُسند له فيه معنى دقيق ـ معنى الفضيحة بالنسبة لمعسكرات الاعتقال ـ ولا ننظر له فيه فقط كأمر غريب من أمور القانون الجنائي السوفياتي . وبعبارة أخرى ، فإنَّ الظواهر السياسية لا توجد إلاَّ من خلال توسط القيم . لقد بدا هذا ضمنياً في التحليل الذي قمنا به لمتغيرات الدائرة السياسية : فإذا كانت المنازل غير الصحية ، التي كان وجودها في القرن التاسع عشر يُعَدّ مشكلة إجتماعية ، قد أصبحت اليوم مشكلة سياسية ، فهذا لأنَّ نظام القيم الذي يُستخدم كمرجع قد تَغَيَّر . إننا نستطيع الآن أنْ نعي توريطات هذا الواقع المتصلة بالبحوث الخاصة بأصول العلوم .

إنَّ من الواضح بالفعل أنَّ ضماناتٍ ينبغي أنْ تُتخذ بسبب التماثل بين العلم وموضوع العلم . فعلم السياسة هو خطاب على خطاب ، بمعنى أنه تحليل ذاتي لعالَم هو نفسه ذاتي ، حتى لو كانت الموضوعية هدفه وحدوده ، وحتى ولو كان من الممكن النظر لهذه الذاتية بشكل موضوعي : إنَّ من الممكن ، على سبيل المثال ، النظر موضوعياً لواقع أنَّ المنازل غير الصحية انتقل بشكل ذاتي من وضع المشكلة الاجتماعية لوضع المشكلة السياسية . لكن من الواجب السهر على الابقاء على التمييز بين المستويين والاحتراس من أخطار التداخل بينهما . التداخل الذي يمكن أنْ يحدث بالاتجاهين . إنَّ هناك نزعة لتحويل الخطاب العلمي إلى خطاب سياسي . وقد وقع فيها المؤلفون الذين نقلوا إلى إطار الخطاب العلمي تصورات الخطاب السياسي وافتراضاته وأحكامه المسبقة إن الخطاب العلمي يصبح عاطفياً ومعيارياً ، والمفاهيم تتقاطع فيه بطريقة تؤدي لأن تبدو بعض الظواهر جيدة ، والأخرى سيئة . كما أن من الممكن ، بشكل تناظري ، تحويل الخطاب السياسي الى خطاب علمي : إنَّ الخطاب يصبح موضوعياً ، ويتطلع لأن يفرض على الوقائع السياسية تصورات نظرية متناقضة مع الذاتية السياسية . إن النزعتين يمكن ، من جهة أخرى ، أن تلتقيا . فالمؤلفون الذين يتطلعون لاستبعاد بعض الظواهر من الدائرة السياسية باسم « طبيعة » ما لهذه الدائرة يحققون الحالة الثانية من الشكل ، لكن بعضهم ، على الأقل ، يفعل ذلك نتيجة افتراضات سياسية مسبقة ، بوعي أو بدون وعي . هكذا يطبق الماركسيون في كل الأوضاع التاريخية فكرة صراع الطبقات وفقاً لافتراضات مُسبقة ، هي في آن معاً ، نظرية وسياسية . إنَّ مِنَ المهم لأعلى حدٍّ تجنب هذا النوع من الدارات القصيرة ، والتمييز دائماً

بين مستويين من الخطاب .

55 ـ التبشير اللغوي والتبشير غير اللغوي

للتوصل لذلك من الضروري أنْ نأخذ بالحسبان التمييز بين ثلاثة أشكال من التبشير[7] . لقد بَيَّنَ علم المنطق الحديث أن فعل « الكون » يمكن أنْ يُستعمل بثلاث طرق مختلفة بشكل عميق . الاستعمال الأول يظهر من خلال جمل من نمط « الكريتيون يكونون يونانيين » . والثاني من خلال : « الغراب يكون أسوداً » . والثالث من خلال : « فلوبير يكون مؤلِّف كتاب **التربية العاطفية** » . في الحالة الأولى نصنف فرداً أو عدة أفراد ضمن مجموعة . وفي الثانية نُسند صفة لفرد أو لعدة أفراد . وفي الثالثة يوضع فعل الكون بدل إشارة المساواة : « فلوبير = مؤلف كتاب التربية العاطفية » . لنترك جانباً الحالة الثالثة التي لا تهم موضوعنا . لكن الفرق بين الحالتين الأولى والثانية أساسي . ومن الواجب دائماً أن نحتفظ به في ذهننا من أجل أن نحدد المستوى الحقيقي ، السياسي أو العلمي ، للمجادلات التي تميز علم السياسة .

إن النموذج الأول من التبشير هو ، بالفعل وكما يلاحظ ذلك رينه توم[8] تبشير لغوي (Intralinguistique) : فهو لا يقوم إلاّ على **الكلمات** . إن كل التصنيفات التي ندخلها في الواقع هي إصطناعية . إنها إنعكاس لفكرنا ، ويمكن كلياً أنْ تُعدَّل من دون أنْ تتضرر الحقيقة أبداً . أمَّا النموذج الثاني من التبشير فله بالعكس أهمية انطولوجية (Ontologique) : إنه يؤكد شيئاً ما على **الأشياء** ، إنه غير لغوي (Extralinguistique) . ومن البديهي أنَّ من غير الممكن تَعَلُّم شيء عن الأشياء من خلال بحث يقوم حصراً على الكلمات .

إنَّها ملاحظات لا جدال فيها ، ومع ذلك فإنها تقرع كمفارقات . إنَّ تأكيدات من نمط : الكريتيون يونانيون » تُعدُّ ، في الاستعمال اليومي ، غنية بالمعاني ، ومن شأنها ليس فقط أن تجلب معلومات عن موضوع التبشير ، وإنما أيضاً أن تثير المجادلات الأكثر خطورة . إن الظاهرة تُفهم منذ أن نلاحظ ما يلي : إن الفئات الأوسع (أي = المحمولة) التي نصنف فيها الفئات الأضيق (أي = الموضوع) هي بحد ذاتها مُحدَّدة ، ضمناً أو صراحة ، من خلال صفات ، أي من خلال تبشير أنطولوجي . إن من الممكن بطريقة مقبولة على الصعيد المنطقي أن ننقل بشكل ما « محمولاً » من صعيد لآخر . على سبيل المثال :

---

(7) التبشير (La prédication) بالمعنى المنطقي هو العملية التي نُرجع بها ما يُسَمَّى « بالمحمول » (le prédicat) إلى ما يُسَمَّى « بالموضوع » بواسطة « رابطة » تتجلى في فعل الكون (V.être) .

(8) رينه توم (R. Thom) = (Paraboles et catastrophes) ـ Flammarion ـ باريس ـ 1983 ـ ص : 145

كل الكريتيين يونانيين
بما أن كل اليونانيين شجعان
فإن كل الكريتيين شجعان .

إن المقدمة المنطقية الأولى تقوم على الكلمات ، لكن الثانية والنتيجة تقوم على الأشياء . وبما أن المحاكمة الفكرية صالحة فإن التأكيد الأول يقوم إذن أيضاً ، وإن كان بصورة غير مباشرة ، على الأشياء . إنه يسمح بتأكيد شيء ما عن الكريتيين ، وهو أنهم شجعان[9] . منذ ذاك ، يبدو التمييز المطروح في البداية مفرغاً من معناه .

وبالواقع ، فإن شيئاً من هذا لا يحدث . لأنه ماذا يعني : « كل الـ « س » هم « ص » ؟ » . لا شيء غير هذا : لقد راقبنا تجريبياً كل الـ « س » من « س^1 » الى « س^ن » ولاحظنا أن « س^1 » هي « ص » و« س^2 » هي « ص » . . . . و« س^ن » هي « ص » . ولو كان قد تبين أن أي عنصر من « س » لم يكن « ص » ، لكان من الواجب أن نستنتج بأنَّ التأكيد القائل بأن « كل الـ « س » هي « ص » » هو تـأكيد خاطىء . ومن هنا ينجم الحد التالي: فإما أن نتأكد ، من خلال بحث شامل ، بأنَّ كل الكريتيين شجعان ، وإنَّ واقع تصنيفهم ضمن اليونانيين لا يُعَلِّم شيئاً عنهم ؛ وإمَّا أنْ لا نفعل هذا ، ولا نعرف شيئاً عن شجاعة الكريتيين . إنَّ اكتشاف كريتي جبان سيجبر على الاستنتاج بأن الكريتيين ليسوا جميعاً يونانيين أو أن اليونانيين ليسوا جميعاً شجعان . إن هذه المحاكمة العقلية ، المترجمة بعبارات أنطولوجية (كما في علم قياس أرسطو) وليس افتراضية (كما في علم المنطق الحديث ، الذي تترجم فيه كدال إذا . . . وإذا . . . فإن . . .) هي عبارة عن قياس دائر ، لأنه يفترض ما يدّعي إثباته . إن المنطق يضمن أنْ تكون المحاكمة العقلية صحيحة ، إذا كانت **المقدمات صحيحة** . لكنه لا يضمن أنْ تكون المقدمات صحيحة ، لأنَّ هذا لا يمكن أنْ يكون إلاَّ نتيجة بحث تجريبي . إنَّ الدورة التي تتطلع لأنْ تنقل للكلمات صفات الأشياء تبدو وهمية .

لكن الوهم يكن ثابتاً . فهو يتغذى من الاتجاهات العفوية للعقل البشري الذي يفكر بفئات ، والذي يميل بشكل دائم لتناول الكلمات كأشياء . إلاَّ أنَّنا رأينا* أن العالَم السياسي هو عالَم لغة . وإلى اتجاهات العقل تضاف إذن هنا المصالح التي تحول ترتيب

(9) بكل دقة ، كان يجب إضافة المقدمة المنطقية القائلة : « يوجد كريتيون » . لأن التأكيد الشامل لا يقول شيئاً عن وجودهم . إنه يؤكد فقط أنه لا يوجد كريتيون ليسوا يونانيين .

(*) راجع الفقرة 45 من الكتاب .

الأفراد في الفئات إلى مراهنات سياسية . لنأخذ أمثلة : هل الحركات الديغولية (كتجمع الشعب الفرنسي (R.P.F) وإتحاد الجمهورية الجديدة (U.N.R) الخ . . .) أحزاب ؟ هل الشيوعية السوفياتية فاشية حمراء ؟ هل الألزاسيون ألمان ؟ تبعاً لما رأيناه يختلف الجواب على هذه الأسئلة لأن انتماء موضوع لفئة ما لا يمكن أن يغير **حقيقة** هذا الموضوع ، وإنما فقط **تعريف** هذه الفئة . إن الحركات الديغولية لها أو لا السمات التي تُعدُّ من سمات الأحزاب . فإن لم يكن لديها هذه السمات لكان من الممكن القول بأنها ليست أحزاباً ، أو تعديل المعايير التي تُعَرِّف الأحزاب باتجاه توسيعي . كذلك بالنسبة للشيوعية السوفياتية التي لن تكون الأسوأ أو الأفضل حسب التعبير الذي تُوصف به . أما بالنسبة للألزاسيين، فإذا بدا أنهم يرفضون أن يشكلوا جزءاً من الدولة الألمانية ، فسنقول إما أن كل الألمان ـ بمعنى السكان الذين يتكلمون لغة محلية جرمانية ـ لا يحملون الجنسية الألمانية ، وإما أن الإلزاسيين ليسوا ألماناً ، لأن الأمة تُعَرَّف بإرادة العيش المشترك وليس باللغة ـ وهذا هو الحال في كل الحالات التي يكون فيها الانتماء القومي لمجموعة بشرية موضوعاً للجدل .

إن مناقشات من هذا النوع هي إذن أمثلة مثالية للقضايا الخاطئة . ومع ذلك فإن كل فرد يعلم بأنها تفسح المجال لصراعات من المتعذر تسكينها ، ويمكن أن تصل لحد الصراع المسلح . لقد بيّن لنا بحثنا عن العالَم السياسي لماذا . إن الفئات ، أو بالأحرى الكلمات التي تُستخدم لتعيينها تُشحن بالانفعال وتحمل أحكام قيم . ومن هنا يأتي واقع أن إسناد إسم ، هو منطقياً مختلف ، يبدو في التطبيق غالباً رهاناً سياسياً حاسماً . إن كل شيء يجري كما لو أن التصنيف في هذه الفئة أو تلك يُغَيِّر . بعكس كل حقيقة ، سمات الظواهر المدروسة : إنَّ تعريف النظام السوفياتي « كفاشية حمراء » يقع تحت ضربة التوقف التي وُجِّهت للفاشية ؛ أما إذا غُسِل من هذه الصفة ، فإنه لن يكون إلاَّ شكلاً للحكم استبدادياً بشكل خفيف ، ومتكيفاً مع نفسية شعب خاص . وإذا كان الإلزاسيون ألماناً فإنه يصبح مشروعاً أن يُرْغَموا على أن يكونوا على ما هم عليه الخ . . . .

إن النتائج المعرفية لهذه الوقائع ذات أهمية قصوى . إننا نستطيع الآن أن نميز بمزيد من الدقة الخطاب السياسي عن الخطاب العلمي . فالأول يستعمل بطريقة مُمَيَّزة[4] تبشيراً لغوياً على الرغم من أنه يفعل ذلك بحيث يبدو هذا التبشير قابلاً لأنْ يُغيِّر الواقع ، خلافاً لكل منطق . أما الخطاب العلمي فهو يستهدف ، بالعكس ، أنْ يقول

(4) بطريقة مميزة ، ولكن بالتأكيد غير حصرية . إنَّ الخطاب السياسي يتحدث أيضاً عن الأشياء . لكنه يفعل ذلك ، حينئذٍ ، وبشكل أساسي بواسطة أحكام القيم التي تخضع لها أحكام الحقيقة الواقعية .

شيئاً ما عن الواقع . إنه غير لغوي . صحيح أنه يستعمل أيضاً ، كما سنرى ، فئات . ولكن ضمن روح مختلفة كلياً : إن الفئات (النماذج والموديلات) تستعمل كوسائل من أجل تعميق معرفة الواقع ، وليس كغايات للمعرفة .

56 ـ مناهج علم السياسة

ضمن هذه الشروط ، في ماذا يكمن علم السياسة ؟ إنه لن يستطيع أنْ يأمل بصياغة قوانين . إلاّ أنّه ، بالمقابل ، سيتقدم من خلال جهد تصوري يأخذ الشكل السكوني للتصنيف ، والشكل الديناميكي للنموذج .

إن علم السياسة لن يستطيع صياغة قوانين . فالقانـون هو اقـتراح شرطي له شكل : « إذا وُجِدَ « ع » تحقق « ك » » . إنه يسمح بالنسبة للمستقبل بإطلاق تنبؤات تتضمن في الممارسة معدلاً قوياً من النجاح . إلاّ أنَّ ابتذال مثل هذا المسعى يتجلى ضمنياً في فشل علم السياسة ، الذي أشرنا إليه في الشعبة السابقة . إنَّ القانون هو الشكل المعرفي (الابيستمولوجي) الضروري لملء برنامج المؤلِّفين الذين يريدون إعطاء الحكام دليلاً أكيداً في العمل . إلاّ أنَّ إرشاداتهم لا يمكن صياغتها بالشكل المنطقي للقوانين . لقد كان يكفي من أجل القيام بذلك أنْ يَدْخِلوا سلفاً في هذه الإرشادات كل العوامل المُحَدِّدة الملموسة لوضع دقيق ما ، وبالتالي كل ما نتج عنه . وهكذا يعطون لحـدث تاريخي ما مظهر القانون . لكن الفائدة من هذا القانون ستكون معدومة ، لأنه سيكون غير قابل للتطبيق في الواقع ، لأنَّ كل وضع آخر سيكون مطبوعاً بالضرورة بعـوامل مُحَدِّدة أخرى ، ولهذا فإنَّ الأمر يتعلق هنا بمجرد تمويه منطقي ، لا فائدة منه بالنسبة للتنبؤ بالظواهر .

إنَّ من الممكن ، بالمقابل ، تعميق المعرفة باستعمال مقترب التقسيم النموذجي . إن التقسيم النموذجي هو عبارة عن منهج تصنيف . وهو يتميز عن التصنيف البسيط فقط في أنَّ هذا الأخير يستند لمعيار واحد ، في حين أن التقسيم النموذجي يفترض وجود عدة معايير . إن منهج التصنيف الذي سنشرع به لا يشكل شكلاً من أشكال التبشير غير اللغوي الذي أتينا على رؤيته ، والذي يميز الخطاب السياسي . وإنما هو يكمن ، بالفعل ، في إستخلاص نتائج عن الأفراد انطلاقاً من فئات موجودة مُسبقاً ، وخلافاً لكل منطق . أما المنهج العلمي فإنه يستهدف ، بالعكس ، بناء فئات إنطلاقاً من أفراد يبـدون سمات مشـتركة . ولكن إذا لم يكن هـذا الجهد غـير مشروع ، فهـل يُعَـدُّ ، بالمقابل ، وهمياً ؟ وماذا يفيد أنْ تُصنَّف الظواهر في علب مفاهيم ؟ وبعد العملية ، ألن تبقى مشابهة كلياً لما كانت عليه قبل ذلك ؟ إننا نشعر جيداً ، علاوة على ذلك ، بأن التصنيف ، مهما كان ، ينطوي على شيء من التعسف . لأننا **نختار** بـالضبط بعض

المعايير من بين مجموعة من المعايير التي كانت نظرياً ممكنة . فلو أننا أخذنا كل سمات المواضيع لكنا قد أعدنا ، بلا قيد لا شرط ، بناء الواقع ، بحيث يتضمن كل عنوان فقط موضوعاً حقيقياً واحداً بكل ما له من عوامل مُحدِّدة ملموسة ، ويكون هذا الواقع مشابهاً لنفسه ومختلفاً عن كل ما عداه . ويعني هذا الأمر القول بأن التصنيف النموذجي الذي لن يكون تعسفياً لن يكون تصنيفاً نموذجياً .

إن هذه الاعتراضات تبدو ملائمة الى حد ما . فهي تبين حدود المنهج . ومع ذلك فإنها تُعَدُّ سطحية إذا استُخلصت منها النتيجة القائلة بأن التصنيفات النموذجية غير مفيدة . أولاً لأن المهم هنا هو المنهج وليس النتيجة . إن من البديهي أنَّ التصنيفات النموذجية لا تسمح ببلوغ الدرجة الأخيرة من الحقيقة ، وأنها ليست إذن غاية في حد ذاتها . إن من الوهم الاعتقاد بأن أي تصنيف نموذجي يكشف القناع عن « جوهر » الظواهر ، لسبب بسيط هو أن مثل هذا المفهوم خالٍ من المعنى : ففي الحقيقة ، لا وجود لدرجة أخيرة أو لنقطة تكشف فيها الحقيقة عن نفسها في عُرْيها الذي لا يمكن إنقاصه . إن التصنيف النموذجي لا يكون إذن صحيحاً ، ولا خاطئاً . وبالمقابل ، فإن المنهج التصنيفي يسمح بتنقية التفكير . ويدخل نقاط ارتكاز في الحقيقة التي قد تبقى ، بدونه ، في مستوى الفوضى غير المنظمة . من وجهة النظر هذه ، لا تَعدُّ النمنمة الإنشائية ، التي يتضمنها اختيار بعض المعايير من بين أخرى ، عيباً بل ميزة ، لأنها تكون خالقةً لمعنى ما . لقد بَيَّنَ اللغويون كيف أنَّ تهديم بعض العناصر التي تتألف منها حقيقة مستمرة يُعَدُّ ضرورياً لإنتاج كيانات معبأة بالمعاني : فلو كان الناس يستعملون كل الأصوات التي يحتويها طيفهم الصوتي لما كان باستطاعتهم إنتاج خطاب مفهوم . إن اللغة الواضحة والحاملة لمعنى ما ، لا تصبح ممكنة إلاَّ من خلال تهديم الاستمرارية الصوتية ، وتقوية بعض العناصر المنفصلة التي تُسَمَّى بالأصوات (Les phonèmes) . وهذا هو الحال أيضاً في الخطاب العلمي . فمن خلال إهمال بعض الثوابت التي تتضمنها الحقيقة المدروسة ، نجعل هذه الحقيقة أكثر قابلية للفهم . إنَّ الاختيار بالتأكيد لا يجب أن يكون من فِعْلِ الصُدفة . إنَّ من الواجب السعي لتمييز الأساسي ، باعتبار أنَّ النتيجة وحدها هنا هي التي تُحسَب : إنَّ التصنيف النموذجي يُقَوَّم تبعاً لثماره . فهو يكون جيداً إذا سمح بترتيب المعرفة ، وبطرح أسئلة مهمة عن الواقع . إنَّ المنهج التصنيفي هو منهج كشفي . فهو يساعد على وعي المشاكل التي ستبقى ، من دون هذا الوعي ، خفية أو مُفَسَّرة بشكل سيء .

إنَّ هذا المظهر الكشفي يميز بشكل خاص إحدى الصيغ الهامة للمنهج التصنيفي ، وهي نظرية النماذج المثالية التي وضعها ماكس ويبر . إنَّ الهدف هنا ليس

تصنيف الظواهر بقدر ما هو إدراكها في منطقها العميق . وللوصول لذلك ، لا تُقارن الظواهر فيما بينها ، وإنما مع صورة مبنية بواسطة الفكر . إنَّ هذه الصورة هي نتاج تجربة للفكر : فلو نمت ظاهرة ما بحرية ، ووفق ضرورتها الخاصة ، وبشكل مستقل عن المقاومات التي يقيمها الواقع في وجهها ، فأيُّ شكل ستأخذه ؟ إن النموذج المثالي يُبنى إنطلاقاً من الواقع . ولأنه يوجد هناك رجال علم ورجال سياسة فقد استطاع ماكس ويبر أنْ يكتب كتابه الشهير « العالِم والسياسي » . ولكن من هذا الواقع سيُستخرج الاساسي من خلال عملية تجريد تعطي الأفضلية لمنطق الظاهرة على حساب تَجَسُّدها . وفي وقت لاحق ، ستُقارن بالنموذج المثالي كل التجليات الجديدة التي ستُعرف للظاهرة . إنَّ أيّاً منها لن تتفق كلياً مع الظاهرة ـ التي لا تتفق هي بدورها مع المِثال أو الأمثلة التي استُخلصت منها ، خلال عملية نمنمة وليس توالد ـ لكنَّ جرد الاختلافات بينها وبين النموذج المثالي سيسمح بتعميق فهم هذه التجليات . إنَّ الاختلافات بين الظاهرة التي تنمو في الفراغ ، وفي سياق محدد ستؤدي لظهور أسئلة ملائمة ، وستدل على مكان وكيفية البحث من أجل اكتشاف العناصر الفَعَّالة في وضع خاص .

إن فكرة النموذج المثالي تشكل نوعاً من الانتقال بين مفهوم النموذج (Type) ومفهوم الموديل (Modèle) . ففي الحالتين سنحصل بالفعل على معلومات عن الواقع من خلال مقارنته بصورة مثالية . إن الموديل يتميز مع ذلك عن النموذج المثالي في أنه يُشدد على الجانب الديناميكي للظواهر . إنه يهدف لجعل العمليات مفهومة . أما بناء موديل ما فيفترض تبني عدد ما من الافتراضات التي يمكن استنتاجها من النتائج ، واستخلاصها من التنبؤات . إن من الممكن . على سبيل المثال ، وإنطلاقاً من معطيات إحصائية ، إقامة رابطة تلازم بين التركيبة الاجتماعية للجسم الانتخابي والتوجه السياسي، للأصوات في منطقة ما . إننا سنستخلص من هذا موديلاً سيسمح بوضع تخمينات إما حول العلاقات بين هذين المتغيرين في مناطق أخرى . وإما حول التطور السياسي لنفس المنطقة عندما تتغير التركيبة الاجتماعية . إنَّ هذه التنبؤات لا يمكن أن تكون صحيحة دائماً: ولو كان الأمر خلاف ذلك لكان من الممكن صياغة الافتراضات الأولية بشكل قوانين . وبالواقع فإن صلاحية أي نموذج تبقى محدودة دائماً . ففيما عدا الوضع الخاص الذي سمح بصياغته ، يُعَدُّ النموذج مثالياً . إنه يشكل حداً يمكن مقارنة الأوضاع الخاصة به . إن الجهد من أجل فهم المسافة بين النتائج النظرية للنموذج ، والواقع المُلاحظ بالفعل سيوجِّه التفكير وسيسمح بتعميق التحليل .

وهكذا يبدو أنَّ من الممكن إغناء معرفة الواقع من دون البقاء في مستواه ، وذلك بالقيام بالتفاف من خلال موضوع للفكر . إن هذا الذهاب والإياب بين المجرد

والملموس ، والنظري والواقعي ، هو وسيلة قوية للبحث . وحتى لو كان أقل فعالية من الجهاز الفرضي ـ الاستنباطي لعلوم الطبيعة ، فإن نتائجه تكفي من أجل تبرير الجمع بين كلمتي « علم » و« سياسة » .

الجزء الثاني

المفاهيم

57 ـ نظرة عامة

إختلق علم السياسة ، أو تَبَنَّى ، عدداً من المفاهيم التي أصبحت أدوات التحليل المميزة لديه . إنَّ بعضها يُعَرِّف الكائنات التي تسكن العالَم السياسي وتُحْييه ، كالأحزاب ومجموعات الضغط التي سنعالجها في الجزء التالي . أما بعضها الآخر فيتّسم ، بسبب عموميته ، بطابع أفقي ، إذا صح القول . وهذه المفاهيم تسمح بتحليل البُنى والقوى التي تُكوِّن بالنسبة لأبطال اللعبة السياسية أهدافاً أو وسائل . إنّ مفهوم **السلطة السياسية** ، بالطابع الشامل والمؤسِّس لموضوعه ، يفرض نفسه في المقام الأول من التفكير . أمَّا في المقام الثاني فسندرس مفهوم **النظام السياسي** . إنَّ هذا المفهوم ، الأحدث والأوسع ، ولكن الأكثر غموضاً من سابقه ، هو المُكَمِّل الضروري له . إنَّه يُقَدِّم بالفعل فضيلة شد الإنتباه لواقع أنَّ السلطة ، على الرغم من أنَّها غاية كل نشاط سياسي ، وأنها الجزء الأكثر ظهوراً بشكل مباشر من العالَم السياسي ، لا يمكن أن تُدْرَكَ ، وأنْ تُفْهَمَ إلاَّ في علاقتها مع غيرها . أمَّا في الفصل الثالث ، فسندرس ثلاثة مفاهيم تمتعت ، في السنوات الأخيرة ، بنجاح كبير بين إخصائيي علم السياسة ، وهي : **الثقافة السياسية** ، **والتكييف السياسي والتغيير السياسي** . إن التراجع العام ، إلى حد ما ، الذي تعاني منه اليوم هذه المواضيع يعود ، كما سنرى ، ليس لغياب الفائدة منها ، وإنَّما ، بالأحرى ، للفشل النسبي الذي عرفته الأعمال التي صُنِّفَت علناً تحت هذه العناوين . وسندرس أخيراً ظاهرتين من غير المفيد الإشارة لأهميتها : **الايديولوجية** التي هي قوة مُحرِّكة يلتقي فيها الفردي والجماعي ، **والدعاية** ، التي ، على الرغم من أنَّ لها مُسبقاً طابع تقني بحت ، تُعَدُّ الوسيلة الرئيسة للعمل الواعي على التمثلات التي يُبنى العالَم السياسي منها .

الفصل الأول

السلطة السياسية

58 ـ تعدد معاني كلمة « سلطة »

قليل من الكلمات تتحمل تعدداً كبيراً في المعاني ككلمة « سلطة » . فهي تشير لمفهوم مجرد ، صافي ولا زمني . إنها تشير للأنماط التاريخية والمحتملة التي من خلالها ينتقل هذا المفهوم الى ميدان الفعل : بهذا المعنى سنتكلم عن السلطة المُتَجَسِّدة في شخص أو المتجسدة في مؤسسة . كما تُشير الى الرجال الذين يجسدون الأنواع المختلفة للسلطة ؛ أو إلى التجربة : فكل إنسان يخضع لهذا الشكل أو ذاك من السلطة أو يمارسه ؛ أو إلى فكرة سحرية ، يبدو أنها أصبحت سامية بالنسبة للرجال الذين يعيشونها . إنَّ هذه المعاني المختلفة ترتبط فيما بينها ولكن بطريقة بعيدة أحياناً . وهي ، علاوة على ذلك ، تعمل من خلال أنظمة متعارضة لا تتطابق مع بعضها البعض بالضرورة . إنَّ التعارض بين مفهوم السلطة والرجال الذين يتولون السلطة لا يهمنا هنا . لأنه ، وبغض النظر عن الابتذال الذي يتلخص في أنه لا يمكن أن يكون هناك سلطة من دون رجال من أجل ممارستها ، فإنَّ من الواضح أنَّ موضوع بحثنا ليس هنا التفكير بالرجال الملموسين وتاريخهم ونفسياتهم الخاصة ، وإنما بمفهوم السلطة نفسه المدروس في شكله المجرد . إنَّ التعارض بين مفهوم السلطة ومظاهرها التاريخية هو ، بالعكس ، ملائم لموضوعنا . لأنَّ السلطة إذا لم توجد بشكل ملموس إلاَّ في شكل تاريخي ، فإنَّ من المهم ، حتى بالنسبة لمعرفة هذه المظاهر التاريخية ، أن نتأمل بالسلطة في عموميتها .

إنَّ هذا التأمل سيتمحور حول أربع نقاط . إننا سنحاول في البداية الاجابة على سؤال أساسي : هل السلطة « جوهر » أم « علاقة » ؟ ثم سنعزل بطريقة أدق مفهوم السلطة السياسية . وأخيراً سنتطرق بشكل موجز لسؤال ملحق : هل يمكن لمفهوم السلطة أنْ يُستخدم كمعيار من أجل تعريف ميدان علم السياسة ؟

الشعبة الأولى
السلطة جوهر أم علاقة

59 ـ إزدواجية السلطة

إن كل تفكير علمي حول السلطة يجب أن ينطلق من ملاحظة غير علمية : إنَّ السلطة ، كمفهوم ، تُبدي عبر العصور والثقافات الأكثر تنوعاً ، إزدواجية أساسية . فأحياناً تُمجَّد السلطة ، وتطرى كثيراً ، وتُقدَّس . وتُطبع كل مبادراتها بطابع القيمة الأسمى ، حتى ولو بدت ناشئة حصراً عن المصلحة الأنانية للحكام وشهواتهم أو إهمالهم . وأحياناً يُنْظَر لها بصفتها سيئة بطبيعتها ، بحيث لا يفلت أي عمل من أعمالها من الإدانة الجذرية ، حتى ولو بدا أنه يُبرر نفسه بالمصلحة الجماعية .

إنَّ تأليه السلطة أو كُرهها يتجلى من خلال كتابات كثيرة . إلَّا أننا سنكتفي بالإشارة ، على سبيل المثال ، لنصَّينْ مُختلفين جداً لكنهما بنوعيهما يبهران النظر .

الأول مأخوذ من التوراة : قام أبيملخ (Abimelech) بن جدعون بقتل أشقائه السبعين « بنفس الحجر » . وقد توجه جوتام (Jotham) ، شقيقه الوحيد الذي بقي على قيد الحياة ، إلى سكان سيشام (Sichem) وقَصَّ عليهم الخرافة الحِكْميَّة التالية : أرادت الأشجار أنْ تُنَصِّبَ عليها ملكاً . وطلبت بالحاح ذلك ، بالتتالي ، إلى شجرة الزيتون والتين والعنب . فرفض الجميع ؛ لأنَّ الأولى لم ترد التخلي عن إنتاج الزيت ، والثانية عن إنتاج التين ، والثالثة عن إنتاج العنب . وفي النهاية توجهت الأشجار الى نبتة شوكية ، فقبلت . لكنها خشيت ألَّا يكون الاقتراح صادقاً ، فَهدَّدت ، في هذه الحالة ، بإشعال حريق يقضي على الغابة بأسرها »[1] .

إنَّ من الصعب تخيل إدانة أكمل وألْذَع للسلطة . إنَّ السلطة لا تتفق وإنجاز أي عمل مفيد : إن من الواجب التخلي عن هذا العمل من أجل ممارستها . فالكائنات العقيمة وحدها هي التي تقبل بتولِّي السلطة . وهذه السلطة تُختصر في غرور الملك ، وتهديدات التدمير التي يقومون بتوجيهها للجماعة . وأخيراً ، فعندما ندخل في الدوامة ، لا يعود من الممكن العودة للوراء : إنه لا يكون هناك مجال للاختيار ، عندما تُطرح مسألة السلطة ، إلَّا بين الخضوع أو الموت .

أما النص الثاني ، الذي يلخص الموقف المعارض ، فيوجد في مسرحية انتيغون لجان انويل (Jean Anouilh) . إنه مرافعة بليغة لكريون الذي يُبَرِّر عمل الرجال الذين

(1) التوراة ـ ترجمة ا . دورم (E. Dhorme) ـ مكتبة دو لا بلياد ـ المجلد 1 ـ ص : 754 ـ 755 .

يتولون السلطة ، مقابل الصفاء العنيد واللاسياسي للبطَلَة .

وهو يلجأ من أجل هذا إلى استعارة : فالمجتمع قارب يواجه عاصفة . والسلطة هي المِقود ، والحكام يمسكون به لأنَّه تُرِك لوحده . أمَّا البحارة ، أي المحكومين ، فهم من الكسالى الصعبي المراس الذين ، ببحثهم عن سلامتهم الفردية ، سيؤدون لحتف الجميع . إنَّ الرجل الذي يتسلم القيادة « يُطلق النار على الجمهـور » . إنها الوسيلة الوحيدة لإعادة النظام . ولهذا يجب اعتبار هذا السلوك شرعي . إنَّ المكان هنا ليس مكان التساؤل عما إذا كانت الاستعارة مُوَضِّحة ، أو متماسكة . ولا أن نرى ما إذا كانت مثل هذه المحاكمات العقلية قابلة لأن تكون محدودة ، أو إذا كانت تسمح بتـبرير أي عمل . إنَّ المهم هو أنْ نأخذ قياس الشهوة التي يمكن الدفاع عنهـا ، أو ، إذا صح القول ، السلطة في ذاتها[2] .

إن النصين اللذين أتينا على ذكرهما يرمزان لوجهتي نظر متعارضتين ، وممكنتين ، في آن واحد . إلَّا أنَّهما تشتركان بسمتين . أولاً ، أنهما تقعان على أرض أحكام القيم . فالأولى تدين السلطة العقيمة المدمِّرة والضَّالة . والثانية تبرر السلطة حتى في عنفها ، لأنها تبدو الشر الأقل ، والوحيد المهيأ للحيولة دون وقوع شر أكبر . من الأولى يمكن إستخلاص الدرس القائل بأن أية فوضى تُفَضَّل على السلطة ، ومن الثانية أن أية سلطة تُفَضَّل على الفوضى . وفي الحالتين ، يتعلق الأمر بتحديد موقع الحدث بالاستناد الى قيمة ما . إنَّ تحليل الواقع يُدَان من خلال اختيار ضمني ومُسْبق هو ، في نفس الوقت ، أخلاقي وسياسي . إنَّ تعميم الإدانة أو المديح لا يُفهم إلَّا ضمن هذا المنظور . وإذا لم يكن اليقين موجـوداً بشكل مُسبق ، فـإنَّ من الممكن ، بطريقـة مستويـة ولكن أكثر واقعية ، مناقشة حسنات **السلطات** الخاصة وسيئاتها بدل الحكم ، بشكل إجمالي ، على **السلطة** في ذاتها . إنَّ هذا يؤدي بنا إلى النقطة الثانية . فالموقفان يشتركان بالفعل في النظر الى السلطة كجوهر يمكن التفكير به ، كما لو أنَّ وحدتها ووحدانيتها كانت قائمة . فليس هناك إلَّا سلطة واحدة ، هي نفسها دائماً في كل مظاهرها المختلفة . ولهذا يمكن أن نُسْنِدَ لها طبيعة خيِّرة أوْ شريرة بشكل أبدي . ولكن هل تقوم وجهة النظر هذه ، التي تُعَدُّ بديهية أكثر مما ينبغي ، على أساس ؟ وهل السلطة جوهر أمْ علاقة ؟

إنَّ هناك بالفعل منظوران كبيران لفهم السلطة . الأول يرى فيها جوهراً ، وفي أشكالها الملموسة ، التعبير عن هذا الجوهر أو طاقته . والثاني يركز ، بالعكس ، على

(2) أنظر جان انوييه (J. Anouilh) ـ « انتيجون » ـ منشورات La table ronde ـ 1982 . إننا نقوم بتبسيط ومنهجة فكر يُعبِّر عن نفسه من خلال فوضى « أدبية » . لكن المعنى واضح .

مظهر العلاقة . إنَّ علاقة السلطة هي التي تبدو أولاً . ومفهوم السلطة يُستخلص منها بواسطة التجريد . إن كلاً من هذين المفهومين يؤدي لنتائج هامة فيما يتعلق بطريقة فهم الظاهرة . لنرى في البداية المفهوم الأول .

60 ـ السلطة كجوهر

إن النظر للسلطة كجوهر يعني القبول بمسلَّمتين غير مرتبطتين ببعض منطقياً ، لكنهما متضامنتين بصفة عامة . الأولى ، أتينا على رؤيتها ، وتكمن في افتراض وجود طبيعة مجردة للسلطة ، ومشابهة دائماً لنفسها . والثانية هي أن السلطة كيان يتولاه بعض الأفراد ويمتلكونه كشيء أو بالأحرى كقوة . إنَّ السلطة ستكون طاقة متمركزة، حسب الحالات ، في شخص الرئيس ، أو في مبادىء تقبلها الجماعة ، ويكون الحكام فقط المؤتمنين عليها مؤقتاً . إنَّ هذا المفهوم ، الذي يبدو الأبسط ، هو بدون شك الأول الذي اكتشفه الناس . فعندما كان يُنظر بالفعل للملك ، في جلالته البعيدة والمدهشة ، وهو يطلب من رعاياه الطاعة الكاملة ، ويحصل عليها ، كان من الصعب ألاَّ يُعتقد بأنه يمتلك في ذاته فضيلة خاصة . إنَّ الملك ، بحكم وظائفه ، كان يوضع جانباً بالنسبة للجماعة البشرية . إن التبريرات المُعطاة لهذا الوضع الاستثنائي يمكن أن تتغير . لكن التبرير الفوري هو بالتأكيد القبول بأن الملك يمتلك جوهراً خاصاً . ولهذا فإنَّ من الأبسط دائماً التفكير بالسلطة بعبارات الطاقة ، أكثر من التفكير بها بعبارات التفاعل .

إن هذا المفهوم يُبدي ، علاوة على ذلك ، ميزة . فهو يسمح بالتفكير بنفي أو بتأكيد هذه الطاقة بعبارات الخير والشر . فإذا كانت سلطة ما ، حسب الحالات ، هي طاقة الحق الإلهي ، أو الاتفاق الديمقراطي أو اتجاه التاريخ ، فإن كل ما يُعارضها يمكن بسهولة أن يُفَسَّر بأنَّه تمرد ضد نظام الأشياء . إنَّ وصف السلطة بأنها عاجزة سيكون من قبيل التناقض في العبارات ، وإخفاقاتها ستكون ليس بسبب عجزها ، وإنما نتيجة الإرادة الضالة للأشرار . وبالعكس ، فإذا كانت كل سلطة من فعل الشيطان ، فإن كل قبول بالسلطة يمكن أن يُدان بصفته هروباً ، أو جُبناً من قِبَلِ حزب الخوف أو خيانة من قِبَل البروليتاريا لرسالتها التاريخية . وإذا قُدِّمَت السلطة ليس كقوة ، وإنَّما كمحصلة لعدة قوى ، فسيكون من الأصعب التمسك ، في موضوعها أو موضوع عكسها ، بخطاب أخلاقي .

إنَّ من الواجب أنْ نرى مع ذلك أنَّ ما يشكل ميزة في منطق الايديولوجية هو عيب في المنطق العلمي . إنَّ تعريف السلطة كجوهر ، سواء فُهِمَ بشكل إيجابي أو سلبي ، يجعل من الصعب فهم نصف المشكلة . فإذا كانت السلطة جوهراً إيجابياً ، فإن عدم الطاعة يكون مُداناً ، ولكن أيضاً من الصعب تفسيره . وإذا كانت جوهراً سلبياً ،

فإن الطاعة هي الشر الذي من الصعب فهمه . وبالواقع ، يبدو جيداً أن مفهوم السلطة كجوهر لن يكون منفصلاً عن رؤية معيارية للأشياء . فهو لن يُؤَدي إلاَّ إلى استمرار التحالف القديم بين السلطة و« المقدس » ، ولكن بألْبسة عقلانية . إنَّ هذا التحالف سيكون أقوى . بمقدار ما يكون التعارض بالذات هو ما يُميِّز « المقدس » الذي هو ، في آن واحد ، نور وظلام ، ورعب وجلال[3] . أما إذا أردنا البقاء على أرض التفكير العلمي ، وتجنب مخاطر علم الأخلاق والهذيان الصوفي ، فإن من الطبيعي أكثر ، وإن كان من المبتذل أكثر ، النظر للسلطة كعلاقة .

61 ـ السلطة كعلاقة

في هذا المفهوم ، لم تَعُدْ السلطة قوة غامضة ، خيِّرة أو شريرة . إنَّ الحديث عن السلطة في المطلق لم يَعُدْ له معنى ، إلاَّ إذا كان ذلك من قبيل الاختصار . إنَّ ظاهرة السلطة هي نموذج ما لعمل يُمارس على شيء ما (أو شخص ما) . فالحديث عن السلطة لا يمكن أنْ يكون إلاَّ إذا وُجِدْنا أمام قطبين على الأقل . وسيكون بلا معنى الكلام عن هذا المفهوم عندما لا يكون هناك إلاَّ كائن واحد يُنظر له بشكل منعزل ، إلاَّ إذا كان هذا قابلاً للازدواجية : كالإنسان الذي يكون ، في القانون الأخلاقي ، وحسب كانت (Kant) مُشَرِّعاً ورعية في آن معاً .

كيف نُحَدِّد بدقة طبيعة هذه العلاقة ؟ إذا تركنا جانباً السلطة التي تُمارس على الأشياء أو التي تمارس الأشياء علينا ، واكتفينا بالنظر لعلاقات السلطة بين الأفراد ، وهي الوحيدة الملائمة في منظورنا ، فإن من الممكن أن نأخذ ثانية بالتعريف التقليدي الذي يعود لماكس ويبر : إنَّ السلطة تكمن في قدرة فرد (أ) على الحصول من فرد آخر (ب) على سلوك أو امتناع لم يكن لـ (ب) أن يتبنَّاه عفوياً ، ويكون متفقاً مع إرادة (أ) . إن هذا العنصر الثاني من التعريف هام : فلكي تكون هناك سلطة ، لا يكفي أن يكون لـ (ب) رد فعل ، وإنما أن يفعل ذلك وفقاً لـرغبات (أ) . فـإذا أمَرْت شخصاً ، لم يكن يريد عفوياً أن يفعل شيئاً ، بأن يفعل شيئاً ما ، وقام بفعل العكس ، فإن علاقة ما توجد بيننا بالفعل ، ولكنها ليست علاقة سلطة .

إنَّ هذا التعريف دقيق ويسمح بفهم ظاهرة السلطة بوضوح . ولكن هل يسمح

(3) حول مفهوم « المقدس » ، سنعود ، علاوة على كتب ر . جيرار المذكورة سابقاً ، الى كتاب ردولف اوتو (R. Otto) الكلاسيكي : « المقدس » (Le sacré) ـ الترجمة الفرنسية الصادرة عن دار بايو (Payot) ـ الطبعة الثانية ـ 1969 . وحول العلاقات بين « السلطة » و« المقدس » ، أنظر كتاب ل . دو هوش (L. de Heusch) وآخرين بعنوان « السلطة والمقدس » (Le pouvoir et le sacré) ـ الصادر من مركز دراسات الأديان ـ بروكسل ـ 1962 .

أيضاً بالتعرف بلا غموض ، وفي الممارسة ، على ظواهر السلطة ؟ إنَّ هذا ليس مؤكداً بنفس المقدار . إنَّ العنصر الثاني يمكن غالباً أن يُقَدَّر بلا صعوبة : فمن الممكن بسهولة التأكد من كون سلوك ما موافق لأمر صريح . ولكن إذا بقيت إرادة (أ) ضمنية ، وأطاع (ب) مع ذلك ما يظن أنه إرادة (أ) ، فإنه يصبح من الصعب التعرف على علاقة السلطة . ومع ذلك ، فإنَّ العنصر الأول هو في الحقيقة الذي يثير الأشكال . فهو يفترض بالفعل مقارنة بين واقع حقيقي (السلوك الذي يتبناه (ب)) وواقع غير حقيقي من حيث التعريف : وهو ما يمكن لـ (ب) أن يفعله من دون تدخل (أ) . إن هذه المقارنة ستكون مستحيلة إذا أردنا الحديث بدقة . وسنكون ، نظرياً . على حق إذا خلصنا للقول بأن السلطة غير موجودة : إن (ب) يفعل دائماً ما يريد ، والصدفة وحدها جعلت أعماله متفقة مع إرادة (أ) . ولهذا فإن السلطة هنا تُختصر في القوة الوهمية لـ (أ) .

لماذا نتبنى تفسيراً آخراً ؟ ولماذا ، بعبارة أخرى ، نؤمن بحقيقة السلطة ؟ وكيف نعرفها ؟ بثلاث طرق .

أولاً ـ بواسطة الاستبطان: إنَّ لدي شعوراً بأني أمتلك سلطة ما ، من جهة على نفسي ، ومن جهة أخرى على الغير . وهذا الشعور ربما يكون وهماً . لكنه وهم اعتدت عليه جيداً بحيث أصبح يسيطر على فكري وسلوكي ومفهومي للعالم . **ثانياً** ، إني ألتقي بالسلطة عندما تُكْرِه إرادة الغير إرادتي . هنا أيضاً ، تكون التجربة غامضة : إني أستطيع الاعتقاد ، أو أحب الاعتقاد بأني في الوقع حرٌّ ، وإني أريد بدقة ما يعتقد الغير أنَّه يفرضه عليَّ . وأستطيع أيضاً ألاَّ أشير لفكرة السلطة التي يمارسها الغير عليّ ، إلاَّ من أجل أنْ أُخَلِّص نفسي من مسؤولية أعمالي تجاه الغير أو تجاه ذاتي . وأخيراً ، عندما ألاحظ العلاقات بين شخصين آخرين ، وأفترض ، في بعض الحالات ، إنطلاقاً من تجربتي الذاتية بأن لأحدهما سلطة ما على الآخر . إنَّ هذا التفسير يبدو لي بالفعل أفضل ، من أجل فهم السلوك المُلاَحَظ . إنطلاقاً من المعطيات التي أمتلكها ، من التفسير الذي قد يكمن في افتراض وجود بعض الأعمال الحرة والمتلاقية .

إن السلطة ، بهذا المعنى ، هي إذن ، وفي آن واحد ، تجربة وفرضية . إن هذين التفسيرين يُغَطِّيان مجمل الميدان الذي تُمارس فيه ظواهر السلطة ، لكنهما في داخل هذا الميدان يتغيران بعكس بعضهما البعض . إنَّ من الممكن ، بعبارة أخرى ، أنْ نصف ، إنطلاقاً من تجربتنا عن السلطة ، مجموع الوقائع الاجتماعية بأنها وقائع سلطة مفروضة من قِبَل إرادة ذاتية ؛ وننكر بذلك كل حرية للممثلين ؛ ويمكن ، بالعكس ، إنكار تجربة السلطة ، وإعادتها لحالة فرضية بحتة أو أنْ نَصِفَ ، كعلم الاقتصاد ، مجموع العلاقات

الاجتماعية بأنها اللعبة الحرة للإرادة الفردية داخل مجال قسري .

إنَّ كلاً من هذين التفسيرين غير مُقنع ، لأنهما كلاهما يصدمان بشكل واضح جداً تجربتنا اليومية المصنوعة من الإكراه ، ولكن أيضاً من الحرية . ومع ذلك فإن من المهم أن يكون من الممكن التفكير بهما ، ولو من قبيل الفكرة المحدودة ؛ لأنهما يبيِّنان أنَّ كل وصف للسلطة يتحرك بالقوة بين قطبين : الأول ينزع للتقليل من دورها ، من خلال اختصار عدد الظواهر التي يمكن أن تُفَسَّر بواسطة هذا المفهوم إلى أقصى حد ممكن؛ والثاني ينزع لتضخيم هذا الدور ، مع ما يؤدي إليه ذلك من نتائج عكسية بالتأكيد . إنَّ من البديهي أنَّ لهاتين الاستراتيجيتين تطلعات أخرى غير الوصف المحايد للظاهرة. إنَّ لهما أهدافاً غير علمية ، وخصوصاً سياسية . فهما تنبثقان مباشرة عن أحكام قيم حول السلطة ، سبق أن أشرنا إليها سابقاً . وقد صيغتا تبعاً لمسلمات فرضية وهدف ينبغي الوصول إليه في وضع ما : فإذا حكمتُ على السلطة بأنها سيئة ، فإني لن أرى أي عمل حر لدى الرعايا الخاضعين لسلطة الآخرين . وبالمقابل ، فإن سلطتي ليست في الواقع سلطة ، إنها طبيعة الأشياء ، ونتيجة إنضباط مقبول بحرية ، الخ .

وبشكل أعم ، فإنَّ صعوبات التطبيق الملموس لصيغة ويبر تبين أنَّ من الوهم إدعاء وصف السلطة من خلال الاعتماد حصراً على ملاحظة السلوك . فإذا إدّعينا اختزالها في ذلك ، كان من الممكن أيضاً ـ أي بطريقة تعسفية أيضاً ـ أن نراها في كل مكان ، أو أن لا نراها في أي مكان . إنَّ التعرف الملموس على السلطة يتضمن جزءاً من الاتفاقيات والافتراضات الضمنية . ففي الممارسة ، يجب تقدير الأوضاع حالة بحالة ، وبشكل تجريبي ، من دون نسيان أنَّ المراقب يضيف شيئاً ما لموضوعٍ يُراقبه .

62 ـ المقترب التجريبي للسلطة

من أجل تجاوز هذه الصعوبات ، بدا ضرورياً لبعض علماء الاجتماع ، الامريكيين في أغلبيتهم ، التقرُّب من المشكلة بطريقة تجريبية . إن الموضوع المقصود لم يكن ، بشكل طبيعي ، إعادة تكوين مجتمع بأسره . فمعلِّمو هذا التكنيك لم يكن باستطاعتهم العمل إلاّ على مجموعات إصطناعية ومحصورة العدد ، الأمر الذي يعرقل بشكل مزدوج مسعاهم . إنَّ من المناسب ، قبل تقويم صلاحية هذا المسعى ، وصف مناهجهم ونتائجهم .

إن المبدأ الأساسي لهذه الدراسات الميكرواجتماعية للسلطة تكمن في تشكيل مجموعات نقاش سيُدرس ضمنها الانبثاق التدريجي لعلاقات السلطة . إن الافتراضات المُسبقة للباحثين الرئيسين ، من أمثال جـ . ل . مورينو (J.L. Moreno) ور . ف بال

(R.F.Bales) أو ك . لوين (K. Lewin) ، ومناهجهم ونتائجهم هي مختلفة ، لكنَّ من الممكن أنْ تُستخلص من أعمالهم فكرة مشتركة ، وهي : أنَّ المجموعات هي المقر لظاهرة رئيسة ، هي ظاهرة ظهور الرؤساء (Leaders) ، أي الأفراد الذين يتمتعون بنفوذ وتأثير أعلى من نفوذ وتأثير الأعضاء الآخرين . وفيما عدا هذه الملاحظة ، لا تفرض أية نتيجة نفسها بشكل مطلق . إنَّ الرؤساء الذين يظهرون داخل المجموعات هم من نماذج متنوعة جداً : إنهم يمكن أن يكونوا امتثاليين ، أو بالعكس هامشيين ، الأمر الذي يعني القول أن تأثيرهم يمكن أن يأتي من أن أعضاء المجموعة يتعرفون على أنفسهم فيهم ، أو بالعكس من الاختلاف الذي يُسْنِدُ إليهم النفوذ . إنهم يمكن أن يكونوا متميزين بكفاءتهم أو بذكائهم في طرح مشكلة ، وحلها ، أو بالعكس ، بقدرتهم على اجتذاب التعاطف ، وبإغراءاتهم الشخصية . إنَّ المهم هو أنَّ تَوَزُّعَ النتائج بين الافتراضين لا يتغير إحصائياً بطريقة بليغة مع طبيعة المشكلة المطروحة : فسواء كانت هذه تقنية ، وتفترض بالتالي من أجل حلها اللجوء لمعرفة ما ، أو كانت المناقشات والآراء الذاتية تحتل فيها جانباً كبيراً ، فإنَّ هذا لا يبدو أنَّه يُؤثر على عملية تعيين الرؤساء . إن « طبيعة » المشكلة لا تخلق إذن الرئيس . إن العنصر المُحدِّد هو الطريقة التي تحس بها المجموعة بشخصية الرئيس . وبما أن هذه الصورة ترتبط بشخصه ، وكذلك بشخص كل عضو من أعضاء المجموعة ، وبالتبادلات التي تقوم فيما بينهم ، فإنَّ النتيجة لا تكون بدون شك غير محددة ، وإنما أنَّ تعدد العوامل يجعلها ، في كل حالة ملموسة ، غير قابلة ، تقريباً ، لأنْ تكون موضوعاً للتنبؤ .

إنَّ هذه الملاحظات ينبغي وضعها في خطٍ موازٍ لفشل المحاولة التكنوقراطية . فهي تبين بالفعل أن « التكنيك » ليس فئة أولى ، وتُدرَك عفوياً من قِبل الأفراد . إن « السياسي » ، الذي تمتزج فيه كل العوامل ، يبدو سابقاً للواقع الخاص بطابعه الشامل وغير المتميز .

بعد ذلك ، يجب ملاحظة أن المؤلفين ينزعون ، بلا ريب ، لنقل افتراضاتهم المُسبقة ، إلى مناهجهم ونتائجهم . إن منظور مورينو ، على سبيل المثال ، عفوي . فهو يبرهن على ما يعتزم البرهنة عليه . وهو أن التفضيلات الشخصية البحتة تكفي لبناء مجموعة ، وللسماح لها بتحمِّل المهام التي تحددها لنفسها . ولهذا فإن من الممكن أن نستمد من أعماله النتيجة القائلة بأن السلطة لا توجد ، لأن الأفراد لا يطيعون إلاّ أنفسهم ـ أو أنها غير شرعية ، لأنها غير مفيدة ، ولأنها تُضاف بالعنف أو الحيلة على العفوية الاجتماعية البحتة ، الكافية لبلوغ الاهداف الجلية والشرعية للمجتمع . أما لوين ، المقتنع بأن السلطة « الديمقراطية » أكثر فعالية في حلٍ المشاكل من الأسلوب

« الاستبدادي » ، فيكتشف ، في تحليل الحالات الملموسة ، براهين « علمية » لدعم فكرته . إن هذه الملاحظات المتوقعة جداً ذات طبيعة مثيرة للقلق .

ما هو ، ضمن هذه الشروط ، إسهام مثل هذه الأعمال في معرفة السلطة ؟ إن من الواجب أولاً الإجابة على السؤال الذي يثيره الطابع الاصطناعي للمجموعات المُكَوَّنة من أجل التجربة . إن مثل هذا المقترب صالح بالنسبة لكل منهج تجريبي : ففي علوم الطبيعة أيضاً لا تُدْرَك مواضيع المعرفة إلاَّ في حالتها الطبيعية . كذلك فإن الجماعات « الطبيعية » ليست أقل اصطناعية من مجموعات النقاش المُكَوَّنة من قبل علماء الاجتماع ، وذلك بمعنى أنَّ الصدفة هي التي تُشرف أيضاً على اجتماع الأفراد في معمل أو مدرسة أو أمة . وإنه لوهم الاعتقاد بأن مثل هذه المجموعات تتمتع بنوع من المزايا الانطولوجية التي قد تجعل منها مقراً لآليات لا يمكن اختزالها لتلك التي يدرسها بال أو لوين .

إن من الملائم ، ثانياً وبالمقابل ، ملاحظة أن المجموعات « الطبيعية » توجد داخل مجموعات أوسع وموجودة مُسبقاً . الأمر الذي يتضمن شيئين . من جهة أولى ، أن السلطة تمتلك سمات مكوَّنة سابقاً : فهي تُطبع بأسلوب أو بآخر ، وتعبِّر عن نفسها بأساليب وحدود محدَّدة سابقاً ، وتُمارَسُ من قِبَل شخص ما أو آخر تكون طريقةُ تعيينه مُحدَّدة مُسبقاً . إنَّ كل هذا قابل بالتأكيد للتغيير ولصيرورة دائمة ، لكن هناك دائماً ماضٍ يشترط الحاضر ، ولا يسمح له بنشر عفويته البحتة . ومن جهة أخرى ، فإن المجموعات الحقيقية تحيط ببعضها البعض إذا صح القول : فالورشة توجد في مشروع موجود في سياق مُؤَسَّسي ، اجتماعي ، وسياسي . وهذا السياق يوجد بدوره في أمة لها ثقافتها وتاريخها ، الخ . ومن هنا ينجم أن ظواهر السلطة التي تنتشر في المجموعة الأساسية تتقوى أو تضعف ، تتغير وتتلوَّن ، تدور بشكل مغلق من خلال مجموعة الأوساط ، القريبة أو البعيدة ، التي تعمل بداخلها . إن لعلاقات السلطة التي درسها علماء الاجتماع ، بالمقابل ، طابعاً صافياً - غير مشروط بوزن الماضي - وابتدائياً - غير متعقد بالتعقد اللانهائي للتفاعلات التي تمارس في كل الاتجاهات داخل مجتمع حقيقي . إنها موديلات ، بما يتضمنه هذا من معلومات ، ولكن أيضاً من حدود : إن نقل العالَم الصغير إلى العالَم الكبير لم يكن مطلقاً غير شرعي بشكل مُسبق ، لأنَّ المجوعات المُجَمَّعة ليست من طبيعة مغايرة للمجموعات الابتدائية ، لكنها لا يمكن كذلك مطلقاً أن تكون آلية . إننا نعلم جيداً أن جمع مظاهر السلوك الاجتماعي المعروفة يمكن أن يُحدث أثراً غير متوقع . ولهذا ينبغي النظر لها حالة بحالة ، لأن كل تعميم في هذا الموضوع سيكون على الأقل خطيراً .

ضمن هـذه الشروط ، يبدو أن الإسهـام الأساسي لعلم اجتـماع المجموعـات الصغيرة (Le microsociologie) التجريبي يكمن في نقطتين ، الأولى سلبية : وهي أن السلطة لا تُشتَرط ، بطريقة بسيطة ، في أنماطها ، بطبيعة القضايا التي تؤدي ، وسط مجموعة بدائية ، لظهورها . والثانية إيجابية ، وهي الأهم . وتكمن في أن المجموعات البشرية تُنتج عفوياً تمايزات نابعة من ذاتها ، وليست نتاجاً لتحريض أو إكراه خارجي . وينجم عن هذا أن السلطة طبيعية . ولكن هذه السلطة أو تلك : لأن أي شكل خاص للسلطة ، سواء كان ديمقراطياً أم طغيانياً ، لا يمكنه أن يفتخر بطابعه الطبيعي من أجل أن يرفض مُسبقاً الهجومات والانتقادات التي قد يكون موضوعاً لهـا . إن كل سلطة واقعية هي قابلة للرفض ، في طبيعتها كما في أنماطها . لكن واقع أن هناك سلطة موجودة لا يمكن في حد ذاته أن يُستنكر كضلال اجتماعي أو إنتهاك لحق طبيعي ما . إن السلطة أمر ملازم للمجموعات البشرية .

إن لهذه الملاحظة نتيجة لازمة :وهي أنَّ كل نظام أيديولوجي يَعِدُ أو يُبَشِّر بمجتمع بلا سلطة يجب أن يُنظر له مسبقاً ليس فقط كمجتمع طوباوي ، وإنما كمجتمع غير معقول . فمنذ أنْ يوجد تعدد في الضمائر التي تجابه ضرورات عمل ما ، بالمعنى الأوسع للكلمة فإن سلطة ما يجب أن تعمل في الواقع . إن من غير الممكن الالتفاف حول هذه البديهية إلاّ بالكلمات، وبفضل طرق تمويه معروفة جيداً . فعلى سبيل المثال ، ستُطرح المعادلة القائلة بأن السلطة = السلطة السيئة ، وسينجم عن هذا أنّه لن يكون هناك سلطة في المجتمع الخالي من الطبقات الذي سيكون كل شيء فيه،من حيث الافتراض ، جيداً . أو ستُستعمل الموارد التي يقدمهـا ، كما رأينـا ، الغموض المُكـوِّن للظاهرة ، وسيُقال أنه ، من الآن وصاعداً ، ومهما كانت الظواهر ، فإن كل فرد سيتبع إرادتـه الخاصة ، المتلاقية عفوياً مع إرادة الجميع . وفي الواقع ، فإن فكرة مجتمع بلا سلطة ليست فكرة متماسكة إلاّ في منظور فوق طبيعي . إن شعب الآلهة ، الذي أشار إليه روسو ، ومجتمع المختارين يمكن تصورهما من دون سلطة ـ لكنه سيُسَلِّم لعلم السياسة بحق البقاء كتوماً حول مثل هذه المواضيع ، وذلك بسبب النقص في المعلومات .

63 ـ الإكراه والقبول

هناك سؤال آخر أساسي ومثير للجدل لا يسمح التحليـل الذي يقـوم به علم اجتماع المجموعات الصغيرة بالإجابة عليه . إنه السؤال الخاص بالعلاقات ، في عمل السلطة ، بين ما ينشأ عن القوة ، وما يعود للقبول . إن المجموعات التجريبية تجهل ، بالفعل ، من حيث الطبيعة كل قوة إكراهية . لقد قبل المشاركون بمبدأ التجربة ، وهم لا يتابعونها إلاّ بمقدار ما لا تكون حريتهم مُهـدَّدة من قِبَلها . إنَّ ظـواهر السلطات

الحقيقية تعمل ، بشكل بديهي ، داخل أطر مختلفة . ففيها تُمارَس قوى يمكن أن تُكره الفرد . إنَّ لهذا الإكراه الذي تمارسه السلطة مظهره الأكثر قبولاً للإدراك بشكل مباشر . فالدركي ، في نظر الرأي العام ، يشكل التعبير الملموس للنظام القانـوني . إن هذه الظاهرة هي التي تفسِّر ، في آن واحد ، إزدواجية السطة ـ القوة تحمي أو تضطهد ـ وإدراكها البدائي في شكل جوهر . وبالعكس ، فإن هناك إشارات عديدة تدل على أن السلطة يمكن أن تكون موضوعاً لقبول من جانب الأفراد الذين يخضعون لها . إن علاقة السلطة تتجلى بدقة في أنها علاقات بين مجموعتين : أولئك الذين يمارسون السلطة ، وأولئك الذين تُمارس عليهم ، وهي علاقات يمتزج فيها الإكراه والقبول .

إننا نعثر هكذا ، وبشكل آخر ، على مخطط ثنائي يبدو كلازمة لكل تفكير حول السلطة . إننا نلاحظ أنَّ هناك تفسيرين لظواهر السلطة ، الإكراه والقبول . ونرى أنهما يتغيران بعكس بعضهما البعض ، لكن الحدود بين الإثنين لا تبدو مفصولة بوضوح في الممارسة . هنا أيضاً يتدخل عدم يقين مزدوج . عدم يقين معياري : هل السلطة حسنة أم سيئة ؟ وعدم يقين وصفي : هل ينبثق سلوك ما عن علاقة السلطة أم عن تلاقي الإرادات ؟ إنَّ من الممكن ، من خلال الاستفادة من هذا الغموض المزدوج ، أنْ نصف كل الوقائع كما لو أنها كانت ناشئة عن الإكراه . وسنقول حينئذٍ بأن قبول الأفراد ليس إلاّ ظاهرياً أو ناشئاً عن وعي خاطىء . إنَّ النـاس يفضلون الاعتقاد بـأنهم يقبلون بالسلطة أكثر مما يقرون بأنهم مكرهون على الخضوع لها . إن حيلة السلطة تكمن بدقة في أن تنمي لديهم، من خلال تقنيات ملائمة (المناورات ، والأيديولوجية الديمقراطية) هذا الوهم بالاستقلال . لكن من الممكن أيضاً وصف الحقيقة حصراً بعبارات القبول . وهنا سيُقال بأن الحكومة الأكثر طغيانية ترتكز بالضرورة على قبول العدد الأكبر ، لأن باستطاعة هذا العدد ، في الحالة المعاكسة ، أن يتمرد ضد السلطة ويدمرها . إن الوعي الخاطىء سيكون هنا وعي عدم الرضى السطحي الذي يخبىء قبولاً عميقاً .

إن لكل فكرة من هذه الأفكار مُدافعين عنها . هل يمكن تجاوز الوصف البسيط للظاهرة ومحاولة تحليلها تحليلاً أقل منهجية ؟ إن فكرة الإكراه البحث هي فكرة يمكن الدفاع عنها بصعوبة ، لأن أكثر الطغاة إثارة للخوف لا يقوم بنشر الرعب لوحده فقط . إنه يحتاج لأن يكون مدعوماً بقوى إجتماعية ، ومجموعات مصلحية أو على الأقل بشرطة سياسية . وإذا كَفَّت هذه المجموعات عن دعمه ، فإنه سيكون باستطاعتها قلبه . ولهذا فإن عليه، من أجل البقاء، أن يتمتع في كل حال بقبولها . وينجم عن هذا أنَّ أية سلطة لا يمكن أن تبقى من دون حد أدنى من القبول، إلاّ إذا وقعنا ثانية في أوهام سلطة من جوهر سحري ، أو قوة كاملة محتواة في شخص الرئيس . وبالعكس ، فإن من الصعب

الزعم بأن كل سلطة تنبثق عن القبول النشيط حتى ولو كان محصوراً بشكل ضيق . أولاً ، لأننا نعرف أمثلة فُرِضَت فيها السلطة من خارج المجتمع : لنفكر بتشيكوسلوفاكيا بعد اجتياح عام 1968 . صحيح أن كل التشيكوسلوفاكيين لم ينتحروا : لأنَّ في هذا المضمون الوحيد الذي يمكن إعطاؤه ، في هذه الحالة ، لمفهوم القبول . لكنه يجب الإقرار بأننا نحول حينئذٍ معنى هذه الكلمة ، لأنها لم تعدُ تعني إنتماءً إيجابياً ، وإنما سلوكاً سلبياً بشكل بحت . ثم ، لأن القبول ، في أفضل افتراض ، لم يكن أبداً إلاّ أكثرياً . إنَّ لكل النظم منفيِّين منها ، ومتمردين عليها . وهذا الواقع لم يكف عن إقلاق العقول التي تبحث عن الانسجام . لكن الجهود من أجل تقليل الصعوبة تعود إمَّا لهروب في اليوتوبيا أو لحلول لفظية بصفة بحتة : وهذا هو حال نظرية روسو الشهيرة التي ترى أن الناس ، بقبولهم للعقد الاجتماعي ، يريدون مُسبقاً ما سيبدو أنه متفق مع الإرادة العامة ، على الرغم من أنه مخالف لإرادتهم .

وإذا تخلَّينا إذن عن إكراه البدهيات من خلال روح النظام . فإن علينا أنْ نعترف بأنَّ علاقة السلطة تشكل دائماً خليطاً من الإكراه والقبول . إنه غموض أساسي يُعززه أيضاً واقع أنَّ من الممكن ، من دون الوقوع في سهولة لعبة الكلمات ، الحديث عن قبول الإكراه والإكراه على القبول .

إن المثال على قبول الإكراه يُقدَّم من خلال الحالات التي تقرر فيها مجموعة بشرية ، على سبيل المثال ، من أجل إنجاز عمل دقيق أو في وضع خطر جسيم ، أن تولي بعضاً من أعضائها سلطة قهرية . إن السلطة تتلقى رسالة توزيع المهام ، والسهر على تنفيذها ، والحفاظ على الانضباط ومعاقبة المنحرفين المُحْتَملين. إنها يمكن أيضاً أن تتلقى رسالة توزيع أرباح العملية . إن اللجوء لمثل هذا النمط من التنظيم يقدم مزايا عديدة . فهو يُؤَمِّن بلا شك فعالية أكبر . كما يحول أيضاً دون مجابهة مباشرة بين الجميع ، وضد الجميع ، ويُجنِّب أخطار الصراعات التي تولِّدها . إن الحل المأخوذ يقدم إذن عقلانية موضوعية ومردودية نفسية كافية لكي ينجم تبنيها عن قبول صادق .

أما الإكراه على القبول فينجم عن إحدى ثوابت علم النفس البشري : إن الناس يحبون الاعتقاد بأنهم يفعلون بحرية ما هم مُجبرون على فعله ، وإن من الأبسط بالنسبة لهم أن يقوموا بالدور الذي رُسِمَ لهم مُسبقاً . ولهذا فإن إشكالية صدق القبول لا يتلاءم مع موضوعه . إن أغلبية الناس يحبون بصدق أهلهم على الرغم من أنهم لم يختاروهم . كذلك بالنسبة لأشكال السلطة المختلفة المقبولة ذاتياً على الرغم من أنها مفروضة موضوعياً .

إنَّ اتحاد الإكراه والقبول هو إذن أشدقوة مما يمكن تخيّله، لحد أنَّ خط الفصل الدقيق بينهما يبدو تعسفياً . إننا سنرى تطبيقاً آخراً لهذا الواقع عندما سندرس الدعاية التي سيكون أيضاً من آثارها تشويش الحدود بين نفسية الفـرد ، وما يُحمَـلُ إليه من الخارج . لكن من المناسب الآن التساؤل عن أشكال القبول . إن هذا يمكن بالفعل أن يندرج ضمن أطر مختلفة ، وصف ماكس ويبر منطقها من خلال تمييـزها الشهـير بين النماذج الثلاثة للشرعية .

64 ـ النماذج الثلاثة للشرعية برأي ماكس ويبر

بهذا الفهم ، يُكَوِّن مفهوم الشرعية الشكل الموضوعي للقبول[4] إن من الممكن القول ، على نحو مبسط ، بأن نماذج الشرعية التي عرَّفها ماكس ويبر تقـابل مختلف الأجوبة التي يمكن إعطاؤها لسؤال : ما الذي يؤسِّس سلطة السلطة ؟ ما الذي يعطي سعراً قانونياً لعملة النحاس التي تصدرها ؟ لقد طُرِح السؤال نادراً ، بالتأكيـد ، في الممارسة ، ومع ذلك فإنَّ تفكير مـاكس ويبر يسمـح بتحديـد المنطق العميق لأنـظمة السلطة . وهو بهذه الصفة يستحق الانتباه .

إنَّ ثلاثة أجوبة ، برأي ماكس ويبر ، يمكن تصوّرها : فالسلطة يمكن أن تقول بأنَّ الأمر جرى دائماً على هذا النحو ؛ أو أنَّ إرادتها هي التي تُملي الطاعة ؛ أو أن المادة كذا من القانون كذا تُسْنِد لها صراحة هذه الصلاحية .

إني أُطيع ، إنْ كنتُ أطيع ، لأنني أنحني أمام التقاليد ، أو أمام الموهبة الروحية للرئيس أو أمام هيبة القانون . إنَّ هذا الأمر يُحدِّد ثلاثة نماذج للشرعية ، هي : الشرعية المستندة للتقاليد ، والشرعية المستندة للموهبة الروحية للرئيس ، والشرعية العقلانية ـ القانونية .

إنَّ الشرعية التقليدية تستند على ما يُسَمّى « بسلطة البارحة الأبدية » ، أي على عُرْفِ الأجداد . لقد سيطر نموذج السلطة هذا على المجتمعات البشرية خلال آلاف السنين . وشكل ، وما زال ، كابحاً قوياً في وجه التجديد . إنَّ كل ما هو جديد ، كان يُفهم ، في مثل هذا السياق ، على نحو تحقيري . وعلاوة على ذلك ، فإن السلطة ، وفق هذا النموذج ، يجب أن تكون شاملة لكي تكون فعَّالة . إن الماضي يُفَكَّر فيه ، هنا ، ككل غير قابل للتحليل . إن التفكير التاريخي ، تجاه مثل هذه السلطة ، سيكون له أثر تذويبي . فهو يجازف بإظهار أن القديم كان جديداً في الماضي . إن التغيير في

(4) يجب تمييز هذا المعنى للكلمة عن المعنى الذي يعطيها إياه فقهاء القانون الدستوري عندما يقارنون بين الشرعية (Légitimité) والمشروعية -Légalité) .

مجتمعات من هذا النموذج يدخل من خلال خط مائل عكسي ، فالتجديدات تُقدَّم فيه كاصلاحات لا تستهدف تشجيع الجديد ، وإنما ترميم الحالة السابقة التي أفسدتها إنحرافات مُدانة . إن المجتمعات التقليدية هي بالفعل مجتمعات تؤمن بإنحطاط الأزمنة الحاضرة[5] . إنهم يستدعون أمس الأول ضد الأمس ، وهكذا يصنعون الغد .

إن مثل هذه السلطة يمكن أنْ تُنَشِّط أيَّ نظام للسلطة ، ولا سيما السياسية ، ليس فقط في المجتمعات المُسَمّاة «بالبدائية». فالنظام القديم ، في فرنسا ، كان يرتكز على مبادىء من هذا النوع . أما الثورة فكان المعنى العام لها بالضبط قلب الاتجاهات الفعلية للتاريخ (كالمركزية) أقل مما هو قلب تبرير الأعمال المنجزة من قِبَل الحكام : من الآن فصاعداً ، كان يُعتَزَم فعل الجديد ، بوعي وبشكل إرادي ، وليس التجديد ، من خلال التأكيد على إعادة صنع القديم . إن الكنائس هي أمثلة أخرى مميزة للأنظمة التي يعمل فيها هذا النموذج للشرعية . فباتجاهها نحو وقائع مُؤَسَّسَة غير قابلة للتجديد ، كانت تستمد ديناميتها من الماضي . هكذا صُنِع الاصلاح باسم عودة للكنيسة البدائية . وهذا هو أيضاً حال المدارس الفكرية التي تنتمي لأب مؤسِّس،ولا تجد في موضوعية مسعاها القوى اللازمة من أجل أن تتحمل ، الجديد بشكل إيجابي : ومن هنا العودة الى ماركس ، والعودة الى فرويد التي يقوم بها الأنصار في الوقت الذي يُبرِّرُون فيه الهرب أمام صعوبات المذهب وعقمه المتنامي .

وعلى الرغم من هذه الأمثلة المعاصرة ، فإن الشرعية التقليدية تبدو في تراجع واضح جداً في العالم الحديث ، الذي يُؤمن ، بالعكس ، بالقيمة المطلقة لما هو جديد . أن هذه الشرعية تتجه بالفعل لأنْ تصبح غير مفهومة في نظر المعاصرين . ومع ذلك فإنها تُعَدُّ عقلانية على طريقتها ، وهذا ما تنبغي الإشارة إليه . فهي تُخَفِّف بالفعل الصراعات ، بمعنى أنَّ أياً من العناصر الفاعلة فيها لا يمكن أن يُعَدَّ مسؤولاً عن قواعد اللعبة التي يعود تاريخها لفترة سابقة بالنسبة له . إنه يستطيع تطبيقها من دون وساوس ضميرية . وتلك التي تضرُّ ليس لديها مصدر للإدعاء بأنها خُلِقت خصيصاً لهذا الهدف . إنَّ قِدَمها يُعطيها موضوعية تجعل من الأسهل تطبيقها واحترامها . إن النتائج الغريبة لأساليب الانتخاب في بريطانيا والولايات المتحدة والتي يمكن أن تؤدي لانتخاب أغلبية في البرلمان أو رئيس للجمهورية بأصوات تمثل الأقلية على الصعيد الوطني لا تبدو غير قابلة للاحتمال في نظر الرأي العام ، لأنها نتيجة قواعد لم يخترعها أبطال الرواية . إلاَّ أن الوضع سيختلف فيما لو كانت هذه الظاهرة نتيجة قانون انتخابي تبنّته الأغلبية من أجل

(5) حول هذه الفكرة أنظر ب . فاين « كيف يكتب التاريخ » ص 89 ـ 93 .

إنقاذ سلطتها المُهدَّدة[6] . وبشكل أعم ، فإن الحياة السياسية في هذه البلدين تبرز ، إذا قورنت بشكل خاص مع الحياة السياسية الفرنسية منذ 1789 ، العلاقات بين الشرعية التقليدية والإجماع . إذا ما تجردنا عن كل الحوادث الطارئة للوضع التاريخي ، التي أثقلت كثيراً بشكل مؤكد على التقلبات الدستورية الفرنسية ، فإن منطق الشرعية التقليدية يسمح بصياغة هذا التأكيد الغريب : كلما دام نظام ، كلما كانت لديه فرص أكثر للدوام .

إن النموذج الثاني للشرعية ، برأي ماكس ويبر ، هو شرعية الموهبة الروحية . لقد عرفت هذه الفكرة نجاحاً غير مُنتظر لحد أن التعبير دخل في اللغة الشائعة . وهي ظاهرة لم تؤدِ إلاَّ إلى زيادة غموض هذا المفهوم . ولهذا صار من الضروري بشكل خاص القيام ببعض التوضيح والتمييز .

إن تعبير الموهبة الروحية يعود في الأصل للغة الدينية . وهو يتضمن الهيمنة الاستثنائية التي يمارسها بعض الأفراد في داخل الجماعات الضيقة ، ولا سيما الطوائف . أمَّا الكنائس المؤَسَّسَة فإنها أقل مواتاة لظهور هذا المفهوم بسبب بُناها التسلسلية . بل إنها تميل حتى للحذر منه . إن « النبي » هو المثال الكامل للرئيس المتمتع بهذه الموهبة . فسلطته تبدي سمتين : أولاً ـ أنها كبيرة جداً ، وتسمح بقيادة الناس ، ودفعهم للقيام بأعمال لم يكن أي شيء في السابق قادر على دفعهم لإنجازها وثانياً ـ أنه لا يستمدها من وضع موجود مُسبقاً ، كالملك ؛ أو من إرادة أناس آخرين كرئيس الجمهورية أو البابا . إنَّها سلطة يُقال ، بعبارات لاهوتية إنها مُستمدة من الله ، وبعبارات دنيوية إنها مُستمدة من ذاته ، أي من قدرته على الاغراء الشخصي . إن هاتين النقطتين يجب أن تسمحا لنا باستبعاد التجاوزات اللغوية التي تتيح إضفاء هذه الموهبة على شخصية فرد جذاب لا يطلب إلينا شيئاً ، ويستمد سلطته من مصدر لا شخصي . وبالمقابل ، فإن من الممكن استعمال التعبير ، ولو بمعنى لا طعم له ، من أجل وصف سلطة زعيم مدرسة أدبية ، أو مدرسة تحليل نفسي . إنَّ أتباع مثل هذه المدارس من المُعجبين بهؤلاء الأفراد يخضعون لهيمنة حقيقية ، وإنْ كانت أقل شدة . أما الزعماء فإنهم يدينون بسلطتهم لذاتهم ولعبقريتم أكثر مما يدينون بها لأعمالهم .

---

(6) في خطابه أمام مجلس الشيوخ ، بعد ثورة تموز 1830 ، تساءل شاتوبريان : « إنكم تختارون اليوم ملكاً . فمن الذي سيمنعكم من اختيار آخر غداً ؟ هل ستقولون ، القانون ؟ ولكنكم أنتم الذين صنعتموه ! » (Mémoires d'outre-tombe ـ منشورات Pléiade ـ المجلد 2 ـ ص : 470) . إلاّ أنه لم يكن من الممكن إثارة مثل هذا الاعتراض ضد أسلوب توارث العرش المطبق في ظل الملكية « الشرعية » التي كانت قائمة مثل ثورة 1830 .

إنَّ للطوائف الدينية ولمدارس التحليل النفسي ، سمتين مشتركتين : فهي جماعات قليلة العدد ، وقرار الانتماء لها ، أو عدم الانتماء ، هو ، مبدئياً ، حر فهل يمكن ، بدون تحفظ ، نقل مفهوم الموهبة الروحية للجماعات السياسية ، الكثيرة العدد والتي يُعَدُّ الانتماء إليها قسرياً ؟ الجواب هو أنَّه ينبغي التمييز .

إننا بتعبير « الموهبة الروحية » ، نميل ، بالفعل ، لتعيين شيئين مختلفين بشكل عميق . إنها ، في الحالة الأولى ، نتيجة للسلطة . فالملكيات التقليدية تعرف هذه الظاهرة بأشكال مختلفة جداً ، ومن دون أنْ تتغير طبيعة الشرعية التي تميزها من جراء ذلك . إنَّ الملك يُحاط بهالة من الاحترام والإخلاص والحب[7] . وفي المجتمعات الشِرْكية ، كان يُعلن بأنَّه إله . إنَّ هذه المشاعر تكون صادقة وقوية عند الاقتضاء (إن المرء يضحي بحياته في سبيل القيصر ، أو يمكن ، على الأقل ، أنْ يكون مستعداً للقيام بذلك) ولكن من دون أنْ يكون فيها شيء من الصلات الشخصية : إنَّ المرء يحب الملك من دون أن يكون قد رآه مطلقاً ، وهو سيُحبُّ كذلك خليفته . إنَّ من الممكن أنْ نُقَرِّب من هذه الحالة ، بالرغم من الاختلافات االبديهية ، حالة الدكتاتور الحديث الذي ينظم عبادة شخصيته . إنَّ من الغريب بالفعل الاشارة لفكرة الموهبة الروحية ، بالمعنى المحدد أعلاه ، من أجل شرح سلطة زعيم مثل هتلر أو ستالين : إن الشواهد تتفق على غياب السحر الشخصي لديهما أو الكفاءات في ميدان ما . إنَّ صُدفة الأحداث هي التي قادت هؤلاء الرجال للسلطة[8] . وفقط بعد وصولهما إلى الدكتاتورية تجلت لديهما عبقرية هائلة وموسوعية . لم تكن جَلِيَّة قبل ذلك الحين . إن المجال لا يتسع هنا للتساؤل عن أسباب مثل هذا التحول ووسائله ونتائجه . لكن المهم هو أنْ نرى أنَّ الموهبة ، في هذه الحالات ، تقوي السلطة من دون أن تكون الأساس لها ، لأنها تكون لاحقة لها وليست سابقة .

إنَّ وضع الزعماء السياسيين الذين يتوصلون للسلطة بفضل ما لديهم من موهبة روحية هو وضع مختلف ، وإنْ كان أكثر ندرة . إنها حالة « منقذ الوطن » ، الفرد المجرد عند البداية من كل شرعية ، والذي يفرض نفسه بمؤهلاته ومآثره في سياق تاريخي طارىء ودرامي . إنَّ اوكتافيوس ـ أوغسطس . الذي تحوَّل ، بالوسائل الأكثر قابلية للنقاش ، من رئيس زمرة إلى مُعيد للسلام ، ومؤَسِّس لنظام سياسي جديد ، يُبْرز

(7) بَيِّن ب . فاين معنى وحدود مثل هذه المبالغات الورعة أنظر كتابه « الخبز والسيرك » (Le pain et le cirque) ص : 560 ـ 589 .

(8) صحيح أن هتلر وحزبه فتنوا في البداية الكثير من الناخبين . لكن في هذه الحالة يجب إعلان أن كل زعيم حزب يربح الانتخابات يتمتع بهذه الموهبة الروحية . الأمر الذي يفرغ مجدداً المفهوم من كل معنى .

بشكل خاص هذه السيرورة[9] . وفي العصر الحديث ، يمكن تفسير وصول الجنرال ديغول للسلطة بنفس الطريقة[10] .

إنَّ من الممكن أنْ ننزع لحجز تعبير « الموهبة الروحية » لهذه الفرضية الثانية ، التي تُعَدُّ الوحيدة التي تنبثق فيها السلطة من الموهبة الروحية . ومع ذلك ، فإنَّ من الممكن الاحتفاظ به في الحالة الأولى ، ولكن بحجزه للأوضاع التي يحل فيها نموذج من الشرعية فعلياً محل نموذج آخر : الملك أو الدكتاتور الذي تتأسس سلطته في البدء على شرعية تقليدية أو عقلانية ـ قانونية ثم يمكن رؤيتها تتحول إلى شرعية الموهبة الروحية . إنَّ المعيار ، الذي يتجلى في الممارسة صعب التطبيق ، هو بالفعل معيار الطابع الشخصي أو اللا شخصي للسلطة . فطالما أن الملك يُعَدّ ملكاً لأنه ملك ، وليس لأنه شخص بالذات ؛ وطالما أن ستالين يُعَدُّ دكتاتوراً لأنه أضاف رعباً عاماً الى تفويض قانوني ، وليس بسبب مآثره باللغة ، فإنّ السلطة لا تُعَدُّ سلطة قائمة الموهبة . وهي تصبح كذلك إذا حَلَّ التعبير الثاني محل الأول . إن تصنيف ويبر ، على سبيل التذكير ، يميز بين نماذج الشرعية وليس بين مصادر السلطة . إنَّه لا يجيب على سؤال : « من جعلك ملكاً ؟ » وإنما على سؤال : « باسم ماذا تحكم ؟ » ، والملاحظات التي أتينا على ذكرها تُظهر أنَّ هذه الأسئلة التي يمكن أن تندمج مع بعض يمكن أيضاً أن تتميز عن بعض : إنَّ من الممكن بالفعل تغيير الشرعية وسط المخاضة ، في حين أنَّ مصدر السلطة يُكتسب بالتأكيد مرة واحدة وإلى الأبد .

إنَّ النموذج الثالث للشرعية الذي يُشير له ماكس ويبر هو الشرعية العقلانية ـ القانونية . وهذه الشرعية تتطلب قدراً أقل من التفصيل ، لأنها لا تُبدي في نظرنا الطابع الغريب للشرعية التقليدية ولا تتضمن غموض شرعية الموهبة الروحية . إنَّ مبدأها هو فكرة القانون ، المفهوم ليس كقاعدة موضوعية وسامية تفرضها سلطة خارجية على المجتمع ـ وتُعبِّر عن نفسها في التطبيق ، مهما كانت طبيعتها النهائية ، في سلطة الماضي أو في إلهام الرئيس العبقري ـ وإنما كقاعدة يُعِدُّها العقل تبعاً لهدف واعٍ ووسائل مُحدَّدة .

---

(9) حول سيرة حياة أوغسطس ، يجب قراءة الكتاب الكبير ل . ر . سيم (R.Syme) « الثورة الرومانية » (La révolution romaine) الترجمة الفرنسية ـ غاليمار ـ 1967 ـ وهو يقدم على كل حال فائدة تتجاوز في عموميتها موضوعنا . إننا سنتذوق بشكل خاص الفصل الحادي عشر بعنوان « كلمات ذات طابع سياسي » .

(10) وذلك ، بالتأكيد ، بصفته رئيساً مؤقتاً للجمهورية الفرنسية . لأن عودته في عام 1958 تأسست على شرعية من النمط العقلاني ـ القانوني حتى ولو كان ماضيه وشخصيته تعطي لسلطته طابع الموهبة الروحية التي سيحتفظ بها للنهاية .

إنَّ ما يميز هذا النموذج من الشرعية عن السابق ، ولا سيما عن الشرعيّة التقليدية ، إنما هو إذن الروح العامة التي ننظر بها للنظام المعياري ، الجزء الواعي والقابل مُباشرة للملاحظة من التنظيم الاجتماعي ، أكثر مما هو القانون كوسيلة تقنية حقوقية ـ لقد ترك لنا الماضي قوانين وأعراف ، وشرعية الحكام تُقاس بالضبط بمدى احترامهم لها . إنَّ السلطة هي نتيجة تفويض تنص عليه هذه القواعد وتُنظِّمُه . وفي حين أنَّ التركيز كان ينصبُّ في الحالات السابقة على الخضوع لقواعد سامية وثابتة ولا تقبل الجدل ، فإنَّ التركيز يتم الآن على الانتماء لقواعد ذات غايات جلية وأساليب قابلة للجدل ومضمون قابل للمراجعة . إن الشرعية التقليدية وشرعية الموهبة الروحية ليس لهما إلاَّ أنْ يكونا هما ذاتهما من أجل أن يُعترف بأنهما شرعيتين . أما الشرعية العقلانية ـ القانونية فيجب ، علاوة على ذلك ، أنْ تُبرِّرَ مضمونها . ولهذا السبب ، تُمَدَّدَ بشكل مفرط دائرة الإشكالية وبالتالي دائرة السياسة .

إنَّه لمن الخطأ بالتأكيد أن نرى في النماذج الثلاثة للشرعية التي وصفها ماكس ويبر مخططاً عاماً لتعاقب زمني . إن الأول ، بالتأكيد ، هو الأكثر بدائية ، والثالث الأكثر حداثة ، لكن من الواضح أن النماذج الثلاثة يمكن أن تتشابك أو تتعايش . وبالمقابل ، فإن من الصحيح أننا نرى ، بدراستها بشكل متعاقب ، أن الأول يمكن أن يُحيي أيَّ نظام للسلطة ، وأنَّ الثاني له ميدان أضيق : هل سيكون هناك من معنى للحديث عن أب أسرة له موهبة روحية ؟ وأن الثالث أخيراً يتعلق أساساً بسلطة من النمط السياسي . لهذا يجب الآن أن نجابه مباشرة السؤال التالي : كيف نُعَرِّف السلطة السياسية ضمن مجموع ظواهر السلطة ؟

الشعبة الثانية
السلطة السياسية

65 ـ طرح المشكلة

رأينا في الفصل الثاني من الجزء الأول كيف أن تعريف مفهوم السياسة كان ، اعتباراً من نقطة ما من التفكير ، يجعل اللجوء لمفهوم السلطة السياسية أمراً لا بد منه . في تلك اللحظة لم نُعرِّف هذا المفهوم . أما الآن فإننا قادرون على القيام بذلك .

إذا طُرِحَت المسألة ، فهذا بالتأكيد لأنَّ كل السلطات ليست سياسية . إن السلطة ظاهرة شائعة : فهي تُصادَفُ في الأُسَر والمشاريع والكنائس وفي « الجماعات الإجرامية » كالمافيا ، وفي المدارس الأدبية والفنية والعلمية . إن هناك سلطة إقتصادية ومالية وفكرية الخ . . . . إن الملاحظات التي أبديناها حتى الآن تطبق على مجموع هذه الظواهر . فما

الذي يصنع من بينها خصوصية السلطة السياسية ؟

يقدم البعض أحياناً لهذا السؤال جواباً بسيطاً حين يخرجون الأصل الاشتقاقي لكلمة سياسة بقولهم : السياسة كلمة مشتقة في كلمة « بوليس » اليونانيـة التي تعني المدينة ، بمعنى المدينة ـ الدولة . ولهذا يُقال أنَّ السلطة السياسية هي السلطة التي تمارس في الدولة . إلَّا أن من الواضح أن مثل هذه الطريقة لا تجلب أيَّ تعليم . أولاً لأنه يمكن التحقق بنفس الطريقة من أنَّ الذَرَّةَ لا تنقسم ، وأنَّ العناوين حمراء : إنَّ الكلمات لا تخبر عن الأشياء . وثانياً ، لأن هذا الحل تبسيطي وخاطىء . فالسلطة التي تحكم دولة يمكن ألَّا تكون سلطة سياسية . إنَّ ما يهم بالفعل ، إنما هو طبيعة علاقة السلطة ، وليس المكان الذي تُمارَس فيه .

66 ـ إن السلطة تكون سياسية إذا فُكِّرَ بها كسلطة مُحتَملة

لو كانت علاقة الملك مع رعاياه ، والرعايا مع الملك ، من نمط العلاقة الأبوية فماذا يمكن أنْ يعني التأكيد القائل بأن هذه السلطة سياسية ؟ هل سيُقال بأنَّ كل علاقة أبوية هي سياسية ؟ أو أنَّ هذه العلاقة هي سياسية موضوعياً بالرغم من أنها أبوية ذاتياً ؟ إن الجواب الأول غير معقول ، والثاني يعني فقط أن نلصق زُمَرَنا الفكرية الخاصة على ظواهر ننكر خصوصيتها . إنَّ هذا يؤدي بنا الى نتيجة مزدوجة : فإما أنْ نمنع أنفسنا من فهمها ، وإما أن نُقَطِّع المفاهيم بشكل رديء من خلال إخضاعها لأحكامنا المُسبقة المحتملة . إن المثال التالي سيسمح بأن نفهم بشكل أفضل مدى هذه الملاحظات .

لننظر لسلطة الامبراطور الروماني ، كما يحلّلها بول ڤاين (P. Veyne) . إنَّ الامبراطور لا يستمد وظيفته من تفويض من المحكومين . إنه يمتلك حقاً ذاتياً في الحكم . إن الوظيفة المَلكية هي مُلْكية خاصة ، بالرغم من أنها تقوم بأداء خدمات عامة . وينجم عن هذا أن الامبراطور لا يمكن أن يُخطىء ، مثلما أن المالك لا يمكن أن يخطىء بحق الملكية . كما ينجم عنه أيضاً أنَّ الامبراطور لا يمكن أن يتلاشى في وظيفته . إنَّ أحداث حياته الخاصة هي بالنسبة للمحكومين مناسبات للفرح أو الحزن . والمشاعر التي يبديها هؤلاء تجاهه هي بطبيعتها كمشاعر الابن تجاه أبيه . إنهم يحبونه حباً مستقراً كما يحب الابن أباه . وهذا لا يعني أن المحكومين سعداء دوماً ، أو أنهم يحبون الضرائب . إلَّا أنهم لا يُعِدُّون الملك مسؤولاً عن هذه المُزعجات . إن الامبراطور ليس السياسة ، وليس هناك في روما من يتحدث عنه بعبارات سياسية . إن المعادل لما نسميه نحن سياسة لا يوجد إلَّا على ثلاثة مستويات : أولاً ، في الشؤون المحلية التي نتعرف فيها على القضاة الذين يتم تعيينهم وتوجيه النقد لهم وإقالتهم عند الحاجة ، وثانياً ـ المعارضة الحقيقية التي يمكن أن تظهر على مستوى الامبراطورية ، ولكنها ستقوم حينئذٍ

باسم الامبراطور ضد الوزراء الخبثاء . وثالثاً ، الامبراطور نفسه الذي لن يُنظر له كشخصية سياسية إلاَّ من قبل طبقة حاكمة ضيقة جداً ، أو من قبل الجيش . إنَّ آراء هذه الفئات وحدها يجب أن تؤخذ بالاعتبار من قِبَل الامبراطور ، لأن هذه الفئات هي فقط التي لا ترى فيه شيئاً من معطيات الطبيعة ، وإنما تنظر اليه كمحتلٍ محتمل لوظيفة يمكن أن تُمارس من قِبَل شخص آخر . إنَّ الامبراطور لا يكون سياسياً إلاَّ في نظر أولئك الذين بإمكانهم أنْ يُدركوا فكرة تغييره ، لأن لديهم إمكانية للقيام بذلك[11] .

هكذا تفرض نفسها فكرة غريبة ، ولكن لا يمكن رفضها . وهي أن الطبيعة السياسية لسلطة ما لا تحددها حالة موضوعية . « إن حكم البشر » لا يُعطي ، من ذاته ، « طبيعة » سياسية لأولئك الذين يتولونه . إنَّ العلاقة التي تعيشها السلطة هي التي تحدد طابعها . فبالنسبة لأولئك الذين لا يتخيلون تغيير الملك مثلما لا يتخيلون تغيير الأب ، لا تكون سلطة الأول سياسية مثلما هي سلطة الثاني . إنَّ الشيء الحقيقي الوحيد في توصيف السلطة ، كما في وجودها ، هو العلاقة حتى ولو كانت ذاتية . أما جوهر السلطة فهو وهم مولود من تجارب محتملة .

67 ـ السياسة والطابع السياسي للسلطة

يبدو إذن أن مفهوم « السياسة » يأخذ بالحسبان الطابع السياسي للسلطة وكذلك الوقائع الأخرى التي يطبق عليها هذا المفهوم أيضاً . فكماأنَّ أية قضية سياسية تكون قضية إشكالية ، قابلة لأن تجد حلاً لها بالتأكيد وفقاً لمعايير موضوعية ، تكون السلطة السياسية سلطة إذا لم تفرض نفسها من طبيعتها ، وإنما إذا كانت قابلة لأن توضع موضع الاتهام ، وتُنتقد ويمكن أن تُقلب . إنَّ السلطة السياسية تفترض وجود رأي عام يُراقب من يتولونها ، ويظن أنهم محتملين وقابلين للتغيير . إنَّ مسألة الإكراه والقبول لم يكن لها معنى في سياق الامبراطورية الرومانية ـ والامبراطورية الصينية أيضاً . فالامبراطور لا يُكرِه رعاياه على حبه ، كما لا يُكرِه الأب أولاده على ذلك . كما لا يمكن القول بأنَّ الرعايا يقبلون بسلطة الامبراطور ، لأن القبول يفترض إمكانية عدم القبول . إنَّ السلطة هنا لا تتسم بأي طابع سياسي لأنها تستبعد جذرياً كل طابع إشكالي .

ومع ذلك فقد رأينا أن بعض القضايا لا تكتسب طابعاً سياسياً إلاَّ بقدر ما تكتسحها السلطة السياسية . ألاَ يُعَدُّ تعريف السلطة السياسية بالسياسة ، ثم السياسة بالسلطة السياسية بمثابة الدائرة المُفرغة ؟

إنَّ الأمر ليس كذلك ، فالسلطة السياسية تُعَرَّف بصفتها تلك من خلال طابعها

(11) أنظر : ب . فاين « الخبز والسيرك » ص 542 ـ 545 .

الإشكالي . إن السلطة تصبح سياسية منذ أن يتكون رأي عام ، ومنذ أنْ يُنْظَر لمن يتولون السلطة ، ولإعمالهم باعتبارهم مُحتَملين وعابـرين ، ويمكن أنْ يكونـوا غير مَنْ هم . إنَّه لم يَعُدْ من الممكن العودة للوراء ، والرجوع لعهد البراءة المفقودة . ولهذا لم يَعُد بمقدور أي سلطة سياسية معاصرة أن تُنكر طابعها السياسي . إن أي دكتاتور ، حتى ولو كان الاقوى ، والأكثر « إحتراماً » لا ينجو من إمكانية وضع سلطته قيد التساؤل ، ولا يستطيع جعلها تظهر بمظهر السلطة اللاسياسية . ولهذا نراه يلجأ من أجل تعويض هذا النقص الى تعميم الرعب الذي لم يكن أباطرة روما والصين يلجؤون إليه ، ليس بسبب عظمة نفوسهم وإنما بسبب غياب الحاجة له . ولهذا السبب أيضاً لا يُشكل مفهوم السلطة القائمة على فكرة الموهبة الروحية انتصاراً للسلطة اللاسياسية وإنما إندحاراً لها . إن طلب توفر الحكام على مـوهبة روحيـة يعني التسليم بأنهم يحكمـون ليس بمقتضى حقهم ، وإنما بمقتضى كفاءاتهم ، وأنهم يستطيعون ألَّا يملكوا وأن يخسروا . إنَّ ما كان يميز الاباطرة الرومان هو بدقة أنهم لم يكونوا بحاجة لموهبة روحية من أجل أن يحكموا ، أو أنَّ الحكم أسند لهم آلياً الموهبة الروحية : إن هـذا يعني نفس الشيء لأن الموهبـة الروحية الآلية تعادل غياب الموهبة الروحية .

ولكن منذ أن تُعَرَّفَ السلطة بأنها سياسية ، تبدأ بتنمية ديناميتها الخاصة . هنا نجد ثانية آلية التسييس التي حددناها سابقاً . إن السلطة ، التي كانت في البدء سلبية ، تصبح إيجابية . وبعد أن كانت مُسَيَّسة تصبح ، إذا جاز القول ، مُسَيِّسة . إنها تتناول مسائل لم تكن تهتم بها قبلاً ، وتعطيها طابعاً سياسياً ، وتجعلها بهذا غير قابلة للحل . فإذا كانت قبل ذلك قابلة لأن تجد حلولاً موضوعية أو ذاتية ، فإنها تكف الآن عن أنْ تكون كذلك . إنه لن يعود بالامكان ، حسب التعبير العميق لبرتران دو جـوفنيل ، حلّها وإنما فقط تسويتها . وبعبارة أخرى ، فإن السلطة السياسية ستقوم ، مستعملة في ذلك قوتها ، بالبت بالمسائل المعروضة عليها من خل إتخاذ قرار . وبقيامها بذلـك ، ستؤدي مهمتها المتمثلة بوضع حد للمناقشات التي يمكن أنْ لا تنتهي ، والتي تنطوي عليها معضلة غير قابلة للحل . إنَّ السلطة ستجعل العمل ممكناً . وهذا ما يمتدحـه أنصارها بقولهم إنَّ قراراً سيئاً أفضل من عدم إتخاذ أي قرار . وهذا صحيح أحياناً . ومع ذلك فإن إحلال التسوية محل الحل لا يتم بدون أضرار. إنَّ فعالية التسوية لا تكون غالباً إلَّا لفترة محدودة ، نظراً لأنها تعسفية بشكل حتمي . إنَّ المعضلة ، التي تُسَوّي لفترة ما ، تبقى قائمة بشكل محتمل . إنها ستظهر ثانية في يوم ما بفعل المنطق الذي لا نهاية له للسياسة .

لهذا فإن لا وجود هنا لدائرة مفرغة ولا لتناقض في الوصف الذي قدمناه للعلاقات

بين السياسة والسلطة . إن السياسة ، بصفتها إشكالية ، هي الأولى . لكن السلطة السياسية ، بعد أن تتكون ، تؤثر بالمقابل عليها . إننا قد نقول بأن علاقاتهما جدلية ، لو لم تُستعمل هذه الكلمة إلى حدٍ مثير للسخرية . إنَّ هذا التأثير المقابل يكون ، من جهة أخرى ، فعَّالاً لحد أنَّه يُؤدي إلى تسييس السلطات غير السياسية : وهكذا تُفَسَّر سلطة رئيس المشروع أو سلطة الأهل بمعنى سياسي ، ويمكن الطلب الى السلطة السياسية أنْ تحد منهما أو أنْ تلغيهما . هكذا فصل الى قلب جذري للتعابير : لقد تَمَّ الانتقال من سلطة « سياسية » غير مُسَيَّسَة إلى سلطة « لا سياسية » مُسَيَّسة .

ومع ذلك فإنَّ الأمر يتعلق هنا بوضع حدّي ناشيء عن إفراط في التسييس . أمّا في أغلب الحالات ، في العصر الحديث ، فإن السلطة السياسية تتطابق في الواقع مع الصورة التي تتكون عفوياً عنها ، أي السلطة التي تحكم دائرة السياسة ، الواسعة والمحصورة في آن واحد . إنّنا سننهي دراسة السلطة بدراسة بعض أشكالها .

الشعبة الثالثة
بعض نماذج السلطة السياسية

68 ـ ضرورة التمييز

لا يكفي ، بالفعل ، من أجل تمييز السلطة السياسية ، أنْ نحدد العنصر الذي يعطيها هذه السمة . إنَّ السلطة الإشكالية وغير الطبيعية يمكن أن تكتسي عدة أشكال . إن من المفيد أن نرسم الخطوط العريضة لبعض النماذج الكبرى للسلطة السياسية ، وذلك من دون بذل جهد لوضع رسم نموذجي شامل لها قد يكتسي طابعاً اصطناعياً الى حد كبير ، طالما أنَّ الحلول الملموسة التي قدمها البشر لهذه المعضلة تبدو عديدة ومتنوعة . إنَّ من الممكن أنْ نميز ، على إثر عدة مؤلِّفين ، بين السلطة الفردية (Le pouvoir indvidualisé) والسلطة المتجسدة في مؤسسة (Le pouvoir institutionnalisé) والسلطة الشخصية (Le pouvoir personnalisé) . إننا بقيامنا بذلك ، لا نرسم وقائع تاريخية دقيقة ومحددة ، وإنما المنطق الذي يُحدد سمات نظم مثالية ، على طريقة ماكس ويبر .

69 ـ السلطة الفردية

تُحَدَّد السلطة الفردية بالمقابلة مع السلطة المُغْفَلة (anonyme) التي تميز الجماعات البشرية الأكثر بدائية ، والسلطة المتجسدة في مؤسَّسة ، التي تظهر ، كما سنرى ، في مرحلة لاحقة من التطور . وتُمارس السلطة في هذا النموذج من قبَل رجل واحد . أمَّا

أشكالها فمتنوعة جداً . إنَّ المثال التقليدي لهذه السلطة هو الحكم الطغياني اليوناني . فالطغاة ـ وهذا التعبير ليس له بالضرورة في هذا السياق قيمة تحقيرية ـ يتميزون بالفعل بأن وصولهم الى السلطة لا يمكن أنْ يتم من خلال أية قاعدة موضوعة سلفاً ، أو من خلال تفويض صريح صادر عن أفراد المجتمع . إن الطاغية يتوصل ، كما يبدو ، الى السلطة بفضل إرادته الخاصة فقط . وهذه السمة كانت تبهر كثيراً القدماء . إنَّ الأمر يتعلق هنا ، بالتأكيد ، بأمر وهمي الى حد ما : فإذا كان الطاغية مقبولاً ، أو إذا كان ، بتعبير أفضل ، قد أُخِذَ على محمل الجد من قبل مواطنيه ، فذلك لأن جزءاً على الأقل من هؤلاء قدموا له الدعم . إنَّ الطاغية يفرض نفسه غالباً في المدن التي تجتاحها الصراعات الطبقية أو الحرب الأهلية . أما سلطته فتكتسي طابع دكتاتورية الخلاص العام ، الذي يعطيها شيئاً من العقلانية . ومع ذلك فإن مثل هذه السلطة تبقى مشروطة بشكل دقيق بالصفات الشخصية للرئيس ، وبشجاعته وذكائه وحظّه . إنَّ الظروف يجب أن تكون مواتية ، لكن فضيلة الرئيس تبقى عاملاً حاسماً . لقد كان بإمكان مكيافللي ، في عصر النهضة بإيطاليا ، أنْ يفكر بكثير من الجدية بالطرق والوسائل التي تمكّن شخصاً من أن يصبح ملكاً بفضل جهوده الخاصة .

وإذا كان الطاغية يحقق ، من خلال الطابع الشخصي لمشروعه ، نوعاً من النموذج الكامل للسلطة الفردية ، فإن هذه الأخيرة يمكن أيضاً أن تعبر عن نفسها من خلال إشكال سبق أن اتخذت لها شكلاً دستورياً . إن السلطة الفردية ، بعبارة أخرى ، يمكن أنْ تتفق مع مبدأ الخلافة الوراثية . ولكن فقط في الحالة التي يحتفظ فيها هذا النظام بطابع شخصي ، وبالتالي وقتي . إنها الحالة التي يمكن أنْ يوضع فيها مبدأ الوراثة قيد التساؤل نتيجة أحداث ظرفية ، منها ، على سبيل المثال ، حالة وجود وريث غير قادر على ممارسة السلطة الفعلية نظراً لحداثة سنّه . وهي أيضاً الحالة التي لا تكون فيها السلالة الحاكمة مُثَبَّتة بما فيه الكفاية لجعل محاولات اغتصاب السلطة أمراً لا يقبل التفكير به مُسبقاً . في مثل هذه الأوضاع ، يبقى الطابع الشخصي للسلطة حاسماً . فإذا كان الوارث ، الذي يُعيِّنه العرف ، يمتلك المؤهلات المطلوبة ، فإنه سيتلقى الإرث . وإلّا ، فإنه سيُستبعد من قبل منافس له . وهذا ما كان يحصل في روما ، أو في الصين ، من خلال تدخل الفئة الصغيرة الحاكمة التي كانت سلطة الامبراطور تعتبر في نظرها سياسية . أما في فرنسا ،فإن الملكية الكابيتانية* لم تستطع أن تبعد هذه الأخطار إلّا رويداً رويداً . ومن الضمانات التي تشهد على ذلك قيام الملوك بتنصيب ولي عهدهم وهم على قيد الحياة . وعندما انتهى الأخذ بهذه العادة ، في زمن فيليب أوغست ، كان

(*) التي أسسها الملك هوغ كابت (Hugues Capet) وسادت في فرنسا بين عامي 987 و1328 م .

ذلك إشارة على أن الملكية اجتازت خطوة حاسمة باتجاه تحولها الى مؤسسة .

إن السلطة الفردية تبدي عيبين كبيرين : عدم استمراريتها ، وغياب الحدود القانونية فيها . فبقدر ما يحكم الرئيس بمقتضى كفاءاته الخاصة ، تكون السلطة ، إذا صح القول ، محتواة في شخصه . فهي ليست شيئاً ينتقل ، وإنما هي فضيلة قيد الاختبار . إنَّ كل قاعدة للتوارث، على فرض أنه يمكن تصورها ، هي في الواقع عارضة ، لأن على الرئيس الجديد أنْ يفرض نفسه بفضل مؤهلات مساوية لمؤهلات أسلافه ، وبما أن الرئيس ، كإنسان ملموس ، سيموت بالضرورة ، فإن إنشاء سلطة جديدة لن يكون ممكناً إلاَّ بعد فترة أزمة ، طويلة الى حد ما ، وخطيرة قليلاً أو كثيراً . إن منطق السلطة الفردية يتضمن وجود حرب وراثة . ومن جهة أخرى ، فإنَّ من الصعب جداً أن تُوضع حدود قانونية للسلطة الفردية ، لأن السلطة هذه تبدو وكأنها تعود للرئيس ، وكأنها مال شخصي مرتبط بخصوصيته الفردية . إلاَّ أنَّ حدوداً توجد بشكل حتمي في الواقع ، لأنَّ الرئيس لا يستطيع تجاوز بعض الحدود من دون أنْ يؤدي ذلك لإثارة التمرد . لكن هذه الحدود تكون مُبهمة ، ومتحركة ، وتترك هامشاً كبيراً للمبادرة الخاصة . وليس لها عمومية الضمانات الحقوقية وفعاليتها .

إنَّ السلطة الفردية تتضمن إذن مساوىء خطيرة . ولإخفاء هذه المساوىء إخترع الناس ببطء ، وبشكل تجريبي ، مجموعة من الأفكار والقواعد التي أدت إلى تحويل السلطة الى مُؤَسَّسة .

70 ـ السلطة المتجسدة في مؤسسة

كيف يمكن إلغاء عدم استمرارية السلطة ؟ كيف يمكن تجنب حكم الأهواء الخاصة ؟ إنه لا يمكن ، بشكل بديهي، بلوغ هذين الهدفين طالما أنَّ السلطة تتجسد في أفراد ، لأن هؤلاء يموتون ولا يقبلون عفوياً بحد لقدرتهم على المبادرة . وبالمقابل ، فإن التجريدات قابلة لأن تضطلع بخصائص معاكسة . إنها ، بالفعل ، تُبنى بواسطة الفكر ، ويمكن أن تكتسي سمات لا يمكن أن تنفذ إلى الظواهر الطبيعية . إنها يمكن أن تكون متواصلة ، في حين أن الظواهر الطبيعية تكون خفية . وفي حين أن هذه الظواهر تنقل الاحتمالات التي تحملها في ذاتها إلى حيز الواقع ـ إن البشر ، كما كان يقول ثيوسيديد ، يمارسون دائماً كل السلطة التي يمتلكونها ـ ،فإن التجريدات يمكن أن تصطنع بحيث تُنتج بعض الآثار المطلوبة ، وليس غيرها . وتكون هذه الآثار الامتداد الطبيعي ، ولكن غير المرغوب فيه ، لها . على هذه التجريدات التي توجد في فكر البشر ، والتي تبدي خاصة إنتاج آثار تخرج عن نطاق هذا الفكر ، يُطلَق اسم « المؤسسات » (Institutions) .

إنَّ الحل لإحراجات السلطة الفردية يوجد إذن هنا . إنه يكمن في الفصل بين السلطة ، التي هي مفهوم مجرد ، والحكام ، أي الأفراد الملموسين الذين يجسدونها . إن السلطة ، كمؤسسة ، يمكن أن تكون خالدة . إنها تستمر ، مساوية لنفسها ، من خلال الافراد الذين يُعَدُّون التعبير المؤقت عنها . إنها يمكن أيضاً أن تكون محدودة . لقد كانت السلطة الفردية نوعاً من أنواع حالة الطبيعة . فالناس كانوا فيها يطيعون الرئيس وفقاً لآلية كانت تفرض حداً أدنى من التصورات . في مثل هذا السياق ، كان من الممكن تصور قانون يحكم العلاقات فيما بين الأفراد ، أي ما يُسمَّى بالقانون الخاص . لكن ما لا يمكن قطعاً تصوره هو وجود قانون يفرض نفسه على الحكام . أما إذا كان مصدر السلطة لا ينبع من الأشخاص الذين يمارسونها ، وإنما يُستمد من المبادىء التي أسندتها لهم ، فإنه يصبح من الممكن، بالعكس ، التفكير بوضع حدود لقدرتهم على العمل . إن ما يُستمد من الذات لا يكون له حدود إلاَّ من الذات ، أي لا يكون لـه إلَّا حدود واقعية . أما ما يُستمد من تفويض فإنه يمكن أنْ يُحدَّد قانونياً ، لأن الحدود يمكن أنْ تكون قابلة للتسجيل في صك التفويض ، بل ويمكن أيضاً أنْ تكون شرطاً له . سيُقال أنَّ بعض الصلاحيات تخرج عن نطاق السلطة ، وأن بعض الميادين التي سيكون تدخل السلطة فيهـا أمراً ممكناً من الناحيـة الواقعيـة ، ستكون محظورة عليها من النـاحية القانونية : إنها تعود لدائرة محفوظة ، بمقتضى مبادىء مُنْزَلة يُطلق عليهـا تعبير « الحق الـطبيعي » أو « حقوق الإنسـان » . إنَّ مثل هـذا التقديم يُبـدي عيباً عـلى الصعيد المنطقي ، لأنه يتضمن فكرة متناقضة تتمثل بوجود حق سابق لحق آخر . لكنه يعطي قيمة ما لكون أنَّ اللجوء الى التجريد في تعريف السلطة هو الشرط الضروري لصياغة قاعدة قانونية قابلة للتطبيق على هذه السلطة . هكذا سيكون من الممكن أيضاً وضع قواعد ثابتة لآلية انتقال السلطة . فقبل ذلك ، كانت هذه الآلية تُلاحظ ، وكانت تُختبر أو لا تُختبر إلاَّ من خلال ممارستها . أما منذ أنْ أصبحت السلطة غير مندمجة في الفرد ، ومنذ أن وُجدت فكرة كونها مُسْنَدَة إلى شخص ما ، صادر من الممكن أنْ يُعَيَّن هذا الشخص مُسبقاً ، وأنْ يُقَرَّر مُسبقاً كيف سيُعيَّن . من أجل القيام بذلك أُعِدَّت قواعد وإجراءات هي قواعد توارث العرش في الملكيات الوراثية ، أو إجراءات انتخاب رئيس الجمهورية . إنَّ الطريقة الأولى هي الأسهل ، والتي تميز حالة التأسيس الأقل تقدماً . لكن الطريقتين تشتركان في أنهما تتجنبان حَلَّ الاستمرارية الجذرية التي يتضمنها إختفاء الرئيس في السلطة الفردية ، وصراعات الوراثة التي تنشأ عنها بشكل حتمي .

إنَّ المظهرين اللذين أتينا على ذكرهما ـ الحدود في ممارسـة السلطة ، والقواعـد الخاصة بانتقالها ـ يتجسدان فيما يُسمى « بالدستور » . إنَّ هذه الكلمة يجب أن تُؤخذ بالتأكيد بمعناها المادي ، وليس الشكلي : إن الدستور ، بهذا المعنى ، يمكن أنْ يكون

عرفياً كما يمكن أن يكون مكتوباً . إنه لأمر تقليدي حين يتم الوصول الى هذه النقطة أنْ يُسنِدَ علم السياسة أمر العناية بهذا المفهوم الجديد الى القانون الدستوري . إن علم القانون الدستوري هو الذي سيدرس نماذج الدساتير ، وطرق إعدادها ، وكيفية سير العمل الطبيعي للمؤسسات داخل هذا الإطار . إلاّ أنَّ التمييز بين علم السياسة والقانون الدستوري هو تمييز تعسفي الى حد ما . أولاً لأن هذا الأخير ، بصفته قانوناً ، لا يدرس الظواهر إلاّ من الزاوية القانونية . إنّه منهج بديهي لأنه يضع كمُسَلَّمة وجود قانون بصفة عامة ، وقانون بصفة خاصة يتجلى ، في هذه الحالة ، بالدستور . إنَّ كل تفكير في هذا الموضوع لا يضع هذه المسلمات يعود لعلم السياسة . ولهذا فإنَّ الاختلاف هنا إذن هو في المنظور أكثر مما هو في الموضوع . وعلاوة على ذلك ، فإن النظم الدستورية ، مثل كل النظم القانونية ، لا تعمل وفقاً لمنطقها الداخلي فقط : وبما أنَّ ما يجب أنْ يكون لا يُنتج بالضرورة ما هو كائن ، فإنَّ علم السياسة سيأخذ بالاعتبار شروط امكانيات القانون الدستوري ، والعوامل المقاومة للنظام الحقوقي ، وحدوده وإخفاقاته .

إننا سنطلق على السلطة المتجسدة في مؤسسة ، كما أتينا على تعريفها ، تعبير « الدولة » . إلاّ أنَّ هذا التعبير لا يُفسر شيئاً ، إنَّه ، بالعكس ، يحتاج الى تفسير . إننا لن ندخل في المجادلات الغامضة ، والتي لا نهاية لها التي ولَّدها استعمال هذا التعبير . إنَّ المؤلفين الذين ينطلقون للبحث عن « طبيعة » الدولة لن يكتشفوا مطلقاً أنَّ معتقداتهم الخاصة محددة بشكل مُسبق . إن « تعريفات » الدولة لن تتجاوز مطلقاً مستوى التبشير اللغوي . إنها تدلُّ على ما يعنيه المؤلف ، إتفاقياً ، بهذا التعبير ، لكنها لا تعرض أي ضوء على الظواهر الحقيقية . إنَّ الاستعمال الأقل تعسفاً هو بدون شك التالي : نعني بالدولة الركيزة المجردة للسلطة ، التي لن تجد نفسها مُمتصَّة كلياً في شخص الحكام ، والتي تجعل من الممكن إعداد كتلة من القواعد الدستورية . إنَّ وحدة مفهوم الدولة هي وحدة سلبية : فهذا المفهوم يقابل مفهوم السلطة الفردية . أما فيما خلا ذلك ، فإنَّ الكلمة تشير الى وقائع شديدة التنوع بحيث يحلُّ استعمالها محل البحث التاريخي : إنَّ الدولة في روما الجمهورية ، والدولة الفرنسية في عهد الجمهورية الثالثة ، والدولة السوفياتية هي وقائع مختلفة بشكل مطلق ، لا يسمح بفهمها إلاّ البحث التجريبي فقط .

قبل أن ننهي الحديث في هذه النقطة ، من الضروري أنْ نجيب على اعتراض يوجه غالباً لمفهوم السلطة المتجسدة في مؤسسة . إن التحليل الذي أتينا على عرضه هو تحليل مثالي ، بالمعنى الفلسفي للكلمة ، وهو بالتالي ساذج ومخادع . كيف يمكن الايمان

بنظرية تضع السلطة ، مع ما يواكبها من قوة وعنف ملموسين ، على صعيد المؤسسات . التي هي وقائع فكرية ؟ ألاَ يؤدي هذا الى الوقوع في الوهم الذي يفترض وجود الفكر القابل لأنْ يُنتج الكائن ؟ إنَّ الجواب على هذه الحجة هو أنَّها تنبثق من منطق مسبق ، وتتجاهل الواقع القابل للملاحظة . إنَّ المؤسسات هي بالتأكيد أوهام ، لكنها أوهام تؤدي إلى نتائج . إن استعمال البشر للحيلة من خلال مفاهيم ، أي من خلال تجريدات ، من أجل تغيير الوقائع الملموسة ، هو من الثوابت الانثروبولوجية . إنه لا يمكن عدم ملاحظة هذا الأمر . إن التفكير بالدولة كشيء متميز عن الحكام كان صعباً ، لكنه كان أيضاً وسيلة فعَّالة من أجل تحويل الوقائع السياسية . إن كلَّ الجهود التي بذلت من أجل إعادة هذا الأمر الى مخططات مُعَدَّة سلفاً كانت تعسفية . فالإنطلاق من الواقع أمرٌ مُرْضٍ للغاية أكثر من أنْ يُفرض عليه مخطط ما من خلال إجراء يستحق لوحده أن يؤخذ عليه أنَّه مثالي وناجم عن معتقدات مجانية وتبسيطية .

بعد هذا الطرح ، من الحقيقي القول بأن مسيرة تجسيد السلطة في مؤسسة تبقى ، نتيجة طابعها المُعَد سلفاً ، مسيرة هشة ، ونتيجة طابعها المجرد ، محدودة . إنَّ الناس كلهم لا يستطيعون التفكير بالسلطة بعبارات مجردة ، وأي شخص لا يستطيع أن يضفي عليها حقيقة مجردة بشكل بحت . ومن هنا تنشأ معالم السلطة الشخصية ، التي ربما تُعد إستمراراً للسلطة / المؤسسة .

71 ـ السلطة الشخصية

إنَّ من البديهي، بالفعل ، أنَّ سلطة المؤسسات المجرَّدة لا تعمل ، إنْ لم تكن متجسدة في أشخاص . فمهما تكن المزايا التي نجدها في الشخص المعنوي ، المسمَّى بالدولة ، والذي يُعَدُّ المالك الوحيد للسلطة ، فإنَّه يجب النزول مجدداً ، والقبول بإسناد هذه السلطة إلى أفراد . إنَّ هذا الإجراء ليس مجرد إعادة إقرار **بالأمر الواقع السابق** . لكن النتائج التي يؤدي إليها لا يجب أن تحجب واقع أنَّه يضع الأشخاص الحقيقيين ومصالحهم وشهواتهم وأعمالهم الشخصية في وسط إشكالية السلطة . إنَّ عملية تجسيد السلطة في مؤسسة لا تكون ، بهذا المعنى ، كاملة بشكل مطلق . إنَّ أيَّ مجتمع لم يُحكم مطلقاً بقوة القانون فقط ، ومهما قالت بذلك القصص الخيالية عن مجتمعات سابقة أو لاحقة : إن القانون لم يكن ليوجد إنْ لم يكن قد أُعِدّ ليطبق على البشر ، بكل ما تعنيه الكلمة من معنى . إن السلطة تكون إذن شخصية ، بهذا المعنى الأول ، وعلى حد علمنا ، لأنها لم تُمارَس مطلقاً من قبل الآلهة ، أو الحيوانات أو العقول الالكترونية ، وإنما فقط من قبل البشر .

لكن فكرة شخصانية السلطة يمكن أنْ تُفهم أيضاً بمعنى آخر عُبِّر عنه جورج بوردو

في الستينات من هذا القرن[12] فحسب هذا المفهوم يُعَد تشخيص السلطة ظاهرة جديدة ومُبهرة للنظر ومثيرة للقلق . فمن أجل إثبات حقيقتها ، يتم اللجوء لمجموعة من الوقائع التي لا شيء منها ، في حقيقة القول ، يضمن أنها تنبثق عن نفس الأسباب ، ويمكن أنْ توضع بشكل مفيد على صعيد الموازاة. ففي بلدان العالم الثالث التي تحررت حديثاً من الاستعمار ، نلاحظ وزن القادة الذين يتحلون « بطابع الموهبة الروحية »[13] . وفي الدول الشيوعية نلاحظ أنَّ « عبادة الشخصية » لم تكف عن الظهور بعد زوال عهد ستالين ، وإنَّ سلطة القادة تبقى فيها مُحاطة بنشر واسع النطاق لصورهم ومؤلفاتهم النظرية العبقرية ، وتزايينهم ـ وهذا دون حسبان الترقيات الرفيعة المستوى لزوجات وأبناء وأصهرة وحتى لسكرتيرات القادة الكبار ـ . وحتى في الديمقراطيات الغربية ، التي تُعَدُّ النماذج لدولة القانون ، نلاحظ قوة العوامل الشخصية للسلطة . إنَّ السمات الفردية للحكام ، ووجوههم وهيآتهم وأساليبهم تتفوق ، كما يبدو ، في ضمير المحكومين ، على أفكارهم وأعمالهم . إن تطور وسائل الإعلام ، ولا سيما التلفزة ، يلعب في هذا السياق دوراً أساسياً . فقبل ذلك لم يكن الناس يرون الحكام إلّا نادراً ، وعن بُعد . لقد كانوا يطّلعون على خطبهم التي تنقلها الصحف ، لكنها لم يكونوا يسمعون أصواتهم . إنهم لم يكونوا يتصلوا بهم إلّا من خلال وسائط غير مباشرة وبعيدة وغير شخصية إذا صح القول . وجاءت التلفزة لتغير كل هذا . لقد جعلت الرئيس يدخل إلى كل منزل ، وجعلته يتوجه إلى كل مواطن ، شخصياً ، وبدون واسطة ، وبصوته وإيماءاته وابتسامته الساحرة أو الأبوية . صحيح أن هذه الصلة المباشرة هي إلى حد كبير صلة وهمية . فرجل الدولة يكون مطلياً بمساحيق التجميل ، وهذا ليس فقط بالمعنى الدقيق للكلمة . ومستشاروه يكتبون له خطبه وينتقون مفرداته ويختارون بَذّتَهُ من أجل أن يصطنعوا له صورة « واعدة » أو مُفترض أنّها كذلك . إنهم يركبونه دراجة من أجل أن يجعلوا منه رياضياً ، ويخترعون له عاطفة خاصة نحو آخر مطرب ذائع الصيت ليجعلونه شعبياً ، ويبدعون له إعجاباً حماسياً بالشعر الكلاسيكي ، لأنَّ من المرغوب به أيضاً أن يظهر بمظهر المثقف . ولكن ، من وجهة النظر التي تشغلنا ، فإن مدى المناورة قليلاً ما يهُمُّ . إن المهم هو أنْ يشعر المواطن بأنه يعرف رجال السياسة مباشرة كما يعرفون أصدقاءهم وعلاقاتهم . إنَّ هذا يؤدي إلى الحكم عليهم بطريقة إجمالية ، وبشكل يُبرز ردود الفعل تجاه الشخصية أكثر من تقدير الوعود والنتائج . إن الانتماء يتجه الى الشخص أكثر مما يتجه الى السياسة . إنَّ رجال

(12) بوردو ، في كتابه الموسوعي : (Traité de Science politique) الجزء الأول ـ المجلد الثاني ـ الطبعة الثالثة ـ ص : 140 .

(13) حول غموض هذا المفهوم أنظر الفقرة رقم 64 .

الدولة ، مثل نجوم السينما ، يُرَكِّزون في أنفسهم قيمة مستقلة عن نوعية إدائهم . إنها « الدولة الاستعراضية » كما يصفها روجيه ـ جيرار شوارتزنبرغ .

ماذا نفكر بقيمة مفهوم شخصانية السلطة في هذا المعنى الثاني ؟ يجب أولاً أن نتساءل عما إذا كان المؤلفون الذين طَوَّروا هذه الفكرة لم يبالغوا في مدى حداثة الظاهرة . صحيح أنَّ تطور وسائل الاعلام غَيَّر المناخ العام للجدل السياسي ، وأنّه أدخل ثوابت جديدة بين العوامل التي تحدد ، على المستوى الفردي ، نجاح أو فشل الحياة السياسية لشخص ما : منها على سبيل المثال ، العبقرية المتلفزة . لكن الأمر يتعلق هنا ، ومن جهة أولى ، بتغيير وليس باختراع جذري . إنّه لَوَهْمٌ أنْ نظن بأن رصانة رجال السياسة وكفاءتهم وإخلاصهم كانت في الماضي العوامل الوحيدة التي تؤخذ بالحسبان : إن الصوت القوي والجهوري للخطباء في البرلمان كان ضرورياً للنجاح ، والأفراد الذين لم يكونوا يتمتعون بصوت مناسب لم يكونوا بالضرورة أقل جدارة ليشغل المناصب العامة . إنَّ السمات الضرورية لإثارة الانتماء الشعبي تتغير ، لكنها ليست اليوم أكثر تعسفاً مما كانت بالأمس . ومن جهة أخرى ، نلاحظ ظاهرة تكيُّف المواطنين مع السياسة ـ الاستعراض ، تماماً كما اعتاد المستهلكون على العيش مع الإعلان . والشاهد على ذلك أن تأثير المناظرات المتلفزة على الاختيارات الانتخابية يبدو متناقصاً . ففي فرنسا ، كان هذا التأثير أثناء الانتخابات الرئاسية لعام 1981 ، أقل مما كان عليه في عام 1974 . وفي الولايات المتحدة ، في عام 1984 ، لم تُعَدِّل المناظرة بين رونالد ريغان وولتر مونديل ، على ما يبدو ، من نوايا التصويت . إن كل شيء كان يساهم في هذا : فالمرشحون يريدون تجنب اللعب بفرص النجاح . ولا يقبلون المجابهة إلّا بعد أن يحيطوا أنفسهم بضمانات تنزع عن المجابهة كل حياة . إن التعادل في المباراة هو الهدف الذي يسعون اليه ، ويبلغونه . لقد اعتاد المواطنون على هذه الإداءات ، وهم ينظرون اليها بعين الترقب والشك التي من شأنها تقوية المعتقدات السابقة أكثر من موضعها موضع التساؤل . ويقال أن نيكسون ، في عام 1960 ، خسر الانتخابات أمام كيندي لأنه كان يرتدي بذلة قبيحة وكان سيىء المظهر .وعلى فرض أن هذا التحليل كان صحيحاً ـ لأنه كيف يمكن عزل مدى هذه العوامل عن كل تلك التي تتداخل معها ؟ ـ فإن من المحتمل إن مثل هذه المغامرة لن تحدث ثانية .

وعلاوة على ذلك ، فإن كل تحليل للتطور يفترض وجود تعريف لفترة مرجعية . ما هي تلك التي تسمح بقياس مدى صعود الشخصانية ؟ في أي عصر كانت السلطة فيه لا شخصية ؟ ينجم عن النقطة الأولى المشار اليها أعلاه أن الجواب سيكون بالنفي ، إذا كان المقصود نزع الطابع الشخصي عن السلطة بشكل مطلق . هل كانت هناك إذن

فترات نُزِعَ الطابع الشخصي فيها عن السلطة بشكل نسبي ؟ في الإطار الفرنسي ، أخذت هذه الإشكالية لوناً خاصاً نظراً لأنها نمت في اللحظة التي كان فيها الجنرال ديغول في السلطة . لقد كان المؤلفون يُعِدُّون ، بشكل ضمني أو صريح ، أطروحاتهم تبعاً للتناقض بين الجمهورية الخامسة والجمهوريتين الثالثة والرابعة . لكن يجب هنا التفاهم . فمن جهة أولى ، لم يكن الرؤساء الذين جاؤوا بعد الجنرال يتمتعون بنفس « المعادلة الشخصية » . ومن جهة أخرى ، لم تكن الجمهورية الرابعة ، ولا سيما الجمهورية الثالثة ، تنقصها الشخصيات اللامعة : فغابيتا ، وكليمنصو ، ووالديك روسو ، ومنديس فرانس كانوا رجالاً من ذوي القوام الحقيقي . ومع ذلك ، فإن قدرهم السياسي ، وبدرجات مختلفة ، لم يكتمل . ذلك أنهم كانوا يعيشون في نظام مؤسسات كان يستهدف بشكل واعٍ ممارسة وصاية تامة على الشخصيات المتميزة . لقد كانت الغيرة اليقظة لأعضاء البرلمان ، التي كانت تستمد شرعيتها على الصعيد النظري ، من ذكريات الحكم القيصري النابليوني ومغامرة الجنرال بولنجيه ، تُنَظِّم عالَماً من المكائد والمطاردات التي كانت تودي بالرجال ذوي المواهب الاستثنائية في النهاية الى التورط بالضرورة . لقد كانت الحرب ضرورية لكي يتمكن كليمنصو من إظهار مواهبه ، ومع ذلك ، فقد انتقم البرلمانيون منه حين رفضوا انتخابه لرئاسة الجمهورية . إن هذا المثال ، وأمثلة أخرى - يمكن أنْ نفكر من خلال بعضها بنظام المؤسسات السويسرية المغفلة تقريباً من الاسماء - تبين إذن أنّ من الممكن التوصل لإقامة نظام يُنزع فيه الطابع الشخصي عن المؤسسات بشكلٍ نسبي . لكن المهم أن نرى أنَّ الأمر يتعلق هنا ليس بالقاعدة ، وإنما بالاستثناء . إنّ الطابع الشخصي للسلطة ليس مظهراً مُرضياً يبدو على الحالة الطبيعية المتمثلة بانتقاء الطابع الشخصي عن السلطة ، بل إن العكس هو الصحيح . إن الطابع الشخصي للسلطة ، بأشكاله المختلفة ، هو الأمر الطبيعي لأنه يتفق مع المرتكزات النفسانية الأكثر بساطة ، سواء لدى الحكام أم لدى المحكومين . ومن أجل الحد من هذه الظاهرة ، ينبغي إيجاد نظام معقد يشمل الايديولوجية والوعي العام والإطار المؤسسي بالمعنى الدقيق للكلمة . إلّا أن هذا النظام يبقى هشاً ، وموضوعاً من أجل الايام العادية ، لكنه يبدو غير قابلٍ للتكيف منذ أن تدفع الأخطار باتجاه الايماز بأن الخلاص لا يمكن أن يتحقق إلّا على يد مُخَلِّص .

هل يجب أن نستنتج بأن تجسيد السلطة في مؤسسة هو عبارة عن فشل ، أو أنه ، على الأقل ، إنجاز مُعرّض دائماً للتهديد ؟ لا . صحيح أن السلطة كمؤسسة تبقى ، في العديد من بلدان العالم الثالث ، مثالاً بعيد المنال . وصحيح أن تراجعات عديدة يمكن أنْ تحدث : كما في ألمانيا الهتلرية حيث « أن القانون وإرادة الفوهرر شيء واحد » على

حد تعبير غورنغ . إلاّ أنَّ من غيرِ المعقول ، بالمقابل ، الزعم بأنَّ الاتجاهات لإضفاء طابع شخصي على السلطة والتي تُلاحَظ في الديمقراطيات الغربية ، من شأنها ، على افتراض أنّها تتأكد ، أنْ تضع موضع الشك ظاهرة تجسيد السلطة في مؤسسات . إن نجوم السياسة لا يفكرون أنّهم يملكون السلطة ،والمواطنون لا يُعدُّونهم كذلك . إنهم يبقون خاضعين للقانون . و« الدولة ـ الاستعراض » تبقى دولة .

إنَّ ظاهرة الشخصانية تلعب في الهامش : إنها تُعَدِّل سطحياً أسلوب ممارسة السلطة ، لكنها لا تبلغ الكينونة العميقة للسلطة .

الشعبة الرابعة

السلطة بصفتها مفهوماً إصطلاحياً

72 ـ جدل تقليدي

قبل الانتهاء من دراسة السلطة ، من المناسب أن نقول كلمة في الجدل التقليدي الذي يدعي وجود تعارض بين مفهومين لعلم السياسة : علم السياسة كعلم للدولة ، وعلم السياسة كعلم للسلطة . لقد عولجت المسألة بشكل عام كمقدمة لتعريف علم السياسة . لكن هذه الطريقة في التطرق لها ، علاوة على كونها قليلة الايضاح في حد ذاتها ، تشكو من عيب قيامها على افتراض أن بعض المفاهيم التي يعود لعلم السياسة بالذات أمر إيضاحها هي مفاهيم معروفة . ولهذا فإن من الأكثر نباهة معالجتها الآن . إنَّ تفكيراً قائماً على تحليل مُسبق للمفاهيم من شأنه تجنب خطر الإكثار من قضايا خاطئة ، في حين أنَّ تناولها من خلال أفكار مسبقة يؤدي لهذا الأمر .

73 ـ علم السياسة ، علم الدولة ؟

إن تعريف علم السياسة بأنه علم الدولة هو تعريف قديم . إنه يعود الى انبثاق هذا العلم كعلم مستقل . ومضمون هذا التعريف بسيط . فهو لا يعترف بوجود سياسة إلاّ في الدولة ، باعتبارها الشكل الأعلى للتنظيم الاجتماعي المتميز بفكرة وجود حائز مجرد للسلطة ، متميز عن الحكام وناتج عن عملية التأسيس التي وصفناها في الشعبة السابقة . وبناءً عليه ، فإنه ليس لعلم السياسة أن يأخذ بالاعتبار الاشكال البدائية للتنظيم الاجتماعي .

إن أسباب نجاح هذا المذهب واضحة . أولاً ، إن المؤلفين الذين طَوَّروا في البدء علم السياسة كانوا ، ولا سيما في فرنسا ، من الفقهاء غالباً . وقد كانت كلمة « دولة »

غنية بشكل خاص بالمعاني بالنسبة لأولئك الذين كانوا ، بحكم تكوينهم ، يميلون لتفضيل تحليل القواعد القانونية على تحليل الوقائع الاجتماعية . ثانياً ، لقد تقوّى هذا الاتجاه بوجود مُسَلَّمة جاهزة بشكل دائم . فإذا أريدَ ، على سبيل المثال ، وصف النظام السياسي لفرنسا ، فإن هذه الدراسة ستبدأ بتحليل الدستور . إن القواعد القانونية هي العنصر الأكثر ظهوراً في العالَم السياسي ، وذلك لأنها توجد سلفاً بشكل لغوي . ولهذا فإن من الطبيعي أنْ نبدأ البحث بها ، حتى ولو كان الواقع السياسي يتجاوز الدستور ، ويتناقض معه أو يُغنيه من كل الجهات . ثالثاً ، إنَّ هذا الموقف يُعبر عَمَّا كان ماكس ويبر (Max Weber) يسميه « العلاقة بالقيم» والتي كان يعتزم بها أن يفسر ويبرر الاهتمام بصراع بين مدن يونانية وليس بحرب بين قبائل إفريقية . وبعبارة أخرى ، فإن الدولة الحديثة التي نعيش فيها تبدو لنا أكثر تعقيداً وغنىً وتنوعاً من الأشكال البدائية للتنظيم الاجتماعي التي لدينا عنها ، في أفضل الأحوال ، معرفة إثنولوجية .

لكن عيوب هذه الرؤية للأشياء ليست أقل سطوعاً . إن الميول الفكرية ، الناجمة عن طرق التكوين الخاصة ، تكون قابلة للاحترام ، لكن من الواجب تجاوزها منذ أنْ تبدو متناقضة مع موضوع الدراسة . إن بدء تحليل الوقائع السياسية بتحليل القواعد القانونية يمكن أن يكون مريحاً، لكن الانغلاق في داخل هذه القواعد يؤدي غالباً لإحلال الخيال محل الواقع . أخيراً ، فإن « العلاقة بالقيم » المطبوعة بشكل خاص بعقدة التفوق تجاه كل ما هو أجنبي ، هي ذريعة لا قيمة لها ، لأن القيم نسبية : إن حرباً بين المدن اليونانية تكون هامة إذا درسنا التاريخ اليوناني ، والصراع بين القبائل يكون أيضاً هاماً إذا درسنا تاريخ افريقيا . إن نظام السلطة لدى قبائل البيجمه (Pygmées) مهم من أجل دراسة النظرية العامة للسلطة أهمية دستور الولايات المتحدة . وإذا لم يكن الأمر كذلك فإنه يجب البرهنة على ذلك ، لا طرحه كمُسَلَّمة بديهية .

إن نظرية علم السياسة كعلم للدولة هي إذن نظرية مُقَيِّدَة جداً . لقد حاول بعض أنصارها ، الذين أدركوا هذه البديهية، إنقاذها من خلال توسيع مفهوم الدولة . وقد سمح لهم التبشير اللغوي بإيجاد نماذج متغيرة لتعريفات الدولة . إلاَّ أنَّ مثل هذا التوجه يؤدي دائماً لنتائج غير مهمة[14] . فهو يقف ، في هذا الصدد ، أمام الخيار التالي : فإما أن يُحتفظ لكلمة « دولة » بمعنى دقيق ، وسيبدو حتماً ضيقاً جداً وعاجزاً عن أن يأخذ بالحسبان مجموع الظواهر ، وإما أن يُوصف كل موضوع عائد لعلم السياسة ، بما في ذلك المجتمعات الأكثر بدائية ، بأنه دولتي (étatique) أو قبل أو شبه دولتي . وفي

(14) أنظر الفقرة 55 .

هذه الحالة ، لا تعود الكلمة تميز أو تعني شيئاً بحيث يصبح من الأفضل الاستغناء عنها .

74 ـ علم السياسة ، علم السلطة ؟

لقد أفلست إذن نظرية علم السياسة كعلم للدولة . وإذا كان بعض المؤلفين النادرين لا يزالون يعلنون إيمانهم بها ، فإنهم أصبحوا مُكرهين على تخبئة سلعة جديدة تحت هذه الراية القديمة . ولكن ، هل انتصرت النظرية المنافسة التي تقول بأن علم السياسة هو علم السلطة ؟ نعم ، ولكن بسبب عدم وجود بديل عنها . ومع ذلك فإن من غير المؤكد أنها لا تتضمن ، في الواقع ، من العيوب أكثر مما تتضمنه من مزايا .

وبالفعل ، فإن تعريف علم السياسة بأنه علم السلطة ليس إلَّا تعريفاً سلبياً ، بالرغم مما يبدو في الظاهر . إنه ليس كالتعريف السابق ، ولا يستحق الاعتراضات التي حطت من قيمة ذاك التعريف . ولكن ما هو إسهامه الإيجابي ؟ إننا سنجد ثانية هنا الخيار الذي سقط منافسه أمامه . فإذا عَرَّفنا **بشكل مسبق** السلطة السياسية ـ أي إذا عَرَّفنا من جهة أولى السلطة ، ثم عزلنا ، من جهة ثانية ، فيها العنصر السياسي بالمعنى الخاص للكلمة ـ فإننا سنكون أمام أحد أمرين . إما أن نكون قد حصلنا على فكرة واضحة ومتميزة ، لكنها ستكون باستمرار مُهدَّدة بأن يتجاوزها واقع غزير ومعقد وغامض ، وإما أن نتخلى ، في الواقع ، عن دقة التعريف ، ونُصِرُّ على توسيع مفهوم السلطة بحيث يشمل كل ظاهرة نصادفها ويبدو أنه يجب أن ندخلها ، لأي سبب كان ، ضمن فلك علم السياسة . وهكذا فإن التعريف سيكون ، بشكل محتمل ، إما خاطئاً أو فارغاً .

إن موضوع الفصل القادم سيقدم فوراً مثالاً على هذه الملاحظات . إن دراسة النظام السياسي تعود بلا جدال لعلم السياسة . ومع ذلك فإنَّ كل فائدة هذا التحليل ترتكز بحق على واقع أنه يُبنى من دون اللجوء لمفهوم السلطة السياسية .

الفصل الثاني

النظام السياسي

75 ـ السلطة السياسية والنظام السياسي

لقد قادتنا دراسة السلطة السياسية الى ملاحظة غريبة ينبغي الآن أن نعود اليها . لقد انطلقنا ـ متبعين في ذلك المسار الذي سلكه ، على مدار التاريخ ، كل تفكير حول السياسة ـ من معطيات الحس العام : إن دراسة السياسة هي دراسة ما يجسد السياسة في أنظار المراقب الساذج ، أي السلطة السياسية . لكننا لاحظنا أن هـذا المفهوم لن يكون واضحاً إذا أغلقناه على ذاته . فالسلطة ليست طاقة غامضة أو محتواة في شخص ما أو شيء ما . إنها تفاعل بين الذين يمارسونها والذين تُمَارَس عليهم . إن السلطة ليست شيئاً وإنما هي علاقة . وليس في هذا ما يثير الدهشة إذا ما فكرنا بالطريقة التي عَرَّفنا بها السياسة والعالَم السياسي . وينجم بالفعل ضمنياً عن المسار المُعتمَد أن السلطة لا تتمتع بأقدمية منطقية أو تاريخية على العالَم السياسي . إنها **فيه** وليس **قبله** ، حتى ولو كان لها تأثير رجعي ، كما لُوحظ ، على الاشكالية السياسية التي تُولِّدها . وبناء عليه ، فإنه لا يمكن فهم السياسة والسلطة نفسها من دون الرجوع الى ما هو غيرها . وبتعبير أدق ـ لأن هذه الصيغة لن تكون مفهومة إلاّ لقاء تلاعب ضمني بالكلمات يتناول تعبير « السلطة » ـ فإنه لا يمكن فهم علاقة السلطة إلاّ من خلال دراسة العلاقات بين أولئك الذين يتولونها ومجموع البيئة الاجتماعية التي تُمَارَس فيها . وذاك هو بـدقة مـوضوع دراسـة النظام السياسي (Le système politique) .

إن مفهوم النظام السيـاسي هو إذن أوسـع من مفهوم السلطة السيـاسية ، إذا أخذنا ، على الأقل ، هذا التعبير الأخير بمعناه الضيق المعتاد . ومن الممكن أن نكون ميالين للتفكير، ضمن هذه الشروط ، بأنه كان من العقلاني أكثر التطرق له أولاً . ومع ذلك فإن استعمال المنهج المعتمد يبدو مفضلاً . فباتباع منهج الحس العام نصل ، بشكل

أفضل ، الى ضرورة تجاوزه . وعلاوة على ذلك ، فإنه لا بد ، من أجل أن ندرك جيداً معطيات المشكلة ، من أن نفكك تشابك المعاني المعقدة والمتنوعة لكلمة « سلطة » ، التي يشكل غموضها في حد ذاته عقبة هامة في طريق تقدم التفكير .

إننا ، من أجل دراسة مفهوم النظام السياسي ، سنقوم أولاً بعرضه مُتَّبعين في ذلك بشكل أساسي أعمال ديفيد إيستون (David Easton) التي تمثل المحاولة الأكثر بروزاً في هذا المجال . ثم سنحاول ، في وقت لاحق ، القيام بتحليل نقدي للنتائج المُحَصَّلة بغية تقويم في ماذا يسمح هذا النموذج من البحث ، أو لا يسمح ، بتعميق التفكير في علم السياسة .

الشعبة الأولى
تحليل النظام

76 ـ مفهوم النظام

إن مفهوم النظام عام جداً . فقد استعمل في عمل الفيزياء وعلم الأحياء كما في العلوم الاجتماعية . ومن الممكن تعريفه ، ضمن هذا الفهم الواسع جداً ، وحسب صيغة لودفيغ فون برتالانفي ، بأنه « مجموعة عناصر مترابطة ، أي مرتبطة فيما بينها بعلاقات بحيث أنه إذا تعدَّلت إحداها فإن الأخرى تتعدل أيضاً ، وبالتالي ، فإن المجموعة كلها تتحول » . إنَّ المفهوم بهذه الصيغة يغطي مدى واسعاً جداً . وفي علم الاجتماع ، نميل للتمييز بين حالتين تستجيبان لهذا التعريف ، لكنهما مع ذلك تتمايزان بشكل واضح . في الأولى تكون هناك ظواهر تفاعل (interaction) وفي الثانية ظواهر ترابط (interdépendance) . إن الفرضية الأولى نراها في وضع تجد فيه القوى الفاعلة (Les acteurs) أنفسها مباشرة في علاقة ، يكون لكل منها فيها « دور » مُحَدَّد جيداً ، بالمعنى العلم اجتماعي لهذه الكلمة . إن أي تعديل في أحد العناصر يؤدي لتحويل مجموع النظام . فعلى سبيل المثال ، إذا اكتسب المدير ، ضمن فريق إدارة ، تجربة مباشرة في مجال تقنيات الانتاج ، فإن مجموع العلاقات مع المهندسين الذين يمتلكون تكويناً نظرياً ضعيفاً من جهة وتفوقاً على الصعيد العملي من جهة أخرى ، سيتعدل . أما في نظام الترابط ، فإن العلاقات لا تكون مباشرة ، ويكون تأثير كل فرد على الآخرين ، في آن معاً ، غير إرادي ولا أهمية له في حد ذاته . ولكن ، وبفعل تضافر الجهود ، يُعَدِّل عمل العديد من الأفراد مجموع النظام . فعلى سبيل المثال، إذا اختار عدد ما من الاشخاص أن يدرسوا الطب وليس الفيزياء ، فسينجم عن هذا أن المنافسة ستكون أشد بين الأطباء ، وسينخفض متوسط دخلهم ، في حين سيجد الفيزيائيون

فرص عمل بسهولة أكثر* .

وهناك تمييز آخر هو التمييز بين النظم المفتوحة والنظم المغلقة . إن النظم ، بالفعل ، لا توجد في فراغ وإنما في بيئة ما . فإذا كانت البيئة لا تؤثر على سيرها ، فإننا سنتحدث عن نظام مغلق . وسيكون هناك نظام مفتوح في الحالة المعاكسة . إن النظم المغلقة نادرة لأنها تفترض وجود حاجز عازل مع الخارج : من ذلك على سبيل المثال ، النظم السكانية والاجتماعية والسياسية في جزيرة الفصح التي كانت مغلقة نتيجة الانعزال الكامل للسكان قبل وصول الاوروبيين . ومع هذا ، فإن التبادلات مع البيئة يمكن أن تعمل بحيث يحتفظ النظام بتوازنه الداخلي أو يستعيده بشكل آلي في حال حدوث اضطرابات . إن هذا ما تختص به النظم السيبرنيتكية (Cybernétique) أي الذاتية الانتظام . إن مُثَبِّت الحرارة يقدم هنا مثالاً تقليدياً . فعندما تنخفض الحرارة يبدأ المرجل بالعمل ويعيد التوازن . لكن هذه الحالة ، التي تتمتع بشهرة كبيرة كنموذج ، تنجم عن نية واعية : لقد بُني النظام إرادياً ليُنتج هذا الأثر . إنَّ من الشائع أكثر ، في التطبيق الاجتماعي ، أنْ تحدث العلاقات مع البيئة آثاراً عكسية من جانبها على النظام بحيث تؤدي إلى تعديل سيره وبنيته .

77 ـ النظام السياسي برأي إيستون

بعد طرح هذه التعاريف ، لنرى الآن كيف يبني ايستون نموذجه للنظام السياسي . إن نقطة إنطلاق تحليله تكمن في اعتبار النظام السياسي نظاماً مفتوحاً . وفي هذا ، تبعاً لما رأينا أعلاه ، ملاحظة نابعة من الحس السليم . إن النظام السياسي يوجد وسط بيئة ، ويعيش في إتحاد وثيق معها . لكن أصالة تحليل ايستون تكمن في أنَّه يتجاهل عن قصد النظام في حد ذاته ليهتم فقط بالعلاقات التي يقيمها مع بيئته . إن النظام السياسي في نظر إيستون « علبة سوداء » يرفض ، باختيار منهجي منه ، الدخول إليها . ففي رأيه أنَّ هذا النظام دُرِسَ بما فيه الكفاية من قبل علم السياسة التقليدي الذي اهتم بدراسته حصراً. من يسكن العلبة السوداء؟كيف يمكن الدخول إليها؟ماذا يحدث بداخلها ؟ كيف تتخذ القرارات فيها ؟ هذه هي **الأسئلة** التي يُترك عادة لعلم السياسة أمر الإجابة عليها . أما إيستون فلا يعتبرها إلاّ مجردة من المعنى ، إنَّ هدفه مختلف . فهو يهتم بتفسير العلاقات بين هذه العلبة السوداء ومجموع المجتمع . إنه

(*) راجع حول هذين المثلين كتاب : المعجم النقدي في علم الاجتماع الصادر عن المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ص 565 ـ 566 ـ 567 للمؤلفين ر . بودون وف . بوريكو .

يتطرق إذن لدراسة النظام السياسي بطريقة سلبية أساساً ، وذلك من خلال دراسة علاقاته مع الغير .

وللقيام بذلك يبني إيستون مخططاً للتفاعلات . لقد نشأ لبس لدى بعض المؤلفين الذين درسوا فكر إيستون أو انتقدوه نتيجة الاعتقاد بأن الواقع الذي يَدَّعي هذا المخطط أنَّه يأخذه بالحسبان يمكن بحد ذاته أن يُوصف بأنه « نظام » . وقد نجم عن هذا أنه لدى قراءة مثل هذه التحاليل فإننا لا نعرف ما إذا كانت كلمة « نظام » تعني النظام السياسي بالمعنى الضيق ـ أي العلبة السوداء ـ أو النظام السياسي بالمعنى الواسع ، أي المجموع الذي يضم العلبة السوداء والبيئة الموجودة فيها . إنَّ اللبس لا ينجم هنا فقط عن عدم دقة التعابير ، وإنما يستمد مصدره أيضاً من الواقع نفسه . لأن العلاقات بين العلبة السوداء والبيئة تشكل بلا جدال نظاماً ، وبتعبير أدق ، نظام سبرنيتيكياً مغلقاً . ومن جهة أخرى ، فإن مما لا شك فيه أنه يمكن أنْ يُقال عن هذا النظام بأنه سياسي . صحيح أن إيستون يعطي للسياسة تعريفاً ضيقاً . إنها ، بالنسبة له ، الإعانة الاستبدادية للقيم ؛ « القيم » التي يُعطيها هنا معنى واسع يتضمن الخيرات المخلوقة والخيرات الرمزية أيضاً . ضمن هذه الشروط ، لا يكون هناك من معنى لإعطاء صفة « سياسي » لكل ما هو خارج العلبة السوداء ، أي على سبيل المثال ، للمطالب . إنَّ الأجوبة على هذه المطالب ، التي تشكل إعانة قيم ، وتكون ناتجة عن قرار استبدادي ، يمكن فقط أنْ يُقال عنها بدقة أنها سياسية ، حسب تعريف إيستون . لكننا نستطيع أن نرفض إتباعه في هذه النقطة ، لنعطي لكلمة « سياسة » المعنى الواسع الذي أخذنا به . وبناءً عليه ، فإن تعبير « النظام السياسي » يمكن ، بحق ، أنْ يُستعمل ليعني مجموع العلبة السوداء وبيئتها ، وليس حصراً العلبة فقط . إن الغموض يمس إذن الأساس . ومن المهم أن نفهمه لكي نستشف بأن المسألة ليست مجرد قضية مصطلحات . إننا ، بعد هذا الطرح ، سنستعمل ، في دراستنا لفكر إيستون ، عبارة « نظام سياسي » لنعني به النظام بالمعنى الضيق ؛ وبتعبير « دائرة سيبرنيتيكية » لنعني به التحليل الذي يقترحه إيستون للنظام بالمعنى الواسع .

ما هي الخطوط الكبرى لهذا التحليل ؟ إنه يقوم أولاً ، وكما تتضمنه الملاحظات السابقة ، على التمييز بين العلبة السوداء والبيئة . إن الاثنتين مرتبطتان بنظم تبادل . فالعلبة السوداء تتلقى تعليمات من البيئة ، وهذه تُسَمّى الإدخالات (Imputs) ، وتعيد ، من جهة أخرى ، أجوبة ، وهذه تُسَمّى الإخراجات (Outputs) . إنَّ الإدخالات تنقسم الى فئتين ، فبعضها عبارة عن طلبات (demands) موجهة للنظام ، والأخرى تشكل بالعكس دعامات (supports) تُحمَلُ إليه . الأولى تساهم في إحداث

خلل في النظام ، والثانية تساعد بالعكس على تدعيمه . أما الإخراجات فإنها من نموذج واحد . إنها قرارات يتخذها النظام تبعاً للطلبات والدعامات التي يتلقاها . إنَّ هذه الإخراجات ستؤدي بدورها لإحداث إدخالات جديدة من خلال آلية التأثير العكسي (feedback) . أما البيئة فإنها تتميز بمظهرين : البيئة الاجتماعية الداخلية (intrasociétal) المكونة من مجموع النظم الأخرى التي يتألف منها المجتمع الشامل على الصعيد الوطني (النظم الاقتصادية والسكانية والنفسانية الخ . . .)[2] والبيئة الاجتماعية الخارجية (Extrasociétal) التي تضم النظم الدولية المختلفة السياسية والاقتصادية الخ . . . إنَّ الدائرة كما وُصِفت هنا يمكن أن يُقال عنها سيبرنيتيكية . أولاً ، لأنها مغلقة من حيث تعريفها . فالبيئة تضم كل شيء ، ولهذا فإنه لا يمكنها بحد ذاتها أنْ تكون موجودة في شيء ما يشكل الخارج بالنسبة لها . وثانياً ، لانها تتحرك باستمرار . فالإخراجات تنتج ، بتأثير عكسي ، إدخالات تنتج إخراجات أخرى ، وهكذا دواليك إلى ما لا نهاية . وأخيراً ، لأنها منتظَمة ذاتياً . إن النموذج بالفَعل ، وبحسب إيستون ، ليس وصفياً فقط . إنَّه يُفسر كيف أنَّ النظام يمكن أن يبقى متوازناً بالرغم من الضغوط التي تُمارس عليه ، والتي ينبغي ظاهرياً أن تجعله ينهار . فكما أن النظم الحية تحفظ تنظيمها من خلال فيض ثابت من التبادلات مع البيئة ، كذلك النظام السياسي يتميز بثباته . إنَّ تحليل إيستون يزعم أنه يأخذ هذا الواقع بالحسبان .

ذاك هو البناء العام لمفهوم إيستون . ولكن لكي نحدد مداه الدقيق ، من المناسب أنْ نعود للمفاهيم الرئيسة التي يتضمنها .

78 ـ الطلبات

وهي مجموع الطلبات الموجهة للنظام السياسي . إنها تتميز بأنها يجب أن تُصاغ من

(2) سنتخلى عن إبراز مختلف هذه المفاهيم من خلال مخطط ، كما يفعل البعض عادة . إن المخططات تبدو كمؤشر على الطابع العلمي للتحليل ، لكنها في الواقع خادعة . إن الرسم البياني ، مهما كان نوعه ، يُدخل في الذهن التباسات ضمنية نظراً لأن المخطط يؤخذ على محمل الصورة . فالرسم التقليدي الذي يبين أن الإدخالات تدخل من اليسار والاخراجات تخرج من اليمين يعطي الانطباع بأن الطلبات والدعامات « تسير في نفس الاتجاه » ، في حين أن الأولى تعدُّ من عوامل الإخلال بالتوازن ، بينما تعدُّ الثانية من عوامل التوازن . كيف نبدي للعيان العلاقات بين البيئة الاجتماعية الداخلية والبيئة الاجتماعية الخارجية ؟ إن الأولى بمعنى ما تكون موجودة « في » الثانية . وبالامكان تمثيلهما كدوائر متحدة المراكز . لكن النظام السياسي ، من بعض وجهات النظر ، يدخل في علاقة مباشرة مع البيئة الاجتماعية الخارجية . ولهذا ينبغي أن يكون متحيزاً لها : إن مفهوم النظام هو مفهوم مجرد ، وكل تمثيل حدسي له غير ملائم . تماماً كما أن من غير الملائم إبراز مفهوم المجموعة من خلال فكرة الركام . لأن الأشياء في الركام تكون مرتبة وفق نظام ما في حين لا يكون هناك نظام مميز في الفكرة المجردة للمجموعة .

أجـل أنْ تُوجـد . فعدم الـرضى المنتشر في الجِسم الاجتماعي ليس من الـطلبـات . وبالمقابل ، فإن الطلبات ليست بحاجة لأن تُعَبِّر عن نفسها بعبـارات دقيقة ، ولا أن تكون بالأحرى قابلة للتحقيق . إن « العدالة » يمكن أن تكون من الطلبات الموجهة للنظام السياسي ، بالرغم من أنَّ هذا المفهوم يُعَدُّ بحد ذاته غامضاً بشك ملحوظ . وبالعكس ، فإن بعض الطلبات الأخـرى يمكن أن يُعبَّر عنهـا بطريقـة محددة بشكـل كامل : تلك هي الحالة عندما يطالب المزارعون بتعويض بعد كارثة طبيعية ، أو عندما تطالب الحركات النسائية بتعديل التشريع الخاص بالاجهاض .

وبما أن الطلبات تفترض وجود صياغة ، فإن السؤال يُطرح لمعرفة بواسطة مَنْ وكيف تتحقق هذه الصياغة . إن هذا يؤدي لظهور فكرة تنظيم الطلبات . إن التنظيم ، برأي إيستون ، يتجلى في شكلين : التنظيم البنيوي والتنظيم الثقافي .

إن التنظيم البنيوي يجيب على سؤال : بواسطة من ؟ إنه بنيوي فعلاً بالقدر الذي يتم فيه بواسطة أفراد أو مجموعات أُسندت لها هذه الوظيفة صراحة أو ضمناً من قبل البنى السيـاسية . إنهم ، بعبـارة أخرى ، الأفـراد أو المجموعـات التي يكمن دورها الاجتماعي في إدخال الطلبات للنظام السياسي ، أو بالعكس منعها من الدخول إليه . إنَّ الذين يتولون هذا الدور يُسَمون أحياناً « بالحُجَّاب » . إنَّ هذه الاستعارة ليست مع ذلك موفقة ، لأن الحاجب يسمح أو لا يسمح بدخول الأشخاص الذين يطلبون ذلك ، لكنه لا يُحوِّلُهم أثناء مرورهم . إلّا أن للمجموعات أو الأفراد الذين نتحدث عنهم دوراً أكثر فعالية يمس بشكل أكبر أساس الأشياء . لأن من مسؤوليتهم ليس فقط قبول أو رفض تعبئة الطلبات ، وإنما وضع شكل لها أيضاً . من الذي يقوم بهذا الدور ؟ أنهم « الأعيان » الذين لديهم علاقات في مختلف مستويات السلم الاجتماعي ، وممثلو الشعب (النواب) والأحزاب السياسية ومجموعات الضغط . إننا سنعود ، في الجزء الثالث ، لدراسة الفئتين الاخيرتين . وأخيراً ، فإن إيستون يقبل بفكرة التغذية الذاتية للنـظام السياسي : إن السلطات السياسية تبادر أحياناً لصياغة طلبـات وتلبيتها بهـدف زيادة شعبيتها . إن من الممكن التساؤل عمّا إذا لم يُضَحِّ إيستون هنا برموزه المنهجية الخاصة . إذ كيف يعرف هذا الأمر إنْ لم يجازف بإلقاء نظرة على داخل العلبة السوداء ؟

أما التنظيم الثقافي فيرسم ، من جهته ، الحدود بين الطلبات الممكنة وغير الممكنة ضمن إطار مجتمع ما . هنا نلتقي ثانية بالتحليل الذي عرضناه في الجزء الأول من هذا الكتـاب ، حيث أشرنا إلى أن بعض الأسئلة لا يُحَسُّ بهـا بأنها سيـاسية ، في بعض السياقات . إن هذا يعني ، بعبارات إيستونية ، أن التنظيم الثقافي يستبعدها من حقل الطلبات التي يمكن تلقيها في مجتمع ما .

إن هذه العمليات ، بمجموعها ، لا تعمل دائماً بالطبع بدون صعوبات ، إذ يمكن أن توجد هناك أوضاع ضغط (Stress) يميز فيها إيستون بين الضغط الكمي والضغط النوعي . إن مفهوم الضغط الكمي ليس له ، على ما يبدو ، أية فائدة . إنه يَدَّعي تعيين أوضاع تكون فيها الطلبات كثيرة الى حد لا يعرف معه النظام السياسي ، إذا صح القول ، أين يصطدم . إن هذه الفكرة تتعلق ، على ما يبدو ، بعلم الادارة أكثر مما تتعلق بعلم السياسة . ففي فرنسا ، يمكن الحديث عن ضغط كمي في المحاكم التي تعاني مادياً من اختناقات . أما على الصعيد السياسي ، حيث الطلبات لا تأخذ شكل ملفات فردية ومُرَقَّمة ، فإن من غيرالممكن اكتشاف أمثلة على الضغط الكمي . أما بالنسبة لمفهوم الضغط النوعي فيمكن إعادته إلى ملاحظة بديهية، وهي أن إشباع بعض الطلبات قد يكون أصعب من إشباع غيرها ، فالحد من البطالة أصعب بكثير من تأمين التصويت على قانون ما ، إن المشاكل غير القابلة للحل تضع النظام السياسي في خطر أكثر من تلك القابلة لذلك .

ومن جهة أخرى ، فإن بعض الاضطرابات تظهر أيضاً في عملية صياغة الطلبات . إن عمل الأفراد والمجموعات الذين يتولون هذه السلطة يمكن بالفعل أن يبدو غير ملائم بالنسبة لحالة المجتمع . فقد يحصل أن يرفضوا ،كرد فعل احتكاري بشكل خاص ، أن ينقلوا بعض الطلبات في الوقت الذي يزعمون فيه الاحتفاظ باحتكار صياغتها . إنَّ مثالاً واضحاً بشكل خاص على هذا الوضع يقدمه الصمت العام جداً للأوساط السياسية إزاء اجراءات الديمقراطية شبه المباشرة . فباستثناء سويسرا ، ألغيت بشكل صارم المبادرة الشعبية ، التي لا يمكن لأحد أن يجادل جدياً بطابعها الديمقراطي . كما أنَّ الاستفتاء الشعبي لا يُستعمل غالباً إلَّا بالقدر الذي يمكن للقادة السياسيين أنْ يجنُوا منه مزايا تكتيكية[3] . كذلك فإن مجموعات الضغط تجهد في الحد من المبادرات العفوية للأفراد الذين يُفترض أنها تمثلهم . إن نتائج مثل هذه القيود يمكن أن تكون خطيرة . إن من شأنها بالفعل أن تؤدي لتطوير أساليب أخرى لصياغة الطلبات : كالمظاهرات العفوية ، والعنف ، والتصرفات اللامسؤولة ذات الطابع الفوضوي . إن النظام السياسي ، بطبيعته ، لا يكون مهيأً لمثل هذه الأوضاع . إن الطلبات التي تنقلها هذه الظواهر لها طابع مبهم وشامل وغير قابل للادراك . وقليل من الأوضاع يبدو أكثر خطورة من هذا الوضع بالنسبة لتوازن النظام .

---

(3) حول هذه النقطة نسمح لأنفسنا بالاحالة الى مؤلفنا « الاستفتاء العام والاستفتاء الشخصي » (Référendum et plébiscite) ـ منشورات LGDJ ـ 1976 .

79 ـ الدعامات

لننظر الآن للنموذج الثاني من الإدخالات في النظام السياسي ، أي للدعامات . إنَّ الدعامات هي القوى التي تعطي دعمها للنظام وتسمح له بذلك بأن يبقى بالرغم من اندفاع الطلبات . وتكتسي الدعامات أشكالاً مختلفة : كمظاهـرات الولاء ، وإرادة العمل ضد الأفراد أو المجموعات التي تضع النظام السياسي موضع الاتهام ، والايمان بشرعية الاسرة الحاكمة أو النظام القائم ، والقدرة على القبول بتدابير غير شعبية لكنها تبدو ضرورية لخلاص المجتمع . إنَّ الدعم يمكن أيضاً أن يكون سلبياً . إنه يتجلى في سلبية المواطنين إزاء النداءات التي تدعو للتمرد . وفي كل الحالات ، نجد أن العنصر الحاسم بالنسبة لمصير النظام هو العلاقة بين مستوى الطلبات ومستوى الدعـامات : فحتى لو كانت الثانية ضعيفة ، فإن النظام لا يكون في خطر إذا كانت الأولى ضعيفة أيضاً .

ويميز إيستون بين ثلاثة نماذج للدعم .بناءً على نقاط تطبيقها ، وهي : الدعم للجماعة السياسية ، والدعم للنظام السياسي والدعم للسلطات السياسية . إن مفهوم الجماعة السياسية هو الأوسع ، لأنـه يشكلِ الاطـار الشامـل الذي ينتشر فيـه النظام السياسي . إنه ، بالتالي ، الإطار الذي يُعينُ الحد الأدنى من القبول العام الضروري للحفاظ على الكيان السياسي . إن هذا المفهوم لا يندمج مع مفهوم الجماعة الاجتماعية ، نظراً لوجود دول متعددة القوميات لا تكون الجماعات الاجتماعية فيها موحدة ، ومـع ذلك فإنها تشكل جماعة سياسية واحدة تتميز بإرادة عيش مشتركة : تلك هي ، على سبيل المثال ، حالة سويسرا . إن دعامات الجماعة السياسية هي بدقة مجموعة الأفكار والقيم والأساطير والمصالح التي تُغذّي إرادة العيش المشترك وتجعل من غير المتصور فكرة انفصال العناصر التي تتكون منها . إن العوامل الثقافية تلعب في مثل هذا الوضع دوراً مهيمناً ولكن غير حصري . فـالصلات الاقتصـادية يمكن أيضـاً أن تحضّ على بقـاء الجماعة . صحيح أن هناك بالتأكيد في داخل الجماعة بعض الشروخ الاجتماعية والدينية والثقافية والاقليمية واللغوية ، كما هو الحال في المثال السويسري ، أو العرقية . لكنه ليس هناك ما يشير إلى أنَّ هذه الشروخ تشكل ، في حد ذاتها ، تهديداً لبقاء الجماعة . إنَّ الرهان الخاسر للماركسية هو دليل على ذلك : فالشروخ القومية بدت أكثر قوة من الشروخ الطبقية . إنَّ الجماعة السياسية لا تكون في خطر حقيقي ، إلَّا عندما تتجمع عدة شروخ . فإذا حدث ، على سبيل المثال ، أن تطابقت بعض الشروخ الاجتماعية والعرقية فإن خطر تمزق عميق يظهر في الجماعـة . ولكن ، في ظل غيـاب مثل هـذه الأزمات ، يمكن لدعامات الجماعة السياسية أن تبقى، في حين يكفّ جزء من الرأي

العام عن دعمه للنظام السياسي .

إنَّ دعم النظام السياسي يُعَرَّف ، بحسب إيستون ، بأنه الدعم الموجه « لقواعد » اللعبة السياسية . إن المقصود هنا ليس الإطار الذي يعمل النظام السياسي بداخله، وإنما قواعد عمله. إننا يجب ألّا نفهم بتعبير «قواعد» القواعد القانونية فقط، ولا سيما الدستور الذي يحدد طبيعة النظام ،ويُعرِّف أجهزته ويبين صلاحياتها وينظم علاقاتها . إنَّ هذه القواعد تشكل بالتأكيد جزءاً مما يُسمِّيه إيستون بالنظام السياسي . لكن المفهوم الذي يستهدفه أوسع بكثير . إنه يستهدف مجموع القيم أو القواعد غير المكتوبة التي تشكل بنية الحياة السياسية وتضع حدوداً لتحولاتها . ففي الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، هناك بالتأكيد أُسس دستورية لمبدأي الحكومة الديمقراطية وحرية التعبير ، لكن هذين المبدأين يَسْمُوان بالتأكيد فوق هذه الأسس . ولو كان الأمر خلاف ذلك لكان يكفي أنْ يُعَدَّل الدستور من أجل إلغائهما . إلَّا أنَّ أي شخص لا يمكن أنْ يَشُكَّ بأن مثل هذا الاجراء هو بحد ذاته أمرٌ مستحيل بسبب الدعم الذي تُبديه الأغلبية الساحقة من المواطنين للنظام .

إن النموذج الأخير من الدعم الذي يشير له إيستون هو الدعم الموجه للسلطات السياسية . إنَّـه لا يتوجـه في هذه المـرة الى مبادىء مجـردة ، وإنما إلى أولئـك الذين يجسدونها . ويسمي إيستون الظاهرة التي يرتكز عليها هذا الدعم بالشرعية . فالشرعية هي التي تجعل من الممكن أن يتولى بعض الأفراد القيادة وتدفع الآخرين للطاعة . إنَّ الشرعية ، برأي إيستون ، يمكن أن توصف بطريقتين : إنها نظام قيم يُبرر بطرق مختلفة النظام القائم ، كالأيديولوجية الديمقـراطية ، والمصلحـة العليا للوطن ، والضرورات الموضوعية للتنظيم الاجتماعي ؛ أو أنها نظام بُنَى تُحَدِّدُ أدواراً اجتماعية مُنظَّمـة بشكل تسلسلي . وبعبارة أخرى ، فإننا نقبل بسلطة الرئيس ، من جهة لأننا تعلَّمنا بأنه ينبغي احترام الرؤساء ، ومن جهة أخرى لأنَّه الرئيس . إنَّ تحاليلاً من هذا النوع ليست قابلة كثيراً للنقد ،ولا هي معرضة كثيراً للشُّبْهة . إنَّ من الممكن ، إذا أردنا ، أنْ ندمج بينها وبين التمييز بين نماذج الشرعية التي وضعها ماكس ويبر . لكن الفائدة الفكرية من هذا الدمج ستكون محددة لأن عالَم المفاهيم الذي يقوم عليه يختلف في الحالتين .

80 ـ الإخراجات والتأثير العكسي

لقد نظرنا حصراً حتى الآن للإدخالات في النظام السياسي . لكن هـدف هذا النظام هو إنتاج إخراجات تسمح للنظام بالبقاء من خلال إشباعه للطلبات ، وإثارته للدعامات . إن النظام ، على سبيل المثال ،يمكن أنْ يُعَدَّل تشريعاً أصبح غير ملائم .

كما أنَّه يمكن أنْ يُعطي لهذه الفئة الاجتماعية أو تلك بعض المزايا الرمزية (رد الاعتبار للعمل اليدوي) أو المادية (زيادة أجور الموظفين) . إن إيستون يميز بين القرارات ذات الطابع القانوني ، والأعمال التي ليس لها هذا الشكل ، وتتعلق بالسياسة الخارجية أو الاقتصادية . إن هذا التمييز يبدو فظاً ، ولا يوضح أساس الأشياء . فمن وجهة نظر عامة لاحظ كل المعلقين أنَّ إيستون كان أكثر تحفظاً بكثير في حديثه عن الإخراجات بالمقارنة مع حديثه عن الإدخالات . إنَّ هذا الأمر ليس مدهشاً . فبعد أن منع على نفسه الدخول الى « العلبة السوداء » التي تتشكل فيها القرارات ، أصبح مُكْرَهاً على أنْ لا يُدرك هذه القرارات إلاَّ في مستوى من العموميات لا يمكن فيه عملياً أنْ يقول شيئاً عنها .

وبالمقابل ، فإن إيستون يُرَكِّز على آليات التأثير العكسي التي تعطي للدائرة السيبرنيتيكية طابعها المتصل . إنَّ الأجوبة المعطاة للطلبات لا تشكل ، بالفعل ، حداً نهائياً ، ولو بصفة مؤقتة . إنَّ القرارات ستُوَلِّد طلبات ودعامات جديدة . دعامات جديدة لأن المجموعات التي حصلت على مزايا ستتصرف باعتبارها من أنصار النظام ، وستدافع عن الجماعة والنظام والسلطات السياسية . وطلبات جديدة لأن المجموعات غير الراضية ستجدد طلباتها بإلحاح متزايد ؛ أو أنها ، في حال إكراهها للنظام على التنازل أمام طلباتها ، ستقوم بصياغة طلبات جديدة أو أن مجموعات أخرى ، لها أوضاع قريبة من الأولى ، ستقوم بالمطالبة بنفس المزايا . ففي فرنسا ، وبعد أنْ تمكن المزارعون ، الذين وقعوا ضحية للجفاف في عام 1976 ، من الحصول على تعويضات بشكل قرض إلزامي ، قام صانعو المظلات ، الذين تضررت أعمالهم لنفس الأسباب بالمطالبة بنفس المزايا ، لكنهم لم ينجحوا في ذلك . إنَّ آلية التأثير العكسي تُعَدُّ أساسية لأنها تسمح لتحليل إيستون بأن يأخذ بالحسبان ديناميكية العالَم السياسي الذي يمثل دائرة بلا نهاية تُوَلِّد فيها الأجوبة أسئلة جديدة بشكل دائم .

ذاك هو إذن ، بخطوطه العريضة ، التحليل الذي اقترحه إيستون للحياة السياسية . إنه لا يسير ، كما أحسسنا بذلك من خلال العرض ، من دون أنْ يطرح مشاكل عديدة . ولهذا فإننا يجب الآن أنْ نُكَرِّس أنفسنا لتفكير نقدي حول فكر إيستون .

الشعبة الثانية
تقويم نقدي لتحليل النظام

61 ـ إنتقادات غير ملائمة

أثارت الأهمية ، التي لا جدال فيها ، للمحاولة الفكرية لإيستون ردود فعل

متناقضة . فقد أحدثت نقداً قاسياً وتأييداً حماسياً . إننا سندرس ، في البدء ، بسرعة بعض مظاهر النقد الشديدة المرارة والسطحية وغير الملائمة ؛ وسنرى ، فيما بعد ، أن فكر إيستون يثير تساؤلات تمس أساس القضايا التي درسها ؛ وسنحاول أخيراً ، تقويم مظاهر التجديد الايجابي في منهجه .

من بين الانتقادات الأكثر شيوعاً لعمل إيستون ، تبدو التهم الموجّهة اليه بالتجريد والنزعة المحافظة . وهاتان التهمتان تعودان على ما يبدو لنوع من سوء الفهم .

أولاً ، ليس من المعقول أن نأخذ على نظرية مجردة كونها مجردة . إن المنهج العلمي يفترض وجود درجة ما من التجريد . والسؤال الحقيقي يكمن في معرفة ما إذا كان هذا اللجوء للتجريد يسمح بزيادة معرفتنا للواقع . لهذا سنتساءل في لحظة ما عَمَّا إذا كان عمل إيستون يستجيب لهذا الهدف . لكن هذا يفترض القيام بتحقيق لا يمكن أن يحل محله إتهام شامل بالتجريد . وهذا طالما أن إيستون يعرض نموذجه في إطار تحليلي يمكن أن يندرج في داخله عدد كبير من الوقائع الملموسة بلا جدال . إن سلوك أصحاب الدراجات البخارية الذين يتظاهرون ضد زيادة في الرسوم المالية المفروضة على آليتهم المحبوبة جداً يُعَدُّ مثالاً على الحالة الملموسة التي لم يكن تفسيرها بسهولة من خلال نموذج إيستون ، أكثر مما هو الحال من خلال النظرية الماركسية . إن المؤلفين الماركسيين بالذات نمّوا كثيراً ضد إيستون مَأْخذ التجريد : إن أي تحليل بالنسبة لهم لا يُعدّ ملموساً إلاّ إذا تضمن كلمات « الطبقات الاجتماعية » و« الـديالكتيـك » و« نفي النفي » الخ . . . وهي تعابير ، حتى عندما لا تُرَدّ الى مجرد الثرثرة البحتة ، تتضمن بالتأكيد درجة ما من التجريد . وعلاوة على ذلـك ، فإن وحـدة المفاهيم المجـردة ، مثل مفهـوم « صراع الطبقات » و« العمل » ، لا يمكن الحفاظ عليها لدى ماركس إلاّ من خلال انزلاقات في معانيها الضمنية(4) . إلاّ أننا لا نجد لدى إيستون أثراً لمثل هذه الطرق السفسطائية .

كذالك فإنَّ مَأْخذ النزعة المحافظة الموجـه الى عمل إيستـون ينشأ عن احتقـار ساذج . إن تفكيره يتمركز بالتأكيد حول مفهوم الحفاظ على النظام . لكن هذا يعني فقط أنه لا يكتب نظرية ثورات . أما ما عدا ذلك ، فإن النظام ، في الوقت الذي يحافظ فيه على ذاته كإطار ، يمكن أنْ يُنتج تحولاً كاملاً في الوضع القائم ، كما يمكن أن يعمـل بطريقة محافظة ، بالمعنى المبتذل للكلمة ، ويمكن حتى للتحويل الجذري أن يكون الشرط للحفاظ على النظام . إنَّ كل شيء يتعلق بطبيعة الطلبات والدعامات والأجوبة التي يُرَدُّ

(4) أنظر تحليل ريمون بودون « مكان الفوضى » (La place du désordre) ـ منشورات PUF ـ الطبعة الثانية ـ 1985 ـ ص : 139 ـ 144 .

بها عليها . لهذا فإن النزعة الاصلاحية الجذرية يمكن أن تتفق مع تحليل إيستون ، كما يتفق معه أيضاً الجمود التام .

82 ـ إنتقادات الأساس

يبدو أن بعض الانتقادات الموجهة الى عمل إيستون تقوم على أساس أفضل . إن الأُولى منها تمس تحيزه المنهجي المتمثل باستبعاد دراسة النظام السياسي بمعناه الضيق ؛ أما الثانية فتطال الدور الذي يأخذه في فكره مفهوم ثبات النظام .

إن رفض دراسة النظام السياسي بحد ذاته ضمن إطار وصف الحياة السياسية بدا دائماً في أنظار المعلقين كمفارقة مثيرة . إن وجهة نظر إيستون قابلة بالتأكيد لأن تدافع عن نفسها بشكل مسبق . صحيح أن هذا المظهر من المشكلة كان قد استقطب حتى الآن دراسات علم السياسة . إلّا أنَّ حجبه قد يكون مُغرياً من أجل رؤية ما يجري حوله بشكل أفضل ، تماماً كما يحدث عندما يُخَبَّأ وسط الشمس من أجل مراقبة المقـذوفات الشمسية . لكن النتيجة على الصعيد العملي ليست مقنعة بشكل تام . إننا لا نستطيع أولاً أن ندافع عن وجود انطباع بأن النظام السياسي يمتلك ، في فكر إيستون ، هندسة متغيرة . فهل الأحزاب السياسية ومجموعات الضغط وأعضاء البرلمان داخل النظام أم خارجه ؟ إن فكرة إيستون تقول أنه بما أن التمييز هو تمييز بين الأدوار ، فإنّ نفس الفرد يمكن أن يكون ، حسب الحال ، داخل أو خارج النظام . ولكن ألَا تؤدي وجهة النظر هذه ، الصحيحة بحد ذاتها ، الى زيادة في التعسف ؟ إن واقع أن نفس الفرد يلعب أدواراً مختلفة ينبغي ، بالرغم من كل شيء ، أنْ يؤخذ بالاعتبار . أن النظام السياسي ، المحصور بين إدخالات وإخراجات ، والذي تسكنه أدوار وليس أفراد ، يصبح كفن إظهار الاشباح في غرفة مظلمة بمساعدة خـدع بصرية . لكن هنـاك ، على الصعيـد العملي ، قليل من الشك في أن « العلبة السوداء » ليست حيادية . وليس من غير المهم معرفة من يسكنها ، وماذا يجري فيها ، وكيف تُعالج فيها الطلبات . إن كل هذا يؤثر بالفعل على الأجوبة المُعطاة للطلبات : فالحكومة الاشتراكية لا تأخذ نفس القرارات ، ولا تسعى للحصول على نفس الدعامات كالحكومة المحافظة . إنها بديهية عَبَّرت عن نفسها من خلال الصعوبة التي عانى منها إيستون حين أراد أن يأخذ بالحسبان إخراجات النظام . لكن طبيعة شاغلي العلبة السوداء تؤثر بالمقابل أيضاً على الإدخالات في حد ذاتها . فالنقابات لا تطلب نفس الأشياء ، وبنفس الطريقة ، من حكـومة اشـتراكية وحكومة محافظة . إنَّ الدعم لا ينشأ فقط عن القبول الناجم عن إشباع الطلبـات . فاللون السياسي للحكومة يثير تجاهها ردود فعل بشكل مُسْبَق . وتتعدل ردود الفعل هذه قليلاً ، أو لا تتعدل أبداً نتيجة السياسة التي تتبعها الحكومة بشكل فعلي . ولكي نكتفي

هنا بمثال واحد ، نتساءل عما إذا كنا نعتقد بالحقيقة بأنه يمكن معرفة مواقف الرأي العام الفرنسي تجاه حكومة اليسار ، بعد 1981 ، من خلال القيام فقط بتحليل تكيُّف الأجوبة مع الطلبات ؟ ألن نفقد بهذا جزءاً كبيراً من العوامل المُفَسِّرة ؟ صحيح أن إيستون يفكر انطلاقاً من النظام الامريكي ، حيث للأسئلة « السياسية » جدَّة أقل مما هو الحال في أوروبا . لكن هذا العذر ليس عذراً لأنه يعني أن نضع موضع التساؤل الصلاحية العامة لتحليله .

إن المسافة الفاصلة بين نظرية إيستون والواقع القابل للملاحظة تكبر أكثر إذا أخذنا بالاعتبار أوضاعاً غريبة أكثر بالنسبة للنموذج الامريكي . لننظر لحالة الامبراطورية الرومانية التي استشهدنا بها حين تعريفنا للسلطة السياسية . إن السكان الخاضعين لروما كانوا يرون في الامبراطور إلهاً . هل يمكن أن نحلم بدعم أشد صلابة ؟ ومع ذلك ، فإن طلباً محدوداً ، يتمثل بهدية صغيرة يطالب بها الحرس الجمهوري بدون جدوى ، يمكن أنْ يؤدي الى سقوط الامبراطور . وهذا لأن الحياة السياسية هنا كانت محصورة جداً وسط محيط محايد سياسياً . إن مخطط إيستون يبدو قليل القدرة على تفسير مثل هذه الأوضاع .

لهذا فإن من التعسف والاختزال الادعاء بامكانية دراسة الحياة السياسية من خلال التطرق للنظام السياسي كعنصر ما فيها . وبشكل أعم ، فإنه يمكن أن نلاحظ بأن الدائرة السيبرنيتيكية لايستون تعمل كنظام تفاعل ، بالمعنى المحدد في بداية هذا الفصل . فهو ينظر دائماً لعلاقات مباشرة بين أدوار اجتماعية . إلَّا أن العالَم السياسي هو ، بشكل بديهي ، نظام ترابط . إن العناصر تؤثر فيه على بعضها البعض ، ولكن وفق طرق غير مباشرة غالباً وطويلة وصُدْفَوية . إن نظرية إيستون التي هي ، من بعض وجهات النظر ، عامة جدا بحيث لا تكون مفيدة ، هي أيضاً ضيقة جداً بحيث لا تأخذ بالحسبان تعقد الواقع .

لقد أعلن إيستون بنفسه ، من جهة أخرى ، أن مشكلة ثبات النظام كانت موجودة عند نقطة انطلاق تفكيره . فالسؤال الأول الذي انطلق منه كان بالإجمال التالي : كيف يمكن للنظام أن يحافظ على نفسه بالرغم من كل القوى المُدمِّرة التي تُمارس عليه ؟ إن الدائرة السيبرنيتيكية ، التي تحافظ على إنسجام البنية المُنَظَّمة من خلال المتغيرات الثابتة للمحيط ، بدت له أنها تحمل نموذجاً للتفسير . لكن السؤال والجواب ، على حد سواء ، لا يمكن الاعتماد عليهما لأنهما مُعرَّضان للشُبهة . هل يجب اعتبار واقع أنَّ الأشياء تبقى كما هي ، سراً لا يمكن كشفه ؟ وهل لمخطط إيستون ، كما يَدّعي هو ، قيمة تفسيرية ؟ لو كانت هذه هي الحال ، لكان من الممكن التنبؤ بمصير النظام إنطلاقاً

من تحليل الطلبات والدعامات . فإذا لاحظنا أن الأولى قوية والثانية ضعيفة لكان التشخيص يتنبأ بالتأكيد بانهيار النظام ؛ أو ثباته في الحالة المعاكسة . ولكن الحال في الواقع ليس كذلك . فالقوة النسبية بين الطلبات والدعامات لا تُعْرَفُ إلاَّ بشكل لاحق ، ويكون استنتاجها بدقة من واقع انفجار النظام أو عدم انفجاره . إن مخطط إيستون دائري ليس فقط بالمعنى السيبرنيتيكي ، وإنما أيضاً بالمعنى المنطقي : إننا نستنتج ثبات النظام من توافق الطلبات والدعامات الذي يُستنتج بحد ذاته من ثبات النظام . إننا نرى هنا حدود الاستعارة الديناموحرارية : لأنَّه إذا كانت مقاومة المراجل مُحدَّدة بهذا الشكل ، فإن من المحتمل أن نبني منها عدداً قليلاً . . .

83 ـ قيمة تحليل إيستون

إن مجموع الانتقادات التي أتينا على صياغتها يمكن أن تبدو مُهدِّمة جداً . ومع ذلك فإنه سيكون من الخطأ أن نستنتج من ذلك بأن تفكير ايستون مجرد من القيمة فلقد قام أولاً ، بعمل ريادي . إن التركيب الذي حاول القيام به ، كان ، على الأقل ، سابقاً لأوانه . ولكن من أجل معرفته ، كان ينبغي تحمُّل المجازفة النظرية المتمثلة ببنائه . إن نظاماً ، يكون ، في آن واحد ، عاماً وهاماً ، هو بلا شك عبارة عن تناقض في العبارات . لأن النموذج سيكون دائماً عاماً جداً بحيث لا يكون هاماً ، أو هاماً جداً بحيث لا يكون عاماً . إنّ تحليل النظم الفرعية وتمحورها يبدو اليوم أكثر غنى بالوعود . ولكن هنا أيضاً ، كان ينبغي محاولة القيام بالتجربة من أجل كشف الصعوبات .

ثانياً ، لقد عَبَّر تحليل إيستون عن قيمة كشفية . فقد أثار أفكاراً مفيدة ، ولا سيما في مجال تحليل الوظائف السياسية . كما ساعد على تجاوز المقترب المؤسَّسي للتنظيمات السياسية ، من خلال تبيان أنَّ الطريق الصحيح لتحديد ماهيتها يكمن في دراسة ما تقوم به ، وذلك بدل نسخ التعاريف المجردة أو الوجدانية التي تعطيها لنفسها .

إننا سنجد ثانية هذه الانجازات في الجزء الثالث من هذا المؤلّف .

ثالثاً ، وأخيراً ، لقد أعطى إيستون لعلم السياسة مصطلحات تقنية سمحت له بأنْ يُحدد بلا غموض مفاهيم مجردة وهامة ما كان لها أنْ تكتسب ، بالرغم من عدم الجهل بها ، ونظراً لعدم وجود إسم لها ، مرتبة المفهوم . من ذلك على سبيل المثال مفهوم « الدعامة » .

وبالإجمال ، فإنه يبدو أنَّ نظرية إيستون كانت مثمرة كمحاولة منهجية ، حتى وإنْ بَدَتْ ، من حيث النتيجة ، ذات فائدة محدودة .

الفصل الثالث

الثقافة والتكييف والتغيير السياسي

84 ـ من العام الى الخاص

إنَّ تحليل النظام السياسي يقع على مستوى عالي من التجريد . وهذه الملاحظات البديهية لا يمكن ، كما رأينا ، أنْ تؤَسِّس نقداً ، لأن ذاك هو الهدف الواعي للمنهج . ومع ذلك فإن هذا الأخير يؤدي للتضحية بجزء كبير من الواقع : فمن أجل أن يكون قابلاً للتطبيق على كل المجتمعات السياسية ، يمحي مخطط إيستون ما يصنع خصوصية كل منها . إنَّ مُراقباً من خارج عالمناالأرضي ، يتطلع لدراسة السياسة في كوكبنا ، وليس له من دليل في ذلك إلَّا كتاب إيستون ، سيظن بأن هذه السياسة تعمل بطرق متشابهة في نيويورك ولندن وباريس وبون ، حتى ولو افترضنا أنه يعرف التعارض بين الديمقراطيات الغربية والدكتاتوريات ذات الاتجاهات المختلفة .

إلَّا أن الحال ليس هكذا ، كما يبدو جلياً . فالسياسة ليست فقط لا تُمارس بطريقة واحدة في بلاد تُعَدُّ متشابهة فيما بينها ، وإنما حتى تعريفها نفسه يختلف فيها . لقد رأينا في الجزء الأول أنَّ مفهوم السياسة كان يتغير في الزمان . لكنه يتغير كذلك في المكان . ويكفي للاقتناع بذلك أن نلاحظ ، على سبيل المثال ، عدم الفهم المزمن الذي يُبديه المراقبون الاميركيون تجاه السياسة الفرنسية . (إنَّ من نافلة القول أنَّ العكس صحيح أيضاً) . ولهذا فإنه لا بد من القيام بدراسات ذات طابع خصوصي ، إلى جانب المنهج ذي الطابع العام ، الذي يُبين قيمة الاتجاهات الشاملة ، ويستخلص الثوابت . إنَّ هذه الدراسات يجب أنْ تأخذ بالاعتبار أن الظواهر الحقيقية توجد في شكل حالات فردية خاصة ، مطبوعة بتحديدات ملموسة .

إنَ هذا المنهج يفترض ثلاثة عناصر : أولاً ، تحقيق وصفي يبين الاختلافات التي تفصل العالَم السياسي لهذا البلد أو ذاك . إنَّ مفهوم الثقافة السياسية يستجيب لهذا الهدف . ثانياً ، تفكير حول الآليات التي تعيد إنتاج هذه الاختلافات . وهنا يتدخل

مفهوم التكييف السياسي . ثالثاً وأخيراً ، تفكير حول التبدلات السياسية : كيف يتغير مجتمع ما ؟ إننا سنلاحظ منذ البدء أن النقطتين الأخيرتين ستعالجان من خلال منظور عمومي لا خصوصي . إننا سندرس التكييف السياسي في حد ذاته ، والتغيير أو التطور السياسي في حد ذاته . إنَّه وَهْمٌ جَلِيٌّ في مبدئه وثقيل في نتائجه . إن التكييف السياسي يعمل في إطار ما ، ويعيد إنتاج عالَم سياسي ما ، وليس عالماً سياسياً صرفاً ، أو أيُّ عالم سياسي . كما أنَّ التغيير السياسي ليس عملية عامة : إنَّ مجتمعاً خاصاً ينطلق دائماً من حالة خاصة به ليبلغ ، عبر سيرورة خاصة به ، حالة جديدة ولكنها خاصة به أيضاً ، لقد بذلت جهود كثيرة في هذه المجالات ، وكانت بلا طائل ، كما سنرى ، لأنها أهملت هذه البديهيات . كما بُنيت ، إنطلاقاً من دراسات رصينة ومُنَفَّذة بشكل جيد ، تعميمات كان إفلاسها أمراً لا جدال فيه . ولهذا فإن من الضروري بشكل خاص ، في هذا المجال أنْ نفصل بين ما هو مُؤَكَّد ، وما هو غير مؤكد ، وأنْ نعي الإكراهات التي ينبغي إحترامها من أجل القيام بتفكير ملائم .

الشعبة الأولى

الثقافة السياسية

85 ـ العقبات في وجه تفكير حول الثقافة السياسية

إن كون المجتمعات السياسية المختلفة لا تعيش السياسة بشكل متشابه هو أمر بديهي . لكن مدى هذه البداهة لم يُقَدَّر حق قدره بشكل عام . وقد ساهمت عدة عوامل في هذا الأمر ، منها أولاً الطابع العلمي للهدف الذي يحدده التفكير لنفسه مُسبقاً : فباسم الفكرة القائلة بأنه ليس هناك من علم إلاَّ علم العام ، تُرفض إمكانية معرفة الشيء الفردي . ويبدو دائماً أنَّ إعداد « نظرية عامة » لظاهرة ما هو أكثر علميةً من وصف خاصيتها . ولقد تدعم هذا الموقف بتفكير مقارن : إن المختصين في علم السياسة يعانون من شعور بأن الخاص يعود للمعرفة التاريخية ، في حين أنَّ ميدانهم يختص باعداد نماذج ذات طابع عام . إن إدخال الاهتمام بما هو فردي في علمهم سيؤدي ، وفق هذا المنطق ، لإفراغ هذا العلم من خصوصيته وسيفسد بالتالي شرعيته . وأخيراً ، فإن البحث في ما هو خاص يفترض وجود دراسة مقارنة . إن ثقافة سياسية ما لا تكون على ما هي عليه إلاَّ بالنسبة لثقافة أخرى . إلاَّ أن كل دراسة مقارنة تصطدم بصعوبات واقعية : إن الباحثين يعرفون عادة جيداً مجتمعاً سياسياً ما ـ هو مجتمعهم ـ لكنهم يعرفون أقل بكثير مجتمعَيْن أو ثلاثة مجتمعات أخرى . كما أنها تصطدم

بصعوبات نظرية : إذ أنه يُقال عادة أنَّه يجب أن نقارن فقط بين ما يمكن مقارنته . ولكن ما هو الذي يمكن مقارنته ؟ إنها معضلة صعبة تطرح أسئلة منهجية ، ولا يمكن تقويمها بطريقة شاملة من دون الدخول في تفاصيل الوقائع .

إنَّ لهذه الاعتراضات والمقاومات أهمية غير متكافئة . والنقطة الأولى هنا هي مسألة تعريف . وهي لم تكتسب حِدَّتها إلَّا من خلال العقد التي تغذيها العلوم الاجتماعية تجاه علوم الطبيعة . إنَّ فكرة العلم الذي عَرَّفناه في الجزء الأول تبين أنَّ من الممكن تماماً إضفاء هذا الاسم على البحث الذي يكون موضوعه فردياً . أما النقطة الثانية فهي بدون أهمية : إنَّ البحث عن الحقيقة يتغلب على الخصوصيات الفكرية . إنَّ علم التاريخ وعلم السياسة يمكن أنْ يُكملا بعضهما بعضاً في نفس الوقت الذي يحتفظا فيه باختلافهما من حيث المنظور . وإذا كان الأمر خلاف ذلك فإن علم السياسة سيجد نفسه محكوماً عليه بأن لا يَدْرُسَ إلَّا المجتمعات المعاصرة . إلَّا أننا رأينا ، بالعكس ، أنَّ أخذ مجتمعات الماضي بعين الاعتبار ، بالرغم من أننا لا نستطيع أن نكوِّن عنها إلّا معرفة نظرية ،يُغني إشكالية علم السياسة . أما فيما يتعلق بصعوبات المنهج المقارن فإنها صعوبات واقعية ؛ لكن كل معنى الجهد المبذول يكمن بالذات في الإقلال منها .

86 ـ مفهوم الثقافة السياسية

لقد طُوِّرَ مفهوم الثقافة السياسية ، بشكل خاص على يد مؤلفين أمريكيين ، ولا سيما غابرييل ألموند (G.Almond) . إن من المناسب ، في البدء ، دراسة إسهام هذه المدرسة قبل النظر الى حدودها .

إن نقطة انطلاق التحليل تكمن في طرح مُسَلَّمة تقول أن مختلف الثقافات السياسية تتحدد من خلال تفوق بعض المواقف السياسية . ويُعَرِّف مفهوم الموقف في العلوم الاجتماعية تقليدياً بمعارضته مع مفهوم السلوك . فالسلوك هو فعل خارجي يتبناه فرد ما . أما الموقف ، بالعكس ، فهو نزوع داخلي للرد بطريقة خاصة على وضع ما . إنَّ الأول يمكن ملاحظته إذن بصورة مباشرة لأنه يحدث في الحين . أما الثاني ، بالعكس ، فإنه ليس كذلك . لأنه ، بالرغم من كونه حقيقيا ، ليس لديه إلّا نتائج محتملة قد تتحقق أو لا ، وفقاً للظروف .

لماذا تُعَرَّف الثقافة بالمواقف وليس بالسلوك ؟ لقد فرضت هذا الاختيار طبيعة الظاهرة التي نعتزم دراستها . إن الثقافة السياسية تتحدد سواء بسمات سلبية أو إيجابية . فسلبية الأفراد في بعض المواقع تشكل طابعاً تفاضلياً ملائماً . إلَّا أنَّ مثل هذه السمات تعود ، من حيث التعريف ، للمواقف وليس للسلوك . بحيث أن العمل السياسي

بالنسبة لأغلبية الناس ، وإذا ما إستثنينا أقلية من المحترفين، يكون عملاً متفشياً ومتقطعاً ونادراً . بل وحتى غير موجود غالباً . إنَّ البحث الثقافي يجب أن يأخذ بالحسبان هذا الأمر أيضاً . لكن تعريف الثقافة من خلال المواقف يصطدم ، مهما كان مُبرَّراً ، بالصعوبة الأساسية التي يشكو منها مفهوم الموقف. فكيف يمكن بالفعل معرفة المواقف السياسية طالما أنها ليست قابلة مباشرة للمُلاحظة ؟ إنَّ بالامكان استنتاجها من السلوك ، من خلال منطق إرتدادي . إنَّ غياب رد فعل على تدبير حكومي غير شعبي يُعبِّر ، على سبيل المثال ، عن موقف خضوع للسلطة . إلَّا أنَّه لا يمكن الاكتفاء بهذا الإجراء ، لأن الهدف هو بدقة معرفة المواقف بغض النظر عن السلوك . إنَّ هذه الطريقة يمكن ، علاوة على ذلك ، أن تتحول الى قضية لفظية بحيث لا تسمح بقياس التفاوتات المحتملة بين السلوك والموقف . أما الطريقة الأخرى لمعرفة المواقف السياسية فتكمن في استجواب الأشخاص المعنيين ، وفق مختلف المناهج التي وضعتها العلوم الاجتماعية في هذا المجال : كالسبر والتحقيق والمقابلات غير التوجيهية . إن هذه الطريقة هي بالتأكيد أكثر فعالية . ومع ذلك فإن لها حدوداً : فالناس يكذبون ، ويعرضون أفكارهم بصيغ مُشوَّهة الى هذا الحد أو ذاك نتيجة الحذر أو عدم القدرة على تحليل الذات أو الاهتمام بالصورة التي يتمنون أنْ يعطوها عن أنفسهم . كما أنهم لا يملكون بالضرورة ، وبشكل خاص ، الوعي والنية لما يفعلونه . وينجم عن هذه الصعوبات أن المواقف السياسية لا تُعرف مطلقاً بشكل مباشر وأكيد . إنها تُفترض وتُبنى ، ولهذا فإن وصفها يحتوي على شيء من التعسف . ورغم كل شيء ،فإنه يمكن التوصل لمعرفة حقيقية للمواقف من خلال القيام بتقاطعات بين وعي الأشخاص المعنيين وسلوكهم . إنَّ التاريخ يُستعمل هنا كمثال نموذجي : فهو يسمح ، بمساعدة وثائق أقل غنى بكثير ـ لأنَّه لا يمكن هنا استجواب الأشخاص المعنيين ـ بالتوصل الى فهم للمواقف الذهنية لرجال الماضي .

لقد صَنَّف الموند وبوويل (Powell) المواقف السياسية في ثلاث فئات : إدراكية وعاطفية وتقويمية . إن العنصر الإدراكي يتجلى في المعرفة التي يُراكمها الفرد حول السياسة ورجال السياسة والمؤسسات. لقد توفرت لنا سابقاً الفرصة لملاحظة أنَّ هذه المعرفة يمكن أن تكون خاطئة . لكن المهم هو أن الفرد يعيشها ذاتياً كمعرفة ، أي كمجموعة حقائق موضوعية موجودة بشكل مستقل عنه ، وتبرر بالتالي المواقف التي يستنتجها منها . أما العنصر العاطفي فإنه يعود بالعكس للمشاعر : ويتجلى ، على سبيل المثال ، بالتعاطف أو لا مع هذا الرجل السياسي أو ذاك ، أو بقبول أو رفض هذا النظام السياسي أو ذاك ، أو هذه الايديولوجية أو تلك الخ . . . أما العنصر التقويمي ،

أخيراً ، فإنه يتكون من خلال تعريف القيم ، أو ، بعبارة أخرى ، من خلال إعطاء الوقائع السياسية علامة إيجابية أو سلبية .

ما هو رأينا بهذا التقسيم الثلاثي ؟ إنَّه قليل الإيضاح ، ويبدو ، كما هو الحال غالباً في مثل هذا النوع من الانشاءات ، أنه يكشف عن نوع من العجز المفهومي . فالتقويم لا يشكل وظيفة خاصة ، وإنما هو يتعلق بتطبيق المشاعر على معرفة حقيقية أو مُفترضة . إنَّ التمييز الذي يُفكَّر به من منظور شديد العقلانية يتجاهل الطابع التضامني بعمق بين المعارف والمشاعر . أما العنصر الإدراكي فإنه يخلق العنصر العاطفي ، لكن هذا الأخير يبادله بالخير . لقد رأينا كيف أنَّ المشاعر ، في التمثلات السياسية، تتحكم في الإدراك الحسي للحقيقة . إن الوقائع ، من وجهة نظر منطقية ، لا تمتلك أية أولوية كينونية على النظرية ، ولهذا فإنه يمكن إذن تعديل الأولى أو الثانية(1) . إنَّ المواقف السياسية هي عبارة عن كليات مزودة بآليات تعويض ، ولا يمكن تفسيرها إلَّا من خلال جهاز مفهومي شامل ، ولهذا فإنَّ كل مقترب تحليلي محكُوم عليه ، في هذا المجال ، أنْ يبقى سطحياً .

ومهما كان الأمر مع ذلك فإن الموند وبوويل يريان أنَّ تحليل المواقف السياسية يسمح بتمييز ثلاثة نماذج كبرى للثقافات السياسية . وهما يطلقان عليها إسم : الثقافة الهامشية وثقافة الخضوع ، وثقافة المشاركة . إن الثقافة الهامشية تُعَرَّف بعدم الاهتمام التام تقريباً بالنظام السياسي القومي . فهذا النظام عبارة عن ظاهرة عارضة مُلْصَقَة على ثقافات فرعية محلية لايوجد بينها أي إتصال . إن الأفراد ليس لهم موقف خاص من النظام القومي . فمبادراته لا تطالهم وهم لا يعانون من أي مشاعر تجاهه . وأكثر ما في الأمر أنهم يعلمون بشكل مبهم أنَّ هناك عاصمة يعيش فيها رئيس . لكن هذه المعرفة الغافية لا تشغل حيزاً كبيراً من اهتماماتهم . إنهم ، بالعكس ، يهتمون بالسياسة المحلية التي يعرفون مراهناتها وأشخاصها . أما في ثقافة الخضوع ، فإنَّ السلطة القومية تكون أكثر حضوراً . إنَّ الأفراد يعرفون أفعالها ، ولديهم تجاهها موقف . لكن هذا الموقف سلبي أساساً . إنهم يحترمونها إذا تجلت من خلال أعمالها الحسنة ، ويخضعون لها إذا كانت تدخلاتها مُدَمِّرة . إنَّ فكرة وجود عمل فردي أو جماعي من شأنه التأثير على عمل السلطة هي فكرة غريبة عن هذا النوع من الثقافة . وأما ثقافة المشاركة ، أخيراً ، فإنها تُعَرَّف ، بالعكس ، من خلال واقع أنَّ المواطنين يكونون فَعَّالين . إنهم يشعرون بأنهم قادرون على التأثير على السلطة . ويُعِدُّون مثل هذا السلوك طبيعياً . إنَّ هذا التدخل للمواطنين في الحياة العامة يتجلى من خلال مؤسسات (إنتخابات ، أحزاب ،

(1) أنظر الفقرة 10 .

مجموعات ضغط) لكنه لا يقتصر على تنشيط الإطار القانوني. إنَّه ينشأ ، وبغض النظر عن هذا الإطار ، عن حالة ذهنية وطريقة ما في التفكير بالسياسة . وفي عيشها . إنَّ كلمة « ثقافة » هي إذن الكلمة الوحيدة الواسعة بما فيه الكفاية لأخذ هذه الظاهرة بالحسبان .

87 ـ تحقيق الموند وڤيربا

إن المفاهيم والمبادىء التي أتينا على تعريفها وُضِعَت قيد العمل في مؤلَّفٍ مشهور يستحق أن يُشار إليه ، بالرغم من أنَّه أصبح قديماً نسبياً . إنه يبقى المثال الكلاسيكي لجهد مبذول في سبيل تجريب فكرة الثقافة السياسية وفضائلها وحدودها . إننا نشير هنا إلى التحقيق الكبير الذي أجراه الموند وڤيربا (Verba) ، والذي نُشرت نتائجه في عام 1963 ، في كتاب بعنوان « الثقافة المدنية والمواقف السياسية والديمقراطية في خمس أمم » .
(The civic culture, Political attitudes and democracy in five Nations)

إن الدول المُختارة هي : الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا الاتحادية والمكسيك ، والمنهج المُستعمل هو السبر . لقد طُرِحَت أسئلة متشابهة على عينة من ألف شخص في كل بلد . وأُخضعت النتيجة الى معالجة إحصائية . وكان المؤلفان يعتزمان قياس عدة متغيرات ، كانا يعتبران أنَّها تسمح بتحديد نماذج الثقافة السياسية بدقة . لقد دُعِيَ الأشخاص المستجوبون لتقويم تأثير العمل الحكومي على حياتهم ؛ ولقياس المعلومات السياسية التي يمتلكونها ؛ وللتعبير عن الفائدة التي توحي السياسة لهم بها ؛ ولتحديد مدى التزامهم الحزبي ؛ وأخيراً ، لتقويم قدرتهم على التأثير على القرارات السياسية . إن إمتزاج هذه العوامل يسمح برسم الصورة الفردية لمختلف الثقافات السياسية . ففي الولايات المتحدة تهيمن ثقافة المشاركة . إن المواطنين يحذرون من السلطات . لكن الثقافة الهامشية موجودة أيضاً : فالسياسة على مستوى الولاية تهم غالباً المواطنين أكثر من السياسة الاتحادية . أما بريطانيا فتتميز بتوازن منسجم بين مختلف نماذج الثقافات : ففيها نجد المشاركة الديمقراطية واحترام السلطة وحيوية النشاط السياسي المحلي . وأما إيطاليا فتتميز بثقافة الخضوع وبعدم الاهتمام بالسياسة القومية ، في حين أنَّ سلوك المشاركة فيها محدود . إن الخضوع يهيمن أيضاً في ألمانيا . أما المكسيك فتبقى مطبوعة بالثقافة الهامشية ، بالرغم من أنَّ بعض عناصر المشاركة تتجلى فيها . أما الخضوع للسلطات القومية فيبدو محدوداً . لقد كان من اللازم ، من أجل إعطاء التحقيق حقه من العدالة ، أنْ نضيف بعض التوضيحات . لكننا لن نقوم بذلك هنا ،

ولن نأخذ بالاعتبار العوامل التاريخية التي تسمح ، حسب المؤلفين ، بشرح الاختلافات القومية .

88 ـ مقترب نقدي لمفهوم الثقافة السياسية

لقد أثار مفهوم الثقافة السياسية ، كما قالت به المدرسة الامريكية لعلم السياسة ، وتحقيق الموند وڤيربا ، الذي يُعَدُّ المثال الأبرز لها ، انتقادات عديدة ذات أهمية غير متساوية .

في البدء ، يجب ملاحظة أن منظور المؤلَفَيْن كانا معيارياً . فهما يتساءلان صراحة عن أفضل ثقافة سياسية ، أي عن تلك التي تسمح بنمو متناغم للديمقراطية . ضمن هذا الأفق ، لا يرفض المؤلفان أيّاً من المركبات الثقافية التي مَيَّزاها : إن المواطنين يجب بالتأكيد أنْ يشاركوا في الأعمال العامة ، ولكن يجب عليهم أيضاً أن يحترموا السلطات ، ويهتموا بالحياة المحلية . إنَّ الثقافة السياسية البريطانية التي يتحقق فيها بالشكل الأفضل ، على ما يبدو ، التوازن بين الثقافة الهامشية وثقافة الخضوع والمشاركة . تبدو إذن الأكثر إرضاءً . إنَّ هذه النتيجة ، التي تعني القول بأن كل شيء ضروري من أجل صنع عالَم ، لكن الإفراط في كل شيء عيب ، هي نتيجة مخيبة للآمال . وبشكل أعم ، أن الديمقراطية هي أفضل نظام ممكن ، وأن الهدف الذي من المناسب تحديده لكل المجتمعات البشرية هو عبارة عن مُسَلَّمة . إنَّ بالإمكان القبول بذلك أو رفضه . والقبول به ، كما تنبغي الملاحظة ، لا يُفسد بالضرورة الطابع العلمي للتحليل . إنَّه يُعطيه بالتأكيد توجهاً خاصاً ، ولكن إذا كان تفصيل الوقائع الموصوفة موضوعي ، فإن قيمة المحاولة لا تنقص نتيجة لذلك . لهذا فإنه لا ينبغي التأسيس على هذه الملاحظة فقط من أجل رفضها مُسبقاً . وعلاوة على ذلك ، فإنَّ النقد لا يكون ملائماً إلاّ تجاه مفهوم معين للثقافة السياسية . إنَّ من الممكن بالفعل أنْ نتصور بسهولة صيغة لهذا المفهوم تقارن بين الثقافات من دون أنْ تُصَنِّفَها وفقاً لترتيب يقوم على الجدارة .

إنَّ هناك نقداً آخراً له طابع شامل استُخلص من أن المؤلَفَيْن الامريكيين ينظران للثقافات القومية كأشياء كلية ، وذلك من دون يأخذا بالحسبان الفوارق الاجتماعية والاقليمية والعرفية واللغوية الموجودة داخل الامم . لقد طَوّر الماركسيون ، بشكل خاص ، هذه النقطة ، كما هو طبيعي ، لأن المنهج الامريكي يضع سداً أمام العامل الوحيد الذي يمكن ، حسب نظريتهم ، أن يكون له معنى ، ألاَ وهو العامل الطبقي . إلَّا أن السؤال طُرِحَ أيضاً من قِبل العديد من الاخصائيين الآخرين ، لأنَّه يخطر على

البال بشكل طبيعي . لهذا فإن من المناسب أنْ نـرد عليه بعدة أجوبة . لنلاحظ أولاً أن الاعتراض صحيح من حيث المبدأ . فالثقافات القومية تضم ثقافات فرعية تقيم معها عـلاقات معقـدة تقوم عـلى التسامـح أو العداء . ولكي نفكـر بالأمـر ضمن الإطار الفرنسي ، نقول أن هناك ثقافة سياسية خاصة بكورسيكا ، وأخرى خاصة بالألزاس ، وأخرى خاصة بالجنوب الغربي . وتتميز كل من هذه الثقافات الخاصة بسمات خاصة بها تُبعدها الى هذا الحد أو ذاك عن النمـوذج العام للثقـافة القـومية . كـذلك فـإن من الصحيح أنه توجد ثقافة سياسية خاصة بالعمال ، وأخرى بالمزارعين ، وأخرى بالأطر العليا . وكل منها تحددها التقاليد الخاصة بالفئات المعنية ومصالحها السياسية الخاصة . ومع ذلك ، فإننا نرى أن هذه الملاحظات البديهية تشير للطابع غير الكامل للمنهج الذي لا يأخذ بالحسبان الثقافات الفرعية . لكنها لا تدحضه . إنَّ للعمال الفرنسيين بدون شك ثقافة سياسية خاصة بهم[2] تميزهم عن البرجوازية الفرنسية ، لكنهم يشاركـون أيضاً في ثقافة سياسية فرنسية شاملة تميزهم عن الامريكيين أو الألمان. إنّها على كل حال فرضية جائزة بما فيه الكفاية وبحيث لا يمكن رفضها دفعة واحـدة باسم فكـرة أوَّلية ماركسية تعلن أن الثقافة الطبقية « حقيقية » أكثر من الثقافة القومية . إنه ينبغي على الأقل البرهنة على وجهة النظر هذه . لكن المزعج أنه لا يمكن بالذات البرهنة عليها إنطلاقاً من الواقع . إنه لايمكن القيام بذلك إلاَّ من خلال منطق استنتاجي يُطبق على مُسَلَّمات النظرية الماركسية . ولهذا فإن الاعتراض المستخلص من وجود ثقافات فرعية هو إذن وبالإجمال ملائم لكنه محدود . إنَّه يحثُّ على دراسة هذه الثقافات الفرعية لذاتها ، وعلى طرح السؤال المثير ، الذي ما زال تقريباً عذرياً ، والخاص بعلاقتها مع الثقافة القومية . لكنه لا يمسُّ شرعية الاشكالية التي تسعى جاهدة لتعريف هذه الثقافة .

لقد رأينا أيضاً أنَّ مفهوم الثقافة السياسية يؤدي إلى إعادة بناء النماذج القوميـة التقليدية . وذهبنا حتى للحديث عن حس مشـترك عليم[3] بموضـوع تحقيق الموند وفيربا . ولكن هنا أيضاً ، يجب أن نتفاهم . ولئن كانت النتائج غالباً مخيبة للآمال ، فهذا ما لاحظناه سابقاً . ولكن ماذا كان يمكن أن ننتظر ؟ فإذا كانت النماذج القومية

---

(2) حـول هـذا الموضوع سنرجع للكتـاب البارز لـ : أ . تـورين (A. Touraine) وم . ويفيوركـا (M. Wieviorka) وف . دوبات (F. Dubet) بعنوان : « الحركة العمالية» (Le mouvement ouvrier)ـ فايار ـ 1984 .

(3) أنظر : ج . ب . كوت (J.P. Cot) وجـ . ب . مونيه (J.P. Mounier) « من أجل علم اجتماع سياسي » (Pour une sociologie politique) ـ منشورات (Le Seuil) 1974 ـ المجلد 2 ـ ص : 54 .

تفرض نفسها ، فهذا بالتأكيد وبشكل جزئي نتيجة علم أسطورة تبسيطي . لكنها تقابل أيضاً سمات حقيقية شَكَّلَت لها المادة الأولى . لقد كان من المدهش أنْ يُستخلص تحقيق علمي سمات معارضة كلياً . ومن الغريب أن نطلب إليه أنْ يُنتج نتيجة ليست فقط صحيحة ، وإنما مثيرة أيضاً . وعلاوة على ذلك ، فإنه ينبغي ، ليكون لدينا وضوح كامل ، أن نجدد بشكل دوري هذا النوع من التحقيقات : وسنرى حينذاك ما إذا كانت الثقافات السياسية القومية تتطور وإذا كانت تبتعد عن النماذج التقليدية .

إن الاعتراض الرابع يبدو أكثر عمقاً بكثير . إنه يُبرز قيمة واقع أنَّ المؤلفين الامريكيين يعزلون بشكل تعسفي الثقافة السياسية عن الثقافة الاجتماعية المنظور لها بشكل شامل . إنَّ ممارستهم ترتكز على المُسَلَّمة الضمنية التي تقول بأنَّ من الممكن دراسة الأولى من دون النظر للثانية بعين الاعتبار. إنَّ هذا الأمر يتجلى ، وبشيء من السذاجة ، في تحقيق الموند وفيربا اللذان يطرحان أسئلة متشابهة على الانجليز والمكسيكيين ، كما لو أن معنى السؤال ، وبالتالي الجواب ، لا يختلف مُسبقاً بسبب السياقات الثقافية المختلفة بشكل عميق . أليس هناك أهمية لكون الأوائل من البروتستانت والآخرين من الكاثوليك ؟ صحيح أنّه يمكن القول ، بالمقابل ، أنّه لو أنكرنا صلاحية كل مفهوم شامل من أجل وصف ثقافة ما في خصوصيتها ، فإنَّ مبدأ المقارنة في حد ذاته يصبح بلا معنى . إنَّنا يمكن أنْ نخشى أيضاً أن نُذيب الطابع السياسي البحت لموضوع التحقيق إذا ما نظرنا فقط لمجموع العوامل غير السياسية المحددة له . ومع ذلك ، فإنه يبقى صحيحاً أنَّ السياسة ليست جوهراً ، وإنما هي تتغير ، بالعكس ، مع تغير العصور والثقافات ، كما رأينا في الجزء الأول . إنَّ تفكيراً مقارناً حول الثقافات السياسية يتطلب إذن أنْ نأخذ بالحسبان ما هو غير سياسي ، وإنْ لم يكن هذا إلاَّ من أجل أنْ نُعَرِّف بطريقة عكسية ما هو سياسي . إنَّ من غير الممكن عزل ما هو سياسي . ويجب ، من أجل إعطاء محتوى أكثر إقناعاً لمفهوم الثقافة السياسية ، أنْ نُدخِل ثانية هذه الثقافة في مجموع العوامل المحدِّدة لها .

أخيراً ، يجب ملاحظة أنَّ من المستحيل بلا شك أنْ نأخذ بالحسبان الثقافات السياسية إذ ما اكتفينا بملاحظة السلوك والمواقف ، وذلك على الأقل إذا كانت المواقف مُستخلَصة بشكل صارم من السلوك . إنَّ منهج المؤلفين الأمريكيين ، ولأسباب هي في حد ذاتها سياسية ، هو إرادياً منهج تجريبي . ولهذا فإنه يدع الشيء الأساسي يفلت منه غالباً ، وهو الشيء الخاص بميدان **الحس** . إنَّ وجود أو غياب سمة ما يمكن أن يكون له معاني تختلف بشكل عميق وفقاً للنظام الثقافي الشامل الذي تندرج فيه . إنَّ هذه الظواهر لا يمكن أنْ تُفَسَّر بطريقة مباشرة ، وبنوع من الفضيلة المُسْنَدة الى العقل

الطبيعي ـ أي الى عقل المؤلفين ـ الذي يعرف مباشرة موضوعه . إنَّه ينبغي هنا اللجوء لأدوات مفاهيم ملائمة . إنَّ التاريخ يمكن هنا أيضاً أنْ يُستخدم كمثال : « فالثقافة السياسية » للأوليغارشية الرومانية يمكن أنْ توصف بالرغم من أنَّ من المستحيل توجيه أسئلة إستبيان لاعضاء مجلس الشيوخ أو القناصل . ولكن في هذه الحالة ، يكون بذل جهد من التفكير النظري الأكثر عمقاً أمراً ضرورياً بشكل بديهي .

وبالإجمال ، فإن الانطباع السائد هو إذن الانطباع بوجود ميدان للبحث مفيد وهام . لكن الكثير من الأسئلة طُرِحَت فيه بشكل سيىء ، ولم تُنتج ، بالتالي ، إلاّ أجوبة شاملة ، وغالباً جوفاء . إن الحيز المكاني قيد السؤال كان قد حُدِّدَ ، لكنه لم يُوَضَّح . إنَّ إشكالية ملائمة يمكن أنْ تُبنى على هذا الموضوع ، على أنْ تأخذ بالحسبان المآزقَ التي كشفتها البحوث السابقة . لكن بناءها ما زال بحاجة لجهد كبير .

الشعبة الثانية
التكييف السياسي

89 ـ مفهوم التكييف السياسي

لاقت فكرة التكييف السياسي ، مثل فكرة الثقافة السياسية ، نجاحاً غير عادي في سنوات الستينات والسبعينات . لكنها تعرف اليوم إنحساراً أكيداً نتيجة الإبهامات والتقريبات العديدة التي تحيط بها .

إن كلمة تكييف أو مجتمعية (Socialisation) غامضة بحد ذاتها ، ويمكن أن تُدخِلَ فيها مضامين متنوعة . ومع ذلك فقد استقر العرف على أن يقصد عملية « تمثُّل الأفراد للمجموعات الاجتماعية[4] » . ولكن حتى لو فُهِمَ بهذا المعنى ، فإن المفهوم يبقى واسعاً الى حد كبير . ويمكن أن يطبق على كل عمليات التعلُّم أو الاندماج لدى الاطفال والبالغين . إنَّ لبعض هذه العمليات طابع شامل يجعلها مستقلة الى حد كبير عن المجتمعات الخاصة : من ذلك عمليات تُشَكُّل الحكم الأخلاقي لدى الطفل ، كما وصفه بياجيه (Piaget)[5] . لكن لمثل هذه الظواهر طابع عام بحيث أنه يمكن اعتبارها

---

(4) راجع المعجم النقدي في علم الاجتماع تأليف بودون وبوريكو من منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر مجد صفحة 496 .

(5) راجع جان بياجيه Le Jugement moral chez l'enfant منشورات P.U.F الطبعة الخامسة 1978 .

لا سياسية ، بالرغم من أنها تتداخل مع الطريقة التي يدرك بها الفرد السياسة . وعليه ، فإنها تستبعد من الميدان الخاص بالتكييف السياسيّ . وبالعكس ، فإن الظواهر التي يرتبط بها هذا التكييف تتعلق بشكل وثيق بالثقافات الخاصة التي تنتشر فيها . ولهذا يوجد نوع من التضامن الاساسي بين مفاهيم الثقافة السياسية والتكييف السياسي . وإذا كان للاولى مضمون قابل لأن يؤكد خصوصيتها واستمراريتها في الزمان ، فذلك لأن هناك عمليات جديرة بأن تدعم خصوصيتها وتؤمِّن إعادة إنتاجها . وينجم عن هذا نتيجة هامة ، ومتوقعة ، ومع ذلك فإنه يبدو أنها أثارت الدهشة عندما فرضت دراسات الحالات طابعها البديهي . وهذه النتيجة تقول بأنَّه ليس هناك من معنى للحديث عن « تكييف سياسي » بشكل عام . وإنَّه لا وجود إلَّا لأنماط خاصة من التكييف السياسي ، متوافقة مع تقاليد الثقافات الخاصة .

90 ـ التكييف السياسي للأطفال في الولايات المتحدة وفرنسا

لقد شُرع بالأعمال الأولى المكرَّسة للتكييف السياسي للأطفال في الولايات المتحدة . فانطلاقاً من الفرضية ـ القابلة للنقاش ـ القائلة بأن الرؤية السياسية للأفراد تتكون أثناء الطفولة ، إقترح إيستون ودينيس نموذجاً قابلاً لأنْ يأخذ بالحسبان الطريقة التي يدخل بها الطفل في صلة مع العالَم السياسي .وحسب هذان المؤلفان ، يمكن لهذه العملية أنْ تقسم الى أربع مراحل . في الأولى ، يكتسب الطفل معرفة مبهمة بالحقائق السياسية . وفي الثانية ،تتجسد السياسة في عيني الطفل في عدد من الرجال الذين يعطون لهذا المفهوم مضموناً شخصياً . إن صورة الرئيس تتولى ، في هذا الصدد ، دوراً مهيمناً في التصور الذي يُكوِّنه الأطفال الامريكيون عن السياسة . وفي الثالثة ، نشهد نمو بعض أحكام القيم : فالأفراد الذين يُشَخِّصون السياسية يكتسبون قيمة عاطفية ، وصائية أو قهرية . وفي المرحلة الأخيرة ، يكتسب الطفل القدرة على التفكير في السياسة بعبارات مجردة ، وبالتالي على إدراك المؤسسات والقيم خلف الرجال الذين كانوا يُعَدُّون التعبير المؤقت والمحتمل عنها .

إنّ هذا النوع من النتائج يثير شيئاً من الحيرة بالقدر الذي يبدو فيه أنه يعيد إنتاج مخطط فكري مُعَدّ سلفاً . ولكي نقتنع بذلك يكفي أنْ نُقارن تحاليل إيستون ودينيس بتحليل بياجيه المشار اليه سابقاً : إن أقل ما يقال فيها أنها لا تُعيد نفس الصوت . ولهذا سيكون من الضروري ، بلا شك ، أنْ تعود ثانية لطرح هذه الأسئلة حول الأسس التي ينبغي توفرها في منهجية وإشكالية علمية أفضل إعداداً . إننا لن نناقش هذه النقطة هنا بالتأكيد . لكن من الممكن ملاحظة أنَّ الإدعاءات القائلة بعمومية النموذج الذي بناه إيستون هي إدعاءات مجانية .

لقد حاول باحثون فرنسيون ، بـالفعل ، أن يـطبقوا نمـوذج إيستون في سيـاق ثقافتهم الخاصة . إلاَّ أنَّ تحقيقهم أدى لنتائج مختلفة كليـاً . فقد لاحـظوا أن صورة الرئيس الفرنسي ليست موضوعاً لنفس الاستثمار النفساني . إنها لا تفرض نفسها ولا تنطبع عاطفياً كصورة الرئيس الامريكي . إن المرحلتين الثانية والثالثة لا تُكَوِّنان ، على ما يبدو ، نقطتي مرور ضرورية في عملية التكييف السيـاسي للاطفـال الفرنسيـين . ولتفسير هذا الاختلاف ، تَمَّ التذرع بوزن النظام البيروقراطي الفرنسي الذي وصفه ميشيل كروزييه (M.Crozier)[6] . لكنهم لم يفسروا كيف أن ظاهرة محصورة بنموذج ما لعلاقات العمل يمكنها أن تحدد عملية عامة ومعقدة كعملية تكييف الاطفال ، ولا ماهية البدائل الفردية والمؤسسية أو الايديولوجية التي من خلالها كانت الأولى تؤثر على الثانية . إن إقامة علاقة شاملة بين مسألتين رائجتين لا يكفي لتكوين تفسـير ، حتى في علم الاجتماع . إنَّ هذه الأسئلة تبقى ، في الواقع ، مـظلمة بشكـل واسع . أمـا النقطة الوحيدة المضمونة فهي ضرورة إعادة دراسة التكييف في كل ثقافة خاصة إلى مكانها .

91 ـ التكييف والتجهيز

هناك ملاحظة عامة أخرى تفرض نفسها . فالباحثـون الذين درسـوا التكييف السياسي فكروا فيه طوعياً بعبارات التجهيز . إنَّ التكييف هو العملية التي من خلالها سيتم إكراه الأفراد ، منذ نعومة أظفارهم ، على تبني سلوك وطرق تفكير متفقة مع نماذج محددة ومهيمنة . إن مثل هذا النمط من التفكير يتضمن مزايا عديدة ، برأي أولئك الذين يستعملونه . فهو بسيط ، وواقعي ظاهرياً ، ويسمح بسهولة بتفسير الاختلافات بين الحقيقة القابلة للملاحظة والتنبؤات التي يقول بها منطق **مُعَدّ مُسبقاً**. فإذا كان العمال لا يرون مصالحهم « الموضوعية » ، وإذا لم يشكل الفلاحون الكـولخوزات من تلقـاء أنفسهم ، فذلك ، بشكل بديهي ، لأنهم واقعون تحت تأثير الايديولوجية المهيمنة . إلاّ أنه لأمر معقد أكثر ، ولكن مثمر للغاية أكثر ، أن نفكـر بالتكييف من خـلال نموذج تفاعل[7] . فهذا النموذج يسمح بالفعل بإدخال مفهوم التوافق : إن الفرد لا يكـون سلبياً بصفة بحتة أمام التكييف ولا سيما السياسي . إنه قابل ، كما رأينا حين دراسة التمثلات السياسية ، لأنْ يُعدِّل هذا التكييف بأخذه بالحسبان لعوامل جديدة لا يمكن ، من حيث الافتراض ، لعملية التجهيز أن تؤثر فيها على العقول . كذلك فإن نمـوذج التفاعل يتفق مع الفكرة القائلة بأن الأفراد يتبنون السلوك والمواقف التي يرون أنها أكثر

---

(6) في كتابه « الظاهرة البيروقراطية » (Le phénomène bureaucratique) الصادر عن دار نشر (Le Seuil) في عام 1963 وLa société bloquée و(Le Seuil, 1970) .

(7) راجع الترجمة العربية للمعجم النقدي في علم الاجتماع مرجع مذكور سابقاً صفحة 496 .

اتفاقاً ومصلحتهم . إنها فرضية ، لكن تحققها أكثر إحتمالاً من الفرضية المعاكسة   إننا نلاحظ ، من جهة أخرى ، أن السلوك الذي يرى المراقب السطحي أنه لا عقلاني ، والذي يعزى لهذا السبب لظروف الهيمنة الاجتماعية ، يتضمن في الحقيقة عقلانية مُخَبأة . وأخيراً فإن نموذج التفاعل يسمح بالتمييز بين تكييف أولي ، مُكتسب في مرحلة الطفولة ، وتكييف ثانوي ، مُكتسب في مرحلة المراهقة وسن البلوغ . إنَّ من البدهي أنَّ هذا التمييز هام بشكل خاص في حالة التكييف السياسي . إن طبيعة الظواهر السياسية نفسها لا تسمح للأفراد بأن يلتقوا بها إلَّا اعتباراً من مرحلة معينة من نموهم الفكري . إنهم يهتمون بالأحرى بالتكييف الثانوي ، ويتغيرون بسهولة أكثر من تغير سمات أخرى من الشخصية . إنَّ من الممكن حتى أن نرفض الافتراض القائل بأن التكييف الأولي يحدد المواقف السياسية . إنَّ الحقيقة تبدو أكثر تنوعاً وتعقيداً . وهذا الأمر يكون كذلك على وجه الاحتمال لدى بعض الأفراد . أما لدى البعض الآخر ، فإن التكييف السياسي لا يتحقق إلّا عبر تجارب شخصية وفردية أو جماعية . إن الصلة بين التكييف الأولي والموقف السياسي توجد أحياناً ؛ إلّا أنها لا يمكن أن تتأسس ثانية بلا تعسف .

وهكذا يمكن القول ، بالإجمال ، أنَّ التضامن بين الثقافة السياسية والتكييف السياسي قوي . إنَّه قوي على مستوى الظواهر : فالجهود المبذولة من أجل التفكير بنوع من التكييف الاستعلائي ، المستقل عن الثقافات التي يتدخل فيها ، إنتهت بالفشل . وهو قوي على مستوى الأدوات الفكرية التي بمساعدتها تَمَّ الزعم بأنَّه أخذ بالحسبان : لقد كانت الأسئلة المطروحة ملائمة ، لكن الأجوبة عليها كانت غالباً سطحية ، نظراً لعدم وجود تساؤلات تمهيدية حول أهداف مثل هذا البحث ومناهجه . إنَّ تحليلاً كافياً للتكييف السياسي يبقى هدفاً لم يتم إنجاز إلَّا تقدم خجول نحوه .

الشعبة الثالثة
التغير السياسي

92 ـ إشكالية التغيير السياسي

لكي ننهي هذه النظرة لبعض المفاهيم الشهيرة بما فيها من صعوبات ومآسي ، والتي يبدو أن فعاليتها الفكرية مشبوهة ، تنبغي الاشارة لمفهوم التغيير السياسي . إن هذا السؤال يشكل الوجه الآخر للسؤال الذي كان ديفيد إيستون قد طرحه ، كما رأينا . لقد كان يتساءل عن كيف يمكن لنظام أن يستمر في حين أن كل القوى التي تُمارس عليه

تتجه لتدميره . إن إشكالية التغيير تستهدف ، بالعكس ، فهم كيف ولماذا تتحول النظم - الأمر الذي يسمح ، علاوة على ذلك ، بفهم وقيادة التغيير - في حين أن هدفها المفترض هو أن تحافظ على نفسها في وضع مشابه لما هي عليه . إننا نرى أنَّ أحد مفهومي التغيير أو الاستمرار يُعَدُّ طبيعياً وغير إشكالي في حين أن الآخر يستلزم وضع مخطط تفسيري . إن هاتين الفرضيتين المسبقتين قابلتان على حد سواء للمناقشة . وسيكون من المرغوب فيه إعداد تفسير للعالَم السياسي والاجتماعي لا يفضل بشكل مسبق لا كينونته ولا صيرورته . إنَّ مثل هذا المقترب الذي يستبعد لوحده المسلمت التعسفية هو ما يجب بناؤه بشكل بديهي .

لقد اقترحت ، بالمقابل ، نظريات عديدة للتغيير الاجتماعي والتغيير السياسي . إنه لا يمكن هنا وضع إحصاء ولو دلالي لهذه النظريات ، خاصة وأنها فشلت بشكل عام جداً . لقد بدت هذه النظريات ، التي أُعِدَّت إنطلاقاً من أمثلة خاصة ، غير جديرة بأن تأخذ بالحسبان عمومية الحالات . وهذا ما جعل قيمتها التنبؤية شبه معدومة . وبالواقع ، فإن الفضل الرئيس لهذه النظريات هو أن فهم أسباب فشلها يغني معرفتنا للظواهر . ومع ذلك ، فإن مثالاً توضيحياً لهذه الفكرة يتطلب تحليلاً مفصلاً لحالات ملموسة لا يمكن أن تجد مكاناً لها هنا[8] . إننا سنكتفي إذن بالاشارة لبعض نظريات التغيير السياسي بخطوطها الكبرى ، وذلك ليس بسبب نجاحها ، وإنما بسبب شهرتها .

93 - التغيير السياسي حسب المذهب الماركسي

تنطلق الماركسية من فرضية تقول أن التاريخ والعالم الاجتماعي قابلين للادراك عقلياً لأنهما مُحدَّدين بشكل حتمي . ولهذا فإنها تُعَدُّ ، في المقام الأول ، مذهباً للتغيير الاجتماعي . لقد أراد ماركس أن يبرهن أن مجموع الظواهر الاجماعية تتحدد بعامل وحيد ذي طابع اقتصادي (لنلاحظ بالمناسبة إنه إذا اعتزمنا تفسير كل الظواهر الاجتماعية من خلال آلية سببية وحيدة ، فإنّ اختيار الاقتصاد هو بشكل مسبق أمر معقول : لأن البقاء يشكل بداهة ، بالنسبة للناس الاهتمام الأكبر . ولكن هل من المعقول الاعتقاد بآلية سببية وحيدة ؟) . إنَّ ماركس يرى بالفعل أن المجتمعات تتحدد بأسلوب إنتاجها الذي يُعَدَّ بحد ذاته نتاج توافق بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج . إن القوى المنتجة هي الثروات الطبيعية ورأس المال المتراكم ومجموع المعارف والتقنيات المستعملة في الانتاج . أما علاقات الانتاج فهي العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين

---

(8) سنرجع إذن الى كتاب ر . بودون المذكور سابقاً : « مكان الفوضى » الطبعة الثانية .

الأشخاص الفاعلين في عملية الانتاج . إن هذه العلاقات التي تتحدد بحالة القـوى المنتجة ، تحدد بدورها تقسيم المجتمع الى طبقات ، تُعَرَّف بأنها مجموع الأفراد الذين يشغلون موقعاً متشابهاً في علاقات الانتاج . إن هذه الطبقات تشغل مواقع متضادة لأن مصالحها متناقضة . فالبعض منها مُسْتَغَلّة ، والأخرى مستغِلّة . لقد تجلت هذه الظاهرة في القرن التاسع عشر بكل صفاء من خلال التنـاقض بين الـبروليتاريـا والبرجـوازية الرأسمالية . وقد قَدَّمت ملاحظة هذا الوضع بالفعل مفتاحاً لفهم التاريخ . إن التاريخ يمكن كلياً أن يُفهم باعتباره تاريخاً لصراع الطبقات . ولهذا فإن التغيير السياسي يُرَدّ الى تغيير اجتماعي يتحدد ، بحد ذاته ، من خلال تحول القوى المنتجة . وعندمـا تصبح علاقات الانتاج غير متفقة مع الامكانيات الجديدة الناشئة عن تـطور القوى المنتجـة تحدث الثورة . وهكذا فإن الثورة الفرنسية حدثت عندما كان على الثورة الصناعية من أجل إنجاز منطقها أن تحطم العراقيل الاجتماعية والقانونية والايـديولـوجية التي كـان « النظام القديم » يضعها في وجهها ، والمتمثلة بهيمنة الطبقة الارستقراطية التي كانت سيطرتها ترتكز على المداخيل العقارية ، وعلى تقسيم المجتمع الى طبقات مُحَدَّدة بمعايير قانونية من شأنها كبح ديناميكيـة الطبقـة البرجـوازية ، وعـلى تشريع بـدائي للنشاط الاقتصادي ، وعلى الامتيازات والتقاليد الخاصة بالجماعات الحرفية ، وعـلى الاخلاق المعادية للرأسمالية ذات الايحاء الديني . لقد حُرِّرت الثورة القوى المنتجة ، ولكن لصالح البرجوازية حصراً . أما الثورة القادمة التي ستكون من صنع الطبقة المستغَلّة بشكـل مطلق ، أي البروليتاريا ، فإنها ستدمر بشكل مطلق الاستغلال ، وستقيم مجتمعاً بلا طبقات ، إن التغيير السياسي سيكون له نهاية إذن ، وسينتهي التاريخ مع صراعات الطبقات .

إننا سنرى ، في الفصـل القادم ، البُعـد الايديـولوجي البحت لهـذه النظريـة الكبيرة . ولنلاحظ هنا فقط أنها تصطدم بصعوبات عديدة ، داخلية وخارجية . أما الداخلية فتنشأ عن كون فكر ماركس معقداً . لقد تطور هذا الفكر ، إلاَّ أنَّ الموت المُبكِّر لصاحبه منعه من إعطاء شكل مكتمل له . إن الحتمية التي تبدو السمة الأكثر بروزاً فيه ، هي بحد ذاتها مُؤَكَّدة بشكل غير متساوي : فالكتاب الثالث من « رأس المال » يسعى جاهداً لوصف قوانين تطور النظام الرأسمالي . لكن ماركس يعترف بأن هـذه القوانين ليست إلاَّ قوانين تنزع باتجـاه معين ، الأمـر الذي يعني القبـول بأن التغيـير التاريخي ليس محتوماً بشكل دقيق . وأما الصعوبات الخارجية فتتجلى في أنَّ التغيير له على الأقل مصدران : الإبداع التقني وصراع الطبقات . ومن الممكن ، من دون اللجوء إلى أساليب سفسطائية ، البرهنة على وجود صلات ضرورية بينهما . إن مفهوم صراع

الـطبقات هـو بحد ذاتـه مأخـوذ من معاني مختلفـة ، كما بَـيَّنَ ذلك ر . بـودون (R. Boudon)[9] فأحيانا يجب أن يؤخذ بالمعنى الخاص ، وأحياناً كمتحول يكتسي عوامل خارجية المنشأ . ولهذا يجب إتاحة المجال ، من أجل فهم التاريخ ، لظواهر لا تُرَدّ الى صراع الطبقات . إن كثرة الوقائع التي يمكن بصعوبة رَدُّها للتحليل الماركسي ، بالشكل المتحجر الذي فُرِضَ عليه ، قاد ، من جهة أخرى ، المؤلفين الذين لا زالوا ينادون به ، للقتال متراجعين . فمن أجل إنقاذ الفرضية المركزية المتمثلة بالحتمية الاقتصادية ، كان عليهم القبول بأنها لا تعمل إلّا في اللحظة الأخيرة . ولسوء الحظ ، فإن هذا الحل لفظي بحت لأنه لا وجود للحظة أخيرة في العالَم الحقيقي . ولأنه لا يمكن حتى إدراك ماذا يمكن أنْ يكون عليه مثل هذا الأمر . وعلى الصعيد العملي ، فإن العنصر الاقتصادي يكون أحياناً حاسماً ، وأحياناً لا . وفي الحالة الثانية ، لا يبقى إذن إلّا ذريعة السلطة : إنَّ العنصر الاقتصادي يُحدّد ما لا يُحَدِّده لأن النظرية تقول ذلك . لكن النـظرية ، كـما لاحـظنا سـابقاً ، لم يَعُـدْ لهـا أيَّـة فعـاليـة تنبـوئيـة : إنها لم تَعُـدْ إلّا عنصـراً للترف الفكري[10] .

94 ـ التغيير السياسي برأي باريتو

إقترح ڤيلفريدو باريتو (V. Pareto) نظرية أخرى للتغيير السياسي . وقد شكلت هذه النظرية ، بدون شـك ، العنصر الأكثر شهـرة في أعمال عـالِم الاجتماع الايـطالي الكبير ، بالرغم من أنها لا تُعَدُّ ، على وجه الاحتمال ، المظهر الأكثر إقناعاً فيها . إن فكر باريتو يَتَنَظَّم حول مفهوم النخبة . فهو يرى أن كل المجتمعات تتميز بفارق أساسي بين النخبة ، المكونة من الأفراد الأكثر جدارة في مختلف الميادين ، وجماهير الأفراد الأقل جدارة ، الذين يقبلون بسيطرة الأوائل . إنَّ هذه السيطرة يمكن أنْ تتأسَّس على القوة أو الحيلة . فـالجماهـير ، من حيث تعريفهـا ، سلبية ؛ والصراعـات الملائمـة ، في نظر باريتو ، ليست تلك التي تقوم بين الجماهير والنخبة ، وإنما تلك التي تمزق هذه النخبة . وبالفعل ، فإن النخبة هي مكان لتحول دائم : فالنخبات القديمة تتمسك بالسلطة ، لكن الأخرى ، الفتية والديناميكية ، تريد الوصول إليها ، قبل أنْ تُطرد منها بدورها فيما بعد . ويعطي باريتو لهذه العملية الاسم الذي أصبح كلاسيكياً وهو : دورة النخبات . إنَّ ظاهرة حلول نخبة جديدة محل القديمة تتم غالباً بطريقة غير محسوسة . لكن آليتها تتعطل فجأة أحياناً : فالكثير من الأفراد القليلي الجدارة نجحوا في الدخول الى صفوف

(9) المؤلف المذكور في ص : 140 ـ 142 .

(10) راجع الفقرة 39 .

النخبة ، والبقاء فيها . كما أنَّ النخبات القديمة تتمكن بشكل تعسفي من احتكار السلطة بحيث لا تتمكن النخبات الجديدة من الوصول إليها . إنَّ مثل هذه الأوضاع تثير ضغطاً يؤدي لانفجار عنيف : وحينذاك تندلع الثورات . إنَّ الثورات ظاهرة وراثة جماعية وعنيفة ، بواسطتها تستولي النخبات الجديدة على السلطة ، نظراً لعدم تمكنها من الوصول إليها بطريقة أخرى .

ما هو رأينا بنظرية باريتو ؟ إنها تتضمن بلا شك جانباً في الحقيقة ، وذلك بالقدر الذي تعبر فيه كل ظاهرة ثورية عن نفسها من خلال تغيير في الأشخاص . وفي هذا يكمن بُعدها الأكثر بداهة بصورة مباشرة . ولكن إذا كانت النظرية عامة جداً بحيث لا تكون خاطئة ، فهي أيضاً عامة جداً بحيث تصبح غير مفيدة . إنَّنا لا نرى بالفعل كيف سيكون من الممكن البرهنة على عكسها . فإذا لم تحدث أية ثورة ، فسنستنتج من ذلك أن دورة النخبة تعمل بشكل جيد . وإذا حدث تغيير في النظام فإننا سنصفه بأنَّه استبدال للنخبات القديمة بنخبات جديدة . إنَّ هذه المحاكمة العقلية تبدو دائرية وليس تنبوئية ، كما هو الحال في تحليل توازن النظام الذي اقترحه إيستون . فحتى لو لاحظنا جموداً في دورة النخبة ، فإننا لن نعرف أبداً بشكل مؤكد ما إذا كان هذا الجمود سيؤدي لثورة أو ما إذا كان عدم التوازن سيُحل بطريقة مختلفة . إنَّ نظرية باريتو غير حتمية ، من حيث تعريفها . إنها تلاحظ تأثير الصدفة في التاريخ من دون أنْ تسمح بإعادته لأسباب عامة واضحة .

95 ـ النمو السياسي

من المناسب أخيراً أن نقول بضع كلمات في موضوع عرف نجاحاً استثنائياً خلال العقدين الأخيرين ، هو موضوع النمو السياسي . لقد انبثق هذا المفهوم بالأصل عن تقليد لنماذج النمو الاقتصادي . إن فكرة مثل هذا النقل ترتكز على فرضيتين : الأولى ، أنه يمكن إعطاء مضمون لفكرة النمو في الميدان السياسي . والثانية ، أن هذا النمو يَتّبع مراحل متعاقبة وضرورية وقابلة لأن تكون فردية . إن الفرضية الأولى قابلة للمناقشة إلى حد كبير . ففي ميدان الاقتصاد ، تبدو الفكرة قابلة للادراك مباشرة نظراً لوجود معايير تسمح بقياس النتائج الاقتصادية في مجتمع ما : على سبيل المثال ، قياس نمو الناتج المحلي القائم . ما هو الشيء المعادل الذي يمكن اقتراحه في الميدان السياسي ؟ إن النمو السياسي ، بالنسبة للمؤلفين الامريكيين الذين أشاعوا الفكرة ، يتمثل في عملية الارتقاء نحو الديمقراطية بمعناها الغربي والحديث . لكن هذا المفهوم ، علاوة على كونه قليل الوضوح ، يُمَثِّل نوعاً من أحكام القيم التعسفية بشكل موضوعي . أما الفرضية الثانية فتتحمل منذ البداية ، هذا التعسف الذي يُضاف إليه تعسف آخر : ذلك أنها تتضمن

نمواً يسير في خط واحد ، ويهمل الصدف والعودة للوراء في سياق التاريخ الحقيقي . إن مفهوم النمو السياسي يشكو إذن من كل عيوب النظريات الحتمية والغائية للتاريخ . إنه يشبه في هذا المذهب الماركسي ، وإن كان يقوم على فرضيات مُسبقة مختلفة جداً .

لقد أنتجت هذه النظرية ، القائمة على أُسس فكرية غير مضمونة بشكل جيد نتائج قليلة الإقناع . فقد سعى المؤلفون جاهدين لاستخلاص ثوابت للنمو السياسي تكون في نفس الوقت عبارة عن تنبؤات ضمنية . من ذلك ، على سبيل المثال ، ما ينبغي أنْ يحدث في المجتمعات التي يُفترض أنها تتطور دائماً نحو درجة أعلى من التمايز البنيوي ، حيث يجب على الأجهزة المتعددة الوظائف التي تقوم ، في آن واحد ، بأعمال الحكومة والادارة والإعلام ومجموع المهام الاجتماعية ، أنْ تُخلي المكان لتوزيع للوظائف والصلاحيات ، على غرار ما هو موجود في المجتمعات الغربية . إنَّ هناك أيضاً توقعات أخرى تتناول تقدم المساواة الاجتماعية ، المرتبطة بحد ذاتها بزيادة المشاركة الشعبية في الشؤون العامة ؛ والنظام الذي ينبغي ، وهو ينمو ، أن يقوي قدراته على الإبداع ، وعلى تعبئة المواطنين والاستجابة لتطلعاتهم ؛ وأخيراً بروز ظاهرة الدنيوية الثقافية التي تتجلى في الانمحاء التدريجي للأديان والأيديولوجيات لصالح تأكيد للفكر العقلاني والذرائعي . إنَّ أيّاً من هذه التأكيدات ليس عبثياً من حيث المبدأ : وهناك وقائع غير مشكوك فيها يمكن أن تُساق لدعمها . لكن تتمة الأحداث أدت لظهور العديد من الأمثلة المضادة أيضاً : منها ، استمرار الدكتاتوريات المتعددة الوظائف والخمول المستعصي لدى الجماهير ، والعودة القوية للأديان التقليدية ، وبشكل عام جداً رفض مجتمعات العالَم الثالث للنماذج الغربية . إن عمومية التحاليل ، المُصاغة إنطلاقاً من وقائع حقيقية ، ولكنها مرتبطة بزمان ومكان معين ، هي إذن التي فشلت . وهكذا فإننا نشهد ، من خلال آلية مشابهة لتلك التي لاحظناها في ميدان الثقافة السياسية والتكييف السياسي ، عملية انتقام يقوم بها الخاص غير المُحَدَّد ضد العام المُفترض أنه مُحَدَّد .

96 ـ عودة لعلم التاريخ ؟

لقد أدى الفشل ، النسبي على الأقل ، لهذه الجهود التنظيرية إلى إحداث أزمة في العلوم الاجتماعية ، بشكل عام ، وعلم السياسة ، بشكل خاص . وذهب البعض حتى للتساؤل عما إذا كانت الأسئلة ، التي أُثيرت في هذا الفصل ، لا تعود حصراً لعلم التاريخ ، الذي يُعَدُّ نموذجاً لمعرفة الظواهر الخاصة وغير القابلة للتكرار . لقد رأينا أعلاه أنَّ الإخصائيين في العلوم الاجتماعية يخشون غالباً من امبريالية علم التاريخ : إنَّ الشك المتنامي حول إمكانية إجراء دراسة للمجتمعات منفصلة عن علم التاريخ سيكون عبارة

عن استسلام بلا شرط .

إن هذه النزعة تستدعي ملاحظتين : أولاً ، أنه إذا كانت بعض نظريات علم السياسة قد فشلت ، فذلك لأنّ طموحها كان عند نقطة الإنطلاق غير معقول . فالزعم بإمكانية دراسة مجمل التطور التاريخي إنطلاقاً من عدد قليل من المتغيرات ، التي يُفترض أنها ملائمة وعمليياتية في كل السياقات الثقافية ، كان عبارة عن رهان خاسر مُسبقاً . إنَّ إعادة إدخال الخاص في تحاليل علم السياسة هي عملية لا بد منها ، إلاّ أنها تعود للحس السليم . إلاّ أنَّ من الافراط أنْ نستنتج منها اللاشرعية الاساسية لعلم السياسة .

ثانياً ـ إنَّ علم التاريخ نفسه قد جُدِّدَ من خلال إسهام العلوم الاجتماعية . لقد طرحت هذه العلوم أسئلة جديدة ، وقُدّمت للمؤرخين مفاهيم لم يكونوا قد أبدعوها إنطلاقاً من إشكالياتهم الخاصة . إنَّ هذا التبادل بين الفروع العلمية يعمل في الاتجاهين . فمعرفة العام لا يمكن بلوغها إلاَّ من خلال معرفة الخاص . ومعرفة الخاص ، بحد ذاتها ، مشروطة بجهد نظري يستهدف إعداد المفاهيم ويستلزم وجود منهج مجرد وعام ، بدونه ستبقى هذه المعرفة مجرد تكرار للمعطيات . إنَّ علم التاريخ وعلم السياسة ، المُطَبَّقين جزئياً على نفس المضوع ، يمكن أنْ يُغنينا بعضهما بشكل متبادل . إنَّ تقدمهما المتوازي ، التنافسي والتكميلي في آن واحد ، هو أمر لا بد منه من أجل فهم الظواهر التي يدرسانها .

الفصل الرابع

الايديولوجيات السياسية

97 ـ المشاكل التي يطرحها استعمال كلمة أيديولوجية

قليل من الكلمات ، في علم السياسة ، لها مضمون واسع ومبهم مثل كلمة « أيديولوجية » . إنها تعني ، حسب المؤلفين وحسب السياقات ، ليس فقط وقائع مختلفة ، وإنما حتى مفاهيم متناقضة . إن استعمالها يكون أحياناً حيادياً ، وأحياناً تقريظياً ، وأحياناً تحقيرياً . إنَّ البعض يُعارض « الايديولوجية » « بالحقيقة » ، لكنه يستعمل أيضاً هذه الكلمة للتعبير عن أن مفهوم « الحقيقة » خالٍ من المعنى ، كما يعني البعض بها البناءات الفكرية المعقدة ، وذات الهياكل والتي تكون نتاجاً لعمل واحد أو أكثر من المؤلفين ـ كالماركسية مثلاً ـ أو مفهوماً لعالَم قليل الإعداد ، ومجرد من أصل قابل للتعيين ، لكنه ملازم لمجموعة أفراد .

إن من المُغري ، في ظل هذه الظروف ، أن نُحَظِّر استعمال الكلمة بلا قيد ولا شرط : إننانرفض الكلمة لكي نتجنب الغموض والانزلاقات القابلة لأن تُوقع القارىء في الخطأ ؛ ولكي نحفظ باستمرار ، بعبارة أخرى ، مراقبة خطابها الخاص . إلَّا أننا لن نختار هذا الجانب ، وذلك لعدة أسباب :

أولاً : إنَّ هذا النوع من الإبداع المصلحي ، حتى ولو كان سلبياً ، لن يكون له أيَّ أثر إذا بقي على مستوى المبادرة الفردية : إن من اللازم ترجمة كلمة « أيديولوجية » لكي ننقل الايضاحات المُشَكَّلَة في اللغة التي تستعملها الى اللغة التي لا تستعملها . الأمر الذي يعني أن تَعَقُّد المُشكِلَة سيزداد نتيجة لذلك بدل أنْ ينقص .

ثانياً ـ إنَّه إذا تَشَكَّل إتفاق عام على التخلي عن كلمة « أيديولوجية » فإن هذا سيجعل القارىء ، الذي اعتاد على الاستغناء عنها ، لا يفهم كل الأدب المكتوب حول

هذه الكلمة : إنَّ هذا سيشكل خسارة كبيرة ، كمياً ونوعياً ، لن نستطيع ، في كل الأحوال ، أن نتحمل مسؤوليتها في كتاب تربوي يجب أنّ يسمح بفهم المعرفة الموجودة وهضمها قبل التطلع لتجديدها .

ثالثاً ـ إن من غير المؤكد أن كلمة « أيديولوجية » ليس فيها إلّا العيوب . وبالفعل ، فإن عبارات أكثر نظافة وخصوصية ستكون لذلك أقل شمولية . إنها قد تميز بشكل جذري ظواهر مختلفة بالتأكيد ، لكنها تبدي سمات مشتركة : كالدين والنظرية السياسية ونظام القيم الحرفي التي تُعَدّ كلها بناءات فكرية ، لكنها تعمل بنفس الطريقة ، وتلبي حاجات متشابهة . إنَّ كلمة « إيديولوجية » تُبدي ميزة التعبير عن هذه الحدة .

وعلى الصعيد العملي ، فإنَّه لا يمكن إذن رفض الكلمة . لكن المهمَّ ، قبل الذهاب لما هو أبعد ، أن نُفَرِّغ التعبير من خُبْثِهِ . أو ، بعبارة أخرى ، يجب الإفصاح عن الاستعمالات المتباعدة للكلمة ، قبل استعمالها بطريقة إيجابية .

الشعبة الأولى

الاستعمالات المختلفة لكلمة أيديولوجية

98 ـ الأصل والمعنى الأول

لقد خُلِقت كلمة « أيديولوجية » في نهاية القرن الثامن عشر على يد ديستوت دو تراسي (Destut de Tracy) الذي عنى بها « علم الأفكار » . وقد جَسَّدت الكلمة تطلعات وسط مثقف دقيق . وكان أعضاؤه ، الذين سُمُّوا بشكل شائع « بالأيديولوجيين » ، يتمنون أن يمدوا الى الوقائع الفكرية البحوث الجارية على الطبيعة الفيزيائية للإنسان ، وذلك باستعمال نفس المناهج العلمية . وقد استوحوا توجههم من أعمال كوندياك (Condillac) ، الذي كان يرى أن من الممكن أخذ مجموع الظواهر الذهنية بالحسبان إنطلاقاً من الأحاسيس . لقد تذرع الأيديولوجيون ، إذن ، في أغلبيتهم ببرنامج مادي يتجلى في تفسير الأفكار إنطلاقاً من الظروف الموضوعية والفيزيائية والاجتماعية للحياة البشرية . إلَّا أنَّ تعقد الظواهر الذهنية ، التي يمكن تناولها مُسبقاً من عدة مقتربات ، أعطت لمشروعهم أول مظاهر الغموض . هكذا شهدنا نمو « علم أفكار » ذي إتجاه روحاني ، تَمَثَّل في أعمال مين دو بيران (Maine de Biran) .

ومع ذلك ، فإن ثاني مظاهر الغموض في برنامج الأيديولوجيين هو الذي أدى

للنتائج الأكثر أهمية . ففي معناها الدقيق بالفعل تتميز الأيديولوجية كلياً عمّا يُقصد بها اليوم. إنَّ الكلمة لا تحدد ظواهر ، وإنما تعني علم الظواهر . لقد تَمَّ الانتقال من المعنى الثاني إلى الأول من خلال انزلاق في المعنى ، كما لو أنَّ كلمة « طب » تحولت لتعني مجموع الأمراض . إن هذا التطور الغريب يُفَسَّر من خلال واقع أنَّ الأيديولوجيين لم يقوموا بعمل فكري مُنَزَّه كلياً عن الغرض . إن « علم الأفكار » لم يكن بالنسبة لهم هدفاً فقط ، وإنما هو أيضاً وسيلة لفهم سلوك الناس وأفكارهم ، وذلك بغية تحويلها . لقد كان الأيديولوجيون يتمسكون ، في الأفق الثوري ، بخلق نظام اجتماعي عقلاني . إنَّ « لعلم الأفكار » في نظرهم مضمون نقدي وجدلي . إنَّه ينبغي أنْ يسمح بتحليل المقاومات في وجه التغيير الاجتماعي ، والتقليل منها . إنَّ فرضيتهم الضمنية ، التي تُعَدُّ نموذجية بالنسبة لفلسفة الأنوار ، هي أنَّه يكفي فهم أصل الأوهام من أجل حَلِّها : إنَّ يقظة العقل ستُحيل الوحوش الى العدم .

هكذا نفهم كيف تنتقل كلمة « أيديولوجية» من الشكل إلى المضمون . فإذا استُبعدت الفرضية التي تدمج مجموع أفكار وأراء وقيم الايديولوجيين بالعقـل ، فإن خطابهم يكف عن أن يكون علمياً ليصبح أيديولوجياً ، بالمعنى الثاني للكلمة . وبعبارة أخرى ، فإن هذا الخطاب لم يَعُدْ يمثل الحقيقة التي اعتُرِفَ به أخيراً، وإنما هو مشروط بعصر ووسط إجتماعي ومصالح وأحكام مُسْبَقَة . إنَّ هذا التقهقر يفرض نفسه ، مع التراجع ، كمُعطى بديهي .

إنَّ المغامرة المزعجة التي تعرضت لها أيديولوجية الأيديولوجيين لم يَعُدْ لها إلاّ فائدة تاريخية ، وذلك إذا لم تندرج فيها الإشكالية الأساسية لكل تفكير حول الأيديولوجية : هل يمكن إنتاج أيديولوجية ، بمعنى علم الأفكار ، من دون أنْ يكون هذا العلم أيضاً أيديولوجية بـالمعنى المبتذل للكلمـة ؟ إنَّ تحولات هـذا المفهوم في التقـاليد المـاركسية أوضحت بغزارة هذه الصعوبة .

99 ـ الأيديولوجية والماركسية

إن لمفهوم الأيديـولوجيـة ، في نظر مـاركس ، معنى واضح . فهي ليست علماً للأفكار ، وإنما مجموعة نظريات وقيم أنتجها الأشخاص الاجتماعيون ، وتُعَدُّ إنعكاساً لوضعهم الطبقي . وينجم عن هذا الفهم نتيجتين : أولاً ، أنَّ الأيديولـوجية ليست تعبيراً حراً ومُنَزَّهاً عن الغرض للفكر البشري حول العالَم الاجتماعي ، وإنما هي مُحَدَّدة بالشروط الموضوعية للحياة البشرية ، أي بالعلاقات الاجتماعية المُحَدَّدة ، بحد ذاتها ، بالشروط الاقتصادية . إنَّ الشعور بالحرية الذي يراود الناس عندما يفكـرون بالعـالَم

الاجتماعي هو إذن وهم . لكن الايديولوجية ليست فقط مُحَدَّدة ؛ وإنما هي خاطئة أيضاً . فنظراً لكونها نتاجاً غير واعٍ لوضع طبقي ما ، فإنها عبارة عن رؤية مُشَوِّهَة ، بالضرورة ، للواقع . وهكذا ، علىً سبيل المثال ، فإنَّ الايديولوجية البرجوازية تُنتج مفهوم الديمقراطية (التي يصفها ماركس بأنها شكلية) التي يُفترض فيها أن تجلب لكل الناس الحرية والمساواة ، في حين أنَّ حقيقة العلاقات الاجتماعية تحصر القسم الأعظم من هؤلاء ، أي البروليتاريا ، في وضع من الفقر المدقع والخضوع المطلق تجاه من يملكون رأس المال . إنَّ للأيديولوجية إذن مظهر خارجي وحقيقة ووظيفة . فالمظهر الخارجي يتجلى في نظام فكري معقد ومنظم ومُنتشر على نطاق واسع ، ويبدو أنَّه يُقَدِّم كلَّ ضمانات الموضوعية والعقلانية . أمَّا الحقيقة فهي أنّها عبارة عن تحليل خاطىء ، وأنَّ خطأها هذا يظهر من خلال المقارنة مع نتاج نظرية علمية بشكل صحيح . وأمَّا الوظيفة فهي وظيفة التمويه : فالأيديولوجية تشكل شاشة بين الواقع ووعي الناس . إنَّ ضحايا النظام الاجتماعي يُضَلَّلون حول الطبيعة الحقيقية لهذا النظام ، ويُقْدِمُون على القبول به كحقيقة طبيعية ، في حين أنَّهم يستطيعون ، لو لم يكونوا مخدوعين بهذه الخدعة ، أن يغيروه لمصلحتهم . إنَّ المستفيدين من النظام الاجتماعي هم أيضاً ، بحد ذاتهم ، مخدوعون بنظام التبرير الذاتي الخاص بهم : إنهم يؤمنون بقصتهم الخيالية الخاصة بهم ، ولا يرون أنفسهم كما هم عليه ، أي كمستغِلِّين إنهم يجعلون الله والطبيعة والصدفة مسؤولين عن وضع المستغَلِّين ، في حين أنَّ هذا الوضع ليس إلّا الوجه الآخر لامتيازاتهم . ومع ذلك ، فإن التطابق بين الأفكار والمصالح يبدو ، في الحالة الثانية ، مثيراً للشك ؛ فالمذهب الماركسي يتردد دائماً بين رؤية موضوعية وذاتية للأيديولوجية البرجوازية التي تُقَدَّم أحياناً باعتبارها خدعة واعية : إن ميزة هذا التفسير تتجلى في أنه يسمح بإصدار حكم أخلاقي . فالبرجوازيون ليسوا فقط ضارِّين ، وإنما هم خبثاء أيضاً . إن هذه الرؤية لا تُعَبِّر بشكل أمين عن فكر ماركس ـ هذا الفكر الذي تُعَدّ صياغاته غامضة غالباً ـ لكن مزاياها الجدلية بديهية . ومهما يكن الأمر فإن الأمر الأساسي هو أن الأيديولوجية تكتسب ، في هذا التحليل ، معنى تحقيري بشكل مطلق . إنها « الوعي الخاطىء » لأفراد غير قادرين ، نتيجة وضعهم الطبقي ، على رؤية العالَم كما هو .

ماذا نفكر بمثل هذه النظرية ؟ إنها تعطي الشعور ، كما هو الحال غالباً لدى ماركس ، بأنها ، إنطلاقاً من ملاحظة ملائمة ـ ولكن غير أصيلة بشكل إستثنائي ، عبارة عن مَنْهجة تجد في عملية التعميم الذي تنبثق عنه ديناميتها وقوة إقناعها وشروط دحضها على حد سواء . إنه لأمر بدهي أنْ يسعى الأفراد والمجموعات الاجتماعية

لإعداد نظريات تستهدف تبرير وضعهم وسلوكهم . إنَّ النظرية تستحق أنْ تُحَلَّل ، لكنها لا تتجاوز ، بصفتها ملاحظة ، مستوى حكمة الأمم . إنَّ القول بأنَّ العوامل المادية تحدد الوعي هو عبارة عن فرضية ميتافيزيقية ، لا يمكن البرهنة عليها ، وهي غالباً فارغة من المعنى . كما أن فعاليتها الاستكشافية تبدو اليوم محدودة جداً[1] . إلاَّ أنَّ نظرية الأيديولوجية التي أعدَّها ماركس تصطدم بشكل خاص باعراض بديهي ولا يمكن التغلب عليه . فإذا كان الوعي مُحَدَّداً بشروط إجتماعية ـ إقتصادية موضوعية ، وإذا كان من المستحيل ، بتعبير آخر ، القيام بتحليل يتجاوز وجهة النظر الجزئية والمتحيزة التي يرسمها لكل فرد وضعه الطبقي ، فإن مفهوم الحقيقة يفقد كل معنى له . حينئذٍ ، ماذا يمكن أنْ تكون صلاحية الماركسية بحد ذاتها ؟ إنَّ الأيديولوجية ، بمعناها التحقيري ، لا تتكون بصفتها تلك إلاَّ من خلال مقارنتها مع معرفة مطابقة للواقع . ولكن كيف يمكن لهذه المعرفة بحد ذاتها أنْ تنجو من نعتها بالأيديولوجية ؟ إنَّ النقد ينقلب ضد الماركسية ، وطابعها « العلمي » لم يَعُدْ يظهر إلاَّ كتأكيد مجاني ، وكموضوع إيمان ، وكقيمة صورية تضمنها قوة عسكرية .

إن هشاشة البناء الفكري لماركس تسمح بفهم التحول الذي قام به لينين . فبعكس الأول الذي كان مفكراً كبيراً يعرف كيف يتعامل مع الأفكار بدقة وبراعة في النحت ، كان لينين مفكراً يهتم فقط بالعمل . إنَّ الأفكار ، بالنسبة له ، كانت وسائل : وقياس قيمتها كان لا يكمن في ملاءمتها ، وإنما في فعاليتها . ولهذا لم يكن من المدهش أن ينظر لينين الذي قطع صلته بسرعة بكل الأسئلة التي تثيرها نظرية ماركس ، إلى الأيديولوجيات باعتبارها أسلحة في المعركة الاجتماعية ، أسلحة فكرية تكمل الأسلحة العادية وتطيل أمد استعمالها . إنَّ لوجهة النظر هذه نتيجتين : أولاً : إن مسألة الحقيقة تفقد كل معنى لها ؛ وإنَّ أي سلاح لا يكون أكثر صحة من سلاح آخر ، وإنَّما قد يكون فقط أكثر قتلاً . إنَّ أيديولوجية البروليتاريا ليست صحيحة لأنها أيديولوجية البروليتاريا ـ وهذا تأكيد من الصعب جداً البرهنة عليه فعلياً ـ وإنما لأنها أيديولوجية الطبقة المنتصرة . وذلك شريطة أنْ تحقق هذه الطبقة إنتصاراً ينبغي على الأيديولوجية بحق أنْ تُسَهِّلَه . وينجم عن هذا ، أنه بقدر ما أن المعارك الاجتماعية لا تُكسَب ، بشكل رئيسي ، بواسطة الأفكار ، وقد كان لينين يشك في هذا أقل من أي إنسان آخر ، فإن قيمة أيّة أيديولوجية تُحَدَّد ، في النهاية ، بالقوة المادية التي تدعمها .

(1) أنظر كتاب : ر . بودون « مكان الفوضى » ـ ص : 146 ـ 156 . إن التحليلات الرائعة لهذا المؤلف تظهر جيداً ، ان حكماً مُسبقاً معاكساً للحكم المُسبق لدى ماركس (ويقوم على الفكرة القائلة بأن القيم هي التي تحدد السياق التاريخي) هو أيضاً مجرد من المعنى .

ثانياً ـ إنَّ مفهوم الأيديولوجية يفقد كل قيمة تحقيرية ، على الأقل عندما يتعلق الأمر بالحديث عن أيديولوجية البروليتاريا . إنَّ الكلمة نفسها تقريظية كلياً : ويكفي ، للاقتناع بذلك، أنْ ننظر لطريقة استعمالها في الاتحاد السوڤياتي .

100 ـ في الأيديولوجيات الضمنية ؟

ينبغي أخيراً أن نشير لمعنى آخر حديث ، أو بالأحرى لتوسع جديد لمعنى كلمة « أيديولوجية » . إن هذا المعنى لم ينبثق من عمل مؤلف واحد أو عدة مؤلفين مُحَدَّدين بدقة ، كما هو الأمر في الحالات السابقة ، وإنما بالأحرى عن مناخ فكـري ، أو عن « فلسفة » متأصلة ، أصبحت اليوم مُهمَلة بلا شك ، لكنها سادت تقريباً بلا منازع بعد الحرب في العالم الذهني للمثقفين الأوروبيين ، ولا سيما الفرنسيـين ، لقد كـان هذا الراسب الذهني الغريب ، الذي يستحق بحق إسم أيديولوجية ، مؤلفاً من أجزاء غير متساوية ومتغيرة من الماركسية والتحليل النفسي والبنيوية واللسـانية ، وكلهـا مذاهب مأخوذة في أدنى مستوى لها حيث تكفُّ عن احترام القواعد الابتدائية لتفكير **عقلاني**[2] ، وتتحول إلى ثرثرة لفظية بحتة . إنَّ إحدى المعجزات الكثيرة لهذا التفكير تكمن في إبداع ما يمكن تسميته « بالأيديولوجية الضمنية » بالرغم من أنَّ المؤلفين المعنيين بالأمر اكتفوا بوصفها بالأيديولوجية من دون أنْ يلفتوا النظر ، أو من دون أن يلاحظوا ، أنهم يُعطون للكلمة معنى جديد كلياً ، في الوقت الذي يستمرون فيه ، من جهة أخرى ، باستعمالها

(2) ليس المجال هنا مجال الشروع في وضع كشف حساب نقدي لهذه المذاهب ، أو على الأقل للمذهبين الأخيرين منها . لكن من الممكن القيام بملاحظة طابعها المتناقض : فلا شيء هنا أكثر تناقضاً بشكل تام بين رؤى الانسان كما فصَّلها كل من ماركس وفرويد . وليس هناك من شيء أكثر تباعداً مما هو الحال بين بنيوية ليڤي شتراوس والماركسية . إن التعداد الهجين والمشوه الذي « يُوفق » بين هذه الافكار المتعادية (كما هو الحال بالنسبة « للفرويد وـ ماركسية ») لا يُفَسَّر أبداً من خلال ضرورة فكرية كتلك التي تدفع الفيزيائيين للتوفيق بين أوصاف مؤكدة ولكن متميزة لظاهرة واحدة ، والتي يقدم علم الميكانيك التموُّجي للويس دو بروكلي مثالاً عليها . إن الضرورة هنا ذات طابع نفساني : إنها تفرض على بعض العقول الضعيفة ، التي لم يبق شيء مما هو دارج غريباً عليها ، أنْ تُبَجِّل في نفس الوقت كل الابقار المقدسة . إننا سنبني لها إذن زريبة مشتركة . إنَّ العملية ، في مستواها الأدنى ، تنجح دائماً ، لأن الافكار هي أقل تصلباً مما هو الحال في علم الوراثة أو علم الاقتصاد . إن المرء إذا كان قليل النظر فإنه يفعل ما يريد . هكذا تزدهر ثقافة فرعية ، متعددة الشكل ، ومكتسحة ، ومخيفة بقدر ما لديها قدرة على أن تهضم ـ بسهولة ـ من قبل عدد كبير من الأفراد القليلي الاعتياد على التعامل مع الأفكار ، والمجردين من العقل النقدي . إننا نجد أنفسنا هنا في قلب الظاهرة الايديولوجية . والفرق الوحيد بين هذا الوضع وما سيتبعـه يكمن في أن الهجائن من نمط الفرويد وـ ماركسية تتضمن ثلاثة عوائق في حين أن أية أيديولوجية لا تواجه إلا واحدة فقط : صعوبات الماركسية وصعوبات الفرويدية وصعوبات الجمع بينهما . ولهذا فليس من المفاجيء ، ضمن هذه الشروط ، أن يكون بقاء هذه « المخلوقات » المشوهة على قيد الحياة عابراً . . . .

في معناها أو معانيها التقليدية . إنَّ أيّ شخص لم يكن يشك بالفعل حتى ذلك الحين بأنَّ الايديولوجية مصنوعة من أفكار أو من تمثلات ذهنية ، وأن حَمَلَتها واعون بالتالي لنشاطهم . صحيح أن نتاج هذا النشاط لم يكن بالضرورة ، بالنسبة لهم ، أيديولوجية : إنهم يستطيعون اعتباره علماً أو حساً سليماً ، أو من طبيعة الأشياء . ولكن إذا كنا نفترض أنهم قادرون على صنع أيديولوجية من دون نعتها بهذه الصفة ، فإنَّه لا يمكن الافتراض بأنهم قادرون على فعل ذلك من دون أن يعرفوا أنهم كانوا يفعلون شيئاً ما . إنَّ المذهب والمعُتقد والرؤية غير الواعية للعالَم تبدو وكأنها تناقض في التعابير . إنَّ منهج المؤلفين الذين نشير إليهم سيحطم هذه البديهية. فهم سيشرعون بالفعل في فك رموز الايديولوجية الضمنية ، غير الواعية أو نصف الواعية ، في ميادين أخرى غير ميدان الأفكار . وهكذا سنكتشف وجود أيديولوجية في مجالات السلوك الخاص بالألبسة ، والفنون التشكيلية ، والموسيقى ، وفي أي شيء . إنَّ أي شخص لم يفكر في أنْ يرفض ، بشكل طبيعي ، فكرة أن الايديولوجية يمكن صراحة أن تكتسح هذه الميادين . إنَّ جماعات « غير المعقولين » و« الرائعين » كانوا يعطون لأزيائهم معنى سياسي دقيق . كما أنَّ رواية « بونابرت يجتاز الألب » لدافيد كانت تتضمن رسالة واضحة من الدعاية للأمبراطور . وهذا الأمر يمكن أنْ نراه في العديد من الروايات الأخرى . إنَّ السؤال الذي ينبغي طرحه هو الخاص بمعرفة ما إذا كان من المشروع الذهاب بعيداً بغية فك رموز أيديولوجية ضمنية تُعبِّر ، بطريقة لا إرادية ، عن الوضع الموضوعي لمؤَلِّفيها . إنَّ هذا النهج هو الذي سنجده بارزاً في الكتاب الذي سيبقى بدون شك الأكثر إقناعاً وكاريكاتورية في هذا الأدب ، وهو كتاب « علم الأساطير » لرولان بارت (R. Barthes) . ففيه نرى ، على سبيل المثال ، كيف أن احتفالات مباريات المصارعة أو حبات العرق التي تظهر على وجوه ممثلي هوليود تعكس الأيديولوجية البرجوازية ، بأعمالها الحقيرة وأصْنافها .

ماذا نفكر بشأن مثل هذه الأفكار ؟ يجب أولاً ملاحظة أنَّ الأسس النظرية لمثل هذه المحاولات إنتهت للإفلاس . إنَّ المؤلفين الذين كانوا يدَّعون رفعها لمرتبة العلم كانوا يتذرعون بتبريرين قريبين من بعضهما بشكل مصطنع ، هما : اللسانية والتحليل النفسي . لقد كانوا يفترضون بالفعل أنَّ النظم التي كانوا يتمنون تحليلها ، كالموضة على سبيل المثال ، كانت تتهيكل كما لو كانت لغات ؛ ولهذا فإنه كان من الممكن أنْ تُطَبَّق عليها مناهج تحليل اللسانيات ، التي تُعَدُّ قابلة للاستعمال بشكل استثنائي .إلَّا أنَّ علماء اللسانيات الحقيقيين رفضوا للأسف أنْ يضمنوا العملية . وقد برهنوا ، الأمر الذي لم يكن أبداً صعباً عليهم ، أنَّ تشبيه اللغة بأنظمة الإشارات التي لا تبدي أياً من

خصائص اللغة (ولا سيما التلفُّظ المزدوج للأصوات في كلمات وللكلمات في جمل) ولا تتضمن ربما هذه الرغبة في الاتصال (الأمر الذي يؤدي للقول بأن الحديث عن « أنظمة إشارات » يشكل بحد ذاته موقفاً تعسفياً) إنما هو تشبيه مجاني تماماً ، ولا أساس له من الصحة(3) . فإذا كانت الموضة أو الفنون التشكيلية لغات ، فإن من المعقول ، ولو كان الأمر يحتاج لبرهان ، إستعمال هذه اللغة من أجل التعبير عن أيديولوجيات . فإذا لم تكن هذه « الأنظمة » لغات ، فإنَّ الفرضية تفقد كل مصداقيتها . أما بالنسبة للتحليل النفسي فإنه يُقَدِّم فكرة ذات مغزى وقابلة للتفسير وغير واعية عن الأفراد الذين يُفترض أنهم يحملونها . إنَّ العيب الوحيد لمثل هذا الافتراض مماثل لميزته الكبرى : إنه يسمح ، بشكل مطلق ، بقول أي شيء . إننا باستبدالنا للواقع القابل للملاحظة بتفسيرات لا يمكن التحقق منها ، نقوم بإلغاء كل معيار للمعرفة ، وبالاستسلام لحدس المُفَسِّرين . وفي هذا تراجع كبير وموضوعي للعقلانية .

وينجم عن كل هذا نتيجة هامة ، وإن كانت سلبية : إنَّ تطبيق مفهوم الأيديولوجية على وقائع مادية أو على ممارسات عملية ليس أمراً مُرْضِيَاً . إنَّ الأيديولوجية يمكن ، بالتأكيد ، أن تُنتج نتائج في السلوك أو في الأشياء . كذلك فإنه يجب أن نُحدِّد في هذه الحالة ما إذا كانت عِلَّة فاعلة أو ما إذا كانت تُستخدم فقط كغطاء أو كتبرير . لكن الأيديولوجية ، بصفتها تلك ، هي واقع ذهني . من العبث تطبيق هذه الكلمة على شيء آخر ، لأننا ، بقيامنا بذلك ، لا نزيد من قدرتها على التحليل . إنَّنا لن نُوَلِّد ، في أفضل الحالات ، إلاَّ الغموض .

الشعبة الثانية

سمات الايديولوجيات السياسية

101 ـ الايديولوجيات السياسية والأديان

لهذا فإنَّ من المهم عدم توسيع مفهوم الايديولوجية ، لأنه إذا ما طُبِّقَ على كل شيء ، فإنه لن يعود يعني شيئاً . لذلك ينبغي ، لكي يحتفظ المفهوم بمعنى وقيمة عملياتية ، الحد من توسُّعه بحيث لا يشمل إلاَّ بعض النظم الفكرية الكبرى التي لها سمات مشتركة . وبالإضافة لذلك ، فإننا سنكتفي هنا بالاشارة الى الايديولوجيات

---

(3) أنظر جورج مونان G. Mounin ـ « مدخل الى علم الأعراض » (Introduction à la sémiologie) منشورات Minuit ـ 1970 ـ ص 87 ـ 94 و189 ـ 197 .

السياسية . إنَّ هذه الايديولوجيات تُظهر بالتأكيد تشابهاً عميقاً مع فئة أخرى ، تُعرَف بالأيديولوجيات الدينية . إنَّ أغلبية السمات التي سنصفها تميز أيضاً هذه الأخيرة . لهذا فإن من الممكن هنا القول بأن الايديولوجيات السياسية هي نوع من الأديان الزمنية . إلاَّ أن لهذا القول قدرة تفسيرية ضعيفة ، لأنَّ مفهوم الدين في حد ذاته قليل الوضوح ، لكنه ليس مجرداً من المعنى . ومع ذلك ، فإنَّ الأديان ، أو على الأقل ، المذاهب الكبرى للخلاص ، التي نفكر بها مباشرة عندما نستعمل الكلمة بطريقة شائعة ، تتعارض مع الايديولوجيات السياسية في كون أن موضوعها المميز هو العالَم الآخر ، بالرغم من أن فعاليتها الوحيدة القابلة لأنْ تُعرف تُوجد بالتأكيد في هذا العالَم الأرضي. ومن هنا، تنبع التداخلات العديدة والمعقَّدة مع كل مظاهر الحياة البشرية ، ولا سيما في بُعدها السياسي . ومع ذلك ، فإن الاختلاف يبقى كبيراً ، وخاصة في كون أن الأديان يمكن أن تستعمل ، من دون أن تدخل في تناقض منطقي مع مُسَلَّماتها ، مواضيع وأساليب تفكير لا يمكن للأيديولوجيات ، من حيث المبدأ ، أن تلجأ لها . فعلى سبيل المثال ، يمكن للدين أن يستند الى الوحي . وهو معرفة من طبيعة مختلفة عن طبيعة المعرفة البشرية ؛ وعليه فإنه يمكن أن يؤخذ كأمر مطلق ونهائي ، ولا يمكن تجاوزه ، وغير قابل لأن يوضع موضع الاتهام . صحيح أن الأيديولوجيات السياسية تتجه، كما سنرى ، لأن تعيد بناء كتلة من الحقائق التي تعمل على الصعيد العملي بنفس الطريقة . لكن التناقض يبدو هنا ساطعاً بين الأسس الفكرية المُعلَنة ، التي تُعلن انتماءها عموماً للعلم ، والمُنْتَج الذي تم الحصول عليه . إنَّ من الواضح بالفعل ، منذ هذه اللحظة ، أنَّ الأيديولوجية تنفصل كلياً عن العلم ، كما سبق أن عَرَّفناه في الفصل الأول من الجزء الأول . ولهذا السبب ، وخلافاً للرأي الشائع ، فإنَّ الأيديولوجيات هي فكرياً أقل إنسجاماً وعقلانية من الأديان . إنَّ الأديان بديهيات وهي تنبثق منطقياً من مُسَلَّماتها التي يمكن بالتأكيد القبول أو عدم القبول بها . إنّها من حيث موضوعها غير قابلة للدحض في عالمنا الأرضي هذا ؛ وقبولها أو رفضها إنما هو فعل إيمان ، أو رهان بالمعنى الباسكالي للكلمة، إنْ كنا نفضل ذلك . إنَّ الأيديولوجيات السياسية ، بالعكس ، هي غير منسجمة ، لأنها تُنكر ، من حيث منهجها ، حتى الأسس التي يُفترض أنها ترتكز عليها : إنها تقول عن نفسها أنها عقلانية . ومع ذلك ، فإنها ترفض النقد والإتهامات .

بعد توضيح ما تقدم ، يمكن القول بأنَّ الأيديولوجيات السياسية تتميز بعدد من السمات . إنها ، أولاً ، مكان متميز للاتصال بين ما هو فردي وما هو جماعي . كما أنَّها ، من جهة أخرى ، تفسيرات للعالَم . لكنها تفسيرات تتميز بعمق عن التفسير العلمي لأنها معيارية وشاملة ومُعَمِّمَة للمتعة ومُوَجَّهة نحو العمل .

102 ـ مكان إتصال متميز بين الفردي والجماعي

إن للايديولوجيات بالفعل قطبين: فردي وجماعي . القطب الفردي يتجلى في شكلين . الأول ، أن كل فرد يُبدي قدرة على إداد ما يمكن تسميته بالأيديولوجية الشخصيَة . وهذه الأيديولوجية تنبثق عمّا يُسمِّيه علماء النفس بالنرجسية : فالكائن البشري يظن عفوياً أنَّه مركز العالَم . إنَّه يُعطي لنفسه قيمة وحيدة وشخصية ، ويُعجب بنفسه ، وينمي لديه كل الأسباب الداعية لأنْ يفضل نفسه على الآخرين . إنَّ هذا الموقف يكون ، في البدء ، طبيعياً وحتى ضرورياً لبقاء الفرد . لكن النرجسية تُحاصَر من كل جانب: فكل إنسان يعرف تجربة العجز والفشل . ولهذا فإنَّ عليه أنْ يُعَوِّض بطريقة ما الجروح التي يُنزلها به الواقع . لكنه لا يستطيع أحياناً التوصل إلى ذلك إلاَّ في الهذيان الذي يُعطيه شعوراً وهمياً بالقوة . إلاَّ أنَّه يتوصل عموماً لأنْ يحتفظ بوعي الواقع ، في الوقت الذي يُقَلِّل فيه من الصدمات التي يُوَلِّدها بمساعدة معتقدات يقينية مواسية . إنَّ هذه المعتقدات يمكن أن تطال كل الميادين التي يستمد منها الإنسان الشعور بتفوقه الخاص . إنَّ الأيديولوجية الشخصية تكون غالباً إذن مجردة من أيَّة علاقة مع السياسة . فمن الممكن للمرء أنْ يكون فخوراً بجماله وعائلته وأناقته الخ . . . وأن يُنَمِّي نظاماً كاملاً يعطي قيمة كبيرة لهذه الظواهر ، ويحط من قدر الميادين الأخرى التي يشعر أنه أدنى مرتبة منها . لكن آليات الاعتقاد الذاتي التي تعمل هنا هي نفس تلك التي تستغلها الأيديولوجيات السياسية .

أما الشكل الثاني فيتجلى ، من جهة أخرى ، وكما لاحظنا سابقاً ، في أنَّ الأفراد فقط هم الذين يوجدون . وأن الايديولوجية السياسية لا يمكنها بالتالي أنْ تمتلك مرتكزاً آخراً غيرهم . إن الأفراد يجب أنْ ينتموا إلى أيديولوجية مالكي تمتد هذه إلى ما بعد مخترعها أو مخترعيها الأوائل . إلاَّ أنَّ آلية الانتماء هذه تنمو بالتأكيد تبعاً للظروف الخاصة بالفرد ، وهي ظروف نفسانية وإجتماعية . نفسانية تتفاوت حسب طبعه ؛ فالفرد يستجلبه هذا المذهب أو ذاك سواء كان فعَّالاً أو سلبياً ، معتدلاً أو متطرفاً . وإجتماعية : فالماركسية تُقنع ، مبدئياً ، العمال بسهولة أكثر مما تقنع الفلاحين المُلاَّك الخ . . . إنَّ الشخصية الكلية للفرد هي إذن مفتاح إنتمائه إلى مذهب خاص .

لكن للأيديولوجيات أيضاً قطب جماعي . فإذا ما تحدثنا عن الانتماء فذلك لأن الأيديولوجيات تتميز ، إلاَّ بالنسبة لمؤسِّسِها ، بأنها ذات إشارة خارجية . لقد سبق أن تكونت مع مبادئها وقيمها وأهدافها ، بل إنها حتى اكتملت ؛ إنَّ الشعور بالتماسك والشمول الذي يثيره لدى الفرد المعزول يُعطيه في عيونه قوة وجلالة . إن المنتمي الجديد

سيتحول لاعتناق مُعتقد جماعي يستمد من هذا الطابع جزءاً كبيراً من إغرائه .

إنَّ الأيـديولـوجيات تلعب إذن دوراً أسـاسياً في العـالَم السياسي لأنَّ فيهـا يتم الانصهار بين الفردي والجماعي . إنها تولد من تفكير وحساسية فرد أو عدة أفراد . وكما أنَّه لا وجود لدماغ جماعي ، فإننا لا نرى كيف يمكن أن تولد في مكان آخر . إنها تتكون في فكر جماعي من مجموعات من الناس ، تشَكِّل زمراً وطوائف وأحزاباً وأمما ، وذلك من خلال ظاهرة عدوى أو تَحَوُّل في الإيمان ، وفي أثناء الانتقال من الفردي إلى الجماعي تخسر عموماً العلامات المميزة والحدود والشكوك التي كان مؤَسِّسُوها قد أدخلوها فيها . إنَّ هذا الإفقار الفكري هو، بلا شك، الشرط لانتشارها . إلَّا أنها تنزل ثانية ، إذا صح القول ، نحو الأفراد الذين لم يُؤمنوا بها بعد ، والتي تبدو بالنسبة لهم ككليات خارجية . إن تجزئة هذه اللحظات المتتالية تسمح بفهم لماذا تبدو الأيديـولوجيـة كظاهـرة شاملة بالرغم من أنها لا توجد بشكل بديهي إلَّا في الضمائر الفردية . إنَّنا بذلك نتجنب الوقوع في خطرين متناظرين : التقليل من تأثير الظواهر الجماعية على الضمائر الفردية ، وإنكار الطابع الأول والأخير ، في آن معاً ، لهذه الضمائر .

103 ـ الأيديولوجيات تفسيرات للعالَم

يولد الناس في عالَم طبيعي أو اجتماعي مُؤَسس سلفاً . وهـذا العالَم لا يكـون خاضعاً لهم . بل أنه بالعكس يبدي مقاومات في وجه إراداتهم ورغباتهم . إنَّه يحمل في طياته تهديداً ولا مبالاة تجاه الإنسان . أما التهـديد فيـولِّد الخـوف ، وأما الـلامبالاة فتحدث جرحاً نرجسياً . إنَّ كل فرد يظن أنَّه غاية العالَم ، ويعاني من شعور بأن العالَم لا يهتم به . إنَّ هذه الظاهرة تثير نموذجين من السلوك . الأول يسمح بقيام عمل فعَّال من خلال جهد من أجل معرفة موضوعية : فعلم النبات ، على سبيل المثال ، يُعلمنا كيف نميز النباتات التي تؤكل ، وكيف نستعمل فضائلها العلاجية . والثاني يستهدف إيجاد معنى ما للعالَم : فبفضله يحطم الإنسان عزلته الميتافيزيكية ، ويمكنه أنْ يقيم حواراً مع القوى اللامرئية التي تتحكم بقدره . إنَّ هذين الموقفين يختلفان بعمق في نظر المحدثين . فالأول عقلاني ويُوَلِّد المعرفة العلمية . والثاني لا عقلاني لأنه يتطلع لبلوغ أهداف لا يمكن للتدخل الإنساني أنْ يصل إليها بشكل طبيعي . ومع ذلك ، فإنه ينبغي أنْ نرى أنَّ لهذين الموقفين هدفاً مشتركاً من حيث المبدأ . إنَّ فهم الأشياء وإبداع معنى لها يؤدي ، في الحالتين ، لأنْ يعطي الإنسان لنفسه وسائل التأثير عليها . إنَّ من الممكن بالتأكيد القول بأن المسعى الثاني وهمي . لكن هذا يعني تجاهل فعاليته النفسانية . إنَّ ظاهرة الأشياء المُحرَّمة التي تُحظَر ارتياد بعض الأمكنة أو أكل بعض الأطعمة أو إتباع بعض أنـواع السلوك ، هي ظاهـرة لاعقـلانيـة إنْ لم تكن الأشياء المحـظورة أكثر خـطورة

موضوعياً من تلك التي لم تُحظَّر ـ ولو أنَّ هذه الأشياء قد حُظِّرت لما عادت تتعلق بهذا الأسلوب من الفهم : إنَّ أيَّ مجتمع لم يُعلن أن النار مُحَرَّمة . إن الناس بتحظيرهم على أنفسهم إرادياً بعض الميادين إنما يُعطون لأنفسهم شعوراً بالأمان : فهم يستطيعون بلا خوف القيام بما هو غير مُحرَّم ، لأنَّ الخطر عُرِفَ وحُدِّد بصورة مُسْبَقة . إنَّنا لن نُقْسم ، في الزمن المعاصر، بأن الشغف بالمنتجات «البيولوجية»لن يعيد ، بشكل عقلاني ، إنتاج نفس الآليات النفسانية . إنَّ لهذه الآليات إذن مردوديتها النفسانية وعقلانيتها الضمنية . إنَّ الأسطورة تولد من هذه الإكراهات وتستغل هذه العقلانية . وهي ، بإعطائها تفسيراً لحالة الأشياء ولا سيما الشر ، تسمح بالسيطرة عليه إلى حدٍ ما . إن معرفة، لماذا يتعذب الناس ويموتون تشكل نوعاً من العزاء . وربما تكون أيضاً وسيلة لعلاج كلٍ ما لا يسير بشكل حسن في العالَم . فاكتشاف الخطأ الأساسي يثير الأمل بإصلاحه إنَّ الأسطورة تنفتح على أديان الخلاص التي تُعلِّم طرق ووسائل النجاة من الظروف القاتلة والبائسة .

إننا نبدو هنا بعيدين جداً عن الأيديولوجيات السياسية . ومع ذلك فإننا ما زلنا في قلب الموضوع . إنَّ الايديولوجيات هي بالفعل تفسيرات للعالم . وموضوعها هو فقط أكثر محدودية . إنها تحصر نفسها في العالَم الاجتماعي والتاريخي . لكنها تتناول هذا العالَم بفكر شبيه جداً بفكر الأساطير . كما تشترك معها في تطبيق مخطط سببي . وهي في هذا تشبه العلم أيضاً . ولكن مع فارق أساسي يكمن في أنَّ فائدة الأيديولوجية إنتقائية . إنَّ العلم ينظر لكل حقيقة باعتبارها جديرة بالبحث : ويكفي أن يكون واقعٍ ما حقيقياً لكي يستحق التفسير . أمَّا الايديولوجية فلا تهتم إلَّا بانحرافات الحضارة . إنَّها أسطورة تتناول أصل الشر الاجتماعي . فالأيديولوجية الثورية في عام 1789 كانت ترى أصل الشرور في الامتيازات : ولهذا فإن المساواة القانونية يجب أنْ تعيد الانسجام إلى الجسم الاجتماعي . ولكن بقدر ما كانت الإصلاحات تتم من دون أن تؤدي الى زوال الشر ، بدأت الحركة تتجذر وتكتشف أسباباً أخرى : كالملَكية والأرستقراطيين والمحتالين والمحتكرين والنزعة الاعتدالية . أما الماركسية فإنطلقت من ملاحظة أنَّ مختلف أشكال الشر تتلخص في مفهوم « الاغتراب » . لقد بحث ماركس عن السبب ، واكتشفه في الاقتصاد : إنه استغلال الإنسان للإنسان الذي صار ممكناً بسبب الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج . إنَّنا نلامس هنا ظاهرة « السببية الشيطانية » ، حسب التعبير الجميل والعميق لليون بولياكوف[4] . إنَّ كل شيء يُفَسَّر من خلال مؤامرة كبيرة ومتعددة الأشكال وغير مرئية تستهدف تدمير نظام الأشياء الذي يتعلق به أنصار الايديولوجية . وهذه المؤامرة

(4) أنظر ل . بولياكوف (L. Poliakov) « السببية الشيطانية : بحث في أصل الاضطهادات » (La cousalité diabolique: essai sur l'origine des persécutions) منشورات Calmann - Lévy ـ 1980 .

هي مصدر الشرور التي لحقت بهم ، وسببت فشلهم وعَرَّضتهم لكل التحولات المُؤْلمة التي أوقعها التاريخ بهم . إنَّ الدعوات القومية لا تتصرف بطريقة مغايرة . فالتاريخ يُفَسَّر من خلال وجود الأمم وصراعها . وهذه الأمم تتميز بعدد من السمات (كاللغة والأرض والنفسية الخاصة) والأهداف التاريخية (كالاستقلال واستعادة الأراضي المغتصبة وسياسة الحدود الطبيعية والوصول الى البحر) التي يُفترض أن تبقى مشابهة لنفسها عبر الزمن . إنَّ كل قومية تخصُّ نفسها ، بشكل طبيعي ، بالسمات الايجابية ، وتخصُّ القوميات الأخرى بالسمات السلبية . فالعدو الوراثي يستقطب الكراهية ، ويُفسر كل ما يحصل من إعوجاجات .

إنَّ هناك بالكاد حاجة لأن نلفت الانتباه الى أنَّ هذه التفسيرات عبثية سواء بشكل كلي أو جزئي . إنَّ الأيديولوجية الثورية هي أيديولوجية مجردة من كل واقعية ، وذلك بغض النظر عن التحولات الاجتماعية التي جعلها تطور العقليات أمراً لا بد منه . إنها لا تمتلك إلَّا فعالية تقنية تتجلى في تعيين كبش المحرقة . وهي في هذا تُعَدُّ نموذجاً لكل الخطب السياسية التي يُلقيها الحكام وتدور متغيراتها حول فكرة واحدة تقول : إن الغلطة هي غلطة الآخرين . لقد كانت الماركسية تنطلق من افتراض يمكن أنْ يبدو عقلانيا . لكنَّ اختزال كل مآسي الناس بأسباب إقتصادية كان يشكل ، منذ البدء ، فكرة غير محتملة . لقد قدمت النظم الشيوعية ، التي أُلغيت فيها الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، دحضاً تجريبياً لا لبس فيه للتفسير الماركسي . كما أن من غير المفيد التوسع هنا حول عبثية الأيديولوجية النازية : فمفهومها للعالَم يُعَدُّ من قبيل الهذيان البحت . أما بالنسبة للقوميات فإن من الممكن أولاً أن نلاحظ أنها متناقضة فيما بينها . فلو كانت أطروحات القومية الفرنسية صحيحة ، لكانت أطروحات القومية الألمانية خاطئة . إنَّها أيضاً عبارة عن نرجسيات جماعية أكثر مما هي تحليلات للواقع . إنَّ فكرة الأمة لها بالتأكيد مضمون . وهذا المضمون متأصل فيها . ففي بعض العصور ، وفي بعض مناطق العالَم توجد الأمم أو بالأحرى المشاعر القومية . لكنَّ الارتكاز على هذا الواقع من أجل فهم الماضي وتصور المستقبل ليس أمراً رصيناً . إنَّ تفسير سياسة الملوك الكابيتانيين الأوائل تبعاً للأهداف الأبدية للأمة الفرنسية هو من قبيل الرأي الساذج . إنَّه يعني تفسير السابق من قبيل اللاحق . وعلاوة على ذلك ، فإنه إذا كان الشعور بالانتماء لمجموعة ما هو عبارة عن مُعطَى عفوي ، فإنَّ القومية كمذهب هي بناء إصطناعي يفترض على الأقل وجود تربية ما ، وعلى الأكثر أداة قسر[5] . إنَّها ، بهذا المعنى ، أداة لتحويل

(5) تفترض القومية اختيارات ، . كما تفترض التخلي عن جزء من الواقع أو تدميره باسم الوحدة . فلكي تكون =

العالَم ؛ لكنها ليست ، بالتأكيد ، أداة لفهمه .

إنَّ من الممكن توجيه اعتراض طبيعي للفكرة القائلة بأن الأيـديولـوجيات هي تفسيرات خاطئة . إلاَّ أنَّ هذا يفترض أننا نعـرف التفسير الصحيـح . لقد رأينـا في الفصل الأول من الجزء الأول أنَّ العلم ، المرشح الوحيد للقيام بهذا الشرف ، لا يمكنه فعلياً القيام بذلك . ومع ذلك ، فإنَّ من الممكن تجاوز هذه الصعوبة من خلال الإشارة الى أنَّ التعارض بين الأيديولوجية والعلم ليس مجرد اختلاف في المضمون . ولو كان الأمر كذلك ، لكان كل من المذهبين المتناسين يؤكد ، من جهته ، أنَّه يمتلك الحقيقة ؛ ولكانت المشكلة غير قابلة للحل . لكن العلم والايديولوجية يتمايزان ، بالفعل ، بعدد آخر من الوقائع التي تسمح دراستها بتحديد الموقع الذي توجد فيه الحقيقة ، أو على الأقل العقلانية .

104 ـ الأيديولوجية والعلم

لقد رأينا أعلاه الاختلاف الأول بين العلم والأيديولوجية : فالأيديولوجية لديها فضـولية انتقـائية ، وهي لا تهتم بنـماذج معينة من الأسئلة . لكن هنـاك اختلافـات أخرى ، ودراستها تسمح بأن نفهم بشكل أفضل المعنى الحقيقي للأيديولوجية .

أولاً : إن الأيديولوجية معيارية في حين أنَّ العلم ليس كذلك من حيث تعريفه . فالأيديولوجية تتساءل عن الخير والشر . وحتى لو كانت تحاليلها موضوعية في الظاهر ، إلاَّ أنّها تكون مُوَجَّهة بشكل خفي من قبل مسألة القيمة . إنَّ جزءاً كبيراً من أعمال ماركس تبدو وكأنها تفكير علمي . إنها قد تكون صحيحة أو خاطئـة . ومن الممكن مناقشة ذلك بشكل عقلاني . ومع ذلك فإنها تبقى مشروطة بالسؤال عن ماهية الشر الاجتماعي وعلاجاته . إنَّ بحثها ليس مُنَزَّهـاً عن الغرض ، وإنما هو غـائي بشكل دقيق ، من خلال وعي أخلاقي يتجلى في الوضع الإنساني للبروليتاريا . إن هذا الوعي نبيل جداً بلا شك ، لكن السؤال لا يكمن هنا . فمنذ أنْ يكون الحكم القِيَمي أساساً للسؤال ، يصبـح البحث الموضـوعي موضـوعاً للشـك منذ البـداية . إنَّ القـومية ،

= هناك أمة يجب أولاً أن يكون هناك أمة واحدة . ولا شيء يبرز بشكل أفضل هذه الظاهرة من القرار الذي اتخذه رؤساء الحـركة القـومية الايليريـة في القرن التـاسع عشر . والقـاضي بالتضحيـة بإحـدى اللغات الكرواتية ، وهي اللغة الكايكافيانية ، لصالح لغة أخرى ، هي الشتوكافيانية « التي اعتبرت بمثابة اللغة الوحيدة القابلة لأن تضمن وحدة الكرواتيين » (أنظر كتاب : ج . ماتيللون (J. Matillon) « مدخل الى الموشحات الغنائية لبـاتريتسـا كرامبـوه » (Introduction aux Ballades de Petritsa Kerempuh, (Miroslav Krleza- PUF, 1975- P.- 10.

كذلك ، تميز بين الخير والشر بناءً على معيار أكيد ، لكنَّ تطبيقه تعسفي في الغالب : ويقوم هذا المعيار على التفريق بين ما هو وطني ، وما هو غير وطني . إنَّ هذا التمييز يمكن أن يطبق على كل شيء . على اللغة والتقاليد والعادات الغذائية والفن والعلم إلخ . . . إنَّ الأيديولوجيات لا تعترف بحياد أي شيء . فهي تمتلك نوعاً من التفسير المعياري لكل ظاهرة . إنها لا تعترف بأي شيء يمكن أنْ يَحُدَّ من قدرتها على إعطاء القيم . إنَّها معيارية بشكل عام . إنَّ هذه الملاحظة تقودنا الى النقطة الثانية التي تقول بأن للأيديولوجية طابعاً شاملاً . إن النقطتين وثيقتي الصلة بحيث أنه يمكننا التساؤل عما إذا كان الأمر يتعلق بظاهرة واحدة منظور لها من زاوية مختلفة . إنَّ للعلم قاعدة ضمنية تتجلى في أنَّه يُعِدُّ حول كل موضوع خطاباً خاصاً : فعلم اللسانيات الصيني وزراعة البطاطا تعودان لعلمين مختلفين . أما الأيديولوجية فإنها ، بالعكس ، تعالج كل المواضيع إنطلاقاً من مخزون محدود جداً من المبادىء التي يُفترض أنْ تأخذ كل الأشياء بالحسبان . إنَّ هذا الزعم العبثي فاشل بشكل طبيعي . ولهذا لا يبقى علينا إلَّا أن نقلب نظام ترتيب العوامل بحيث نجعل من الأيديولوجية معياراً للواقع[6] . إنَّ المثال الأكمل لهذا المسعى يتجلى ، بلا شك ، في رفض القوانين الوراثية لمانديل في الاتحاد السوڤياتي ، باعتبارها لا تتفق والمذهب الماركسي ، واستبدالها بنظريات ليسنكو (Lyssenko) الشاذة[7] . إنَّ الأيديولوجية ترتعب ، بشكل أساسي ، من الفراغ . وهي تعطي نفسها القدرة على التدخل في كل المواضيع . إنَّ من الملفت للنظر ، على سبيل المثال ، أنْ يعتقد إنجلز بأن من الضروري طرح الفكرة القائلة بأن المجتمعات البشرية كانت تتميز بنظام أمومة بدائي في المرحلة الأولى من مراحل تطورها . إنَّ هذا التأكيد كان مجانياً لسببين . أولاً : لأنَّه لا يستند الى أيّ شيء وثانياً : لأنَّه لا فائدة منه . فما هي العلاقة بين هذه الفكرة ووضع البروليتاريا الانجليزية في القرن التاسع عشر ؟ ليس هناك أية علاقة إذا ما فكّرنا بالعلاقة العقلانية . لكن المنطق الذي يُوجِّه الخطاب الأيديولوجي له طبيعة مختلفة . إنَّه سحري . فالأيديولوجية حين تبت بكل شيء تُعطي لأنصارها الشعور بالسيطرة على العالَم من خلال الفكر . ويُعَدُّ هذا الأمر تمهيداً سعيداً لسيطرة من نوع آخر . إنَّ الطابع الموسوعي المُفترَض للايديولوجية هو الذي يُشَكِّل ،

---

(6) سنرجع في هذه النقطة لكتاب ر . كيللوا (R. Caillois) « وصف الماركسية » (Description du marxisme) وهو كتاب معروف قليلاً لكنه ذو ذكاء خارق للعادة ؛ وقد صدر عن منشورات غاليمار- الطبعة الثانية - 1950 .

(7) أنظر ج . مدفدف (J. Medvedev) « عظمة وسقوط ليسنكو » (Grandeur et Chute de Lyssenko) ترجمة فرنسية عن الانجليزية - مع مقدمة لجاك مونود (J. Monod) - منشورات غاليمار - 1971 .

في نظر التفكير العقلاني ، سبب ضعفها الذي لا يمكن الشفاء منه . إلاَّ أنه يصنع قوتها في أنظار الأفراد القليلي الاعتياد على استعمال الأفكار .

إنَّ شمولية الأيديولوجية تتجلى أيضاً في أنَّ كتلة النصوص التي تتأسس عليها تحكم ليس فقط الماضي ، وإنما المستقبل أيضاً . لقد كان ماركس وإنجلز يزعمان أنهما يُؤسِّسا عِلماً . وكان ينبغي أنْ ينتج عن هذا الزعم أنَّ أعمالهما ، مثل كل عمل علمي ، يجب أن يتجاوزها في يوم ما تطور الفكر والاكتشافات الجديدة . لقد نجم عن تحويل الماركسية الى أيديولوجية تحويل كتابات ماركس وإنجلز الى حقائق مُلْهَمة لا يمكن أنْ نزيد عليها أو نُنقص منها شيئاً . وبدل أنْ تُقاس هذه الكتابات في ضوء المستجدات تقوم هي بقياسها . هكذا وُلِدَت الظاهرة غير العادية المُسَمَّاة بالتحريفية : إنَّ هذا المفهوم يتضمن ، بالفعل ، إمكانية إدانة كل تحويل يمكن أنْ يَطرأ على المذهب الذي يُفترض أنه عقلاني[8] . لقد رأينا سابقاً ما هي الطرق المنطقية التي استخدمت من أجل بلوغ هذه النتيجة[9] . إنَّ الأيديولوجية تؤكِّد أنه لا يمكن تجاوزها . إنَّها على حق في ذلك ، لأنَّ من الممكن فقط التخلي عنها .

إنّ معيارية الايديولوجية وشموليتها هما ، في آن معاً ، سبباً ونتيجة لبعضهما البعض . فلأنَّ الأيديولوجية تتحكم بكل شيء ، تقوم بالحكم على كل شيء . والعكس صحيح أيضاً : فلا شيء أسهل بالفعل من إعلان أحكام القيم . إن توزيع الأشياء بين فئات الخير والشر ، يجعل المرء يشعر بأنه يعرفها . إنها معرفة خاطئة ، لكنها مُوَلِّدة للمتعة .

إننا نلامس هنا بُعداً أساسياً آخراً للأيديولوجية . إنَّ المعرفة العلمية ليس لها غاية أخرى غير نفسها . إنَّها لا تقيس الحقيقة بالرضى الذي يثيره ، ولا بعكسه . إلاَّ أن الأمر ليس كذلك بالنسبة للأيديولوجية . فهي تعرض أولاً المتعة الخاصة بالمعرفة . المعرفة التي تُكتَسَبُ من دون تَعَلُّم طويل وصعب ، ومن دون وضع البنى الذهنية العفوية قيد الإتهام . إن الأيديولوجية معرفة بدون مشَقَّة . إنها تعرض ، بشكل وهمي ، مزايا المعرفة من دون مساوئها . كما تُوَفِّر الايديولوجية ثانياً متعة المراءاة : إنها تسمح بإدانة الغير من قمة تفوقها المعنوي . ثم إنها تُقَلِّل ، ثالثاً ، من القلق أمام المجهول . إنها

---

(8) من الممكن ، في الواقع ، تحويل المذهب ، ولكن فقط بناءً على موافقة السلطة التي تحتكره . أنظر : ج . م . دانكان « في التحريفية (Du revisionnisme) » - في LGDJ (Mélanges offerts à Georges Burdeau) - 1977 - ص : 253 - 264 .

(9) أنظر : الفقرتين رقم 10 و55 .

تُدَجِّن ما كان من المحتمل أن يبقى مُهَدَّداً : إن من يُكَبِّر أيديولوجيته لا يُكَبِّر ألمه . فالشر بعد أن يتم التعرف عليه ويُحاصَر ويُسَمَّى يمكن احتواؤه . وأخيراً ، فإن التشخيص يُوَلِّد الأمل بالمعالجة . إننا نبلغ هنا الفرق الأخير الأساسي بين الأيديولوجية والعلم .

إن العلم يسمح بالعمل ،ولكن بطريقة غير مباشرة . لقد إنساب غالباً من القرون بين اكتشاف علمي وتطبيقه العملي . أما الأيديولوجية فإنها، بالعكس ، لم توجد إلّا من أجل العمل الفوري ومن خلاله . إنَّ تحليلاتها تنتهي ، في آن واحد ، بتعريف الغايات (الثورة ، أو المجتمع الخالي من الطبقات ، أو المجال الحيوي أو استعادة الأقاليم المحتلة الخ . . .) والوسائل الاستراتيجية والتكتيكية الكفيلة ببلوغها . إنَّ الأيديولوجية تعبىء الناس وتقحمهم في العمل. إننا نلتقي هنا ثانية بالديالكتيك بين الفردي والجماعي : فمن خلال سماتها الخاصة ، تُدرج الأيديولوجية عمل الأفراد ضمن رؤيا جماعية . إنها تعطيهم ، من خلال ترف معنوي سهل ، الشعور بالمشاركة في قضية كبرى ، ومتعة الإنصهار في مجموعة ذات قدر بطولي .

إن كل شيء يفصل إذن العلم عن الأيديولوجية . إنَّ معايير بنيوية تسمح بالتحقق ليس بأن أحدها صحيح والآخر خاطىء، وإنما ، على الأقل ، أنهما مختلفين . إنَّ اختيار أحدهما دون الآخر هو عبارة عن اختيار شخصي ، لكنه لا يمكن الشك بأنه اختيار على كل حال .



الفصل الخامس

الدعاية السياسية

105 ـ الدعاية والتمثلات السياسية

إذا كانت الأيديولوجية تشكل إحدى أساليب وجود التمثلات السياسية ، فإن الدعاية السياسية تشكل الوسيلة الأساسية لِبَثِّها . إنَّ الدعاية ليست بالتأكيد العنصر الوحيد الذي يُحدِّد التمثلات : فقد رأينا أنَّ لهذه التمثلات مصادر أخرى ، هي بلا شك أكثر أهمية[1] . لكن الدعاية هي الوسيلة الوحيدة للعمل الإرادي القادر على أن يغير ، بطريقة هامة وعلى المدى القصير ، التمثلات السياسية للأفراد . إنَّ هذا الأمر يعطيها أهمية استراتيجية استثنائية في نظر أبطال اللعبة السياسية ويؤدي للمبالغة في مداها : إننا نميل دائماً الى المبالغة في قيمة العوامل التي يمكن التأثير عليها .

إن السؤال الذي يُطرح إذن هو حول معرفة التأثير الحقيقي للدعاية السياسية . وهذه المسألة ترتبط بمسألة تعريف الدعاية بحد ذاتها . إن من المناسب ، من أجل تكوين رأي حول هذه النقطة ، أنْ نعزل الظاهرة ونميز منطقها الخاص . وبعد التعرف على هذا المنطق ، من المناسب وصف الوسائل الخاصة للدعاية السياسية .

الشعبة الأولى
كيف نُعَرِّف الدعاية ؟

106 ـ الدعاية والحقيقة

إنَّ السؤال الأول الذي يُطرح ، من أجل تحديد مفهوم الدعاية ، يكمن في التساؤل عن العلاقات التي تقوم بين مفهومي الدعاية والحقيقة . إننا نقبل بشكل

(1) راجع الفقرة 41 .

ضمني ، في الاستعمال الشائع ، بأنهما متناقضان . « فالدعـاية » بكلمـة واحدة تعني « الكذب » . إننا ، إذا قبلنا بهذا التفسير ، فإن الدعاية ستُعرَّف من خلال الاختلاف . فمنذ أن نتحقق من الحقيقة ، تكون الدعاية مُكَوَّنة من كل ما هو زائد عنها ، أو موجود إلى جانبها ، أو يَدَّعي أنه يحل محلها . إننا نمتلك بهذا معياراً من أجل تمييز ما هو دعاية ضمن مجموع الخطب السياسية . هل يمكن القبول بوجهة النظر هذه ؟ لا ، بالتأكيد . أولاً ، لأن مثل هذا التفكير يفترض أن القضية أصبحت محلولة . ففي أغلب الحالات التي تُطرح فيها ، تكمن الصعوبة بالذات في تمييز الحقيقة ، وذلك ليس فقط بسبب نقص المعلومات أو سوء نية الأشخاص المعنيين ، وإنما أيضاً بسبب تعارض الاعتبارات الذاتية التي لا يمكن التخفيف منها . إنَّ من الصعب إلى أقصى حد في السياسة التحقق من الوقائع المادية . فماذا يمكن القول إذن بالنسبة لمعنى هذه الوقائع ، والتفسيرات التي تُعطى لنا والنتائج التي من المناسب إستخلاصها منها ؟ ولكن إذا ما فكرنا بعمق أكثر ، فإن الحقيقة ، حتى ولو افترضنا معرفتها ، لا يمكن أن تُستخدم من أجل عزل الدعاية ، لأنَّ هذه لا يمكن أن تُختزل لمجرد تعارض محسوم بين الأسود والأبيض . بل إنها تلعب بالعكس في ميدان الألوان الرمادية . إن الحقيقة هي عموماً غير مؤكدة ومعقدة وتنطوي على تدرُّج في الألوان . هل يمكن أن نفترض بأن التعبير الذي يأخذ بالحسبان كل هذه الخصائص هو الوحيد الذي سيُستبعد من الفئة المحتقرة المُسَمَّاة بالدعاية . وهل سنقبل بأن التعبير الحاسم والمُبَسَّط والواضح المُعَبر عن وقائع صحيحة سينجو من هذه اللعنة ؟ إنَّ الجواب لا يمكن أن يكون إلاَّ تعسفياً . إنَّ الدعاية لا تكمن فقط في المضمون الصحيح أو الخاطىء ، وإنما أيضاً في الطريقة التي يُعرض بها هذا المضمون ، حيث يمكن أنْ تكون مُقنِعة أو غير مُقْنِعَة ، ومتَكيِّفة إلى هذا الحد أو ذاك مع مستوى الجمهور الذي تتوجه إليه . إنَّنا لن نعرف كيف نُدين طريقةً لعرض وقائع حقيقية ، تضحي ، من أجل أن تكون مسموعة ، بالضمانات والإيضاحات التي تُستعمل عادة في الخطاب العلمي . إننا يجب حتى أن نذهب إلى ما هو أبعد بكثير ، لنؤكد بأنَّ من الوهم الاعتقاد بأن الحقيقة ، مهما كانت أكيدة ، يمكن أن تنتشر بواسطة قوة البداهة فقط . إن الحقيقة لن يكون لها نتائج إذا لم تُحمَل إلى عِلْمِ أولئك الذين يمكن أن تؤثِّر على سلوكهم . فقبل أن نُقنِع هؤلاء يجب أن نُعْلِمَهم . وقبل أن نعرف ما إذا كانت الحقيقة قد انتشرت بشكل جيد أو سيء ، يجب أنْ نتساءل عما إذا كانت قد انتشرت على نطاق واسع أو ضمن دائرة ضيقة . إلاّ أن الانتشار يتعلق بوسائل الدعاية وطرقها ، وذلك بغض النظر عن مضمونها . وسيكون من العبث الادعاء بأن الحقيقة الواسعة الانتشار تَكُفُّ عن أن تكون حقيقة نتيجة لذلك . من هنا يبدو واضحاً أن مفهوم الدعاية هو مفهوم محايد تجاه التعارض بين الحقيقة والكذب ، وبالتالي بين الخير والشر . إنَّ الدعاية قد تكون جيدة

أو سيئة ، من وجهة نظر أخلاقيـة وتقنية . إنَّما يمكن أن تَبُتَّ الحقيقـة أو الكذب . والقضيـة قضية حـالات وأوضاع ورجـال . إنَّ من غير الممكن أن نُؤَسِّسَ ، بشـك مُسبق ، على أحكام قيم تعريفاً لظاهرة لا يمكن أن تُقَوِّمَ قيمتها إلَّا بناء على نتائجها .

107 ـ الفعالية والدعاية

نظراً لأنَّ من المستحيل تعريف الدعاية من خلال تعارضها مع الحقيقة ، فإنَّ من الممكن الميل لتعريفها من خلال فعاليتها . إنَّ هذا الموقف يتبنّاه المؤلِّفون الذين يرون أنَّ الدعاية هي مجموع الوسائل المستعمَلَة من أجل جعل الأفراد يتبنُّون سلوكاً مختلفاً عن ذاك الذي كانوا يتبعونه بصورة عفوية . إنَّ هذا الاتجاه في البحث يبدو مثمراً أكثر من السابق ، وذلك لأنه لا يُفسر الغامض بشيء أكثر غموضاً منه ، ولأنَّـه يتجنب البتَّ بمسألة واقعية إنطلاقاً من أحكام قيم ذاتية بشكل حتمي . ومع ذلك ، فإن هذا الاتجاه يثير اعتراضاً أساسياً .

إنَّ من الصعب بالفعل إلى أقصى حد ، لكي لا نقول أكثر من ذلك ، أنْ نُحَدِّد في ماذا ، وإلى أي حدٍ يُعَدُّ سلوك الأفراد مشروطاً بالدعاية . فإذا ما جَهِدْنا في التفكير في هذا السؤال بدقة ، فإن من اللازم أنْ نقبل بأن هذا الرأي لا يمكن مطلقاً أن ينتج إلَّا عن مقارنة بين ما يفعله ويقوله ويفكر به الأفراد في وضع **حقيقي** (مُتَأثر أو غير متأثر بعمل دعائي رزين أو فظ ، ذكي أو أخرق) وما يمكن أنْ يفعلوه ويقولوه ويفكروا به في وضع **خيالي** معاكس . إلَّا أن من الواضح أنْ هذا النوع من التقويم لا يمكن أنْ يتم بشكل موضوعي . بل إنَّه يتأقلم مع كل الأوهام : وَهْمُ النزعة الإرادية التي تعتقد بأن السلوك البشري هو بشكل مطلق قابل للتحوُّل نتيجة قليلٍ من الدعاية المناسبة المبذولة في هذا السبيل ـ وهو وَهْمٌ ترزح تحت وطأته النظم التوتاليتارية ، ويؤدي ، بعد فشله ، لظهور وسائل قهر أقل نعومة : إنَّ فرض التعاونيات في الريف في العهد الستاليني ، والتجربة الطوباوية الدامية للخمير الحمر تشهد على ذلك . ووَهْم النزعة المحافظة التي تُنكر فعالية الأفكار وتؤكد أنَّ الناس ، بما أنهم دائماً متشابهون مع أنفسهم ، فإنَّ الدعاية ليس لها إلَّا تأثير سطحي غير قادر على تعديل سلوكهم . والأوهام المُرتدة الى الماضي للمؤرخين الذين ، في تحليلهم للأوضاع الملمـوسة ، يـزيدون أو ينقصـون من قيمة الدعاية وتأثيرها تبعاً لفرضياتهم المُسْبَقَة أو خلفياتهم الفكرية المختلفة . لهذا فإن من المناسب ، من وجهة نظر عملية ، أن نبقي حاضراً في الذهن كل هذه المخاطر عندما ندرس التأثير الخاص لدعاية ما في وضع معين . أمَّا من وجهة النظر النظرية ، فيبدو أنَّ تعريف الدعاية من خلال فعاليتها يساوي بشكل خاص تغيير مكان المشكلة ، لأنَّ هذا

يعني إفتراض إيجاد جواب للسؤال التالي الصعب للغاية ، وهو : كيف يمكن قياس تأثير الدعاية ؟

108 ـ الدعاية والقَصْدِيَّة

ضمن هذه الشروط ، يبدو أننا عُدنا إلى تعريف الدعاية من خلال نتائجها ، أقل مما نفعل ذلك من خلال قصدها . وهذه مسألة أساسية يمكننا فقط أن نلفظ حكمنا فيها ، في أفضل افتراض ، من خلال دراسة للحالات. إنَّ الدعاية تكون موجودة عندما يقوم أفراد أو مجموعات بنشاط إعلامي إرادي ومُغْرِض بهدف التأثير على أفكار الغير وسلوكهم .

إرادي : إنَّ كل فرد ، لمجرد كونه موجوداً ، يبث بشكلٍ لا إرادي عدداً ما من المعلومات عن نفسه ، ويعرضها على مسامع الآخرين . وطالما أنَّ هذا النشاط اللاإرادي يبقى عفوياً وغير مُعَدٍّ بشكل واعٍ من أجل إنتاج نتيجة ما ، فإنه لا يُعَدُّ بالتأكيد من الدعاية . لكن هذه الحالة تتوقفً عن كونها كذلك منذ أنْ يُغَيِّر الفرد ، أو رجل السياسة ، على سبيل المثال ، هندامه ويقص شعره ويصقل أسنانه ليبدو أقل عدوانية على شاشة التلفاز ، أو يستشير محترفي الإعلان ليحفر لنفسه « صورة » يُفترض فيها أن تكون ملائمة لتطلعات الناخبين . إنَّ الحدود بين الإقناع العفوي والبناء المُصطنع بقصد الوصول الى هدف مُحَدَّد هو أمر نسبي بالتأكيد ، لأن مفهوم العفوية ليس له أي مضمون : إنَّ العمل الأكثر عفوية يدمج بين كل المكتسبات الثقافية للفرد وردود فعل الغير المتوقعة عالى سلوكه . ومع ذلك ، فإن التمييز يتضمن معنى نظري يستحق أن يُحافظ عليه . لقد رأينا التحفظات التي يستدعيها مفهوم الأيديولوجية الضمنية : ومع ذلك فإنه يمكن إدراكه . وبالعكس ، فإن من الواضح أنَّ مفهوم الدعاية الضمنية سيكون بلا معنى ، لأنه تحت عبء الوقوع ثانية في الصعوبات السابقة ، فإنَّ من المناسب أن لا ننظر إلى النتيجة الموضوعية للسلوك ، وإنما للنية في بلوغ هذه النتيجة ، سواء كانت لها آثار أم لا .

مُغْرِض : إنَّ هذه الدقة مفيدة ، لأنَّها تسمح بالتمييز بين الإعلام المبثوث بهدف دعائي والإعلام ذي الطابع العلمي . إنَّ الفرق هنا هو أيضاً نسبي . فالإعلام العلمي يمكن أن يتضمن ، بشكل ثانوي ، طابعاً دعائياً ، لأن نشر المكتشفات العلمية يزيد من نفوذ الباحث وسمعته ، وبالتالي من سمعة بلاده . كما أن الحكومات أو المجموعات يمكن أن تسترجع الإعلام العلمي ، لأن لديها مصلحة في بث مواضيع تُقَوِّي ، أو يبدو أنها تقوي ، أفكارها الأيديولوجية المُسْبَقة . لنفكر هنا في استعمال النظام الهتلري للنظرية

العرقية أو الاكتشافات البيولوجية لليسنكو. إنَّ الأمر يتعلق، في الحالتين، بعلوم خاطئة. لكن هذا لا يُغَيِّر من الأمر شيئاً، لأنَّها كانت مُعَبَّأة بسبب قدرتها على التخويف، الذي يقوم بحد ذاته على تخمين الحقيقة العلمية. ومع ذلك، فإن هذا لا يُقَلِّل من كون الإعلام العلمي، بطابعه المُنَزَّه عن الغرض، متعارض مع خصائص الدعاية. بل إنَّه يُشَكِّل حتى نقيضها.

من وجهة النظر التي أتينا على عرضها يمكن أن ننزع للاعتراض عليها بأنها تتضمن عيب الارتكاز على تحليل لذاتية الأشخاص المعنيين. إلَّا أنَّ العلوم الانسانية، أو على الأقل بعض التيارات ذات التأثير فيها، تُبَشِّر بعدم ثقة كلية تجاه كل حتمية ذاتية يُشَكُّ بأنَّها ذات نزعة مثالية، وتُتَّهم بأنها تُجَسِّد النقيض للتفكير العلمي. ولنقل بوضوح، إنَّ من المناسب أنْ لا ندع أنفسنا نتأثر بهذا النوع من الفرمانات النظرية الاستبدادية. إنَّ الاعتراف بقَصْدِيَّة ما له قَصْدٌ ما، ليس فيه شيء من العداء للعلم. أمَّا الموقف المعاكس فهو الذي يُثير المشكلة؛ وعلى أولئك الذين يدعمونه يقع عِبءُ الإتيان بالبرهان[2].

إنَّ الاعتراض الموجه ضد الطابع الذاتي لا يبدو إذن أنه خارج الأُفق الدغمائي الملائم. وبالمقابل، فإنه يمكن أنْ نتخوف من الطابع الواسع الى أقصى حد للتعريف الذي أخذنا به. صحيح أن هذا التعريف لا يعزل الدعاية السياسية. لكن هذا الأمر لا يشكل عيباً. فمن جهة أولى، من المفيد التعبير عن أنَّ الدعاية السياسية ليست إلَّا جزءاً من مجموعة أوسع؛ وهي تتميز فيها بوسائلها أقل ما تتميز بموضوعها. كما أن الدعاية الدينية يجب أنْ يُنظر لها بنفس العنوان إذا أردنا بناء نظرية عامة للدعاية. لقد كانت الدعاية، على سبيل المثال، سلاحاً مميزاً للإصلاح الكاثوليكي المضاد، ودراستها يمكن أنْ تُسَلِّط الضوء على الآليات المشابهة كلياً لتلك المُستَعْملة من قبل الدعاية السياسية[3]. ومن جهة أخرى، فإننا نعلم كيف نميز ما بين ما هو سياسي وما هو غير سياسي. وضمن هذه الشروط. نستطيع أن نُدرك وحدة الظاهرة من دون التعرض لخطر الدمج بين موضوعنا، وما هو مشابه له.

---

(2) باسكال (IIe Provinciale) ـ قد يكون من المفيد إعادة قراءة هذه النصوص التي تبرز بوضوح تفصيلاتنا القادمة.

(3) أنظر على سبيل المثال كتاب إميل مال (E. Mâle) «الفن الديني في القرن السابع عشر» (L'art religieux au XVIIe siècle) ـ منشورات ا. كولان ـ 1984 ـ الذي يبرز بطريقة مدهشة ومفصلة كيف عبأت الكنيسة الكاثوليكية الفن في صراعها ضد البروتستانتية.

109 ـ الدعاية الحديثة والدعاية البدائية

هناك في داخل الدعاية السياسية تمييز آخر يتم غالباً ، بالرغم من أن تعريفنا يستبعده ضمنياً : إنه التمييز بين الدعاية الحديثة التي تكون فعَّالة وهامسة وشاملة ، وكل الأشكال السابقة عليها التي لم تكن إلَّا مخططات أوّلية غير مكتملة لنمط من العمل السياسي الذي ينبغي على عصرنا أنْ يكشف عن طبيعته الحقيقية . ألاَ يُعَدُّ هذا التعارض مُبَرَّراً ؟ إنه يبدو كذلك ، للوهلة الأولى ، طالما أنَّ الدعاية في القرن العشرين تُعَدّ مُلِحَّة . إنَّ النظم التوتاليتارية ، ولا سيما الشيوعية والفاشية والدكتاتوريات الشخصية في العالم الثالث ، تقوم وتدوم ، على ما يبدو . من خلال التحكم بالجماهير الذي تُعَدُّ الدعاية العنصر المُفَضَّل فيه . إنَّ اللجوء المُنَظَّم لهذا الشكل من العمل ، المستند على وسائل ضخمة من الرجال والمال والتقنيات ، يُحوِّل على ما يبدو كل جهود النظم السابقة في هذا الميدان إلى نوع من الحرف اليدوية والفولكلور . ومع ذلك ، فإن هذه الرؤية للأشياء ، بالرغم مما تتضمنه من صحة ، هي تبسيطية إلى حد واسع .

ويبدو ، بالفعل ، للفكر أنَّ هذا المفهوم ينبثق في جزء كبير منه على وَهْمٍ مرتدٍ للماضي . فالماضي يبدو أبسط وأكثر سذاجة ورمادية من التعقد الراشد والمبرقش للحاضر . ولكن إذا نظرنا له عن قرب ، فإنَّ الأشياء تبدو غالباً مختلفة . إن كتاب رونالد سيم الكبير عن « الثورة الرومانية » يبين كيف يتحول مغامر غامض الى الامبراطور أوغسطس ، وكيف يدعم سلطته باستعمال كل الأسلحة المتوفرة لديه ، ولا سيما الدعاية[4] . وفي فترة أقرب منا ، تدين الثورة الفرنسية بجزء كبير من فعاليتها إلى دعاية هي في آن واحد ، مُنَظَّمة ومتنوعة : فهناك الرموز (كالعلم الثلاثي الألوان ، ونشيد المارسبياز ، والإعدامات العلنية والصاخبة) ، ووسائل الإعلام المستعمَلة من أجل تعبئة الرأي العام بشكل دائم ، والمظاهرات الجماهيرية (العفوية أو المُدَبَّرة أو الدورية بمناسبة الأعياد الثورية) ، وعبادة الابطال والشهداء ، من أمثال : سان فارجو ، ومارات ، والشاب بارا الذي تبتعد صورته عن الغموض البشري لتبلغ الاسطورة المطلقة ، وتقديس المفاهيم المجردة (كالوطن والمساواة) التي يُزْعم أنّه اكتُشِفَت لها صلاحية عالمية ، والتفسير الجديد للحرب التي أصبحت ، إذا أمكن القول ، عدواناً خارجياً . كما أن الصدى الأوروبي ، وفضيلة عدوى الأفكار التي حملتها الثورة هي التي أعطتها أبعادها الحقيقية أكثر مما أعطتها إياها فعاليَّة هذه الأساليب في داخل الأراضي الوطنية . وذلك لأن قوة الأفكار كانت تتدخل هنا لحدها ، وبشكل

(4) أنظر ـ الجزء الثاني ، الفصل الأول ، الفقرة 9 وكذلك الفصل 30 بشكل خاص .

مستقل عن كل سلطة قهرية . ضمن هذه الظروف ، لم يَعُدْ من المدهش التفكير بأن نرى في الدعاية الثورية الدعاية الحديثة الأولى ، لكن هذا التنازل يكفي للبرهان على أن القرن العشرين ، الذي سنجعله يبدأ على الأقل في عام 1789 ، لا يُدْخِلُ شيئاً جديداً بشكل جذري . هل يجب أنْ نَدْهش لذلك ؟ إنه لا وجود لبداية مطلقة ، والانقطاعات التاريخية هي دائماً نسبية ، ومن الوهم إدعاء أننا نُؤَسِّس عليها تقسيماً نموذجياً مُرْضياً .

أليس هناك إذن من شيء جديد في الدعاية المعاصرة ؟ نعم ، بالتأكيد . لكن التجديد كمي أكثر مما هو نوعي . إنه يُستمد أولاً من النمو المدهش لوسائل الاعلام . نمو الوسائل القديمة : كزيادة العدد الذي تُطبع بـه الكتب والصحف بنسب كبيرة ، وإنخفاض أسعارها نسبياً بحيث أصبحت في متناول الجميع . ونمو الوسائل الجديدة لتي تسمح بعملية إعـادة إنتاج لا حـدود لها للكلمـة (كالإذاعـة والاسطوانـات وأشرطة التسجيل) والصورة (كالتصوير والسينما والتلفزة) . وإلى هذا يُضاف تسارع ضخم في بَثّ المعلومات ، التي كانت سابقاً خاضعة لوسائل النقل ، والتي سمحت الاتصالات السلكية واللاسلكية بنقلها اليوم بشكل سريع جداً من طرف العالم الى الطرف الآخر .

إنَّ كُـلّ هذا التقـدم التقني هو في حـد ذاته حيـادي بشكل تـام . لا يشجـع الاستعمالات الجيدة أو السيئة . لكنه يُنمِّي موضوعيـاً قدرات السلطة السياسية عـلى التدخل ، لأنه لم يسبق لهذه السلطة أن تخلت من تلقاء نفسها عن إستعمال وسائل متاحة لها ، كما أن من الصعب جداً على القوى الاجتماعية المُنَظَّمة أن تُكرهها على فعل ذلك . وعليه ، فإن هذه التقنيات الجديدة تضاعف عشر مرات من قـدرات الدعـاية ، كـما تضاعف أي شكل من أشكال البث .

هل يجب أنْ نستنتج أنَّ الدعاية تغيرت من جراء ذلك بشكل جذري ؟ إنَّ الأمر لا يبدو كذلك . ومثال الثورة الفرنسية يُعَدُّ مثالاً موضحاً هنا . فقد كان من نتائج بطء نقل المعلومات من العاصمة الى الأقاليم أنَّ مختلف مناطق البلاد لعبت أدواراً متفاوتة وغير متساوية في مجرى الثورة . إنَّ دور الجماهير الباريسية في التنامي المتتالي للمسيرة الثورية لا يُفهم خارج هذا السياق . ولكن إذا كان التضاد يَهُمُّ نتائج الدعاية ، فإنَّه لا يهمّ إلاَّ نادراً الدعاية من حيث المبدأ . وبقدر ما هو ضروري وشرعي أنْ نشير إلى الاختلافات ، فإن من الوهم التطلع لإقامة تمييز ، من حيث الطبيعة ، بين الدعـاية البدائية والدعاية الحديثة ، بناء على مُستجدات تقنية .

110 ـ الدعاية والإعلان

إنَّ اعـتراضاً آخـراً يمكن أن يُستخلص ، في نظر بعض المؤلفـين ، من أوجـه

التفاوت بين الدعاية والإعلان . إنَّ الفكرة ، بشكل إجمالي ، تبدو كما يلي : إنَّ السياسة اليوم تتأثر أكثر فأكثر بتقنيات الإعلان ، ولا سيما في الدول الديمقراطية . والمثال الذي يُسَاق دائماً هنا هو مثال حملات الانتخابات الرئاسية الامريكية التي تحوَّلَت إرادياً ، على الأقل في الجانب الآخر من الأطلسي ، إلى استعراضات إعلانية « يُباع فيها المرشحون مثل الصابون » ، وذلك وفق الصورة المُحَدَّدة من قبل محترفي الاعلان . ولكن ألَم تصل هذه العادات المؤسفة إلى فرنسا أيضاً ؟ أَلَم يُعْطِ أحد رجال الإعلان لنفسه الفضل في انتخاب فرانسوا ميتران لرئاسة الجمهورية في عام 1981 . أَلَمْ يُنظِّم حملة المنتصر ؟ أَلَمْ يؤَلِّف شعاراً لا يُنسى ؟ ألا يمكن أنْ نخلق لدى الجمهور من لا شيء تياراً متعاطفاً مع أحد رجال السياسة ، مثلما نخلق لديه إصطناعياً الرغبة باقتناء مُنتَج جديد وغير مفيد ؟ إنَّ الإعلان هو شكل الدعاية المتكيفة مع ظروف المجتمعات التي تنتقل السلطة فيها عن طريق الانتخاب . إنَّ هذا الأمر يعني إستطراداً عدم إمكانية اختزال الدعاية المعاصرة إلى الأشكال المعروفة سابقاً . لأنَّ الاعلان هو ، بلا جدال ، ظاهرة حديثة .

إنَّ هذه الأفكار ، المنتشرة ، اليوم على نطاق واسع ، والتي يلتقي فيها الرضى الذاتي للمعنيين بتذوق جزء من الجمهور لكل ما هو تقريبي ، تثير الحيرة . إنَّ إكتساح تقنيات الإعلان للميدان السياسي أصبح الآن أمراً واقعاً . لكن التحقق من مغزى الظاهرة ، ومداها ما زال بعيداً . إنَّ تفكيراً علمياً حول هذه الأسئلة يجب أنْ يُبنى على نطاق واسع . هل يُقرر الإعلان السياسي مصير المعارك ؟ ألاَ يُعَدُّ مجرد مرافق جَذّاب ، أو ظاهرة عارضة ، أو ترجمة في اللغة المعاصرة ، للآليات القديمة لعلم النفس الاجتماعي ؟ إنَّ الإجابة على هذه الأسئلة ما زالت غير ناضجة بعد بدون شك . لكن بعض الملاحظات البسيطة تحث ، على ما يبدو ، على التعقل . لقد كان أناتول فرانس يقول إنَّ المعركة سيكون فيها منتصر حتى ولو كان الجنرالان اللذان يقودانها غير جديرين بالنصر . كما أن الانتخابات لو كان لها نتيجة مغايرة ، فإن الرئيس الآخر للحملة الاعلانية سيعزو لنفسه الفضل بالنجاح . وسيكون الشعار الذي وضعه هو الذي لا يُنسى ، بالرغم من أنه قابل للنسيان . من الذي يمكنه الاعتقاد بأنَّ مصير انتخابات هامة سيتقرر حصراً من خلال هذا النوع من الأشياء ؟ وحتى لو اعترفنا لها بتأثير محدود ، ولكن حقيقي ، فكيف يمكن قياس هذا التأثير ، وتقدير الجزء الذي ساهم فيه بالانتصار ؟

إنَّ من المناسب إجراء مقارنة بين الآليات النفسانية التي تؤثر في اختيارات المُستَهْلك واختيارات الناخب ، بدل ترديد نفس البديهيات المزعومة . صحيح أن هناك في الحالتين اختيار بين أشياء متميزة ، وأن « الباعة » يسعون بكل الطرق المتوفرة لديهم

لحث « المُشْتَرين » على تفضيل « منتجاتهم » . لكن التشابه يتوقف هنا ، فسلوك الأفراد في الحالتين يكون مختلفاً من حيث البواعث ، والعلاقة بين الكلفة والفائدة ، وقواعد اللعبة . إنَّ المعنيين بالأمر يَعُون هذه الاختلافات . فاختيار رئيس جمهورية ليس كاختيار نوع من المنظفات . وهذا لسببين كبيرين : أولاً ـ لأن الاستهلاك عملية إرادية ، إذا ما استثنينا المواد الغذائية التي لا بد منها للحياة ؛ وبالتالي ، فإن من الممكن اختيار عدم الاستهلاك . إلَّا أنَّ الامتناع عن التصويت ، في الميدان السياسي ، ليس له أبداً نفس معنى عدم الاستهلاك ، لأن الحكام سيُنتخَبون حتى ولو امتنع هذا الفرد أو ذاك عن المشاركة في عملية الانتخاب . إن من الممكن الانسحاب من عالَم الاستهلاك ، ولكن ليس من العالَم السياسي . ثانياً : إنَّ من الممكن التحكم بالاستهلاك ، على الأقل نظرياً ، وذلك من خلال تحاليل مقارنة يمكن ، في حال إجرائها من قِبَل أشخاص محايدين ، أنْ تُوضح مزايا المنتجات ومساوئها . إنَّ الاعلان يمكن إذن أن يُقاس بمساعدة معرفة موضوعية أو تميل للموضوعية . لقد رأينا بالعكس أنَّ العالَم السياسي يمنع ، بشكل بنيوي ، من استعمال حلول مشابهة . ماذا يمكن أنْ يعنيه تحليل مقارن لردود فعل مرشحين للرئاسة في حال حدوث صراع عالمي ؟ في الحالة الأولى ، يكون لدينا منتجات يمكن مبادلتها فيما بينها ، ولها خصائص قابلة للقياس ويُفترض أنها ثابتة . وفي الحالة الثانية ، يتم الحكم بناء على دلائل على أفراد غير قابلين للقياس بشكل مشترك ومتغيرين ، إنطلاقاً من تخمينات تنصب على أحداث مستقبلية . إننا يمكن أنْ نستنتج من هذه الملاحظات البديهية أنَّ السياسة تقوم على الكذب أكثر مما تقوم على الإعلان . وأنَّ الاعلان لن يكون بمقدوره إفساد السياسة . . . . لكن من المناسب ، بالأحرى ، أن نلاحظ أنهما أمران مختلفان ولا يعملان وفق نفس المنطق . إن الاستعارات من العالَم الأول للآخر موجودة ، لكنها محدودة أو سطحية : فعندما تلجأ الدعاية السياسية إلى وسائل الاعلان فإنها لا تقوم إلَّا بارتداء ملابس جديدة تستعملها وفق غاياتها وتقاليدها وإكراهاتها الخاصة . إنَّ من السذاجة الاعتقاد بحدوث تجديد عميق في الدعاية السياسية ، وبالتالي في العالَم السياسي بسبب بعض التطابق في المصطلحات والمظاهر الخارجية .

يبدو إذن أنَّ من الممكن الاستنتاج بأنَّ الاعلان لا يُشَكِّل إلَّا وسيلة إضافية أو بالأحرى منظومة جديدة من الوسائل المستعمَلة في خدمة الدعاية ، بالرغم من الطابع المُلح الذي يُبديه في المجتمعات المتقدمة . لقد قمنا أثناء دراستنا بالاشارة الى بعض هذه الوسائل . ومن المناسب الآن أنْ نأخذ عنها نظرة تركيبية أكثر .

الشعبة الثانية
وسائل الدعاية

111 ـ الكلام

ينجم عن التعريف الواسع للدعاية الذي أخذنا به أنَّ كل النواقل يمكن أن تكون قابلة لأنْ تُستخدم كوسائل للدعاية . إننا لن نتصور أي تقييد هنا لأن البراعة البشرية في هذا الميدان ليس لها حدود . وينجم عن هذا أنَّ كل إحصاء سيكون مليئاً بالفجوات ، وكل تصنيف سيكون تعسفياً . إنَّ التأملات التي ستلي سيكون لها فقط قيمة دلالية .

إنَّ الوسيلة الأولى للدعاية هي بالتأكيد الكلام ، بأشكاله المختلفة جداً . والكلام يمكن أنْ يكون مُؤَسَّسياً أو طقوسياً . إن خطاب الخطيب أمام الجمعية الشعبية هو الذي لعب دوراً كبيراً في الديمقراطية الأثينية . وهذه الظاهرة لم تختفِ : فما زلنا نتكلم ، وبغزارة ، في البرلمانات والمجالس . لكن التطور التقني ضَخَّمَ هذه الظاهرة وغَيَّرَ مكانها في آن معاً . لقد سمحت الإذاعة ثم التلفزة بنقل الصوت وأتاحتا ، بالتالي ، فرصة الاستماع لأشخاص لا يتواجدون في نفس المكان . وقد كان لهذا الأمر أثر جماهيري وفوري أحدث نتائج كبيرة ، وخاصة عندما كانت هذه الوسائل تتسم بطابع الجدة : إن من الابتذال الإشارة إلى الدور الذي لعبته الإذاعة في صعود هتلر ، وفي تدعيم سلطته . ومن الواضح أنه كان للظاهرة أهميتها ، وإنْ كان من المستحيل قياس مداها الدقيق : هل كان لهتلر أن يكتسح ألمانيا من دون الإذاعة ؟ إنه سؤال لن يَكُفَّ عن أن يكون ملائماً لمجرد أنه لم يجد حَلاً له . إنَّ من اللازم الإلحاح على هذا ، من أجل النضال ضد الاتجاهات التي تؤدي ، باستمرار ، لزيادة وزن الابتكارات التقنية ، من دون أن تبرهن على ذلك .

وفي كل الأحوال ، فإن هناك نقطة تخرج عن نطاق الشك . وهي أنَّ تأثير الكلام الطقوسي لم يُجَرِّد الكلام الفردي ، العفوي أو المُعَالَج ، من أهايته . إنَّ الإشاعة والهمسة والمكالمة الهاتفية ما زالت تلعب دوراً كبيراً ولو كان تقديره أقل مما ينبغي لأسباب حِرفية ـ فوسائل الإعلام تحب أن تعتقد بأنها تمتلك احتكار الاعلام ـ وكذلك لأنَّ هذه الأشكال من التعبير صعبة المُلاحظة بطبيعتها[5] . إنَّ هذا النوع من الدعاية يستفيد من مزايا الاتصال المباشر : فالمتحدث العائلي ، المُنَزَّه ظاهرياً عن الغرض ، الذي رأى أو عَرِفَ شخصاً رأى ، يثير من عدم الثقة أقل مما يثيره الصوت الرسمي ، الذي يُتَّهم

(5) لاحظ ثمن كتاب ككتاب ادغار مورين (Edgar Morin) « إشاعة اورليان » (La rumeur d'Orléans)، منشورات Le Seuil ـ 1969 .

بسهولة بالكذب المُغْرِض . لقد عَرِف النازيون كيف يلعبون بهـذه النزعـة الشكِّيَة ، فقاموا من خلال أصوات عملاء متخصصين بنشر إشاعات مواتية لأفكارهم . كذلك فإننا نشهد في فرنسا المعاصرة نمو أو إنبعاث أيديولوجيات كانت مجهولة أو حتى ممنوعة من قِبَلِ الكلام المؤسَّسي : من ذلك الكلام العرقي الذي يجد انتشاراً جديداً له في أوساط بعض المجتمعات الضيقة ، بالرغم من تنديد وسائل الإعلام به بشكل منهجي وأحياناً برعونة .

لكن الكلام هو أيضاً الكتابة التي تُشَكِّل تقريباً إمتداداً طبيعيا له . إن الكتابة تكون مُعَدَّة لجمهور أضيق نطاقاً ، لأنها تفترض وجود بقدرة على الانتباه وعلى الفهم أكثر عمقاً ، زيادة على مجرد القدرة على القراءة . إن الكتابة تكون صالحة للتعبير عن المذاهب المُحَضَّرة . وهي تمتاز خاصة بعنصر الدوام . إنها تمتلك قدرة على التأثير أكثر عمقاً ، وأقل زوالاً ، نظراً لكونها أقل شَحْناً بالانفعال . إنَّ الكتـابة تـأخذ أشكـالاً متنوعة ، وتكون متكيفة مع الجمهور والظروف . كذلك فإن الكتاب يحتفظ اليوم ، بالرغم مما يُقال عنه ، بدور بارز ، لأنَّه يسمح بالقيام بتفكير معقد وقائم على التأمل . إنَّ درجتـه العليا من التجـريد تُشكِّـل حداً أمـامه ، لكنهـا تُعَدُّ أيضـاً وسيلة لبلوغ العمومية : إنَّ « البيان الشيوعي » و« كفاحي » لا يمكن أن يُستبدلا بأي عرض صوتي - مرئي ، وذلك لأنها يهدفان للتعريف بمفاهيم عامة لا يمكن لأي تحديد خاص أن يُمثِّله . إنَّ مفهوم صراع الطبقات أو مفهوم تفوق العرق الآري لا يُستنفدان في أي مثال ، وهما يتطلبان صياغة شاملة سيُقاس عليها فيما بعد كل ما هو واقع ملموس. إنَّ الكتاب يبقى إذن المكان المؤَسِّس للأيديولوجيات . أمَّا الصحيفة فتمتاز على الكتاب بكونها تتابع عن قرب تطور الاحداث . وهي توفر للدعاية القدرة على إشْهار وعَصْرَنَة الأفكار التي تصاغ في مواضع أخرى ، ولا سيما في الكتاب . وعلاوة على ذلك ، فإنها تتمتع ، في الزمن المعاصر ، بالقدرة على إعادة انتاج الصور ، وعلى الجمع هكذا بين الصورة والكلمة . وأخيراً ، فإن المنشور يسمح بالاستجابة ، بشكل أسرع ، لضرورات الدعاية .

112 ـ الصورة

تشكل الصورة ناقلاً كبيراً آخراً من نواقل الدعاية . إنَّ الظاهرة ليست جديدة . وقد تولى الرسم دائماً هذا الدور . لقد استعمل ، بشكل خاص ، من قِبَلِ الدعاية الدينية : مشاهد حياة المسيح ، والشهداء والقديسين . لكن الاستعمال السياسي للرسم هو أيضاً تقليدي . فقد قام بتمثيل الملوك في انتصاراتهم : لوحة لويس الـرابع عشر لهياسنت ريجو ، ولوحة نابليون لاينجرس . كما نَقَلَ صور أيقونات الشهداء ليمجد من مات من السياسيين البارزين : لوحة « مارات المقتول » لداڤيد ، والصور الشخصية

للزعماء المتوفين التي طلبت حكومة عهد العودة الملكية إلى عدد من الفنانين القيام برسمها . ولقد مَثَّلت الرسوم صوراً بطولية ومؤثرة من شأنها أنْ تُثير لدى المُشاهد شعوراً بالإعجاب والانتماء : من ذلك ، على سبيل المثال ، لوحة لويس هرسنت التي يُظهر فيها لويس السادس عشر وهو يوزع العطايا على الفقراء أثناء الشتاء القارس في عام 1788[6] . لقد قامت بعض النظم ، ولا سيما النظم الشيوعية ، بعملية تدجين مُنَظَّم للرسم . وصلت ، في لحظات التوتر الشديد ، لحد حظر كل فن غير سياسي .

ومع ذلك فإن من عيوب الرسم أنه محدود الانتشار بالضرورة . كما أنه سرعان ما استُبدل بطرق إعادة الانتاج ، ولا سيما النحت. إننا نعلم الأهمية التي احتلتها منحوتات رافيت (Raffet) في نشر الأسطورة النابليونية . أما في العصر الحديث ، فإن طرقاً أخرى وُضِعَت قيد الاستعمال ، ولا سيما تلك التي سمح بها اختراع التصوير . إنَّ التصوير بحد ذاته يمكن أن يخدم الدعاية بقوة ، وذلك بفضل مضمونه العاطفي والحُكم المُسْبق الخاص بصدقه الذي يتمتع به لدى المشاهد . ومع ذلك ، فإن استعمال التصوير محدود ، نظراً لأنه لا يمكن ، إلَّا في حال التزوير ، أنْ يُنْتَجَ بغية الوصول الى هدف ، وإنما هو فقط يُستغَلُّ عندما يُعطى . ولهذا تَمَّ اختراع تقنيات ، مثل تقنية المونتاج التي تسمح بوضع واقعية الصورة في خدمة معنى محدد سلفاً . لقد استعملت هذه الطريقة كثيراً ، ولا سيما في ألمانيا ڤيمار . والمثال البارز عليها هو بلا شك المُلصقة الحائطية لجون هرتفيلد وعنوانها « إن معنى الخلاص الذي يُبشر به هتلر هو أنْ يطلب الإنسان القصير هبات ضخمة » ، وفيها نرى رجلاً بارز البطن ، وأكبر مرتين من الزعيم النازي ، وهو يضع رزمة من الأوراق المصرفية في يد هتلر المقلوبة »[7]

---

(6) حول استعمال الرسم كأداة دعائية في فرنسا بين 1774 و1830 من المناسب العودة لقائمة المعارض الصادر بعنوان « من داڤيد الى دولاكروا» عن إتحاد المتاحف الوطنية ـ 1974 ـ ولا سيما المقالات التي كتبها انطوان شنابر A. Schnapper حول « الرسم في عهد الثورة الفرنسية » ص : 101 ـ 117 ، والتي كتبها روبير روزنبلوم (R. Rosenblum) « الرسم في عهد القنصلية والامبراطورية » ص : 163 ـ 177 و« الرسم في عهد عودة الملكية » ص : 223 ـ 247 . إنَّ لوحة هرنست المشار إليها موجودة في الصفحة 252 ـ وصورة هنري دو لا روشجاكلين وب . ن . غيران في الصفحة 256 .

(7) حول هذا النوع من الدعاية في ألمانيا ، يمكن العودة لقائمة المعارض الصادر عن مركز جورج بومبيدو بباريس عام 1978 بعنوان « باريس ـ برلين ، 1900 ـ 1933 » ـ ولا سيما مقالات بيتر هيلشر (P. Hielscher) « الدعاية من خلال الصورة ، اللوحات السياسية في عهد جهورية ڤايمار » ـ ص 410 ـ 416 ـ وميلوڤان ستانيك (M. Stanic) وجون هيرتفيلد (J. Heartfield) ـ 1891 ـ 1968 ـ « صورة فنان ملتزم » ـ ص : 420 ـ 426 . إن الرسم المشار إليه موجود في الصفحة 418 . أما في قائمة المعارض الصادر بعنوان « الاتجاهات الواقعية بين 1919 و1939 » (Les réalismes 1919- 1939) الصادر عن مركز =

وإذا نظرنا الى مضامين الصورة الدعائية فإننا سنلاحظ أنها تنتظم في إتجـاهين كبيرين . فبعض الصور تهدف لإثارة الانتماء . وهي تمثل الزعيم أو البطل المجرد من الاسم ، وهو جميل بشكل مثالي ، وفي وضع يبرز شجاعته وإخلاصه وإنسانيته : الموت البطولي للمفوض السياسي ، أو الزعيم العبقري وهو يداعب طفلاً . أما الصور الأخرى فتُلِحُّ بالعكس على السمات الكريهة للخصم : بشاعته الجسدية التي هي مرآة لبشاعته الأخلاقية ونذالته وقساوته الخ . . . إنَّ الأمر المثالي هو أن نُظهره ، في آن واحد ، كريهاً وعاجزاً وخطيراً ومهزوماً أيضاً . إنَّ من الصعب التوفيق بين كل هذه الأمور بلا شك . لكننا نحِسُّ جيداً بأنَّ المنطق لا يُستعمل أبداً في هذه العمليـة . فالدعاية لا تفترض أنْ يستطيع الإنسان تجاوز ردود الفعل العاطفية التي يسعى لأن يُطلقها في نفسه . إنها تعتزم إذن أن تجمع فيما بين الحجج المتناقضة بشكل رصين .

وأخيراً فإن السينما تشكل ، بمعنى ما ، التركيب بين الكلام والصورة ، أو بين الفعالية الوصفية للكلام والفعالية العاطفية للصورة . ومع ذلك فإن من مساوئها أنها تفترض ، منذ نقطة الانطلاق ، وجود حد أدنى من القبول من جانب المُشاهد ، أو وجود نظام شامل للقهر يمكن فقط للنظم التوتاليتارية أنْ تستعمله . وبالفعل ، فإنه ينبغي أن تذهب لرؤية الفيلم ، في حين أن صورة الإعلان أو المنشور يأتيان إليك[8] . إن النظم الوتاليتارية هي المُسْتَخْدِمة الكبرى للدعاية السينمائية . ويكفي أن نفكر هنا بأفلام إيسنستين ولينين ريفنستاهل . ومع ذلك ، فإنَّ النظم الليبرالية تلجأ إليها أيضاً ، ولا سيما في أوقات الحروب . حين تُظهر الأفلام التي تمجد شجاعة المحاربين أو معنويات الشعب . وأخيراً ، فإنه يمكن أن توجد هناك سينما مُلْتزمة تندد بالفضائح أو تصف المستقبل الممكن : إنَّ السينما الايطالية مشهورة بشكل خاص في هذا الميدان . لكن السينما الاميركية أنتجت أيضاً فيه أعمالاً مشهورة . وبالمقابل ، فإن السينما الفرنسية أبدت دائماً ، ولأسباب ينبغي أن نُفكر فيها في يوم ما ، عقماً كلياً في هذا المجال .

= ج . بومبيدو ـ عام 1980 ، فيمكن أن نقرأ فيه مقالة البيرتو فولان (A. Folin) « الفاشية أو تقديس السلطة كمشهد » .

(Le fascisme ou la sacralisation du pouvoir comme spectacle) ص 366 ـ 376 .

(8) في هذا الصدد ، يلاحظ أن إستخدام التلفزة أكثر مرونة . ففي النظام الليبرالي يمكن لكل فرد أن يقتصر على قراءة صحيفة حزبه . أما التلفزة فتحمل الى المنزل كمية كبيرة من الآراء المتنوعة . لهذا تُعَدُّ عاملاً لوضع المعتقدات قيد التساؤل . لكنها ، في حقيقة القول ، تشكل ، بهذا المعنى ، عاملاً من عوامل الحرية أكثر مما هي أداة للدعاية .

٦١٣ ـ الأعمال الرمزية :

يجب أخيراً أن نشير إلى فئة ثانية من الوسائل التي تستعملها الدعاية . إنَّ الأمر يتعلق هذه المرة بظواهر أكثر تعقيداً تتضمن نوعاً من الإخراج الكلي الذي تتجمع فيه وتتناسق كل المصادر المشار إليها سابقاً . إنّ « الإخراج » هو هنا الكلمة الصحيحة ، لأن الأمـر يتعلق بالفعل بعـروض ومخـرجين ، بمؤامـرة وحَلٍّ أُعِـدًّا بعنايـة من أجل إحـداث أثرٍ تربوي . لكنها عروضٍ ترتكز فعاليتها علـى واقع إنكـار نفسها بصفتها تلـك : إن المخــرجــين يبقــون مُتَخَفِّــين ، أمــا المشــهـد فهــو الـعــالَم ، وأمــا الممثلون ، الواعون أم لا لحقيقة دورهم ، فيُفْتَرض أن يكونوا هم أنفسهم . إنَّ هذه العروض ،تأخذ أحياناً شكل محاكم ، كما في النظام الستاليني. لقد بَيَّنت آني كريجيل جيداً كيف أنَّ المحكمة ليس لها ، في هذه الحالة ، أيّةَ غاية عملية لأنَّ المُتَّهمين مغلوبون سلفاً ، ويمكن أن يُزاحوا بشكل خفي . وأنها تكتسي طابعاً تربوياً بحتاً لأنها تستهدف إثارة الرعب والانتباه في آن واحد[9] . ومع ذلك ، فإنَّ هذه الطريقة تفـترض وجود إستبدادية تسيطر على مجموع المجتمع . وفي حالات أخرى ـ يمكن أنْ تكـون النظم الليبرالية أيضاً معنية فيها ـ تلجأ التربية الى طريقة المظاهرات ، التي تتضمن تمركز عدد كبير من الأشخاص المجتمعين من أجل التعبير عن هدف محدد . إنَّ المظاهرة يمكن أنْ يكون لها طابع طقوسي ، وهي تتجلى ، في هذه الحالة ، بشكل أساسي في الاحتفالات والاستعراضات العسكرية بمناسبة الأعياد الوطنية ، وجنازات الشخصيات البارزة . كما يمكن أيضاً ، في نفس الوقت الذي تحتفظ فيه بالطابع الطقوسي ، أنْ تكتسي طابـع الضغط السياسي المباشر . وهذا ما شاهدناه بمناسبة الأعياد النازية الكبرى في نورمبرغ . ومع ذلك ، فإنَّ المظاهرة ، في كل هذه الافتراضات ، تستهدف ، ولو بدرجات غير متساوية ، إيجاد مشاركين يكونون ، في نفس الوقت ، أدوات للدعاية ومواضيع لها . إنَّ كل مُشَارك يعرض نفسه على الآخرين ، ويجد في تشاركه معهم سبباً إضافياً لـلإيمان بالقضية ، ولإقناع الآخرين بها . هذه هي حدود الدعاية التي يصل الناس من خلالها للتعاون على تأطير أنفسهم مذهبياً ، في نفس الوقت الذين يشعرون فيه بأنهم أحرار .

(9) أنظر ـ آني كريجل (A. Kriegel) ـ « المحاكمات الكبرى في النظم الشيوعية . التربية الجهنمية » (Les grands procès» dans les systèmes communistes - La pédagogie infernale) ـ جاليمار ـ 1972 .

الجزء الثالث

القوى الفاعلة

114 ـ من هي القوى الفاعلة في العالَم السياسي

مَنْ يعمل في العالَم السياسي ؟ إن عدة أجوبة يمكن أن تُعطى على هذا السؤال البسيط ظاهرياً .

يمكن القول بأنَّ الأفراد فقط يعملون . ويمكن القبول بأنّ أشخاص العالَم السياسي هم : المجموعات الواسعة كالطبقات والأمم . ويمكن أخيراً تبني وجهة نظر وسطية تعترف بصفة الأشخاص لمجموعات تتكون بناء على عملية تأسيسية مُحَدَّدة ، بحيث يكون لها وجود مستقل عن الأفراد الذين يشكلون القاعدة الملموسة لها .

إن الجواب الأول ، كما رأينا ، هو الوحيد الصحيح بشكل أساسي . لكنه جواب تضييقي ، لأن من نتائجه تجاهل التأثير الحقيقي أيضاً للمؤسسات ، بالرغم من أنَّ هذا التأثير يمرُّ عبر الفكر البشري . أمَّا الجواب الثاني ، فيجب أن يُستبعد ، لأن الكائنات التي يُحددها عبارة عن تجريدات واسعة جداً بحيث لا يمكن الاعتراف بها كقوى فاعلة . إنها «مواضيع»لا تتوصل عفوياً الى وعي جماعي ومستمر من تلقاء نفسها . والدليل على ذلك ، أنه ليس لها دور تاريخي إلاَّ من خلال مجموعات ضيقة تتحدث وتعمل باسمها . وهذه المجموعات تدخل ضمن نطاق الفئة المحددة في الجواب الثالث . إنها ، من خلال طابعها المؤَسَّسي والضيق ، قابلة لأنْ تظهر كقوى فاعلة وسط العالَم السياسي . إننا سندرس النموذجين الرئيسين لهذه الفئة ، وهما : الأحزاب السياسية ، ومجموعات الضغط .



الفصل الأول

الأحزاب السياسية

115 ـ نظرة عامة

إن دراسة الأحزاب السياسية تشكل أحد القطاعات الأكثر قدماً في علم السياسة . فمنذ أن خَلَّصَ هذا العلم نفسه من التحليل القانوني للمؤسسات ، كان الشيء الأول الذي إتجهت له الأنظار هو الأحزاب . هل يكن أن نستنتج من ذلك أن هذا الميدان أصبح معروفاً بشكل جيد ، وأن إتفاقاً إجماعياً قد حقق حول العمل الجليل للرواد ؟ إن هذا الاعتقاد يُعَدُّ من قبيل التفاؤل المبالغ فيه . صحيح أن بعض المؤلفات انتقلت لمرتبة الأعمال الكلاسيكية . لكن النتائج الفكرية لهذا الوضع تبقى مُبْهِمَة . إن للأعمال الكلاسيكية ، بما تتمتع به من صفات تقديسية عمياء ، سلطة تخويف من شأنها أنْ تثير نوعاً من التصلب الفكري . إننا نُعَلِّق عليها ونكررها من دون أن نضعها موضع التساؤل ، ونرى عيوبها ، وننتبه للتطورات التي جعلتها شيئاً فشيئاً قديمة عفا عليها الزمن . أما إذا طَبَّقْنا عليها بالعكس نقداً شاملاً ، فإن هذا النقد سيُنتج أثراً غريباً يتمثل بالتقليل من قيمة الأفكار الصحيحة التي تتضمنها . إننا بذلك نضع موضع الإتهام البديهيات، ونستكمل ، إنطلاقا من التغيرات الظرفية ، أطروحات مشكوك فيها إلى حد كبير ، ومُعَدَّة لبطلان سريع ، لكن من مزاياها أنها جديدة . إنَّ من المناسب ، أمام هذين الخطرين المتناظرين ، أن نَتبنَّى موقفاً حذراً وذرائعياً . إننا يجب أنْ نحاول التمييز بين الأمور المُكْتَسَبة والأمور المشكوك فيها، بين ما هو أساسي وما هو عَرَضي . إلَّا أنَّ علينا أن نعرف ، في نفس الوقت ، أنَّ مثل هذا المسعى لا يمكن أن يُنْجَزَ من دون وجود شيء من الذاتية والتعسف في موقفنا .

ضمن هذه الحالة الذهنية ، من الضروري أولاً أن نحدد بدقة مفهوم الحزب ، وذلك من دون أن نسعى لإثبات وجود « طبيعة » للأحزاب . إن الملاحظات التي ذكرناها في بداية هذا الكتاب تبين بدون شك أنَّ مثل هذا البحث عبثي . إنَّ الأمر لا

يتعلق بالقيام بتمرين في مجال الوعظ اللغوي ، وإنما بترديد الاختلافات الموضوعية بين الظواهر ، بعيداً عن الليونة والتعسف والخلفيات الفكرية التي تتضمنها التسميات المختلفة . بهذا المعنى ، سيذهب تفكيرنا حول المفاهيم لأبعد مما نَضْمِرُهُ عادة .

إن من الضروري فيما بعد سلوك الطريقين الكبيرين اللذين شَقَّهُما التحليل في مجال التفكير حول الأحزاب : تحليل الأحزاب بناء على نماذجها ، وتحليلها بناء على وظائفها . إنَّ الصعوبة هنا تنشأ عن أنَّ العلاقات بين الأسلوبين ما زالت بعيدة عن الوضوح . فالتحليل النموذجي يستوعب ، لدى بعض المؤلفين ، التحليل الوظيفي . إنَّه ، بالإجمال ، موقف موريس دوڤرجيه الذي يفضل التفكير البنيوي ، ولا يخصص أيَّ فصل من كتابه « الأحزاب السياسية » لوظائف هذه الأحزاب : إنَّ ما يقوله عن هذه الوظائف يتوزع في فقرات مُحَدَّدة من خلال منطق يرفض الاعتراف للإشكالية الوظيفية بملاءمة شاملة . إلَّا أنَّ مؤلفين آخرين ، كجورج لاڤو (G. Lavau) يرفضون إجمالاً فائدة التحليل النموذجي ، ويرون أنَّ كل ظاهرة يجب أن تُدْرَسَ من خلال مجموع مُحَدِّداتها التاريخية والثقافية والاقتصادية ، وأنَّ الجهد المبذول من أجل البحث عن ثوابت هو جهد مُهَيَّأٌ ، في أفضل الظروف ، للفشل ، وفي أسوئها لتوليد الأخطاء والأوهام . إننا لن نستطيع بذلك إلَّا إستخلاص تجريدات مُسْتَنْزَفة ، ومُجَرَّدة من كل ما يُعطي للظواهر معناها الخاص ، وعامة الى الحدِّ الذي لا يمكنها معه أن تكون خاطئة . إنَّ وجهة النظر هذه صحيحة في أساسها ؛ لكن خطأها يكمن في أنّها تُهمل الإسهام الاستكشافي لمنهج التحليل النموذجي . وهناك أخيراً مؤلفون آخرون ، مثل سيجموند نومان (S. Neumann) يؤَسسون تقسيماً نموذجياً على تحليل الوظائف .

إنَّ الأفكار المُسبقة ، في هذا النوع من الجدل ، هي بالضرورة قليلة الإقناع . إنَّ أي منهج لا يُعَدُّ عبثياً في حد ذاته ، ولا متأكداً من إنتاج نتائج أفضل من المناهج الأخرى . لهذا فإنَّ من الأفضل تجريبها كلها ، على أمل أنْ تكون مُكَمِّلَة لبعضها البعض وغير متناقضة . ومع ذلك ، فإنه ينجم عما أتينا على رؤيته أن هذا المنهج يجاذف بانتاج تقاطعات ويجعل كل نظام لعرض نظاماً تعسفياً : فالتحليل النموذجي يفترض توفر فهم للوظائف ، وهذه الوظائف يمكن أنْ تتوضح بفضل التحليل النموذجي . إلَّا أنَّ هذه العيوب تُعَدّ مقبولة بالقدر الذي لا تعكس فيه تعسف الفكر ، وإنما إزدواجية الأشياء . إنها يمكن حتى أن تتحول إلى مزايا إذا ساعدت في وعي تعقد هذه المشاكل .

إننا سندرس إذن في البدء نماذج الأحزاب السياسية ، حيث سَنَطَّلع على تنوع الظاهرة الحزبية ، ثم وظائف الأحزاب التي تُبَرِّر الإبقاء على وحدة المفهوم ، بالرغم من الاختلافات البارزة بينها .

الشعبة الأولى
مفهوم الحزب

أولاً : تعريف الأحزاب

116 ـ ما هو الحزب السياسي ؟

إنَّ السؤال يمكن أنْ يبدو عديم الفائدة . فقد اعتدنا كثيراً على الحديث عن « الأحزاب السياسية » إلى حد يبدو معه أن معنى التعبير مفهوم بصورة مباشرة . إننا لم نَعُدْ نتساءل عن كلمات تُستعمل باستمرار ، حتى ولو كنا غير قادرين على توضيح مضمونها . إن لدينا إنطباع بأنه يُحيل الى حقيقة واقعة مُجَرَّبَة بما فيه الكفاية ، بحيث أن كل معرفة أكثر دقة عنها تُعَدُّ غير مُجْدية . إنَّ هذا الأمر ليس صحيحاً فقط بالنسبة للمواطن العادي . فالقوى الفاعلة في اللعبة السياسية تعرف هي أيضاً ، وبدون القيام بتفكير خاص ، أي نوع من التنظيم عليها أن تتعامل معه . ولكن إذا ما فكرنا بالأمر ، فإننا نلاحظ بأن هذه الملاحظة يجب ألَّا تضع حداً للتفكير ، لأنَّ في هذا ، بالإجمال ، واقع غريب يتطلب في حد ذاته أنْ يُفَسَّر . وبشكل أعم ، فإن تحقيقاً علمياً لا يمكن أنْ يكتفي بملاحظة شعور القوى الفاعلة إزاء ممارساتها الخاصة. إنه يجب بالتأكيد أخذ هذا الشعور بالاعتبار وبدء التحليل به . إننا لن نَعُدَّ الإفلاسات الفكرية التي سَبَّبَها الحكم المُسبق المضحك للمُفسِّرين الذين يعتقدون أنهم يعلمون كل شيء ، ويزعمون أنهم يعرفون ما يعني الغير بشكل أفضل مما يعرفه الغير . لكن كل ممارسة في هذا الصدد هي صُدْفوية ، وغير مترابطة ومُغْرِضة . إنَّ الناس لا ينوون بالضرورة مُسْبَقاً فعل ما يفعلونه ولا يعون ما يفعلونه. إننا نعلم أنَّ المعرفة تُكتسب من خلال المجابهة بين « الوقائع » والنظريات . ولهذا فإن التعريف لازم ، ليس من أجل العثور على نظام نهائي ومُخَبَّأ ، وإنما من أجل إثارة الواقع . ففي الطريقة التي يُدافع بها الواقع عن نفسه توجد أغنى التعليمات . ولكن هل ينبغي وضع الواقع في وضعية دفاع ؟

117 ـ التعريف الموضوعي والتعريف الذاتي

بعد طرح ما سبق يمكن التردد بين نموذجين للتعريف . التعريف الذاتي الذي يأخذ بالحسبان الرأي الذي تُكَوِّنه القوى الفاعلة عن نفسها. وهذا يعني أنْ نسأل رجال السياسة المعنيين عما إذا كانت مجموعتهم تشكل حزباً أم لا . والتعريف الموضوعي الذي يزعم أنَّه يجد في الواقع معايير موضوعية يتحدد بناء عليها في الحقيقة إنتماء المجموعة الى فئة ما . إنَّ هذا التعريف يمكن إذن أن يكون معارضاً لرغبة المعنيين ، الذين ليس لديهم أية ميزة في مجال تعريف طبيعة تنظيمهم أو نشاطه والذين يمكن لشعورهم أنْ يُدْحض بمساعدة معايير موضوعية .

وقبل الذهاب بعيداً ، هناك ثلاث ملاحظات تفرض نفسها : **الأولى** ، وهي بديهية ؛ وتتضمن أنَّ مثل هذا السؤال لا يُطرح إلاَّ على أفراد أو مجموعات قابلة لأن تُعرِّف نفسها بنفسها . فالخنازير البرية ، على سبيل المثال ، لا تُعَرِّف نفسها ذاتياً . وبالمقابل ، فإن السؤال يُطرح في موضوع الأحزاب . فإذا تمَّ ، في هذه الحالة ، تبني تعريف موضوعي ، فإنه سيكون من الممكن إنكار صفة الحزب على مجموعات تؤكد أنها تشكل أحزاباً ، أو بالعكس تصحيح تسمية مجموعة يؤكد أعضاؤها أنَّهم لا يشكلون حزباً .

ثانياً : أن السؤال لم يُطرح بشكل ملموس إلاَّ بالمقدار الذي يتضمن فيه مراهنة ؛ أو بتعبير آخر إذا دخل التعريف في نظام تمييزات يكون فيه ملائماً . فإذا لم يكن هناك ميزة أو عيب في اختيار هذا الجواب أو ذاك فإن أي شخص لن يتساءل عما إذا كان التعريف الذي يُعطيه المعني بالأمر عن نفسه هو تعريف شرعي أو مُغتصَبْ . إلاَّ أنَّ الحال ليس كذلك بالنسبة لمفهوم الحزب : فحسب السياقات التاريخية أو الأيديولوجية ، ولأسباب متغيرة ، يكون لاسم الحزب معنى تقريظي أو تحقيري . إن القوى الفاعلة في اللعبة السياسية سيكون لديها إذن ، حسب الحالات المختلفة ، مصلحة في أن تُعطي لنفسها هذه التسمية ، وتنكرها على الآخرين ، أو العكس . وفي بعض الأوضاع ، يمكن للسؤال أن يكتسب أهمية قصوى تتجاوز كثيراً مشاكل التسمية أو القابليات المصطلحية . ففي نظام الحزب الواحد ، سيُعَدُّ النشاط التحريفي خطيراً إلى هذا الحد أو ذاك تبعاً لكون الأفراد الذين يقومون به سيعتبرون أم لا أنهم يشكلون حزباً ،منافساً للحزب الذي يحتكر السلطة .

ثالثاً : إننا نتعرف ، من خلال هذه الآلية ، على ظاهرة سياسية بحتة ، بالمعنى الذي عَرَّفْنا به هذا المفهوم في الجزء الأول . إن هذه الظاهرة تهمُّنا إذن لسببين : أولاً ، كموضوع للمعارك السياسية ، حيث أنه قابل لأن يُشوِّشَ التحليل العلمي للظاهرة التي كنا ندرسها . ولهذا فإننا يجب أن نحترس منه . وثانياً ، كمثال لآليات التسييس ، حيث أنه يُعطي مثالاً توضيحياً جديداً لظاهرة كنا قد حَلَّلناها سابقاً ، ويجلب إذن مثالاً جديداً لآليات العالَم السياسي .

هكذا نرى إذن أن مدى الجدل ليس أكاديمياً بصفة بحتة . إنه يتداخل ، بالعكس ، مع اهتمامات سياسية دقيقة . فإذا أنكرنا ، على سبيل المثال ، على مجموعة من الأفراد صفة الحزب لكي نحط من قدرهم أو نمنعهم من التمتع بالمكاسب المرتبطة قانونياً بهذه الصفة ، فإن القضية يمكن أن تتحول الى مسألة حياة أو موت . هنا نجد الفرضية المشار إليها أعلاه ، والتي تُتَّهم فيها السلطة الاحتكارية بعض الأفراد بأنهم

يشكلون حزباً . إنَّ هذا الأمر يجعل من المرغوب فيه ، ولأسباب بديهية وذات طابع علمي ، الأخذ بالتعريف الموضوعي . لأن العكس يعني التخلي عن الواجب الأول لكل تفكير علمي ، ألاَ وهو عدم الاستسلام لتعسف الضمائر الفردية ، ووضع نظام ما للظواهر المدروسة . إلاَّ أنه مهما كان التعريف المأخوذ به ، فإنه ينبغي أن نحفظ في الذاكرة أن هذا التعريف ليس إلاَّ مُؤَشِّراً ،مفيداً من أجل تحديد التوجه ، لكنه ينبغي ألاَّ يقود الى تجميد الواقع أو بتره. كما أنه ينبغي الانتباه ، بشكل خاص ، إلى إرادات القوى الفاعلة المُعْلَنَة بشأن تأسيس أحزاب ، حتى ولو كانت هذه لا تتوفر على السمات المطلوبة . إنَّ هذه الإرادات يمكنها بالفعل أن تُعبِّر عن إنبثاق قوى جديدة ، ما زالت في مرحلة الولادة ، لكنها قابلة لأن تنمو وتتطور . لهذا فإن مما لا بد منه أنْ نولي إنتباهاً خاصاً للواقع حتى في مظاهره الطارئة ، وذلك لكي لا تغيب عن أنظارنا ديناميكية العالَم السياسي .

118 ـ تعريف الأحزاب السياسية

حتى لو استبعدنا التعريف الذاتي للأحزاب السياسية ، وأخذنا بمعايير موضوعية ، فإنَّ عدة تعريفات تبقى ممكنة . إننا سنأخذ كقاعدة انطلاق التعريف المقترح من قِبَل لابالمبارا (La Palombara) وفينر (Weiner) في كتابهما « الأحزاب السياسية والنمو السياسي»[1] ، حتى وإنْ كان علينا فيما بعد أن نكمله أو نعدل إتجاهه . إن الحزب السياسي ، برأي هذان المؤلفان يوجد إذا توفرت أربعة شروط :

« 1 ـ تنظيم دائم . أي تنظيم يُعَدُّ أمله في الحياة السياسية أعلى من أمل قادته في وقت ما .
2 ـ تنظيم محلي وطيد بشكل جيد ، ودائم ظاهرياً ، ويقيم صلات مُنتظمة ومتنوعة مع المستوى القومي .
3 ـ إرادة واعية للقادة القوميين والمحليين للتنظيم ، لأخذ السلطة وممارستها ، لوحدهم أو مع الغير ، وليس فقط التأثير على السلطة .
4 ـ الاهتمام بالبحث عن دعم شعبي من خلال الانتخابات أو بأية طريقة أخرى » .

إن من الواجب أن نلاحظ فوراً ثلاث نقاط .

أولاً ـ إن هذا التعريف لا يلجأ لأي معيار حقوقي . وهذا يتضمن أنّ أي شكل

---

(1) أنظر . جـ . لا بالومبارا (J. La Palombara) وم . فاينر (M. Weiner) « الأحزاب السياسية والنمو اللاسياسي » (Political parties and political development)

برينستون ـ 1966 ـ الترجمة الفرنسية في كتاب ج . شارلو (J. Charlot) « الأحزاب السياسية » ـ مجموعة نصوص ـ منشورات أ . كولان ـ 1971 ـ ص 22 .

مُحَدّد بدقة هو شرط غير مطلوب من أجل أن تُشَكّل مجموعة ما حزباً سياسياً . إن الأمر قابل للملاحظة ومُبَرَّر بشكل تام من خلال تحليل الحالات الملموسة . صحيح أن العنصر الأول في التعريف يفترض وجود منهج فكري مُشابه لذاك الذي تَقَرَّرَ من خلاله فصل مفهوم الدولة عن أشخاص الحكام . إلّا أنه يمكن بلوغ هذه النتيجة بشكل طبيعي أكثر ، وعملي ، من خلال وضع أداة حقوقية تُسَمَّى عموماً **بالانظمة الداخلية** للأحزاب . ومع ذلك ، فإن من الممكن الوصول أيضاً إلى نفس النقطة من خلال طرق أخرى . فهناك أحزاب تأخذ شكلها المؤسسي من خلال العامل السلالي الوراثي : فالرئيس الحالي ينقل السلطة الى ابنه ، أو إلى الشخص الذي سيُسَمِّيه لخلافته إن لم يكن له ابن . في هذه الحالة ، لا تُعَدُّ الأشكال القانونية ، حتى ولو كانت موجودة ، إلَّا لباساً مهياً لتغطية نظام تقليدي برداء حديث . إنَّ هذا النوع من الأوضاع يبدو بدائياً في نظر الإنسان الغربي الحديث ، لكنه يعمل مع ذلك بشكل جيد ، كما يبين ذلك مثال الأحزاب التقليدية اللبنانية . إن هذا يبرهن أنَّ التنظيم الحقوقي ليس شرطاً ضرورياً لوجود حزب ما . إنَّ الحزب يتحدد من خلال الممارسة ، وليس من خلال شروط مُسبقة .

ثانياً ـ إن تعريف لابالمبارا ، وڤينر هو تعريف دقيق . إنّ العنصرين الأولين فيه يقودان الى قصر صفة الحزب على التشكيلات السياسية الحديثة ، كما نعرفها اليوم ، وإلى رفض إعطاء هذه الصفة للجماعات السياسية السابقة للقرن التاسع عشر . إنّ هذا الاختيار يمكن الدفاع عنه بشكل تام نظراً للاختلافات الكبيرة التي تفصل بالفعل التشكيلات السياسية الحديثة عن كل ما سبقها . لكنه يجب أنْ نعي أن هذا هو مجرد اختيار . كما يجب أيضاً أن نقيس بعناية الاختلافات من أجل أنْ لا نُقَلِّل منها ، ولكن ، بشكل خاص ، من أجل أنْ لا نبالغ فيها . إنَّ الأحزاب السياسية كما نعرفها هي بالتأكيد عبارة عن إبداع . إلَّا أن ظهورها لا يُشَكِّل انقطاعاً كلياً في ترتيب التاريخ السياسي . إلَّا أنَّ هناك محذوراً في الرفع من قيمة أصالة الظاهرة ، إنطلاقاً من وجهة نظرنا الغربية والحديثة .

ثالثاً ـ إنَّ العنصرين الأخيرين من التعريف يرسمان خطاً فاصلاً بين الأحزاب السياسية والتنظيمات التي لا تتطلع بشكل خاص للاستيلاء على السلطة بالرغم من أنها تُشارك في الحياة السياسية . إنَّ هذا الخط يستبعد من فئة الأحزاب التنظيمات التي نطلق عليها تقليدياً إسم « مجموعات الضغط » والتي سندرسها في الفصل التالي . إلَّا أنّ من المناسب أن نُحَدِّد من الآن طبيعة هذا التمييز وحدوده .

إن من الواجب إذن ، بالاختصار ، التمييز بين الأحزاب السياسية والأشكال

الاجتماعية للتنظيم من جهة ، ومجموعات الضغط من جهة أخرى . إنَّ هذا هو ما سنُكَرِّس له جهدنا في النقطتين التاليتين .

ثانياً ـ خصوصية الأحزاب الحديثة

119 ـ الأشكال القديمة للتنظيم السياسي

ينبغي أن نرى جيداً ، بالفعل ، أنه حتى لو قصرنا تسمية الأحزاب على المجموعات التي نعرفها اليوم بهذا الاسم ، فإن أشكالاً للتنظيم السياسي وُجِدَتْ في السابق . إن البحث التاريخي يؤكد هنا البديهية التي يوحي بها الحدس بشكل مسبق . وبالفعل ، فإنّه منذ أنْ وُجِدَ العالَم السياسي بصفته حقلاً لقوى تعمل فيه ، ومنذ أنْ وُجِدَت سلطة ينبغي الاستيلاء عليها ، صار من البديهي فوراً أن يكون العمل المُنَظَّم أكثر فعالية من المبادرات المبعثرة . وبعبارة أخرى ، فإن هناك شعوراً عفوياً بأن تكوين المجموعات السياسية شرط للفعالية . فهو يُؤَمِّن التنسيق والاستمرارية في الجهود ، ويسمح بتحديد استراتيجية وبوضعها موضع التطبيق . إن الصراع السياسي لا يتم بين أفراد ، وإنما بين مجموعات تقيم فيما بينها علاقات معقدة ومتحركة من التنافس والتحالف . وليس من قبيل الصدفة أنْ نلجأ بشكل طبيعي من أجل وصف هذه الظواهر الى مصطلحات عسكرية . فالحرب هي بالفعل النموذج الذي من خلاله تتعلم البشرية التنسيق بين الوسائل بغية الوصول الى هدف ما .

إن الضرورة تفرض إذن تجميع القوى ، ولكن لا شيء أكثر من هذا . وبتعبير آخر ، فإن المجموعات المُتَكَوِّنة يمكن أن تكتسي الأشكال الأكثر تنوعاً . إن السياقات التي تولد فيها ، والعوامل التي تشرف على تجمُّعها متنوعة جداً بالفعل . إنها متنوعة الى الحد الذي نجد أنفسنا فيه مضطرين ، من أجل الاشارة اليها بشكل إجمالي ، إلى أن نقف في مستوى من العموميات المرتفع جداً ، بحيث يصبح وصفها من جراء ذلك بلا لون ولا طعم . إن الملاحظات التي ستلي سيكون لها إذن ، بشكل أساسي ، طابع دلالي يستهدف إبراز تنوع الظواهر . إن البحث التاريخي الذي يُعيد بناء السياق الخاص الذي عملت فيه المجموعات هو وحده الذي يسمح بتسليط الضوء على الخصوصية الحقيقية لكل منها .

إنّ العديد من العوامل يمكن بالفعل أن يُشرف على تكوين مثل هذه المجموعات . إنها تولد من نقل أنماط التنظيم الاجتماعي المُمَيِّزة لمجتمع ما الى الصعيد السياسي . ففي المجتمعات التي تقوم على أساس عشائري أو أرستقراطي تقوم العائلات الكبيرة باستعمال هامش المناورة الذي تُوَفِّره لها ثرواتها والجماهير من أقاربها

وخُدَّامها وأتباعها . كما أنها ستلعب أيضاً على صلات التضامن والولاء الشخصي التي تُشَكِّل لُحْمَةَ العلاقات الاجتماعية ، وعلى توزيع المزايا والمناصب والألقاب الشرفية والأموال التي تشكل في آن معاً رهان التأثير السياسي ووسيلته . إنَّ السياسة في مجتمعات من هذا النوع ، سواء في روما القديمة أو المدن ـ الدول في عصر النهضة ، تحتفظ بشكل غريب بعطر قوي من النشاط الفردي . إنَّ ثروة العائلات الكبيرة وشرفها هما اللذان يُكَوِّنان محرك الصراعات أكثر مما تُكَوِّنه خدمة المصلحة العامة . إن هذه الخدمة لا تأخذ بُعْداً ملموساً إلَّا في حالة التهديد الخارجي .

أما في الدولة المبنية على مُؤَسَّسة ملكية ، مثل الامبراطورية الصينية أو فرنسا في ظل النظام القديم ، فإن العمل السياسي سيكون له بالعكس نقطة اصطدام دقيقة : إن على المجموعات السياسية أن تُؤَمِّن لنفسها خطوة الملك ، لكي تتمكن من أنْ تُشَغِّلَ عَبْرهُ ولمصلحتها الآلة الادارية والجهاز الرمزي الذي يوزع النِعَم والمراتب الشرفية . إن هذه المجموعات تأخذ إذن شكل عُصَبٍ أو زمَرٍ محدودة العدد ، لكنها تستمد قوة كبيرة من موقعها الاستراتيجي . إن عملها يسير وفق أسلوب عصابة دائمة ، يحمل ميدان معركتها إسم « البلاط » ، وتكون الأسلحة فيها متنوعة تنوع وسائل متعة فرد من نوع خاص : كتقديم عشيقة الى ملك ، أو خسارة مباراة بليارد بشكل متعمد ، أو إختراع طريقة لتبديل حصان من دون وضع القدم على الأرض . وهي كلها وسائل بإمكانها أن تقرر مصير ثروة العائلة أو توزيع المناصب الوزارية أو ، بصورة غير مباشرة ، السياسة « الكبرى » . إن القصص الفارسية أو مذكرات سان ـ سيمون تعرض متغيرات لا تنضب لهذه الفكرة الوحيدة التي تلخصها عبارة « قضية صغيرة ، ونتائج كبيرة » .

إن هناك أيضاً عوامل دينية تحثُّ الأفراد على التجمع من أجل العمل في الميدان السياسي . هنا أيضاً نلاحظ تنوعاً لا محدوداً في الأوضاع . إن الأمر يمكن أن يتعلق بطوائف أو باتجاهات كنسية تسعى لتغيير وجهة اضطهادات السلطة أو دفعها لفرض نظام أخلاقي مُسْتلهم من قيمها . هكذا ظهرت في القرن السابع عشر مجموعات كانت تدعم الجَنْسينيين (Les jansénistes) أو الطمانينيين (Les quiétistes) أو جماعة القربان المقدس الشهيرة التي كانت تلاحق موليير لمعاقبته باسم المجتمع . كما أن الأمر يمكن أن يتعلق أيضاً بمجموعات ثورية يوحد لديها الإلهام بوجود عصر ذهبي مع توجيه الاتهام للنظام الاجتماعي القائم . ومن هذه المجموعات على سبيل المثال ، السيركونسيليين (Les circoncellions) التي عاثت فساداً في إفريقيا المسيحية في القرن التاسع ، أو إتباع المجوسي مزدك الذين حاولوا أن يفرضوا على بلاد فارس في القرن السادس نوعاً من الشيوعية الصوفية ، أو النزعات المسيحية الثورية في العالم الثالث التي

درسها و . ماهلمان (W. Mühlmann) .

إن المجموعات السياسية تتكون أيضاً على أساس المصالح الاقتصادية . لكننا يجب هنا أن نكون حذرين بشكل خاص ، لأنه ليس هناك من ميدان أكثر مواتاة من هذا الميدان للأوهام الماضوية . لقد أسكن المؤلفون الماركسيون ، حين تطبيقهم لمُسَلَّماتهم ، العالَم التاريخي في الطبقات الاجتماعية ، المُحَدَّدة من خلال علاقات الانتاج ، والتي ستكون المجموعات السياسية تعبيراً عنها . إن مثل هذه التحاليل ، التي تنطلق من معتقدات يقينية مسبقة لا تجد أية صعوبة في عثورها في التاريخ على ما أدخلته فيه منذ البداية ، تحتقر الوقائع في طَبْعها ، وتُعَدُّ مُوَلِّدَة لاحتقارات غريبة . لقد أرادوا فهم التاريخ الروماني من خلال التنافس بين مجلس الشيوخ الذي يمثل الارستقراطية العقارية ، والفرسان الذين يعبرون عن مصالح برجوازية المال . وفي هذا غلط في تحديد طبيعة مجلس الشيوخ الذي كان هيئة مُحَدَّدة بوظيفتها ، وليس مجموعة من الأعيان . إن الانتماء الى هذه المجموعة كان ضرورياً ، ولكن ليس كافياً ، ليكون الفرد عضواً في المجلس ،لأنه كان ينبغي عليه أيضاً أن يُنتخَبَ لوظيفة عامة . إن فرداً ما كان يمكن أن يدخل الى مجلس الشيوخ ، في حين أنَّ شقيقه يبقى في فئة الفرسان ، الأمر الذي يُبَيِّنُ جيداً أن التحليل الطبقي تحليل عبثي . إنّ نفسية مجلس الشيوخ كانت نفسية أكاديمية أكثر مما هي نفسية إجتماع لكبار الملاكين[2] .

وفي الواقع ، فإن التحليل الماركسي ليس صالحاً إلاّ بالنسبة للأوضاع التي كان ماركس يراها بعينيه ، والتي درسها كما ينبغي ثم عَمَّمَها بلا مُبَرِّر . وهذه الأوضاع تتجلى في المسرح السياسي الأوروبي في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر . هنا لم يكن من الأمور التبسيطية بشكل مُهين أن نرى في الحركات المؤيدة للشرعية القائمة تعبيراً عن مصالح الارستقراطية العقارية ، وفي النزعة الليبرالية تعبيراً عن مصالح برجوازية الأعمال - شريطة أن نأخذ بالحسبان بالتأكيد آلاف الفوارق الدقيقة وآلاف الحوادث التاريخية أو الأيديولوجية التي شَوَّشَتْ وضوح هذه الفوارق . لكننا نصل هنا إلى العصر الذي بدأ فيه شكل الأحزاب السياسية يأخذ هيأته .

إننا نقترب كثيراً أيضاً من الأحزاب ، بالمعنى الحديث للكلمة ، حين ننظر للمجموعات المجتمعة على أساس أيديولوجي ، والتي سُمِّيت عموماً « بالأندية » (Les Clubs) أو « بالجمعيات الفكرية » (لنوضح فوراً ، من أجل تجنب كل لبس ، أن الأندية المقصورة هنا تختلف عن المنظمات السياسية المعاصرة التي أخذت لنفسها ثانية هذا الاسم : وإنْ كان هناك بين الاثنين شبه ما ، فإنَّ الثانية تتميز عن الأولى بكونها

(2) أنظر - ب . ڤاين (P. Veyne) « الخبز والسيرك » ص : 375 - 376 - 491 و632 - 635 .

تعمل في عالَم سياسي توجد فيه أحزاب ؛ ولهذا فإنها تُحَدِّد نفسها بالنسبة لهذه الأحزاب ، الأمر الذي لم يكن موجوداً في القرن الثامن عشر) . لقد ظهرت مثل هذه التنظيمات في فرنسا في عهد النظام القديم . ومنها على سبيل المثال : نادي الانترسول (L'Entresol) الذي أقلقت جرأته ـ الفكرية بصفة بحتة ـ الحكومة بما فيه الكفاية بحيث أمرت بإغلاقه في عام 1731 . لكن هذه الظاهرة أخذت أكبر إتساع لها بالتأكيد خلال الثورة . مع ظهور أندية الفايان (Feuillants) والكوردوليه (Cordeliers) واليعقوبيين (Jacobins) الشهيرة إن هذه المجموعات التي اشتقت إسمها من أمكنة اجتماعها وليس من اتجاهاتها السياسية تبين إلى أي حدٍ لعبت الصلات الشخصية والحوادث الممكنة الوقوع من كل نوع دوراً في تأسيسها . وبغضّ النظر عن التلمسات الحتمية لمرحلةٍ كان ينبغي عليها أن تُبدع ، بالمعنى الخاص للكلمة ، وفي نفس الوقت ، أنماطاً من الحياة السياسية والمؤسسات ، فقد شوهدت خطوط قوة تبرز وسط هذه المجموعات ، تمثلت بالزعماء الذين ظهروا فيها ، والاتجاهات السياسية التي وعت نفسها فيها . إنَّ ملاحظات مشابهة يمكن أن توجَّه الى الجيرونديين والجبليين الذين شكلوا في مجس الكونفونسيون مجموعات تُعَدُّ أسلافاً للكتل البرلمانية . لقد كان يُنظَر إلى تأسيس هذه الاتجاهات بروح من الشك ، وذلك تبعاً لعقلية ذلك العصر : إنَّ كل ما كان يتضمن الانقسام وتأسيس مجموعات منفصلة كان يُعَدُّ خطراً في نظر العقول التي نفذت بنظرية روسو حول الإرادة العامة . ولهذا لم تكن هذه المجموعات تُسَمَّى إلاَّ بمصطلح « العُصَب » الذي يتضمن معنى تحقيري . إن هذا الاستقطاب في داخل البرلمان لم يكن يُفَكَّر به ، كما سيكون الحال فيما بعد ، بعبارات التعددية الضرورية التي تُعَدُّ انكاساً لآراء الشعب المتنوعة بشكل شرعي . وفي الواقع ، فإن المجموعات الثورية ، كالأندية أو العصب ، كان ينقصها ، لكي تكون أحزاباً بالمعنى الحديث ، ليس فقط البنى التنظيمية ، وإنما المحيط المؤسسي والأيديولوجي الملائم أيضاً . إنَّ المفارقة في الثورة الفرنسية ، وكما بَيَّنَ ذلك بشكل مثير للإعجاب فرانسوا فوري (F.Furet) ، تكمن في أنها كانت نظاماً للرأي ، من دون أن تمتلك الآليات المؤسسية التي من شأنها أن تسمح بتعبير طبيعي وواضح وسلمي للرأي الشعبي . من هنا نشأت المزايدة الدائمة للمجموعات التي كانت تناضل ، طوال الأيام الثورية ، من أجل أن تنتزع لنفسها الاعتراف بأنها المعبرة الشرعية الوحيدة عن إرادة الشعب[3] . إلاَّ أن وضع هذه الآليات المؤسسية موضوع التطبيق هو الذي سمح بالذات ، وكما سنرى فيما بعد بتأسيس الحزب بصفته شكلاً تنظيمياً .

---

(3) أنظر : ف . فوريت (F. Furet) « التفكير بالثورة الفرنسية » (Penser la révolution francaise) ـ جاليمار ـ 1978 .

إن من المناسب ، قبل العودة الى هذه النقطة ، أنْ نُحدِّد باختصار حصيلة الجولة التي قمنا بها . لقد قادتنا من أشكال التعبير السياسي البدائي جداً الى مرحلة تجمعت فيها العناصر التأسيسية للأحزاب السياسية ، بالرغم من أن عملية التخثر التي ستؤدي الى ولادتها لم تنطلق بعد . إن ملاحظتين تفرضان نفسهما هنا . **الأولى** : أنَّ وحدة الظاهرة سلبية فقط . فالمجموعات ما قبل الحزبية لم يكن لها من شيء مشترك ، إلاَّ ما يميزها عن الأحزاب : أي أنها تجمعات لا شكلية وبلا بُنى مُحَدَّدة ومُفَصَّلة وذات مراتب تسلسلية . إنها ترتبط بسياقات سياسية دقيقة ، وبالعمل الشخصي لفرد أو لعدة أفراد . فإذا ما تغير السياق واختفى الأفراد فإن الجماعات ستتلاشى بشكل دائم تقريباً . لقد كان بقاء هذه المجموعات ، بصفتها حركات جماهيرية ، يرتبط بمصادفات المغامرات الحربية ، مثلها في ذلك مثل الحركات التي ولدتها المغامرات الألفية . إن هذه الزُمر الصغيرة الفاعلة وسط دائرة قيادية ضيقة ، كانت محرومة من الاتصالات الحقيقية مع المجتمع الذي تتسلط عليه . لقد كان عملها يتم غالباً تحت الأرض ولا تتحَرَّج من التعبير بطريقة ما عن تطلعات المحكومين . إنَّ من الملاحظ ، من جهة أخرى ، أنَّ الكلمات التي نُسَمِّي بها هذه المجموعات كان لها غالباً قيمة تحقيرية . إننا نحكم ، عفوياً ، على هذه الأشكال من التنظيم السياسي إنطلاقاً من سُلَّم القيم السائدة في عصرنا ، وبالنسبة للمؤسسات الغربية والحديثة . إننا نعارض مظهرها الشخصي وغير الثابت والسري بالطابع الشرعي والثابت والديمقراطي للأحزاب الحديثة ـ كما نحب على الأقل أن نتصورها ـ

أما الملاحظة **الثانية** ـ التي تؤدي لإضفاء طابع نسبي على الملاحظة الأولى ـ فهي أنَّ كل عوامل العمل والتجمع السياسيين ، التي أشرنا إليها سابقاً من دون أن نقوم بإحصاء حصري لها ، ما زالت مستمرة في العمل اليوم . ليس فقط في بعض الدول ، وإنما في أغلبية بلدان الكرة الأرضية التي لا يوجد فيها مؤسسات ديمقراطية . فالأحزاب الغربية يتجلى فيها أيضاً الوفاء الشخصي والمالقة والمعتقدات الدينية والدفاع عن المصالح المادية ،والمعتقدات اليقينية الايديولوجية الخ . . . إنَّ الأشكال التي يعبر النشاط السياسي عن نفسه من خلالها تغيرت إذن أكثر مما تغيرت بواعث العمل . صحيح أن لهذا التحول نتيجة كبرى ، لكنه ينبغي عدم التقليل من قيمة عوامل الاستمرارية . إنَّ لدى المجتمات القديمة شيئاً ما لتقوله لنا حول سياستنا الخاصة .

120 ـ أصل الأحزاب

يجب الآن أن نرى كيف ظهر الحزب كشكل من أشكال التنظيم . إن دراسة هذه السيرورة مُهِمَّة بقدر ما يتعلق الأمر بآليةداخلية **النمو** . إنَّ أي شخص لم يخترع ، في

صبيحة يوم جميل ، الحزب السياسي ، لقد خلق الشكل نفسه وهو يسير كجواب عفوي وخصوصي ، في آن واحد ، على الاكراهات الموضوعية للحياة السياسية . إننا برسمنا لخطوات هذا التطور سندخل إذن إلى الأمام في المنطق العميق للظاهرة .

لقد كان ظهور الأحزاب بالفعل مشروطاً مباشرة بمجموع التغيرات المؤسسية والسياسية التي ميزت تاريخ البلدان الأوروبية خلال القرن التاسع عشر . إن ظهور ثم توطد النظم البرلمانية والديمقراطية التي تعكس ، بطريقة دقيقة أكثر فأكثر إرادة السكان ، جعلت من الضروري قيام بعض الأجهزة القابلة لأن تُؤَمِّن بعض الوظائف . لقد شهدت **المرحلة الأولى** من العملية ظهور الكتل البرلمانية . إلاَّ أنَّ هذه الكتل لم تكن قد تميزت بعد التشكيلات السياسية التي حَلَّلْناها سابقاً . لقد تكونت على أساس صلات مختلفة . لكن العوامل الايديولوجية أخذت تهيمن فيها رويداً رويداً . وكانت ، علاوة على ذلك ، مُجردة من البُنى الدقيقة والإكراهية : وفقط فيما بعد ، سنرى الكتل البرلمانية التي تفرض على أعضائها إنضباطاً ، ولا سيما أثناء التصويت . إنَّ الكتل البرلمانية لم تكن تتمتع إذن ، وبالإجمال ، بأية أصالة بالنسبة لما سبقها . لقد رأينا ، من جهة أخرى ، أن الجمعيات الثورية كانت قد عَرِفَت ظواهر مشابهة . والفرق الوحيد الذي نلاحظه في منتصف القرن التاسع عشر هو أن نظرة الشك التي كانت تحيط بالكتل إتجهت للإختفاء . فلم تَعُدْ تعتبر بمثابة رُمَز ، وتَمَّ الاعتراف بشرعيتها . لكن بزوغ الكتل البرلمانية لم يكن يتضمن شيئاً غير قابل للإنعكاس .

أما **المرحلة الثانية** من العملية التي قادت لخلق الأحزاب فقد شهدت ظهور اللجان الانتخابية . لقد نشأت هذه اللجان من حاجة لم تكن قد استُشِفَّت بعد بصورة مباشرة ، لكنها فرضت نفسها شيئاً فشيئاً . هنَا أيضاً ، ينبغي القيام بتجربة ملموسة للمبادىء التي حُدِّدَت أولاً بشكل مجرد . وليس هناك من دلالة أكبر ، في هذا الصدد ، من المبادرة التي قامت بها الجمعية التأسيسية عندما دعت سكان افينيون وكونتافيناسان ، وهي أقاليم تابعة للبابا ، للتعبير عما إذا كانت تتمنى أن ترتبط بالجمهورية الفرنسية . لقد دعتهم للإعلان عن مشاعرهم . وقد شكلت هذه الدعوة أساس المشكلة . لأنَّ أية قاعدة لم تُحَدَّد بشكل مسبق من أجل تحديد الطريقة التي دُعِيَ هذا الشعور لأن يُعبرٍ عن نفسه من خلالها . إن مثل هذا الأسلوب في طرح الموضوع يبدو مُدهشاً ، لأننا تَعَلَّمْنَا أن هذا النوع من الاستفتاء يجب أن يُحاط بضمانات عديدة لكي يكون نزيهاً . إننا نعلم أن مثل هذا التصويت يجب أن يرتكز على إحصاء للسكان ، وإنه يجب مُسبقاً تحديد الأشخاص الذين سيكون من حقهم المشاركة فيه . كما ينبغي الحذر من أخطار التلاعب

بالرأي العام . إنَّ كل هذه المشاكل لم تكن معروفة في بداية الثورة نظراً لانعدام التجربة . إن مشاعرالسكان كانت تبدو أمراً بديهياً وشفافاً تجاه نفسها وتجاه الغير . وبشكل أعمّ ، كان هناك اعتقاد يفرض نفسه خلال القرن التاسع عشر ويقول بأن الانتخاب كان له منطقه ومتطلباته وأثقاله الخاصة . فالشعب لا يختار المرشح الأكثر قدرة على تمثيله بشكل إعجازي ومن خلال معجزة غريزية . وإذا لم تستحدث طريقة خاصة ، فإنه سيتجه تلقائياً نحو الأشخاص الذين يعرفهم ، وهم « الأعيان » و« الرؤساء الطبيعيون » . أما العملية الديمقراطية فلن تقوم إلاَّ بالمصادقة على وضع تَكَوَّن خارجها . وإذا كان على أشخاص آخرين أو إتجاهات سياسية أخرى أن تنتصر فإنه يجب عليها أن تمتلك الوسائل اللازمة لذلك . فلكي يُنتخب المرء يجب أولاً أن يكون له بعض الشهرة . إن على المرشحين أن يُعَرِّفوا بأنفسهم وأن يبثوا برامجهم . وهذا يتطلب وجود وسائل من الرجال والمال . كما يفترض أيضاً حداً أدنى من التنظيم ، أولاً من أجل تجنيد متطوعين ثم من أجل توجيه عملهم وتنسيقه . لقد كان للجان الانتخابية المستحدثة إذن وظيفة خاصة ، تتصل مباشرة بالآلية الانتخابية ، وقد ازدادت أهمية هذه الوظيفة مع إتساع حق الانتخاب : فكلما كان عدد الناخبين أكبر ، كلما تناقصت قدرة المرشحين على الاعتماد على التلقائية الاجتماعية ، وعلى شبكات الصداقة والنفوذ . إن اللجان الانتخابية ، تبدي ، بالنسبة للكتل البرلمانية ، أصالة كبيرة لكونها تتواجد في القواعد ، وتغطي مجموع الأراضي الوطنية ، لأن الدوائر الانتخابية تشكل وحدتها الطبيعية . إنها تُعطي للحياة السياسية طابعاً ملموساً في أنظار عامة الشعب . فالسياسة لم تَعُدْ شأناً خاصاً بنخبة قيادية صغيرة ، متقوقعة عموماً في العاصمة . وإنما أصبحت تعني كل فرد . إنَّ كل فرد صار لديه شعور دقيق بإمكانية التأثير على سير الاحداث . إلاَّ أن للجان الانتخابية ضعفاً : فوجودها غير مستمر لأنها تتشكل بمناسبة الحملات الانتخابية ، وليس لها من مبرر لأن تتابع نشاطها بعد انتهاء هذه الحملات .

ومع ذلك ، فإن اللجان الانتخابية ستصبح رويداً رويداً دائمة . إن البواعث التقنية لهذا التطور ـ والمتمثلة بتحضير الحملات الانتخابية بشكل مسبق بما فيه الكفاية ، وبأن تكون دائمة الحضور ـ هي هنا ثانوية . إن المهم هو رغبة الأفراد ، الذين اكتشفوا السياسة ، في الاستمرار بالاهتمام بها ، وبمتابعة سير الاحداث ، وبالتعبير عن وجهات نظرهم بعد انتهاء فترة الاستشارات الانتخابية . وبعبارة أخرى ، فإن المهم هنا هو التطور في الطريقة التي يعيش بها المواطنون ، الخارجون عن نطاق الطبقة السياسية ، السياسة ويعتزمون من الآن فصاعداً ، التأثير عليها . لقد شهد القرن التاسع عشر

بالفعل تحولاً حقيقياً في العالَم السياسي . إنَّ من الضروري أن نتوقف أمامه للحظة ، لأنه إذا قمنا بتجريد هذا التحول ، فإننا سنعيد ظهور الأحزاب الى مجرد ظاهرة بنيوية وإرادية ، الأمر الذي سيمنع من فهم منطقها ومداها .

121 ـ تَبَدُّل العالَم السياسي

هناك ظاهرتان حوَّلَتا بالفعل بعمق العالَم السياسي في البلاد الأوروبية في القرن التاسع عشر . إن الأولى ، الأكثر بديهية ليست، بدون شك ، الأكثر أهمية .

فمن جهة أولى ، اتجه حق الاقتراع لأن يصبح عاملاً وشاملاً . إلَّا أن البلاد الأوروبية المختلفة لم تتقدم بنفس الخُطى في هذا السبيل : ففرنسا التي كانت متأخرة عن انجلترة فيما يتعلق بنمو الحياة البرلمانية ، تقدَّمت عليها بالعكس في ميدان الاقتراع العام والشامل ، لأنَّ هذا المبدأ أُقِرَّ فيها بشكل نهائي في عام 1848 . لكن تطور كل البلاد كان يسير في نفس الاتجاه . وانتهى حق الاقتراع العام والشامل لأنْ يفرض نفسه في كل مكان .

ومن جهة ثانية ، كنا نشهد ، بشكلٍ موازٍ ، عملية تبدل عميق في معنى حق الاقتراع ، أو بشكل أدق ، في طبيعة العلاقة التي قامت بين الناخب والمنتخَب . لقد تعوَّدْنا الآن على الانتخابات بحيث لم نَعُدْ نطرح الأسئلة التي يطرحها هذا النمط من العلاقة بين الحكام والمحكومين . إلَّا أنَّ الأمر لم يكن كذلك في القرن التاسع عشر ، حيث كانت الظاهرة تحتفظ بحداثتها وجِدَّتها . ولهذا فإنَّ من الضروري القيام بعملية عودة فكرية للوراء ، من أجل أن نفهم جيداً هذه النقطة .

ما هو الانتخاب ؟ إنَّه آلية يقوم بواسطتها عدد ما من الأفراد ، هم الناخبون ، باختيار واحد أو أكثر ، هم المنتخَبين ، بأكثرية الأصوات . إن مركز الاقتراع ، والمَعْزَل ، وورقة التصويت أمور لم تظهر بالفعل إلَّا شيئاً فشيئاً . إلَّا أنَّ المهم ، بالنسبة لما يشغلنا الآن ، هو أن نرى أنه ليس من طبيعة هذه الآلية بحد ذاتها أنْ تحدد نموذجاً للعلاقة التي توحِّد بين الناخب والمنتخب . إن الانتخاب يعين رجلاً لكنه لا يقول ما هي سلطاته ، وما هو هامش المبادرة الذي يتمتع به . لقد تساءل رجال الثورة ،الذين كان عدد كبير منهم من الفقهاء الممتازين ، في نهاية القرن الثامن عشر ، عَمَّا إذا كان بالإمكان تصور العلاقة بين الناخب والمنتخَب كالوكالة المعروفة في القانون الخاص . وقد أجابوا على ذلك بالنفي ، ملاحظين ، بحقٍ ، أن الظاهرتين مختلفتان بشكل عميق . (ومع ذلك ، فإنَّ السؤال المطروح ما زال باقياً في تعبير

« الوكالة البرلمانية ») . وبعد إستبعاد هذا الوضع القانوني المعروف ، ولكن غير الملائم ، يمكن أن نتصور ، بشكل مسبق ، نموذجين لهذه العلاقة . في الأول تستنفد حقوق الناخب بمجرد الانتهاء من عملية الانتخاب ، ولا يعود المنتخَب خاضعاً أبداً لأمنيات موكّليه . إن بإمكانه أنْ يقرر كل شيء من دون أن يأخذ بالحسبان إرادة ناخبيه ، حتى ولو كانت مُصاغة بشكل صريح ، وأن يُصَوِّت في الجمعية التي انتُخب ليكون عضواً فيها وفق إرادته الخاصة فقط . لقد وَجَّه ناخبو كوندورسيه إليه في يوم ما بعض المطالب ، فأجابهم من على منصة الجمعية بقوله : « لقد أرسلتموني الى هنا لأعبر عن إرادتي ، وليس عن إراداتكم » . إن هذه الاجابة ، وطابعها الاستفزازي بشكل مقصود ، تُعَبِّر بشكل كام عن مبدأ « الوكالة التمثيلية » (le mandat représentatif) . إن المنتخَب يكون فيها حراً تماماً ؛ إنه ممثل (représentant) .

أما المفهوم المقابل فهو مفهوم « الوكالة الآمرة » (Le mondat impératif) الذي يُعَدُّ المنتخَب بموجبه « نائباً » (député) ، أي شخصاً لا يتمتع بأي هامش خاص للمبادرة . إن دوره ، بكل بساطة ، هو دور « المفوض » . (إن واقع أنَّ كلمتي « نائب » و« ممثل » مترادفتان تقريباً يُعبِّر بشكل بليغ عن الحد الذي أصبحت فيه هذه الإشكالية غريبة بالنسبة لنا) . ففي كل المسائل المُثارة في الجمعية التي يُعَدُّ عضواً فيها ، يجب على صاحب الوكالة الآمرة أن يُصَوِّت وفقاً للتوجيهات التي يتلقاها . وإذا طُرِحَت مسائل غير متوقَّعة على جدول الاعمال ، فإنَّ عليه أن يعود الى ناخبيه ليتلقى منهم تعليمات إضافية . أمَّا إذا أظهر النائب دليلاً على عدم الانضباط ، فإن الناخبين يمتلكون الوسائل القانونية لتجريده من وظائفه . هكذا يمكن أن نقيس التعارض القطري الذي يفصل بين مبدأي الوكالة الآمرة والوكالة التمثيلية .

لقد تبنت الجمعية التأسيسية في فرنسا ، في بداية الثورة ، وبعد مناقشات حادة ، مبدأ الوكالة التمثيلية . واعتبر أعداء هذا المبدأ ، وهم من أتباع روسو المخلصين ، أنَّ مثل هذا النظام يؤدي إلى إنكار الديمقراطية : لأن الشعب ينقل ، بكل بساطة ، سيادته إلى « ممثلين » . لكن أنصار الوكالة التمثيلية كانوا يملكون ، وبغض النظر عن خلفياتهم الفكرية ، رداً مُفحماً : إن الوكالة الآمرة غير قابلة للتطبيق في الواقع العملي . فالناخبون لا يستطيعون إعطاء توجيهات وافية لمنتخبيهم . وهذا الذهاب والإياب الذي يتطلبه تبادل المعلومات الاضافية سَيَشُلُّ عملياً كل نقاش في الجمعية . إن الحجة تقوم على حس سليم ، فقد استُبعد نظام الوكالة الآمرة ، في الواقع ، في كل دول العالم التي يوجد فيها برلمان يعمل بصورة فعلية . وقد حُرِّمَ هذا المبدأ صراحةً اليوم في فرنسا بمقتضى المادة 27 من دستور 4 تشرين أول 1958 .

إن الوكالة الآمرة إذن هي حُلُم مُنَظِّرين . وقد تَمَّ اكتشاف هذا الأمر بسرعة . لكن الوكالـة التمثيلية هي أيضـاً كذلـك . إلاَّ أننا لم نـع هذا الأمـر إلاَّ من خلال الاستعمال . إن بإمكان الوكالة التمثيلية ربما أنْ تعمل ، لو كان محظوراً على الممثلين أن يسعوا للبقاء نواباً لعدة مرات متتالية . ولكن بما أنَّ لهم الحق بالسعي لإعادة انتخابهم ، فإن الناخين سيُوَجِّهون لهم تقريباً هذه العبارة : « إنكم لم تفعلوا خلال وكالتكم إلاَّ ما يحلو لكم ؛ وكان لديكم الحق بذلك قانونياً . لكن هذا الأمر لم يكن يحلو لنا . ومن حقنا قانونياً أنْ نقوم الآن بإعلامكم برأينـا ، وبأننـا سننتخب لذلـك شخصاً آخـراً غيركم » . فإذا كان المنتخب يريد أن يُكمل مسيرة حياة سياسية حقيقية ، فإن عليه ، على الأقل إلى حدٍ ما ، أن يأخذ بالحسبان آراء نـاخبيه وأمنيـاتهم . وهكذا يتـأسس خضوع سياسي نسبي للمنتخَب تجـاه الناخب بـدل الخضوع القـانوني المـطلق الذي تتضمنه الوكالة الآمرة . لقد كان ينبغي أن يَمُرَّ بعض الوقت حتى يعي المشاركون في اللعبة السياسية هذا الواقع . وقد عَلَّمَهم مبدأ الاقـتراع العام والشـامل إيـاه رويداً رويداً . لقد وصف إيسمان (Esmein) في عام 1894 هـذا التطور ، كـواقع جـديد وملحوظ ، في العدد الأول من « مجلة القانون العام » ، واقترح تسمية النظام الناشىء عن هذا الانقلاب الصامت بالنظام « شبه ـ التمثيلي »[4] . إلاَّ أنَّ ظهور الأحزاب كان معـاصراً لهـذا التحول العميق الـذي سيصيب معنى الاقتراع السيـاسي . وليس من الصعب فهم أنَّ هذا التطابق لم يكن من فعل الصدفة . وسيكون من الصعب تحديد أي منهما السبب أو النتيجة . وبالفعل ، فإن الظاهرتين تحتـلان بشكل متبـادل ومتعاقب هذين الموقعين .

ذلك أنَّ إرادة المواطنين بالتأثير على السياسة ، ولا سيما من خلال ممارسة رقابة محدودة ولكن حقيقية على المنتخَبين ، تجعل من الضروري خلق بُنى يمكن فيها لأرائهم أن تُعَرِّفَ بنفسها ، وتُعبِّر عن نفسها وتفرض نفسها . إن الوظيفة تخلق العضو ، أي الحزب . وبالعكس ، فإن وجود العضو ينزع عن الوظيفة طابع الغرابة أو الاحتمال . إن الوظيفة لم تَعُدْ تُختزل لمجرد تنازلات محدودة ووقتية ينتزعها بعض الناخبين ، في سياق خاص ، من بعض المرشحين ذوي التأثير . إنها تصبح أسلوباً طبيعياً ومُنتـظماً لإرادة الشؤون العامة . إن الإثنين يُشَكِّلان زوجاً ، ويدعم كل منهما الآخر بشكل متبادل .

122 ـ إندماج الكتل البرلمانية واللجان الانتخابية .

لقد تحقق اكتمال سيرورة خلق الحزب كشكل أصيل للتنظيم ، عملياً ، من خلال

---

(4) أ . إيسمن (A. Eismein) : « شكلان للحكم » (Deux formes de gouvernement) ـ مجلة القانون العام (R.D.P) 1894 ـ ص : 15 ـ 41 .

إنصهار الكتل البرلمانية واللجان الانتخابية . وقد إكتست هذه الظاهرة مظهرين . فمن جهة أولى ، كان هناك إنصهار عامودي . لقد بدأت كل كتلة برلمانية بإقامة علاقة متوصلة مع مجموع اللجان الانتخابية التي كانت تعمل ، على المستوى المحلي ، لصالح البرلمانيين من أعضاء الكتلة . وهذه العلاقة كان لها ، وما يزال ، سمات تختلف بحسب الأحزاب . فقد كان من الممكن أن تبقى على مستوى الاتصالات وتبادل المعلومات والاستشارات المنتظمة وبدون قواعد شكلية صريحة وآمرة . كما يمكن بالعكس أن تكتسي طابعاً قانونياً ويكون لها نظم تحدد حقوق مختلف الاطراف وواجباتها ، وتنظم بالتفصيل أساليب علاقاتها . (إننا سنرى فيما بعد أنَّ هذين النموذجين من العلاقات الداخلية يتقاطعان مع التعارض بين أحزاب الأطر والأحزاب الجماهيرية) . ومن جهة ثانية ، كان للانصهار أيضاً طابع أفقي ، حيث قامت علاقات بين مختلف اللجان الانتخابية . ففي مرحلة أولى ، كانت كل لجنة انتخابية تعمل لصالح رجل ما . وبما أن كل رجل كان يعمل بمفرده ، فلم يكن هناك أي بعث لكي تدخل لجنة ما في علاقة مع لجنة أخرى . وهكذا كانت نشاطاتها غير قابلة للقياس بمنظار مشترك . أما فيما بعد ، فقد وجدت اللجان الانتخابية في إرتباطها مع كتلة برلمانية واحدة قاسماً مشتركاً يُبرر قيام علاقات فيما بينها . لقد أصبحت الآن تتقاسم نفس الهدف المتمثل بدعم إتجاه سياسي ما .

تلك هي إذن السيرورة التي من خلالها ظهر هذا الشكل الجديد للكتل السياسية المُسَمَّاة بالأحزاب . لقد أكدت دراسة هذه الظاهرة ملاءمة العنصرين الأولين اللذين أشار لهما لابالمبارا وڤينر في تعريفهما للأحزاب السياسية . ومع ذلك ، فإنه يجب الإلحاح على واقع أن الوصف الذي قمنا به يكتسي طابع **النموذج** . إن ظهور الأحزاب السياسية الأولى لم يتحقق بالضرورة وفقاً لهذه الطريقة بدقة . إن دراسة ولادة هذا التشكيل أو ذاك كانت تسلط الضوء على فوارق واستثناءات وحالات خاصة أو شاذة . لكن هدف النموذج لا يكمن في أخذ الواقع بالحسبان في كل خصوصياته المحتملة ، وإنما في فهم العناصر المحدِّدة للظاهرة والمنطق العميق للظواهر وتسليط الضوء عليها . إنَّ الأمثلة المضادة لا تدحض إذن النموذج ، وإنما تسمح بالعكس بتوضيحه وإغنائه ، من خلال تفكير أكثر عمقاً . وعلاوة على ذلك ، فإن العملية لا تصف بالتأكيد النموذجِ الوحيد الذي يسمح بإنشاء حزب ، وإنما قامت فقط بشق الطريق ، أو ، إذا كنا نفضل ، برهنت على الحركة أثناء سيرها . وحين وصلت العملية الى مُنتهاها ، أظهرت أن نموذجاً جديداً للتنظيم السياسي يمكن أن يوجد ويعمل . وبعد القيام بالبرهان ، شرع بعض الأفراد في السعي لبلوغ نفس الهدف الذي تَمَّ التعرف عليه ، والإحاطة به بوسائل أخرى .

إلّا أنه ينبغي النظر الى سؤال مُسبق قبل دراسة هذه الوسائل الأخرى . والسؤال هو : لماذا اعتقدت القوى السياسية التي لم تكن تمتلك حزباً أن من الضروري لها التزود به ؟ إن الجواب بسيط . وهو يكمن في الفعالية التي أظهرها فوراً شكل الحزب في العالَم السياسي . إن الحزب السياسي المُنَظَّم والدائم والقادر على تعبئة الطاقات وتوجيهها والمتكيف بشكل تام مع غاياته هو سلاح مخيف . إنه لم يستبعد بالتأكيد بضربة واحدة كل الأشكال السياسية التي سبقته ، بل إنه حتى لم يستبعدها إطلاقاً . فهي ما زالت قائمة بطريقة هامشية ، وما زالت مستعدة دائماً للعودة ثانية للخدمة كلما بدا أن الأحزاب السياسية غير فَعَّالة وطاغية أو متحجرة . وأخيراً ، فإن الأحزاب نفسها استرجعت هذه الأشكال أكثر مما دمرتها . ومع ذلك ، فإنه يبقى أنَّ الأحزاب تمتلك تفوقاً ما على المجموعات السياسية اللاشكلية بحيث أنه كان على أعضائها أن يتبنُّوا نظاماً تنظيمياً مشابهاً من أجل النضال بأسلحة متكافئة . لقد كان بقاؤها رهناً بدفع هذا الثمن . ولهذا فإن من المناسب الآن رؤية كيف قامت بهذا الأمر .

123 ـ الآليات الأخرى لظهور الأحزاب

إنَّ الرجال الذين خلقوا الأحزاب السياسية الأولى لم يكن لديهم النية للقيام بذلك . لكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لمن أتى بعدهم . لقد أثبت الحزب فعاليته بعد أن اختُرع كشكل من أشكال التنظيم . وكان يكفي تقليد هذا الشكل بوعي ، من أجل بلوغ هذه الفعالية . وقد كان من الممكن التوصل الى ذلك بطرق ثلاث .

الأولى ، تكمن ببساطة في إتِّباع السيرورة التي أتينا على وصفها . إنَّ التجربة تثبت بالفعل ، وخلافاً لما يمكن أنْ يُفترض ، أنَّ الحدث المؤَسِّسْ للحزب ما زال يمكن أن يوجد اليوم على المستوى البرلماني . وبعبارة أخرى ، فإن حركات الرأي العام الآتية من القاعدة ليست أمراً لا بد منه في هذا الصدد . لقد رأينا ذلك في فرنسا مع ولادة الاتحادية الوطنية للجمهوريين المستقلين (F.N.R.I) التي أصبحت في عام 1977 تُسَمَّى « بالحزب الجمهوري » . لقد وُجِدَ الجمهوريون المستقلون بالفعل أولاً في شكل كتلة برلمانية ، تشكَّلَت من أعضاء « المركز الوطني للمستقلين والفلاحين » الذي أعلن عن تأييده للجنرال ديغول أثناء الأزمة السياسية التي حدثت في عام 1962 . وفي عام 1966 قرر أعضاء هذه الكتلة تأسيس حزب له هياكله التنظيمية على المستوى المحلي . وهذا يبين أن الآليات التي كانت تعمل في القرن التاسع عشر لم تصبح بالية نتيجة التطور التاريخي : إن صدفة ظرفية يمكن أن تثير ظهور كتلة برلمانية تأخذ فيما بعد المبادرة لأنْ تتحول الى حزب .

إنّ أسلوباً ثانياً لظهور الحزب يمكن أن يتحقق عندما يقرر مواطنون غير مُنظمين

أو مجموعات غير مُتَحَزِّبة الانطلاق في غمرة المعركة السياسية . إن المبادرة تأتي هنا من القاعدة ، حيث يجتمع أفراد ، ويخلقون منظمة لها قيادة ولجان محلية ، ويتبنون نظاماً داخلياً ، ويقدمون مرشحين للانتخابات . فإذا نجحت عمليتهم ، وأصبح لهم مُنتخَبين ، فإن ظهور الكتلة البرلمانية سيتبع في هذه الحالة إنشاء الحزب بدل أن يسبقه . إن حزب العمال البريطاني يقدم مثالاً معروفاً جيداً لهذا الوضع . فعمل النقابات سبق تأسيس الحزب ، الذي اتخذ لنفسه في عام 1903 إسم حزب العمل (Labour Party) . هنا كان العنصر المُقَرَّر يتمثل بعمل المجموعات الموجودة مُسبقاً ، والتي كانت تتمنى أن تَمُدَّ عملها المطلبي الى الميدان السياسي بشكل مباشر ؛ وإن كان هذا الأمر لم يتم بلا تردد ، لأن الكثير من النقابيين الانجليز كانوا مُتحفظين تجاه هذا التوجه الجديد . وهناك مثال آخر مأخوذ من فرنسا ، ويتجلى في الحركات الديغولية ، مثل : « تجمع الشعب الفرنسي » (R.P.F) في عهد الجمهورية الرابعة ، و« الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة » (U.N.R) في عهد الجمهوية الخامسة . لقد وُلِدَت هذه القوى السياسية الجديدة من العمل والإشعاع الشخصي لرجل . وفرضت نفسها ، بشكل خاص ، بفضل تَحَرُّكٍ في الرأي العام ، بالرغم من إنحياز رجال سياسة معروفين سابقاً إليها . إلاَّ أنَّ من الملاحظ أن النجاح ، في هذه الحالة ، كان مشروطا بشكل مباشر بالهزات التاريخية التي تمثلت ، بالنسبة للمجتمع الفرنسي ، بالحرب العالمية الثانية وبمآسي عملية انتهاء الاستعمار . ذلك أننا نلاحظ، من وجهة نظر عامة ، أنَّ إنبثاق حزب سياسي جديد هو أمر نادر . فلو كان من السهل إنشاء حزب ، بالمعنى القانوني للكلمة ، فإن من الصعب للغاية جعله يكتسب شعبية واسعة . إن إرادة عدد من الرجال وطاقتهم لا تكفي لذلك . فالتشكيلات القائمة والأشكال المختلفة للخمول الاجتماعي تقف عقبة دون ذلك . إنَّ أحداثاً خارجية مواتية ـ هي في حد ذاتها نادرة، لأن الاستمرارية هي أكثر شيوعاً من التغيير ـ هي أمور لا بد منها من أجل ذلك .

إلاَّ أن الصعوبة تبدو قليلة في الأسلوب الثالث لظهور الأحزاب . إنَّ العفوية الاجتماعية هنا ليست هي التي تخلق الحزب إنما الذين يمسكون بزمام السلطة في الدولة . إننا نجد هذا الوضع بشكل خاص في بلدان العالم الثالث . فهذه المجتمعات ذات البنى الهيكلية السيئة ، والمتميزة بقِلَّةِ أفراد النخبة وبتخلف اقتصادي وثقافي ، والمصدُومة باستعمارٍ تلته قبل الأوان عملية نزع للاستعمار ، لم تجد لديها الموارد والوقت الذي سمح للمجتمعات الغربية بإبداع أشكال سياسية مناسبة وفعَّالة عبر عملية نضج طويلة وصعبة . ولهذا تنعكس العلاقة التي بدت لنا طبيعية ، والتي تتجلى في قاعدة إنَّ الأحزاب هي التي تخلق الحكام: إن الحكام الذين يتوصلون هنا الى السلطة بواسطة

القوة عموماً ، وبالصدفة غالباً ، يشعرون ، من أجل تعزيز نجاحهم ، بالحاجة لتنظيم المجتمع الذي يحكمونه من دون تفويض منه بـذلك . إن الحـزب يبدو لهم الشكـل المناسب لتحقيق هذا الهدف . وذلك لأنهُ يعتبر ، ضمن هذا المنظور ، وسيلة لتعبئة الجماهير سواء على الصعيد الاقتصادي (تنمية الانتاج والنضال ضد التكاسل والاهمال) أم على الصعيد السياسي (مراقبة أعداء الداخل وقتالهم) . كما أنـه يُعَدُّ وسيلة لبث الإعلام ـ المُوَجَّه بالتأكيد ـ في كل الميادين التي يبدو فيها من المناسب إرشاد الشعب : إن هذا الأمر يمتد من الطرق المانعة للحمل الى الأيديولوجية الرسمية التي تُختصر غالباً في عبـادة شخصية الـزعيم المُفترض أنـه مُلْهم . إنَّ الحـزب هـو أخيـراً وسيلة لمـراقبـة المحكومين : فأطر الحزب الذين يضمن النظام ولاءهم بفضل الامتيازات التي يمنحها لهم ، يراقبون الأفراد في كل نشاطاتهم ، بما في ذلك حياتهم الخاصة .

إننا بتحليلنا للطريقة التي أبدعت فيها المجتمعات الغربية والليبرالية شكل الحزب السياسي . ثم برؤيتنا كيف تَمَّ تقليد هذا الشكل بوعي ، بعد أنْ خُلِقَ ، نكون قد لاحظنا بسبب خصوصية هذه التنظيمات بالنسبة لما سبقها . كما أننا نكون أيضاً قد أدركنا بشكل أفضل معنى العنصرين الأول والثاني من تعريف لابالمبارا وڤينر ، ورأينا مظاهر التعارض في السمات التي أشارا اليها . ومع ذلك ، فإن الكل يعـرف بأن الأحـزاب السياسية ليست القوى الفاعلة الوحيدة في العالَم السياسي . إن من المناسب الآن رؤية ما يميز الأحزاب عن هذه التنظيمات الأخرى . وبقيامنا بذلك ، فإننا سنوضح العنصرين الأخيرين من التعريف الذي استعملناه كنقطة إنطلاق .

ثالثاً : الأحزاب ومجموعات الضغط

124 ـ أساس التمييز

يكفي إلقاء نظرة سريعة على الصفحات « السياسية » لمجلة ما ، لكي نلاحظ بأن هذه المجلة لا تكتفي بنقل أعمال الأحزاب وتصريحاتها . إنها تأخذ بالحسبان أيضاً وقائع وحركات منظمات أخرى تتدخل في الحياة السياسية من دون أن تَدَّعي لنفسهـا إسم الحزب . إن هذه المنظمات متنوعة جداً . وسنرى فيما بعد ، أن من الصعـب تصنيفها بطريقة سهلة وعقلانية . أما الآن فإننا سنقوم بمهمة أسهل ، وسننظر فقط الى ما يميزها عن الأحزاب السياسية .

إن التمييز ، في أساسه ، بسيط . وهو يرتكز على فكرة واضحة وعملياتية ، مع التحفظ بالنسبة لحالات مُتنازع عليها سنعود لدراستها فيما بعد . وتقول هذه الفكرة أن الأحزاب السياسية لها غاية وحيدة ومُعْلَنَة ، ألاَ وهي الاستيلاء على السلطة وممارستها

والاحتفاظ بها . إن الحزب السياسي قد يكون سرياً ، فطبيعة المجتمع الذي يتشكل فيه ، والسلطة التي يجابهها قد تجبراه على إخفاء نشاطاته . لكن الحزب يُقِرُّ بهدفه . إن فكرة وجود حزب سياسي يخفي هدفه النهائي هي فكرة تتضمن تناقضاً في العبارات. وإذا ما بُنِيَت فكرياً صورة لمجتمع يعمل بدون سلطة سياسية ، فإن فكرة وجود حزب فيه تكون بلا معنى . إن هذه التجربة الفكرية تؤكد الصلة المباشرة بين الوظيفة والعضو . ولهذا فإن اختفاء الأولى يؤدي لاختفاء الثاني .

إلَّا أن الأمر ليس كذلك بالنسبة للمنظمات التي يجب أن نميز الأحزاب عنها ، والتي تُسَمَّى عادة « بمجموعات الضغط » (Les groupes de pression) . إنَّ لهذه المجموعات بالفعل ، وعند البداية ، مراكز اهتمام غير سياسية . لنأخذ مثال النقابات . إن من الممكن فصل مهامها الخاصة عن نشاطاتها السياسية (سنرى فيما بعد أن الأشياء أكثر تعقيداً ؛ لكننا لن ننظر هنا إلَّا إلى السمات الاساسية) . ما هي المهام الخاصة للنقابات ؟ إنها تكمن في الدفاع عن مصالح الأجراء في وجه أرباب العمل الذين لا يندمجون أبداً مع السلطة السياسية ، مثلهم في ذلك مثل النقابات . إن الصراع الذي يقوم فيما بينهم هو صراع بين أشخاص يخضعون للقانون الخاص . وهو لا يعني السلطة السياسية ، من حيث المبدأ . إلَّا أنَّ السلطة ستحشر نفسها فيه عملياً ، هذا إذا لم تُحشر فيه . وتدخُّلَها هذا سيجعلها غالباً تلعب دوراً حاسماً فيه . إلَّا أنَّ هذا الأمر لا يُقلل من أن الافتراض الخيالي المشار إليه أعلاه لن يؤدي هنا الى نفس النتيجة . فإذا حدث أن اختفت السلطة السياسية ، فإن النقابات ستحتفظ لنفسها بمبرر وجود ، لأنَّه سيبقى هناك عمال عليها الدفاع عنهم ، وأرباب عمل عليها قتالهم . إنَّ ما هو صحيح بالنسبة للنقابات ، صحيح أيضاً بالنسبة لمجموعات الضغط الأخرى . إلَّا أنَّ لهذه المنظمات هدفاً سياسياً ، إلى جانب هدفها غير السياسي . وهذا الهدف يمكن ألَّا يكون إلَّا مُحتملاً . لكنه يتجلى في كل مرة تكون السلطة السياسية مدفوعة فيها لاتخاذ ، أو لرفض إتخاذ ، قرارات تهم مجموعات الضغط . ولهذا تقوم هذه المجموعات بوضع استراتيجية مُهيَّأة للتأثير على السلطة والضغط عليها . ومن هنا جاء الاسم الذي أُعطي لها . إلَّا أن الهدف السياسي لمجموعات الضغط هو في آن واحد هدف ثانوي وتابع ، وذلك بالمقارنة مع الهدف السياسي للأحزاب . ومن المناسب التركيز على واقع أن المصالح غير السياسية لمجموعات الضغط هي التي تقودها للاهتمام بالسياسة . وهذه المجموعات تقوم بالاهتمام بالسلطة السياسية عندما تخترق هذه السلطة اهتماماتها ، وذلك بغية الدفاع عن أهدافها الخاصة . وهكذا تلعب دوراً أساسياً في آلية التسييس . لكن هذا الدور يتغير حسب الظروف . فأحياناً تكون مجموعات الضغط ضحية لهذه العملية . ويحدث هذا عندما

تبادر السلطة السياسية للاهتمام بموضوع ما ، لم تكن لتغامر سابقاً بالاهتمام به ، ويكون على مجموعات الضغط أن تحدد موقعها بالنسبة للموضوع . إنَّ هذا الأمر يحدث ، على سبيل المثال ، عندما تُنظم السلطات العامة نشاطاً جديداً ، أو كان مُهْمَلاً حتى ذلك الحين . إن هذا التدخل ، الذي يُبَرَّر غالباً باعتبارات أمنية (حوادث السيارات أو الطائرات أو الدراجات الآلية الخفيفة) ، لا يمكن أن يتم من دون الإضرار بمصالح المُستَعْمِلين أو الصانعين . ولهذا فإنه يؤدي لإثارة ردود فعل مجموعات الضغط الموجودة سلفاً أو يحث على تكوين منظمات جديدة . في هذه الحالة ينتج التسييس عن مجموعات الضغط حتى ولو أنها لم تقمْ إلاَّ برد فعل : فبدون تدخلها سيبقى عمل السلطة ، الذي لا يرفضه أي شخص ، مجرد عمل إداري محايد بالنسبة للسياسة . إلاَّ أنه قد يحصل أيضاً أن تبادر مجموعات الضغط لأنْ تُثير في الميدان السياسي مسألة لم تكن السلطة قد اهتمت بها من تلقاء نفسها . إنَّنا سنجد هنا ثانية الآليات التي حَلَّلْنَاها في الجزء الأول عندما سعينا لإدراك مفهوم السياسة من خلال عملية التسييس .

إنَّ التمييز بين الأحزاب السياسية ومجموعات الضغط واضح جداً إذن ، من حيث الأساس . ومع ذلك ، فإنه . لا يوجد هناك ، في هذا الميدان كما في الميادين الأخرى ، أي إنسجام قائم بشكل مُسبق بين المفاهيم والواقع . فالواقع يمكن أن يبدو أكثر تعقيداً وغموضاً من المفاهيم . ولهذا يجب النظر أيضاً الى ما يضع ، أو يبدو أنَّه سيضع ، قيد التساؤل الوضوح في الفروق بين الأحزاب السياسية ومجموعات الضغط .

125 ـ نسبية التمييز

هناك فرضيات نجد فيها بعض التشكيلات السياسية التي تُعَرِّف فيها نفسها بأنها أحزاب ، في حين أنها تُبدي سمات تجعلها شبيهة الى حد ما بمجموعات الضغط . إنَّ ثلاث حالات يمكن النظر لها هنا .

الأولى ، هي حالة أحزاب التجمعات الحرفية ، التي تؤكد ، حتى من خلال تعريفها بنفسها ، بأنها المدافعة عن فئة إجتماعية ما . ومنها ، على سبيل المثال ، الأحزاب الزراعية التي كانت موجودة في أغلبية دول أوروبا الشرقية قبل تحولها الى ديمقراطيات شعبية . والأحزاب ذات الصبغة الطائفية ، عندما تكون الأديان المعنية أديان أقليات . إن مثل هذه التشكيلات تشير لمجموعات ضغط حَدَّدت لنفسها بشكل مُسبق هدفاً محصوراً يتمثل في دعم مصالح فئة إجتماعية على الصعيد السياسي . (لنلاحظ الآن ، وقبل العودة لهذه النقطة بشكل مطول فيما بعد ، أن هذه الحالة لا تشمل الأحزاب الشيوعية التي تُعَرِّف نفسها دائماً بأنها أحزاب الطبقة العاملة ، وليست

أحزاباً عمالية . إن هذه الأحزاب تريد أن تكون خدمة الطبقة العاملة ، ولكن ليس التعبير الحيادي عنها . كما أن أهدافها ومناهجها واعية وعامة وليست عفوية وخاصة) . ومع ذلك ، فإن هذه المنظمات تُعَدُّ بحق أحزاباً ، نظراً لأنها تسعى للحصول على أصوات الناخبين والمشاركة في الحكومات . وحتى ولو كانت قاعدتها الاجتماعية ضيقة جداً بحيث لا يمكنها أن تؤمِّن لنفسها احتكار السلطة ، فإنها تمتلك سمات تميزها بوضوح عن فئة مجموعات الضغط . إن وجودها لن يؤدي بطبيعته لتشويش وضوح التمييز ، بالرغم من أنَّه يُظهر أنَّ هذا التمييز ليس له طابع التعارض بين أمور جوهرية ، وإنما بين طرق متنوعة لبلوغ أهداف يمكن أن تكون متشابهة .

أما الحالة الثانية فهي حالة الأحزاب السياسية التي تمثل التعبير السياسي لمجموعة ضغط . لقد سبق أن أشرنا الى مثال حزب العمال البريطاني الذي تأسس من أجل مَدِّ النضال النقابي الى الميدان السياسي . إن هذه الحالة ، كسابقتها ، لا تضع قيد الاتهام وضوح الفوارق . إننا شهد بالفعل ، من جهة أولى ، عملية ولادة تظهر بنتيجتها منظمتان متمايزتان لكل منها بُناها وميدان عملها الخاص . أما من جهة ثانية ، فإن المنطق الداخلي للوظائف المطلبية والحكومية ، يقود بالضرورة الى فَصْمِ الروابط ، مهما كان الوضع عند نقطة الانطلاق . إن حالة حزب العمال البريطاني الذي حصل أنْ مارس الحكم ضد النقابات لها دلالة تامة في هذا الصدد .

وأما الحالة الثالثة فهي حالة مجموعة الضغط التي تتحول للعب دور الحزب السياسي . في هذه المرة ، وبخلاف الوضع السابق ، تختفي مجموعة الضغط بصفتها تلك . إننا لا نشهد هنا عملية ولادة ، وإنما عملية تَحوُّل . إن المثال المعروف جداً لهذه الحالة هو مثال « إتحاد الدفاع عن التجار والحرفيين » المعروف غالباً باسم « حركة بوجاد » . لقد عرفت هذه المنظمة ، المتخصصة في الدفاع عن صغار التجار والتنديد بالتفتيش المالي ، نجاحاً حقيقياً بصفتها مجموعة ضغط . وقد قَرَّر مؤسِّسُها الذي وهب إسمه لها أن يحوِّلها الى حزب سياسي باسم « الاتحاد والإخاء الفرنسي » (U.F.F) وذلك بمناسبة الانتخابات التشريعية لعام 1956 . وتمكنت الحركة في ظل هذا الشكل الجديد ، من تحقيق نجاح كبير وغير مُنتظر . لكنه كان بلا مستقبل . فالنواب البوجاديون أظهروا في البرلمان دراية ملحوظة بالرغم من أنهم لم يكونوا من رجال السياسة المُجَرَّبين . إلَّا أنَّ سقوط الجمهورية الرابعة وقدوم الخامسة أدى مجدداً الى خلط أوراق الحياة السياسية الفرنسية . فقد استعاد التيار الديغولي جزءاً من الاصوات التي كانت تؤيد المرشحين البوجاديين، وذلك كدلالة عن عدم الرضى العام على النظام . إن ساعة مجد الحركة البوجادية كانت إذن مختصرة . ومن الممكن أن نتساءل عمَّا إذا كانت

طبيعتها الغامضة تُفسر هذا الفشل ، بغض النظر عن الظروف . إنها كمجموعة ضغط مُتحوِّلَة لم تنجح في تزويد نفسها بالمرتكزات الضرورية لحياة الحزب (كالبُنى التنظيمية والأطر القيادية) . ومع ذلك ، فإن ملاءمة التمييز بين مجموعات الضغط والأحزاب لم تهتز نتيجة لمثل هذا التحوُّل إنَّ المرور من فئة إلى أخرى أمر واضح ، ويتمُّ بمناسبة حدث دقيق : كتقديم مرشحين للانتخابات التشريعية ، وهو الطريق الطبيعي للوصول الى السلطة في النظام الديمقراطي .

إلَّا أنَّه يجب الآن النظر لحالة أخرى من الصورة لا يبدو فيها تقديم المرشحين كمعيار مضمون . في هذه الحالة يُوضع التمييز بين مجموعات الضغط والأحزاب السياسية موضع الاتهام بشكل أكثر خطورة مما حدث في الحالات الثلاث السابقة . إنَّ حركات أنصار البيئة هي التي جلبت الاضطراب للنظرية. إننا لن نتحدث هنا عن تاريخ ظهور هذا التيار الفكري وانبثاقه في الولايات المتحدة في الستينات ، ثم نجاحاته الغامضة في أوروبا في السبعينات والثمانينات . وإنما من المناسب فقط أن نرى إلى أي حدٍ وضع ظهور هذه الحركات الفئات التقليدية في علم السياسة على محك التجربة .

إنَّ المشكلة تنشأ من واقع أنَّ أنصار البيئة قدَّموا بشكل مُنَظَّم مرشحين للانتخابات ، من دون أنْ يُزيل هذا السلوك الغموض المحيط بنواياهم وبطبيعة منظماتهم . ولكي نقصر حديثنا على الوضع في فرنسا ، نشير إلى أنَّ المثال الأول تجلَّى بترشيح روينه ديمون للانتخابات الرئاسية في عام 1974 . وفي الانتخابات البلدية لعام 1977 ، حصل أنصار البيئة في بعض المدن على نسبة أصوات ذات دلالة . ومنذ ذلك الحين ، استمروا في نفس الطريق وحققوا نجاحات متفاوتة . إن مسألة وزنهم الانتخابي هي هنا ثانوية . فمن الواضح أن الحزب يُعَرَّفُ برغبته في ممارسة السلطة وليس بقدرته الملموسة على بلوغ ذلك ، لوحده أو من خلال تحالف ما . وبعبارة أخرى ، فإنه ليس هناك حد كمي ينبغي إجتيازه من أجل الدخول في فئة الأحزاب . ولكن هل لحركات أنصار البيئة الرغبة بالوصول الى السلطة ؟ إن لدينا ثلاثة أسباب للشك بذلك .

السبب الأول يرتبط بالطريقة التي كان أنصار البيئة يُعَرِّفُون بها أنفسهم . إنَّ الإجماع لم يتحقق بينهم في هذا الصدد . فالبعض منهم كان يرفض إجمالاً تحديد عملهم ضمن إطار سياسي . في حين كان البعض الآخر يقبل بهذا الإطار ، لكنه يستنكر شكل التنظيم الحزبي الذي يُتَّهم بأنه عامل تحجر ومكائد سياسية . لقد رأينا أنَّ التعريف الذاتي للحزب ، الذي يقوم على رأي الأشخاص المعنيين بأنفسهم ، لا يشكل بالضرورة معياراً . إلَّا أنَّه يمكن أنْ يُشَكل دلالة ، وخاصة إذا اقترن بعناصر أخرى .

أما السبب الثاني فيتجلى في الطريقة الخاصة التي استعمل بها أنصار البيئة الانتخابات . فقد أعلنوا بصراحة أن مجموع الأصوات يهمُّهم أقل مما تَهُمُّهم الحملة الانتخابية . فهذه الحملة تُعطيهم بالفعل وسائل قوية وقليلة الكلفة لبثِّ أفكارهم . إنَّ الانتخاب هو إذن وسيلة للدعاية وللضغط على السلطة ، أكثر مما هو وسيلة للوصول إليها. وهذه الاستراتيجية تبدو أكثر قرباً من سلوك مجموعة الضغط ، مما هي من سلوك الحزب السياسي .

وأما السبب الثالث فيكمن في إمكانية التساؤل عما إذا كان الانتصار للبيئة يشكل بالحقيقة مذهباً قابلاً لأن يأخذ على عاتقه مجموع القضايا السياسية المطروحة على المجتمع بشكل موضوعي . فهل هناك سياسة خارجية بيئية ، ودفاع وطني بيئي ، ورؤية بيئية لاصلاح القانون المدني ؟ إن الجواب ليس بديهياً بحد ذاته . وحركات أنصار البيئة التي تتباين وجهات نظرها واستراتيجياتها وخلفياتها الفكرية السياسية ، لا تتفق حول هذه النقطة .إلَّا أنَّ من الواضح أن حركةً ليس لها رأي ، ولو موجز ، حول مسائل من هذا النوع ، لا يمكنها أن تشارك في الانتخابات بنفس المنظور الذي للأحزاب السياسية . إن التطلع الى السلطة من دون تبني أجوبة خاصة على المسائل الكبرى التي تطرحها ممارستها هو مسعى غامض بشكل عميق .

إننا نلاحظ أننا نُعبِّر أحياناً عما جرى في الماضي ، وأحياناً عما يجري في الحاضر . ذلك أنَّ السنوات الأخيرة شهدت تطوراً في هذه المسألة ، من دون أنْ تؤدي ، مع ذلك ، إلى رفع كل أسباب الغموض . فقد أسَّسَ بعض أنصار البيئة منظمات تُطالب لنفسها صراحة بصفة الحزب . مثل « الخضر » في فرنسا . كما أن التقارب بين أنصار البيئة والحركات السلمية زود الأوائل بكمية من الأفكار التي تُغني بشكل ملحوظ قدرتهم على المداخلات النظرية : لقد أصبح من الممكن الآن الحديث عن رؤية بيئية للدفاع الوطني ، وحتى ولو كانت سلبية تماماً . وليس من المهم أن تكون الصلة بين حركة أنصار البيئة والنزعة السلمية صلة عرضية على الصعيد الفكري . كما أنَّ من غير المهم أن يكون الكثير من أنصار البيئة متحفظين تجاه ما يُعِدُّونه تحريفاً . إنَّ المهم هو أن أنصار البيئة يمتلكون الآن موارد ضرورية من أجل تكوين برنامج سياسي بالمعنى الشائع لهذه الكلمة . وأخيراً ، فإن الوزن السياسي لأنصار البيئة إزداد بشكل ملحوظ في العديد من الدول الأوروبية ، ولا سيما في بلجيكا وألمانيا حيث دخل « الخضر » الى البندستاغ .

لقد نجم عن هذه المجموعة من الوقائع أن طبيعة حركة أنصار البيئة أخذت تتحدد بدقة ، ولو لقاء شيء من التمايز فيها : إن جزءاً من الحركة بدأ يأخذ على عاتقه بشكل تام البُعد السياسي الذي يتضمنه المذهب ، ويلعب لعبة المؤسسات كما هي

موجودة ، حتى وإن كان ذلك بقصد تحويلها . أما الجزء الآخر فيريد أن يحتفظ بالإلهام الاساسي . وأن يتجنب إفساد نقاء المذهب وخصوصيته . لكنه لن يستطيع حينئذٍ العمل إلاّ كمجموعة ضغط تُلِحُّ بشيء من الحساسية الخاصة والحادة على بعض القضايا . وهكذا فإن فئات الأحزاب ومجموعات الضغط التي اختلطت ببعضها البعض للحظة ، نتيجة إنبثاق حركات أنصار البيئة ، تجد نفسها من جديد متمايزة بشكل واضح . ويشكل هذا الأمر دليلاً على أنَّ كُلّاً منها يُمَثِّلُ ظاهرة حقيقية ، مُحدَّدة من خلال منطق خاص ، وإنها ليست مجرد تسميات تعسفية .

لقد قمنا إذن بتطويق مفهوم الحزب ، من خلال التمييز بينه وبين التنظيمات السياسية التي سبقته ومجموعات الضغط . ومن المناسب الآن دراسة الأحزاب بحد ذاتها . وذلك أولاً ، من خلال النظر إلى مختلف النماذج التي يمكن أن نُصَنِّفها وفقاً لها .

الشعبة الثانية
تصنيف الأحزاب السياسية

أولاً : التصنيف البنيوي : أحزاب الأُطر والأحزاب الجماهيرية

126 ـ فكرة عامة

لقد رأينا في الجزء الأول ما هي مزايا المنهج التصنيفي . إنَّ هذا المنهج يُطبَّق بشكل بديهي على تحليل الأحزاب السياسية . لكنه ينجم عن ملاحظاتنا أيضاً أنَّ أيَّ تقسيم تصنيفي لا يمكنه أنْ يحيط بكل الظواهر . وأنَّ هذا ليس هدفه على كل حال . إنّ هدف التقسيم التصنيفي هو أنْ يكون مُفيداً أكثر مما يمكن أنْ يكون حقيقياً . إلاَّ أنَّ من المفيد ، على ما يبدو **بشكل مسبق** ، أن نُصَنِّف الأحزاب السياسية إنطلاقاً من دراسة بُنَاها . إنَّ هذه الملاحظة لا تنبثق عن أي « تقديس » للبُنى . فالبُنى لا تمتلك أية ميزة أنطولوجية (تكوينية) بالنسبة للوظائف أو للأيديولوجية . إنها لا تُعَدُّ إلاَّ مُتغيراً عالي الدلالة ، نظراً لأن عدة عوامل أخرى تتقاطع معه . إن البُنى هي بالفعل أعضاء خلقتها الوظيفة . إنَّ العالَم السياسي لديه الكثير من السمات المشتركة مع العالَم الطبيعي حسب داروين : فالصراع من أجل الحياة يُسيطر فيه ، والتكيف هو شرط البقاء . إنّ دراسة البُنى تعطينا معلومات عن عملية التكيف ، لأن البُنى هي نتيجة لهذه العملية . وعلاوة على ذلك ، فإن هناك إنسجاماً بين أهداف الحزب وأيديولوجيته من جهة ، والبنى التي يتزود بها من جهة أخرى . إذا لم يكن هناك إنسجام ، فإن الحدث بحد ذاته يكون بارزاً ، ويصبح من المناسب دراسته . إنَّ تحليل البُنى يؤدي إذن لإنتاج معنى يتجاوز حتى البُنى نفسها .

إنَّ هذا الأمر يُفَسِّر النجاح المستمر للتحليل الذي يميز أحزاب الأطر (Les partis de cadres) عن الأحزاب الجماهيرية (Les partis de masses) . لقد إقترح موريس دو ڤرجيه هذا التمييز ، في عام 1951 ، في كتابه المشار إليه سابقاً . إن هذا التحليل يحتفظ بقيمة مؤكدة تبرر أن نبدأ دراستنا به ، بالرغم من بعض المآخذ عليه التي سنراها فيما بعد .

127 ـ أحزاب الأطر

إن أحزاب الأُطر هي الأقدم ، فالتنظيمات التي اخترعت شكل الحزب ، وفق السيرورة المدروسة في الشعبة السابقة ، كانت أحزاب أُطر . لقد كانت هذه التنظيمات مُتَكَيِّفة كلياً مع الديمقراطية الليبرالية في القرن التاسع عشر . إلاَّ أنَّ الحدث البارز مع ذلك هو أنها لم تُستبعد من قِبَل الأحزاب الجماهيرية التي شكلت فيما بعد بالنسبة لها قوى منافسة مخيفة . إنَّ علينا ، ونحن ندرس سماتها ، أنْ نفهم أسباب بقائها .

هناك ثلاث سمات تميز أحزاب الأطر ، وهي : جهد ضعيف من أجل تنسيب الأعضاء ، وبُنى مرنة ، وهيمنة القمة على القاعدة .

أولاً : إنَّ أحزاب الأطر لا تسعى بشكل مُنَظَّم لزيادة عدد المنتسبين لها . إلاَّ أنَّ هذا لا يعني أنها لا تشجع الانتسابات الكثيفة فيما لو حصلت . لكنه يعني أنها لا تبحث عنها . وإذا لم تحصل ، فإنها تُعزِّي نفسها بسهولة . إنَّ مثل هذا الموقف يمكن أن يثير الدهشة . ويبدو بالفعل ، وبشكل مُسبق ، أنَّ على الأحزاب الجماهيرية ، التي يكون عدد المنتسبين لها أكبر بكثير ، كما يدل على ذلك إسمها ، أنْ تستمد من ذلك ميزة حاسمة في الصراع السياسي . هل يُشكل الضعف العددي عقبة لا يمكن التغلب عليها ؟ ليس هناك شيء من هذا في الواقع ، وذلك لسبب بسيط .

إنَّ السلطة في النظام الديمقراطي تنتقل بواسطة الانتخاب . والأمر المهم إذن هو أن يكون هناك الكثير من الناخبين ، لا الكثير من المنتسبين . إلاَّ أنه ليس هناك علاقة آلية بين هاتين الكميتين . إنَّ أحزاب الأطر لا تحاول أن تُنَسِّب إليها عدداً كبيراً من الأفراد. إلاَّ أنها تستغل واقع أن الأشخاص في كل المجتمعات لا يتمتعون بدرجة متساوية من النفوذ والتأثير . إنَّ من الممكن إذن أنْ تؤمِّن الأحزاب لنفسها تأثيراً قوياً على الناخبين ، من خلال تجميع الأفراد القادرين على التأثير على اختيارات الآخرين . إنَّ النتيجة تكون فَعَّالة كما لو كانت الأحزاب تتوجه مباشرة الى المواطنين؛ لكن العملية تتحقق بكلفة أقل بكثير .

تلك هي الاستراتيجية التي تستعملها أحزاب الأطر . إنها تستهدف بالأساس أن

تؤمِّن لنفسها مؤازرة الأعيان . وهؤلاء يُعَرَّفُون بأنهم الأفراد الذين يمتلكون شهرة ما على المستوى الوطني أو المحلي . إنَّ الفرد منهم يمتلك علاقات عديدة مع فئات متنوعة من السكان ، ويمكنه أنْ يؤثر على سلوك الغير . لقد كانت بعض المهن ، في المجتمع ما قبل الصناعي ، تساعد على بلوغ الشهرة لأنها تتضمن في آن واحد اتصالات متتابعة مع السكان وموقعاً ذا نفوذ . وقد كان هذا حال الأطباء والمحامين وكُتَّاب العدل . إنَّ الكُهَّان في المناطق التي يتعلق سكانها بممارسة الشعائر الدينية ، والمعلمين في المناطق الأخرى كانوا يلعبون دوراً مُشابهاً . واليوم ما زالت هذه الفئات تحتفظ بتأثيرها ، ولا سيما في الأرياف . لكنها بدأت تتعرض لمنافسة نموذج جديد من الأعيان : كقادة المشاريع ، وكبار الموظفين والأُطر العليا . إنَّ الثروة يمكن أنْ تكون أيضاً وسيلة لبلوغ الشهرة . لكن هنا يجب التمييز تبعاً للثقافات . ففي الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، تُعَدُّ الثروة مؤشراً للسمو . أما في فرنسا ، فإنها تثير الإعجاب أو تُحدِث الغيرة . وأخيراً ، فإنَّ الأحزاب السياسية تسعى لأن « تُجَيِّر » لمصلحتها النفوذ اللاسياسي الذي يكتسبه بعض الأفراد في الميادين المختلفة : الأدبية والفنية والرياضية . إنَّ أحزاب الأطر تسعى أيضاً للبحث عن هذه النماذج المختلفة للأعيان . إلَّا أنها تستخدمها بشكل مختلف. فهي تنتظر من هذه الفئات الثلاث أنْ يعمل أفرادها على إفادتها من رأس مال التعاطف الذي راكموه وذلك بدفعهم الناس للتصويت لصالحها . لكنها سترى في أفراد الفئة الأولى مُرَشَّحين ممكنين ، وفي أفراد الفئة الثانية مُمَوِّلين لصناديقها . أما أفراد الفئة الثالثة فإنها تَخُصُّهم بدور تزييني بشكل أساسي : إنَّ السياسيين المحترفين يخشون إفتقاد هؤلاءللتجربة ،ويبدون إزاءهم رد فعل مهني يقودهم لأن يحتفظوا لأنفسهم بالوظائف الهامة .

إلَّا أنَّ اختيار أسلوب تأثير غير مباشر لا يُشَكِّل السمة الوحيدة المميزة لأحزاب الأُطر . إنَّ سمة ثانية يمكن أن توجد في درجة التنظيم الضعيفة لديها . إنَّ الأصلَ الاجتماعي لأعضائها يُفَسِّر أولاً هذا الواقع . فالأعيان المنحدرون عموماً من البرجوازية فرديو النزعة وقليلو الاستعداد لتحمل نوعٍ قاسٍ من الانضباط . إنهم يرون في السياسة نشاطا مفيداً وطريقة لزيادة التأثير ، ووسيلة لصنع مهنة وإشباعاً لغرورٍ ، أكثر مما هي نوع من الكهنوت . ولهذا فإنه عندما يصبح الانتماء لحزب ما ثقيلاً عليم يتركونه بكل بساطة . ومن جهة أخرى ، فإنَّ العدد الضئيل من المنتسبين لا يجعل من الضروري وجود إدارة حزبية مُكَلَّفة بتنشيط وتنسيق ومراقبة نشاطات عدد كبير من الأشخاص . ولهذا فإنَّ أحزاب الأُطر تكون أيضاً عبارة عن تشكيلات لا مركزية جداً . فالهيئات المركزية لها غالباً قليل من السلطة على المستويات المحلية . وهذا ما يُفسر إمكانية تعايش اتجاهات إقليمية مختلفة جداً في داخل نفس الحزب .

وأخيراً ، فإن **السمة الثالثة** المميزة لأحزاب الأطر هي السيطرة التي تمارسها قيادة الحزب على المنتسبين للقاعدة . إننا قد نميل للتساؤل عما إذا كانت هذه النقطة الثالثة مناقشة للثانية . إن الأمر ليس كذلك في الواقع . وهذا لسببين . أولاً ، أن حرية ترك الحزب تجعل العناصر الأكثر خطورة على القيادة تبتعد باستمرار عنه من تلقاء نفسها . إن هذا الأمر يشكل ظاهرة عامة ، مرتبطة بالطابع الطوعي للانتساب في النظم الديمقراطية . وهذه الظاهرة تتجلى أيضاً في الأحزاب الجماهيرية . لكن الأعضاء في أحزاب الأطر يلجأون بسهولة أكثر لهذا الحل ، نتيجة لعقليتهم الخاصة . وثانياً : إن غياب البنى القاسية لا يُعد متناقضاً مع كل علاقة سلطوية . فهي تستبعد نموذج السلطة ذات الطابع الحقوقي والتي تتجسد بقيادة ، وتفرض خطاً سياسياً دقيقاً . أما السلطة في حزب الأطر فهي سلطة شخصية ولا مركزية . إنها من فِعْلِ المنتخَب الذي يمارسها في دائرته الانتخابية . إنَّ أولوية المنتخَب ، ولا سيما البرلماني ، لا جدال فيها . وهي تتجلى من خلال الاستقلال الذي يتمتع به إزاء البرلمانيين الآخرين ، ومن خلال السلطة التي يمتلكها ، على المستوى المحلي ، على قاعدة الحزب .

إن استقلال عضو البرلمان تجاه زملائه يتجلى في مبدأ حرية التصويت . فقرارات الكتلة البرلمانية التي تؤخذ بالأكثرية لا تفرض نفسها على الأعضاء الذين عَبَّروا أثناء التصويت عليها عن رأي مختلف . إنَّ هؤلاء يبقون أحراراً ، أثناء المناقشات والتصويت في البرلمان ، في التعبير عن وجهة نظرهم الخاصة ، من دون أن يؤدي موقفهم هذا الى أنْ يضعوا أنفسهم على هامش الحزب .

إن السلطة على القاعدة تتجلى في أن عضو البرلمان يعمل ، في دائرته الانتخابية ، بصفته السيد الحقيقي للمستويات الأدنى للحزب . إنه لا يتصرف كمندوب لأعضاء ، يتولى سلطة القيادة من خلال عملية انتخابية ، وإنما كرئيس يجب أنْ يُطاع . صحيح أنَّ هذه السلطة تتغير ، في الواقع ، حسب الأشخاص المحترمين والأذكياء والمُهابين والشعبيين الى هذا الحد أو ذاك . كما أنها تتغير حسب الوضع السياسي سواء على الصعيد الوطني أم المحلي : إن جوانب خطيرة لهذه الظاهرة ، ولا سيما في المجال الانتخابي ، يمكن أن تؤدي لإثارة مقاومات . أما في الفترات العادية ، فإن سلطة الرئيس تكون غير خاضعة للجدل ، وهي تتجلى في قدرته على إتخاذ القرار . فهو الذي يختار الرجال المدعوِّين لأنْ يشغلوا الوظائف الأدنى في الحزب وإلى حمل أعلامه في الانتخابات . كما أنه يضع الاستراتيجية على المستوى المحلي ، ويقرر الأعمال التي ينبغي الشروع بها ، والوسائل التي يمكن استعمالها لبلوغ الغايات المرسومة .

ومع ذلك فإن لهذه السلطة حدوداً . أولاً لأنَّ كل الأحزاب ، أو كلها تقريباً ،

تعلن اليوم تبنيها لمبادىء الديمقراطية . ولهذا ينبغي ، بطريقة أو بأخرى ، الحفاظ على بعض المظاهر . كما أنَّ هذه الأحزاب ، كما سبقت الاشارة ، مؤلَّفة حصراً من متطوعين ، يمكنهم في أي لحظة أن يَكُفُّوا عن التطوع . إن على القادة أنْ يأخذوا إذن بالاعتبار الحالة المعنوية للأعضاء وذلك تحت طائلة فقدانهم . ولهذا فإنهم يلجأون أحياناً لأساليب التمويه ، كاللجوء للتصويت على المسائل المُهمة ، والقيام قبل ذلك بتبادل واسع للآراء ووجهات النظر . وهكذا تتم حماية المبادىء الكبرى ، ويُؤَمَّنُ حدٌ أدنى من الحماس من جانب الأعضاء المعنيين .

ولكن ألاَ تتضمن هذه الطريقة في الصرف مجازفة ، من وجهة نظر القادة ؟ مجازفة بأن يصبح الظاهر حقيقةً ، وأن تُؤَدي الوسائل الديمقراطية الى التنكر لها . إنَّ مثل هذا التطور ممكن دائماً من حيث القوة ، لكنه لم يتحقق مطلقاً في الممارسة . وهذا لأنَّ القادة يمارسون على الأعضاء تأثيراً نفسياً يُستمد من وضعهم كقادة ، لكنه يتجاوز العلاقة السلطوية البسيطة ، ويكن بالتالي أنْ يُمارَسَ حيث لا وجود لهذه العلاقة ، أيْ أثناء الانتخابات « الديمقراطية » . إنَّ القادة سيؤثرون على اختيار الأعضاء بمجرد قيامهم ، بشكل صريح أو ضمني ، بتحديد تفضيلاتهم بالنسبة لتعيين مسؤول أو اختيار خط للعمل . إنَّ اعتماد الأعضاء لإرادة القادة سيجعلهم يظنون ، إذا نجحت العملية بشكل كامل ، بأنهم هم الذين أرادوا ذلك . إننا سنرى فيما بعد أنَّ آليات مشابهة توجد أيضاً في الأحزاب الجماهيرية .

إلَّا أنَّ المناورة لا تنجح دائماً ، لأن بعض الأعضاء لا ينخدعون بها . لماذا ينحنون إذن ؟ هنا يجب التمييز بين فئتين من الأعضاء الذين يمكن تسميتهم بالسُذَّجْ والانتهازيين ، على أن نأخذ الكلمتين بمعناهما التقني وليس التحقيري . فالسُذَّج هم الأفراد الذين يشكل الالتزام السياسي بالنسبة لهم إستثماراً نفسياً كبيراً . لأنهم يؤمنون بمُثُلِ الحزب في عمله وقادته . أما الانتهازيون فإنهم يرون في النضال السياسي وسيلة للحصول على مزايا مادية مختلفة . إنهم يأملون أن يصنعوا لأنفسهم مهنة في الحزب أو بفضله ، ويعلمون أنهم لا يستطيعون التوصل الى ذلك من دون دعم القادة . إن السُذَّجَ يكونوا حَسَّاسين إزاء نفوذ المنتخَب . فهم يرون فيه الرجل المُطَّلِع على الاسرار السياسية الكبيرة ، والذي يقرر في ضوء معرفته للأشياء . ولهذا يقبلون قراراته نتيجة الاقتناع بها . أما الانتهازيون فإنهم يعلمون أن الخطوة لدى الزعماء لا بد منها من أجل أن يكون لهم دور في الحزب . إن مصلحتهم هي إذن التي تملي عليم إتباع توجيهاته .

ضمن هذه الشروط تصبح التمردات نادرة . إنها تكون من فِعل السذج المُتعَلِّمين

أو الانتهازيين المصابين بخيبة الأمل . إنها قد تزرع الاضطراب في داخل وحدات جغرافية صغيرة . يَتُمُّ عزلها أو وضعها سريعاً خارج حالة القدرة على الإضرار . فليس هناك مثال على حركة أتت من القاعدة وأدت لتحويل توجُّهات حزب من أحزاب الأُطر . لهذا نفهم لماذا يمكن لهذه التجمعات أن تُعطي الشعور بأنها تنظيمات ذات بُنى ضعيفة ، وأن سلطة حازمة جداً تُمارس فيها بحيث يمكن لأعدائها أن يَصِفُوها بأنها أحزاب غير ديمقراطية . إن السلطة هي من فِعْلِ رجال يمارسونها على القاعدة ، ولا يخضعون لها في القمة . إنها ليست من فِعْلِ هرم من الهيئات التي تمارس السلطة بشكل جماعي .

وينجم عن هذا أن حزب الأُطر لا يوجد بالحقيقة ، في أرض الواقع ، إلاَّ في الدوائر الانتخابية التي يمتلك فيها مُنتخَبين . وحيث لا يمتلك مثل هؤلاء ، يستطيع بالتأكيد أن يخلق بنية حزبية جنينية تضم عدة مسؤولين وأعضاء. لكن هذا التنظيم يكون عادة عبارة عن هيكل عظمي . فهو لا يسمح ، مثل تنظيمات الأحزاب الجماهيرية ، بقيام جهد مُنظَّم لكسب الناخبين من خلال عمل تبشيري سياسي . إننا يمكن أن نقول أن حزب الأطر يسعى لاستغلال ظرفٍ مواتٍ من أجل تأمين انتخاب أحد مرشحيه ، وذلك باستخدامه لأسلوب المفاجأة . وعندما تنجح العملية يكون التنظيم الحزبي قد نشأ حينئذٍ فقط .

128 ـ بعض الأمثلة على أحزاب الأُطر

إنَّ صورة حزب الأُطر ، كما رسمناها . تُعَدُّ نموذجاً مثالياً بالمعنى المُحدَّد سابقاً . إنها تُسلط الضوء على منطق الظاهرة . لكن الأحزاب الحقيقية لا تتطابق دائماً بشكل تام مع هذه الصورة النظرية . إنَّ لها سمات خاصة بها تعطيها طابعها الفردي . ولكي نأخذ نظرة أكثر كمالاً عن الواقع ، من المفيد أن ندرس بعض الحالات الملموسة التي تُبرز وتوضح في آن معاً مفهوم أحزاب الاطر .

إن الحزب الراديكالي في فرنسا يمكن أن يقدم المثال المميز الأول . لقد وُلِدَ في عام 1901 من اتحاد لجان وجمعيات فكرية ، كانت موجودة سابقاً ، في بنية تنظيمية واحدة . لقد كان الحزب يحدد موقعه أيديولوجياً على اليسار . لكنه ، منذ نشأته ، كان يُظهر طابعاً نخبوياً مُعْلناً . كما كان أيضاً مُنقسماً بعمق . إن تقاليد متعارضة كانت تتجابه فيه . ففي داخله ، كان الاتجاه اليعقوبي الاستبدادي يتجابه مع الاتجاه الجيروندي الليبرالي واللامركزي . وكان هذان الاتجاهات يتمثلان بكليمنصو وبأدوار هريو . إن الصراعات الشخصية بين الزعماء ، المعتمدين على أنصارهم في الأقاليم ، كانت تلعب

فيه دوراً هاماً . لكن الحزب كان يمتلك أيضاً عوامل وحدة : الأول كان أيديولوجياً ، ويتمثل في العداء للنزعة الاكليروسية ، والثاني كان مُؤَسَّسياً . فالحزب الراديكالي كان ، في عهد الجمهورية الثالثة ، عضواً في التحالفات الحكومية بشكل دائم تقريباً . ودوره هذا كحزب حكومي كان يدعوه لأن يُخفف من صوت المشاجرات الداخلية . لأن هذه المشاجرات إذا ما اتسعت كثيراً ووضعت وحدة الحزب في خطر ، فإنها قد تهدد وضعه المُمَيَّز .

إن كل هذا يتفق وصورة حزب الأطر كان عفناها . إلَّا أن الحزب الراديكالي ، في ظل الجمهورية الثالثة ، كان يختلف عن الصورة المذكورة لأنَّ تأثير الأعضاء فيه كان يبدو حقيقياً أحياناً . ومن ذلك ، على سبيل المثال ، أنهم فرضوا أثناء انعقاد مؤتمر أنجيه ، في عام 1928 ، إنسحاب الوزراء الراديكاليين من حكومة بوانكاريه . إلَّا أنَّه يجب عدم المبالغة في مدى التضحية ، لأنه لم يكن هناك ، في عهد الجمهورية الثالثة ، مانع دستوري يحول دون الجمع بين عضوية البرلمان والمنصب الوزاري . فعندما استقال الوزراء الراديكاليون من الحكومة بقوا أعضاء في البرلمان، وكان بإمكانهم أن يستعيدوا ثانية ، وفي القريب العاجل ، حقائبهم الوزارية بمناسبة حدوث أزمة وزارية قادمة . ومع هذا ، فقد كان من النادر جداً أن يترك عضو الحكومة منصبه بطيب خاطر . ولهذا ، فإن الظاهرة كانت تُعَدُّ مُؤَشراً على مناخ كان الرأي العام الحزبي يحتفظ فيه بتأثير حقيقي على سلوك القادة . لقد استمد هذا الحدث أهميته بشكل خاص من تعارضه مع ما هو مألوف . وكان من غير المعقول أن يحدث في سياقات أخرى . ولا سيما في الحزب الراديكالي نفسه في فترة لاحقة من تطوره . وبالفعل ، فإنَّ وزن الجهاز الحزبي ، في ظل الجمهوريتين الرابعة والخامسة ، أدى لإفشال محاولات تحويل الحزب من الداخل ، التي قام بها كل من بيار منديس فرانس ، وجان جاك سرڤان شرايبر . لقد كان الفشل الأول بشكل خاص كبيراً جداً ، لأن منديس فرانس كان أحد رجال السياسة النادرين في عهد الجمهورية الرابعة ، الذين كان عملهم يلقى دعماً حقيقياً من جانب الرأي العام . ومع ذلك ، فإنه بعد مروره المُختصر بمنصب رئاسة الحكومة ، من حزيران 1954 الى شباط 1955 ، لم يستطع مطلقاً أن يستعيد السلطة . ومن المعارضات العديدة التي صادفها ، كانت معارضة أغلبية قادة حزبه هي الأكثر فعالية ، بالرغم من عمل الأعضاء الذين انتسبوا الى الحزب من أجل دعمه بالذات . إلَّا أن الصلابة التي تتميز بها أحزاب الأطر لم تسمح لهؤلاء بالانتصار . وفي الوقت الراهن ، إنقسم الحزب الراديكالي إلى قسمين . وقد جاء هذا الانقسام كنتيجة لسياسة اتحاد اليسارالتي تجسدت في عام 1972 بتوقيع البرنامج المشترك من قِبَل الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي . لقد رفضت قيادة

الحزب الراديكالي هذا التطور ، في حين كانت أغلبية أعضائه في البرلمان مؤيدة له . ولهذا ترك هؤلاء الحزب وشكلوا حركة باسم « الراديكاليين اليساريين » ، بينما احتفظ سادة الجهاز باسم « الحزب الراديكالي » . ومع ذلك ، فإن هذا التنظيم يُعْرف عموماً باسم « الحزب الراديكالي الڤالوازي » ، نسبة الى ساحة ڤالوا في باريس ، التي يوجد فيها المقر التاريخي للحزب . ومنذ ذلك الحين ، تحمَّل هذان التشكيلان مصادفات الحياة السياسية الفرنسية أكثر مما ساهما في التـأثير عليهـا . وقد مَثَّلاَ النموذج الكـلاسيكي لأحزاب الأطر التي بقي تأثيرها محدوداً بسبب ضعف تمثيلها في البرلمان .

إنَّ المثال الآخر لأحزاب الأطر في فرنسا تُقَدِّمه « الاتحادية الوطنية للجمهوريين المستقلين » (F.N.R.I) . لقد سبق أن أشرنا لتشكيل هذا الحزب في الشعبة السابقة . إن تأثير الحزب يعود لمنتخَبيه ولنقاط الدعم المحلية التي كان هؤلاء قد كَوَّنوها . وفيما عدا ذلك ، فإن تنظيم الحزب بسيط جداً . فهو يمتلك بالتأكيد إتحـاديات إقليميـة ، ومجلس إتحادي ، ولجنة قيادية . لكننا لا نجد فيه لا انتساب ولا بطاقة حزبية ولا تنسيب مُنَظَّم . إنه إذن عبارة عن تنظيم سديمي يضم لجاناً من الأعيان ليس لها طابع شكلي ، ولا تنشط إلاَّ في فترات الانتخابات . وقيادة وطنيـة هي الوحيـدة التي تتمتع بـوجود ملموس . إنَّ مفارقة النظام السياسي الفرنسي تكمن في أنَّ مثل هذا التنظيم تمكن من تحقيق النصر لرئيسه ڤاليري جيسكار ديستان في الانتخابات الرئاسية لعام 1974 . ذلك أن شخصية المرشح ودعم جهاز الدولة كانا أكثر أهمية من الآلة الحزبية . ولكن بالرغم من نجاح ضربة المعلم هذه ، فإن الحركة الـديغولـية بقيت مهيمنة بشكـل واسع في الجمعية الوطنية . وقد أدى هذا لقيام صراع خفي بين رئيس الجمهورية وأكثرية أعضاء الأغلبية البرلمانية . وبالرغم من تحول « الاتحادية الوطنية للجمهوريين المستقلين » في أيار 1977 ، الى « حزب جمهوري » مزود بتنظيم أكثر دقـة وبتسلسل هـرمي ، فإن الحركة الجيسكـاردية لم تستـطع إبعاد الـديغوليـين المغروسـين بصلابـة على الصعيـد الانتخابي ، والذين يمتلكون حزباً ذا بنية أفضل . إن هذه النظرة السريعة تبين ، في آن واحد ، النجاحات التي يعرفها عمل أحزاب الأطر في العالَم الحالي وحـدوده . ولهذا السبب كان على الحزب الجمهوري أن يتحالف مع الراديكاليـين الڤالوازيين ومـركز الديمقراطيين الاجتماعيين (C.D.S) المنحدر من الاتجاه الديمقراطي المسيحي ، ليكونوا تحت إسم « الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية (U.D.F) إتحاديـة أحزاب . لقـد وجدت هذه التشكيلات في اتحادها القدرة على موازنة تأثير الحركة الديغولية . وبالرغم من القوى النابذة المُستمدة من تاريخ هذه الأحزاب ، وتقاليدها السياسية المختلفة ، والمشاجرات بين قياداتها ، فإن الضرورة السياسية للتحالف أبقت على وحدة التنظيم .

ومع أنَّ إمكانية الانتساب المباشر « للاتحاد » كانت موجودة ، فإن « الاتحاد » احتفظ بطبيعة أحزاب الأطر التي تميز القوى التي يتألف منها . لقد بَيَّنَ الدور الذي لعبه هذا التنظيم في الحياة السياسية الفرنسية أنَّ أحزاب الأطر يمكنها أن توازن عمل الأحزاب الجماهيرية بشكل فَعَّال .

أما خارج فرنسا ، فقد شكل حزب المحافظين البريطاني مثالاً معروفاً جداً لأحزاب الاطر . إلَّا أنَّ هذا الحزب يبتعد أكثر عن الصورة النموذجية التي رسمناها . فمن السمات الثلاث التي تميز أحزاب الأطر ، نجد أن السمة الأولى فقط موجودة بشكل لا يُناقَش : فالحزب لا يسعى لأنْ يزيد بشكل منظم من عدد المنتسبين له . إلَّا أنَّه ، بالمقابل، يمتلك، منذ القرن التاسع عشر ، بُنية صارمة ومتشعبة حتى المستوى المحلي ، لكنها مركزية بشكل واضح . ومع ذلك ، فإنَّ الاختلاف الأساسي بينه وبين الصورة النموذجية لأحزاب الأطر يقع على صعيد الكتلة البرلمانية . فهذه الكتلة تتقيد بانضباط صارم أثناء التصويت ، ولا سيما في المواضيع الهامة . إنَّ هذا الأمر أساسي وحاسم بالنسبة لطبيعة النظام السياسي البريطاني لأنه يحول دون حصول إنحلال داخل الأغلبية الحكومية .

إلَّا أن الاختلاف مع نموذج أحزاب الأطر الأوروبية يبدو أيضاً أكبر في حالة الأحزاب الامريكية . فالحزبان الديمقراطي والجمهوري هما بشكل لا يُنكر أحزاب أطر . فهما لا يقوما بعملية تنسيب منظم للأعضاء ، وتأثير لجان الأعيان فيهما مُهيمن . وعلاوة على ذلك ، فإنهما لا يتقيدا بأيِّ إنضباط أثناء التصويت في الكونغرس . إنَّ من التقليدي أنْ يحكم رئيس للولايات المتحدة بالاعتماد على فئة من الحزب المنافس ، في حين يقوم بمعارضته عدد من البرلمانيين من أعضاء حزبه الخاص . وبالمقابل ، فإنَّ الأحزاب الامريكية طَوَّرَت بنيات خاصة لتأطير الناخبين ، وذلك بخلاف الأحزاب الأوروبية التي تهتم فقط بتنظيم الأعضاء المنتمين إليها . إن نظام التأطير الامريكي يقوم على تقسيم البلاد الى وحدات قاعدية صغيرة ، تضم كل منها حول خمسمائة ناخب . وتُسند كل وحدة إلى مسؤول ، يُسَمَّى « الكابتن » ، ويبقى على صلة دائمة بالسكان . أما على مستوى الدائرة الانتخابية فيكون هناك مسؤول من مرتبة أعلى ، يُسَمَّى « المفوض » . ويقوم هذا بالإشراف على نشاط مسؤولي الوحدات . إنَّ من مزايا مثل هذا النظام ، نظرياً ، أنَّ الإعلام يسري في الاتجاهين . فالناخبون يُعْلَمُون بأهداف قادة الحزب ، ويكون بإمكانهم إيصال أرائهم ورغباتهم ومطالبهم إلى هؤلاء القادة . أما على الصعيد العملي ، فإن المسؤولين على مستوى الوحدات والدوائر يشكلون سَدَّاً أكثر مما يشكلون جسراً بين الناخبين والأطر القيادية في الحزب . إن

مصلحتهم الشخصية تملي عليهم غالباً أنْ يناوروا في تعاملهم مع الناخبين من أجل إطاعة توجيهات القادة ، أكثر من أنْ ينقلوا لهؤلاء مطالب أولئك . إن النظام يُعَدُّ فَعَّالاً أكثر مما هو ديمقراطي ، بالرغم من المظاهر ، وذلك على غرار ما هو الحال في أحزاب الأطر الأوروبية . إلَّا أنَّ هناك نقطة يبدو فيها التطبيق الامريكي أكثر ديمقراطية بكثير من تطبيقات أحزاب الأُطر الأوروبية : إنَّ الأمر يتعلق هنا بتعيين مرشحي الحزب في الانتخابات الرئاسية . إنَّ هذا المثال يبين أنَّ المفاهيم المُعَدَّة في سياقٍ ما تفقد جزءاً من ملاءمتها عندما تُنقل الى عالم ثقافي مختلف جداً . إن التعارض بين أحزاب الأطر والأحزاب الجماهيرية غني بالمعاني في العالَم السياسي الأوروبي . أما في العالَم الأمريكي الذي عَرِفَ تاريخاً ومؤسسات مختلفة كلياً ، فإن هذه المفاهيم تبدو مُلْصَقة بشكل تعسفي ، لأنها تأخذ بالحسبان بشكل سيء خصوصية الظواهر .

129 ـ الأحزاب الجماهيرية

من المناسب الآن النظر للفرع الآخر للأحزاب ، أي للأحزاب الجماهيرية . لقد ظهرت هذه الأحزاب في نهاية القرن التاسع عشر ، مع أسيس الأحزاب الاشتراكية . وقد لعب الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني دور الرائد في هذا الصدد(5) . لقد تأسس هذا الحزب في عام 1875 ، وكان يعلن تبنيه للماركسية (التي لم تكن تبدو ، في ذلك الحين ، متعارضة مع النزعة الاشتراكية الديمقراطية) ، وعَرِف تقدماً سريعاً بفضل رؤسائه الأذكياء من أمثال بابل (Bebel) ويلهلم ليبخنخت (W. Liebknecht) وفي بداية هذا القرن كان عدد أعضائه يتجاوز المليون منتسب . لقد كانت الأحزاب الاشتراكية في ذلك العصر أحزاباً ثورية . لكن هذا لا يعني أنها كانت تلجأ للعنف وإنما أنها ترى أنَّ تحويل المجتمع جذرياً هو أمر حتمي ولا بد منه . وهكذا كانت تُشارك بشكل طبيعي في الحياة السياسية للدول الديمقراطية .

فيما بعد ، تبنت تيارات أيديولوجية أخرى نموذج الحزب الجماهيري الذي اخترعه الاشتراكيون . فقد قلَّدته بعض الأحزاب الديمقراطية المسيحية والأحزاب الفاشية ، ومؤخراً أحزاب العالم الثالث . لكن التحريفات التي أُدخِلَت عليه ، والتي لم يكن أقلها تلك التي جاءت بها الأحزاب الشيوعية ، وريثة النموذج الاشتراكي ، سَلَّطت الضوء على غموضه العميق .

(5) أنظر : ا . كريجل (A. Kriegel) ـ « الحزب النموذج : الاشتراكية ـ الديمقراطية والأممية الثانية »
(Le parti-modèle: la social-démocratie et la IIe Internationale)
في « الخبز والورود » (Le pain et les roses) ـ منشورات P.U.F ـ 1968 ـ ص : 159 ـ 173 .

إنَّ الأحزاب الجماهيرية تتميز بسمتين تجعلها على طرفي نقيض مع أحزاب الأُطر : التنسيب الكثيف ، والتنظيم القائم على بنية قوية . وهاتان السمتان هما اللتان تمثلان مفتاح فعالية هذه الأحزاب . ولو كانت هذه الأحزاب ، من حيث المبدأ ، قد بقيت أمينة للفكرة التي كانت تتبنَّاها في الأصل ، لكان عليها أيضاً أن تتميز بأسلوب العمل الديمقراطي الصحيح المتمثل بخضوع القمة للقاعدة . لكننا يجب هنا أيضاً التمييز بين نموذجين للأحزاب الجماهيرية : الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية ، والأحزاب الشيوعية .

لقد كان منطق الأحزاب الاشتراكية يحكم ، في البدء ، عملية تنويع التنسيب . فهدف هذه الأحزاب كان يكمن بالفعل في إعطاء تأثير سياسي للأفراد الذين لم يكن لديهم أي تأثير ؛ أي لعامة الشعب أو المحرومين أو البروليتاريا . وكانت تعتزم أن تُعَوِّض بواسطة العدد غياب القدرة الفردية على العمل لدى أعضاء هذه الفئات . إلَّا أنَّ نظام الاقتراع العام والشامل كان ، حين إنشائه ، يلعب ، بشكل يدعو للاستغراب ، في اتجاه محافظ . فالجماهير غير المُنَظَّمة ، ولا سيما الريفية منها ، كانت تخضع لتأثير الأعيان التقليديين . ولكي يعكس الاقتراع العام والشامل بشكل صحيح مصالح الطبقات المحرومة والكثيرة العدد كان يجب عليها أن تُنَظِّم نفسها وتعي وسائل عملها . وقد جاء خلق الأحزاب الجماهيرية ليستجيب لهذا الهدف . فالحزب يتولى أولاً دوراً تربوياً . ففي داخله يتعلم المناضل ويرفع من مستوى وعيه السياسي ويدرس الآليات الاجتماعية ووسائل تحويلها . وحين يَتَكَوَّن بهذا الشكل يجعل من نفسه داعية للحزب لدى الجماهير غير الواعية . إنَّ تأثير الأعيان يتراجع تدريجياً نتيجة هذا النموذج الجديد للعمل السياسي . ومن جهة أخرى ، فإن استدعاء العدد الكبير يستجيب لضرورة عملية . فأحزاب الأُطر تستطيع أنْ تُمَوِّل نشاطاتها بفضل الثروة الشخصية لأعضائها أو للهبات المقدمة من المتعاطفين معها . أما الأحزاب الثورية فإنها لا تستطيع الاعتماد على نفس المساهمات . ومن هنا تنبع ضرورة الاشتراكات الضئيلة القيمة ولكن الكثيرة والمُنتظمة .

إنَّ الأحزاب الجماهيرية تتمتع ، في المقام الثاني ، ببُنْيات تنظيمية قوية . وهذه السمة تنجم ، بالضرورة ، مباشرة عن السمة الأولى . إذ أنَّ من الواجب بالفعل تأطير المنتسبين الجدد ، ومراقبة الإدخالات والإخراجات ، والسهر على الانضباط الداخلي ، وجمع الاشتراكات . كما أنَّ الغاية التربوية للحزب تتطلب ، من جهة أخرى ، أن يُسْنَدَ التكوين السياسي للأعضاء إلى مسؤولين مؤهلين ومراقَبين في آن واحد . كما يجب أيضاً أن يُنتَقَى من بين الأعضاء أولئك الذين هم أكثر جدارة بالوصول الى مراكز المسؤولية ،

وبتمثيل الحزب في المنافسات الانتخابية .

إنَّ على الحزب الجماهيري إذن أن يواجه مهمات متنوعة تُذَكِّرنا بمهام الدولة : كالتربية والشرطة والقضاء (الذي يُسنَد إلى لجان انضباط تعاقب المخالفين ، ويمكن أن تطرد المُدانين ، في الحالات الخطيرة) والحالة المدنية (التي لا تُدَوَّن فيها الولادات والوفيات ، وإنما تاريخ الانتساب والاستقالة) . وككل دولة ، يستعين الحزب الجماهيري من أجل القيام بهذه المهام بموظفين يُسَمَّوْنَ بالمُتفَرِّغين . إنَّ هذه الفئة الجديدة من الموظفين السياسيين تتميز عن العناصر التنفيذية التي تُسند لها مهمات مادية بصفة بحتة . إنَّ لديها مسؤوليات سياسية بشكل خاص ، تتمثل في تأطير المنتسبين وتنظيم الحياة الداخلية للحزب . وبما أنَّ أعضاء هذه الفئة يُكَرِّسون أنفسهم كلياً للقيام بهذه المهام ، فإنهم يتقاضون لقاء ذلك أجراً كاملاً من الحزب . إنَّ نشاطهم الحزبي يكتسي إذن ، بالنسبة لهم ، طابع المهنة . وهكذا تتشكل بيروقراطية حزبية حقيقية تُسمَّى غالباً « بجهاز الحزب » .

وينجم عن ظهور المتفرغين نتيجة كبيرة تتمثل في إنبثاق فئتين متميزتين من الأعضاء في داخل الحزب . الأولى تُكَرِّس للحزب وقت فراغها وتتخذ من العمل الحزبي مهنة لها ، والثانية تحيا ، إذا صح القول ، في الحزب . إنَّ من طبيعة هذا التمايز أن يُفسد الشفافية الديمقراطية للمؤسسة ، وذلك لأنَّ مرتبة إضافية تقوم بين قادة الحزب والأعضاء العاديين في القاعدة . فرِجَال « الجهاز » يتمتعون بالنسبة لهؤلاء برِفْعَةٍ تعود لتفرغهم ولمعرفتهم بالملفات . إلَّا أنهم يخضعون ، من جهة أخرى ، لقادة الحزب الذين يتحكمون بوضعهم كمتفرغين . ولهذا فإن لديهم ، في نفس الوقت ، الوسائل والبواعث للتلاعب بالأعضاء . أما هؤلاء فيعانون من عدم القدرة على إسماع أصواتهم ، ويُعَدُّون مجردين من السلاح تجاه جهاز الحزب ، مثلما أن المواطن العادي مجرد منه تجاه جهاز الدولة .

ومع ذلك ، فإن الحزب يُقَلِّد ، نظرياً ، البنية الحكومية في الدول الديمقراطية . إن له سلطة تنفيذية وأخرى تشريعية . أما دور البرلمان فتمارسه جمعية تُسَمّى « المؤتمر » الذي يجتمع دورياً ، على الأقل من حيث المبدأ ، ويضم مندوبين للأعضاء . والفرق الهام مع السلطة التشريعية في الدول الديمقراطية هو أنَّ المؤتمر لا يجتمع إلَّا نادراً (كل سنتين على سبيل المثال) ولمدة وجيزة من الزمن . ويتبنّى المؤتمر النظام الداخلي أو يُعَدِّلُه ، ويُحدِّد التوجهات الكبرى للحزب ، وينتخب الهيئات القيادية ،لكنه لا يستطيع أن يُمارس عليها ، في الواقع ، مراقبة ثابتة ومُفَصَّلة . وأما السلطة التنفيذية فتُسْنَد الى هرم من المراتب المنتخَبة من المؤتمر ، والتي تكون ، بقدر ما ترتفع ، أقل عدداً وأكثر

اجتماعاً بالغالب . إنَّ كلاً من الظاهرتين تُعَدُّ سبباً للأخرى ، لأنه كلما ازداد عدد أعضاء هيئة ما ، كان اجتماعها أصعب وقدرتها على القيام بعمل عميق أقل . إن الأسماء التي تطلق ، في فرنسا ، على هذه الهيئات القيادية تختلف حسب الأحزاب . وأكثرها استعمالاً هي : اللجنة القيادية أو اللجنة المركزية ، التي تَعُدُّ نحو مائة عضو . وفوق هذه اللجنة توجد لجنة إدارية أو مكتب سياسي يضم بشكل عام نحو عشرين شخصاً . وأخيراً ، فإن الهيئة الأقل عدداً ، وبالتالي الأكثر فعالية هي الأمانة (السكرتاريا) التي يوجد على رأسها أمين أول أو أمين عام . إنَّ التسميات الأولى التي ذكرناها هي ذات أصل فرنسي وتُستعمل من قبل الحزب الاشتراكي ، أما الثانية فيستعملها الحزب الشيوعي ، وهي ذات أصل ألماني أو روسي . لكنه تنبغي الإشارة إلى أن بعض الأحزاب ، التي ليس لها أية صلة أيديولوجية مع الحزب الشيوعي ، استعارت المصطلحات المستعملة من قِبله .

إن الحزب الجماهيري ، الكثير العدد والمتمتع ببنية وإنضباط شديدين ، يُعَدُّ أداة فعَّالة بشكل استثنائي في النضال السياسي . ولكن أداة لمن ؟ إن الجواب الرسمي لا شك فيه : فالحزب هو في خدمة المنتمين إليه ، وعبرهم في خدمة الطبقة الاجتماعية التي يدافع عن مصالحها . لكن الحقيقة في الواقع تبدو أكثر غموضاً .

إن الديمقراطية ، من حيث المبدأ ، هي القاعدة في داخل الأحزاب الجماهيرية . فهذه الأحزاب ، التي وُلِدَت من الرغبة في إعطاء مضمون ملموس للديمقراطية السياسية ، ترى أنه ينبغي عليها بالفعل جعل هذه الديمقراطية تعمل أولاً في داخلها . إنَّ نموذجها التنظيمي ، كما لَخَّصْناه ، يستجيب لهذا الأمر ، لأن كل الهيئات تتمتع بشرعية انتخابية ، مُستمدة ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، من مجموع الأعضاء الذين يُشكلون « شعب » هذه الديمراطية .

إن الإرادة الديمقراطية تُترجَم أيضاً من خلال خضوع المنتخَبين للحزب . فالأحزاب الجماهيرية تخشى من أن ينفسدمُنتخبيها بالجو البرلماني ، فيخونوها بعد أن يُؤمِّنوا لأنفسهم وضعاً شخصياً . إنّ الأمثلة على هذا النوع من التطور لا تنقص في الواقع . إلَّا أنَّ مثل هذه الممارسات تسخر بالتأكيد من المبادىء الديمقراطية . لهذا تقوم هذه الأحزاب بجهد مستمر من أجل إخضاع المنتخَبين لانضباط صارم . وهنا نجد أنفسنا على طرفي نقيض مع أحزاب الأطر .

إنَّ المبدأ إذن واضح ، لكن الأمور ، في الواقع ، مختلفة جداً . ولهذا يجب الآن ، وقبل النظر للحالة الخاصة للأحزاب الشيوعية ، وصف الظواهر التي تنزع الى تكوين أقليات قيادية حقيقية في داخل الأحزاب الجماهيرية .

ذاك أنَّ أثقال النظام تقف في وجه المنطق الديمقراطي . إنَّ الهيئات العليا ، التي لا يُعَدُّ أعضاؤها من حيث المبدأ إلَّا مندوبين ، تستفيد في الواقع العملي من تفرُّغ هؤلاء الأعضاء . لقد رأينا أن المؤتمرات لا تستطيع ، لأسباب بنيوية ، أن تقود الحزب بشكل ملموس . ومقابل التأثير الصاعد الذي يرتكز على مبدأ خضوع القمة للقاعدة نجد التأثير الهابط الذي يستمده القادة من تفرغهم ، ومعرفتهم بالملفات ، ومن النفوذ الذي الذي يستمدونه من دورهم . وبما أنهم يمتلكون ، علاوة على ذلك ، وكما أشرنا لذلك سابقاً ، الولاء التام للمتفرغين ، فإنهم يتمتعون ، في الواقع ، بسلطة واسعة جداً ، من الصعب رفضها .

إن من الممكن أيضاً أنْ نلاحظ بأنَّ وضع هذه السلطة موضع الإتهام هو أكثر صعوبة من توجيه الاتهام لسلطة القادة في الدول الديمقراطية . كيف يمكن فهم هذا الأمر ؟ إنَّ علينا أنْ نأخذ عدة عوامل بعين الاعتبار . أولاً ، إن مراقبة آليات الحياة الديمقراطية في الدولة هي أكثر تقدماً منها على المستوى الحزبي . فالانتخابات السياسية يمكن أن تُراقَب ، على سبيل المثال ، بشكل أفضل من الانتخابات التي يتم بموجبها اختيار المندوبين لمؤتمر الحزب . ثانياً ، إنَّ أعضاء الحزب ، كما لاحظنا ، متطوعون . ولديهم الحرية في ترك الحزب ، في حين أنَّ المواطنين ، الذين هم على خلاف مع النظام السياسي ، لا يغادرون البلاد إلاّ نادراً ، ويستمرون في التعبير عن عدم رضاهم . وأخيراً ، فإن النظام السياسي ، في ظل هذه العلاقة ، يُشكل كُلًّا ليس هناك شيء خارجي بالنسبة له . إنَّ هناك بالتأكيد إجراءات تجنيس تسمح بتحويل الأجانب الى مواطنين ، لكن نسبتهم الاحصائية تبقى ضعيفة . أما الحزب السياسي فإنه يُعَدُّ بالعكس جزءاً من كل أوسع ، وهو يقيم مع هذا « الكل » عمليات تبادل ، تتمثل بالانتسابات والاستقالات . إلاّ أنَّ هذا الوضع يُعتبر ملائماً بشكل خاص لمناورات مختلفة .

وبالمقابل ، فإنه سيكون من الخطأ الزعم بأن الآليات المرتبطة بأثقال النظام من شأنها أن تجعله يفقد كل طابع ديمقراطي . إنَّ الأمر هنا هو كما في الدولة ، حيث الديمقراطية لا تتحقق بشكل كامل بالرغم من أنها تشكِّل حقيقة واقعة . إنَّ هذه الحقيقة الواقعة تنبثق ، في الحالتين ، من إرادة الأفراد ، قادة وأتباع ، ومن آليات مُؤَسَّسية . فالحاجز في وجه أثقال الأقلية القيادية في الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية يتمثل في الاعتراف بالاتجاهات المُنَظَّمة في داخلها . إنَّ الأعضاء الذين لا يكونون على إتفاق مع القيادة لديهم ، ليس فقط الحق بقول ذلك ، وإنما أيضاً الحق بالتجمع من أجل تشكيل معارضة داخلية . إنَّ بإمكانهم أن يجتمعوا ويتشاوروا ويُعِدُّوا اقتراحات خاصة بهم ويقدموها للأعضاء الآخرين الذين يجدون أنفسهم موضوعين أمام خيارين .

إن هناك إذن حياة داخلية ديمقراطية في الحزب . وعلى القادة أنْ يـأخذوا هـذا الأمر بالحسبان ، بالرغم من المزايا التي يستمدونها من مواقعهم . إنَّ هذا الأمر يحول دون حصول الانحطاط الاستبدادي الذي يميز الأحزاب الشيوعية . ومع ذلك فإن للميدالية وجه آخر . فصراع الاتجاهات يمكن أنَّ يضعف الحـزب لأنه يمتص انتباه الأعضاء وروحهم النضالية ، ويجعلهم يهتمون بالصراعات الداخلية أكثر من اهتمامهم بالمعركة ضد العدو المشترك . إنَّ عرض الانقسامات يشكل ، علاوة على ذلك ، دعاية سيئة . كما أنَّ الصراعات الداخلية ، أخيراً ، إذا بلغت حداً ما من الشدة فإنها تضع وحدة الحزب نفسها في خطر .

130 ـ مثال على حزب جماهيري : الحزب الاشتراكي في فرنسا

إن تاريخ الحزب الاشتراكي في فرنسا يُبرز صعوبات الديمقراطية من المنـظمات ذات النموذج الاشتراكي الديمقراطي ، وكذلك حدودها وثبـاتها . لقـد وُلِدَ الحـزب الاشتراكي في عام 1905 من خلال انصهار عدة حركات نشيطة ، كانت تتنافس فيما بينها قبل ذلك الحين . واتخذ الحزب لنفسه إسم « الشعبة الفـرنسية لـلأممية العـمالية (S.F.I.O) . وهذه التسمية تشير لواقع أنَّ الحزب لم يكن يفكر بنفسه ضمن إطار قومي فقط . قد كان يريد أن يكون شريكاً في حركة أوسع ، هي الحركة الأممية العمالية ، التي تستهدف التعبير عن وحدة الحركة العمالية بشكل يتجاوز الحدود القومية : لقد كانت الحركة تطبيقاً لصيغة « البيان الشيوعي » الشهيرة : « يا عمال العالَم اتحدوا » .

لقـد أرادت « الشعبة الفـرنسية » إذن أن تكـون ثوريـة بالمعنى المُحـدَّد سابقـاً للكلمة . لكن تيارات مختلفة كانت تخترقها . فالتأثير الماركسي كان ينمو فيها ، لكنه كان يصطدم بمقاومة الاشتراكية الفرنسية القديمة ذات النزعة الليبرالية والفوضوية . ورغم هذه الانشقاقات الداخلية فإن إشعاع الحزب ظل يزداد لحين اندلاع الحرب العالميـة الأولى . إلَّا أنَّ هذه الحرب ستقوم بتغيير الوضع القـومي والدولي بشكـل جذري . فالأممية العمالية التي أبدت عدم قدرتها على الحيلولة دون اندلاع الصراع ، لم تَقْوَ على البقاء بعد نشوب العمليات الحربية . ومن جهة أخرى ، تمكن البولشفيك من الإستيلاء على السلطة في روسيا . وبعد الحرب ، قَرَّروا إعادة تـأسيس الأممية ، ولكن بشكـل تنظيم يكون خاضعاً لهم بشكل صارم . ولكي يتوصلوا الى هذا الهدف وضعوا شروطاً للانتساب . وقد انقسم الاشتراكيون الفرنسيون ، في مؤتمر تور المنعقد في كانون أول 1920 ، حين مناقشتهم لهذه المسألة . فأعلنت الأكثرية تأييدها للانضمام الى « الأممية الثالثة » وأخذت لنفسها إسم « الشعبة الفرنسية للأمميـة الشيوعيـة » (S.F.I.C) التي

ستتحول فيما بعد الى الحزب الشيوعي الفرنسي . أمَّا الأقلية فاستمرت بالعمل تحت قيادة ليون بلوم (Léon Blum) من خلال « الشعبة الفرنسية للأممية العمالية » .

إلَّا أنَّ ميزان القوى ما لبث أن انعكس سريعاً . فبين عامي 1921 و1930 فقد الحزب الشيوعي ثلثي الأعضاء المنتسبين له ، بينما استعادت « الشعبة الفرنسية للأممية العمالية » جزءاً هاماً من شعبيتها . وفي عام 1936 ، وقَّعَ الحزبان مع الحزب الراديكالي الاتفاق الانتخابي المعروف باسم « الجبهة الشعبية » . وشكل الاشتراكيون والراديكاليون حكومة أسندت رئاستها الى ليون بلوم . أما الشيوعيون فدعموا الحكومة ، لكنهم رفضوا المشاركة فيها .

وفي عام 1940 صوتت أغلبية البرلمانيين الاشتراكيين لصالح تخويل الماريشال بيتان الصلاحيات المطلقة . لكن الحزب عاد وانخرط في المقاومة ، وكان حين التحرير يمثل إحدى القوى السياسية الرئيسة في فرنسا . وشارك الحزب في حكومة الجنرال ديغول . وعندما ترك هذا السلطة في كانون الثاني 1946 ، بدأ العصر المُسَمَّى بعصر الأحزاب الثلاثة : الحزب الاشتراكي الذي شارك في السلطة مع الحزب الشيوعي ، والحركة الجمهورية الشعبية (M.R.P) ذات الاتجاه الديمقراطي المسيحي . إلَّا أنَّ الائتلاف انفرط في عام 1947 ، حين صوت الوزراء الشيوعيون ضد الحكومة التي كانوا أعضاء فيها ، فقرر رئيس مجلس الوزراء ، الاشراكي بول رامادييه ، إقالتهم . ومنذ ذلك الحين ، بدأت « الشعبة الفرنسية للأممية العمالية » باتخاذ مواقف معادية أكثر فأكثر للشيوعيين . واتجهت للتحالف مع أحزاب الوسط ويمين الوسط لتكوِّن معها إئتلافاً جديداً سُمِّيَ « بالقوة الثالثة » . وقد وقفت هذه القوة ، في آن واحد ، في وجه الشيوعيين والحزب الديغولي المُسَمَّى « بتجمع الشعب الفرنسي » (R.P.F) الذين كانا يتمنَّيان ، لأسباب مختلفة ، زوال نظام الجمهورية الرابعة .

لقد أصبحت « الشعبة الفرنسية للأممية العمالية » إذن إحدى الدعامات الرئيسة للنظام . إلَّا أن هذا التحول من حزب ثوري قديم الى حزب حكومي لم يتم من دون تنازلات وتَلَوُّثات . لقد أثار هذا التطور موجات خطيرة من الاستياء ، ولا سيما لدى الأعضاء الشباب . فقد كان هؤلاء يريدون أنْ يحتفظ الحزب بتوجُّهِهِ السياسي اليساري أو يستعيده . وكانوا يأخذون على قادتهم التخلي عن تحويل المجتمع الفرنسي تحويلاً عميقاً ، وقَصْرِ خطابهم على معاداة حادة للشيوعية . كما كانوا يندِدون بشيخوخة جهاز الحزب ويدينون سياسته الجزائرية التي كانت تُلَخِّص بشعار « حرب لا هوادة فيها » . وكان غي موليه يُجَسِّد في شخصه مجموع هذه الانتقادات .

ومع ذلك ، فإن عدداً من المناضلين اليساريين الشباب ، في تلك الفترة ، اختاروا الانتساب الى « الشعبة الفرنسية للأممية العمالية » بدل المنظمات اليسارية الصغيرة التي أخذت حينذاك بالازدهار . وكان هؤلاء يراهنون على تحويل الشعبة من الداخل استناداً على طابعها كحزب جماهيري . وقد كان من المُقَدَّر لهذا الرهان أن يربح ولكن بفضل وزن أحداث خارجية بشكل خاص .

ذاك أنَّ المنظر السياسي الفرنسي كان يتطور بعمق . فالجنرال ديغول عاد الى السلطة ، وأسَّسَ الجمهورية الخامسة . وكان ، في تلك اللحظة ، مدعوماً من قبل القسم الأعظم من « الشعبة الفرنسية » ، ولا سيما من قِبَل غي موليه . لكن الانشقاق السريع ما لبث أن تَمَّ في عام 1962 . فالحزب الديغولي الجديد ، الذي تأسس في عام 1958 ، تحت اسم « الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة » (U.N.R) ، وجَّه الى اليسار ، ولا سيما اليسار غير الشيوعي ضربات مُبرِّحة . كيف يمكن للحزب الاشتراكي أن يعيد بناء قواه ويعود الى السلطة ؟ إنه لن يأمل بالتوصل الى ذلك بمفرده . ولهذا طُرِحَتْ ثانية مسألة التحالفات . وكان هناك حَلَّان يمكن التفكير بهما . الأول باتجاه اليمين حيث يمكن التحالف مع أحزاب الوسط . والثاني باتجاه اليسار مع الحزب الشيوعي . لقد كانت مزايا الاتجاه الأول معروفة . إنه يعني بعث « القوة الثالثة » من جديد . لكنه كان يتضمن عيباً هاماً ، وهو أنه لن يُشَكِّل ، في أغلب الاحتمالات ، أكثرية . أما الثاني فيقلب العادات ويصدم المُحَرَّمات ويخترق كل المواقع المُكتَسَبة : إنه ثورة . لكن التحالف مع أحزاب اليسار يمكن أن يُوفِّر الأمل بالحصول على أغلبية انتخابية . وعلاوة على ذلك ، فإنه تحالف « يساري » ، مع كل السحر العالق بهذه الكلمة لدى جزء من الرأي العام الفرنسي .

إنَّ المقام هنا ليس مقام رسم التغيُّرات الفجائية المعقدة التي أدت ، في عام 1972 ، للتوقيع على « البرنامج المشترك للحكم » بين الحزبين اليساريين الكبيرين ، ثم ، بعد عقبات جديدة ، لانتصارهما في عام 1981 . إننا سنكتفي بالإشارة الى أنَّ هذه الحركة الواسعة ستؤدي الى تحول « الشعبة الفرنسية للأممية العمالية » . ففي عام 1969 ، وفي المؤتمر المنعقد في بلدة إسيِّ ـ لي ـ مولينو ، أصبحت الشعبة تُسَمَّى « بالحزب الاشتراكي » . وبعد عامين ، في مؤتمر ابيناي ـ سير ـ سين ، قام عدد من الأندية السياسية التي لعبت دوراً غير قليل في عملية تجديد اليسار ، بالانضمام الى الحزب الاشتراكي . وأصبح فرانسوا ميتران ، الذي كان عضواً في أحد هذه الأندية ، الأمين الأول للحزب . وقد تبنى هذا المؤتمر بشكل نهائي خط الاتحاد مع اليسار ، أيْ خط

التحالف الحكومي مع الحزب الشيوعي . وبذلك انغرس الحزب الاشتراكي بحزم في أوساط اليسار .

إن هـذا التجديـد العميق لتشكيل سيـاسي قـديم ومتصلب يستـدعي ثـلاث ملاحظات : أولاً ، أن تـأثير الأعضـاء ، الذي سَهَّلَه تـوالي الأجيال ، تجـلى بشكل حقيقي . وكان لهم وزن حاسم لصالح استراتيجية كانت واعدة ، ولكن مُكْلِفة ومحفوفة بالمخاطر أيضاً . ثانياً ـ نّ الأحداث لعبت دور الشرط غير الكافي ولكن الضروري . فلو لم يعرف اليسار غير الشيوعي الفشل والصعوبات التي لقيها في بداية الجمهـورية الخامسة ، لكان من المحتمل جداً ألَّا يتمكن الأعضاء الذين كانوا يتمنّون تحويله من التوصل الى غايتهم . ثالثاً ـ إنَّ من الملاحظ أن عدداً كبيراً من الرجال الذين لعبوا دوراً محركاً في عملية التجديد ، ودُعُوا لاحتلال المقاعد الأولى في الحزب الجديد ، أتى من تشكيلات أخرى غير « الشعبة الفرنسية للأممية العمالية » ؛ الأمر الذي يشـير إلى أنَّ التجديد أتى من المحيط أكثر مما أتى من المركز . وكـل هذا يُـظهر سلبيـة التنظيـمات السياسية الكبرى ، والمقاومات التي تضعها في وجه أولئك الذين يريدون تحويلها .

131 ـ الأحزاب الشيوعية

بـالرغم من تَفَرُّعها من نفس الجزع الذي تفرعت منـه الأحزاب الاشـتراكية الديمقراطية ، فإنَّ الأحزاب الشيوعية تشكل منظمات ذات طبيعة مختلفة جداً . فهي تبدي سمات خاصة تميزها بوضوح عن التشكيلات السياسية الأخرى . وهذه السمات ترتبط بأصل الأحزاب وأهدافها وأسلوب تنظيمها .

لقد تأثرت الأحزاب الشيوعية في البدء بظروف ولادتها . حيث كان عليها أن تجابه منذ البداية عالماً معادياً . وكان هـذا الأمر صحيحـاً أيضاً بـالنسبة لـلأحزاب الاشتراكية التي لم تكن تخفي هدفها الثوري . ولكن في حالة الأحزاب الشيوعية لعب ظرفان خطيران دوراً هاماً . الأول ، أنها لم تكن تُعلن انتسابها لثورة محتملة ، وإنما لثورة حقيقية قامت بواسطة العنف ، هي ثورة تشرين أول البلشفية في روسيا . ولهذا كانت توحي بخوف مباشر وأكثر حيوية . أما الثاني فيتجلّى في أنَّ الأحزاب الشيوعية بـدت خاضعة ، منذ البدء وبشكل دقيق ، لتوجيهات موسكو . ولهذا ذاع صيتها كأحزاب أجنبية تفضل مصالح دولة أخرى على مصالح بلادهـا . وهنا ينبغي أنْ نـلاحظ بأن الحكومة السوفياتية لم تقم بشيء من أجل التخفيف من هذا الشعور . بل إنها وضعت إحدى وعشرين شرطاً قاسياً للانتساب الى الأممية الثالثة . وقد فَضَّلَت بـذلك ، عن وعي ، تأسيس أحزاب قليلة العدد ومخلصة لها بشكل مطلق ، على خلق أحزاب كبيرة

ولكن يمكن أن تكون أقل تعصباً وانضباطاً . وقد كان الشرط الثالث رمزياً في هذا الصدد : فهو ينص على إلزام الأحزاب بأن تُؤَسِّس جهازاً سرياً الى جانب جهازها الشرعي . إنَّ الهدف من وراء هذا الشرط منفعي ، من حيث المبدأ . فهو يستهدف اتخاذ الاحتياطات التي لا بد منها في حال تعرضه للقمع . لكن مغزى الطلب أوسع بكثير ، فهو يظهر أن الحزب عبارة عن طائفة ، وأنه جسم غريب عن المجتمع الذي يعيش فيه .

لقد أدى هذا بشكل مؤكد لظهور نتائج على مستوى عقلية المناضلين الشيوعيين . فالانتماء للحزب لا يمكن أن يُقارن بأي إلتزام سياسي آخر . إنه يتضمن مخاطر ، محدودة أحياناً ، وجدية أحياناً أخرى . كما أنه يتطلب خضوعاً خطيراً . فالحزب ينتظر من المنتسبين اليه روحاً نضالية نشيطة ، ومن المسؤولين فيه تفانياً كلياً . وبالمقابل ، فإنه يجلب لهم شعوراً بالرضى ، يُوَفِّره لهم اشتراكهم في معركة عظيمة لا حدود لها إلاّ التاريخ والعالَم ، وهدفها النهائي سعادة البشرية . إن الحزب يكتسب في نظر مناضليه بُعداً عاطفياً . فهو مكان للأُخُوَّة في وجه عالمٍ معادٍ . إنه الحزب المُلْزِم ، القاسي ، ولكن المواسي الذي يلعب دور البديل الأبوي . ومع ذلك ، فإن المزايا لا تُعَوِّض دائماً المساوىء . ولهذا فإن الحزب غالباً عبارة عن « مصفاة » ، يأتي اليه المناضلون بأعداد كبيرة، لكنهم لا يقيمون فيه إلاَّ مدة وجيزة من الزمن . إنَّ من المناسب أن نضيف بأن هذه السمات تتغير حسب المكان والزمان . ففي فرنسا ، وفي الوقت الراهن ، نلاحظ أن نضال الانسان في الحزب الشيوعي لا يتضمن المخاطر أو الدوافع التمجيدية التي كانت موجودة في ظروف أخرى .

إن السمة الثانية الخاصة بالأحزاب الشيوعية ترتبط بعوامل أيديولوجية . فانتصار البلشفيك في روسيا ضَمَنَ بالفعل انتصار التفسير اللينيني للماركسية . إلاَّ أنَّ هذا التفسير كان له نتائج كبيرة على تنظيم الأحزاب وأهدافها . لقد شرح لينين في كراسه « ما العمل ؟ » ، المنشور في عام 1902 ، أنَّ الطبقة العاملة إذا ما تركت لوحدها ، فإنها لن تتجاوز مستوى الوعي النقابي المطلبي . فالعمال سيُنَظِّمُون أنفسهم من أجل الدفاع عن مصالحهم والتأثير على النظام السياسي ، وليس من أجل تدميره ، وكان لينين يرمي من وراء هذا التفسير تبرير عدم تحقق تنبؤات ماركس ، فالثورة « الحتمية والقريبة » لم تَقُمْ . لكنه يضيف بأنَّ العمال ، باكتفائهم بالتحسين النسبي لمصيرهم ، خانوا رسالتهم التاريخية . فهم الذين يجب عليهم بالفعل أن يقوموا بالثورة ، ويقضوا بشكل نهائي على استغلال الإنسان للإنسان ويخلقوا المجتمع الكامل . ضمن هذه الشروط ، ينبغي على الحزب أنْ لا يكون مجرد تعبير مباشر ومحايد للطبقة العاملة ،

بحيث لا يقوم إلاَّ بإعادة إنتاج تطلعاتها النقابية المطلبية . وإنما يجب عليه أنْ يكون ضمير البروليتاريا وطليعتها . فهو لا يهدف لمجرد التعبير عن إرادتها الـذاتية ، وإنمـا لتغليب مصالحها الموضوعية التي تتطابق مع مصالح البشرية .

لهذا فإن الحزب بالضرورة هو حزب نخبوي . فصفة البروليتاري ليست ضرورية ولا كافية لأن يكون المرء عضواً فيه . إن البروليتاريين الواعين لرسالة البروليتاريا هم وحدهم فقط الجديرون بذلك . وأكثر جدارة منهم أيضاً ، بلا شك ، المثقفون الثوريون الذين اكتشفوا آلية استغلال الإنسان للإنسـان والمنهج المـلائم لوضـع حد لـه ، أي الثورة . إنَّهم وحدهم المُعَبرون المؤهلون عن المصالح الحقيقية للبروليتاريا ، المصالح التي لا يراها البروليتاريون أنفسهم . لكن إيجاد تعارض بين من يعلمون ومن يجهلون يؤدي لنزع كل شرعية عن فكرة الديمقراطية . إن الفرق الذي يميز بين أعضاء الحزب وغير الأعضاء ، يصل بشكل حتمي إلى داخل الحزب حيث نميز على أساس درجة الوعي ، بين المناضلين من القاعدة ، والأطر الوسطى ، والأطر القيادية ، والأمين العام ، الذي يُعَدُّ الأكثر وعياً من الكل .

إن خصوصية الأحزاب الشيوعية تستمد ، أخيراً ، من سمة ثالثة ، ذات طابع تنظيمي نظرياً ، إلاَّ أنها في الواقع تتحكم بكل الحياة الداخلية للحزب . وهي تتلخص بعبارة « المركزية الديمقراطية » التي نص عليها ، للمرة الأولى ، الشرط الثاني عشر من شروط 1920 . ماذا يعني هذا المفهوم ؟ يجب هنا التمييز بين النظرية والتطبيق .

إن النظرية ترتكز على فكرة أن الديمقراطيـة الشكلية ، كـما تمارسهـا الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية ، ليست قابلة للتطبيق في الأحزاب الشيوعية . فهذه الأحزاب ، كما يُقال ، تعيش في داخل مجتمع يسعى لتدميرها . إنها جيش البروليتاريا في الحرب بين الطبقات . ولهذا فإنها تضطر ، من أجل أن تبقى على قيد الحياة ، لأن تراعي انضباطاً ذا نمط عسكري . فليس هناك مجـال لأن يجادل بعض أعضـاء الحزب في القـرارات المُتَّخَذَة . بل يجب عليهم ، بعد اتخاذها ، أن يطبقوها بدون ضعف . وينجم عن هذا أن وجود إتجاهات مُنَظَّمة أمر محظور في الأحزاب الشيوعية . وحتى المناضل المعزول لا يحق له القيام بأي نوع من أنواع بنود الوعي . فإذا كان معادياً للاختيارات التي تبناها الحزب ، فإنَّ عليه التخلي عن وجهة نظره الخاصة .

هذه هي المركزية . ولكن لماذا يمكن أن يُقال عنها أنَّها ديمقراطيـة ؟ إنَّ النظام يكون ديمقراطياً ، كما يُقال ، لأن القرارات تتخذ فيه بالأغلبية ، وبعد تبادل لوجهات النظر يمكن لكل الآراء أن تُعبِّر فيه عن نفسها بحرية . هكذا يمكن التوفيق بين المركزية

والديمقراطية ، وبين الفعالية وحرية التعبير . فالديمقراطية تنال نصيبها قبل إتخاذ القرار ، أمّا المركزية والانضباط فبعد اتخاذه .

إنَّ النظرية تبدو متماسكة بالرغم من أن التوفيق بين المتضادات الذي تزعم أنها تحققه يبدو إعجازياً إلى حد ما . أما التطبيق فمختلف جداً بالفعل . إن الأصول الشكلية تُحْتَرَمَ . والمناقشات تجري بالفعل ، وكذلك التصويت . لكنها ، في الواقع ، لا تشكل إلاّ مصادقات . فالاختيارات الحقيقية تكون قد اتُّخذت قبل ذلك من قِبَلِ الهيئات العليا . وهذا الأمر ينطبق أيضاً على الاستراتيجية السياسية . ولكن نقصر حديثنا على أمثلة فرنسية حديثة نشير إلى أنّ قرارات هامة جداً إتُّخِذَت من قبل الفريق القيادي من دون استشارة المناضلين في القاعدة ، ومنها على سبيل المثال : التخلي عن فكرة ديكتاتورية البروليتاريا، والتغيرات المتتالية في خط الحزب ، والتخلي عن اتحاد اليسار في عام 1977 ، ثم العودة إليه في عام 1981 ، واستقالة الوزراء الشيوعيين من الحكومة في عام 1984 . إنَّ نفس الأمر نجده أيضاً أثناء انتقاء الأطر القيادية في الحزب . فكيف يمكن ترك أمرٍ بمثل هذه الأهمية للأراء الذاتية لمناضلي القاعدة ولتفضيلاتهم ؟ وعلاوة على ذلك ، فإنّنا يجب أنْ نرى أنَّ « المفهوم الجماعي للتمثيل » ، حسب تعبير آني كريجل (A.Kriegel) ، يتغلب على « المفهوم الفردي للكفاءة »[6] . وبعبارة أخرى ، فإنَّ الأحزاب الشيوعية تُكَوِّنُ عن نفسها صورة ، وتعمل على وضع الوقائع في حالة إتفاق معها : إنَّ قاعدة غير مكتوبة تريد أنْ يكون هناك بين المسؤولين في كل مستوى من مستويات التنظيم نسبة مئوية مُحدَّدة من العمال والفلاحين والمثقفين والنساء . . . إنَّ التنافس بين الأفراد لا يتم بشكل إجمالي ، بناء على معيار الكفاءة فقط ، وإنما بداخل كل فئة وعلى عدد من المقاعد مُحَدَّدة سلفاً . وهذا ما يفسر واقع أنَّ الأحزاب الشيوعية هي الوحيدة التي يوجد فيها عدد كبير من القادة العمال، أو بالأحرى من أصل عمالي ، لأنَّ الإنسان الذي تَفَرَّغ منذ ثلاثين سنة للعمل في حزب سياسي يكف عن أنْ يكون عاملاً ويصبح محترفاً للسياسة . إنَّ عدد القادة الذين هم من أصل عمالي لا يأتي نتيجة نوع من التلقائية الاجتماعية ، حتى وإن كانت تلقائية نابعة من فئة اجتماعية ما ، وإنما هي نتيجة لاستراتيجية واعية تهدف الى تصحيح ميل كل فئة إجتماعية إلى محاباة المحظوظين فيها .

لماذا يقبل الأعضاء في القاعدة هذه الممارسات التي تؤدي لإفراغ المبادىء

---

(6) ا . كريجل : « الشيوعيون الفرنسيون » (Les communistes français) منشورات Le Seuil ـ الطبعة الثانية ـ 1970 ـ ص 154 .

الديمقراطية ، التي يتم التأكيد عليها ، من معناها ؟ يجب أولاً النظر إلى العوامل النفسية . إنَّ الكثير من الأعضاء لا يعون هذه المناورات . ومن بين أولئك الذين يفهمون ما يجري ، يقبل البعض الوضع نتيجة ولائهم للقضية التي اختاروها . أما المتفرغون في الحزب فإنهم يكونوا مُكْرَهين على إتباع توجيهات القيادة لأنَّ كل تمرد سيؤدي الى فقدانهم لعملهم . أما المناضلون الذين تلاشى إيمانهم فيتخلُّون عن التقاتل في الحزب ويتركونه على رؤوس أقدامهم . ويضاف لهذه العوامل ، بعض الممارسات التي تسمح بمراقبة صارمة للمداولات والقرارات. فالهيئات المسؤولة في كل مستوى تتداول بحضور مندوبين عن الهيئة الأعلى : إن نفوذ هؤلاء المندوبين ومعرفتهم بالملفات وقدرتهم على المناورة تساعدهم كثيراً على فرض وجهة النظر الرسمية . وهذه الآليات تلعب بقوة أكثر كلما اقتربنا من القمة . إنَّ القيادة قد تسمح ببعض الجدل في القاعدة . لكن المهم أن تضمحل هذه الفوضى كلما اتجهنا صعوداً في الهرم الحزبي ، بحيث تقي الهيئات القيادية نفسهامنها. لقد أبدت مجموع هذه الآليات المصقولة فعالية مُدهشة لخ تُكَذَّب مطلقاً حتى الآن .

إنّ من المناسب أن نحدد بدقة ، أخيراً ، أن الظواهر التي حَلَّلْناها تعمل في الأحزاب الشيوعية للبلدان الديمقراطية ، ولا تعني تلك التي تُمارس السلطة . لأن الأحزاب ، في هذه الحالة ، تستند على جهاز قمعي ، وهي مُستعدة لأنْ تستخدم وسائل إقناع أقل تهذيباً . إننا لن ندرس هنا هذه المشكلة ، لأن الحزب الواحد له دور مختلف كلياً عن دور الأحزاب التي تمت دراستها حتى الآن : فالاهتمام بموضوع الانتخابات ، على سبيل المثال ، غريب عنها كلياً . إننا سندرس إذن هذه الظاهرة في الشعبة المخصَّصة لوظائف الأحزاب .

ثانياً : إنتقادات التصنيف البنيوي وإضافات عليه

132 ـ مفهوم الأحزاب التي تلتقط كل شيء

ظهر التمييز بين الأحزاب الجماهيرية وأحزاب الأطر قبل الانقلابات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي شهدتها المجتمعات الغربية منذ ربع قرن . وهذه الملاحظة قادت للتساؤل عما إذا لم تجعل هذه التحولات المفاهيم التقليدية بالية. لقد بدت أحزاب الأطر صامدة خلافاً لبعض التنبؤات التي بَشَّرت باختفائها ، نظراً لأنها كانت ترى فيها بقايا عصرٍ وَلَّى . وبالمقابل ، فإن بعض المؤلفين حكموا على الأحزاب الجماهيرية أيضاً بالانحطاط ، نظراً لأنَّ وزن الطبقة العاملة ، التي تشكل قاعدتها الاجتماعية التقليدية ، يتناقص لصالح العاملين في التجارة والخدمات ، ولأن تحسن مستوى الحياة ، الذي لا

يُنكر خلال سنوات الازدهار والذي لم تضعه الأزمة الاقتصادية قيد التساؤل بعمق حتى الآن ، يؤدي ، من جهة أخرى ، للتقليل من الصراعات الاجتماعية ، ومن الالتزام السياسي للأفراد . إنَّ هذا العالَم الجديد قد يُوَلِّد نموذجاً جديداً من الأحزاب ، من المناسب أن نعطيها إسم « الاحزاب التي تلتقط كل شيء » (Catch-all parties) .

إنَّ هذه التسمية ، التي يجب أنْ نقول بأنَّها قليلة البلاغة ، مأخوذة مباشرة من الانجليزية . والغاية منها التأكيد بأن الأحزاب ، في المجتمعات الحديثة التي فقدت فيها الصراعات الايديولوجية حدتها ، تسعى لإقناع الناخبين أكثر مما تسعى لتأطير الأفراد . ولهذا فإن هذا النمط من الأحزاب تخلّى عن التعبير عن مصالح طبقة أو فئة اجتماعية مُحَدَّدة ، كما كانت تفعل الأحزاب الايديولوجية . وبدأت باجتذاب أنصارها من مجموع الجسم الانتخابي ، وبدون تكييف دعايتها لتوافق فئات خاصة بقصد إرضائها . كما تخلّت عن تقديم برامج دقيقة تتضمن اختيارات واضحة من شأنها إفزاع جزء من الناخبين . إن هذه الأحزاب لا تتطلع للقيام بتحكيم بين الفئات الاجتماعية ذات المصالح المتباينة ، وإنما تحاول إقناعالناخبين من كل الفئات . إنَّ مثل هذا الهدف يتضمن رفض الأيديولوجيات ذات البُنى الجاهزة ، والتأكيدات المحسومة والاستعاضة عنها بتصريحات جذابة ولكن مُبْهَمَة . إنَّ نجاح مثل هذه الاستراتيجية يرتكز كثيراً على جاذبية الزعماء ، ولا سيما جاذبيتهم الاعلامية : إننا نلتقي ثانية هنا بإشكالية الطابع الشخصي للسلطة . ولهذا فإنَّ هذه الأحزاب تهتم بالصورة المتميزة لزعمائها ، كما تسعى لإيجاد مرشحين قادرين على اجتذاب ثقة الناخبين ، وكسب مراكز حساسة في الحياة السياسية تسمح لهم بتأمين وحفظ نفوذ هادىء ورزين وعميق في المجتمع .

ضمن هذه الفئة الجديدة من الأحزاب نقترح أن نضع الحزب الديمقراطي المسيحي في إيطاليا ، والحزب المسيحي الديمقراطي في ألمانيا ، والحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني الذي تخلى عن كل عودة الى الماركسية أثناء مؤتمر بادغورسبرغ ، المنعقد في عام 1959 . كما يمكن أنْ ندرج فيها أيضاً الحزب الديغولي في فرنسا : وهي طريقة بليغة للتخلص من معضلة مثيرة سنعود لطرحها فيما بعد . ثم إنَّ البعض يضيف أيضاً الى هذه الفئة الحزب الاشتراكي الفرنسي . وهو يستند في ذلك ، بشكل خاص ، الى واقع أن البنية الاجتماعية المهنية لناخبي الحزب الاشتراكي تقترب بوضوح ، في انتخابات 1981 على سبيل المثال ، من البنية الاجتماعية المهنية للهيئة الناخبة الفرنسية بمجملها ، بالرغم من أن بعض الفئات كانت فيها ممثلة بأقل من النسبة العامة (كالمزارعين ، والأطر العليا ، والمهن الحرة والصناعيين والمتقاعدين) وبعضها الآخر ممثلاً بأعلى من النسبة العامة (كالعمال ، والأطر المتوسطة ، والأجراء) . إنَّ هذا الوضع

كـان ملحوظـاً بشكل بديهي، وكان من الصعب فهمـه في إطار النـظرية التقليـدية للأحزاب الجماهيرية . لقد وصل الأمر الى حد أن الحزب الشيوعي الفرنسي وضع نفسه في موضع شك برغبته بالتحول الى حزب من هذا النوع أثناء فترة الانفتاح التي سعى خلالها لإغراء وجذب فئات محددة من دون الرجوع إلى أي مفهوم طبقي (كالمسيحيين والديغوليين) . ولهذا صار من المغري دعم مقولة أن التقسيم الثنـائي يجب أن يُغني بنموذج ثالث ، يتيح المجال « للأحزاب التي تلتقط كل شيء » الى جانب الأحـزاب الجماهيرية وأحزاب الأطر .

ماذا يمكن أن نفكر بشأن هذا المفهوم ؟ يجب أولاً التساؤل عما إذا كانت الفرضية الأساسية قد تحققت . هل الفكرة القائلة بأن الارتفاع العام في مستوى الحياة يؤدي آلياً للتخفيف من حدة الصراعات هي فكرة صحيحة ؟ إن الأحداث لم تصادق على هذا التنبؤ بطريقة بديهية. فالصراع السياسي في فرنسا لم يفقـد شيئاً من عنفـه . إلاّ أن مفهوم « الحزب الذي يلتقط كل شيء » يستمد من هذا التحليل الكثير من قوته الإقناعية . إن تطور التنظيمات السياسية نحو هذا النوع من الأحزاب يبدو طبيعياً في عالَم تَخِفُّ فيـه الصراعات السياسيـة . ولكن بمقدار مـا أنَّ القضية لم تتحقّق ، نميـل لإعادة النـظر بالنتيجة .

هل يمكن أنْ نُؤَسس معياراً لتقسيم تصنيفي على الجهود الـرامية لإقنـاع الهيئة الناخبة ؟ إن الديماغوجية توجد في كل الأزمنة . فهل رأينا أبـداً حزبـاً يرفض تـأييد الناخبين ؟ إنَّ التنظيمات المتباينة لأحزاب الأطر والأحزاب الجماهيرية هي وسائل مختلفة لبلوغ نفس الهدف المتمثل بتأمين أوسع قاعدة انتخابية ممكنة . إن التصلب المـذهبي والنقاء الايديولوجي لم يكونا مطلقاً إلاَّ من فِعْلِ التشكيلات السياسية التي لا أمل لديها بالوصول الى السلطة . ومنذ اللحظة التي يبدو فيها الوصول الى السلطة أمراً ممكناً ، فإن على الأحزاب ، التي لا تريد على الأقل أنْ تُقيم نظاماً ديكتاتورياً ، أن تتحالف مـع مختلق القوى الاجتماعية ومع طبيعة الأشياء . صحيح أن الأحزاب الاشتراكية ، في الفترة التي كانت تريد فيها أن تكون ثورية ، كانت تقوم بحملة مُوَجَّهة إلى فئات إجتماعية خاصة ، وتجازف بأبعاد أفراد آخرين . لكن اهتمامات التكتيك الانتخابي، حتى في مثل ذلك الوضع ، لم تكن غريبة عنها إطلاقاً بشكل كلي . لقـد كان المنـاضلون الأنقياء والصلبون يسَمُّون هذا الاتجاه باستهجان « بالنزعة الانتخابيـة » . ولكن بما أنَّـه كان مُسْتهجناً ، فهذا يعني أنه كان موجوداً بالفعل . وإذا نظرنا إلى هذه الحالة باعتبارها حجر الأساس الذي يسمح بإعطاء مفهوم « الحزب الذي يلتقط كل شيء » كل معناه ، فماذا ستكون الفائدة الفكرية للعملية ؟ إننا بتعلّقنا بشكل أساسي بالفارق الذي يفصل

بين الدقة المذهبية ومحاولات الإغواء السائرة في كل الاتجاهات ، نصل فقط للتمييز بين الأحزاب الطبقية ذات الاتجاه الثوري ، و« الأحزاب التي تلتقط كل شيء » ، أي بين أقلية ضئيلة من التنظيمات المُستبعَدة من السلطة ، والمُهَمَّشة من خلال العملية الانتخابية ، وبين الأغلبية الساحقة من التشكيلات السياسية . إننا بذلك سنَتْرك جانباً عدداً كبيراً من السمات ذات الدلالة (مثل : أسلوب التنسيب ، ونموذج التنظيم ، والعلاقات السلطوية الداخلية) التي يُبرز قيمتها ، بالعكس ، التقسيم التصنيفي الثنائي . ويبدو إذن بالإجمال أنّ لمفهوم « الحزب الذي يلتقط كل شيء » الفضل في شد الانتباه لبعض مظاهر التطور في الأحزاب الغربية ، أو بالأحرى ، لتزايد بعض الاتجاهات التي وُجِدَتْ لدى كل الأحزاب منذ أنْ أصبح حق الاقتراع العام والشامل حقيقة واقعة . إلاَّ أنَّ هذا المفهوم لا يشكل ، بالمقابل ، مفهوماً عملياتياً قابلاً لأنْ نُؤَسِّس عليه تقسيماً تصنيفياً للأحزاب .

133 ـ مفهوم أحزاب الناخبين

يشكل مفهوم أحزاب الناخبين (Partis d'électeurs) تجديداً آخراً مهياً لإكمال التقسيم التصنيفي الثنائي التقليدي . لقد اقترحه جان شارلو (J. Charlot) من أجل أنْ يأخذ بالحسبان خصوصية الظاهرة الديغولية التي كانت ، للوهلة الأولى ، تندرج بصعوبة ضمن الفئات التقليدية للأحزاب . وحسب هذا الاقتراح ، يحتل حزب الناخبين مكانه إلى جانب حزب الأطر والحزب الجماهيري ، كحزب ثالث في تقسيم نموذجي ثلاثي . إن حزب الناخبين لا يلتفت نحو الأعيان كالأول ، ولا نحو الجماهير كالثاني ، وإنما نحو الهيئة الناخبة . هكذا تُفَسَّر نجاحات الحزب الديغولي في الحملات الانتخابية على المستوى الوطني ، بالرغم من أنَّه ، في بداية تاريخه ، لم يكن لديه إلَّا نفوذ ضئيل لدى الأعيان ، ولم يكن يمتلك وسائل عمل الحزب الجماهيري . كما أن حصوله ، في أواخر الستينات تقريباً ، وكما حدث فيما بعد للحزب الاشتراكي ، على تأييد تركيبة إجتماعية قريبة إلى حد ما من تركيبة الهيئة الناخبة بمجملها ، يمكن أيضاً أنْ يُفَسَّر ضمن هذا الأفق .

ولكن ألاَ تطبق الاعتراضات التي وُجِّهت إلى مفهوم الحزب « الذي يلتقط كل شيء » على مفهوم حزب الناخبين أيضاً ؟ إنَّ كل الأحزاب تبحث عن الناخبين ، وقد يحصل أنْ تجد أحزاب الأطر الكثير منهم . وبالعكس ، فإن التأثير الانتخابي للحركة الديغولية أخذ في الانحدار . ففي حين أنه كان يتجاوز في فترة 1962 ـ 1968 نسبة 30% من أصوات المشاركين في الانتخابات ، لم تحصل الحركة إلاَّ على نسبة 22,6% في الانتخابات التشريعية التي جرت في آذار 1978 و20,8% في انتخابات حزيران

1981 . ويمكن أنْ نتخيل أيضاً بشكل فرضية مدرسية أنّ نفوذها ما زال في تناقص .
إنَّ السؤال الأساسي الذي يطرح نفسه هو إذن التالي : هل تغيرت طبيعتها من جراء ذلك ؟ إنَّ الجواب ، مهما كان ، مُدَمِّر للنظرية . فإذا أجبنا بنعم ، فإنه ينبغي أن نُفَسِّر كيف تتغير طبيعة الحزب في حين أن بُناه وبرنامجه وقيادييه لم يتغيروا . وإذا أجبنا بلا ، فإننا يجب أنْ نستنتج أن حزب الناخبين لا يُعَرَّف من خلال الناخبين ، كما أنَّ حزب الأطر لا يُعَرَّف من خلال الأطر ، والحزب الجماهيري من خلال الجماهير . ذلك أن حزب أطر بلا أطر لن يُسَمَّى حزب أطر ، وأن حزباً هجرته الجماهير لن يكون إلَّا عصبة ضئيلة العدد. فإذا لم يُعَرَّف حزب الناخبين من خلال الناخبين، فهذا يعني أنه يُعرَّف فقط من خلال واقع أنه ليس حزبَ أطر لأنّ نفوذه لا يرتكز فقط على شبكة من الأعيان ، وليس حزباً جماهيرياً لأن لا يقوم على البنية الجماهيرية التي تميز هذه الأحزاب . وهكذا نجد أنفسنا ثانية عند نقطة البداية .

إنَّ مفهوم حزب الناخبين ، الذي اقتُرِحَ من أجل أخذ خصوصية الحزب الديغولي بالحسبان ، يقوم بالإجمال بتثبيت الصعوبة ، أكثر مما يُساهم في حَلِّها . ولكن ألاَ يمكن التغلب على هذه الصعوبة ؟ إنَّ التقسيم النموذجي التقليدي ، كما يبدو في الواقع ، يسمح بتوضيح الظاهرة شريطة النظر إليها في حقيقتها ، وليس وفق الأوهام التبريرية أو الجدلية التي أُثيرت حولها . وشريطة القبول أيضاً بأنَّ مفهومَيْ حزب الأطر والحزب الجماهيري لا يُعَرِّفان جَوْهَرَين يجب الاختيار بينهما ، وإنما قُطبين يمكن أنْ يمتزجا وفق منطقٍ وكميات متغيرة .

134 ـ صعوبة تصنيفية = الحركة الديغولية

ربما لا يكون من الضروري ، من أجل فهم الحركة الديغولية ، أن نُبدع تصنيفاً جديداً للأحزاب . إنَّ من الأكثر فعالية ، بدون شك ، أنْ نكشف عن السمات التي تُقَرِّبها من النماذج المعروفة ، ونفهم كيف يمكن أن تتعايش معها . إننا سنقوم هنا فقط بالنظر إليها في الفترة السابقة لعام 1976 ، وهو العام الذي تحولت فيه إلى « التجمع من أجل الجمهورية » . إن تحليل هذا « التجمع » الذي يبدي سمات مختلفة يتطلب بالفعل مفاهيم أخرى . إننا سنعطي هنا للحركة الديغولية إسم « اتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية » (U.D.R) ، بالرغم من أنها بكل دقة لم تحمل هذا الاسم إلَّا اعتباراً من عام 1968 . فعلى الرغم من التغيرات المتتالية في الاسماء ، بقي الحزب بالفعل هو نفسه منذ تأسيسه في عام 1958 .

إن « الاتحاد » يمتلك بعض سمات الحزب الجماهيري . منها أولاً ، عدد المنتسبين

له . فبالرغم من أن الأرقام المنشورة تدعو للشك ، إلاَّ أنَّ مما لا يُنكر أنَّ عدد المنتسبين يتجاوز كثيراً عدد المنتسبين لأحزاب الأطر . ومع ذلك ، فإن المهم بشكل خاص أن نرى أنَّ هذا الأمر لم يكن نتيجة لصدفة ، وإنما لاستراتيجية مرسومة . فالاتحاد كان يسعى لتنسيب الأعضاء له . ومثل هذا المسعى كان يمكن أن يُعَدَّ غير ضروري لو كان الحزب يستهدف فقط إقناع الناخبين . كما أنَّ الاتحاد ، بخلاف أحزاب الأطر ، لم يكن يكتفي باصطياد الأعيان ، الذين لم يُحقق لديهم ، على كل حال ، إلاَّ نجاحات محدودة . بل إنَّه كان يمتلك قاعدة شعبية حقيقية ، كانت تنقسم بوضوح الى فئتين مختلفتين من حيث الأصل والأهمية العددية . الأولى ، وهي الأهم ، كانت تضم أفراداً يُصَنَّفون تقليدياً ضمن اليمين الشعبي ، الذي لديه أيديولوجية معروفة جداً ، تتمثل في : حب النظام ، وروح التزمُّت ، والعداء الشعبي والحاد للشيوعية الخ . . . أما الثانية ، فَتَضُمُّ رجالاً أتوا من اليسار ، وكانوا قد التحقوا بالجنرال ديغول أثناء المقاومة ، أو اقتنعوا ببعض أطروحاته ، ولا سيما في مجال الجمع بين العمل ورأسِ المال ، والمُشاركة ، وطبع السياسة الخارجية الديغولية بشيء من « الحياد » . لقد شُتِّتَتْ هذه الفئة الثانية ، التي تمثل أحد مظاهر الأصالة في الحركة الديغولية ، في عهد رئاستي جورج بومبيدو وفاليري جيسكار ديستان . وفي ذلك الحين كان تأثير « الاتحاد » على الناخبين اليساريين يتجه ، بشكلٍ موازٍ ، نحو الاضمحلال . فالشيء الوحيد الذي كان يجمع بين هاتين الفئتين كان يتمثل في عبادة شخصية الجنرال ديغول ، الذي أعطى للحزب بُعداً عاطفياً .

كما كان « الاتحاد » يمتلك سمة ثانية من سمات الأحزاب الجماهيرية . فلوائحه الداخلية كانت تنص على نظام الانتخاب في كافة المستويات ، ووفق مخطط هرمي من شأنه ضمان تفوق المناضلين في القاعدة . فقد كان هؤلاء ينتخبون الهيئات القيادية الوسطى التي تنتخب بدورها اللجنة المركزية التي تقوم بانتخاب الأمين العام . إنه التنظيم النموذجي للحزب الجماهيري . وحتى لو كانت هذه الأسس بلا قيمة ، فإنها لا تستحق قدراً أقل من الانتباه . فالاتجاهات الأوليغارشية التي تؤدي لإفراغ المبدأ الديمقراطي من محتواه ، كانت ، كما رأينا سابقاً ، تظهر في الأحزاب الجماهيرية . لهذا فإنه لا يمكن الاكتفاء بالاشارة الى هذه الظاهرة من أجل رفض إدراج « الاتحاد » ضمن هذه الفئة . كما أنَّ واقع اللجوء الى هذا الأسلوب من التمويه كان في حد ذاته مليئاً بالمعاني . فقد كان مؤشرا على الأهداف التي تهيمن على إعداد النظام ، وتهدف الى تزويد الحركة بصورة شعبية وديمقراطية . أننا لا نرى جيداً كيف يُسَهِّل مفهوم حزب

الناخبين فهم هذه الظواهر ، في حين أن دراسة الأحزاب الجماهيرية وتطورها تعطي مفاتيح من أجل تفسيرها .

إلَّا أنَّ « الاتحاد » كان يبدي أيضاً بعض سمات حزب الأُطر . فقد كانت توجد فيه بالفعل مجموعة قيادية ، قليلة العدد ومُغْلَقة ، وتمتلك لوحدها تأثيراً حقيقياً . إنها مجموعة « البارونات » ، من وزراء ووزراء سابقين . لقد استُعْمِلَت كلمة « بارون » في البدء بطريقة ساخرة ليُقصد بها الرؤساء التاريخيون ، القليلو العدد ، للديغولية السياسية . وكان الوزراء يستمدون تأثيرهم من انتمائهم للحكومة ، أما الوزراء القدامى فمن واقع أنهم كانوا قد انتموا إليها ، أو أنَّ بإمكانهم الانتماء لها مرة أخرى . إنَّ هذه الدائرة القيادية كانت تعمل كَنَادٍ ، وفقاً لمبدأ الاختيار . أما العمل النضالي في الحزب فلا يقود إليها : فعضو القاعدة ليس له أي حظ بالدخول الى النخبة ، إذا لم تأخذ قيادة الحزب هذا الأمر على عاتقها .

ما هي الشروط إذن للدخول الى النخبة ؟ هنا يجب التمييز وفقاً لطبقات العمر . فبالنسبة للرجال الذين ولدوا قبل 1925 ، كانت المشاركة في المقاومة شرطاً لا بد منه (مع استثناء ملحوظ تَمَثَّل في حالة جورج بومبيدو) ؛ وبالنسبة للرجال الأصغر قليلاً ، كان الانتماء للحركات الديغولية في عهد الجمهورية الرابعة أمراً مرغوباً به جداً . فهذا الانتماء ، وبغض النظر عن وقائع المقاومة ، كان يُبرهن ، على الأقل ، على أنَّ المرء اختار الديغولية في الوقت الذي كانت فيه في المعارضة . وهذا مؤشر على أنَّ الانتماء كان نزيهاً ، لأنه لم يكن له مردود نفعي بصورة مباشرة . أمابالنسبة للرجال الذين وصلوا إلى سِنِّ البلوغ لحظة قيام الجمهورية الخامسة ، والذين لم يكن باستطاعتهم البرهنة على إخلاصهم في عصر كان فيه هذا الأمر يُكَلِّف شيئاً ما ، فإن مجرد إعلان بسيط بالولاء كان مطلوباً . ولكن بما أنَّ المرشحين هنا لم يكن بإمكانهم الاستفادة من أي مرجع موضوعي ، فإن مبدأ الاختيار من القمة كان يُطَبَّق بكل قوة . وبعبارة أخرى فإنه كان على المرشح أنْ يكون له في القمة شخص يتبناه بشكل جيد . وفي الواقع العملي ، فإن الطريق الوحيد للدخول من هذا الباب الضيق كان الوظيفة العامة العليا . إنَّ كبار الموظفين الشباب الذين عرفوا كيف يتميزون بفضل قدراتهم وطاقاتهم وطاعتهم كانوا يحصلون على امتياز الترشيح في الدوائر الانتخابية . وهكذا كان بإمكانهم البرهنة على أنهم يمتلكون ، علاوة على قدراتهم التقنية ، مؤهلات سياسية بحتة تتجلى في المقام الأول بموهبة تأمين الفوز لأنفسهم في الانتخابات . لقد كان النظام يحتفظ بالفعل بمضمون ديمقراطي ، وذلك بالمقدار الذي بقي فيه اعتماد حق الانتخاب العام والشامل حتمياً من أجل الشروع بإيجاد مهنة سياسية حقيقية . ولقد كان للمرشح ، في حال

النجاح ، حظوظاً بالدخول الى الحكومة ، وبالوصول الى المراتب العليا للنخبة الحزبية .

هكذا كان « الاتحاد » يمتلك دائرته القيادية القوية جداً وغير المسؤولة بشكل طبيعي أمام مناضلي القاعدة . لكن أعضاء هذه الدائرة كان لهم طابع خاص جداً . فالبعض منهم كان معروفاً بمؤهلات موضوعية لم يكن لأي شخص آخر القدرة على اكتسابها . أما الآخرون فكانوا يدينون بارتقائهم في الحزب إلى إرتقائهم في الدولة ، وليس العكس . فلأن الشخص صار وزيراً ، أصبح له وزن في الاتحاد . إنَّ المثال الأبرز لهذه الظاهرة هو جاك شيراك الذي استطاع أنْ يلعب دوراً ملحوظاً في الحزب ، في الوقت الذي لم يكن حتى عضواً فيه . إنَّ تولي شخص ما لمنصب في الدولة يُعطيه واقعياً دوراً قيادياً في الحزب من دون أنْ يخضع بالضرورة لشكليات ثانوية ، كتقديم طلب انتساب للحزب .

لهذا لم يكن من المُدهش أنْ يُدار الحزب من الأعلى . « فالبارونات » كانوا يتلقون التوجيهات ، ويحملونها الى مختلف مستويات السلم الهرمي . أما وسائل الضغط فكانت تتغير حسب المستويات . فبالنسبة للنواب ، كانت الوسيلة الأكثر فعالية ، ولكن الأقل سهولة من حيث الاستعمال ، تكمن في التهديد بسحب ترشيح الحزب في الانتخابات القادمة[7] . فإذا حُرِمَ النائب من هذا الترشيح فإنه قد لا يستطيع تأمين إعادة انتخابه ، لأن الناخبين المؤيدين لنفس الحزب يكونون مُوَجَّهين غالباً في اختياراتهم . كما أن النائب كان ينتظر من الحكومة أن تُوَفِّر لـه مزايا تساعـده في كسب تعاطف نـاخبيه معـه ، واحتفاظه بهذا التعاطف ، مثـل تقديم المسـاعدات المـالية ، ومنـح الأوسمة وإنشـاء المشاريع الصناعية وإعطاء التعويضات المختلفة . لقد كانت الدولة أيضاً الجهة الضامنة لرجال السياسة السيئي الحظ : ففي حالة الفشل الانتخابي ، كان البعض منهم ممن لا يملكون وسيلة أكيدة للوجود خارج السياسة ، ينتظرون منها أن تقدم لهم الجَمَلَ الذي سيسمح لهم بعبور الصحراء ، وذلك بشكل وظائف مختلفة براتب بدون عمل . إنَّ كُلّ هذه الأمور كانت تحث النواب على عدم التمرد .

أما بالنسبة للأُطر المتوسـطة في الحزب فـإن وسائـل أخرى أقـل كلفة كـانت تُستعمل : كمنح الألقاب الرنانة ، وإبداء مظاهر التحبب ، والجلوس على يمين الوزراء في الاجتماعات العامة ، وإعطاء الانطباع بالاطلاع على أسرار الدولة . إنَّ كـل هذه الأمور البسيطة التي تُستعمل ببراعة كانت تكفي عموماً للإبقاء على الطاعة .

---

(7) حول هذا المفهوم انظر الفقرة 129 .

أما مناضلو القاعدة فقد كان من الأصعب التعامل معهم ، لأنهم كانوا أصحاب المصلحة الأقل في القضية . لقد كانوا ، منذ قيام الحركة ، يتذمرون دائماً ضد الحكومة وقيادة الحزب . وكان هذا العداء يُنظر له أحياناً بشكل جيد ويُشَجَّع من الأعلى . وهذا ما حصل عندما بدأ جورج بومبيدو وحاشيته يُحضِّرون لإبعاد جان شابان دلماس من منصبه كوزير أول . أما عندما يمكن لتحرك المناضلين أنْ يُؤدي لوضع الأمر الأساسي في خطر ، فكان يتم اللجوء للمزاودة العاطفية . لقد كان إسم الجنرال ديغول يُنتج دائماً أثره . وكذلك تحريك شبح المعارضة اليسارية ، أو التذكير بعدد من المفاهيم « المقدسة » كضرورة التجمع والحفاظ على سلطة الدولة . إن خُطَب ميشيل دوبريه تُشكِّل فهارس ، مثيرة للإعجاب ، لهذه الأفكار .

لهذا ليس من الصعب أنْ نفهم كيف أنَّ القرارات التي كانت القاعدة تتخذها من حيث المبدأ لم تكن بالواقع إلاَّ تصديقات ، بالرغم من المخططات النظرية للوائح الداخلية . إنَّ الهيئات الدنيا كانت تنتخب لمناصب المسؤولية رجالاً ، كانت هذه الهيئات قد أُعْلِمَت من قبل القيادة بأنَّ هناك رغبة بانتخابهم. لقد كان هذا الأمر صحيحاً بشكل خاص بالنسبة لانتخاب الأمين العام . إنَّ أميناً عاماً واحداً فقط انتُخب بنتيجة انتخابات تنافسية : هو الكسندر سانغينتي في عام 1973 . لكن هذه الحالة كانت إحدى الاستثناءات التي يمكن القول بحق أنها تؤكد القاعدة . وقد حدثت بالفعل لأن قصر الأليزيه أعلن حياده بين المرشحين في هذه الانتخابات .

وهكذا يبدو بالإجمال أن « الاتحاد » كان حزباً جماهيرياً إذا نظرنا إليه على مستوى القاعدة ومن الناحية النظرية ، وحزبَ أُطر ، إذا نظرنا إليه على مستوى القمة ومن الناحية العملية . كيف يمكن لهاتين السمتين ، المتناقضتين ظاهرياً ، أن تتعايشا ؟ يبدو أنَّ عاملين يُفَسِّران ذلك . الأول : الشخصية الاستثنائية لُملهم الحركة ، الجنرال ديغول . فالتأثير النفسي الذي كان يمارسه على أتباعه المخلصين جعل من الممكن ظهور هذه النزعة النضالية النشيطة ، والمُنَزَّهة عن الغرض والمُطيعة . كما سمح بتنسيب أعضاء من خارج الفئات الاجتماعية التي كانت أحزاب الأطر تتوجه إليها تقليدياً ، وذلك في الوقت الذي أعطى فيه للانتساب طابعاً عاطفياً أكثر مما هو أيديولوجي . أما الثاني فيتمثل في وزن جهاز الدولة . فالمزايا التي كان الجهاز يوفرها كان من طبيعتها أنْ تحافظ على وحدة الحزب وتبقي على تماسكه .

لقد كانت هذه الظواهر كافية لأن تحفظ للنظام سماته النوعية الخاصة بعد اختفاء الجنرال . كما أنَّ هذه العوامل تُفَسِّر أيضاً الفعالية الانتخابية للحزب . فقد تمكن هذا

الحزب ، المستند على النفوذ الكبير لرجل وعلى مناضلين عديدين ومقتنعين ، من منافسة الأحزاب الجماهيرية في ميدانها الخاص ، ومن دون أن يكون له كل سماتها .

إن التحليل الذي قمنا به للحركة الديغولية بين عامي 1958 و1976 لا يُستبعد مناهج أخرى للتحليل . إلاَّ أنه يُشَكِّل صورة مُحَدِّدة لها . لقدذ كان ينبغي أنْ نأخذ بالحسبان التطور الذي عَمَّقَ بعض السمات ومحا بعضها الآخر . ومع ذلك ، فإنه يبدو إجمالاً أكثر فائدة من المفاهيم الباهتة التي قَدَّمها الحزب « الذي يلتقط كل شيء » وحزب الناخبين . إنَّ هذا الأمر يُبرهن على أنَّ مفاهيم حزب الأطر والحزب الجماهيري يمكن أن تحتفظ بفعالية استكشافية حقيقية إذا ما استُعملت بشكل مناسب .

ثالثاً : التصنيف الايديولوجي : الأحزاب اليمينية والأحزاب اليسارية

135 ـ مفهوما اليمين واليسار

ولدت عادة استعمال كلمات « يمين » و« يسار » من أجل تعيين الاتجاهات السياسية في فرنسا . وهي تعود الى عام 1789[8] . وقد عرفت على كل حال نجاحاً استثنائياً ، حيث فُهِمَت واستُعمِلَت ، ولو بطريقة متفاوتة جداً ، في البلدان الصناعية كما في بلدان العالم الثالث ، وفي الاتحاد السوفياتي والصين كما في الولايات المتحدة ، كما افتُرِضَ أنهاتسمح بتصنيف كل الأفكار والتصرفات السياسية . لقد هيمن الصراع بين المبدأين اللذين تميز هذه العادة بينهما ، على كل النزاعات السياسية في كل الأزمنة والأمكنة . إن هذا التعارض بين اليمين واليسار يَدّعي أنه يأخذ بالحسبان حتى الموقف الذي يُنكرُه . فالمرء لا يمكن أن يضعه موضع التساؤل من دون أن يُتَّهم بأنه اختار هذا الجانب أو ذاك : إن إنكار الصراع الأبدي لليمين ضد اليسار ، أو العكس ، هو موقف يميني بشكل نموذجي . ومع ذلك فإنه يبدو أنَّ من الصعب جداً إعطاء مضمون واضح لهذين المفهومين . كما أن المعيار المضمون للتمييز بين اليسار واليمين هو أمر غير معروف . ومن الملاحظ ، مع مرور الزمن ، أنَّ الظواهر الأكثر اختلافاً تنتقل من جانب إلى آخر ، أو توجد في الجانبين في آن واحد .

---

(8) يشير أفضل المؤلفين الى أن التمييز بدأ في الجلسة المُخصَّصَة في عام 1789 لمناقشة طرق الڤيتو الملكي . فأنصار الڤيتو غير المحدود جلسوا على اليمين وخصومهم على اليسار . (على يمين ويسار ماذا ؟ إنها معضلة منطقية دقيقة . فكيف تُحدد مفاهيم يُفترض أنها مطلقة بعبارات نسبية ؟) . ولكن هل تمّ التحقق من هذا الأمر ؟ إنَّ هذه القصة تشبه الأسطورة بقوة . وتاريخ الجلسة نفسه كان موضوعاً للنقاش . إنَّ من الواضح أنَّ التمييز إذا كان يعود الى ذلك العهد ، فإنه بقي مغموراً طوال سنوات عديدة . ففي عهد المؤتمر الوطني المعروف « بالكونڤوسيون » كان التفكير بالتعارض بين الاتجاهات يتم عبر شروخ أفقية (كالفرق بين الجبل والسهل) وليس عامودية .

ما هي بالفعل معايير اليسار؟ والحرية؟ والعدالة؟ إن هناك نظم توتاليتارية يسارية. والنظم اليسارية تَدَّعي أنَّها تقيم المساواة، ولكن البعض فيها تكون أكثر مساواة من الأخرى، حسب التعبير المشهور لأورويل (Orwell). وحتى المساواة التي تتحقق بواسطة الرعب تتحول دائماً الى رعب بدون مساواة. وما هو التقدم؟ إن الأحلام الزراعية لسان ـ جوست، والطوباويات المؤيدة للحفاظ على البيئة هي رجعية بالمعنى الخاص للكلمة، بالرغم من أنها تُصَنَّف على اليسار. وما هو العقل؟ إن روسيا الستالينية كانت تجسيداً لحكم الخيال غير الإنساني، حسب تعبير أوسيب ماندلستام (O. Mandelstam).

وما هي معايير اليمين؟ السلطة والحفاظ على النظام القائم؟ لكن هناك نظماً قائمة يسارية تتشبث بلا عقد بالبقاء على حالها. اللامساواة؟ لكننا نعرف نظماً يمينية تطبق الضريبة التصاعدية وتعيد توزيع المداخيل. الحرية الاقتصادية؟ لكن هناك يمين يؤيد مبدأ التوجيه، الحرية السياسية؟ لكن التوتاليتارية اليمينية معروفة جداً أيضاً كالتوتاليتارية اليسارية. القومية والنظام الأخلاقي؟ في هذا الصدد، يُعَدُّ النظام السوڤياتي أكثر نظام يميني في العالَم.

وعلاوة على ذلك، فإنَّ النعوت تتغير مع الزمن. ففي القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن العشرين، كانت معركة «اليسار» تُشَنُّ باسم الحرية الفردية، ضد مصالح المجتمع المأخوذة بشكل إجمالي، والتي كان اليمين يَدَّعي الدفاع عنها. أما اليوم فإن العكس هو ما يحدث، كما ترمز لذلك كلمة «الاشتراكية» نفسها. إنَّ النزعة الوطنية التي كانت تعارض بين الأمة والأشكال القديمة للتضامنات الشخصية، كانت «يسارية» حين اندلاع الثورة. وفيما بعد أصبحت «يمينية». أما الآن فإن كل التشكيلات السياسية تقريباً تدعو لها، وإن كان ذلك بأشكال مختلفة. أما الدفاع عن الخصوصيات المحلية، الثقافية واللغوية، فكان «يمينياً» عندما كان «اليسار» يعقوبياً. أما اليوم فإنه «يساري». والمسيحية التي تمجد فضائل الفقر والتواضع والعمل كانت تكتسي طابعاً يمينياً نتيجة تواطئها الطويل مع النظام القائم. ومع ذلك فإنه يمكن أن نستخلص منها صيغة ماركسية بشكل «علم لاهوت تحرري». إنَّ من نافلة القول أنَّ الأمثلة يمكن أن تتضاعف بسهولة.

هل من الممكن إيجاد نظام لهذه الفوضى؟ وهل يمكن اكتشاف مبادىء تسمح بتأسيس التمييز على أسس صلبة، وإن كانت خفية حتى الآن؟ إن مثل هذا الأمل هو بلا جدوى، في الواقع. وذلك للسبب التالي. فإما أنْ نُعطي لليمين واليسار تعريفاً

قائماً بشكل مُسبق على مفاهيم دائمة . ويمكن التوصل الى ذلك من خلال تعميم تجربة تاريخية ملموسة . كأن نقول بأن اليسار الأبدي سيكون ، على سبيل المثال ، مجموع ما كان عليه اليسار في فرنسا لحظة قيام الثورة ، أو في شهر أيار من عام 1981 . وإمّا أن نجمع كل الآراء الشائعة حول المسألة ونحاول اكتشاف قاسم مشترك لها . في الحالة الأولى ، سنحصل على شبكة تفسير متماسكة ، لكنها ستثير تفاوتاً يتنامى باستمرار مع الرأي العفوي للقوى الفاعلة ، بحيث نصبح سريعاً غير مفهومين ، ونطمس تمييزات ليست فارغة من المعنى . إنَّ القول بأنَّ الاتحاد السوفياتي نظام يميني متطرف ، لأننا نُعَرِّف اليسار ضمنياً بالحرية والمساواة وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، هو أمر يُشَكِّل ، بالنسبة لأغلبية الناس ، مفارقة غريبة ومُسَلِّية ، لكنها بلا معنى . إنَّ هذا يؤدي لإخفاء واقع أن النظام السوفياتي لا يمكن أن يختلط بالنظم الدكتاتورية في أمريكا الجنوبية ، بالرغم من بعض أوجه الشبه بينهم . أما في الحالة الثانية ، فإن الفشل سيكون حتمياً أيضاً ، لأن استعمال كلمات « يمين » و« يسار » سيكون مُشَوَّشاً . إنَّ أفضل ما يمكن فعله هو تبرير الاستعمال الشائع ، شيئاً فشيئاً ، بفضل مجادلات فارغة مُستَمَدَّة من غموض الأشياء . أمّا في الحالات الميؤوس منها ، فإننا سنكتفي بفرض صفة ما بشكل تعسفي : مثل حالة التدخل الامريكي في أمريكا الوسطى الذي سيُوصف بأنه يميني (أمبريالي) ، والتدخل السوفياتي في أفغانستان الذي سيُوصف بأنه يساري(لأنه تجسيد لمبدأ الأممية البروليتارية) . إلَّا أنَّ مثل هذا الأجراء سيؤدي في أفضل الافتراضات - وإن لم يكن من قبيل التهكم البحت - إلى تكرار المعطيات . إنَّ ما نُسمِّيه يسارياً هو يساري لأننا نسميه كذلك ، ونفس الشيء بالنسبة لليمين . وهكذا لا نكون قد عَرَّفْنا شيئاً ، وإنما عُدنا إلى نقطة الانطلاق . إنَّ فكرة إيجاد تعريف موضوعي ومُعَلَّل لمفهومي اليمين واليسار هي إذن فكرة وهمية .

136 ـ هل يمكن لمفهومي اليمين واليسار تأسيس تصنيف للأحزاب ؟

يبدو أنَّ الاستحالة التي أتينا على ملاحظتها تحل ، بشكل مسبق ، المسألة من خلال النفي . كيف يمكن لمفهوم بدون مضمون واضح وثابت أنْ يُؤَسِّس تصنيفاً نموذجياً ؟ ومع ذلك ، فإن الواقع أكثر تعقيداً من ذلك . إنَّ من البديهي أنَّ هذا المفهوم ليس له مضمون ثابت ، وأنَّه لا يأخذ بالحسبان بشكل جيد تعقد الواقع . ومع هذا فإنه يُبدي صلابة لا تُنكر في وضع معين . لقد لاحظ رينيه ريموند أن هذا المفهوم لم يُخترع من قِبَل الاخصائيين[9] . فهؤلاء وجدوه جاهزاً ونشيطاً وله بُنى في ضمائر الأفراد .

(9) أنظر ـ د . ريمون (R. Rémond) ـ « الحقوق في فرنسا » (Les droits en France) ـ منشورات Aubier ـ 1982 ـ ص : 29 .

صحيح أن البعض أنكره ، ومنهم رجال سياسة أو مواطنين عاديين . إلاّ أنَّ تحقيقات دورية تقيس مقدار الثقة الممنوحة لها ، من دون معرفة ما إذا كانت المتغيرات المُلاَحَظَة مهمة في الحقيقة . لكن المهم ، بدون شك ، هو أنَّ كل شخص يُحَدِّد نفسه بالنسبة له . إنَّ اليسار أو اليمين يشكلان المعيارين الوحيدين اللذين تفكر أغلبية الناس بالسياسة من خلالهما ، سواء أردنا ذلك أم لا . ولهذا فإنَّ لهما فاعلية من الدرجة الأولى . إنهما يُعطيان مثالاً مُمَيَّزاً للدور الذي تلعبه اللغة في العالَم السياسي ، كما وصفناه في الجزء الأول . إنَّ تصنيف رجل أو حزب أو فكرة على اليمين أو اليسار ليس أمراً لا أهمية له بشكل مطلق ، لأنه سيثير لدى قسم من الرأي العام ، رداً إيجابياً أو عدائياً . إنَّ هذه الآلية تمثل تألق اللاعقلانية ، لأنَّ من المؤكد أنَّ الأمور تبقى على حالها مهما كانت الصفة التي تُطلق عليها . إلاَّ أنَّه سيكون أيضاً من اللاعقلاني الزعم بأن الحقيقة مختلفة لأنه ينبغي ألاَّ تكون كذلك . إنَّ المأزق الذي يقود إليه تحليل هذين المفهومين لن يؤثر إذن على فعاليتهما . فإذا كان مضمون الفارق بينهما متغيراً ، فإن الفارق يبقى دائماً . إنه شكل فارغ لكنه قابل في كل لحظة لأنْ يُمْلأ بمعنى ما . ألاَ يُعَدُّ تبني وجهة نظر معيارية في هذا الصدد أمراً موفقاً ؟ إن غياب الفوارق سيؤدي إلى هلاك المجتمعات الديمقراطية . وهو سيُنتج ، في أفضل الحالات ، رتابة إدارية ، وفي أسوئها ، دكتاتورية الحزب الواحد . إنَّ وجود الاختلافات أمر ضروري ، والتعارض بين التعبيرين ، هو بشكل بديهي ، التعارض الأسهل الذي يمكن للرأي العام إدراكه .

لكن هل تتضمن هذه الملاحظات إمكانية بناء تصنيف نموذجي للأحزاب السياسية إنطلاقاً من مفهومي اليمين واليسار ؟ إذا عنينا بذلك تصنيفاً علمياً فإنَّ الجواب سيكون سلبياً بدون شك . إنَّ التعارض بين اليمين واليسار ، حتى ولو نُظِرَ إليه في لحظة ما ، لا يتقاطع مع أي فئة من الفئات التي يمكن أنْ تُستخدم لتأسيس تصنيف نموذجي . فهو لا يتقاطع مع التمييز بين أحزاب الأطر والأحزاب الجماهيرية . كما أن الأحزاب « التي تلتقط كل شيء » يمكن أنْ تكون على السواء يمينية أو يسارية . إنَّ من الواضح أنَّ هذين المفهومين سيكونان عاجزين عن تأسيس فئتين خاصتين بهما ، إذا كان هناك عزم على الحفاظ على حد أدنى من الدقة الفكرية . ولكن ، إذا تركنا المستوى التأملي ، وانتقلنا إلى ميدان السياسة العفوية ، فإننا نجد أن اليمين واليسار يشكلان تصنيفاً . إنَّه تصنيف الحس المشترك ، الفعّال والمعياري ، الذي يُنَصِّبُ معالمَ الميدان السياسي ، ويُحدِّد الأحكام ويُوَجِّه الاختيارات . إنها الحالة النموذجية لتكديس الخُطب التي تُعطي لمفهوم علم السياسة طابعها الخاص وغموضها النوعي . إنَّ التصنيف النموذجي الذي يعارض بين اليمين واليسار لا يمكن إذن أنْ يُبَرَّر كمفهوم مجرد ، ولا أنْ يُلغى كأمر

واقع . إنَّه موضوع من مواضيع علم السياسة ، لكنه لن يُكَوِّن بالنسبة لهذا العلم أداة تحليلية .

الشعبة الثالثة

وظائف الأحزاب السياسية

أولاً ـ وظائف الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية

137 ـ بناء الحياة السياسية

لكي نفهم وظيفة بناء الحياة السياسية التي تتولاَّهـا الأحزاب ، ينبغي الشروع بتجربة فكرية : ماذا كان سيحدث لو لم تكن الأحزاب موجودة ؟ إنَّ الحياة السياسية ستكون عبارة عن عراك عام لن تقاتل فيه كل قـوة من القوى الفـاعلة إلاَّ من أجل نفسها ، ولن تُمَثِّل إلاَّ نفسها . أمَّا الأحزاب فإنها تعطي ، بالعكس ، للمواطنين نقاط استـدلال ، وذلك بـطريقتين : فهي تـوضح ، من خـلال وجـودهـا ، الاختيـارات الانتخابية ، وتسمح ، من خلال برامجها ، بنوع من الرقابة الوقائية للحكام .

إنَّ الأحزاب تلعب أولاً دوراً هاماً في التعبير عن أصوات الناخبين[10] . وهي تغير بلفعل ، بمجرد حضورها ، معنى الانتخاب . إن الانتخـاب لم يعُد مجـرد انتقاء لرجل تم اختياره لمؤهلاته الفردية فقط . ففي هذه الحالة ، لن تتجـاوز العلاقـة بين الناخب والمنتخَب مرحلة الثقة الشخصية والإجمالية وغير الخاضعة للتفاوض . ولهـذا سيكون من الصعب توجيه عمل المنتخَب . صحيح أنَّ العوامل الشخصية تستمر في لعب دور هام في اختيارات الناخبين . وهذا الدور يكون أحياناً حاسـماً . إنها حالـة الرجل السياسي الذي يستطيع تأمين انتخابه من دون أن يُحدِّد موقعه بالنسبة للتيارات السياسية الكبرى[11] لكن العنصر الشخصي مهما كانت أهميته لم يَعُدْ العنصر الوحيد منذ أن وُجِدَ نظام حزبي مُنَظَّم . إنَّ أغلبية رجال السياسة ينتمون إلى حزب يكون في حد ذاته متحداً غالباً مع أحزاب أخرى داخل تحالف . لهذا فإن ورقة الاقتراع أصبح لها مَعْنَيين أو ثلاثة معاني : إختيار رجل ، وحزب ، وأحياناً تحالف أحزاب تتطلع لاستلام السلطة . ويمكن أنْ يحصـل نوع من التنـاقض بين هذه العناصر ، بالنسبـة لبعض

---

(10) إنها الوظيفة التي اعترف بها دستور عام 1958 في مادته الرابعة . إنه تعريف صحيح ولكنه مقيد ، كما سنرى .

(11) كانت هذه الظاهرة شائعة نسبياً في فرنسا في سنوات الستينات . ولكن مع تصلب الواقع الأكثري أصبحت نادرة جداً .

الناخبين . إذ يمكن التصويت لرجل رغماً عن إرادة حزبه ، أو العكس . ومع ذلك ، فإن الثقة تذهب ، في أغلب الحالات ، للأول والثاني تباعاً . وعلى كلٍ فإن دوافع الناخبين ليس لها مغزى سياسي ، بالرغم من أنها تَهُمُّ علم السياسة : فالعدد الإجمالي للأصوات الذي حصل عليه المرشحون والأحزاب هو فقط الذي يُعرف ، وليس درجة الانتماء أو الحماس أو التصميم التي وضع بها الناخب ورقته في صندوق الاقتراع . إنَّ الأحزاب السياسية تُفَسِّر إذن الأصوات التي حصلت عليها كتعبير عن ثقة جماعية . وهي تقوم باستعادة المجاميع الانتخابية حتى ولو كانت الأصوات متجهة إلى أشخاص .

تلك هي إذن الآلية الأولى التي بواسطتها تبني الأحزاب الحياة السياسية : إنها تسمح للناخبين باختيار اتجاهات وليس مجرد أشخاص فقط . ولكن لكي يصل هذا التطور الى نهاية منطقة ، من الضروري أن تعرض الأحزاب مُقدماً أهدافاً والوسائل التي تعتزم استخدامها من أجل تحقيق هذه الأهداف . وإذا كان الأمر خلاف ذلك ، فإننا سنجد ثانية ، على المستوى الجماعي ، علاقة الثقة البسيطة التي كانت تربط بين الناخب والمتتخَب قبل ظهور الأحزاب . ولهذا نرى ، عموماً ، أن وظيفة إعداد البرامج السياسية هي إحدى النشاطات الأساسية للأحزاب . إنَّ البرامج عبارة عن مجموعة من المقترحات المتماسكة والواقعية التي تعرضها الأحزاب على الناخبين ، وتشكل اختيارات يُدعى الناخبون للاختيار فيما بينها . هكذا تزداد العملية الانتخابية وضوحاً : فالمواطن لم يَعُد يختار مجرد رجل أو حزب ، وإنما مشروعاً مستقبلياً . إنه مدعوٌ للاختيار بين اختيارات أساسية تعنيه شخصياً . أما الأحزاب ، فإها بتقديمها لبرامج واضحة ومُفصلة ، تعامل الناخب ، كما يُقال ، كشخص بالغ ومسؤول ، وليس كقاصر ينبغي مساعدته وتطلب منه فقط ثقة عمياء .

تلك هي الفضيلة التي تعزوها النزعة التفاؤلية التقليدية للبرامج السياسية . إنَّ هذه الرؤية للأمور ليست خاطئة . فالبرامج هي تَقَدُّم للديمقراطية . لكنها رؤية تبسيطية إلى حد كبير . فهل يكفي أن تُقَدِّم الأحزاب تعهدات حازمة ومُجَمَّعة في برنامج دقيق ومتماسك لكي تتحقق الديمقراطية الكاملة - أو بتعبير آخر ، لكي تفرض إرادة الأغلبية ، المُعَبَّر عنها بوضوح ، نفسها على المُنْتَخَبين ؟ إنَّ الجواب سلبي بالتأكيد . وهذا لثلاثة أسباب :

أولاً - إنَّ من النادر أنْ يؤيد ناخب برنامج حزب بشكل كامل . فهو قد يجذ ، على سبيل المثال ، المضمون الاقتصادي ، ولكن ليس السياسة الخارجية الخ . . إنَّ عليه إذن أنْ يوازن بين المزايا والعيوب ، من دون أن تُرضيه المزايا بشكل تام ، أو أنْ يمتلك معايير موضوعية من أجل القيام باختيار عقلاني . ومن هنا تنشأ مظاهر الحرمان

التي تُقلل لدى المواطن الشعور بأن النظام الحزبي يمثله .

ثانياً ـ إن الوعود التي تسبق الانتخابات يجب أنْ تجابه إكراهات الواقع . ففي المعارضة ، يكون من السهل الإعلان بأن كل شيء ممكن . وإنه سيتم إعطاء البعض من دون الأخذ من الآخرين . وأن أسعار القمح ستُرْفع ، وأسعار الخبز ستُخَفَّض . ولكن عندما يصل رجال السياسة الى السلطة يلاحظون بأن هامش المناورة لديهم يَقِلّ ، ولا سيما في المجتمعات الحديثة التي تقف تعقيداتها في وجه التحولات القاسية . إنَّ ضرورات الادارة تفرض نفسها ، ويحل الاداريون محل الأنبياء ، ويأتي النثر بعد الشعر الوجداني . لكن هذا التطور ، مهما كان مفهوماً ، يؤدي بشكل حتمي لظهور شعور بالاحباط لدى أنصار الحزب الذين يتكون لديهم بحق إنطباع بأن البرنامج لم يُحترم .

ثالثاً ـ إنَّ البرنامج بطبيعته حقيقة مُقَرَّرة : فقد أُعِدَّ في ظرفٍ معين لم يكن من الممكن فيه بالتأكيد أن تؤخذ بالحسبان التطورات غير المتوقعة لموضع . ولكي نكتفي بسرد مثال معروف جيداً ، نذكر أنَّ البرنامج المشترك لحكم اليسار ، الموقع في عام 1972 ، لم يكن بإمكانه التنبؤ بالارتفاع الشديد في أسعار النفط ، الذي سيجعل كل مقترحاته الاقتصادية بالية . وينجم عن هذا أنَّ الأحزاب التي تتوصل الى السلطة يمكنهادائماً أن تتذرع بتغيرات الظروف لتبرر اتباعها سياسة مختلفة عن تلك التي سبق أن أعلنتها . وسواءً أكْرِهَت موضوعياً على ذلك ، أم تمسكت بأول حجة من أجل تبرير إنقلابها الجذري ، الذي أدت إليه بواعث غير مُعترف بها ، فإنَّ الأمر يُعَدّ قليل الأهمية في النهاية . إن المهم هو أن نرى أن تبايناً قد ظهر بشكل حتمي بين الواقع التاريخي المُتَحوِّل والبرنامج الذي بقي مُجمَّداً منذ لحظة كتابته . ولهذا فإنه يصبح مرجعاً بعيداً أكثر فأكثر ، ويتم التخلي التدريجي عنه عموماً من خلال الرضى المتبادل : ففي لحظة الاستحقاق الانتخابي لا يولي المنتخَبون والناخبون أهمية كبيرة للمقارنة بين برنامج الأمس وحقائق اليوم . إن العالَم السياسي ، كما رأينا ، مصنوع من اختيارات مُنْصَبَّة على المستقبل . والبرنامج السياسي ، مهما يُقال عنه ، لا يُقلِّل إلّا قليلاً من هذا الشك الأساسي . إنَّ وجوده يقدم للمواطنين مراجع ونقاط استناد لم يكونوا ليمتلكونها بدونه . إلّا أنَّه لا يعطيهم الشعور بالمشاركة حقيقةً في القرارات السياسية . إنَّ أساليب الديمقراطية شبه المباشرة ، كالاستفتاء والمبادرة الشعبية ، هي فقط التي يمكنها بلوغ هذه النتيجة .

138 ـ انتقاء المرشحين

إنَّ الوظيفة الثانية المُعترف بها للأحزاب تقليدياً هي وظيفة إنتقاء المرشحين .

وبموجب هذه الوظيفة تقوم الأحزاب بدور هام جداً . فمن تحصيل الحاصل أن الفرد لكي يُنتخَب يجب أن يكـون مرشحـاً . لهـذا فـإنَّ من المنـاسب أنْ ننـظر جيـداً الى مضامينها . إنَّ من الممكن تصوُّر أن الترشيح لوظائف سياسية يبقى مبادرة فردية بصفة بحتة . **وهو كذلك أحياناً سواء في الواقـع أم في الظاهـر**[12] . لكن كل النـاس ، بالنهاية ، يمكنهم أن يكونوا مرشحين ، ويمكن لكل فرد أن يصوت لفسه . ولهذا فإن آلية انتقاء تمهيدي هي إذن أمر ضروري . والأحزاب ، في أغلب الحالات ، هي التي تقـوم بهذه المهمـة . فهي تشكل المكـان الطبيعي الـذي سيتعلم فيه الأفـراد ، الذين سيصبحون رجال سياسة في المستقبل ، متطلبات الحياة العامة ، وذلك قبل أن يتولوا مسؤوليات جماعية . إنَّ قادة الأحزاب يضعونهم على محك التجربة ، ويتحققـون من قابلياتهم ، ويجعلونهم يجتازون ، رويداً رويداً ، مراتب التسلسل الحزبي . وفي ختام فترة ما من الزمن سيتم انتقاء من سيُعطي منهم نتائج مرضية ليحمل أمام الناخبين أعلام الحزب .

لكن هذا التعيين يمكن أنْ يجري وفق إجراءات مختلفة ، تتباين ، بالإجمال ، تبعاً لتمييز بين أحزاب الأطر والأحزاب الجماهيرية . فالمرشحون يمكن أن تختارهم الهيئات القيادية أو أن تنتخبهم القاعدة الحزبية . في الحالة الأولى ، تكون هناك فئة من الأعيان الذين يعترفون لفرد ما بالكفاءة التي تؤهله لكي يجلس بينهم . إن مثل هذا الأسلوب من الانتقاء يتطلب أنْ يتشاطر الأشخاص المُختارين وأولئك الذين اختاروهم نفس القيم وطرق التفكير وأساليب العمل . وهو لهذا يؤدي إلى إعادة إنتاج السمات الثقافية للفئة القيادية . أما في الحالة الثانية ، فإن القرار يعود لأفـراد ليسوا بحـد ذاتهم في موقـع القيادة . ولهذا فإنه أكثر مواتاة لظهور نخبات جديدة .

وعلى الصعيد العملي ، فإن من الصعب غالباً القيام بتمييز واضح بين الاختيار من القمة ، والانتخاب من القاعدة . ومن النادر بالفعل أن تُظهِرَ الطريقة الأولى نفسها بشكل واضح كلياً . إنَّ من المهم بالنسبة للأحزاب أن تعطي لنفسها على الأقل مظهر

---

(12) ان حالة الانتخابات الرئاسية في فرنسا تمثل حالة غريبة في هذا الصدد . فلأسباب معقـدة مستمدة من التاريخ (إدانة الجنرال ديغول « للنظام الحصري للأحزاب » - ومن الثقافة السياسية الفـرنسية (الـريبة التقليدية تجاه هذه المنظمات) فرضت نفسها فكرة أن الترشيح للاليزيه يجب أن يكون نتيجـة ، « مسعى شخصي » يتم بدون الأحزاب أو ضدها . ومع ذلك فإن هذا الترشيح يتطلب أن يلقى الدعم من قوى مُنظَّمة . والبرهان على ذلك أنه إذا تقدم فرد ما ، فإن حظوظه بأن يكون مُنتخَباً تكون معدومة . بالرغم من الطابع الشخصي بشكل بارز لمسعاه . وينجم عن هذا ضرورة القيام بالتواءات منوعة من أجل التوفيق بين الواقع والمبادىء .

الحياة الداخلية الديمقراطية . ولهذا فإن قرارات القيادة تعرض على القاعدة التي ينبغي عليها اعتمادها . إنَّ من المفهوم جيداً أنَّ هذه القاعدة ليس لديها حرية اختيار حقيقية . إنها لا تستطيع إلَّا أنْ توافق بطيب خاطر على القرارات ، نظراً لأنها معتادة على الطاعة ، وخاضعة لوسائل ضغط تقليدية عديدة . وقد رأينا أنَّ وزن الهيئات المركزية هام جداً حتى في الأحزاب الجماهيرية التي تعرف ديمقراطية حقيقية . إنَّ هذا الوزن يتجلى في هذا الميدان كما في غيره . ومع ذلك ، فإن إرتقاء فرد ما بفضل إرادة القاعدة فقط يبقى أمراً ممكناً في مثل هذه الأحزاب ، وذلك باستثناء الحالة الخاصة للأحزاب الشيوعية . لكن هذا الارتقاء لن يستمر إلَّا إذا تبنت الفئة القيادية الفرد المعني .

إلّا أنه يجب أن نضيف بأنَّ الاختلافات في التقويم بين القاعدة والقمة لا تُفَسَّر فقط من خلال إرادة القادة بأن يبقوا منغلقين على أنفسهم . إنها تنشأ أيضاً عن اختلاف في المنظور . فقادة الحزب يهتمون عادة بعامل المردود الانتخابي . إنَّهم ينزعون لتفضيل الأفراد الأكثر مرونة ، والأقل دوغمائية ، الذين لديهم بالتالي قدرة على جلب أكبر عدد من الأصوات ، على المرشحين الأنقياء والصلبين الذين يُرْضُون المناضلين . ومن جهة أخرى ، فإن الأحزاب الحاكمة ، أو التي تتطلع للحكم ، تحتاج لاختيار رجال أكفاء ، لكنهم لا يملكون بالضرورة صفات المرشح المثالي : كسهولة البلاغة ، والمرونة والرقة في العلاقات الانسانية إلخ . . . ولهذا فإنها تحتفظ لهؤلاء المرشحين الرديئين ، الذين سيكونون حكاماً جيدين ، بالدوائر المضمونة التي يكون للحزب فيها مواقع صلبة بما فيه الكفاية لتأمين الفوز لأي مرشح كان .

إنَّ محاذير الانقطاع بين قواعد الحزب وناخبيه المحتملين يبرزها جيداً النظام الامريكي للجمعيات الابتدائية التي أُسِّسَت لمنع جمعيات الأعيان من إحتكار عملية تعيين المرشحين للرئاسة . إنَّ مهمة الاختيار في هذه الحالة تقع على عاتق الناخبين أنفسهم . إنَّ الطابع الديمقراطي لهذا الأسلوب لا يمكن إنكاره ، لأنه يسمح بمراقبة شعبية على كل مستويات العملية الانتخابية ، وليس فقط في مرحلتها الأخيرة . إلَّا أنَّ ترك أمر العناية بتعيين المرشح للناخبين الأكثر نشاطاً في الحزب ، أولئك الذين سيتحملون مشقة التصويت في الجمعيات الابتدائية ، يؤدي للمجازفة بالوصول الى مرشحين سيُنظر إليهم كمتطرفين من قبل مجموع الجسم الانتخابي ، ولن يكون لديهم بالتالي أي حظ بالفوز . انها المغامرة السيئة التي عرفها الحزب الجمهوري بترشيحه لجولدووتر ، والحزب الديمقراطي بترشيحه لماكغوفرن .

ويبدو إذن بالإجمال ، أنَّ تعيين المرشحين يُشكِّل بالفعل وظيفة نوعية خاصة ،

وذلك بالمقدار الذي لا يُختزل فيه إلى مجرد اختيار شخصي أو تفضيل ذاتي ، وإنما ينبغي أنْ تتدخل فيه عوامل مختلفة . إلَّا أنَّ الأحزاب هي الهيئات الأكثر تأهيلاً للقيام بهذه الوظيفة ، نظراً لأنها المكان الخاص الذي يمكن فيه التعرُّف على هذه العوامل وتحليلها والقيام بتحكيم فيما بينها .

139 ـ دور الدمج الاجتماعي

تتجلى الوظيفة الثالثة للأحزاب بدورها في مجال الدمج الاجتماعي . إنَّ هذا المفهوم معقد ، وله تخوم غامضة أحياناً . فالوقائع التي يغطيها هي أصعب على الوصف من الوقائع السابقة ، باعتبارها أقل تَجَسُّداً منها في مؤسسات . ومع ذلك ، فإنها ليست أقل أهمية ، لأنها تُؤَمِّن للأحزاب إنغراسها في المجتمع . وإذا لم تلعب الأحزاب هذا الدور ، فإنها تنزل لمرتبة الظواهر العارضة المُلصقة بشكل تعسفي على وقائع ، لا تُعَبِّر عن تطلعاتها ، ولا تتعرَّف على نفسها فيها .

إنَّ الأحزاب تقوم أولاً ، بدور الدمج الاجتماعي على المستوى الفردي . فهي توفر بالفعل لأعضائها وسيلة للتكيف ، وفرصة للإلتقاء بأشخاص آخرين ، وللإندماج في مجموعة ما . إنَّ هذا الأمر يُعَدُّ صحيحاً بشكل خاص بالنسبة للناس الذين يسعون لأسباب مختلفة : إجتماعية أو نفسية أو عرقية ، لإقامة إتصالات مع مجتمع يشعرون فيه بالعزلة . إنَّ هناك ، بالإجمال ، قليلاً من المجموعات الاجتماعية التي يمكن لأي كان الدخول إليها من دون أن يكون لديه مؤهلات تُبَرِّر ذلك . إلَّا أنَّ هذا هو حال الأحزاب التي تسعى دائماً للبحث عن أعضاء . فهي تتلقف الأفراد ، وتجعلهم يشاركون في مهمات ذات منفعة عامة ، وتزيد بذلك من قدرتهم على الإندماج في المحيط الذي يعيشون فيه . كما تعرض حتى على البعض منهم فرصة للترقي الاجتماعي . ومن جهة أخرى ، يمكن للأحزاب أنْ تُعطي لأعضائها علاجاً لحالات القصور العاطفي التي يعانون منها ، وذلك من خلال عرضها عليهم رموزاً جديرة بالإعجاب والحب : كالزعيم العبقري ، والجماعة القومية ، أو بكل بساطة الحزب نفسه الذي يصبح نوعاً من البديل الأمومي . إنَّ كل هذه الظواهر تُعَدَّ هامة من أجل فهم دوافع الانتماءات الفردية . إلَّا أنَّ من المناسب ، أخيراً ، أنْ نضيف بأنَّ هذا الدور لُعِبَ بشكل متفاوت تبعاً لنموذج الحزب .فالأحزاب الجماهيرية ، بمذاهبها المُعَدَّة وغايتها التربوية والمتفرغين فيها الجاهزين في كل وقت هي أفضل تَسَلُّحاً للقيام بهذه المهمة من أحزاب الأطر .

إلَّا أنَّ العمل في مجال دمج المجموعات الاجتماعية هو الذي يُعطي الأحزاب دورها الأهم . إنَّ الأحزاب هي بالفعل أجسام متوسطة بين المواطنين والسلطة .

فالمناضلون يعرفون النائب الذي يعرف بدوره الوزير . هكذا ينشأ إتصال محدود بالتأكيد ، لكنه يسمح بتجاوز العلاقة البسيطة بين الأمر والطاعة . وبهذا تُقَلِّل الأحزاب من محاذير المجابهة الشاملة بين السلطة والمجتمع . إن هذا الاتصال يعمل في اتجاهين . فالأحزاب توفر للمواطنين وسيلة لتجاوز الاعتراضات المعزولة : إنها تتلقى شكاوى الأفراد وطلباتهم ، وتقوم بتأمين تعبير عام ومسموع لها ، بفضل إمكانية وصولها إلى وسائل الإعلام . لكن دورها ليس فقط مجرد دور ناقل الصوت . فهي تُعَدِّل الرسالة التي تنقلها . إنها ، بصفتها هيئات مسؤولة ، ولها عِلْمٌ بالضرورات الموضوعية ، ومُنخرطة في صراع تُعَدُّ الخطوات الخاطئة فيه خطيرة ، تساهم في تحديد أقنية المطالب وتُجَرِّدُها من مظاهرها المتطرفة والفوضوية . وهكذا فإنها تكون ، في آن واحد ، مُتنفَّساً للإستياء ، وسداً في وجه الاتجاهات الأكثر تدميراً ، المنبثقة من المجتمع . وبعبارة أخرى ، فإن الأحزاب تجعل من الممكن ، ليس إلغاء الصراعات الاجتماعية وإنما التعبير عنها بطريقة مُنَظَّمة . إننا نجد هنا ثانية المفاهيم التي أشرنا إليها حين دراستنا لمخطط إيستون .

إنَّ دور الأحزاب يمكن أنْ يبدو ، من جهة أخرى ، أكثر أهمية أيضاً . فهي عندما تقبل المنتسبين إليها من مختلف الفئات الاجتماعية ، تكون قابلة لأن تقودهم لمجابهة مصالحهم بطريقة يعي فيها كل واحد منهم وجهة نظر الآخرين ، ويقبل أنْ يَحُدَّ من مطالبه الخاصة بغية تجنب حدوث إنشقاق في النسيج الاجتماعي . إنَّ البعض يُطلق على هذا العمل الوظيفة الدمجية للأحزاب السياسية . وفي الحالة التي لا تتفق فيها القوى الاجتماعية المختلفة ، يمكن للحزب أن يضع الأسس لتحكيم بين المصالح المتباعدة . إنَّ في هذا الموقف ، بالتأكيد ، استراتيجية ذات حَدَّين : فهي يمكن أن تقود ممثلي الفئات التي ترى نفسها متضررة إلى ترك الحزب . ولهذا السبب فإنَّ الأحزاب « التي تلتقط كل شيء » تتجنب كلياً الدخول في هذه العملية . وتترك مسؤوليتها للحكام ، لكن التحكيم يمكن ، بالعكس ، أن يشكل الأساس لسياسة إيجابية في الحالة التي يكون فيها الحزب قد وصل إلى السلطة . فهو يقوي مصداقيته من خلال إظهاره بأنه يقدم برنامجاً متماسكاً يتضمن حلولاً واقعية لمشاكل الحكم وليس مجرد وعود ديماغوجية ومتناقضة . إنَّ هذا الاهتمام بتوفير الشروط الملائمة لممارسة السلطة تطبع الأحزاب ، وتميزها عن مجموعات الضغط التي ترفض ، بالعكس ، القيام بتحكيم بين أعضائها لكي لا تُقَلِّل من قوتها المطلبية .

وينتج عن كل هذا أنَّ الأحزاب السياسية هي عوامل للنظام والفوضى ، في آن معاً . إنَّ الفوضى تظهر إذا قارنا هذا الوضع مع وضع البلاد التي تكون الأحزاب

السياسية ممنوعة فيها . فهذه البلاد تبدو هادئة بشكل غريب في أنظار المراقب السطحي : فليس فيها مظاهرات ولا إضرابات ولا إعلانات « متوحشة » إلخ . . . لكن هذا الهدوء ليس إلَّا سطحياً بالتأكيد : فالصراعات لا تكون فيها أقل مما هي عليه في الدول الأخرى . وخطر حدوث انفجار عنيف فيها لا يكون مُستبعَداً أبداً بشكل كلي . وبالعكس ، فإن الأحزاب السياسية تقدم وسيلة لتصريف الصراعات الكامنة وإعطائها صيغة سياسية ، أي واقعية . كما أنها لا تستطيع في الحالة الأكثر مواتاة المساهمة في جعل شركاء اللعبة الاجتماعية يقبلون بحلول توفيقية . وفي هذا تكون الأحزاب عوامل للنظام ، وتساهم في الإبقاء على التوازن الإجمالي للنظام ، لكي نتكلم بعبارات إيستونية .

إنَّ تأثير الأحزاب إذن مُبهم . وهذا الأمر يُفَسِّر ، من بين أمور أخرى ، الأحكام المتناقضة التي تَنْصَبُّ عليها . فهي تُعَدُّ من أركان الديمقراطية أو من الأسباب الداعية للاضطراب . إنَّ من المهم ، ضمن هذا الأفق ، أنْ نلاحظ أنَّ هذا الطابع المبهم هو أيضاً من فعل الأحزاب الثورية التي يتمثل هدفها المُعلن في تدمير النظام . ولكن منذ أنْ تتخلى عن العنف البحت والميؤوس منه ، وتُدرج عملها ضمن أفق استراتيجي فإنها تنتقل بصورة غير مباشرة الى تدعيم النظام الذي كانت تقاتله . إن هذا الأمر صحيح ، على سبيل المثال ، بالنسبة للحزب الشيوعي الفرنسي ، الذي حَلَّلَ جورج لافو (G. Lavau) دوره ، واقترح تسمية هذا الدور بالوظيفة المنبرية . فكما أنَّ أصحاب المنابر في روما القديمة كانوا يُسْمِعُون صوت العامة ، كذلك فإن الحزب الشيوعي يُعَدُّ الناطق باسم الطبقات الاجتماعية المحرومة ، التي ، بدونه ، سيكون محكوماً عليها تقريباً بالصمت . إنَّ الحزب الشيوعي ، لمجرد وجوده ، يجبر القادة على أن يأخذوا بالحسبان إلى حد ما مطالب الطبقة العاملة. لقد تحسن مصير هذه الطبقة من جراء ذلك ، لكن روحها القتالية تراخت . هكذا وصل الحزب الشيوعي ، بشكل غريب ولكن موضوعي ، إلى أن يلعب دور الدامج ، حتى وإن كان نظرياً لا يستهدف إلَّا القضاء على النظام القائم .

لقد ناقش عدد من المؤلفين الآخرين مفهوم الوظيفة المنبرية . ووجدوا أن من مزاياه أنه يسلط الضوء على واقع أن السير العملي للنظام السياسي هو أكثر إبهاماً وتعقيداً مما يُفكر به المراقبون السذج الذين تعميهم الشعارات المُعلَنة والتحاليل الأولية . فإلى جانب الوظائف الصريحة للأحزاب هناك وظائف ضمنية ؛ أي وظائف لا تعي الأحزاب أنَّ عليها أن تقوم بها ، أو على الأقل أنها تقوم بها باعتبارها نتاجاً متفرعاً عن عملها بشكل لا إرادي . إنَّ الأحزاب ، كالأفراد ، ليس لديها دائماً نية القيام بالأمور التي

تفعلها . إنَّ كل عمل يتضمن شيئا من المصادفة ، ويؤدي الى نتائج غير متوقعة أو غير مرغوب بها . ومهمة التحليل العلمي ، في هذه الحالة ، ليست ، بالتأكيد ، إعادة إنتاج الرأي الذي تكوِّنه القوى الفاعلة عن ممارساتها الخاصة ، وإنما تحديد ما تقوم به موضوعياً وكيف ولماذا ؟

إنَّ الأحزاب تتولى ، من جهة أخرى ، دور الاتصال من الأعلى إلى الأسفل . فهي توفر بالفعل للحكام وسيلة للتأثير على الرأي العام . إنَّ هذه الوظيفة تُعَدُّ محدودة نسبياً في النظم الديمقراطية ، لأنها ، من حيث الافتراض ، لا يمكن أن تُمارَس إلاَّ من قِبَل الأحزاب الموجودة في السلطة . وهي تختزل تقريباً في ما يلي : إنَّ مناضلي الحزب المُنارين أو المُؤَطَّرين مذهبياً كما ينبغي من قبل رؤسائهم ، سيعملون كدعاة للحكومة ، فيشرحون مبادراتها ، ويبررون إجراءاتها ويجدون الأعذار لإخفاقاتها . إنَّ الحكومة تتمتع هكذا بإعلانات مجانية ، متكيفة بشكل أفضل مع الظروف ، وأقل إثارة للشك من تلك التي تقوم بها بنفسها . فالدعاية الرسمية تثير دائماً بالفعل شيئاً من عدم الثقة . إنَّ فعالية هذه الوظيفة تتغير كثيراً حسب الظروف . فأحياناً تكون هامة ، وفي حالات أخرى تكون ضئيلة جداً . إن دراسة النقطة التالية ستعطي مثالاً لهذا الوضع .

ثانياً ـ وظائف الأحزاب والإطار المؤَسَّسي

140 ـ مثال الجمهورية الخامسة من 1962 الى 1981 : أحزاب الأغلبية وأحزاب المعارضة

تلك هي إذن الوظائف التي يعترف بها التحليل التقليدي للأحزاب السياسية . إنَّ هذا الوصف صحيح ولكنه عام جداً . فعلى صعيد الممارسة ، تكون وظائف الأحزاب مشروطة بالعوامل المُستمدة من التوازن المؤَسَّسي والسياسي الإجمالي . ولكي نوضح قيمة هذه الظاهرة سندرس مثال الأحزاب السياسية في فرنسا ، في عهد الجمهورية الخامسة بين عامي 1962 و1981 .

إننا لن نستطيع بالفعل فهم وظائف الأحزاب خلال هذه الفترة من دون النظر الى تمييز لم يأخذه التحليل التقليدي بالحسبان : إنه التمييز بين الأحزاب الموجودة في السلطة وأحزاب المعارضة . إنَّ الفرق بين الإثنين هو بالتأكيد من المعطيات البديهية، وهو موجود في كل الأنظمة السياسية التي تكون المعارضة المُنَظَّمة مسموحة فيها . لكن الحالة التي ندرسها تتضمن الخصوصية التالية ، وهي أنَّ الأحزاب الموجودة في السلطة شغلت باستمرار هذه السلطة خلال أكثر من عشرين عاماً . لقد فرض هذا الوضع المُنسَّق مع الإطار المؤَسَّسي لعام 1958 ، سمات خاصة على الوظائف الحزبية .

أما بالنسبة للأحزاب المعارضة فإن التحليل التقليدي ما يزال يحتفظ بقيمته . ومع ذلك ، فإنه يمكن ملاحظة أنَّ الابتعاد الطويل عن السلطة يمكن أن يُوَلِّد بالنسبة للأحزاب شيئاً من الضعف وزوال النفوذ . ولهذا فإنَّ دورها كدامج يعاني من هذا الأمر ، لأنَّ المواطنين يَكُفُّون عن إيلائهم الثقة بقدرتها على تحقيق مطالبهم . وبالمقابل ، فإن أحزاب المعارضة تقوم بشكل كامل بالوظيفتين الأولى والثانية للأحزاب . وعلاوة على ذلك ، فإنَّ بالامكان ملاحظة أنها تكون قابلة لاستعادة كل حيويتها منذ أن يبدو أن لديها فرصاً حقيقية بتحقيق النجاح . لقد رأينا هذا جيداً أثناء الفترة السابقة لانتخابات آذار 1978 ، والانتخابات الرئاسية في عام 1981 .

إن وضع أحزاب الأغلبية كان ، بالمقابل ، مختلفاً جداً ، فقد كانت تتميز بضمور السمتين اللتين بَيَّنّا أهميتها ، وهما : النشاط في مجال إعداد البرامج ، وانتقاء المرشحين .

141 ـ أحزاب الأغلبية والنشاط في مجال إعداد البرامج

كانت أحزاب الأغلبية تقوم ، بالتأكيد ، بحملتها الانتخابية بناء على برامج . إنَّ هذا الأمر كان لا بد منه ، ولو من قبيل طرح وثيقة ما في وجه برامج المعارضة . لكن برامج الأغلبية كانت ذات طابع خاص ، وهذا لسببين : أولاً ـ أنَّ ممارسة السلطة تَحِدُّ من مجال الوعود . فأحزاب المعارضة تستطيع أن تعلن عن تغييرات عميقة . أما الأغلبية الحاكمة فلا تستطيع ذلك تحت طائلة فقدان مصداقيتها . إذ كيف يمكن للناخبين الذين شاهدوا الرجال الموجودين في السلطة يحكمون في إتجاه ما ، ويحققون بعض النتائج ، أن يُصَدِّقوا أنَّ هؤلاء سيعملون بطريقة مختلفة ، إذا ما ثُبِّتوا في وظائفهم ؟ لهذا فإن الأغلبية الحاكمة لا تستطيع أن تَعِدَ إلَّا بتحسينات تفصيلية . إنها تقترح ضمنياً الاستمرار في السياسة التي سارت عليها قبلاً . وهذا الوضع يشكل ، حسب وجهات النظر المختلفة ، عيباً أو ميزة . عيب ، لأن فكرة العمل كما في السابق لا يمكن أنْ تلهب الخيال ، إلَّا نادراً . بل إنها ستكون ، بصراحة ، مقيتة ، بالنسبة لأولئك الذين لم يكن النظام القائم يرضيهم . وميزة ، بالقدر الذي تُعَدُّ فيه هذه الفكرة مطمئنة : إنَّ الأفضل هو العدو المعروف ، فالمجهول يثير الخوف ، بينما تُعَدُّ الاستمرارية ضمانة ضد المغامرة . إنَّ هذين الاتجاهين يتعايشان دائماً في المجتمع ، بل ولدى الأفراد . لكن هذا الإتجاه أو ذاك يهيمن حسب الأشخاص ، والفترات التاريخية ، ويؤدي هذا لإضعاف أو تقوية وضع الأغلبية .

ثانياً ـ إنَّ البرامج لم تكن من صنع الأحزاب التي لم يكن بإمكانها إلَّا أنْ تُقرَّها ، وأن توحي بها بشكل جزئي . وهذا لسبب تقني أولاً : فالحكومة تتصرف ، بفضل

الادارة ، بجهاز ذي قوة لا تُقارن من أجل جمع المعلومات ، ولا سيما الاقتصادية منها ، وبناء صورة مستقبلية للواقع الاجتماعي ، وصياغة برنـامج مُفصَّـل ومتماسـك وقابـل للإقناع ، إنطلاقاً من هذه الصورة . إنَّ الأحزاب ، مهما كانت ، لم تكن تستفيد من نفس التسهيلات ، ولم يكن لديها الإمكانية لسد الثغرات والوعد بإجراء تغيير جذري . إنها لم تكن قادرة على أن تنافس بقواها الذاتية جهاز الدولة ، ولهذا كان عليها بشكلٍ طبيعي أنْ تتحمل مسؤولية البرامج التي كان يُعِدُّها هذا الجهاز . وعلاة على ذلك ، فإنَّ جهاز الدولة ، الذي كان يهيمن على أحزاب الأغلبية ، لم يكن لديه أي سبب للتخلي عن هذه الامتيازات لصالحها . إنَّ الفكرة السائدة كانت تتجلى في أنَّ الحكم هو أمر رصـين جداً بحيث لا يمكن إسنـاده لأحـزاب منصرفـة إلى مـا يُسَمَّى « بـالسيـاسـة السياسية » .

إن كل هذا يفسر السمات الخاصة والغريبة للبرامج التي كانت أحزاب الأغلبية تقوم بحملتها بناء عليها . « كبرنامج بروڤان » في عام 1973 ، و« برنامج بلوا » في عام 1978 . إنَّ هذه الأسماء بحد ذاتها كانت ذات دلالة . فمن المفاجىء أنْ لا تُسَمَّى البرامج السياسية بأسماء الأحزاب التي تدعمها ، وإنما بأسماء مدن . إنها المدن التي قَدَّم فيها رؤساء الوزراء : بيار ميسمير وريمون بار هذه البرامج . إنه لم يكن بالامكان التعبير بشكل أوضح عن أن هذه الوثائق كانت من عمل الحكومة . إنَّ الأمر كان ملفتاً أكثر للنظر لأن وجود الحكومة كان بطبيعته مشكوكاً فيه : فحتى لو أنَّ الأحزاب التي تدعمها ربحت الانتخـابات فـإن رئيس الجمهوريـة كان يملك الحق بتغيـير الـوزيكـر الأول والحكومة . هل كان ينبغي ، في هذه الحالة ، اعتبار البرنامج باطلاً ؟ إذا استبعدنا هذا الافتراض ، الذي لا يمكن دعمه سياسياً ، فإنه يجب القبول بفكرة أنَّ البرنامج كان يُلزم ، فيما عدا الحكومة ، شركاء آخرين في اللعبة السياسية . ولكن من هم هؤلاء ، إنْ لم يكونوا الأحزاب ؟ إنَّ أيَّ جواب واضح لم يُعْطَ على هذا السؤال .

142 ـ أحزاب الأغلبية وانتقاء المرشحين

بعد استبعادها من وظيفة إعداد البرامج ، وجدت أحـزاب الأغلبية أيضـاً أن دورها أصبح محدوداً في مجال إنتقاء المرشحين . لقد إرتبط هذا الوضع بنمو آلية كان لها نتائج هامة على الحياة السياسية في عهد الجمهورية الخامسة وحتى عام 1981 . وقد تجلت في طريقة اختيار مرشحي الأغلبية .

لقد بدأت عملية اختيار المرشحين بالدخول بشكل خجول الى الحياة السياسية في عام 1958 . وقد ظهرت بشكل عـلامة تجـارية تستهـدف ضمان الصفـة الديغـولية

للمرشح ، لكي لا يدع الناخب نفسه ينخدع بنسخ مزوَّرة . إنَّ عودة الجنرال ديغول الى السلطة جعلت ، بالفعل ، من الصفة الديغولية مدخلاً جيداً لدى الناخبين . فأنصاره الأكثر إخلاصاً كانوا يخشون أنْ يقوم مرشحون مُوَسْوَسُون قليلاً باستغلال المردود السياسي لاسم الجنرال ، من دون أنْ يكون لديهم النية لدعم سياسته بشكل فعلي . ولهذا أوكِلَ أمر العناية بانتقاء البزرة الجيدة الى منظمات شبه حزبية ، مثل « رابطة الدعم لعمل الجنرال ديغول» التي كانت تعطي لبعض المرشحين شهادة في الديغولية . إلاّ أنَّ المشكلة تعقدت بعد عام 1962 ، لأن عمل الجنرال ديغول لم يَعُدْ مدعوماً فقط من قبل الديغوليين ، بالمعنى الخاص لهذه الكلمة ، وإنما أيضاً من قبل الجمهوريين المستقلين . ولهذا بدأت آلية اختيار المرشحين توضع قيد التطبيق بمعنى جديد : لقد أصبحت تتضمن تحكيماً بين الرجال ، ولكن أيضاً بين تيارات سياسية مختلفة .

ولكن لماذا ، في هذه الحالة ، يتم اختيار مرشح واحد ؟ لماذا لا تستعمل خصوصية النظام الانتخابي الفردي ذي الدورتين بحيث يترك للناخبين أمر القيام بالتحكيم بين الأحزاب ؟ إن مختلف التشكيلات المؤلفة للأغلبية سيكون لديها الامكانية لتقديم مرشحيها ، على أنْ يكون مفهوماً بأنَّ الذي سيأتي في المقدمة سيستفيد من الانسحاب الآلي لمنافسيه السيّئي الحظ[13]. ألَنْ تكون هذه الطريقة أكثر ديمقراطية ؟ إنَّ الجواب على هذا السؤال يفترض التمييز بين الدوافع المتذرع بها رسمياً ، والدوافع الحقيقية ، أو على الأقل النتائج الموضوعية للنظام .

فلصالح ترشيح مرشح واحد كانت هناك حجة أساسية : الوحدة ، التي تتناقض مع تعدد المرشحين لدى المعارضة . إنَّ هذه الوحدة ستؤدي بطبيعتها للتأثير بشكل إيجابي على الناخبين وبالتالي لكسب أصوات إضافية . إنَّ البعض يطلق على هذه الظاهرة إسم : الديناميكية الوحدوية . إنَّ أنصار الترشيح الوحيد يُحدِّدون موقعهم إذن على صعيد المردود الانتخابي . لكن خصومهم يفعلون نفس الشيء . فهؤلاء يرون أنَّ النظام المُسَمّى « بالانتخابات الابتدائية » هو الذي يُعطي للتحالف الحظ الأفضل في الفوز . ففي الدورة الأولى يصوت الناخب لمن يُفضله ، لأنَّ مختلف التيارات تكون حاضرة في المنافسة . وهكذا يُعبِّر المواطنون عن رغباتهم الداخلية ويُنَفِّثون عن العدوانية التي

(13) جرت العادة في اللغة السياسية الفرنسية المشوَهة على وصف هذا النظام « بالجمعيات الابتدائية » (Les primaires) . وهذه التسمية مستعارة من آلية تعيين المرشحين للانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة . ولكن هل ينبغي الالحاح على واقع أن الظاهرتين مختلفتان بشكل عميق ؟

يضمرونها لهذا التشكيل السياسي العضو في التحالف ، أو ذاك . إنهم يقبلون بحكم صناديق الاقتراع ، لأنه موضوعي وديمقراطي . وبناء عليه ، فإنهم يقومون بالتصويت ، في الدورة الثانية ، للمرشح الذي جاء في المقدمة بنتيجة عملية الاقتراع في الدورة الأولى ، حتى وإنْ لم يكن مفضلاً لديهم فيها . إنَّ نظام « الانتخابات الابتدائية » لا يُفسِدُ إذن انتصار التحالف ، وإنما يجعله ، بالعكس ، أكثر قبولاً ، في نفس الوقت الذي يجعل التنافس في داخله أمراً ممكناً . إنَّ من الممكن التفكير بأنَّه كان من الأسهل حسم الجدل : وكان يكفي ملاحظة الوقائع من أجل الفصل بين وجهات النظر الموجودة . لكن شيئاً من هذا لا يحدث في الحقيقة . لأن الوقائع في حد ذاتها مُبهَمة . صحيح أنَّ الإنتخابات الإبتدائية ، في بعض الحالات ، لا تعرقل نقل الأصوات ، بل إنها قد تجعل من الممكن قيام أغلبيات أوسع في الدورة الثانية . لكنه توجد أيضاً أمثلة معاكسة . فإذا تجابه مرشحان منتميان إلى نفس التحالف بعنف في الدورة الأولى ، فإن أنصار المهزوم سيترددون في التصويت للفائز ، وسيقومون بالامتناع عن المشاركة في انتخابات الدورة الثانية ، أو حتى بالتصويت للعدو المشترك .

إن الديناميكية الوحدوية بالعكس قد تكون مُحَرِّضَة أحياناً . فالترشيح الوحيد يُنَفِّر أحياناً بعض الناخبين الذين قد يفضلون التحكيم بأنفسهم . ولهذا فإن من المستحيل تأكيد أي من النظامين أكثر فعالية في المطلق . إنَّ كل شيء يعود للظروف . أمَّا الحجج المذكورة لصالح الاتجاهين فليست إلاَّ تمويهات لأفكار خلفية دقيقة . فالترشيح الوحيد يحظى بتأييد أعضاء البرلمان ، لأنه يحابيهم ويُجَنِّبَهم كل منافسة لهم في داخل معسكرهم الخاص . أما أولئك الذين يتمنون أنْ يَحِلُّو محلهم فيُطَوِّرُون بالعكس الحجج المؤيدة للانتخابات الإبتدائية . إنَّ الموضوعية العلمية ليس لها علاقة بما يجري هنا . وعلى كل حال ، فعندما تنعكس الأوضاع تنعكس الحجج أيضاً .

وأخيراً ، فإن كل بناء النظام يرتكز على واقع أن اختيار مرشح الأغلبية هو أمر مُكْلف من الناحية الانتخابية . فعندما يتم اختيار مرشح وحيد ، يجمع ناخبو الأغلبية أصواتهم عليه . ولن يكون هناك تقريباً من خلاص إنتخابي بالنسبة للمرشحين الأحرار الذين يعلنون إنتماءهم للأغلبية إذا لم يتلقوا منها الدعم الرسمي . ولهذا السبب لعب النظام دوراً محافظاً بشكل أساسي . فقد سَهَّلَ إلى حد كبير إعادة انتخاب النواب الحاليين ، وقوَّى ، على الأقل حتى عام 1974 ، هيمنة التشكيل الأكثر أهمية في الأغلبية ، أي « إتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية » .

إلاَّ أنَّه يجب أنْ نرى جيداً أن ما يتضمنه كل من النظامين مختلف جداً من وجهة

نظر الأحزاب . ففي حالة « الانتخابات الابتدائية » تمارس الأحزاب وظيفتها في مجال انتقاء المرشحين بشكل طبيعي . لكن الأمر ليس كذلك في حالة اختيار المرشح الوحيد . فمنذ أنْ تتنافس عدة أحزاب من أجل الترشيح ، فإنه يجب بالضرورة أنْ يُحسم النزاع من قبل سلطة خارجية ، وأعلى من الأحزاب . أما على صعيد الممارسة ، فإنَّ مختلف تشكيلات الأغلبية كانت تجتمع وتصوغ طلباتها .وكثير من الحالات كانت تُسَوَّى بسرعة وبشكل حُبِّي . وهي حالات الدوائر الانتخابية التي يمثلها في البرلمان الحالي أعضاء لا يمكن ظاهرياً اقتلاع جذورهم منها ، والدوائر التي ليس لأحزاب تحالف الأغلبية أي حظ بالفوز فيها . إلاَّ أنَّ هناك عدداً قليلاً من الدوائر التي تثير صراعات عنيفة جداً . وهي تلك التي ينتمي فيها العضو الذي يمثلها في البرلمان إلى إحدى تشكيلات الأغلبية ، ويكون هناك تشكيل آخر لديه مرشح يداعبه الأمل بالفوز من خلال فرض انتخابات إبتدائية فيها . أو تلك التي يكون فيها لدى الأغلبية حظوظ رصينة بربح مقعد من المعارضة . صحيح أنَّ الأحزاب تبقى حرة كلياً ، من الناحية القانونية ، في تقديم مرشحين كما يحلو لها . ولكن هذه الحالة ستعني إعلان الحرب المفتوحة ، التي ستُلحق الضرر بالتحالف في مجمله وبكل حزب من أحزابه أيضاً . ولهذا فإن الأفضل يكمن في الحفاظ على النظام ، ومحاولة جني أكبر فائدة ممكنة منه . إنَّ الحَكَم الطبيعي كان الوزير الأول ، أو رئيس الجمهورية في الحالات الشائكة أكثر .

إن تنازل الأحزاب لبعضها البعض لم يكن كاملاً إذن على الصعيد العملي ، وإنما على الصعيد النظري فقط . ويكفي أن يظهر رفض ما من أحد الأحزاب ، لكي يُسحب الاختيار النهائي من الأحزاب . إنَّ النخبة القيادية التي كانت تقود الدولة تعيد إنتاج نفسها إذن وتحبذ بشكل منهجي الرجال الذين هم على شاكلتها ، ولا سيما كبار الموظفين ، على أولئك الذين يمكن أن يستفيدوا من الشرعية الحزبية .

لقد أدى انتخاب ڤاليري جيسكار ديستان لمنصب رئاسة الجمهورية الى تراجع نظام اختيار المرشح الوحيد . إنَّ وعي هذا الأمر لم يحدث في البدء : فنواب « الاتحاد » كانوا يخشون قبل كل شيء أن يُدير رئيس الدولة الجديد هذا النظام لصالح حزبه ، بعد أنْ سمح ، حتى ذلك الحين ، بتحقيق الهيمنة لهم . لكن تحول « الاتحاد » الى صيغة « التجمع » ؛ وتدهور العلاقات بين رئيس الجمهورية والحزب الرئيسي للأغلبية أدى إلى إهمال هذاالنظام في مظهره الإكراهي . إن الترشيحات الوحيدة لم تَعُد موجودة . لكن أية سلطة لم يَعُد بمقدورها أنْ تفرض تحكيما في حال الخلاف . لقد استعادت الأحزاب إذن كامل مسؤوليتها في مجال اختيار المرشحين .

143 ـ وظيفة أحزاب الأغلبية

في النظام الذي أتينا على وصفه ، كانت الأحزاب ترى إذن أنَّ وظيفتها في مجال إعداد البرامج وانتقاء المرشحين قد أصبحت محدودة بشكلٍ ضيق . ولهذا صار من الممكن التساؤل ، ضمن هذه الظروف ، عن الغاية التي تُستخدم من أجلها . إنّ الجواب البسيط : فهي تُستخدم من أجل ربح الانتخابات . إن النخبة التي تتولى السلطة ، وتدير الأحزاب لم تكن تستطيع بالفعل أنْ تتجلى بشكل مكشوف . ولكي تحتفظ بالسلطة ، وتحفظ للنظام طابعه الديمقراطي ، كان ينبغي إذن أنْ تأخذ منظمات ما على عاتقها أمر الاهتمام بالعملية الانتخابية . كما أنَّ الإطار المؤَسَّسي الذي يشجع على خضوع الأحزاب بشكل صارم للحكام ، كان يمنع هؤلاء ، من جهة أخرى ، من الاستغناء عنها .

وباستثناء الوظيفة الانتخابية ، لم يكن باستطاعة الأحزاب أن تقدم خدمة كبيرة للحكام . فوظيفتها في مجال الدمج الاجتماعي ضمرت بالفعل ، وتبعيتها للنظام الحكومي كان بديهياً جداً بحيث لم تعد تستطيع لعب دور فعال في مجال تنشيط الحياة الاجتماعية . إنَّ الأحزاب لم يكن بإمكانها أنْ تسمح بإدماج أفضل لهذا النظام في الواقع ، لأن تبعيتها المرئية جداً كانت تحد من قدراتها على أنْ تُستخدم كناطقة باسمه . إنها كانت تكتفي بتكرار رسالة السلطة من دون أن تُدخل عليها التعديلات والتحسينات والتوضيحات التي قد تجعل منها رسالة مستقلة . وفي الواقع فإنَّ الأحزاب لم تخدم الحكام إلَّا كدافع : فقد كانت تبدو أكثر دوغمائية وتعصُّباً وتحيُّزاً ، وأقل كفاءة وقدرة على تحمُّل النقد .

إنَّ النظام التي أتينا على ذكره يعود لما قبل عام 1976 . فمنذ هذا العام ، جعل الإنشقاق المُقَنَّع « للتجمع من أجل الجمهورية » من هذا الحزب مركزاً مستقلاً للقرار . وذلك على خلاف ما كانت عليه الحركة الديغولية منذ عام 1958 . وبعد عام 1981 ، لم تتبنى أحزاب اليسار أيضاً هذا النظام بعد وصولها للسلطة . فاستقلالية الحزب الشيوعي تجاه رئيس الجمهورية والحكومة كانت من المعطيات البديهية، حتى في الفترة التي كان فيها ممثلاً في الحكومة . أما بالنسبة للحزب الاشتراكي فإن وضعه كان مختلفاً عن وضع الحركة الديغولية. فمن جهة أولى ، كان هذا الحزب سابقاً على السلطة بدل أن يكون منبثقاً عنها. ومن جهة ثانية ، كان الوريث لتقاليد النضال ضد السلطة وعدم الثقة بها. وأخيراً ، فإن مجرد وجود الحزب الشيوعي الفرنسي كان يجبره على القيام بعمل حزبي ونضالي ، وليس فقط انتخابي ، وذلك تحت طائلة ترك الميدان للنشاط الشيوعي . إنّ

هـذا لا يعني أنَّ مشكلة وظائف حـزب كالحـزب الاشتراكي ضمن إطـار مؤسسـات الجمهورية الخامسة ، قد وجدت حَلاًّ لها. إنَّ من الواضح أنَّ هيمنة السلطة التنفيذية ، ولا سيما رئيس الدولة ، كانت تتناقض مع منطق النزعة النضالية الحزبيـة . وعندمـا قررت حكومة موروا ، في عام 1983 ، أنْ تفرض سياسة « الشدة » ، قامت بذلك من دون استشارة الحزب الاشراكي . كما أنَّ الجدل الذي ثار مُجدداً ، في حزيران 1985 ، بين الوزير الأول والأمين الأول للحزب ، اللذين كان كل واحد منهما يعتزم قيادة الحملة الانتخابية ، يبين أيضاً التناقض بين منطق المؤَسَّسات ومنطق الحزب . وهكذا نرى أنَّ وظائف الأحزاب يجب أنْ تُقَوَّم ليس فقط في مبادئها العامـة ، وإنما أيضـاً في مجموع العوامل المُحدِّدة التي تنبثق من تفاعلها مع نظام المؤَسَّسات .

ثالثاً : وظائف الحزب الواحد

144 ـ البلاد السائرة في طريق النمو

إنَّ مثالاً آخراً لهذا الواقع تقدمه مسألة الأحزاب في البـلاد السائـرة في طريق النمو . إنَّ التطلع لتطبيق إشكالية ناشئة من ملاحظة واقع الحـال في الدول الغـربية المتطورة عليها ، لن يؤدي إلاَّ إلى تأكيدات تعسفية . فالأحزاب السياسية في هذه الدول كانت بالفعل عبارة عن إبداعات عفوية ، إستجـابت لضرورات إجتماعيـة وسياسيـة دقيقة . لقد خلقت الوظيفة فيها العضو . أما في البلاد السائرة في طريق النمو ، فإن الوضع مختلف كلياً . فبعد زوال الاستعمار كان ينبغي خلق كل شيء : لقد كان يجب ، في آن واحد ، إقامة مؤسسات ، وإيجاد حياة سياسية من أجل تنشيطها . لقد قامت الدول الجديـدة ، في البدايـة ، بنقل مؤسسـات المستعمرين القـدامى . هكذا تبنَّت المستعمرات الفرنسية السابقـة دساتـير مشابهـة الى حد كبـير لدستـور 4 تشرين أول 1958 . وبنفس الروح رأت أحزاب ، مكزوزة من النماذج الأوروبية ، النور . لقد كان القادة الجدد مُكَوَّنين في المدارس الغـربية ، وكـانوا غـالباً أعضـاء في الجمعيات البرلمانية . ولهذا كانوا ينزعون لتقليد الدول المُستخدَمة كنـماذج ، والبلاد السـائرة في طريق النمو كانت كبيرة جداً . إنَّ انبعاث النظم الاجتماعية التقليدية ، واللجوء الى أيديولوجيات غير ملائمة للبيئة الاجتماعية ، والنقص الكمي في الأطر الإدارية والتقنية المُكَوَّنة على الطريقة الأوروبية ، والصعوبات الخطيرة والمتنوعة ، ولا سيما الاقتصادية ، التي واجهتها الدول الجديدة ، أدت ، بشكل دائم تقريباً ، إلى فشل محاولات التقليد . وهكذا أخْلَت النظم الليبرالية ، التي كانت قد تأسست ، المكان ، وفيـما عدا بعض الاستثناءات النادرة ، إلى دكتاتوريات عسكرية ، في الأغلب ، ومستندة عـلى حزب

واحد . صحيح أنَّ بعض الدول احتفظت بتعددية الأحزاب ، أو عادت إليها كالسنغال . لكن الحزب الواحد يشكل الحالة الأكثر شيوعاً ، لأن الحكام يرون فيه جواباً واحداً على كثير من الأسئلة .

إنَّ الأحزاب تستهدف بالفعل تجميع أكبر عدد ممكن من الأفراد ، بل وحتى كل السكان . والإنتماء الى الحزب يكون إلزامياً أحياناً ، ومُشَجَّعاً عليه بقوة بسبب ما يمنحه من مزايا مادية أحياناً أخرى . إنَّ هذه الأحزاب تكون منظَّمة بقوة لأنها تهدف الى تأطير السكان في كل نشاطاتهم السياسية والاقتصادية والثقافية . وعندما يكون النظام إستبدادياً ، وهذا هو الأمر الشائع ، فإن الحزب الواحد يُشَكِّل من خلال تشعباته حتى القاعدة وسيلة للحراسة البوليسية لصالح النظام القائم . لكن دور الحزب لا يقتصر على تأطير المجتمع . إنه يتطلع أيضاً إلى تعبئة « الجماهير » . وتنمية الشعور بالوحدة والهوية القومية في دولٍ هي ليست إلَّا نتيجة صُدْفَويَّة لظاهرة الاستعمار . كما أنه يحاول أن يُثير دعماً للحكَّام الذين ليس لديهم ، في الغالب ، أية شرعية ديمقراطية . وأخيراً ، فإنَّه يسعى لنشر الإبداعات التقنية ، ولأنْ يدفع إلى العمل المنتج أفراداً اعتادوا ، غالباً ، على وتيرة حياة لا تتفق وأساليب الإنتاج الحديثة .

إن الحزب الواحد هو إذن مخلوق من أعلى ، يُحَدِّد له الحكام مهمات عديدة ومعقدة ضمن أفق إداري . ضمن هذه الشروط ، يكون الطابع الديمقراطي للنظام محدودا للغاية ، هذا إذا لم يكن غائباً كلياً . ذلك أنَّ الحزب يمكن أيضاً أنْ يُستخدَم كوسيلة لإعلام الحكام بمشاعر القاعدة . وحتى ولو كانت الأنظمة الداخلية للحزب تضمن ، من حيث المبدأ ، التعبير الحر لكل فرد ، فإن الواقع يبقى مختلفاً بشكل عام . فتحت المبادىء الكبيرة تختبىء هيمنة الأقلية أو السلطة الشخصية لرجل واحد . إنَّ كل هذا يؤدي إلى أنْ لا يمتلك الحزب إلَّا مظهر السلطة ، بالرغم من أنه وحيد وسيد نظرياً . إنَّ فعالية الحزب تتناسب تناسباً عكسياً مع ضخامة المهام الملقاة على عاتقه . أوَلَيْسَ من المدهش أنْ يُعطي السلطة إلى الجيش : الفئة الأقل عدداً ، ولكن ذات الإنغراس الاجتماعي والتنظيم التسلسلي الحقيقيَّيْن أكثر .

145 ـ الأحزاب الشيوعية

رأينا سابقاً (في الفقرة 118) الأُسس التي تهيمن على تأسيس وتنظيم الأحزاب الشيوعية التي لا تمارس احتكار السلطة . إنَّ من الممكن تصوُّر أنَّ الوضع الجديد ، بعد الوصول الى السلطة ، سيؤدي إلى تحوُّل في الحزب . فالانضباط العسكري لن يعود ضرورياً لأنَّ المعركة رُبِحَت . ولهذا فإنَّ « الديمقراطية » ستتغلب على « المركزية » . إلَّا

أنَّ شيئاً من هذا لا يحدث في الواقع . فالحزب أولاً ، يبقى قليل العدد . إنَّه يستمر في كونه « طليعة » . والدخول الى صفوفه أمر صعب . وثـانياً : إنَّ أعضـاءه لم يعودوا يُعَرَّفون من خلال انتمائهم الطبقي ، إلَّا شكلياً . فإذا نظرنا الى الأمور من دون نظارات الأيديولوجية الرسمية ، فإنَّ من غير المشكوك فيه أن يُشَكِّل الحزب ، في حد ذاته ، طبقة متمتعة بامتيازات من كل نوع ، ومقطوعة عن كتلة المجتمع . وثالثاً وأخيراً ، فإنَّ الديمقراطية لا وجود لها . فالحزب عبارة عن منظَّمة مُتَراصَّة ومحكومة من القمة .

بعد هذا الطرح ، ينبغي جيداً أنْ نرى أنَّ المعايير التي وُضِعَت من أجل فهم بُنى الـديمقراطيـة الليبراليـة وكيفية عملهـا لا يمكن أبداً أن تُستخـدم هنا من أجـل فهم « الاشتراكية الحقيقية » . إن تطبيقها ، ولو مع بعض الإيضاحات ، كما يفعل ذلك بكل براءة أو بخلفيات فكرية العديد من المؤلفين ، يؤدي حتماً لإخفاق في إدراك خصوصية الظاهرة . إنَّ الحديث عن وظائف الحزب في النظام الشيوعي هو حديث بلا معنى ، لأن الوظيفة تطلب وجود علاقة مع شيء ما سواءً كان دولة أو حكومة أو مجتمعاً . إلَّا أنَّ الحزب هنا هو المركز الوحيد للقرارات في كل المواضيع . أما الدولة والجيش فليسا إلَّا مُنفِّذين أو عبارة عن وسائل تقنية مُكَيَّفة من أجل تحقيق مهمات خاصة . لكنها ليست بأي حال قوىً مستقلة . أما المجتمع فهو وسط محايد لا مبالي . يجب على كل بنية فيه ، غير بنية الحزب ، أن تُلغى ، من حيث المبدأ . إنَّ الافراد المعزولين هم فقط الذين لهم الحق بالوجود خارج نطاق الحزب . إنَّ تحطيم هذه العزلة ، وتكوين بنية ما على هامش بنية الحزب . يعني ، في الواقع ، التصرف كمُنشق ، مع ما تتضمنه هذه الصفة من مخاطر . فالسياسة الوحيدة التي يتصورها الحزب تجاه المنشقين هي القمع : فليس لديه الرغبة ولا الدافع لإقناعهم ، وإنما فقط منعهم من إلحاق الأذى به ، وهذا ما يُعَدُّ أسهل بكثير عليه . أما بالنسبة لبقية أفراد المجتمع ، فإن الحزب لا يرى فيهم إلَّا المصدر الذي يمكن أنْ تُؤخذ منه كتيبة أولئك الذين يقبلون أن يكونوا مُمَيَّزين ، أي أنْ يستفيدوا طوال حياتهم من مزايا ماديـة ومعنويـة كبيرة (بـالمقارنـة مع الإنسـان العادي) . عـلى أن يتحملوا ، بالمقابل كل أنواع المخاطر والالتزامات[15] . ضمن هذه الظروف ، يصبح من اللغو التساؤل عما إذا كان الحزب يمثل المجتمع ، أو يجسد نخبته « الواعية » ، أو أنه المحرك الذي يحث على بناء الإشتراكية . ذاك أنَّ الاشتراكية ، كما بَيَّنَ بفخامة الكسندر زينوفيف ، ليست شيئاً ينبغي بناؤه ، وإنما هي بُنيت بالفعل . وأنَّ المجتمع السوفياتي مجتمع تَمَّ إنجازه . إنَّ هدفها الوحيد هو إعادة إنتاج ما يُشبهُها . والحزب ليس إلَّا الأداة

(15) ا . كريجل : « النظام الشيوعي العالمي » (Le système communiste mondial) .
منشورات P.U.F ـ 1984 ـ ص 69 .

لتنظيم هذه العملية[16] . إنَّ كل ما لا يُستخدم في هذا السبيل لا أهمية له . إنَّ الانتاجية الضعيفة للعمل ، والإدمان على شرب الخمر ، و«الشطارة » المتفشّية هي المقابل المسموح به لمستوى الحياة الضعيف لغير المُمَيَّزين . أمَّا الجهة الوحيدة التي لا يجوز للفوضى الدخول إليها فهي القطاعات التي تتعلق بها القوة الداخلية والخارجية للبلاد ، التي تُشَكِّل الغاية الوحيدة للنظام ، ومنها على سبيل المثال : صناعات الأسلحة .

إنَّ « الاشتراكية الحقيقية » منطق . وكل التحاليل والمقارنات التي تتجاهل هذا المنطق تُعَدُّ تافهة . إن من المهم قبل كل شيء أن نفهم هذا الأمر ، ولهذا فإننا لن نتوسع أكثر في هذه المواضيع بالرغم من أهميتها . إنَّ إدعاء الجمع بين هذه الظواهر وتلك التي تعرفها المجتمعات غير الشيوعية هوأمر خَدَّاع ، حتى ولو تَمَّ تحت الإسم العام لعلم السياسة . إنَّ الأمر يتعلق بعالَم آخر ، يتطلب أنْ يُفَكَّرَ به من خلال فئات نوعية خاصة .

الشعبة الرابعة
النظم الحزبية

أولاً : النماذج الكبرى للنظم الحزبية

146 ـ مفهوم النظام الحزبي

إنَّ دراسة الأحزاب السياسية لا يمكن أن تحصر نفسها بتحليل لأحزاب مدروسة بشكل معزول . كما أن النظام السياسي لا يتميز فقط من خلال طبيعة الأحزاب السياسية الموجودة فيه ، وإنما من خلال التفاعلات الي تقوم بينها أيضاً . كذلك فإنَّ عدد الأحزاب ، وطبيعة التحالفات التي تجمع بينها تؤثر على سير المؤسسات بطريقة مباشرة . إننا نلامس هنا المسألة الأساسية ، المُشوِّقة والصعبة ، الخاصة بالترابط بين القواعد القانونية ، العائدة للقانون الدستوري ، والظواهر السياسية . إنَّ من الوهم ، بالفعل ، التفكير بأن النظام المعياري يصنع الواقع السياسي والاجتماعي من دون أنْ يُبدي هذا تجاهه مقاومة ما . إنَّ عمل القواعد الدستورية يُعَدَّل بعمق ، أثناء تطبيقها ، نتيجة طبيعة النظام الحزبي الذي يُطبّق عليها وتحولاته . لقد تحوّل معنى دستور 1958 ، على سبيل المثال ، نتيجة ظهور الأغلبية البرلمانية . والواقع أن الكثير من مواده ، ولا سيما تلك الخاصة بوسائل التدخل القوي في الإجراءات التشريعية التي تتمتع بها السلطة التنفيذية ، لا يمكن فهمها إذا لم يكن حاضراً في الذهن أنها أدخِلَت من أجل ستر عيوب

(16) المرجع السابق .

غياب الأغلبية البرلمانية المُحتمل . لقد كان من نتائج تضامر هذه المواد الدستورية مع الظهور غير المتوقع لأغلبية برلمانية ثابتة ، قيام عدم توازن عميق لصالح السلطة التنفيذية . وفي هذا مثال ساطع على الطريقة التي تُحَوِّل بها الوقائع السياسية معنى القواعد القانونية التي لم تتغير .

إننا نُميِّز ، تقليدياً ، بين ثلاثة نماذج للنظم الحزبية ، ونعطي كلاً منها ، على التوالي ، إسم : نظام تعدد الأحزاب ، ونظام الثنائية الحزبية ، ونظام الحزب المُسيطر . (ونضيف لها أحُياناً نظام الحزب الواحد . لكن هذه الإضافة هي من قبيل التلاعب بالكلمات ، لأن الحزب الواحد ، من حيث الافتراض ، لا يندرج في نظام) . إلاَّ أننا نفضل أنْ نستعمل لوصف النظامين الأولين تعبير : « نظام تعدد الأقطاب » ، و« نظام الثنائية القطبية » ، وذلك لأنَّ تعبير « تعدد الأحزاب » و« الثنائية الحزبية » يمكن أن يجعلنا نعتقد بأن الفارق بينهما هو فارق كمي . في حين أن نظام تعدد الأحزاب لا يُعَدُّ كذلك لأنه يحتوي على أكثر من حزبين، وأنَّ نظام الثنائية الحزبية لا يُعَدُّ أيضاً كذلك لأنه لا يوجد فيه إلاَّ حزبين . ولو كان الأمر كذلك ، لما كان بالإمكان الإتيان بأي مثال على نظام الثنائية الحزبية ، لأنَّ هناك بصورة شبه دائمة أكثر من حزبين ، حتى وإنْ كانت كلها ، وباستثناء إثنين منها ، مُستبعدة من إمكانية تحمُّل مسؤوليات الحكم .

إن الفرق بين نظام « تعدد الأقطاب » ، ونظام « الثنائية القطبية » يكمن ، في الواقع ، في أن الأغلبية الحكومية المحتملة تتكوَّن في نظام الثنائية القطبية قبل الانتخابات ، في حين أن الحال لا يكون كذلك في نظام تعدد الأقطاب .

147 ـ نظم الثنائية القطبية

كيف يمكن بلوغ مثل هذه النتيجة ؟ إنها يمكن أن تحصل في حال وجود ثنائية حزبية بالمعنى الدقيق للكلمة . في مثل هذه الحالة ، يكون هناك حزبان مُهيمنان على المسرح السياسي الى حد أن كلاً منهما يمكن أن يضمن حصوله على الأغلبية المطلقة لمقاعد البرلمان . إنَّ الاختيارات السياسية تكون حينئذٍ واضحة بشكل مطلق : فالناخبون يستطيعون القيام بتحكيم شخصي من خلال الاختيار بين حزبين وسياستين . إنَّ بإمكانهم حتى أنْ يختاروا بين فريقين قياديين ، إنْ كان هناك ، في وجه الحكومة المُكَوَّنة في الحزب الموجود في السلطة « حكومة ظِلّ » أو « حكومة مضادة » سيتولى أعضاؤها المهام الوزارية المقابلة إذا فاز حزبها في الإنتخابات . لقد كان الأمر كذلك في بريطانيا أثناء تناوب حزب العمال وحزب المحافظين على السلطة . إلاَّ أنَّه يجب أنْ نرى في هذا الوضع نتيجة لتطور تاريخي طويل ومعقد؛ أنَّ شيئاً لا يضمن ألاَّ يكون مدعواً لأنْ

يتغير . ففي القرن التاسع عشر ، كان يهيمن على الحياة السياسية الانجليزية التعارض بين الليبراليين (الويكز) والمحافظين (التوريز) . إلاَّ أنَّ ظهور حزب العمال ، وتقدمه السريع بعد حرب 1914 ، أدّى إلى قيام فترة من عدم اليقين ، وإلى اللجوء لحكومات إئتلافية . وبعد 1935 ، سمح الانحطاط الكامل للحزب الليبرالي (حزب الأحرار) بإعادة تأسيس نظام الثنائية الحزبية . إلاَّ أنَّ نوعاً من زوال التعاطف مع هذا النظام بدأ بالظهور في السنوات الأخيرة . فالأحرار تقدموا من جديد ، والاستقلاليون الاسكتلنديون والغالِيُّون حققوا نجاحات حساسة إلى حد أنَّ كلاً من الحزبين الكبيرين لم يتوصل في عدة انتخابات للحصول على الأغلبية المطلقة في مجلس العموم . ومع ذلك فإنَّ حزب العمال نجح في الحكم فترة من الزمن بدون أغلبية ، بفضل دعم حزب الأحرار الذي لم تُقَدَّم إليه إلاَّ تنازلات بسيطة . لكنه كان على حكومة جيمس كالاهان بالنهاية أن تستقيل بعد تصويت على عدم الثقة بها . وفي أيار 1979 ، إنتهت الانتخابات بانتصار المحافظين الذين حصلوا ، بقيادة مارغريت تاتشر ، على أغلبية المقاعد في مجلس العموم .

لقد فَسَّرَ الكثير من المراقبين هذه النتيجة بأنّها نوع من العودة الى الوضع الطبيعي . ومع ذلك ، فإنَّ شيئاً لا يُبرهن على أنَّ الاتجاهات لوضع الثنائية الحزبية قيد التساؤل قد استبعدت نهائياً . والواقع أنَّ الحياة السياسية الانجليزية الحديثة قد اتسمت ، بالفعل ، بتجذير مزدوج : جذرية حزب المحافظين الذي يطبق ، بتأثير من مارغريت تاتشر ، سياسة ليبرالية جديدة ومتشدِّدة إلى أقصى حد ؛ وجذرية حزب العمال ، الذي يظهر فيه أكثر فأكثر وزن الجناح اليساري المتشدِّد والمذهبي . لقد خلقت هذه الحركة باتجاه الحدَّين المتطرفين، إذا صح القول ، فراغاً في الوسط . وهذا الوضع يأمل أنْ يستفيد منه حزب جديد ، أُسِّسَ مؤخراً من قبل بعض المُنشقِّين عن حزب العمال ، وسُمِّيَ بالحزب الاشتراكي الديمقراطي . وقد أخذ الاشتراكيون الديمقراطيون ، المتحالفون مع حزب الأحرار ، يسعون لتشكيل قوة ثالثة تستهدف تحطيم احتكار الحزبين الكبيرين للسلطة . إنَّ من العبث التساؤل عن حظ هذا الجهد بالنجاح . إلاَّ أنَّ من المهم ، بالعكس ، أن نرى أن الثنائية الحزبية البريطانية أصبحت ضعيفة بشكل كامن ، بالرغم من تقاليدها الطويلة . إنها تدين ببقائها لنموذج خاص من نظم الانتخاب أكثر مما تدين إلى تقاليد أو إلى ردود فعل ، كما سنرى .

إنَّ النتائج التي ترتبط بنظام الثنائية الحزبية يمكن أنْ تنشأ عن أسباب أخرى . إنَّ تحالفين ، وليس حزبين ، يمكن أنْ يكونا مُهَيَّأين للفوز بالأغلبية المطلقة للمقاعد . إنه

الوضع الذي تحقق في فرنسا في الانتخابات التشريعية لآذار 1978 ، وحزيران 1981 . إنَّ تَعَقُّد الحياة السياسية الفرنسية التي ، بالرغم من بعض المظاهر ، اختُصِرَت بصعوبة إلى إنشقاق كبير وحيد بين اليمين واليسار ، يمنع مع ذلك من تأكيد أنَّ هذا الوضع مدعوٌ لأنْ يمتد في الزمن . أما في ألمانيا ، فإنَّ اللعبة السياسية كانت محكومة ، بين عامي 1969 و1982 ، بالتعارض بين قطبين : الأول مُؤَلَّف من التحالف بين الاشتراكيين الديمقراطيين والأحرار ، والثاني مُشَكَّل من المسيحيين الديمقراطيين .

ومن المؤكد ، أنَّه عندما يكون أحد القطبين ، أو كلاهما مُؤَلَّفاً من تحالف ، فإنَّ التساؤل ينصب على معرفة إلى أي حدٍ تكون هذه التحالفات ثابتة . في هذه الحالة ، لن يعود القطبان مُؤَلَّفان ، بالفعل ، من قوة واحدة ، وإنما من شريكين أو عدة شركاء تكون أهدافهم ومصالحهم متباينة الى هذا الحد أو ذاك . وإذا ما تحولت هذه التعارضات الكامنة الى صراع مفتوح ، فإننا سنشهد حينئذٍ إنفراطاً في التحالفات التي يمكن أنْ تنتهي إلى تغيير في مواقع القوى المتحالفة سابقاً . وهذا ما حصل في ألمانيا ، في عام 1982 ، حينما قرر حزب الأحرار أن يُنهي التحالف الذي كان يربطه بالاشتراكيين الديمقراطيين ، من أجل تشكيل تحالف جديد مع المسيحيين الديمقراطيين . ويمكن حينئذٍ أن ينجم عن ذلك ، إمَّا تشكيل ثنائية قطبية جديدة ، وإما تحول نظام الثنائية القطبية الى نظام تعدد الأقطاب .

148 ـ نظم تعدد الأقطاب

يتميز نظام تعدد الأقطاب بوجود عدد كبير نسبياً من التشكيلات السياسية ذات القوى المتباينة ، والتي لا يوجد فيما بينها إلَّا أنظمة تحالف ظرفية ، يمكن إعادة النظر فيها في كل لحظة . وهذه التحالفات يمكن أنْ تكون انتخابية أو حكومية .

إن التحالفات الانتخابية لا توجد إلَّا بالمقدار الذي يسمح به أسلوب الانتخاب . فهي تُستبعد من قِبَل أسلوب التمثيل النسبي البحت ، أو أسلوب الانتخاب الفردي ذي الدورة الواحدة ، المطبق في بريطانيا . في هاتين الحالتين ، تذهب كل التشكيلات السياسية الى المعركة منفصلة . إلَّا أنَّ الأمر يجري على خلاف ذلك في نظام الانتخاب الفردي ذي الدورتين . ففي هذا النظام يمكن للناخب الذي يرى أن مرشحه المفضل استُبعد في الدورة الأولى ، أن ينقل تأييده إلى أحد المرشحين الباقين في المنافسة والذي يجده أقل سوءاً من الآخر (وهذا هو معنى القول الفرنسي : « في الدورة الأولى نختار ، وفي الدورة الثانية نستبعد ») . حينئذٍ ، يصبح من الممكن للأحزاب أن تعقد فيما بينها

إتفاقيات تنازل تقوم ، بموجبها بحثّ ناخبيها على نقل تأييدهم لمرشح حزب آخر ، إذا لم يأت مرشحها في مقدمة المتنافسين في الدورة الأولى . إلاَّ أن هذه التوجيهات لا تُتَّبع إلى حدٍ ما من قبل الناخبين . لكنَّ لها ، بالرغم من كل شيء ، وعموماً ، شيء من الفعالية . إن التحالفات الانتخابية يمكن أنْ تؤدي إلى قيام نظام ثنائية قطبية ، إذا عُقدت بين أحزاب سياسية لديها أمل ، من خلال تجمعها ، في الحصول على أغلبية الأصوات . هكذا ، على سبيل المثال ، سبق توقيع البرنامج المشترك للحكم في عام 1972 ، قيام تحالف انتخابي بسيط بين أحزاب اليسار . ومع ذلك ، فإنه يبقى هناك بين الوضعين فرق عميق إلى حد ما ، وذلك بالقدر الذي لا يتضمن فيه التحالف الانتخابي، بالحقيقة، إلتزاماً علنياً يؤخذ به أمام الناخبين، بأن يحكم أعضاء التحالف مجتمعين في حال الفوز . إنَّ الأحزاب تبقى حرة ليس فقط في الواقع ، وإنما يكون لديها الحق أيضاً في إعادة النظر باختياراتها ، وبأن تعقد مع شركاء آخرين تحالف حكم .

إنَّ تحالفات الحكم تُوْلَد في الحالة التي تجد الأحزاب نفسها فيها مضطرة لعقد اتفاقيات لتشكيل أغلبية حكومية ، وذلك عندما لا تكون أيٌ منها قوية بما فيه الكفاية من أجل الفوز بمفردها بأغلبية المقاعد في البرلمان . لكن هذه التحالفات تتميز عن تلك التي تسمح بقيام نظام ثنائية قطبية بسمتين : أنها تعقد خارج إطار الناخبين ، وتكون أكثر هشاشة بكثير .

لقد أعطت أنظمة الأحزاب في فرنسا ، في عهد الجمهوريتين الثالثة والرابعة ، أمثلة كاملة عن هذا الوضع . حينذاك ، كانت الأحزاب كثيرة العدد ومنقسمة بمعارك عديدة قامت فيا بينها بسبب المصالح أو الأشخاص أو الاختيارات السياسية والفلسفية . وإذا إستثنينا الحزب الشيوعي ، الذي كانت كل التشكيلات السياسية الأخرى متفقة ، بعد عام 1947 ، على إبقائه منعزلاً ، فإنَّ كل الأحزاب كان لديها الامكانية للوصول الى السلطة . إنَّ عدد الاتفاقات الممكنة كان إذن كبيراً جداً . ومع ذلك ، فإن تشكيلات الوسط كانت تتمتع بوضع مميز لأنها كانت تستطيع أنْ تقلب على هواها توجه الحكومة ، من خلال تحالفها مع اليسار أحياناً ، ومع اليمين أحياناً أخرى . لقد كانت تلعب هكذا دور الحزب المَفْصِلْ . وفي هذا ظاهرة مميزة لنظم تعدد الأقطاب . إنَّ وجود الحزب المفصل ، بموقعه وسط المروحة السياسية ، يبدو ضرورياً من أجل إتمام عَقْدِ كل تركيبة حكومية . إنَّ هذا الحزب يكون غالباً من أحزاب الأُطر . ويكون عدد ناخبيه محدوداً . وهو لا يوجد ، أحياناً ، إلاَّ بشكل كتلة برلمانية مُشَكَّلة من

أعضاء ، يمكنهم بفضل إنغراسهم الشخصي القوي في دوائرهم الانتخابية ، أنْ يمتنعوا عن الالتحاق بالتشكيلات السياسية الكبرى . ومع ذلك فإنّهم يضمنون ، بفضل وضعهم الاستراتيجي في البرلمان ، أن يكونوا ممثلين في الحكومات المتعاقبة ، بنسبة فوق عادة قوتهم النسبية . فعدد الحقائب الوزارية التي يتولونها لا تتناسب والأهمية العددية لكتلتهم البرلمانية ولشعبيتهم في البلاد .

إنَّ النتيجة العملية لمثل هذا النظام هي أن أغلبية الناخبين لا تحدد الاغلبية الحكومية ، وبالتالي لا تختار الحكام . وحسب مقارنة تقليدية ، فإن الناخبين يوزعون البطاقات ، لكنهم لا يُعيِّنون الفِرَق ، ولا يشاركون في اللعبة . وهكذا عرفت كل الدورات التشريعية ، في ظل الجمهورية الثالثة ، إنقلابات في الأغلبية . والمثال البارز ، بالتأكيد ، هو مثال المجلس المُنتخب في عام 1936 من قِبل أغلبية « الجبهة الشعبية » المؤلفة من الراديكاليين والاشتراكيين والشيوعيين . ففي الفترة الأولى ، إحتُرمت إرادة الجسم الانتخابي لأنَّ ليون بلوم شكّل حكومة ضمت الاشتراكيين والراديكاليين فقط ، بعد أن اختار الشيوعيون تأييد الحكومة من دون المشاركة فيها . ولكن بعد فترة من الزمن ، إنشق الرايكاليون ، القلقون من تطورات التجربة ، فاضطرت حكومة بلوم للاستقالة . وبعد أحداثٍ عديدة تُوِّجَت بالحرب وهزيمة حزيران 1940 ، صوتت نفس الجمعية التشريعية لصالح منح الماريشال بيتان السلطات الكاملة . وفي هذا الأمر تكمن إحدى النتائج الغريبة لانتخابات 1936 ، وقد تكررت نفس الظاهرة في عهد الجمهورية الرابعة ، حيث فوجىء الناخبون ، الذين كانوا قد صوتوا ، في عام 1956 ، لصالح « الجبهة الجمهورية » مُستهدفين الإتيان ببيار منديس فرانس الى السلطة ، بأنهم صوتوا بالفعل لغي موليه ، لأن الجمعية التشريعية المنبثقة عن الانتخابات كَلَّفت هذا الأخير بتشكيل الحكومة .

149 ـ مزايا النظامين وعيوبهما

إنَّ مثل هذه الظواهر يمكن أنْ تُقَوَّم بشكل متباين . فنظم الثنائية القطبية تُعَبِّر بشكل أفضل ، بلا جدال ، عن إرادة الناخين . أما نظم تعدد الأقطاب فتتضمن ميزة عدم تجميد التمثيل الوطني يوم الانتخاب في موضعه . إننا نجد هنا ثانية المشكلة التي أشرنا إليها أثناء الحديث عن برامج الأحزاب : إن الإستشارات الانتخابية تكون مُنتظمة ، وتجري في لحظة معينة . ولهذا فإنّه يمكن لأحداث غير متوقعة أن تُعَدِّل دائماً الوضع بعمق قبل حلول موعد الاستحقاق الانتخابي الجديد . وحينئذٍ يمكن أنْ تُخلَقَ هوة بين الاختيارات الانتخابية التي عَبَّرت عن نفسها في السابق ، وأنتجت نموذجاً ما من

الأغلبية ، وبين رأي عام تطور مع الأحداث . إن النواب الذين يبقون على إتصال بناخبيهم سيكون بإمكانهم إستشفاف هذه التحولات . إن حرية تغيير الأغلبية الحكومية التي يتيحها لهم نظام تعدد الأقطاب تسمح لهم بأن يترجموا هذه التبدلات في الوعي الوطني بشكل واقعي وفوري .

إنَّ في هذا تبريرٌ بارعٌ للإمكانية المتاحة أمام أعضاء البرلمان لتغيير معسكرهم من دون أنْ يستشيروا شكلياً ، أي من خلال الانتخابات ، ناخبيهم . وفي هذا شيء من الحقيقة . صحيح أنَّ الناخبين ، الذين تستهويهم في البداية التجارب الجديدة ، يتعبون أحياناً بشكل سريع من هذه التجارب ، ويرضون بالتخلي عنها أو بالتخفيف منها على الأقل . وعندما يأخذ زوال التعاطف معها منحى صعباً ، يؤدي وجود الأغلبية الثابتة التي أنتجها نظام الثنائية القطبية ، إلى أن يكون من حق الحكومة قانوناً أن تبقى في السلطة ، بالرغم من أنها لم تَعُد تمثل في الواقع إلاَّ ثلث أو ربع البلاد . وفي هذا وضع محرج على صعيد المبادىء الديمقراطية .

إلاَّ أنَّ هذا لا يُقلّل من واقع أنَّ الحرية المتروكة للبرلمانيين في صنع الأغلبيات أو تخريبها يعطيهم سلطة غير مألوفة ، هي سلطة الكشف عن تطورات الرأي العام وقياسها وتحليلها ، بطريقة ذاتية بحتة ، ومن دون أن يكون بالامكان التحقق منها . ألاَ يُعَدُّون في ذلك الخصم والحَكَم ؟ ألاَ يستطيعون دائماً التذرع بتحولات في الوعي « العميق » للبلاد ، من أجل تبرير الانقلابات في المواقف التي ليس لها من دوافع إلاَّ مصالحهم وطموحاتهم وأهوائهم الشخصية ؟ ولكن ، ألاَ يُخشى مِنْ أنَّ مثل هذه الحرية في التصرف ، المتروكة للبرلمانيين ستؤدي إلى أن تضع موضع التساؤل مفهوم الديمقراطية نفسه . إن الناخبين سَيَصِلُون بالفعل بالتفكير بأنهم ليسوا السادة الحقيقيين للعبة . وسيلاحظون أن تعيين الحكام سيتم بعيداً عنهم . إنهم لن يستطيعوا منذ ذلك الحين أن يشعروا بأنهم يؤثرون على شؤون البلاد ، وبالتالي على مصيرهم الخاص . إنَّ هذا النوع من الوعي سيكون ضاراً جداً لأنه سيدفع المواطنين للجوء الى اللامبالاة أو إلى وضع النظام السياسي القائم موضع التساؤل .

لهذا يمكن التفكير بأن نظام الثنائية القطبية يحقق بشكل أفضل المثال الذي يتضمنه مفهوم الديمقراطية . وبالفعل ، فإنه إذا كانت الاختيارات المتاحة أمام الناخبين أقل عدداً ، لأنها تُختزل بتناوب واحد ، فإنهم يمتلكون بالمقابل القدرة على القيام باختيار واضح بين إتجاهين كبيرين كانت حدودهما قد عُيِّنَت بشكل مسبق . إنَّ الشعور الذي

يتكون لدى كل ناخب بأنه يؤثر على الحياة السياسية ، يصبح مُدَعَّماً بشكل كبير من جراء ذلك .

ومن جهة أخرى ، فإن نظم الثنائية القطبية هي الوحيدة التي تسمح بضمان الاستقرار الحكومي . وبالفعل ، فإن تعددية التحالفات ، وبالتالي الانقلابات في التحالف التي يجعلها نظام تعدد الأقطاب أمراً ممكناً ، تشكل عاملاً خطيراً لعدم الاستقرار السياسي ، كما بَيَّنَ ذلك تاريخ الجمهوريتين الثالثة والرابعة في فرنسا ، إن نظام الثنائية الحزبية هو ، بالعكس ، عربون للاستقرار . كما أن نظام الثنائية القطبية هو أيضاً كذلك ، من دون أن يكون بمثل فعاليته في هذا المجال : إنَّ فَصْمَ تحالفٍ كان قد عُقِدَ أمام الناخبين ،وصودق عليه من قِبَلهم هو أصعب من وضع حد لمجرد إتفاق برلماني . إنَّ الأحزاب التي تأخذ المبادرة في هذا المجال تجازف بأن ترى نفسها مدعوة لتقديم الحساب أمام ناخبيها .

وأخيراً ، فإن نظم الثنائية القطبية تسمح بشكل أفضل للأحزاب بالقيام بالوظيفة الثالثة من وظائفها ، أي وظيفة الدمج الاجتماعي . وبالفعل ، فإنَّه عندما يتعايش عدد كبير من الأحزاب الصغيرة في الساحة السياسية ، فإنَّ كُلاًّ منها يتجه لتمثيل فئة إجتماعية محددة ويدافع عن مصالحها الخاصة . ولهذا فإنه ينزع بشكل طبيعي الى المزايدة والديماغوجية . وهذا بعكس الأحزب الكبيرة التي توجد فيها تحالفات واسعة تضم ، بالضرورة ، في داخلها أفراداً ينتمون الى فئات مختلفة ، وعلى هذه الأحزاب أن تراعي جانبها بشكل متساوٍ ، كما تكون مُكْرَهَة على القيام فيما بينها بتحكيمات عديدة . إنَّ الأحزاب القليلة العدد ، وبالتالي الواسعة الانتشار ، يجب إذن ، بفعل قوة الأشياء ، أن تتولى القيام بالوظيفة الدمجية . إنَّها بهذا تُسَهِّل مهمة الحكومات التي تكمن بدقة في السماح بتعايش فئات تمتلك مصالح متباينة في داخل مجتمع واحد . إنَّ الأحزاب في مثل هذا النظام هي إذن الأكثر قدرة على ضمان السير المنسجم للنظام الديمقراطي .

وأخيراً ، فإن نظم الثنائية القطبية هي الشرط الضروري لتحقيق عملية التناوب . إن التناوب هو التغيير المُنتظم والهادىء للفرق الحاكمة ، بما يتضمنه هذا من مزايا . أما نظم تعدد الأقطاب فتعرف ، بالمقابل ، تغيرات كثيرة التواتر ، بحيث لا تكون ذات دلالة . إنها تنسجم مع بقاء سياسة مشابهة لبعضها ، وذلك بغض النظر عن التغيرات البسيطة في الأشخاص . إن هذا الوضع يمكن أن يُوَلِّد لدى المواطنين الشعور بوجود تغيير عقيم ، لأنه لا يترجم بأي تعديل حقيقي في العمل الحكومي . إنَّ التغيير السطحي والجمود العميق يمكنهما إذن أنْ ينجُما معاً عن نظام تعدد الأقطاب ، في حين أنَّ

التناوب يسمح بقطع الطريق أمام هذين العيبين .

ومع ذلك ، فإنه سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن وجود نظام الثنائية القطبية يكفي لضمان تحقيق آلي للمثال الديمقراطي . إنَّ أسباباً متعارضة تنتج أحياناً نتائج متشابهة . لقد أظهرت حالة النظام السياسي البريطاني ، على سبيل المثال ، أنَّ الثنائية الحزبية الصارمة كانت أيضاً قابلة لأنْ تُنتج حركة عدم تعاطف إجمالي تجاه النظام . وإذا كانت بعض التشكيلات السياسية الجديدة قد أخذت تُهَدِّد في بعض الظروف الوضع المهيمن للحزبين الكبيرين ، فذلك لأنَّ التناوب الأبدي بين العمال والمحافظين يبدو ، أحياناً وبشكل غريب ، كنظام مُجَمَّد وغير فعَّال وقليل القدرة على حَلِّ المشاكل التي تطرح نفسها على البلاد . كما أنَّ آلية التناوب نفسها أصبحت تثير الإحساس بالروتين المُخَيِّب للآمال ، لأن التشكيلات السياسية المتناوبة تقوم بتقديم صورة قليلة التباين . إن مبدأ التناوب لا يكفي إذن : بل يجب أن يكون تناوباً حقيقياً ، ويشعر الناخبون به بصفته تلك . لقد طُرِحَت مثل هذه الأسئلة في بريطانيا في الستينات . إلَّا أن التوجه الجديد لحزب المحافظين ، المنعطف بشكل واضح نحو اليمين ، بتأثير من مارغريت تاتشر ، هو فقط الذي سمح بتحطيم هذا الاتجاه نحو عدم التمايز . لقد أعاد هذا الاتجاه للحياة السياسية البريطانية الرهان الذي كانت تتجه لفقدانه . إنَّ التمايز الواضح بين الاختيارات التي تدعو القوى السياسية الموجودة لها يبدو إذن كشرط لحسن سير نظم الثنائية القطبية . وبالعكس ، فإن جذرية الحزبين البريطانيين الكبيرين قابلة لأنْ تعطي فرصة لظهور قوة ثالثة في الوسط . الأمر الذي يبرهن على أن مثل هذا النظام لا يمكن أن يبقى إلَّا بين خطرين : خطر الاتجاه للتماثل المُفْرِط ، وخطر الاتجاه نحو الحد الأقصى من التطرف . وكلاهما يضع قيد التساؤل حسن سير النظام.

إنَّ هذه الملاحظات تُظهر أنَّ من الوهم الاعتقاد ، في هذا المجال كما في غيره ، بأن السير الآلي لنظام مؤسسات ما يسمح لوحد بِحَلِّ كل المشاكل التي تُطرح على المجتمع . إنَّ سير النظام الحزبي لا يمكن أن يُقَوَّمَ حصراً إنطلاقاً مع معطيات مؤسسية . بل يجب أيضاً أن يكون متكيفاً مع الحقائق السياسية والاجتماعية ، وموافقاً لتطلعات الناخبين .

150 ـ نظام الأحزاب في الولايات المتحدة

هل يأخذ التمييز الكبير بين نظم الثنائية القطبية وتعدد الأقطاب بالحسبان سَيْر عمل كل المجتمعات السياسية التي تعرف ظاهرة التعددية الحزبية ؟ للجواب على هذا السؤال ، يجب النظر الى حالة الأحزاب الامريكية .

لا يوجد في الولايات المتحدة إلاَّ تشكيلتين سياسيتين كبيرتين ، هما : الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي . إن الإتجاهات التي ظهرت بهدف خلق قوة ثالثة في أقصى اليسار أو أقصى اليمين إنتهت دائماً للفشل . ومع ذلك ، هل يُعَدُّ النظام نظام ثنائية حزبية بالمعنى الذي حَدَّدْناه لهذا التعبير ؟ لا ، وهذا لسببين :

أولاً ـ لأنَّ المُنتخَبين من الحزبين لا يراعون في الكونغرس أي إنضباط أثناء التصويت . فالمنتَخبون من الحزب الجمهوري لا يدعمون دائماً الرئيس الجمهوري ، والأعضاء الديمقراطيون لا يعارضونه أيضاً بشكل دائم . ونفس الحال نراه عندما تنعكس الأدوار . وفي الواقع ، فإنَّ مناقشة كل مشروع قانون تؤدي لظهور أغلبية وأقلية خاصة . إنَّ الأعضاء يعبرون عن آرائهم الخاصة من دون أن يشعروا بأنهم مُقَيَّدين بسبب انتماءاتهم الحزبية . وبفضل قاعدة الفصل الجامد بين السلطات ، والأخلاق السياسية الامريكية ، لا يخضعون أبداً للرئيس من أجل إعادة انتخابهم . وإذا ما طلب ناخبوهم إليهم تقديم حسابات، فإنهم لا يفعلون ذلك بناء على اختيارات أيديولوجية عَبَّروا عنها أثناء انتمائهم الحزبي . وبعبارة أخرى ، فإن الناخبين الذين صوتوا لصالح مرشح الحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية لا يأخذون بالضرورة على عضو ديمقراطي في الكونغرس أنه لم يدعم الرئيس الديمقراطي . إنها ظاهرة من الصعب على العقل الأوروبي فهمها ، لأنه إعتاد على التفكير بعبارات الأغلبية والإختيار الأيديولوجي . لكنها لا تثير الدهشة أبداً في الولايات المتحدة .

إنّ غياب الانضباط الحزبي ، بشكل عام ، هو الانعكاس لحياة إجتماعية مختلفة بعمق عن تلك التي تعرفها البلاد الأوروبية . إنَّ الولايات المتحدة لم تعرف التاريخ المُتقَلِّب الذي طبع البلاد الأوروبية ، وكان عاملاً لانقسامات لا تُحصى . فالصراعات الاجتماعية لم تُؤَدِّ مطلقاً لوضع النظام القائم قيد الاتهام ، بالرغم من أنها بلغت غالباً درجة كبيرة من العنف . إنَّ هذه الظاهرة تُفَسَّر بإيمان الأمريكيين بعدة أساطير توحيدية كبيرة ، من أهمها : دستور الولايات المتحدة ، الذي يُعَدُّ تحفة لا يمكن للعقل البشري أن يتجاوزها؛ وأمريكا بلد الحرية ؛ والمرونة الاجتماعية التي يُفترض أنها تسمح لكل طفل فقير بأن يصبح مليارديراً ؛ والنزعة القومية العامرة بالوعي ، ولكن الهائجة ؛ وأخيراً ، بعد الحرب العالمية الثانية ، هوس النضال ضد الشيوعية . إنَّ من غير المهم أنْ يكون جزء كبير من هذه الأفكار من قبيل الأساطير . لكن فعاليتها تُلاحَظ ، ولم توضع موضع الاتهام بسبب طابعها الوهمي . لقد سمحت بطرد كل اتهام إجمالي للنظام السياسي الامريكي ، وبشلِّ كل تفسير سياسي قائم على أساس أيديولوجيات ثورية .

إننا نجد ثانية هنا أهمية فكرة الثقافة السياسية كسِمة توحيدية وخصوصية لنظام سياسي ما .

ثانياً ـ إنَّ وحدة الأحزاب السياسية الامريكية هي وحـدة نسبية . وهـذا الأمر صحيح بشكل خاص بالنسبة للحزب الديمقراطي . ففيه تَتَجمَّع أقليات مُستبعدة ، إلى هذا الحد أو ذاك ، من النظام : الجنوبيون المهزومون ، والأقليات الدينية (الكاثوليك واليهود) والعرقية (السود ، والبورتوريكيون) ، والمثقفون ، والحـركات النسـائية ، والشاذون جنسياً . ولهذا فإنه يُعَدُّ محافظاً ، بشكل صريح ، في الجنوب ، في حين أنَّ الفئات الأخرى ذات اتجاه ليبرالي ، بل راديكالي . أما الحزب الجمهوري فهو يعرف أيضاً تمايزات إقليمية قوية ، وإن كانت التناقضـات أقل ظهـوراً فيه . إنَّ الأحـزاب الامريكية هي قبل كل شيء تنظيمات محلية يجري نشاطها العادي والكثيف على مستوى المدينة والمقاطعة والولاية . أما تنظيمها الوطني فليس إلّا إتحاداً كونفدرالياً ، بدون بُنى صلبة ورؤساء دائمين ووسائل تُمكِّنه من أنْ يفرض على أعضائه إنضباطاً ووحدة في الموقف إزاء القضايا الكبرى . وهذا ما يسمح بفهم إمكانية تعايش إتجاهات متعارضة بشكل صريح داخل مثل هذا الإطار المرن .

بل إنَّه يمكن حتى القول بأنَّ التنظيمات الوطنية لأحزاب لم تكن ترى النور مطلقاً لولا الضرورات التي فرضتها الانتخابات الرئاسية . فهذه الانتخابات تفترض بالفعل قيام تنسيق على الصعيد الوطني ، كما تتطلب في البدء تعيين مرشح . وللقيام بذلك ، ينبغي على كل حزب أنْ يُحَكِّم بين اتجاهاته ، ويحقق بالتالي في داخله نوعاً من الوحدة التي لم تكن متوفرة لديه بشكل مسبق . إن تعيين المرشحين يتمّ أثناء انعقاد إجتماعات كبيرة تُسَمّى « بالمؤتمرات » . أما أعضاء هذه المؤتمرات ، فيتم اختيارهم على مستوى كل ولاية ، من خلال انتخابات إبتدائية أو من قِبَل جهاز الحزب . إنَّ من الصعب جداً أحياناً التوصل الى إتفاق بسبب حدة الصراع بين الاتجاهات والأشخاص . ولكن فور أن تتحقق الوحدة ، يجند الحزب كل طاقاته من أجل ضمان الفـوز لمرشحـه . وبعد الانتخاب يَنْحَلُّ ثانية ويتحول الى مجموعة من التنظيمات المحنيَة المُكَدَّسة إلى جـانب بعضها البعض . وإذا انتُخِبَ مرشح الحزب ، فإنه لن يمارس عليه أية رقابة ، كما أنه لن يحمل له ، بالضرورة ، وعلى صعيد الممارسة السياسية ، أي دعم غير مشروط . إنَّ الأحزاب الامريكية ليست على المستوى الوطني إلّا آلات إنتخابية ، أو منصات إطلاق ينتهي دورها عندما يصل الصاروخ إلى مداره في الفضاء .

في ضوء هذا التحليل ، أين ينبغي أنْ نضع الأحزاب الامريكية ضمن تصنيف النظم الحزبية ؟ إن البعض يتحدث أحياناً عن ثنائية حزبية ظاهرية تخفي وراءها تعددية

حزبية حقيقية . إن اللجان المحلية المختلفة والفئات والاتجاهات التي تتعايش في داخل الأحزاب الامريكية تُعَدُّ إذن كيانات مستقلة تجد نفسها مدعُوة لمجابهة ثنائية قطبية بفعل آلية الإنتخابات الرئاسية ، المُصطنعة جزئياً . كما يستعمل البعض من أجل وصف النظام الامريكي تعبير « الثنائية الحزبية المرنة » ، وذلك بهدف تمييزه عن النظام الانجليزي . إنَّ أيّاً من هاتين الصيغتين ليست ، في الحقيقة ، مُرْضِيَّة . لأنَّ ما يُظهره المثال الأمريكي هو ، بالنهاية ، وبشكل خاص ، نسبية مفهوم النظام الحزبي . إنَّ هذا المفهوم لا يُبدي أية فائدة حقيقية إلَّا بالمقدار الذي يتحكم فيه عدد الأحزاب وطبيعتها ، وإلى حَدٍّ معين ، بتعيين الحكام وممارسة السلطة . إلَّا أنَّ هذا الأمر لا يُعَدُّ حقيقياً إلَّا في البلاد التي تعرف ، على الأقل جزئياً ، نظاماً برلمانياً ، أي النظام الذي ينبغي على الحكومة أن تتمتع فيه بأغلبية برلمانية . في هذه الحالة ، تُطرح قضايا وضوح الاختيارات ، لأن هذه الاختيارات ستؤدي لاستخلاص أغلبية ستُحدِّد التوجه السياسي للحكومة ، والاستقرار الحكومي ، لأن الحكام يمكن أنْ يُقلبوا إذا خسروا ثقة الجمعية البرلمانية . وبالعكس ، فإن النظام الرئاسي ، كما هو موجود في الولايات المتحدة ، يرتكز على فصل السلطات . فالكونغرس لا يستطيع قلب الرئيس الذي لا يستطيع بدوره أنْ يحلَّ الكونغرس . في هذه الحالة يكون نظام الأحزاب محايداً بالنسبة إلى ممارسة السلطات ، لأن المشكلة الأساسية المتمثلة بوجود أغلبية برلمانية لم تَعُد مطروحة فيه . أو بالأحرى أنها تُطرح في كل حالة على حدة ، عندما يتمنى الرئيس أن يرى الكونغرس وقد تبنى إجراءً خاصاً . لكن هذه المشكلة لن تكون الشرط الضروري لتكوين الحكومة وبقائها . وينجم عن هذا ، أنَّه إذا ظهرت أحزاب جديدة في الولايات المتحدة - وهو افتراض غير محتمل الوقوع بالرغم من أن الثنائية الحزبية الامريكية لا تستبعد بشكل حقيقي التعددية الحزبية - فإن هذه الظاهرة ستؤدي ربما الى تعديل آلية الانتخابات الرئاسية ، لكن لن تغير أبداً الطريقة التي سيمارس الرئيس المنتخَب بها وظائفه ، لأن شروط حواره مع الكونغرس ستبقى هي نفسها . كما أنَّها لن تغير أيضاً الطريقة التي يقوم الناخبون بموجبها بالإعلان عن اختياراتهم السياسية ، لأن الاختيارات المتعلقة بالسياسة القومية للبلاد تجري بمناسبة الانتخابات الرئاسية ، وليس أبداً بمناسبة انتخاب أعضاء الكونغرس .

151 - نظم الحزب المسيطر

أُحْدِثَ مفهوم الحزب المسيطر من أجل محاولة أخذ المُفارقة التالية بالحُسبان : إذ أن هناك نُظماً سياسية توجد فيها عدة أحزاب ، وتجري فيها انتخابات حرة ونزيهة ، ومع ذلك فإن التناوب على السلطة لا يحدث فيها . إننا سنرى أن هذا المفهوم ، الذي يتناول

بشكل إصطناعي أوضاعاً مختلفة جداً ، لا يوضح المسألة التي يُفترض فيه أنْ يَحُلَّها .

ما هي ، على الصعيد النظري ، سمات نظام الحزب المسيطر ؟ إنها تتجلى في سيطرة حزب على الحياة السياسية لبلد ما خلال مدة طويلة من الزمن ، بالرغم من وجود منافسة إنتخابية صحيحة . إذ يجب على الحزب أن يحصل لوحده على نسبة كبيرة من الأصوات ، مقابل تشكيلات يسبقها بوضوح، ولا تستطيع أن تُشَكِّلَ فيما بينها تحالفاً ثابتاً ومتماسكاً وقابلاً لتكوين بديل محتمل : أما إذا كان بإمكانها ذلك ، فإننا سنجد أنفسنا ثانية أمام نظام ثنائية قطبية . ماذا يجب أن يكون مدى النجاحات التي يحققها الحزب لكي يلعب دوراً مسيطراً خلال مرحلة طويلة ؟ إنَّ هذا الأمر يتعلق بالنظام الانتخابي . فعلى الصعيد النظري ، ينبغي على الحزب أن يحصل ، في نظام التمثيل النسبي ، على 51% من الأصوات لكي يحكم . إلَّا أنه يمكن أن يشكل أغلبية برلمانية بدعم من التشكيلات الصغيرة الخاضعة له . أما في نظام الإنتخاب الأكثري ، فإنَّ عدداً أقل بكثير من الأصوات يمكن أن يسمح له بامتلاك أغلبية مطلقة في البرلمان .

كم من الزمن ينبغي على الحزب أن يتفوق فيه على منافسيه لكي يكون بالإمكان الحديث بصدده عن وضع مُسيطر ؟ إنَّ كل جواب قطعي سيكون بالتأكيد تعسفياً . إنَّ من المناسب أولاً ملاحظة أنَّ الحزب المسيطر ليس هو بالضرورة الحزب الذي يبقى في السلطة بشكل مستمر : إنَّ موقعه لا يُوضع ، بشكل حقيقي ، موضع التساؤل إذا حصل أنْ خَسِرَ إحدى الانتخابات ، وذلك في حال تمكنه سريعاً من استعادة السلطة أو إذا لم تُفسد الفترة الانتقالية بشكل رصين قوته الانتخابية . إن المعيار الحقيقي للوضع المسيطر هو ، بشكل خاص ، معيار نفساني : إنَّ بالامكان أنْ يُقال ، بحق ، عن حزب ما إنه مُسيطر عندما يتوصل لأنْ يتطابق مع مرحلة ما من تاريخ بلاده . وذلك تقريباً بنفس الطريقة التي كانت فيها العهود في النظم الملكية ، تُسَمَّى بأسماء الملوك .

بعد هذا الطرح ، ينبغي ملاحظة أنَّ وجود الحزب المسيطر يمكن أن نلحظه في أوضاع سياسية مختلفة جداً . إنَّ الديمقراطية المسيحية الايطالية تُسْرَدُ غالباً كمثال للحزب المسيطر . فمنذ الحرب العالمية الثانية ، تولت السلطة بلا انقطاع . وكان ينبغي إنتظار سنوات الثمانينات ، التي شهد الحزب فيها ضعفاً ملحوظاً ، لنرى رؤساء وزراء ، مثل جيوفاني سبادوليني وبينيتو كراكسي ، وقد أتوا من غير صفوفه . ومع ذلك ، فإن الديمقراطية المسيحية لم تُستبعد من السلطة لأنَّ أية تركيبة حكومية لم تكن ممكنة بدونها . لقد طبعت الحياة السياسية الايطالية ، خلال عدة عقود ، بطابع قوي بشكلٍ خاص . لكنه لم يكن من نتائج هذه الاستمرارية وجود نظام قوي ، قادر على حَلِّ المشاكل الصعبة التي طُرِحت على إيطاليا . إنَّ هذه الاستمرارية لم تمنع حدوث عدم استقرار

مُزمن ، شبيه بعدم الاستقرار الذي عرفته فرنسا في عهد الجمهورية الرابعة . لقد كانت الأحزاب الأخرى ، باستثناء الحزب الشيوعي . ضعيفة ومُنْقَسِمَة . لكن الديمقراطية المسيحية كانت ، في حد ذاتها ، ممزَّقة بسبب المشاجرات الضارية غالباً بين الاتجاهات والأشخاص . كما أنها لم تستطع مطلقاً ، بشكل خاص ، وبسبب طبيعة النظام الانتخابي ، أنْ تمتلك أغلبية مطلقة في البرلمان . لهذا كانت دائماً مُكْرَهَة على أنْ تعقد مع شركاء مختلفين تحالفات عابرة ، لم تُؤَدِّ أي منها لولادة تحالف ثابت .

إنَّ الحزب المسيطر ، في الحالة الايطالية ، لم يكن إذن عامل إستقرار . لكن الوضع المعاكس موجود أيضاً . بل إنَّه يُعتبر القاعدة عندما يُمَثِّلُ الحزب المسيطر أكثر من نصف السكان ، ولا يكون محتاجاً بالتالي للجوء إلى تشكيل حكومات إئتلافية . إنَّ أفضل مثال لهذا الوضع هو ، بالتأكيد ، وضع الحزب الاشتراكي ـ الديمقراطي في السويد .

لقد شغل هذا الحزب بالفعل السلطة بدون إنقطاع مدة أربع وأربعين سنة ، من عام 1932 الى 1976 . إن أسلوبه ، وأهدافه كانت مُندمجة ، بشكل حقيقي ، مع صورة البلاد ، سواء في أنظار العالَم الخارجي أم أنظار سكانها . لقد حُلِّلَ « النموذج السويدي » للاشتراكية بشغف في العالم بأسره ، ونُوقِشَ ومُدِحَ وانتُقِدَ . وقد قُوِّمَت مزاياه (المساواة ، والاتفاق العام الاجتماعي عليه) وعيوبه (البيروقراطية ، والضرائب المالية العميقة) وفي عام 1976 ، تمكنت الأحزاب « البرجوازية » ـ إنَّ هذه الصفة التي وصفها بها أعداؤها يمكن أن يُحتفظ بها لملاءمتها ، ومن دون إعطائها قيمة تحقيرية ـ من إنتزاع الأغلبية المطلقة من الاشتراكيين ـ الديمقراطيين . لكن هؤلاء استعادوا السلطة في عام 1982 . ولا يمكن التأكيد معرفة ما إذا كانت سيطرتهم مَدْعُوَّة لأنْ تولد من جديد ، أمْ أنَّ الحياة السياسية السويدية ستأخذ شكل نظام الثنائية القطبية المعروف بالتناوب المتكرر نسبياً في السلطة .

لقد طُبِعَت الدول الاسكندنافية كلها بطابع الاشتراكية ـ الديمقراطية . ففي النرويج ، تَوَلَّى حزب العمال لمدة طويلة السلطة ، وطبع البلاد ، بشكل دائم ، بطابعه ، بالرغم من أنَّه إضطر مرات عديدة للتخلي عنها لتحالف من الأحزاب « البرجوازية » . إلَّا أنَّ من المُلاحظ أنَّ تأثيره يسير في إنحطاط . إن هذه الظاهرة تبدو بوضوح أكثر أيضاً في الدانمرك التي عَرف فيها الاشتراكيون ـ الديمقراطيون ، في عام 1973 ، هزيمة حقيقية بالرغم من أنها كانوا مسيطرين مدة طويلة . صحيح أن الحزب

الاشتراكي ـ الديمقراطي الدانمركي استعاد نحو 30٪ من الأصوات في انتخابات كانون الثاني 1975 . لكن هذه المتغيرات ، السريعة غالباً والمُشوِّشة ، لا تُخفي السمة الكبرى للسنوات الأخيرة التي شهدت تراجعاً نسبياً ، ولكن مؤكداً ، للإشتراكية الديمقراطية الاسكندنافية .

إلَّا أنَّه لا يجب الاعتقاد بأنَّ ظاهرة الحزب المسيطر محصورة في هذه المنطقة من العالم . فاليابان حُكِمَتْ منذ الحرب من قِبَل الحزب الليبرالي الديمقراطي ذي الاتجاه المحافظ . ولا يبدو أنَّ هيمنته يمكن أنْ توضع قريباً موضع التساؤل . إلَّا أنَّ من الصحيح في هذه الحالة أنَّ صراع الاتجاهات ، العنيف إلى أقصى حدٍ من داخل الحزب ، سيؤدي إلى قيام نوع من التعددية الحزبية .

ومع ذلك ، فإنَّ الأمثلة على حالات الأحزاب المُسيطرة تبقى نادرة . وهذا الأمر يُفَسَّر ، بدون شك ، بواقع أنَّ مثل هذا النظام يفترض إجتماع عوامل غيرِ محتملة الحدوث ، ويتضمن من العيوب أكثر مما يتضمن من المزايا .

ما هي بالفعل نتائج وجود حزب مسيطر ؟ إنَّه يبدو كضامن للاستقرار . لكن هذه النتيجة لم تتحقق دائماً ، كما أظهر ذلك المثال الايطالي . إن الاستقرار ظاهرة مُبْهمة سياسياً : وعيوبه يمكن ، بعد فترة من الزمن ، أن تكون أكثر من مزاياه . إنَّ هذا الأمر صحيح أولاً على صعيد الفعاليَّة . إن عدم الاستقرار المُزْمن ، كالذي عرفته فرنسا في ظل الجمهورية الرابعة ، يبدو بالتأكيد متعارضاً مع أيِّ عمل فَعَّال : فأيَّة استمرارية سياسية لن تكون ممكنة : كما أنَّ ضرورة الحفاظ على تحالفات هشة دائماً ستُجبر الأحزاب على تقديم تنازلات أبدية . إنَّ الجمود يصبح منهجاً : لأن الحكومة لا تستطيع معالجة أية قضية هامة من دون المجازفة بقطع التوازن الهش الذي ترتكز عليه . إنَّ الحلّ الوحيد من أجل البقاء يكمن في عدم فعل أي شيء . . . لكن الاستقرار الكبير جداً يمكن أن يُنتج بالعكس أحياناً نتيجة مشابهة : فالحزب المسيطر ، الذي يضمن نفسه أغلبية في البلاد ، لا يشعر بأية حاجة لإقناع أحد . إنَّه لن يجد نفسه مُسْتَنْهضاً بفعل تهديد دائم تُمارسه عليه معارضة تتمتع بشيء من المصداقية . ولهذا فإنه يميل لاعتماد الحلول المُجَرَّبَة ، والوصفات التي ضمنت نجاحها . وهكذا تضمر ، رويداً رويداً ، قدراته على الإبداع والمبادرة . إنَّ الجمود ، الذي كان في الحالة السابقة نتيجة للتنافس الجامح بين التشكيلات السياسية ، يبدو هنا نتيجة للغياب الكلي للمنافسة .

ثانياً ـ إنَّ بقاء حزب سياسي في السلطة لمدة طويلة جداً يمكن أنْ يؤدي لاحتكار حقيقي للدولة . فرجال الحزب الحاكم يستعمرون الإدارات ، ويضمنون لأنفسهم

إحتكاراً شبه تام في كل الهيئات التي لها صلة من قريب أو بعيد بالنظام السياسي . هكذا نشهد نوعاً من التطور نحو الوضع المُمَيِّز لنُظم الحزب الواحد ، أي نحو الدمج بين الحزب والدولة . إنَّ هذا التطور مُدَانٌ بالتأكيد على صعيد المبادىء الديمقراطية ، التي لا يرفضها الحزب المسيطر ، لكنه يجد نفسه مدفوعاً للتقليل من معناها بفعل وزن الأشياء ، ومن دون أن يرغب بذلك حقيقةً أو حتى أنْ يعي ذلك بوضوح .

وأخيراً ، فإنَّ نظام الحزب المسيطر يُعتبر مُوَلِّداً لشعور خطير بالحرمان . دففي نظام سياسي يرتكز على تعاقب سريع نسبياً للحكام ، يمكن لاعداء السلطة القائمة أن يأملوا بتغير سريع نسبياً في التوازن لصالحهم . أما الفئات الهامشية ، التي ليس لديها أي حظ في رؤية ممثليها يصلون الى السلطة ، فهي الوحيدة التي تشعر بحرمان إجمالي تجاه النظام . أما في حالة الحزب المسيطر ، فإنَّ كلَّ القوى السياسية الأخرى وناخبيها ، الذين يمثلون غالباً نحو نصف عدد المواطنين ، تجد نفسها مُستبعدة ، لفترات طويلة من الزمن ، من المشاركة في الشؤون العامة . إلَّا أنَّ من الخطورة بالتأكيد ، بالنسبة لظام ديمقراطي أنْ يشعر جزء من السكان بأنَّه مُستبعد ، بشكل مسبق ، من اللعبة السياسية ، وأنَّه لا يستطيع أنْ يأمل بإسماع وجهة نظره ، ولو بشكل جزئي على الأقل . إنَّ الديماغوجية ، والتطرف في المواقف السياسية ، بل واللجوء الى العمل اللاشرعي الذي يُعَدُّ المُتنفس الأخير لوضع لا يُحتمل ، ستنتشر في المنفى الداخلي الذي يجد هؤلاء المستبعدون من النظام أنفسهم فيه . وفي النهاية ، سنشهد نوعاً من الانقطاع الحقيقي في الاتفاق العام الاجتماعي ، مع كل ما تتضمنه مثل هذه الحالة للأشياء من نتائج بالنسبة للمجتمع .

ومع ذلك ، فإن النظام يمكن أنْ يُصَحَّح بفعل إفراطه ، بالقدر الذي يبقى النظام فيه ديمقراطياً بشكل صحيح ، أيْ بالقدر الذي يحترم فيه الحزب الحاكم مبدأ التناوب . وبالفعل ، فإن العقم المتنامي للنظام ، وحلول دولة حزبية ، على الأقل جزئياً ، محل دولة لا حزبية ، والشعور بوصاية ثقيلة أكثر فأكثر على الحياة الاجتماعية ، تؤدي كلها لجعل الاستياء يتخطى قطاعات الرأي العام التي لم تقبل مطلقاً بالحزب الحاكم . وبعبارة أخرى ، فإن الحزب المسيطر نفسه لن يكون بمنأى عن ظاهرة استنزاف السلطة التي تهدد كل حكم ديمقراطي . إنَّه لن يحكم من دون أنْ يثير استياء الأفراد والفئات الاجتماعية . وكلما مرَّ الزمن ، كلما تنامي الاستياء وأصبح حادّاً . إنَّ الناخبين سيتعبون من رؤية نفس الرجال وهم يطبقون دائماً نفس الوصفات . إنَّ ظاهرة الحزب المسيطر إذا كانت ممكنة ، فلأنَّ مثل هذا التطور ، في بعض البلدان ، بدأ أقل سرعة مما هو في بلدان أخرى . إنَّه أكثر سرعة في فرنسا منه في الدول الاسكندنافية . إن هذه

الاختلافات تُفَسَّر بالثقافة السياسية وبالطابع المأساوي ، إلى هذا الحد أو ذاك ، للأحداث التاريخية : إنَّ من الواضح أنَّ تاريخ فرنسا في القرن العشرين كان أكثر تقلبا من تاريخ السويد . لكن الأمر يتعلق هنا بفرق في الدرجة أكثر مما هو في الطبيعة . إنَّ استنزاف السلطة يتجلى دائماً على المدى المتوسط أو البعيد ، ويجب بالنهاية أنَّ يؤدي في يوم ما إلى سقوط الحزب المسيطر . ولهذا فإنَّ نظم الحزب المسيطر لا تُشكِّل عادة إلاَّ قوسين في التاريخ السياسي للبلاد الديمقراطية، وإنْ كانت المدة الفاصلة بينهما طويلة نسبياً .

وبالإجمال ، فإنَّ مفهوم الحزب المسيطر يبدو مفيداً ، لكن تطبيقاته محدودة . لا سيما وأن من المناسب ، منطقياً ، أنْ نستبعد منه حالاتٍ ، مثل حالة إيطاليا . إنَّ أهمية الحزب الديمقراطي ـ المسيحي في حياة هذا البلد بديهية، لكن من التعسف اللغوي أنْ نُقَرِّب هذه الحالة من حالة السويد . فلكي يكون للمفهوم قيمة ما ، يجب تقطيعه بطريقة تميز بين الأوضاع المختلفة بدل أنْ تدمج بينها .

ثانياً : أسباب قيام النظم الحزبية

152 ـ إشكالية العوامل التفسيرية

لقد أتينا على وصف النماذج الكبرى لنظم الأحزاب وعلى رؤية النتائج السياسية التي ترتبط بها . لكنه لا ينبغي بالتأكيد الاعتقاد أن وجود نظام حزبي ما وتطوره في بلد ما ، هما نتيجة اختيارات واعية . إن المزايا والعيوب التي لاحظناها يمكن أن تَحُثَّ على التفكير بأن هذا النظام مُفَضَّل على ذاك . إلاَّ أنَّ هذا لا يعني أنَّ باستطاعة أي إنسانٍ أنْ يقرر في ظرف ما إقامة نظام ثنائية حزبية على سبيل المثال . إنَّ النظم الحزبية ليست مؤسسات قانونية مثل البرلمان ورئاسة الجمهورية الخ . . . ولا يكفي نص دستوري من أجل جعلها تأتي للوجود . إنَّ ظهورها وتحوُّلاتها مَشْرُوطة بعوامل اجتماعية وتاريخية عميقة يمكن للعمل الواعي أن يُحَوِّلها إلى حد ما ، لكنها تبقى أيضاً ، في جزء منها ، خارج نطاق تأثير الإرادة السياسية ، وذلك على الأقل بالمقدار الذي ترفض فيه هذه الإرادة استعمال طرق ثورية عنيفة . لهذا يجب دراسة هذه العوامل من أجل فهم المعنى الحقيقي لنظم الأحزاب .

إنَّ هناك ثلاثة نماذج كبرى للعوامل المؤثرة في ظهور النظم الحزبية وتحولاتها ، وهي : العوامل الاجتماعية والعوامل التاريخية والعوامل المتعلقة بالمؤسَّسات . إن النموذجين الأولين يَمُسَّان البُنى العميقة للمجتمعات السياسية ، ومن الصعب بالتالي تعديلهما . إلاَّ أن من الممكن ، بالعكس ، التأثير على النموذج الثالث . ولهذا فإنَّ

إمكانيات تحويل هذه النظم أو تعديل إتجاهها بشكل واع تظهر إذن على هذا المستوى . ولكن كما يحصل دائماً في الحالات المشابهة ، فإن فعاليَّة الأَسلوب تتناسب تناسباً عكسياً مع سهولة وضعه موضع التطبيق .

153 ـ العوامل الاجتماعية

إنَّ من البديهي، أولاً ، أنَّ الفوارق الحزبية ترتبط بالخصومات الاجتماعية . فالأحزاب السياسية يمكن ، بالفعل ، أنْ تُمَثِّل طبقات إجتماعية ، أي مجموعة من الناس الذين يتواجدون في وضع موضوعي متشابه بالنسبة للنظام الاقتصادي (مثل الرأسماليين ، والملاكين العقاريين ، والمستَخْدَمين ، وعمال الصناعة إلخ . .) والذين يُنَمِّي لديهم هذا التشابه في الوضع شعوراً بوحدة المصالح . إنَّ الحزب يشكل إذن التعبير السياسي عن الطبقة ، والوسيلة التي بواسطتها تسعى لتغليب مصالحها الخاصة في الصراع الذي يقوم بينها وبين الفئات الاجتماعية الأخرى .

إن الأحزاب ، بالمنظور الماركسي ، ليس لها من معنى آخر : إنَّها ، بكل بساطة ، التعبير عن الطبقة . فلكل طبقة حزب ، ولعكس بالعكس . وهذا هو ، على كل حال ، التبرير النظري للحزب الواحد في البلاد التي انتصرت فيها الثورة الاشتراكية . فإذا كانت الأحزاب السياسية تُعَبِّر عن المصالح الموضوعية الطبقية ، وتستبعد كل شيء آخر (مثل : التطلعات والتفضيلات والاختلافات في الرأي حول مستقبل المجتمع إلخ . .) فإنَّ تَعَدُّدها لم يكن يُفَسَّر إلاَّ بالصراعات التي اختفت مع انتصار طبقة على الطبقات الأخرى . وبما أ البروليتاريا استولت على السلطة ، وضمنت لنفسها احتكارها ، بالحق وبالفعل ، فإنَّه لم تَعُدْ هناك أية حاجة لكي تتنافس عدة أحزاب سياسية من أجل تغليب أطروحات معاكسة : إنَّ وحدة المصلحة لدى البروليتاريا تتطلب وحدة التنظيم السياسي المُكَلَّف بتمثيلها . لقد رأينا بالفعل في الشعبة السابقة ، أن حقيقة الحزب الواحد في النظم الشيوعية مغايرة تماماً .

إنَّ فكرة وجود علاقات بين النظام الحزبي والصراعات الاجتماعية لا تثير أي إعتراض : بل إنها بديهية . وبالمقابل ، فإنَّ مما لا يُنكر أنَّ مِنْ بين الأحزاب التي تُعبِّر عن مصالح فئات إجتماعية خاصة ، هناك البعض الذي لا يُعَرِّف نفسه أبداً من خلال موقع أعضائه في نظام الانتاج . وبعبارة أخرى ، فإن الموقع الاجتماعي والاقتصادي ليس العامل الوحيد المُحَدِّد للإنقسامات الاجتماعية . إنَّ هناك أحزاباً قومية في البلدان المُستعمَرة ، وأحزاباً ذات أساس عرقي في الدول التي تضم أقليات عرقية أو قومية واعية للفرق بينها وبين أغلبية السكان . كما أنَّ هناك أحزاباً ذات صبغة طائفية ،

وأحزاباً أُخرى يتجمع فيها الأعضاء تبعاً لتجانسات أيديولوجية لا يمكن إرجاعها لمصالح اقتصادية . ها هي إذن أربعة نماذج من المتغيرات : القومية ، والعرقية والدينية والايديولوجية التي يمكن أنّ تُوَلِّد تضامناً ، وبالتالي أحزاباً مستقلة عن المصالح الطبقية . إنَّ المؤلفين الماركسيين يَرُدُّون بأن الأمر يتعلق بتضامن مُزَيَّف ، يرتكز على عوامل مؤقتة أو وهمية . فالأحزاب القومية تضم البرجوازية ، المُسَمَّاة بالوطنية لأنها تُعارض المُحْتَلَّ ، والبروليتاريا . إلَّا أنَّ عملية نزع الاستعمار يجب أنْ تؤدي لتفجير هذا التحالف الظرفي . أمَّا الانتماء إلى عرق واحد أو دين واحد فإنَّه لا يقوم إلَّا بحجب الخصومات الحقيقية المُحَدَّدة بالمصالح الطبقية . لهذا فإنَّ من المحتم أنَّ البُعْد التاريخي الوحيد الملائم حسب النظرية الماركسية ، والمتمثل بالتعارض بين المستغِلِّين والمستَغَلِّين ، سيفرض نفسه في النهاية وسيؤدي لتفجير هذه التحالفات المضادة للطبيعة .

إنَّ الحقيقة ، للأسف ، تبدو متمردة على حقيق خلاصات النظرية . فالصراعات القومية ما زلت حية بشكل مُثير للدهشة ، كما تشهد على ذلك النزاعات داخل « الكتلة الاشتراكية » . كما أن التعارضات الدينية تعرف الآن ، على ما يبدو ، تجدداً في النشاط . ويكفي ، أخيراً ، أن نلاحظ التعارضات العديدة التي تقسم ، في الوقت الراهن ، الرأي العام الفرنسي ، لندرك أنَّ من الوهم الأمل بفهمها بعبارات المصلحة الطبقية . أولاً لأنَّ عوامل عديدة من طبيعة مختلفة تتداخل في الاختيارات الملموسة للأفراد ؛ وثانياً لأنَّ من السذاجة الظن بأن الأفراد يمتلكون دائماً رؤية واضحة لمصالحهم . إنَّ غموض العالَم السياسي يجعل من المحتم القيام باختيار بين الاستراتيجيات المتباعدة سواءً بالنسبة « للمستغِلِّين » أم بالنسبة « للمستَغَلِّين » . ولهذا فإن من غير المدهش أنْ يُوَلِّد تعدد المصالح والتحاليل الاستراتيجية تَعدُّداً في الأحزاب السياسية . إنَّ النظرية القائلة بأن الطبقة الاجتماعية تُحَدِّد آلياً ظهور الحزب وسلوكه ، والتي لا ترى في الحزب إلَّا التعبير السياسي عن الطبقة ، هي نظرية تبسيطية كَذَّبتها الوقائع الأكثر قابلية للملاحظة بصورة مباشرة .

وبالمقابل ، فإنَّ دراسة الصراعات الاجتماعية تسمح ، في بعض الحالات ، بتوضيح الانقسامات الحزبية . فالتحليل الذي أعطاه ماركس للتعارض القائم ، في نهاية القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر ، بين المحافظين والأحرار ، يتضمن جانباً كبيراً من الحقيقة . إنَّ هذا الصراع ، الذي أظهره المتخاصمون دائماً كجدل بين مبادىء كبيرة (السلطة ضد الحرية) يتقاطع بشكل أكيد مع صراع النفوذ بين الطبقة القيادية الجديدة ، المتمثلة بالبرجوازية الصناعية والتجارية ، والأرستقراطية العقارية . إلَّا أن هذا لا يعني أن الاختيارات السياسية الفردية كانت كلها مُحَدَّدة آلياً من خلال الإنتماء

الاجتماعي والمصالح « الموضوعية » للمواطنين . لقد كان هناك إقطاعيون كبار مؤيدون للاتجاه الليبرالي ، كما كان هناك برجوازيون محافظون . إنَّ الأيديولوجيـة ليست مجرد غطاء يُمَوِّه ، بوعي أو بدون وعي ، المصالح المادية ؛ وإنَّ هناك فعلاً أنـاس يُحَدِّدون أنفسهم تبعاً لمُثُل يعتنقونها . لكن من البديهي أنَّ هذه الحالة ليست الحالة الأعم . إنَّ المحافظين يمكن أَنْ يظهـروا بمظهر الأشخاص المستنيرين ، كما هو الحال في إنجلترة : إنَّهم يفهمون أنَّ من الضروري مراعاة التطور من أجل تجنب مجابهة عنيفة مع الطبقات الاجتماعية الأخرى . كما أنهم يستطيعون ، بالعكس ، أنْ يقاوموا خطوة خطوة ، وبكل الوسائل من أجل الحفاظ على امتيازاتهم . لكن هذه الأوضاع المختلفة لن تُعدِّل الواقع الأساسي المتمثل بوجود إنقسام ثنائي بين فئتين اجتماعيتين متنافستين . لقد عَبَّرت هذه الظاهرة عن نفسها أحياناً بعبارات سياسية ، فوَلَّدت ثنائية حزبية كاملة . إنَّ بريطانيا تقدم بالتأكيد المثال الأكثر وضوحاً في هذا المجال . لكن دولاً أخرى ، مثل بلجيكـا وأستراليا بشكل خاص ، عرفت وضعاً مُشابهاً . إلاَّ أنَّ تأثير هذه الظاهرة شُوِّشَ أيضاً أو مُوِّهَ بفعل عوامل أخرى ، سنعود إليها فيما بعد . ولكن ، حتى في هذه الحـالة فـإنَّ الصراع الأساسي بقي قائماً في العمق ، وكان يُحـدِّد ، بغض النظر عن التعـارضات السطحية ، النظم الكبرى للتحالف بين القوى السياسية .

إنَّ التطور الاجتماعي الذي كان قد أنتج هذا النظام ذي الحَدَّيْن ، أدى فيما بعد لاستبداله بنـظام ذي ثلاثـة حدود . وبـالفعل ، قـد أضيف للصراع بين المحـافظين والأحرار الذي كان يعكس التعارض بين طبقتين قياديتين ، صراع بين الارستقراطيين والبرجوازيين ، والطبقات الدنيا التي أعطتها الأحزاب الاشـتراكية ، للمـرة الأولى ، تعبيراً سياسياً خاصاً . منذ ذلك الحين ، كان من الممكن حدوث نموذجين من التطور : فإما أنْ يَحُلَّ النظام الثلاثي محل النظام الثنائي ، إما أنْ يتغلب الانقسام الرئيسي الذي يقوم بين الطبقات الـدنيا والـطبقات العليـا ، ويؤدي هذا إلى إنصهـار الأحرار مـع المحافظين . وطالما أن الديمقراطية السياسية بقيت هشة ، وأن الأحزاب الاشتراكية بقيت ضعيفة وقليلة الخطورة . فإن التعارض بين المحافظين والأحرار يحتفظ بمعناه . ولكن بقدر ما تصبح العودة الى النظام الأرستقراطي أمراً غير محتمل ، وبقدر ما يجعل نمـو الأحزاب الاشتراكية منها خطراً حقيقياً بالنسبة للملاَّكين ، فـإنَّ المحافـظين والأحرار يتجهون للتقارب من بعضهم البعض . وهكذا يظهر للنور نظام تعارض جديد يضع وجهاً لوجه أنصار الرأسمالية الليبرالـيـة وأنصار الاقتصـاد الاشتراكي . لقـد بقي هذا التعارض قائماً حتى أيامنا هذه ، بـالرغم من أنَّ بـطاقات « رأسـمالي » و« إشتراكي » أصبحت ، في أوروبا الغربية ، وفي وقتنا الراهن ، تُحَدِّد إتجاهات أكثر مما تُعَيِّن قوى

بحتة : فالأحزاب الإشتراكية لم تعد تضع الديمقراطية السياسية قيد الإتهام ، كما أنَّ النظام الرأسمالي تطوَّر نحو نوع من « الإشتراكية المستكينة » . لقد تُرْجم هذا التطور ، في بعض البلاد ، بصورة مباشرة ، على مستوى النظام الحزبي . ففي بريطانيا حَلَّت المجابهة بين المحافظين والعمال محل المجابهة القديمة بين المحافظين والأحرار ، وذلك بعد فترة تميزت بنظام ثلاثي حزبي غير مستقر ، وامتدت من عام 1922 الى عام 1931 (وهذا علاوة عن أن وضوح التعارضات فيها قد شُوِّشَ بسبب مسألة استقلال إيرلندة ، التي قَسَّمت كل الأحزاب السياسية) . لقد وجد الأحرار بالفعل أنَّ قسماً كبيراً من ناخبيهم قد تُخَلَّى عنهم . صحيح أنَّ مدى هذه الظاهرة إتسع بشكل ملحوظ نتيجة عامل ذي طابع مؤسسي ، يتجلى في نظام الانتخاب ، الذي سنعود إليه فيما بعد . الأمر الذي يبرهن أن النظام الحزبي لا يقتصر على إعادة إنتاج التطور الاجتماعي بصورة آلية ، وإنما أنَّ هناك عناصر أخرى يجب أنْ تؤخذ بالاعتبار من أجل فهم تطوراته . إنَّ ألمانيا تقدم برهاناً عكسياً على هذا الواقع ، حيث أن الحزب الليبرالي تمكن من البقاء بين المسيحيين الديمقراطيين والاشتراكيين ـ الديمقراطيين ، ويمكنه أنْ يُحَكِّم بينهم ويقرر مصير الأغلبيات البرلمانية ، بالرغم من أن نفوذه أدنى بكثير من نفوذ منافِسَيْه الكبيرين .

إن العوامل الاجتماعية ، بالرغم من أهميتها ، ليست إذن الوحيدة التي تقرر بنية النظم الحزبية وتطورها . إنها تحدد ، بالتأكيد ، الإطار العام والتعارضات الكبرى بين الاتجاهات . لكن من النادر أن تعمل على المكشوف . إنَّ عوامل أخرى عديدة تتداخل معها وتُولِّد انقسامات ثانوية ، تكون مُميزة لنظم التعددية الحزبية . إلَّا أنَّه يمكن أنْ يُقال عن هذه الانقسامات أنها ثانوية ، إذا نظرنا للتطور الاجتماعي في شموليته ، وللمصالح « الموضيوعية » للأفراد . لكن هذا لا يعني بأية حال أنها لا تبدو حاسمة ، على الصعيد العملي ، لأن الحياة السياسية الملموسة للبلاد المعنية تتعلق بها .

154 ـ العوامل التاريخية

يمكن أنْ نُصَنِّف تحت مُصطلح « العوامل التاريخية » العام جداً الصراعات التي وُلِدَت من التاريخ ، وامتد تأثيرها إلى ما وراء السياق الذي أدى الى ولادتها ، وانتهى لتكوين أساس الإنقسامات النوعية الخاصة ، في هذه الثقافة السياسية أو تلك . لقد طبعت ظواهر من هذا النوع ، بشكل خاص ، فرنسا التي لعبت فيها المراجع التاريخية دائماً دوراً كبيراً في الحساسية السياسية . هكذا أثارت المشاجرات حول قضية الشرعية ، في القرن التاسع عشر، خصومات سياسية لا تُفتقر بين أفراد لا يفصل بينهم شيء أساسي على صعيد الوضع الاجتماعي والمصالح « الموضوعية » . فالجمهوريون ، الذين كانوا

يعلنون تأييدهم للشرعية المنبثقة من إرادة الشعب ، لم يكونوا هم فقط الذين يعارضون الملكيين المناصرين لشرعية الحق الإلَهي ، وإنما كان هؤلاء منقسمين ، بعد ثورة تموز 1830 ، بين شرعيين مناصرين للفرع البِكْر ، وريث الشرعية الكابيتانية ، وآخرين مناصرين للفرع الأورلياني الذي كان يُؤَسِّس حقوقه في السلطة على الميثاق المعقود في عام 1830 بين لويس فيليب والأمة . كما كانت تُعارض هذه التيارات ، علاوة على ذلك ، النزعة البونابرتية التي كانت تَدَّعي الربط بين المبدأ السلالي (الوراثة في أسرة نابليون) والإرادة الشعبية المُعَبَّر عنها بالاستفتاء . لقد تجاوز التطور التاريخي ، بالتأكيد ، هذه الانقسامات المولودة بحد ذاتها من التاريخ : فالتعارض بين الشرعيين والأورليانيين فَقَدَ معناه عندما انطفىء الفرع البكر بوفاة الكونت دو شامبور . وبشكل أعم ، إنتهت النزعتان الملكية البونابرتية للظهور بمظهر النظم البالية . ومع ذلك فإنَّ هذه القضايا التي ارتهنت كل الحياة السياسية الفرنسية في القرن الماضي ، ما زالت تجعل من المستحيل قيام تنظيم واحد لليمين الفرنسين . كذلك ، فإن الأحداث المأساوية التي طبعت تاريخ فرنسا في القرن العشرين أدت إلى بروز إنقسامات جديدة : كالتعارض بين الديغوليين وأنصار نظام ڤيشي ثم أنصار الجزائر الفرنسية . إنها إنقسامات في طريقها إلى أن يتجاوزها الزمن ، على ما يبدو ، ومع ذلك ، فإنها تحكّمت في جزء هام من الحياة السياسية الفرنسية في السنوات الأخيرة .

لقد تحطمت وحدة قوى اليسار أيضاً في أغلبية البلدان الأوروبية نتيجة حدث تاريخي تمثل بالثورة الروسية لعام 1917 . ففي فرنسا تَمَّ الانقسام في عام 1920 ، أثناء إنعقاد مؤتمر تور. وفي ألمانيا ، ناضل قسم من الاشتراكيين الديمقراطيين ، غداة الحرب العالمية الأولى ، ضد الاتجاهات الثورية . لكن قوة الحزب الشيوعي كبرت بسرعة في عهد جمهورية ڤيمار بسبب مناخ الكارثة الناجمة عن الحرب وعن الأزمة الاقتصادية . ومع ذلك فإن هذه القوة لم تمنع وصول هتلر الى السلطة ، بسبب توجيهات موسكو التي كان الحزب الألماني يطيعها بشكل أعمى . وفي بريطانيا وبلجيكا وهولندة والدول الاسكندنافية بدا تأثير الأحزاب الشيوعية الجديدة ضعيفاً وما زال . وبالمقابل ، أصبح الحزب الشيوعي الايطالي والحزب الشيوعي الفنلندي ، بعد 1945 ، قويين إلى حد أن الأول صار أهم حزب شيوعي في أوروبا الغربية ، وأن الثاني شارك بالإئتلاف الحكومي . (إلاَّ أن من الصحيح أن وزن الاتحاد السوڤياتي على الحياة السياسية الفنلندية ، والعائد لقربه الجغرافي ، كان كبيراً) . في كل هذه الحالات كان هناك إذن بالأصل حدث تاريخي ، تَعَقَّد فيما بعد بفعل عوامل أيديولوجية ، وأحياناً باعتبارات متصلة بالعلاقات الدولية ، أثار ظهور أحزاب جديدة ، وعَقَّدَ هكذا بنية النظام

الحزبي ، على الأقل في البلاد التي اكتسبت فيه هذه الأحزاب تأثيراً هاماً .

إنَّ هناك أخيراً عوامل أخرى يمكن أن تلعب دوراً في هذا الصدد . فالعوامل الدينية تكون في أصل الأحزاب ذات الصبغة الطائفية التي تُضاف للتيارات الأخرى . وفي إيطاليا ، حَلَّت الديمقراطية ـ المسيحية ، التي لعبت كما رأينا دوراً كبيراً في الحياة السياسية ، مَحَلَّ الاتجاهات الليبرالية والمحافظة ، من دون أن تستبعدها كلياً ، الأمر الذي يُشكل سبباً لتعقيدات إضافية . أما في فرنسا ، فإن التيار الديمقراطي ـ المسيحي لم يعرف نفس النجاح ، ولم يستطع إستبعاد الممثلين الآخرين للتيار المعتدل(الراديكاليين والمستقلين) الذي هبط رصيد بشكل ملحوظ فور انتهاء الحرب العالمية الثانية ، لكنه إستعاد سريعاً فيما بعد تأثيره الملموس . ومع ذلك ، فإنه تَمَّ تجاوز هذه القضية تقريباً بالمقدار الذي لم يَعُدْ فيه أي حزب في فرنسا يُعلن ، اليوم وبصورة مباشرة ، إنتماءه لتيار مسيحي ، أو ، بشكل أعم ، طائفي .

وأخيراً ، فإن العوامل القومية يمكن أيضاً أن تؤدي لظهور أحزاب . وهذا الوضع نصادفه أولاً في البلاد المُستعمَرَة : كالأحزاب المناضلة ضد السيطرة الغربية في بلدان العالم الثالث ، وأحزاب الأقليات القومية في الامبراطورية النمساوية المجرية ، والحزب الايرلندي قبل استقلال إيرلندة ، الذي أمتد الآن في الحركات المعادية لبقاء إيرلندة الشمالية ضمن المملكة المتحدة ، والحركات الاستقلالية الباسكية . وفي حالات أخرى ، عَبَّرت الأحزاب القومية عن الرغبة في استعادة هوية مفقودة أكثر مما سعت للبحث عن إنفصال سياسي : لك هي حالة الأحزاب القومية في إسكتلندة وبلاد الغال . كما يمكن أيضاً ذكر مثال الأحزاب اللغوية في بلجيكا . ومن وجهة نظر عامة ، فإننا نلاحظ وجود نوع من الاتهام الموجه من الداخل للدولة ـ الأمة ، وذلك عبر إنبعاث النزعات الخصوصية الراقدة منذ أمد طويل . إنَّ من الصعب التنبؤ بمستقبل هذه الاتجاهات ، ومن اللازم دراسة كل وضع في خصوصيته . لكن من الممكن ، ومن دون الدخول في التفاصيل ، ملاحظة أنَّ هذا النوع من الظواهر تشكل عوامل للتعددية الحزبية وللتعقد ، بل ولعدم التماسك ، في الحياة السياسية ، لأنها تُنتج انقسامات خاصة لا تتطابق مع الانقسامات الاجتماعية والايديولوجية التقليدية .

إنَّ ظهور وتأثير الأحزاب التي أتينا على ذكرها يرتبطان بآلية التلقائية الاجتماعيه . وبعبارة أخرى ، فإن هذه الأحزاب لا تتشكل بقرار وإنما تُلاَحَظ . إنَّ هذا لا يعني أنَّ تنظيم نظام حزبي ما لا يمكن أن يكون موضوعاً لعمل إرادي بإمكانه على الأقل أن يُعَدِّل إتجاه الاتجاهات الموجودة أو يزيد من حِدَّتها ، إنْ لم يكن باستطاعته تعديل النظام

جذرياً . إنّ إمكانيات العمل هذه ترتبط بتأثير النظم الانتخابية .

155 ـ تأثير النظم الانتخابية

ليس هناك أي أسلوب ، موضوعي وغير قابل للمنازعة ، لانتخاب ممثلي الشعب . وبالعكس ، فإنَّ كل النظم ممكنة . لهذا فإنَّ من الضروري الاختيار بينها . إنَّ بالإمكان التمييز بين نموذجين للنظم الانتخابية : التمثيل النسبي ، والانتخاب الأكثري . لكن هذا التقسيم ليس إلَّا تقريباً بيانياً لأن البراعة التي لا حدود لها والتي تجلت في هذا الميدان ضاعفت المتغيرات والنظم الوسطية .

في نظم التمثيل النسبي يكون عدد المنتَخَبين من كل حزب سياسي متناسباً مع عدد الأصوات التي حصل عليها . إن تحقيق هذا الهدف يتطلب تكوين لوائح للمرشحين مُرَتَّبة وفق ترتيب تفضيلي . والأحزاب هي التي أُسندت لها مهمة إعداد هذه اللوائح . فإذا كان من المقرر إنتخاب ثلاثة مرشحين ، وحصل حزب ما على ثلثي الأصوات ، فإن الإثنين الأوَّلين في لائحته يُعَدَّان مُنتخَبين .

يُقال ، عموماً ، أنَّ هذا النظام عادل لأنَّه يعكس بدقة ميزان القوى السياسية الموجودة لحظة الانتخاب . لقد أصبحت هذه الفكرة نوعاً من رد الفعل الذي يظهر فور الحديث عن نظام التمثيل النسبي . إلَّا أنَّها قابلة للجدل للغاية ، وذلك لسببين ، يُعَدُّ الثاني منهما الأكثر أهمية .

من جهة أولى ، يُلاحظ أنَّ النسبية لا تُحترم إلَّا إذا جرى توزيع المقاعد على المستوى الوطني ، أي إذا لم تُشَكِّل البلاد كلها إلَّا دائرة انتخابية واحدة وواسعة . وذلك أيضاً مع التحفظ بالنسبة للاختيار بين عدة طرق لحساب الأصوات : الباقي الأقوى ، والمتوسط الأقوى ، والحد الأدنى الذي ينبغي تجاوزه من أجل الحصول على مقاعد في البرلمان . أما إذا جرى الانتخاب في إطار أضيق ، أي إطار المحافظة على سبيل المثال ، فإن بعض التفاوت سيظهر لأن عدد النواب المنتخبين في كل منها لن يكون في حد ذاته متناسباً مع عدد السكان فيها . إلَّا أنَّ الانتخاب النسبي على المستوى الوطني يتضمن عيباً خطيراً ينشأ عن قطعه كل الصلات بين الناخبين والمنتَخبين . فالناخبون لن يكون لديهم « نوابهم » الذين يعرفونهم ، وبإمكانهم أن يتوجهوا إليهم حين الحاجة . ومن جهة أخرى ، ماذا تعني ، في الأساس ، فكرة أنَّ التمثيل النسبي عادل ؟ عادل بالنسبة لمن ؟ وبالنسبة لماذا ؟ إنَّه سيكون من الظلم أن تُنتج أقلية من الأصوات أغلبية من المقاعد . ولكن هل إذا حصل حزب ما على 15٪ من الأصوات ، ولم يحصل بالمقابل إلَّا

على 5% من المقاعد ، فإنه سيكون هناك بالحقيقة ظلم بالنسبة للناخبين ؟ هل سيؤدي هذا للشعور بحرمان حقيقي ؟ إنَّ « الظلم » لن يكون ملموساً إلاَّ بالنسبة لمرشحي الحزب . ولهذا فإنَّ المطالبة بالانتخاب النسبي تكتسي غالباً ، بالنسبة لمحترفي السياسة ، طابع المطالبة المهنية .

إنَّ هذا الأمر صحيح بالأحرى ـ ويمكن هنا أن نرى الاعتراض الأشد خطورة ضد التمثيل النسبي ـ لأن هذا التمثيل يؤدي إلى نقل أمر العناية بتعيين النواب إلى الأحزاب السياسية . وبالفعل ، فإنَّ الأحزاب تعرف بالإجمال كم سيكون لديها من مُنتَخَبين : إنَّ الانتخابات تتسم دائماً بشيء من الانتقال في الأصوات ، لكن مدى هذا الانتقال يكون عادة محدوداً . ولهذا فإن الأحزاب ، عندما تُدرج إسم مرشح في مرتبة ما من لائحتها ، تعرف بأنه سيُنتخب بالتأكيد إذا وضع في هذه المرتبة ، وأنّ لديه حظوظاً بالفوز ، إذا وُضِعَ اسمه في تلك المرتبة ، أو أنَّه لن يُنتخب إذا أُدرج اسمه في مرتبة أخرى . وهكذا يُحَوِّل أسلوبه التمثيل النسبي ، إلى حد ما ، الانتخاب إلى اختيار تقوم به الأحزاب : إن الانتخابات للبرلمان الأوروبي التي جرت وفق نظام الاقتراع النسبي على المستوى الوطني توضح بشكل تام هذه الآلية . وبالنتيجة ، فإن هذا الأسلوب للانتخاب ينتزع من الناخب إمكانية رفض التصويت لفرد لا يحلو له . إلاَّ أنَّه يمكن التفكير بأنَّ المنطق الديمقراطي لا يتضمن حرية اختيار البرامج والأحزاب فقط ، وإنما الأشخاص أيضاً . إنَّ التمثيل النسبي ، الذي يُسند للنخبة الحزبية شعوراً باليقين شبه التام بأنها ستُؤَمِّن إعادة إنتخابها مرة ثانية ، يؤدي إذن بطبيعته لزيادة الطابع الأوليغارشي للأحزاب السياسية .

مقابل أسلوب التمثيل النسبي ، هناك أسلوب الانتخاب الأكثري ، حيث تُقَسَّم البلاد الى دوائر انتخابية يُنتخب فيها نائب واحد أو عدة نواب ، على أساس اللائحة أو الانتخاب الفردي . إنَّ واقع أنَّ النائب سيكون المُنتخَب في دائرة سيقيم بينه وبين ناخبيه رابطة نفسانية قوية يتجه نظام التمثيل النسبي إلى حَلِّها ، ويكون من شأنها إعطاء مدى حقيقي للمسؤولية السياسية للمنتخَب . إنَّ هذا الأمر يشكل ميزة لا جدال فيها من وجهة النظر الديمقراطية . وبالعكس ، فإن عيب النظام يكمن في أنَّه يمكن أنْ يؤدي لحدوث تفاوت خطير بين عدد الأصوات وعدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب سياسي . لنأخذ مثالاً اعتباطياً : لنفترض أنَّ هناك ثلاث دوائر انتخابية يقطنها عدد متساوٍ من السكان ، وأنَّ عدداً متساوياً من الناخبين أدلى فيها بأصواته يوم الانتخاب ، وكان هذا العدد يبلغ عشرة آلاف صوت على سبيل المثال ، فإذا كان هناك حزبان يتنافسان وحصل الأول على 8000 صوت في الدائرة الأولى ، و4900 صوت في الدائرة

الثانية ، و4500 صوت في الدائرة الثالثة . فإن مجموع الأصوات التي حصل عليها بالإجمال يكون 17400 صوتاً . أما الحزب الثاني فحصل على 2000 صوت في الدائرة الأولى ، و5100 صوت في الثانية ، و5500 في الثالثة . فإن مجموع ما حصل عليه يبلغ 12600 صوت ، أي أقل مما حصل عليه الحزب الأول . مع ذلك ، فإنه يكون قد فاز بمقعدين من أصل المقاعد الثلاثة التي كانت موضوعاً للمنافسة . إنَّ التفاوت بين أغلبية الأصوات والمقاعد هو إذن أمر ممكن حتى ولو افترضنا وجود مساواة تامة في عدد الناخبين المسجلين ومعدل الامتناع عن التصويت . إلاَّ أنَّ هذه المساواة ليست ممكنة بالتأكيد إلاَّ في الأمثلة النظرية . أمَّا في الواقع ، فإنَّ التباعد بين الدوائر الأكثر سكاناً والأقل سكاناً يمكن أن يكون كبيراً . ومن هنا تنشأ اللامساواة في التمثيل التي لا يمكن تبريرها على صعيد المبادىء . إنَّ فئة اجتماعية موزعة بشكل جيد على مجموع التراب الوطني هي أكثر قوة من فئة أخرى مساوية لها في العدد . لكنها متمركزة في بعض المناطق : إنَّ الأولى ، وليس الثانية ، هي التي بإمكانها أنْ تقرر نجاح المرشحين في العديد من الدوائر . ولهذا فإن لديها قدرة أكبر بكثير على التفاوض . وبالعكس ، فإن القوة السياسية المُوَزَّعة يمكن أنْ تكون غير محظوظة ، لأنَّها ستحصل على أصوات كثيرة على المستوى الوطني ، لكنها لن تحقق الأغلبية في أية دائرة . وأخيراً ، وهذا هو الأخطر ، فإنَّ هذا التفاوت يكون أحياناً مقصوداً بوعي نتيجة تقسيم معين للدوائر الانتخابية . فهذا التقسيم يمكن أن يحابي بعض المناطق أو بعض الفئات الاجتماعية ؛ إنَّ المناطق الريفية ، على سبيل المثال ، قد تكون مُمَيَّزة . وهكذا ، يمكن من خلال دراسة نتائج الانتخابات السابقة ، أنْ تُحابي بعض الأحزاب على حساب غيرها : كَأنْ تُقَسَّم الدوائر بحيث تحصل الأحزاب المنافِسَة على أقليات كبيرة في كل الدوائر ولا تُحقق الأغلبية في أيٍ منها .

إنَّ للنُظم الأكثرية إذن ، نتائج صُدْفَويَّة . إنَّ بإمكانها أنْ تُضَخِّم عدد المقاعد بمجرد نقل عدد بسيط من الأصوات : وهذا ما حصل في فرنسا بالنسبة « لاتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية » في عام 1968 ، وبالنسبة للحزب الاشتراكي في عام 1981 ، حيث حصل كل منهما على أغلبية مطلقة في المقاعد ، وأغلبية نسبية في الأصوات . وبالعكس ، فإنَّ حزباً يحصل على أقلية من الأصوات يمكن أنْ يفوز بأغلبية المقاعد . وقد حصلت هذه الظاهرة مرات عديدة في بريطانيا ، أحياناً لصالح المحافظين ، وأحياناً لصالح العمال . لقد كان هؤلاء هم المستفيدون في آخر مثال : ففي الانتخابات الجارية في 23 شباط 1974 حصل المحافظون على 38,2% من الأصوات ، وعلى 296 مقعداً ، في حين فاز العمال بـ 301 مقعد ، وتولوا قيادة شؤون البلاد ، بالرغم من أنهم لم يحصلوا إلاَّ على 37,2% من الأصوات . كذلك ، حصل في

الولايات المتحدة ، في عام 1876 و1888 أنْ انتخب رئيس بالرغم من أنَّه حصل على عدد من الأصوات يقل عن عدد الأصوات المؤيدة لمنافسه : إنَّ واقع أنَّ التصويت يجري على مستوى الولايات يُفَسِّر هذا الوضع الغريب .

ومع ذلك ، فإنه يجب ملاحظة أنَّ مثل هذه الظواهر ليس لها نفس المدلول في مختلف الثقافات السياسية . ففي البلدان الأنجلو ـ سكسونية ، تُقبل نتيجة من هذا النوع بدون احتجاجات ، لأن المواطنين يعتبرون أن قواعد اللعبة يجب أن تُحترم ، ولو أدت لنتائج غريبة . فالقواعد التي تُوَلِّد مثل هذه المفارقات قديمة جداً بحيث أنه لا يمكن الشك بأن المستفيدين منها أسَّسُوها صراحة من أجل إنتاج هذه النتيجة . إنَّ هذا يتناقض مع الوضع في فرنسا حيث عَدَّلَت بعض الأغلبيات قاعدة اللعبة من أجل محاولة البقاء في السلطة . ولهذا فإنَّ هناك مجال للاعتقاد بأن الفرنسيين لن يقبلوا ظاهرة التفاوت بين أغلبية الأصوات وأغلبية المقاعد . ولهذا فإنَّ ممارسة « المنتصرين » للسلطة ستكون صعبة جداً . في هذه الحالة ، يتجلى العيب الرئيس للنظام الأكثري بوضوح تام .

إنَّ ما أتينا على ذكره صحيح بالنسبة للنظم الأكثرية بصفة عامة . لكنه يجب أن نضيف بأن هذه النظم يمكن أن تظهر بشكلين رئيسين تختلف نتائجهما بعمق ، وهما : الانتخاب الفردي على دورتين ، والانتخاب الفردي بدورة واحدة .

في الانتخاب الفردي على دورتين لا يمكن للمرشح أن يُعَدَّ مُنتخَباً في الدورة الأولى إلاَّ إذا حصل على الأغلبية المطلقة للأصوات . وإذا لم يحصل أي من المرشحين على هذه الأغلبية تجري الدورة الثانية من الانتخاب . وفي هذه المرة يفوز المرشح الذي يحصل على الأغلبية النسبية للأصوات .

إنَّ وجود الدورة الثانية يُعطي الأولى مظهر التجربة العامة ، إلاَّ في الدوائر الانتخابية التي تكون فيها إحدى التشكيلات السياسية مُهيمنة إلى حد كبير . إنَّ هذا الأمر يكون صحيحاً بالنسبة للناخبين : فهم يستطيعون أن يُعبِّروا عن تفضيلهم الإيجابي لمرشح ما . حتى ولو لم يكن له أي حظ بأن يُنتخَب ، ومن دون أنْ يجازفوا ، بتسهيل انتخاب مرشح لا يريدونه بأي ثمن . وهو صحيح أيضاً بالنسبة للأحزاب : فهي تستطيع أنْ تقدم مرشحين ، وأن تقيس بالتالي قوتها من دون أن تُسَهِّل مهمة أعدائها الرئيسين على حساب منافسيها العاديين أو حلفائها . وبين الدورتين ، يقوم كل طرف بإجراء حساباته . فالناخب الذي استبعد مرشحه المفضل من السباق ينقل صوته للمرشح الباقي في الدورة الثانية الذي يبدو له الأقل إثارة للنفور . أما الأحزاب فتُعدِّل

استراتيجيتها في ضوء النتائج المُسَجَّلة على المستوى الوطني والوضع الخاص بكل دائرة . فحيث لا يكون بإمكانها أنْ تفوز تسعى لتأمين الفوز للحزب الأكثر قرباً منها ، وذلك إما بسحب مرشحها فقط أو بدعوة مؤيديها للتصويت لمرشح هذا الحزب . وهذا ما يسمى بالتنازل . وعندما لا يُعقد قبل الانتخاب إتفاق للتنازل المتبادل لصالح المرشح الأوفر حظاً بالنجاح بين التشكيلات القريبة من بعضها ، فإن هذا يؤدي لقيام مساومات حادة بينها . إنَّ هذه الظواهر ليست من النتائج المُنحرفة وغير المتوقعة لهذا النظام : إنها تشكل بالأحرى غايته . إنَّ مما له دلالة أنَّ نظام الدورة الثانية أُحْدِثَ في فرنسا من قبل لويس نابليون بونابرت ، في عام 1852 ، في حين أنَّ الجمهورية الثانية كانت تطبق نظام الانتخاب بدورة واحدة ، وذلك بهدف تمكين الحكومة من ممارسة الضغوط الرسمية على الناخبين الذين يبدوا أنَّهم مُصَمِّمون على التصويت بشكل سيء . إنَّ مثل هذه الممارسات لم تعد قائمة بالتأكيد . ومع ذلك فإن نظام الانتخاب على دورتين ما زال يسمح للأحزاب بتعديل إتجاه التصويت ، هذا إذا لم يكن باستطاعتها التلاعب به ، لأنَّ الناخبين في الأغلب لا يحترمون التوجيهات التي تُعطى لهم . إنَّ هذا النظام يستهدف أيضاً محاباة أحزاب الوسط على حساب المتطرفين . فهذه الأحزاب يمكنها بالفعل أنْ تأمل بكسب الأصوات من جانبيها ، في حين أنَّ التشكيلات المتطرفة لا تتلقى الدعم ، غالباً ، إلاَّ من جانب واحد ، لأنه ليس هناك من أحد ، من حيث الافتراض ، على يمينها أو على يسارها .

إنَّ كل الإمكانيات الناجمة عن وجود دورتين هي ـ بالتأكيد مُستبعدة من قبل الاقتراع الفردي ذي الدورة الواحدة . في هذه المرة ، لا تستطيع الأحزاب ، ولا الناخبون أنْ يقوموا بإطلاق تجريبي ، إذا صح القول ، يقومون بعده بعملية ضبط تبعاً لنتائج الدورة الأولى . فإذا قدَّم حزب ما مرشحاً ضد مرشح حزب قريب منه ، فإنه يجازف بتأمين الفوز لمنافس مشترك بالرغم من أنَّه لم يحصل إلاَّ على أقلية من الأصوات . والناخب الذي يصوت لصالح مرشح هامشي يعرف أن ورقته خسرت بلا هوادة . إن الانتخاب الأكثري ذي الدورة الواحدة يتميز بوحشيته المطلقة . فهو يستبعد التحالفات والمساومات بين الأحزاب . ويقلل ، أكثر من نظام الدورتين ، من احتمالات انتصار الحزب السياسي الذي لا يجوز إلاَّ على تأييد أقلية من الناخبين . إنَّه يؤدي أيضاً للحد من تمثيل الأقليات ، لسببين : الأول ـ أن الناخبين ، الحريصين على أن يكون تصويتهم مفيداً ، يتحولون عن الأحزاب التي ليس لمرشحيها أي حظ بأنْ يُنتخَبوا . والثاني ، أنَّ الأحزاب الأضعف لا تستطيع المساومة بأصواتها مع أحزاب يمكنها أن تُشكل دعماً لها على الصعيد المحلي لأن هذه الأحزاب ستنتصر على كل حال لمجرد أن لديها أصواتاً أكثر من منافسها الرئيسي . كذلك فإنَّ تأثيرها سيكون محدوداً في بعض

النقاط القوية المحلية . وبالإجمال فإنها ستحصل على عدد أقل من الأصوات ، وهذه الأصوات ستُنجح عدداً أقل من المقاعد مما لو كان نظام انتخابي آخر قد استعمل . إنَّ مثال حزب الأحرار البريطاني هو مثال موضح بشكل خاص ، في هذا الصدد : فحتى عندما كان لوزنه الانتخابي أهمية ما بقي تمثيله محدود جداً . ففي انتخابات 23 شباط 1974 ، حصل حزب الأحرار على 19,3% من الأصوات ، أي تقريباً خُمس عدد الناخبين ، ومع ذلك ، فإنه لم يحقق النجاح إلاّ لأربعة عشر نائباً في مجلس العموم ، أي 2 , 2٪ من المقاعد . لهذا فإن من غير المدهش ، ضمن هذه الشروط ، أنْ يشكل النظام الانتخابي المكبح الرئيسي في وجه ظهور قوة ثالثة في بريطانيا .

هذه الملاحظات تسمح بفهم كيف أنَّ النظام الانتخابي يؤثر على نظام الأحزاب . إنَّ التمثيل النسبي يشجع على قيام نظم تعدد الأقطاب . وذلك لسبب كمي : فكل الاتجاهات ، مهما كانت ضعيفة ، تضمن لنفسها تمثيلاً ما[17] . إنَّ هذا النظام يُسهل ظُهور تيارات سياسية جديدة ، ويؤخر اختفاء التشكيلات السائرة في طريق الانحطاط . إنه يميل إذن لتشجيع تعددية الأحزاب . وذلك لسبب بنيوي : فهو يجعل التحالفات الانتخابية غير مفيدة ويسمح بتكوين أغلبيات بعد الانتخاب ، وبالتالي بدون أن يكون الناخبون مدعوِّين لإبداء رأي حول هذا الموضوع . إنَّ هذه الملاحظات تُظهر إلى أي حد يُعَدُّ تبسيطياً الرأي الذي يزعم بأنَّ التمثيل النسبي هو الأسلوب الوحيد للانتخاب الذي يحترم الإرادة الشعبية . لأنَّه بالاضافة إلى الاعتراضات المشار إليها أعلاه يمكن أنْ نذكر الآن اعتراضاً أخيراً ، هو أيضاً خطير : إنَّ التمثيل النسبي يُعطي بالفعل صورة صحيحة عن الرأي العام ، لكنه لا يسمح بالإجابة على السؤال التالي : مَن هُم الرجال أو ما هو الحزب أو تحالف الأحزاب الذي تريد أن تراه يمارس السلطة ؟ إن هذا النظام لا يسمح ، بالواقع ، حتى بطرح هذا السؤال .

إن الانتخاب الفردي ذي الدورة الواحدة يُنتج آثاراً معاكسة بالضبط . فهو

(17) على الأقل إنْ لم يكن عليها ، من أجل المشاركة في توزيع المقاعد ، أنْ تتجاوز الحد الأدنى المحدد من النسبة المئوية للأصوات والذي يمكن أن يكون مرتفعاً قليلاً أو كثيراً . إنَّ أشكالاً عديدة لمبدأ الانتخاب النسبي هي ممكنة بالفعل، وهذا دون حسبان الأشكال الوسطى التي تمزج هذا المبدأ مع مبدأ الانتخاب الأكثري. لكننا اكتفينا هنا طوعاً بالاشارة لما هو أساسي . لقد صدرت مؤلفات عديدة وممتازة في هذا الموضوع يمكن أن نذكر منها ، كتاب : د . و . راي (D.W.Rae) . « النتائج السياسية لقوانين الانتخاب » (The political consequences of electoral laws) منشورات New Haven ـ 1967 ، وكتاب جـ . كادار (J. Cadart) وآخرون : « أساليب الانتخاب في ثمانية عشر بلداً حراً في أوروبا الغربية نتائجها وآثارها المقارنة » (Les modes de scrutin des dix-huit pays libres de l'Europe occidentale. Leurs résultats et leurs effets comparés) منشورات P.U.F ـ 1983 .

يسحق الأقليات المهمة . وبهذا ، يُكرِه الناخبين على التضحية بما يفضلونه من أجل القيام باختيارات محسومة . فالتصويت لصالح تشكيل هامشي يعني بالفعل التخلي عن إسماع الصوت في المجادلة الوحيدة الملائمة سياسياً ، التي تجري بين أحزاب قادرة على تحقيق النصر . لهذا نرى أن الهدفين اللذين يمكن أن نحددهما لأسلوب ديمقراطي في اختيار الممثلين ـ وهما : تأمين علاقة مباشرة بين عدد الأصوات وعدد المقاعد من جهة ، والتأثير بشكل فعلي على اختيار الحكام من جهة ثانية ـ ينفي بعضهما بعضاً . إنَّ التعيين المباشر للحكام من قبل الناخب يفترض أنْ يقبل هذا بتقييد لحريته في الاختيار . أما في الحالة المعاكسة ، فإنه لا يستطيع إلَّا أنْ يفوض لمنتخبيه الحق بتعيين الحكام بكل حرية .

إنَّ ملاحظة الحالة البريطانية التي بقي فيها نظام الثنائية الحزبية بفضل أسلوب الانتخاب ، دفعت الكثير من المؤلفين للتفكير بأنَّ إدخال آلية مشابهة إلى بلدان أخرى يمكن أنْ تؤدي لظهور نتائج مشابهة . إنَّ البعض يُظهر هـذا الأسلوب في الانتخاب بصفته الوسيلة لتوليد أغلبية في النظم السياسية التي تفتقدها . إن تفكيراً من هذا النوع الذي يعتقد بأن من الممكن تحويل النظم الحزبية من خلال اللعب بالمتغير الوحيد القابل للتعديل على المدى القصير ، هو تفكير لا يمكن الاعتماد عليه . ذلك أنَّ آثار الانتخاب الأكثري ذي الدورة الواحدة في بريطانيـا ليست مستقلة عن ذهنية وتقـاليد معينـة . فالبريطانيون أقل تعلقاً من الفرنسيين بالمشاجرات الايديولوجية ، وأكثر ميلاً منهم لعقد إتفاقات تسوية مع الآخرين ومع أنفسهم . إن الفوارق السياسية البسيطة في فرنسا يمكن أنْ تكون مُوَلِّدة للكراهية الشديدة أكثر من التعارضات الأساسية . كذلك فإن الأحزاب والناخبين في بريطانيا اعتادوا بشكل خاص على أسلوب الانتخاب وعلى النظام السياسي الثنائي القطبية ، اللذين يشكلان بالنسبة لهم وضعاً طبيعياً . إلَّا أن الأمر ليس كذلك أبداً في فرنسا . فلو غيَّرنا إذن النظام الانتخابي ، فإن شيئاً لن يبرهن على أنَّ الأحزاب والناخبين سيُكَيِّفون سلوكهم مع هذه المعطيات الجديدة . ولو كان الأمر يجري خلافاً لذلك ، فرأينا اتجاهات ضعيفة تحقق انتصارات في المقاعد ، وأن شيئاً لا يُبرهن على أن أغلبية متماسكة ستخرج من المعارك المحلية التي يتجابه فيها عدد كبير من التشكيلات المختلفة . هل سيؤدي تطبيق الانتخاب الفردي ذي الدورة الواحدة لإنتاج تبسيط للعبة السياسية أم للفوضى ؟

في هذا المثال كما في الأمثلة الأخرى من نفس النموذج ، نرى أن الشكوك تتغلب على التقديـرات المحتملة . إنَّ التعديـلات التكتيكية في أسـاليب الانتخاب تؤدي ، عموماً ، الى نتيجة معاكسة لتلك التي كان يُبحث عنها .

إنَّ الانتخاب الفردي على دورتين يقود الى أوضاع متوسطية بين الوضعين السابقين . إن آثاره تكون غامضة لأنه لا يعارض أبداً التعددية الحزبية ، ويفرض ، بنفس الوقت ، نوعاً ما من العلاقات بين الأحزاب . وحسبما يتفوق أحد الاتجاهين على الآخر فإن نتائج هذا الأسلوب الانتخابي ستكون مشابهة لتلك التي يؤدي إليها التمثيل النسبي أو ستقترب بالعكس من الإنتخاب الأكثري ذي الدورة الواحدة . لقد سبق لهذا النظام ، في ظل الجمهورية الثالثة ، أن وَلَّد مجابهات ثنائية ، كالمجابهة بين « الجبهة الشعبية » و« الجبهة الوطنية » في عام 1936 . ومع ذلك فإنَّ نظام الأحزاب سيبقى متعدد الأقطاب بالقدر الذي كانت فيه التحالفات المتحققة من أجل مجابهة الناخبين تَنْحَلُّ بشكل نظامي في البرلمان . إنَّ لعبة الرجَّاحة التي تقوم بها الأحزاب المِفْصَلِيَّة كانت تؤدي لانقلابات في التحالفات التي كانت تنتزع كل استقرار من الاتفاقيات بين التشكيلات السياسية ، وتشل بالتالي الاتجاهات نحو تنظيم حقيقي للقوى السياسية . لقد تطور النظام السياسي الفرنسي منذ ذلك الحين باتجاه الثنائية القطبية ، مع أنه لا يمكن التأكيد بعد بأنَّ هذا الاتجاه لا رجعة فيه . ومهما يكن الأمر ، فإنَّ واقع أنّ هذه الاتجاهات المتباعدة استطاعت أنْ تعبر عن نفسها بالرغم من أنَّ النظام الانتخابي بقي على حاله يبين أنَّ عوامل عديدة أخرى تتدخل في سير نظام الأحزاب .

وبالإجمال ، فإن تأثير النظم الانتخابية على بنية أنظمة الأحزاب لا يمكن إذن أن يُنكر ، إلاَّ أنه لا يتضمن أي شيء آلي ولا يلعب إلاَّ على الهامش . ويبدو أنه يستطيع زيادة سرعة الاتجاهات أكثر مما يستطيع خلقها . ولهذا يجب إذن أنْ لا نبالغ في أهمية مداه كما نميل غالباً لذلك .

الفصل الثاني

مجموعات الضغط

156 ـ نظرة عامة

قادنا الجهد الضروري المبذول من أجل تعريف مفهوم الحزب السياسي للإشارة إلى مفهوم مجموعة الضغط[1] إننا لن نعود الآن للنقاط التي سبقت الإشارة إليها بتلك المناسبة . لكن من المناسب ملاحظة أن دراسة مجموعات الضغط أصعب من دراسة الأحزاب السياسية . فهذه الأحزاب هي ، بالفعل ، تنظيمات لها غاية وحيدة وصريحة . إنها لا تَهدف إلاَّ الى ممارسة العمل السياسي ، بالمعنى الدقيق للكلمة ، بالرغم من أنها تتولى ، في الواقع ، القيام بمهام أخرى . من جهة أخرى ، فإن هدفها السياسي يكون مُعلناً ، حتى ولو كانت أحزاباً سرية ، لأن يشكل مُبرر وجودها . وبـالعكس ، وكما رأينا ، فإن لمجمـوعات الضغط أهـدافاً غـير الأهداف السيـاسية ، وهي إن اهتمَّت بالسياسة فمن أجل بلوغ تلك الأهداف الأخرى . إنَّ السياسة ، التي تُعَدُّ غاية بالنسبة للأحزاب ، ليست إذن بالنسبة لها إلاَّ وسيلة .

إنَّ الطابع الثانوي لنشاطها السياسي يجعل التحقق من هويتها أكثر صعوبة . لكن الصعوبة الكبرى تنجم عن المظهر الخفي لعملها . فإذا كانت بعض مجموعات الضغط تعمل في وضح النهار وتبحث عن الإعلان وتعتمد على الرأي العام ، فإنَّ بعضها الآخر يلجأ لأساليب تَدَخُّل سرية إلى هذا الحد أو ذاك . إنَّ هذا الأمر صحيح بشكل خاص في فرنسا ، حيث يَصِمُ مفهوما الدولة و« المنفعة العامة » ـ وهما مفهومان مجازيان تميل النزعة التفاؤلية التقليدية للدمج بينهما ـ الدفاع عن المصالح الخاصة بالدناءة . إلاَّ أن الأمر يجري على خلاف ذلك في الولايات المتحدة حيث تَعَدُّ المجموعات (Lobbies) المتخصصة بالضغط على الحكومة وأعضاء الكونغرس ظواهر طبيعية : فوجودها مُعترف

---

(1) انظر الفقرتين 111 و 112 .

به رسمياً ، ونشاطها مُنَظَّم ، وبعض الجامعات تُنَظِّم حلقات دراسية من أجل تعليم فن الضغط السياسي . وأخيراً ، فقد يحصل أنْ تكون بعض مجموعات الضغط منظمات لا شكلية ، تفتقد للبنى القانونية ، الأمر الذي لا يُسَهِّل بالتأكيد دراستها .

ضمن هذه الشروط ، من المناسب في البدء تحديد المفهوم بدقة وبطريقة غير سلبية من أجل تمييزه عن مفهوم الأحزاب السياسية . وفيما بعد سندرس تصنيف مجموعات الضغط ثم وسائل عملها ، وأخيراً وظائفها .

الشعبة الأولى
مفهوم مجموعة الضغط

157 ـ معنى تعريف مجموعات الضغط

يبدو ، للوهلة الأولى ، أن مفهوم مجموعة الضغط يُبَرِّر تعريفاً كذاك الذي فَصَّلَهُ م . دولا باليس (M. de la Palisse) والقائل بأن مجموعة الضغط هي المجموعة التي تُمارس ضغطاً ما . ولكن ، مهما كانت الفضائل الفكرية ، المجهولة غالباً ، لهذا الفيلسوف ، فإنه لا يمكن الاكتفاء بهذا التحليل . أولاً ، لأنه يجب بالتأكيد إضافة أن الضغط المقصود هو سياسي ، بالمعنى الدقيق المتمثل بأنَّه يُمارَس على المسؤولين السياسيين . فإذا ما قام أطفال بالضغط على آبائهم من أجل قضاء العطلة على شاطىء البحر بدل الجبل ، فإنه يمكن وصفهم بمجموعات الضغط ؛ لكن نشاطهم لا علاقة له مع ذلك بعلم السياسة . كذلك فإنَّ هناك مجموعات لا تدخل بالضرورة ضمن فئة مجموعات الضغط بالرغم من أن عملها يمتد في العالَم السياسي . إنَّ هذا المفهوم لا يمكن إذن أنْ يخضع لصدف التلقائية اللغوية . إنَّه فكرة مَبْنِيَّة ، هدفها توضيح منطق بعض الظواهر السياسية من خلال استخلاص الغايات العميقة التي تُوَحِّد بينها ، وليس استغلال تطابقات لفظية . لهذا فإننا سنرى أنَّ كل المجموعات السياسية التي تمارس ضغطاً سياسياً لا تُعَدُّ كلها ، مع ذلك ، مجموعات ضغط .

فلكي يكون بالإمكان وصف مجموعة ما بأنها مجموعة ضغط ، يجب أن تتوفر فيها بعض السمات . إنَّ حداً أدنى من التنظيم هو أمر لا بد منه أولاً . ثانياً ، يجب على الأفراد الذين يمارسون ضغطاً سياسياً أن يفعلوا ذلك من أجل هدف خاص بهم . ثالثاً ، يجب على مجموعة الضغط أن تُشكل مركزاً مستقلاً للقرار ، أي أنْ لا تكون مجرد أداة تُدار من قبل منظمة أخرى ، لأنَّه ، في هذه الحالة ، يجب دراستها كوسيلة خاصة ، مُتكيِّفة مع مهمات نوعية خاصة ، من وسائل عمل هذه المنظمة ، وليس كحقيقة

مستقلة . وأخيراً ، يجب على المجموعة أن تُمارس ضغطاً فعلياً ، الأمر الذي يعني القول بأنَّه ليس هناك مجموعة ضغط مستقلة بطبيعتها عن عمل حقيقي ، أو مجموعة مُستبعدة بطبيعتها من فئة مجموعات الضغط . إنَّ وجود ضغط ما ، وبالتالي إنتماء مجموعة ما إلى هذه الفئة ، هو مسألة واقعية ولا يمكن أن تُقَوَّم إلاَّ في الواقع .

158 ـ في المجموعات المُنَظَّمة

إنَّ حداً أدنى من التنظيم هو أمر لا بد منه من أجل إمكانية الحديث عن مجموعة ضغط . وبعبارة أخرى ، فإن المظاهرة لا تدخل ضمن هذه الفئة بالرغم من أنها تجمع عدداً ما من الأفراد وتهدف الى ممارسة ضغط ما . إنَّ مثل هذه التجمعات لا تحمل بالفعل صفة الديمومة . فإذا كانت المظاهرة عفوية ، فإنها تختفي بتفرق الأفراد الذين كانوا يشاركون فيها . وإذا كانت مُنظَّمة من قبل مجموعة أو لجنة ما ، فإلى هؤلاء يجب الاحتفاظ باسم مجموعة الضغط . أمَّا المظاهرة فهي ليست إلاَّ وسيلة من وسائل أخرى تستعملها مجموعة الضغط .

كذلك ، يمكن التردد حول وصف المجموعات التي تجمع دورياً بين أفراد ، من دون أنْ يبقوا على إتصال دائم أو أنْ يكون هدف هذه اللقاءات وضع استراتيجية مشتركة . وهذا ، على سبيل المثال ، حال حفلات العشاء التي تُنَظَّم بصفة مُنتَظَمة ، ويلتقي فيها مسؤولون سياسيون واقتصاديون لهم آراء متباينة لكنهم يجدون فيها مناسبة للنقاش فيما بينهم بأمور الساعة .

إلاَّ إنَّه لا ينبغي أنْ نستنتج من ذلك أنَّ تنظيماً شكلياً مُنساباً في قالب قانوني دقيق ، كرابطة قانون 1901 على سبيل المثال ، هو أمر ضروري من أجل إمكان الحديث عن مجموعة الضغط . إنَّ الأشخاص الذين يتشاورون بصورة مُنتظَمة من أجل وضع استراتيجية ما ، يشكلون بالفعل مجموعة ضغط منذ اللحظة التي تنتهي فيها اجتماعاتهم لبلورة عمل فعلي ومستمر . أمَّا التنظيمات التي تمتلك طابعاً شكلياً ومؤسَّسياً ، فإنها تمتلك بالتأكيد السمة الضرورية الأولى ، لكن هذا لا يكفي لإصدار حكم مسبق حول طبيعتها كمجموعة ضغط .

159 ـ في المجموعات المُتحزِّبة

ينبغي أيضاً ، من أجل الحديث عن مجموعة ضغط ، أنْ يكون للتنظيم موضوع التساؤل طابع متحزب ، بمعنى أنْ لا يكون محايداً أو لا مبالياً تجاه أهداف نشاطه الضغطي . إنَّ هذا التوضيح الدقيق يجب أن يؤخذ بالاعتبار من أجل أنْ تُستبعد من فئة

مجموعات الضغط مكاتب الدعاية ووكالات الإعلان التي تُؤَجِّر خدماتها للأحزاب السياسية ، وتتكلف بتنظيم حملاتها الانتخابية أو « بيع » صورتها الدعائية . إنَّ هذه الهيئات تشكل بالفعل ، وبلا جدال ، مجموعات : فهي تجمع بين عدد من الأفراد ، وتمتلك على الأقل حداً أدنى من التنظيم بهدف القيام بنشاط مُحَدَّد . وهي تُمارس ، من جهة أخرى ، وبالفعل ، ضغطاً : وهذا هو بالذات مُبرر وجودها . لكنها ليست إلاَّ مشاريع تجارية تبيع نوعاً من الخدمات إلى أيّ إتجاه سياسي مقابل تعويض . لهذا فإنَّ من الواضح أنَّه لا يمكن إدراجها ضمن فئة مجموعات الضغط ، إلاَّ إذا أردنا التلاعب بالكلمات . إنَّ وجود هدف سياسي خاص هو أمر لا بد منه من أجل الدخول ضمن هذه الفئة .

إن نفس التمييز يمكن أن يُدْخَلَ بين المجموعات الامريكية ، المعروفة باسم « اللوبي » ، ولو أن نفس الكلمة تُستعمل في الحالتين . فالبعض منها هي هيئات مُتخصصة في الضغط السياسي ، تقوم بمساعي لدى الحكومة أو أعضاء الكونغرس ، من دون أنْ تكون مُهْتَمَّة بالتوجهات السياسية لزبائنها . إنها لا تشكل ، في هذه الحالة ، مجموعات ضغط بالمعنى الذي نفهمه ، وذلك بعكس تلك التي لديها بحد ذاتها لون سياسي .

كما يجب أيضاً أن تُستبعد من فئة مجموعات الضغط بعض الصحف أو الأجهزة الإعلامية . إمَّا للسبب الذي ذكرناه : مثل وكالات الاعلان غير المتحزبة التي تُعَدُّ بمثابة المشاريع التجارية التي لا تستهدف إلاَّ ربح المال . إنَّها إذن محايدة سياسياً ، وهذا الحياد يُمكن أنْ يُحلَّل كشيء مفيد للنظام القائم . ومع ذلك ، فإنَّ هذه الأجهزة الاعلامية ، وبالنظر لغايتها ، تميل لإتّباع الرأي العام أكثر مما تميل لصياغته . ولهذا فإن من المحتمل أن تنقلب ضد السلطة عند الحاجة .

كما أنَّ بعض الصحف يجب أيضاً أن تُستبعد من فئة مجموعات الضغط . لكن السبب لا يعود هذه المرة لغياب الخط السياسي . إنَّ من الواضح أنَّ لصحيفة « لومانيتيه » خط سياسي . وإذا لم تكن هذه الصحيفة تُعَدّ من مجموعات الضغط، فلأنها تخضع لتنظيم آخر ، هو الحزب الشيوعي . إنَّ لديها بالفعل خطاً سياسياً ، لكن هذا الخط لم يُحَدَّد من قِبلها هي ، وإنما من قِبَل الحزب الشيوعي الفرنسي ، التي ليست سوى أداة له .

160 ـ في المجموعات المستقلة

في الحالة التي أتينا على ذكرها ، وبشكل أعم في حالات الصحف الناطقة بلسان

الأحزاب السياسية أو مجموعات الضغط ، تمتلك الهيئات موضوع التساؤل الصفتين السابقتين : فهي مُنَظَّمة ومُتحزِّبة ، لكنها ليست مستقلة . إنها لا تُشكل مجموعات مستقلة ، تمارس ضغطاً لحسابها الخاص ، وإنما هي فقط ناطقة باسم المجموعات التي تديرها . إنَّ هذه الصلة بين المجموعة الإعلامية والمصالح الخاصة تكون أحياناً مُعْلَنَة . لكنها تكون أحياناً أُخرى مُمَوَّهة ، ومجهولة من قبل أغلبية الناس ، ومعروفة فقط من قبل دائرة صغيرة من المعنيين . إنَّ هذه الأجهزة الإعلامية تؤكدأنهامستقلة وموضوعية إلخ . . . . في حين أنَّها ، بالفعل ، وفي عدد من النقاط ، تعمل على توجيه الرأي العام وفق مصالح وتوجيهات حزب أو مجموعة ضغط ما . إنَّ مثل هذه الحالات تكون مُبهَمَة ، نظراً لأنه ليس لأجهزة إعلام من هذا النوع أيَّة إستقلالية بالفعل تجاه المجموعات التي تُمثِّلها ، لكنها تُمارِسُ على الرأي العام تأثيراً يُعِدُّه هذا متميزاً عن المصالح التي تُعبر الأجهزة عنها في الحقيقة . فإذا قامت صحيفة قريبة من المجلس الوطني لأرباب العمل الفرنسيين بالدفاع عن نفس الرأي الذي يتبنَّاه المجلس ، فإن الشعب العادي سيكون لديه شعور بأنَّ هناك موقفين متقاربين ، يدعم كل منهما الآخر ، في حين أنَّ المُطَّلِعين يعرفون بأنه ليس هناك إلَّا موقف واحد ، ونيَّة واحدة مُعَبَّر عنها بقناتين مختلفتين . وبالإجمال ، فإن هذه الصحف لا تُعَدُّ مجموعات ضغط من وجهة نظر أولئك الذين يستعملونها ، لأنَّها لا تمتلك أي هامش من المناورة ، وإنما هي تلعب هذا الدور أمام الأشخاص الذين يجهلون طبيعتها الحقيقية ويعتبرونها مصادر مستقلة للإعلام .

وبالإجمال ، فإنَّ الصحف المستقلة التي تسعى للتأثير على الرأي العام والسلطة هي الوحيدة التي يحق لها أن تدخل ضمن فئة مجموعات الضغط . هنا يجب الحديث فقط عن الصحف وليس عن أجهزة الاعلام ، بصفة عامة ، لأن محطات الإذاعة والتلفزة هي مشاريع ثقيلة جداً بحيث لا يمكنها أن تفلت من هيمنة الدولة أو المجموعات المالية الخاصة الكبرى . إنَّ « التايم » في إنجلترة ، و« لوموند » في فرنسا ، و« النيويورك تايمز » و« الواشنطن بوست » في الولايات المتحدة ، تُشكل أمثلة على هذه الصحف المستقلة . إلَّا أنَّ هذا لا يعني أنَّه ليس لديها إتجاهات سياسية خفية أو مُعلنة . بل على العكس ، وإلَّا لما كان هناك من معنى لإدراجها ضمن فئة مجموعات الضغط . إلَّا أنَّها لا تُعَدُّ مجرد تعبير بسيط عن تشكيل سياسي أو مجموعة ضغط أخرى . فهي تتمتع باستقلال حقيقي وتُعبِّر عن مواقف خاصة بها بالفعل .

161 ـ في المجموعات التي تُمارس ضغطاً فعلياً

إنَّ كل مجموعة بشرية تُشكل جماعة ، مهما كانت سريعة الزوال أو مِنْ فعل الصدفة ، تمتلك مصالح . إنَّ مُسافري القطار ، على سبيل المثال ، لديهم ، بصفة

مشتركة ، مصلحة في الوصول بالساعة المُحددة ، وفي أنْ لا يصطدموا بقطار آخر . ولكن هل يمكن أنْ نستنتج من وجود المصالح وجود ضغط ما ؟ إنَّ البعض يُؤَكِّد غالباً أنَّ الأمر لا يكون على هذا النحو . فبعض المجموعات ، كما يُقال ، تهدف ببساطة الى جمع أفراد ، وتنظيم جهودهم بغية الوصول إلى هدفهم المشترك . وفي هذا الافتراض ، لا تمارس المجموعة أي ضغط على العالم الخارجي ، ولا تعرف كيف تمارسه . ولهذا ينبغي بالأحرى أنْ تُعتبر لا سياسية من حيث جوهرها . تلك هي حالة « جمعية الصيادين على الشاطىء » ، على سبيل المثال . هل يمكن أن نحلم بنشاط أكثر هدوءاً وأقل قابلية لأنْ يُقْحِمَ أعضاءه في صراعات سياسية ؟ ومع ذلك ، فإن الطريق الذي يؤدي بقصبة الصيد الى الضغط السياسي هو ، في الواقع ، طبيعي تماماً ، ويمكن أن يكون قصيراً جداً .

إنَّ هذه الطريقة في عرض الأشياء ليست صحيحة إلاَّ بالقدر الذي تلاحظ فيه أن مجموعة ما لا تكون مجموعة ضغط طالما أنها لا تقوم بأي ضغط . ولكن إذا تطلعنا لتجاوز هذا التأكيد ، الذي يُعَدُّ كتحصيل حاصل ، وأكدنا أن بعض المجموعات ستكون ، بشكل مُسبق ، وبطبيعتها ، مُستبعدة من فئة مجموعات الضغط ، فإن الفكرة تصبح خاطئة . إنَّ كل المجموعات ، حتى تلك التي يكون نشاطها محدوداً وغير هجومي إلى أقصى حد ، تعيش في عالَم يمكن لمصالحها الخاصة أنْ تصطدم فيه باستمرار مع مصالح الآخرين . ولهذا فإنها تكون مُكْرَهَة على الاهتمام ببيئتها الإجتماعية . إنها يمكن أنْ ترى نفسها مُجبَرة ، إنْ لم تكن لديها الرغبة بالانتحار ، على استعمال كل الوسائل التي تمتلكها من أجل تأمين الاحترام لما تعتبره حقوقاً لها ، ولما يُشَكِّل في كل حال مصالحها . هكذا فإن « جمعية الصيادين على الشاطىء » سيكون لديها ردُّ فعل ضد التلوث الذي يقضي على الثروة السمكية بالقرب من الشواطىء ، وستسعى لتنبيه السلطات العامة وتطلب إليها العمل على وقف الضرر وتأمين أسباب عودة الأسماك الخ . . . وإذا لقيت قليلاً من التفهم من جانب السلطات ، فإنها ستظهر لها استياءها وستستعمل كل الوسائل التي بحوزتها من أجل تغليب وجهة نظرها . إنَّ هذا الأمر سيكون صحيحاً بالأحرى بالنسبة لهيئات أقوى مثل النقابات المهنية . وبالإجمال ، فإنَّ المجموعات البشرية المُنَظَّمة ، حتى ولو كان تنظيمها بهدف القيام بعمل داخلي بحت ، يمكن أنْ تُدْفَعَ للتصرف كمجموعات ضغط في العالَم السياسي الذي وجدت نفسها مندمجة فيه . إنَّ كل المجموعات يمكن أن تكون بالقوة مجموعات ضغط . كما أنه لا يمكن التأكيد بأنَّ كل مجموعة هي بطبيعتها مجموعة ضغط .
كما أنه لا يمكن التأكيد بأنَّ كل مجموعة هي بطبيعتها مجموعة ضغط ، أو أنها ليست

كـذلك بـطبيعتها أيضـاً . إنَّ بالإمكـان فقط أنْ نلاحظ مـا إذا كانت تتصرف أو لا كمجموعة ضغط في وضع معين . الأمر الذي لا يتضمن أنها لن تغير استراتيجيتها في ظروف أخرى . إنَّ مما لا ينكر أنَّ الوجود يسبق الجوهر ، في هذا الميدان على الأقل .

الشعبة الثانية: تصنيف مجموعات الضغط

162 ـ صعوبات :

رأينا سابقاً ما هي مزايا المنهج التصنيفي وحدوده . إنّ كل هذا يبقى صحيحاً ، لكن خصائص مجموعات الضغط تجعل ، في هذه الحالة ، المنهج أكثر صعوبة أيضاً . وبالفعل ، فإن الأحزاب تجد وحدتها في غايتها المشتركة المتمثلة بالاستيلاء على السلطة . أما مجموعات الضغط فإن تنوُّعها ليس له من حدود ، بالعكس ، إلَّا تنوع المجموعات البشرية . إنَّ الضغط السياسي في حد ذاته هو مفهوم مُبهم ، وذلك بالنظر لتنوع أشكاله التي ستخصص الشعبة القادمة لها . وعليه ، فإنَّ بناء تصنيف يكتسي في هذا الميدان جزءاً من التعسف أعلى من ذاك الذي نراه في حالات أخرى .

إننا نعي بشكل أفضل هذا الوضع حين ننظر لبعض المفاهيم المقترحة من أجل تأسيس تصنيف لمجموعات الضغط . ومنها على سبيل المثال المعارضة بين المجموعات الحصرية والمجموعات الجزئية . إنَّ مجموعـة الضغط تكون جـزئية عنـدما لا يشكـل الضغط إلَّا أحد مظاهـر نشاطـاتها . أمـا المجموعـة الحصرية فـلا تهتم إلَّا بالضغط السياسي . إنَّ هذا التمييز قليل الاستعمال لأنَّ من العسير إيجاد أمثلة على المجموعات الحصرية . وبالفعل ، فإن المؤلفين الذين يقترحون هذا المفهوم يُصَنِّفون فيه نموذجين من الظواهر ، لا يُقدمِ أي منهما أمثلة مُقنِعة . في الحالـة الأولى ، يُطلق إسم المجمـوعة الحصرية على الجمعيات التي تضم رجال سياسة فقط ، كالرابطة البرلمانية على سبيل المثال . إنَّ هدف مثل هذه الجمعيات يكون إمَّا التعبير عن إتجـاه ما بـداخل حـزب سياسي ، ولا يكون له حينئذٍ إلَّا طريقة خاصة في العمل الحزبي ، وإمَّا تجميع سياسيين منتمين لأحزاب مختلفة في بنية مشتركة ، لأنهم يتمنون الإلتقاء فيها من أجل الدفاع عن فكرة خاصة ، كفكرة المدرسة الخاصة أو علمانية التعليم على سبيل المثال . لكن نشاط هذه الجمعيات ، في هذه الحالة ، يتميز بصعوبة عن النشاط والاختيارات الحزبية . وهو ، بشكل خاص ، لا يُشكل إلَّا طريقة من طـرق عمل مجمـوعات الضغط التي تتجاوزها في هذا المضمار : فإذا ما وُجِدَت جمعية برلمانية لدعم التعليم الخاص ، فذلك لأنَّ هناك في البلاد مجموعات ضغط تخوض هذه المعركة . إنَّ الجمعية هي التعبير البرلماني عن هذه المجموعات ، وزيادة على ذلك ، فإنها ليست مجموعة مستقلة . إن من الممكن

إذن أنْ نتردد في تصنيف هذا النوع من الظواهر بين مجموعات الضغط . أما في الحالة الثانية ، فيطلق تعبير المجموعات الحصرية على مكاتب الإعلان التي أشرنا إليها سابقاً ، والتي تبيع الضغط السياسي على المقاس . إلاّ أننا رأينا لماذا يجب استعباد هذا النوع من التنظيمات من فئة مجموعات الضغط .

وفي الواقع ، فإنَّ المثال الوحيد المُرْضي للمجموعة الحصرية يتجلى في نموذج من المنظمات ، سندرسه فيما بعد ، ويُطلق عليها إسم « الأنديـة السياسيـة » . لكن هذه الحالة هي خاصة جداً ، وتقع على محيط فئة مجموعات الضغط .

إنَّ للتعارض بين المجموعات الحصرية والمجموعات الجزئية عيب آخر بالفعل ، غير العيب المتمثل بعدم التناسب الكمي بين الظواهر التي يَدَّعي تصنيفها . فهو يخفي سبب خصوصية المفهوم وفائدته ؛ أي المنطق الذي يقود منظمات غير سياسية ، وتعتزم أنْ تبقى كذلك ، للاهتمام مع ذلك بالضغط السياسي .

وبالمقابل ، فإنَّه يمكن الإبقاء على نموذجين من التعارض اللذين يُبْرزان قيمة هذا المنطق . الأول يميز بين المجموعات تبعاً لطبيعة المصالح التي تدافع عنها . والثاني يميز بين مجموعات الضغط الخاصة ومجموعات الضغط العامة .

أولاً ـ التصنيف القائم على طبيعة المصالح المُدافَع عنها

163 ـ فكرة عامة ونسبية التمييز

يرتكز هذا النموذج الأول من التصنيف على الفرق بين المصالح التي تدافع عنها المجموعات . فبعضها تكون مصالح مادية ، ولا سيما الحصول على مزايا جديدة والحفاظ على المواقع المُكتسبة . والأخرى تكون مصالح معنوية : تأكيد أطروحات ، والنضال لصالح قضية ، والدفاع عن مبادىء روحية .

إنَّ البعض يُظهر أحيانا هذا التمييز باعتباره يُعارض بين الأعمال المُغْرِضَة والأعمال المُنَزَّهة عن الغرض . إلاَّ أنَّ من المفضل عدم استعمال هذه التعابير التي تجازف بأخذ صبغة أخلاقية لا تتفق والتحليل الموضوعي للواقع . وعلاوة على ذلك ، فإنَّ شيئاً لا يُبرهن ، عن وجهة نظر نفسية ، على أنَّ دفاع الفرد عن أفكارٍ يتعلَّق بها عاطفياً هو سلوك أقل إغراضاً وأكثر غيريَّة من دفاعه بابتذال عن طعامه المُكَوَّن من صحن عدس . وعلى كل حال ، فإنه يجب أنْ نبقي حاضراً في الذهن أنَّ التمييز بين المجموعات التي تدافع عن مصالح مادية ، وتلك التي تدافع عن مصالح معنوية يجب أنْ يُنظر له كتمييز نسبي ، وذلك لعدة أسباب .

أولاً ـ إنَّ شيئاً لا يمنع من أنْ تدافع عن مجموعة ضغط ما عن هذين النموذجين من المصالح معاً . وهذه الحالة هي بالفعل الأعم بالرغم من أنَّ هناك غالبا عدم تناسب كبير في نشاط المجموعات بين نموذجي الأهداف اللذين تدافع عنهما بشكلٍ متوازٍ . ومع ذلك ، فإن الأهداف المادية والأهداف المعنوية تميل أحياناً للتوازن . إنّ مثالاً معروفاً جداً لهذا الوضع تُقَدِّمه نقابات المعلمين . فهذه النقابات تدافع بالفعل عن المصالح المهنية لأعضائها ، لكنها تهتم أيضاً بالمصالح المعنوية نظراً لأنها تتخذ مواقف معينة إزاء غايات التعليم ومناهجه . ولا ضرورة للقول ، في هذه الحالة ، بأنَّ كل شيء يوضع قيد العمل من أجل أنْ لا تبدو هذه الأهداف متناقضة ، وإنما ، بالعكس ، متقاربة .

ثانياً ـ إنَّ البعض يعارض تقليدياً التمييز بين المصالح المادية والمعنوية بقوله ، إستناداً لآلية تُلاَحَظ غالباً ، إنَّ الثانية يمكن أن تستخدم كغطاء تمويه للأولى . إنها بالتأكيد ملاحظة صحيحة . فالمصالح التي يُعترَف بها أقل من غيرها تقوم دائماً بالاختباء في أثواب المبادىء الكبرى . لكن مدى هذه الملاحظة يبقى مع ذلك محدوداً لأن التمويه الجاري يكون عموماً فظاً ، وذلك لأن المبادىء التي يُستَند إليها تُعَدُّ أدوات يمكن استخدامها ، لكننا لا نستعملها : وعليه ، فإنَّ تباعداً يقوم بشكل حتمي بين ما تتضمنه المبادىء والاستعمال الظرفي الذي تُستخدم فيه . فإذا كانت إحدى جمعيات حماية البيئة ، على سبيل المثال ، تخفي تطلعات سياسية ، فإننا سنلاحظ بأنها ستتسامح جداً بشأن التلوث في المدن التي يُديرها أصدقاؤها السياسيون . ولكن هل يجب على المرء أنْ يكون ساذجاً إلى هذا الحد ليدع نفسه ينخدع بمثل هذه الممارسات ؟ إنَّ الدعاية تُوَلِّد دعاية مضادة ، وأعداء مجموعات الضغط المُمَوَّهَة لن يتأخروا في التنديد بخلفياتها الفكرية وفي التدليل على عدم تماسك أطروحاتها .

إنَّ الاعتراض الأخير يبدو الأكثر أهمية ، وإنْ كان محدوداً أكثر . وهو يرتكز على واقع ، لا جدال فيه ، يقول إنَّ أكثر الأعمال تَنَزُّهاً عن الغرض يفترض وجود حد أدنى من الوسائل المادية . فإذا أراد أي فرد أنْ يُسمِعَ صوته لصالح أعدل القضايا ، فمن الضروري أنْ يمتلك ما يَكفي من المال من أجل القيام بدعاية فَعَّالة . ولهذا فإن الهَمَّ الأول لكثير من مجموعات الضغط ، التي تريد أنْ تكون في خدمة أعمال مُنَزَّهة عن الغرض، يتمثل في جمع الإعانات المالية . إنَّ الغاية تبقى معنوية الطابع ، لكن ضرورة الحصول على وسائل عمل تُكرِه هذه المجموعات على ممارسة ضغط من أجل هدف مادي بحت ، هو هدف الحصول على المال . إنَّ المجموعات الوحيدة التي تنجو من هذا الوضع هي تلك التي تتمسك بالبقاء بشكل مطلق فوق مستوى الشبهات وتتوصل

لتحقيق التوازن في ميزانيتها بفضل مساعدات خاصة كلياً ، ومجانية ، ومتنوعة . إنَّ الهدف لا يتحقق بالفعل إلاَّ إذا كان المُتبرِّعون كثيرو العدد بما فيه الكفاية ، ومُنَزَّهون عن الغرض بحيث لا ينزعون لاستعمال المنظمة لحسابهم . إن هناك أمثلة على هذا الوضع ، لكنها ، على كل حال ، ليست شائعة كثيراً .

وعلى الرغم من كل شيء ، فإنَّ التعارض بين المصالح المادية والمصالح المعنوية ، بالرغم من أنَّه ليس واضحاً ومحسوماً بشكل مطلق ، فإنَّه يحتفظ بما يكفي من معنى بحيث يمكن أنْ نُؤَسِّسَ عليه تصنيفاً أولاً لمجموعات الضغط .

164 ـ المجموعات المُدافعة عن مصالح مادية

إنَّ المجموعات التي تدافع عن مصالح مادية هي أساساً المنظمات المهنية ذات الأهداف الحرفية الطابع . إنَّ هذا لا يعني ، في ضوء ما أتينا على ذكره ، أنَّها لا تُدافع إلاَّ عن مصالح مادية : فهي تدافع أيضاً عن سمعة مهنتها وشرفها وصورتها الدعائية . لكنَّ الدفاع عن المصالح المادية هو بالنسبة لها نشاط أساسي ومُعترف به . وبعبارة أخرى ، فإنها لا تلجأ للتمويه على صعيد الأهداف . لكنها تستعمل طواعية ، بالمقابل ، التمويه على صعيد الحجج ، وذلك من خلال إبرازها ، بشكل منهجي ، التقارب الحقيقي أو المُفترض ، بين مصالحها الخاصة والمصلحة العامة . هكذا تؤكد منظمات أرباب العمل أنها تدافع عن الحرية من خلال الدفاع عن حرية المشروع ، كما يؤكد المُستخدَمون في مرفق عام أنهم يدافعون ، ولو من خلال الاضراب ، عن مصالح المنتفعين في نفس الوقت الذي يدافعون فيه عن مصالحهم الخاصة : إنها تأكيدات قد تكون صحيحة ، لكنها يمكن أيضاً أنْ تكون خاطئة ، وحينذاك تُعَدُّ من قبيل التمويه . إنَّ كل المهن ، في المجتمعات الغربية المتطورة ، تمتلك منظمات قابلة لأنْ تلعب دور مجموعات الضغط ، وبالتالي ، لأنْ تُسْمِعَ صوتها . لقد كان هذا التطور في فرنسا أكثر بطئاً منه في البلاد الأخرى ، وذلك بسبب الطابع الصوفي للدولة ، التي افتُرِضَ فيها أنْ تحكم بشكل عادل وسيد بين الفئات الاجتماعية . إلاَّ أنَّ تحولات المجتمع الفرنسي أوضحت ما كانت تحتويه هذه الرؤية للأشياء من نزعة تفاؤلية ، لكي لا نقول أكثر . ولهذا فإنَّ كل المهن تعمل اليوم بشكل علني كمجموعات ضغط ، ولكن بنجاحات مختلفة بالتأكيد .

ومن بين الفئات المهنية ، يجب أن نُتيح مكاناً خاصاً لبعض نماذج المنظمات ، وذلك بسبب أهميتها ، مثلٍ : نقابات الأُجراء ومنظمات أرباب العمل . إننا سننظر أيضاً لمجموعات الضغط التي تُعَبِّر عن مصالح التجار والمزارعين ، وذلك بسبب عملها

النوعي المتميز ووزنها الخاص .

165 ـ نقابات الأجراء

في ظل النظام القديم ، كانت المهن تمتلك منظمات مستقلة سُمِّيَت « بالتجمعات الحرفية » (Les corporations) . وقد ألغيت هذه التجمعات حين قيام الثورة . واعتُبِرَت كل محاولة للتفاهم بين الأجراء من أجل قيام عمل مشترَك بمثابة جرم ، سُمِّيَ بجرم التحالف ، وذلك طوال عقود عديدة . كما حُظِّرَ الاضراب ، الذي يُعَدُّ وسيلة الضغط الرئيسة لدى العمال ، وذلك تحت طائلة عقوبات خطيرة . إنَّه عهد النزعة الليبرالية التي ترتكز نظرياً على المساواة والمنافسة (فالأجراء لا يستطيعون التحالف فيما بينهم ضد رب العمل ، كما أن أرباب العمل لا يمكنهم التفاهم فيما بينهم من أجل تحديد الأسعار وإلغاء المنافسة) لكنها تؤدي في الواقع إلى حرمان الأجراء من كل وسيلة للدفاع ضد أرباب العمل ، لأن رب العمل المعزول يمتلك سلطة ، في حين أن العامل المعزول لا يمتلك أية سلطة . لقد أخذ هذا التشريع القمعي يتراخى شيئاً فشيئاً خلال القرن التاسع عشر . لكنه كان ينبغي الانتظار ، في فرنسا ، حتى بداية عهد الجمهورية الثالثة من أجل الوصول إلى الاعتراف التام بالواقع النقابي . وبالرغم من أنَّ أي شخص ، في الدول الديمقراطية لا يضع اليوم هذا الواقع موضع الإتهام ، فإنَّ المنظمات العمالية تحتفظ ، في ذاكرتها الجماعية ، بذكرى الصراعات التي كان عليها أنْ تقوم بها من أجل التوصل الى هذا الوضع . إنَّ هذا الأمر لم يكن خالٍ من النتائج على سلوكها .

إنَّ حالة القوى النقابية تختلف جدا حسب البلدان ، حتى لو اكتفينا بالنظر لأوضاع متماثلة ، كأوضاع الدول الديمقراطية في أوروبا الغربية . إنَّ ثلاثة متغيرات تكتسي هنا مدلولات خاصة : أولاً ـ الصفة التمثيلية للنقابات ، ثم وحدة الاتحادات النقابية أو تعدُّدها وأخيراً الانضباط .

إن مفهوم الصفة التمثيلية للنقابات يمكن أن يؤخذ بمعنيين مختلفين . فهذه الكلمة تعني من جهة أولى النسبة المئوية لعدد المنتسبين للنقابة من المجموع الكلي للأجراء الذين يحق لهم الانتساب لها . كما أنها تعني أحياناً أخرى عدد الأصوات المؤيدة للمرشحين الذين تقدمهم القيادة النقابية للإنتخابات المهنية ، بالمقارنة مع الأصوات التي حصل عليها المرشحون الآخرون (وهذا ما يُعادل بالإجمال التمييز ، على المستوى الحزبي ، بين الأعضاء والناخبين) . إلاَّ إنَّه يمكن أنْ يوجد هنا تباعد كبير بين هاتين الطريقتين في قياس تأثير النقابات . ففي فرنسا ، يلاحظ أن الصفة التمثيلية للنقابات ، بالمعنى الأول ، ضعيفة : فهي تُقَدَّر بنحو 20% من عدد السكان النشيطين . لكن هذا الواقع

لا يمنع من ملاحظة أنّ الأغلبية الساحقة من الناخبين تصوت لصالح مرشحي المنظمات النقابية الكبرى ، كما بيِّنت ذلك نتائج الانتخابات ـ ولا سيما انتخابات ممثلي الأجراء في مجالس قضاة محاكم العمل ، أو إنتخابات إداريِّي صناديق الضمان الاجتماعي ـ . أما في إنجلترة وألمانيا ، فإنَّ الصفة التمثيلية ، بالمعنى الأول ، أوسع بكثير ، لأن النسبة المئوية للنقابيين تبلغ 40% ، و90% في بلد كالسويد .

إنَّ المتغير الثاني الذي ينبغي النظر إليه هو عدد النقابات ، أو بالأحرى وحدة الاتحادات أو تعددها . إنَّ النقابات ، من حيث تعريفها ، تكون بالفعل عديدة . فكل مهنة تبدي سمات خاصة ، وقضايا نوعية متميزة عن قضايا المهن الأخرى : فعمال المناجم ليس لم نفس مشاكل العاملين كخدم في المقاهي . ولهذا فإنَّ من الضروري أنْ تمتلك المهن المختلفة منظمات خاصة بها . لكن هذه النقابات يمكن أن تكون ، أو لا تكون ، مُتجَمِّعَة في داخل إتحاد واحد . فاتحاد النقابات الألمانية (DGB) في ألمانيا ، ومؤتمر اتحاد العمال (TUC) في بريطانيا ، و« المركز العمالي » القوي (LO) في السويد ، تضم مجموع النقابات . أما في فرنسا فيوجد ، بالعكس ، تعدد في الاتحادات النقابية على رأسها مراكز ذات مواقف متباعدة غالباً. الأمر الذي يثبت ، خلافاً لما يمكن أنْ يُعتقد ، أنَّ عدد النقابيين لا يكون متناسباً مع عدد الاتحادات النقابية ، التي تعرض ، مع ذلك ، مروحة اختيار أوسع أمام الأجراء . فالإنقسام النقابي يُنقص ، بالفعل من جهة أولى ، من فعالية النظام ويجعله أقل جاذبية . كما أن الأسباب التي تجعل الوحدة مستحيلة تساهم أيضاً في إبعاد الكثير من العمال عن النقابية . إن هذا الأمر صحيح بشكل خاص في فرنسا حيث ترمي الخلافات السياسية بوزنها الثقيل جداً على مقادير الحركة النقابية .

إنَّ تعدد النقابات يُعَدُّ إذن ، بمعنى ما ، سبباً لضعف الحركة النقابية . لكِنَّه يُعَدُّ أيضاً كذلك ، بطريقة أعم ، نظراً لأنه يُضعف قدرة نقابات العمال على التفاوض ، سواء مع أرباب العمل ، أم مع الحكومة . إلَّا أنه لا يجب الاعتقاد بأن هؤلاء لا يرون إلَّا مزايا في مثل هذا التفتت للقوى النقابية . ذلك أنَّ المنافسات التي تقوم بين مختلف المنظمات يمكن أن تقودها الى سياسة مزاودة تستهدف إغواء العمال المترددين من خلال روحها القتالية العالية .

إنَّ المتغير الثالث الهامّ هو الانضباط الذي يتقيد به النقابيون باتِّباعهم ، أثناء نشوب الصراعات وتطور مجرياتها ، التعليمات المُعطاة من المنظمات النقابية . إنَّ نتائج مستوى الانضباط هي أيضاً مُبهمة ، من وجهة نظر مختلف الفرقاء . فالانضباط

الضعيف يمكن أن يؤدي إلى شَلِّ عمل النقابات ، إذا لم يحترم أعضاؤها ، على سبيل المثال ، تعليمات الإضراب . أما الانضباط الحقيقي فإنه يسمح ، بالعكس ، بعقد إتفاقيات صلبة ومحترمة من كل الأطراف . لقد سمح وجود مثل هذا الوضع في ألمانيا بتحقيق نوع من الاتفاق العام الاجتماعي الذي شكل أحد مفاتيح الفعالية الاقتصادية الألمانية ، بالرغم من أنه يُوضع دورياً قيد التساؤل . لكن هذا الأمر ليس إلّا توازناً هشاً . لأنه إذا بدت النقابات مَيَّالة كثيراً للتفاهم مع شركائها ، فإنها تجازف بفقدان ثقة قاعدتها ، وبالتالي فقدان القدرة على مراقبتها . وحينذاك سنشهد ظاهرة الاضرابات المُسَمَّاة « بالوحشية » . لأنها تندلع بدون موافقة القادة النقابيين أو خلافاً لرأيهم . لقد تجلت هذه الظاهرة ، بشكل خاص ، في انجلترة ، في سنوات الستينات ، وكان لها مدى تدميري واسع إلى حد أنّها أثارت ردود فعل أضعفت بشكل دائم الحركة النقابية . إنَّ الانضباط النقابي يبدو إذن بالإجمال كعامل تنظيم وعقلنة للعلاقات الاجتماعية ، لكنه لا يمكن أن يبقى قائماً إلّا بالقدر الذي لا تبتعد فيه القيادات كثيراً عن إرادات الأعضاء .

166 ـ النقابية والسياسة

من المناسب الآن أنْ نقول بضع كلمات عن المشكلة المعقدة والمثيرة للجدل : مشكلة العلاقات بين النقابية والسياسة . إلّا أنه من أجل فهم هذه الظواهر ، ولا سيما في الإطار الفرنسي ، من الضروري القيام بتذكير تاريخي موجز .

يُقال عادة أن التقاليد الأصيلة للنقابية الفرنسية تتمثل في عدم علاقتها بالسياسة . لكن عبارة « عدم العلاقة بالسياسة » هي عبارة مُبهمة . ففي سياق نهاية القرن التاسع عشر ، كان لها معنى مختلف عن المعنى الذي نعطيه لها تلقائياً اليوم . في ذلك العصر ، كانت النقابات بالفعل لا سياسية بمعنى أنها تدين النظام السياسي بأكمله ، وترفض ، بشكل خاص ، إخضاع النقابات للأحزاب السياسية . إنَّ النقابيين الفرنسيين كانوا ، بالفعل ، مطبوعين بعمق تقاليد الفوضوية ـ النقابية ، وريثة الاشتراكية الفرنسية البرودونية والنزعة الفوضوية . لقد كانوا إذن تحرريين ، ومُعادين لكل شكل من أشكال التنظيم الهيكلي سواء عَبَّرَ عن نفسه على المستوى السياسي الشامل من خلال نزعة العداء للدولة ، أم على مستوى المجموعات الثورية التي تناضل ضد النظام القائم . فحسب رأي مُنَظِّري النزعة الفوضوية ـ النقابية ينبغي على النقابة أن تكتفي بنفسها سواء من أجل خوض النضال (إنها أسطورة الإضراب العام الذي يجب أنْ يقضي على النظام الرأسمالي) أم من أجل إعادة بناء مجتمع متحرر من كل سلطة : فللنقابات ستُسْنَد مهمة

تنفيذ المهام التي لا بد منها من أجل الحياة في مجتمع ، في حين أن جهاز الدولة القمعي (الشرطة ، والجيش . . . .) الضروري فقط من أجل الإبقاء على الاستغلال الرأسمالي ، سيُلغى بلا قيد ولا شرط . إنَّ أهداف الحركة النقابية هي إذن سياسية بالمعنى القوي للكلمة ، لأنها تهدف الى تغيير النظام السياسي ، وحتى إلى تدميره . إنَّ النقابية الفرنسية ليست « لا سياسية » إلَّا بالقدر الذي ترفض فيه استعمال الوسائل السياسية التقليدية : كالأحزاب السياسية ذات البنى التنظيمية ، والتنظيم والانضباط من أجل بلوغ أهدافها ؛ أو بالذي ترفض فيه بالإجمال استعمال الأسلحة التي كان العدو يستخدمها من أجل القضاء عليه . إنَّ هذه الأفكار توجد مجتمعة في ميثاق أميان الشهير الذي تبناه « الاتحاد العام للعمال » (CGT) في عام 1906 . إن هذا النص ما زال يُستشهد به حتى اليوم في المجادلات حول الصلات بين الأحزاب والنقابات ، ويُفسَّر بالمعاني الأكثر تنوعاً : إنَّ كل النقابات تُعلن انتماءها له، مهما كانت إتجاهاتها . وهذا الوضع يُفَسَّر بواقع أن ميثاق أميان حُرِّرَ في سياق تاريخي وأيديولوجي تَمَّ تجاوزه اليوم ، وأيضاً لأنه عبارة عن نص تسوية بين مختلف الاتجاهات التي تتقاسم الحركة النقابية . لقد كان الميثاق يُوَفِّق ، على الأقل في الظاهر ، بين وجهة نظر الفوضوية النقابية، ووجهة نظر أنصار الممارسة الإصلاحية ، وذلك بتأكيده أنَّ المجادلات السياسية لا ينبغي أن تدخل إلى النقابة .

أمَّا في الوقت الراهن ، فإن النزعة « اللاسياسية » تُفهم بمعنى آخر . فقد اختفت تقريباً بالفعل تقاليد النزعة الفوضوية ـ النقابية . إن فشل الإضرابات الكبيرة لعام 1920 ستُثبت أنَّ الاضراب العام لم يكن لديه الفعالية التي كانت تُعزى له . وبالعكس ، فإن نموذجاً جديداً كان يُبرهن على جدواه في روسيا : إنه النموذج اللينيني ، الذي يرتكز على خضوع النقابة بشكل صارم للحزب ، الطليعة الواعية للبروليتاريا . لقد أُعيدت النقابة لتلعب دور « خط نقل الحركة » الذي يُبرز جيداً الدور السلبي المُسْند للنقابة في هذا النموذج السياسي . وهكذا ستُسيطر على الجدل النقابي الفرنسي المجابهة بين ثلاثة تقاليد متباعدة : تقليد الفوضوية ـ النقابية التي ما زالت باقية بشكل آثار ، والتي تُعطي نبرة صوتية نفسية خاصة ، تحررية ، ومعادية للنزعة التنظيمية وطوباوية عن قصد ، إلى بعض العناصر النقابية ، وتقليد الخضوع للحزب الشيوعي الفرنسي ، وأخيراً التقليد الاصلاحي واللاسياسي الذي لا يعطي لهذا التعبير معنى ثوري ، وإنما معنى الرفض لكل خضوع إلى منظمة سياسية ، ولا سيما إلى حزب .

ومع ذلك ، فإنَّه يمكن النظر الى العلاقات بين العمل النقابي والعمل السياسي بطريقة أخرى ، لا تُعطي ميزة للمُقترب الايديولوجي ، وإنما تنزع ، بالأحرى ،

لتحليل الممارسة الملموسة للشركاء الاجتماعيين . إنَّ من الواضح أولاً أنَّ السياسة والنقابية لا يمكن أن تُفصلا عن بعض بشكل كامل ، من دون تعسف . صحيح أن النقابات يمكن أنْ تؤكد أنها « لا سياسية » ، إذا أُعطي لهذه الكلمة معنى ضيق جداً ، أو بعبارة أخرى ، إذا قُصِدَ بها رفض التشيُّع لحزب سياسي . إنَّ النقابات الفرنسية هي « لا سياسية » بهذا المعنى ، باستثناء « الاتحاد العام للعمال » الذي لديه صلات معروفة جيداً بالحزب الشيوعي . وبالمقابل ، فإن من البديهي ، أنَّ النقابات لا تستطيع أنْ تبقى لا مُبالية في السياق السياسي الذي يندرج فيه عملها بالضرورة . فبالمقدار الذي تطبق فيه كل حكومة ، في العصر الراهن ، سياسة اقتصادية واجتماعية ، وبالمقدار الذي يكون فيه ، بشكل أعم ، لكل قراراتها تأثير ما على الوضع الاقتصادي والاجتماعي ، فإنَّ النقابات يجب بالضرورة أنْ تتخذ مواقف إزاء الاختيارات الجارية . إنها ستسعى لممارسة ضغط على الحكومة عندما لا تكون راضية عن قراراتها . إنَّ هذا المنطق يقودها إذن لاتخاذ « مواقف سياسية » حول المواضيع الداخلة ضمن اختصاصها ، أي كل تلك التي تمس مصالح الفئات الاجتماعية التي تمثلها . أما المرحلة التالية في الانخراط السياسي فتكمن في إجراء اختيارات سياسية . في هذه الحالة ، تدعم النقابات الأحزاب السياسية التي تبدو لها أكثر قابلية من غيرها لأنْ تكون حسَّاسة تجاه وجهة نظرها ، وتدعو بالتالي للتصويت لصالحها . وأخيراً ، فإنَّ النقابات يمكن أنْ تصل لحد إدراج عملها ضمن استراتيجية سياسية حقيقية . فتقوم ، بتعبير آخر ، بتكييف عملها النقابي البحت تبعاً للآفاق السياسية للأحزاب . هكذا نرى ، على سبيل المثال ، أنَّ النقابة تخفف من حدة مطالبها ، وتحدُّ من اللجوء للإضراب الخ . . . . حين اقتراب موعد الانتخابات ، وذلك لكي تتجنب إحراج الحزب الذي تدعمه . إننا نرى إذن أنَّ النقابات تصل للانخراط بشكل تام في الميدان السياسي ، من خلال سلسلة من المراحل الانتقالية الطبيعية وغير المحسوسة . إنَّ الاتحادات النقابية الكبرى الثلاثة في فرنسا تُبرز بوضوح هذه الأوضاع الثلاثة : فالاتحاد المُسَمَّى بالقوة العمالية (F.O) ما زال باقياً عند حَدِّ اتخاذ « المواقف السياسية » ، و« الاتحاد الفرنسي للعمال » (CFDT) يُعطي « تعليمات للتصويت » ، أما « الاتحاد العام للعمال » (CGT) فيدرج مصالح الحزب الشيوعي في صلب استراتيجيته .

ومع ذلك ، فإنَّ هناك حداً للإلتزام السياسي للنقابات ، وهو يتمثل في خطوة ما زالت ترفض دائماً أنْ تجتازها . إنهاالخطوة التي قد تقودها للمشاركة في القرارات السياسية . إن النقابات تعتبر أنَّ هذا الأمر هو من المسؤولية الخاصة بالأحزاب وبممثلي الشعب المنتخَبين . وعلاوة على ذلك ، فهي ترى أنَّ قبولها ولو قليلاً بأنْ تُدْرج نفسها في

النظام ، سيؤدي للتقليل من قدرتها على الرفض ، وبالتالي على التفاوض ؛ الأمر الذي يعادل في النهاية جعلها تفقد مبرر وجودها . وهكذا ، فإنَّ هذا الرفض للإندماج ليس فقط موقفاً للمنظمات التي ترفض إجمالاً النظام السياسي والاقتصادي القائم ، وإنما أيضاً للمنظمات التي تريد أنْ تكون فقط إصلاحية . إنَّ هذا الموقف يُعبِّر ، من جهة أخرى ، عن سلوك عام تتبناه كل مجموعات الضغط : إنها تريد أنْ تؤثر على السلطة ، وحتى أنْ تملي عليها قراراتها ، إنْ كان الأمر ممكناً . لكنها ترفض أن تتحمل مسؤولية الاختيارات . أولاً ، لأنها تُفضِّل أنْ تترك للحكومة عبء تحمل مسؤولية الاستياء الذي يمكن للقرارات أن تثيره . وثانياً ، لأنه ينبغي عليها ، في هذه الحالة ، القيام بعمليات تحكيم في داخل صفوفها . الأمر الذي يضعف قدراتها المطلبية ويُعَرِّض غالباً لخطر وحدتها : إنَّ الأعضاء يمكن أن يتفقوا على المطالبة مجتمعين بشيء ما ، لكنهم يَكُفُّون عن ذلك إنْ كان عليهم أنْ يقوموا فيما بينهم بعملية تقسيم لهذا الشيء .

167 ـ منظمات أرباب العمل

مقابل النقابات العمالية تنتصب منظمات أرباب العمل . إنَّ وزن هذه المنظمات يتغير حسب البلدان . ففي فرنسا ، بقي أرباب العمل قليلي التنظيم حتى الحرب العالمية الأخيرة . إلَّا أن الصعوبات الناشئة عن الحرب ، وبخاصة فقدان المواد الأولية ، دفعت حكومة ڤيشي لخلق هيئات ذات طابع حرفي ، سُمِّيت « بلجان التنظيم » وكان هدفها ، كما يدل على ذلك إسمها ، تنظيم الانتاج في مختلف فروع الصناعة من خلال توزيع المواد الأولية النادرة بين المشاريع . لقد ألغيت هذه اللجان بعد التحرير ، لكن أرباب العمل كانوا قد اكتشفوا ، بهذه المناسبة ، مزايا العمل المشترك . وهكذا أسسوا في عام 1946 المجلس الوطني لأرباب العمل الفرنسيين (CNPF) . كما رأت أيضاً النور منظمات أخرى تمثل أساساً صغار أرباب العمل ، مثل « الاتحاد العام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة » أو « النقابة الوطنية للصناعات الصغيرة والمتوسطة » . وقد قامت هذه المنظمات ، الأقل قوة ولكن الأكثر حركة ، غالباً بأعمال ضغط مذهلة .

ما هو التأثير الحقيقي لمثل هذه المجموعات ؟ إنه حاسم في نظر الماركسية المبتذلة فالحكومة والنواب وأجهزة الاعلام تُعَدُّ بأنَّها تُدار من قبل أرباب العمل . أما الأحزاب اليسارية والنقابات فهي الوحيدة المستقلة ، بفضل معجزة لم تُوَضَّح أسبابها جيداً ، عن توجيهاتها ومصالحها . إنَّ النظام الديمقراطي ليس إذاً إلَّا حجاباً مُهيَّأً لإخفاء الطابع الرأسمالي للنظام .

إنَّ هذه الأطروحة ، المعروضة بهذا الشكل الفظّ ، هي بالتأكيد خاطئة . فالديمقراطية ليست شكلية بصفة بحتة ، لأنه إذا كانت كذلك ، فكيف نُفَسِّر أنَّ الأحزاب الاشتراكية استطاعت الوصول الى السلطة في السويد أو في ألمانيا : فحتى لو كانت هذه الأحزاب إصلاحية بحكمة ، فإنها طَبَّقت برامج اجتماعية نادراً ما اتفقت وذوق أرباب العمل . كما أن انتصار أحزاب اليسار ، ومنها الحزب الشيوعي ، في فرنسا في عام 1981 ، سيكون من الأمور الصعبة على الفهم . إنَّ التأثير الذي تفترض النظرية أن أرباب العمل يتمتعون به يجب أن يسمح لهم ، من خلال إدارتهم للرأي العام ، بتحقيق النصر في الانتخابات لأغلبيات أكثر محاباة لمصالحهم . وبما أنَّ الأمر ليس كذلك ، فإنه يقودنا للتفكير بأنَّ هناك على الأقل عدة قوى متصارعة ، وليس قوة واحدة ، مطلقة وغير مرئية وبلا حدود . إنَّ من عدم الرصانة تقديم مجموع الحياة السياسية في النظم الديمقراطية وكأنها مسرح لخيال الظل ، تُحَرِّك شخصياته بشكل خفي من قبل كبار أرباب العمل . وبما أن هناك عدة قوى وليس قوة واحدة وجبارة فإن مراكز القرار تتمتع بشيء من الاستقلال . فهي لن تكتفي بالمصادقة بلا قيد ولا شرط على اختيارات مُقَرَّرة خارج إطارها ، وإنما ستجد نفسها قادرة على الموازنة بين المصالح المتباعدة ، والقيام بتحكيم فيما بينها .

إلَّا أنَّ شيئاً لا يُثبت بالتأكيد أنَّ هذا التحكيم سيكون عادلاً ، أو أنّ من الممكن أنْ نُحدد موضوعياً معايير للعدالة في العلاقات بين الفئات الاجتماعية .

لهذا يجب التساؤل عن التأثير الحقيقي لمنظمات أرباب العمل على الاختيارات السياسية . إنَّ هذا التأثير حقيقي بالتأكيد ، لكنَّ من الصعب أيضاً قياسه لأنَّه يستعمل غالباً وسائل خفية . إنَّ رب العمل يؤثر أولاً بصفته جهة تُقَدِّم مَالاً للأحزاب السياسية . وهو يُمَوِّل بشكل خاص الحملات الانتخابية للمرشحين الذين يدعمون أفكاره ويُظهرون غالباً عرفاناً بالجميل تجاهه . وهذه وسيلة أولى ، غير مباشرة ، للتأثير على الناخبين ، تُضاف إليها الحملات الصحافية التي يمكن لأرباب العمل بسهولة أنْ يعزفوها بفضل التأثير الذي يملكونه على وسائل الاعلام . ولهذا فإن تأثير أرباب العمل على نتيجة الانتخابات لا يمكن إهماله . إنه يمكن حتى أنْ يبدو حاسماً إذا كان هناك تنافس شديد بين المرشحين . وإذا انتصر المرشحون المعادون لأرباب العمل ، فإنَّ هؤلاء لن يُحرموا من أية وسيلة أخرى للتأثير . كتنظيم الفوضى المالية أو التشجيع عليها ، وتهريب رؤوس الأموال ، والتسبب في انهيار العملة . لقد كان كبار الرأسماليين وراء سقوط « كارتل اليساريين » في عام 1925 وسقوط « الجبهة الشعبية » في عام 1937 . لكن هذه الوسائل لا تكون فَعّالة ، بالنهاية ، إلَّا بالقدر الذي تلتقي فيه

بالحركات العفوية للرأي العام . أمَّا في الحالة المعاكسة ، فإنَّ تأثيرهم سيكون غير كافٍ من أجل قلب التيار .

أمَّا خارج ظروف الأزمة ، فإن أوساط أرباب العمل تسعى للتأثير على قرارات السلطات العامة ، مثل كل مجموعات الضغط . لكنه يجب التمييز هنا بين القرارات التي تعين مباشرة هذا الفرع أو ذاك من فروع الصناعة ، والقرارات السياسية ذات الطابع العام . في الحالة الأولى ، يكون تأثير مجموعات ضغط أرباب العمل المعنيين كبيراً . وهذه ، على كل حال ، ظاهرة عادية : في نظم الاقتصاد الحر ، تُشَكِّل المشاريع الكبرى ، وبالأحرى المشاريع المتعددة الجنسيات ، مراكز مُستقلة للقرار . إنَّها تُعَدُّ ، في نظر الحكومات ، بمنزلة الشركاء الذين تقتضي الواقعية التفاوض معهم ، أكثر مما هم أعداء تنبغي محاربتهم ، وذلك مهما كانت تَوَجُّهاتهم الأيديولوجية . وبالمقابل ، فإنَّ الحُكَّام ليسوا منزُوعي السلاح تجاه أرباب العمل . فهم يمتلكون وسائل هامة للضغط ، بفضل أهمية المسؤوليات الاقتصادية التي يتولُّونها ، وأيضاً بسبب سلطتهم في مجال التنظيم الحقوقي . وعليه ، فإن علاقات مساومة ستتأسس فيما بينهم ، وهذا الوضع لا يمكن أن يتعدَّل إلاَّ بفعل إضفاء طابع إشتراكي عام على الاقتصاد . أما تأثير أرباب العمل على قرارات السياسة العامة فإنه يبدو ، بالمقابل ، أضعف بكثير . ذلك أنَّ الحكام ينبغي هنا أنْ يأخذوا بالحسبان ضغوطاً أكثر تنوعاً بكثير ، وفي مقدمتها تأثير الرأي العام بالمعنى الأوسع ، الذي يتحكم ببقائهم ذاتياً بالسلطة . وعلى كلٍ ، فإنَّ أرباب العمل ، بصفتهم تلك ، يهتمون أقل بهذه القضايا . وهم ، كَكُلِّ مجموعة ضغط ، يدافعون عن مصالحهم من دون التطلع لتولي مسؤولية الحكومة .

168 ـ منظمات التجارة والزراعة

قبل الانتهاء من الحديث عن مجموعات الضغط التي تُدافع عن مصالح حرفية ، يجب أن نقول كلمة عن منظمات التجار والمزارعين . إننا نعلم جيداً أهمية عمل « التجارة الصغيرة » في فرنسا . لقد لجأت المنظمات ، التي تُمثل هذه الفئة الاجتماعية ، التي لا يمكن أنْ تُضْرِبَ من دون أن تُضِرَّ أولاً بمصالحها الخاصة ، الى وسائل ضغط مُذْهِلَة : كالمظاهرات ، وحواجز الطرق ، والدعوة للإمتناع عن دفع الضرائب ، وهي وسائل قد تؤدي أحياناً للعنف (التفجيرات ضد مراكز الجباية ، إلخ) . لقد استُعمِلت هذه الطرق العنيفة ، التي تقترب أحياناً من حالة التمرد ، في البدء ، من قِبَلِ إتحاد الدفاع عن التجار والحرفيين (U.D.C.A) الذي أسسه بيار بوجاد ، الذي سبقت الإشارة إلى أنَّه تَحَوَّل فيما بعد إلى حزب سياسي ، بعد أنْ أغنى مجموعة المصطلحات

الفرنسية ، بمصطلح « البوجادية » الجديد ، المُستمد من إسم المؤَسِّس . إلاَّ أن التعبير بقي ليعني ، فيما بعد ، شكلاً من الديماغوجية المعادية للدولة ، وللتكنوقراط ، و« للتفتيش المالي » ، وللتطور الاقتصادي الذي يضع الطبقات الاجتماعية المعنية في وضع صعب . وفي سنوات الستينات ، نمت أيضاً حملة تحريض من نفسى النوع . إلاَّ أنَّ النبرة وُضِعَت هذه المرة بشكل خاص على النضال ضد « المخازن الكبرى » التي كان نُمُوُّها يصدم بشكل مباشر مصالح صغار التجار . ولقد دفعت هذه الحملة الحكومة للطلب إلى الجمعية الوطنية التصويت في عام 1973 على « قانون توجيه التجارة والحرف » المُسمَّى « بقانون روايبه » نسبة لاسم الوزير الذي أعَدَّه . إنَّ هذا النص الذي يحد بشكل رصين جداً من إمكانيات إقامة « مخازن كبرى » جديدة ، يُشكل بلا جدال أحد أجمل الأمثلة على نجاح مجموعة ضغط في السنوات الأخيرة .

إنَّ المنظمات الفلاحية تتمتع أيضاً بتأثير كبير . ومن بين أهمها في فرنسا ، هناك « الاتحاد الوطني لنقابات المستثمرين الزراعيين » (FNSEA) . ففيه يتواجد كبار المزارعين المزدهرين ، وصغار المستثمرين ، الذين يُعَدُّ مصيرهم مشكوك فيه غالباً . إنَّ هذا الوضع يسمح للمنظمة بتطبيق تكتيك بسيط ، لم تُكَذَّبْ فعاليته مُطلقاً . وهذا التكتيك يكمن في أنْ يُوضع في المقدمة المزارعون المصابون بكوارث طبيعية أو المُهَدَّدون بسبب التطور الاقتصادي للشركاء في السوق المشتركة ومنافستهم ، وأن يتم الحصول باسمهم على مزايا مختلفة لمجموع المزارعين . وهكذا فإنَّ الأمر المُهيَّأ نظرياً لتمكين البعض من البقاء ، سيسمح للآخرين بتحقيق أرباح طائلة .

إنَّ التأثير السياسي للمنظمات الزراعية كبير ، وأعلى بكثير ، في بلاد مثل فرنسا وألمانيا ، من الوزن العددي للمزارعين . فهذه المنظمات تُصَنَّف ، بلا جدال ، بين مجموعات الضغط الأكثر فعالية . إنَّ هذا الأمر يُستمد جزئياً من أساليب عملها : فالمزارعون الذين هم ، في أغلبيتهم الساحقة ، مُلاَّك ، لا يستطيعون القيام بالاضراب . لكنهم يلجأون إلى مظاهرات تَهُزُّ الرأي العام : كحواجز الطرق ، والإتلاف العام للمنتجات غير المُبَاعة أو للسلع المُستوردة . وعليه فإنَّ الحُكَّام ، الذين يخشون دائماً الفوضى ، يهتمون كثيراً بمراعاة المزارعين ، ولا سيما منظماتهم النقابية ، التي ينتظرون منها أنْ تكبح جماح الحماسة اللامسؤولة لمناضلي القاعدة . إنَّ إقرار ضريبة وطنية للتضامن ، في عام 1976 ، من أجل دفع تعويضات لضحايا الجفاف ، يشكل المثال الأسطع لتأثير الأوساط الزراعية . وليس هناك بالتأكيد مجال الآن للتساؤل عن صوابيَّة مثل هذا القرار . لكنه ينبغي جيداً ملاحظة أنَّ أيَّة فئة إجتماعية أخرى لم تحظ مطلقاً بمثل هذا العطاء .

هل يُفَسَّر وزن منظمات التجار والمزارعين فقط بالخوف من ردود الفعل العنيفة التي تُميز هذه الأوساط ؟ إنَّ هذا المظهر لا يجب أن يُقَلِّل من أهميته ، لأنَّ الحُكَّام يسعُون غالباً لتجنُّب الهموم أكثر من سعيهم لحلِّ المشاكل . لكن عوامل أخرى تلعب دورها أيضاً . فالمزارعون والتجار يحتلُّون ، في النظام الاجتماعي ، تقريباً نفس المكان الذي تحتلُّه المجموعات المِفْصَلِيَّة في نظام الأحزاب . وبعبارة أخرى ، فإنَّ انتقال أصواتهم يمكن أنْ يقرر الأغلبيات . إن النتيجة بالتأكيد هي نفسها : فالجهود المبذولة من أجل كسب رضاهم تتناسب مع الأهمية الاستراتيجية للموقع الذي يحتلونه ، وليس لأهميتهم العددية . لقد كان هذا الأمر صحيحاً بشكل خاص في فرنسا حتى في عام 1981 . فالفئات الاجتماعية المعنية كان بامكانها ، بالفعل ، أن تنزع لعزو الصعوبات التي كانت تصادفها للنظام الاقتصادي ، وللعمل السياسي للرجال الذين كانوا يمسكون بزمام السلطة . وبالنتيجة فإنها كانت قابلة لأنْ تتقرب من الأحزاب اليسارية . ولهذا كان ينبغي على الأحزاب اليمينية أن تبدي عناية كبرى في مجاملة هؤلاء الزبائن .

إنَّ بالامكان ملاحظة أنَّ هذا الوضع وجد نفسه موضوعاً قيد التساؤل بانتصار اليسار في عام 1981 . فلقد تحقق هذا الانتصار بالفعل من دون انقلاب الزارعين لصالحه . وهكذا رأت الأحزاب المنتصرة في هذا الأمر برهاناً على أن دعم المزارعين لم يكن أمراً لا بد منه . إنَّ فعالية ضغط الفئات الزراعية قَلَّتْ كثيراً من جراء ذلك . إنَّ هذا المثال يُبدي فائدة إظهار أن وزن مجموعة ضغط ما يرتبط بميزان القوى الذي يخضع بدوره لعوامل ظرفية . وعلى الرغم من أنَّ أيْ شيء أساسي لم يغير ، من نيسان إلى أيار 1981 ، في قطاع الزراعة الفرنسية فإن فعالية الضغط تَعَدَّلت فجأة .

ويُعَدُّ هذا الأمر ملفتاً أكثر للملاحظة ، نظراً لأن وزن العالَم الزراعي يُعتبر أيضاً مشروطاً بعامل بنيوي . فالمزارعون مُوَزَّعون جيداً في كل أنحاء البلاد ، سواء في فرنسا أم في ألمانيا . لهذا فهم يستطيعون أن يلعبوا ، في ظل نظام إنتخابي أكثري ، دور القوة المفصلية على صعيد عدد كبير من الدوائر الانتخابية . إنَّ هذه الظاهرة يمكن أيضاً أن تُسَاعد بوعيٍ بفضل تقسيم معين للدوائر : فبدل أن تشكل المدن الهامة لوحدها دوائر مستقلة ، تُقسَّم عموماً إلى قطاعات بحيث يُلحق بكل قطاع بعض المناطق الريفية المجاورة . وفي هذا طريقة تقليدية لموازنة تأثير المناطق الحضرية ، التي تُعَدُّ أكثر ميلاً لليسار ، وذلك بهدف توفير فرص أفضل لفوز المرشحين المعتدلين . إنَّ التبعثر الجغرافي الذي يمكن أن يكون عامل ضعف (لأنه لا يشجع ، على سبيل المثال ، على القيام بالأعمال الثورية التي تفترض ، بالعكس ، تركيزاً للقوى في النقاط الاستراتيجية ، أي

في المدن) هو هنا عامل قوة : ففي الدوائر التي تكون فيها قـوى التحالف المتنـافسة متوازنة تقريباً يمكن للناخبين من المزارعين أن يقرروا لمن سيكون النصر . ولهذا تكون الأحزاب السياسية مُكرهة على أنْ تأخذ هذا الوضع الواقعي بالحسبان .

169 ـ المجموعات المدافعة عن مصالح معنوية

إذا كانت فئة مجموعات الضغط التي تدافع عن مصالح مادية تبـدي شيئاً من التجانس ، العائد لواقع أنها تسعى لتحقيق غايات متشابهة الى حد ما ؛ فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة لمجموعات الضغط التي تدافع ، كلياً أو بصفة رئيسـة ، عن مصالـح معنوية . إنَّ هذا الأمر هو نتيجة لتنـوع الغايـات التي تتطلع لبلوغهـا ، ولاتساع أو لتواضع أهدافها ، وبالتالي الأوساط التي تصل إليها ، ولاندماجها المتفاوت المدى في العالَم السياسي . إنَّه أيضاً نتيجة للواقع الذي سبقت الإشارة إليه في مواضع عديدة ، والمتمثل في أنَّ أيَّ نشاط إنساني لا يُستبعَد ، بطبيعته ، من الميدان السياسي : الأمر الذي يعني أنَّ كل شيء يمكن أن يدخل ضمن هذه الفئة . في مثل هذا الوضع ، لا يمكن للتصنيفات أن تتجنب درجة عالية من التعسف ، كما أنها لا تتضمن أية فائدة منهجية . ولهذا السبب فإننا سنكتفي هنا بتعداد مـوجز ، يهـدف فقط لإظهار تنـوع المنظمات القابلة لأن تلعب دور مجموعات الضغط المدافعة عن مصالح معنوية .

من بين هذه المنظمات هناك البعض الذي يقترب من مجموعات المصالح في أنَّ أعضاءها يجتمعون على أساس التشابه في وضعهم الموضوعي . تلك هي حالة منظمات النساء والطلاب والمحاربين القدماء . إنَّ هـذه المنظمات تهـدف بالفعـل ، وفي وقت واحد ، لتحقيق مصالـح ماديـة (المساواة في الأجـور مع الـرجال ، وشروط العمـل والأسواق ، والمعاشات والتقاعد) ومصالح معنوية . إنَّ تأثير هذه المنظمات يتغير حسب البلدان . ففي الولايات المتحدة ، يُعَدُّ الوزن السياسي للحركات النسائية حقيقياً . وقد كَوَّنت إتجاهاً مُنظَّماً ومُعترفاً به في داخل الحزب الديمقراطي . أما في فرنسا ، وبشكل أعم في أوروبا ، فإن وزنها محدود أكثر بكثير ، وبالنسبة للمنظمات الطلابية فقد لعبت دوراً هاماً في بعض الظروف السياسية (أيار 1968) لكنها تبقى خاضعة جداً للدعم أو للعداء الذي يبديه الـرأي العام تجـاهها . كـما أنها تشكو ، عـلاوة على ذلـك ، من الانقسامات المُزمنة والحدود المفروضة على وسائل عملها : فمظاهرات الشارع سلاح فعَّـال لكنه ذو حَـدَّين . وبالعكس ، فـإنَّ إضرابات الـطلاب ، بخلاف إضرابـات الأجراء ، تدع السلطات العامة تقريباً باردة بشكل كامل . وعلاوة على ذلك ، فإن هذا النموذج من الحركات يُستوعب غالباً من قبل القوى السياسية التقليدية : فالأحزاب

تخلق عادة حركات نسائية أو منظمات شباب تستهدف استعمال بعض الأفكار لصالح الأحزاب السياسية أكثر مما تهدف للسماح بالتعبير عن مصالح نوعية خاصة . كذلك ، فإن حركات المحاربين القدماء تلعب أحياناً دوراً سياسياً هاماً ، لكنه يخضع هو أيضاً بشكل صارم للظرف التاريخي . ففي فرنسا ، كان تأثيرها كبيراً في فترة ما بين الحربين . وقد صَبَّ عملها مباشرة في الميدان السياسي . إنَّ المثال المعروف هو مثال جمعية « صُلبان النار » التي أسسها الكولونيل دولا روك ، والتي أدت لولادة الحزب الاجتماعي الفرنسي . أما اليوم ، فإن المحاربين القدماء لم يَعُدْ لهم تأثير ملحوظ ، وقد أصبحت مطالبهم تكتسي طابعاً جرفياً بشكل صارم . وهكذا يمكن القول ، أنَّ هذه الحركات التي لا تمتلك التقاليد الصلبة للمنظمات النقابية ، هي بطبيعتها مُبهمة ، فأحياناً تكون مجموعات ضغط تتبع أهدافاً خاصة بها ، وأحياناً هيئات تُدار مباشر ، إلى هذا الحد أو ذاك ، من قبل الأحزاب ، وتكون مُهيَّأة للقيام بعمل خاص باتجاه زبائن من نوع خاص .

170 ـ الكنائس

تلعب الكنائس غالباً أيضاً دور مجموعات الضغط . إلَّا أنَّ المعنيين يرفضون غالباً هذا التأكيد لأسباب تتعلق بشيء من الحِشْمة المُصْطَلَحية . فهم يؤكدون أنَّ أهدافها روحية بصفة بحتة . لكن ملاحظة الوقائع تبين ، ومهما كان الهدف النهائي ، أن الممارسة الملموسة للكنيسة ، التي تريد الحصول على قرار من السلطات العامة ، تشبه عمل أي مجموعة ضغط . إلَّا أنه يجب أن نضيف أن الحديث هنا يجري عن الكنائس وليس عن الأديان : إن الشكل الاكليروسي هنا ضروري لأنه يوفر بشكل مُسبق أداة فعالة في النضال السياسي . فهو يستطيع حتى استلام السلطة بصفته تلك . لكن هذه الحالة هي بالتأكيد حالة قصوى . لقد رأيناها جيداً في إيران حيث تولى رجال الدين الشيعة السلطة تماماً ، وما زالوا يناضلون بشكل مفتوح للمحافظة عليها .

وفي فرنسا ، تمتلك الكنيسة الكاثوليكية إشعاعاً وبالتالي تأثيراً خاصاً . إنها لم تتخلَّ مطلقاً عن الاهتمام بالسياسة ، حتى منذ أن كفَّت الديانة الكاثوليكية عن أن تكون دين الدولة . لكن عملها تطور بالفعل . فبعد أنْ جلبت للنظام القائم دعماً تاماً ، ثم بعد أن شجَّعت بشكل خفي الأحزاب الديمقراطية ـ المسيحية ، مثل الحركة الجمهورية الشعبية ، لم تعد الآن تضمن أية قوى سياسية ، بالرغم من أنها ما زالت تتخذ مواقف حول بعض المواضيع السياسية . كما أنها تردع ، بشكل موازٍ ، رجال الاكليروس ، عن الإلتزام بصفة شخصية بهذه القوى . إنَّ النقاط التي ما زالت الكنيسة الكاثوليكية

مستمرة في ممارسة ضغط سياسي فيها هي نقاط محصورة . فبعضها يتعلق ، في آن واحد ، بالقانون والأخلاق : هكذا قامت الكنيسة الكاثوليكية بحملة ضد الإجهاض في فرنسا ، وضد الطلاق في إيطاليا . وهذه الحملة هي بالإجمال نتيجة منطقية لكون أنّ الكنائس تمتلك حول هذه النقاط مذهباً خاصاً ، ولأن عملها لا يأخذ طابعاً سياسياً إلاَّ بالقدر الذي تتدخل فيه في ميدان لا يمكن للتوريطات السياسية أن تُستبعد منه . لكن الكنيسة تعمل أيضاً من أجل حماية مصالح نوعية خاصة ، ولا سيما الدفاع عن التعليم الديني الخاص .

إنَّ عمل السلطات الدينية يمكن أنْ يأخذ ، في سياقات أخرى ، صبغة سياسية بصفة مباشرة أكثر : إنها الحالة التي نراها عندما تُعلن الدولة رسمياً عداءها لكل تعبير ديني ، أو عندما يَدَّعي دين دولة ما لنفسه حق احتكار هذه الصفة . إن العلاقات بين هـذه السلطات المتنافسـة ستخضع حينئـذٍ لتوازن القـوى الموجـودة بينها . في بعض الحالات ، تكون السلطة الدينية في الواقع تابعة للسلطة السياسية (إنَّها حالة الكنيسة الأرثوذكسية « الرسمية » في الاتحاد السوفياتي) . لكنه يمكن أن يحصل أيضاً أن السلطة السياسية ، بالرغم من أنها ملحدة رسمياً ، تسعى لإقامة اتفاق فعلي مع سلطة كنسية تضطر لأخذ قوتها بالحسبان . وهذا ما حصل ، بشكل خاص ، في بولونيا حيث تحتفظ الكنيسة الكاثوليكية بتأثير ملحـوظ ، إزداد قوة بعـد انتخاب بـابا بـولوني عـلى رأس الكنيسة . إنَّ الأحداث التي جرت في بولونيا ، والتي تميزت بانبثاق نقابة « تضامن » الحرة ، ثم بالتدخل العنيف في السلطة الذي قام به الجيش في كانون الأول 1981 ، بيَّنت جيداً أنَّ تأثير الكنيسة لا ينحصر ضمن دائرة الشؤون الدينيـة . في مثل هـذا السياق ، أصبح دورها يتجاوز بكثير الدور الذي تقوم بـه مجموعـات الضغط . فقد صارت في الواقع شريكاً حقيقياً في اللعبة السياسية ، ووسيلة للتعبير عن قيم وتطلعات لا تجد أقنية أخرى للتعبير عن نفسها : كتأكيد الطابع القومي لجماعة ما ، أو رغبتها في الحرية .

171 ـ المنظمات السياسية المتخصصة

إن المنظمات السياسية المتخصصة هي نموذج آخر لمجموعات الضغط التي تدافع عن الأفكار . وهذه الحركات تتميز بسمتين . أنّ لها ، من جهة أولى هـدفاً سيـاسياً بشكل صريح . فهي ، بعبارة أخرى ، لا تلجأ إلى تقنية التمويه ، وإنَّما تُعلن ، إذ أمكن القول ، عن لونها . إنَّ الأهداف التي تتطلع إليهـا تختلف باختـلاف القضايـا السياسية : فهي يمكن أنْ تتجلى في النضال من أجل السلام أو ضد التمييز العنصري ،

أو بناء الوحدة الأوروبية ، أو المساعدات المالية للمدرسة الخاصة ، أو احترام الاخلاق العامة ، كما حدث في الولايات المتحدة ، حيث نجحت جمعيات مكافحة الكحول ، التي ما زالت نشيطة حتى الآن ، في دفع الكونغرس في عام 1918 لإقرار التعديل الثامن عشر على الدستور الامريكي ، الذي نص على تحريم الخمر . ومن جهة ثانية ، فإن عمل هذه المُنظمات ينحصر في هذا الهدف . لكنه ينبغي التمييز ، والحق يُقال ، بين حالتين . في الحالة الأولى ، تكون هذه الهيئات مستقلة حقيقةً . وحينذاك تُسْتَمد أصالتها من كونها تضم أفراداً يمكن أنْ يأتوا من آفاق سياسية مختلفة ، لكنهم يتجمعون من أجل القيام بعمل مشترك . إنَّ من شأن مثل هذا الوضع أنْ يزيد من رصيدها ، لأنها تبرهن على عدم تحيزها السياسي ، بالمعنى المبتذل للكلمة . إلاَّ أن عدم التحيز هذا لا يكون إلاَّ موقتاً ، لأنه إذا قام حزب سياسي ما بتبني أطروحاتها ، فإن هذه الهيئات ستقوم بتعبئة نفسها لصالحه ، وبالتالي بتعزيز شعبيته . إنها تلعب هكذا ، وبشكل حقيقي ، دور مجموعات الضغط ، لأنَّها تبادل بالاجمال دعمها بدعم مقابل لهدفها الأساسي . أما في الحالة الثانية ، فإن المنظمات من هذا النوع يمكن أن تكون مرتبطة بالفعل ، وبشكل رسمي إلى هذا الحد أو ذاك ، بأحزاب سياسية . وفي هذه الفرضية ، تُشكل فقط بالنسبة لهذه الأحزاب وسائل خاصة للعمل باتجاه فئة خاصة من الناخبين الذين تغويهم فكرة خاصة (كفكرة الدفاع عن السلام ، على سبيل المثال) ، ولكنهم لا يتمنون ، لأسباب مختلفة ، الانضمام للحزب نفسه . في هذه الحالة ، لا يكون للمنظمات المتخصصة إستقلال حقيقي ، أو لا يكون لها على الأقل إلاَّ إستقلال نسبي . إنها أدوات تُدار من قِبَل الأحزاب بهدف إدارة الأفراد . وعليه ، فإنه يمكن التردد في تصنيفها ضمن فئة مجموعات الضغط .

172 ـ النوادي السياسية

قبل الانتهاء من هذه النظرة السريعة وغير الحصرية لمجموعات الضغط الي تدافع عن مصالح معنوية ، يجب أن نقول كلمة حول نموذج خاص من التشكيلات السياسية ، اكتسب أهمية ما منذ بدء عهد الجمهورية الخامسة ، وعُرِفَ باسم « الأندية » . إنَّ الظاهرة ، والحق يُقال ، قديمة . وهي ، بالاجمال ، وريثة الجمعيات الفكرية التي شهدت في القرن الثامن عشر بروز ونمو الفلسفة السياسية التي انبثقت منها الثورة الفرنسية ، فعندما اندلعت الثورة أسست هذه الجمعيات الأندية ، مثل نادي الفايَّان واليعقوبيين والكوردوليه . وفيما بعد ، كانت جمعيات فكرية أخرى الأصلَ في تأسيس الحزب الراديكالي في عام 1901 .

وفي عهد الجمهورية الرابعة ، شرع عدد من رجال السياسة في إحياء مؤسسة

« النادي السياسي » من جديد . لكنه ينبغي فوراً ملاحظة أنَّ تماثل الكلمات لا يغطي تماثلاً في الأشياء . صحيح أنَّ اختيار المحرِّكين لهذا الإنبعاث إستعمال هذه الكلمة بدلاً من أي كلمة أخرى ، فيه تأكيد لنسبهم الأيديولوجي لمنظمات العهد الثوري ، لكنَّ هناك تغييراً أساسياً قد حدث بين ذلك العهد والعهد الحالي . ففي العهد الثوري لم تكن الأحزاب السياسية قد وُجِدَت بعد ، وكانت الأندية تقوم ببعض وظائفها . أما اليوم فقد وُجِدَت الأحزاب . وصارت الأندية تُحَدِّد موقعها بالضبط بالنسبة لها .

صحيح أنَّ للأندية السياسية نقطة مشتركة مع الجمعيات الفكرية القديمة . وهي تتجلى في طابعها النخبوي الواضح . إنَّ هدفها الأول هو التفكير وليس العمل السياسي ، وعليه فإنها تتوجه أولاً الى جمهور مُختار وليس إلى جماهير المناضلين السياسيين . لكن انبعاث الأندية لا يُفَسَّر بوجود رغبة في النقاش فيما بين الأعضاء بشكل أنيق : فلمثل هذه النشاطات كانت هناك مؤسسات إستقبال جاهزة تماماً لهذا الغرض . إن هدفها كان مُرتبطاً ، في الواقع ، بعدم الرضى الذي كان يُحِسُّ به عدد من الأشخاص تجاه الأحزاب ، وبشكل أعم ، تجاه الوضع السياسي القائم .

ينبغي هنا التمييز بين حالتين . في الأولى ، تشكل الأندية بنية تنظيمية لتجميع بعض الأفراد الذين يشكلون أقلية في حزب ما . وهذه هي حالة أول نادي من بينها : وهو نادي شارل هرنو ، الذي تأسس في عام 1951 ، ثم أخذ ثانية ، بلا قيد ولا شرط ، إسم « نادي اليعقوبيين » ، وكان يستهدف تجميع أعضاء من الحزب الراديكالي المختلفين مع القيادة . أما في الثانية ، وهي الحالة الأكثر شيوعاً ، فإن النادي لا يظهر في داخل الحزب ، وإنما على هامِش النظام الحزبي . لأن هذا النظام يبدو هَرِمَاً ومتصلباً وغير متكيف مع الوقائع . هذا الشعور كان عاماً إلى حد ما لدى الشباب المنتمين إلى أحزاب في نهاية عهد الجمهورية الرابعة . لكن الشيء الحقيقي الذي أوحى به ، بالنسبة للأحزاب اليسارية، كان قُدم الجمهورية الخامسة والهزائم المتتالية والمروعة التي ألحقها الجنرال ديغول بها . إنَّ جهداً تأملياً كان يفرض نفسه إذن بشكل بديهي . وقد كان انتشار الأندية اليسارية محاولة للرد على هذا الوضع .

وبما أنها كانت في البداية هيئات للتأمل والتفكير ، فإنَّ الأندية لم تنخرط مباشرة ، في الفترة الزمنية الأولى على الأقل ، بالمعركة السياسية . إنَّها لم تقدم ولم تدعم مرشحي للانتخابات . وكان هدفها الإتيان بأفكار جديدة للتيار السياسي الذي كانت تريد دعمه ، وممارسة الضغط على الأحزاب سواء بصورة مباشرة أم من خلال الرأي العام ولهذا فإنها كانت تشكل بالفعل ، في تلك اللحظة ، مجموعات ضغط وليس أحزاباً

إلاَّ أنَّ من الصعب ، والحق يُقال ، البقاء على هذا الوضع : فهدفها بالفعل كان ، مباشرة وإجمالاً ، سياسي ، بخلاف المنظمات التي سبقت الإشارة إليها . والتي تحولت عن العمل السياسي المباشر ، إمَّا لأنَّ أهدافها ليست سياسية إلاَّ بشكل ثانوي ، وإمَّا لأنها حصرت نفسها ضمن هدف محدود . وهكذا أخذت الأندية تتطور نحو الالتزام السياسي الكامل ، وذلك بطريقتين :

فمن جهة أولى ، بدأت الأحزاب باستعادة الأندية بصفتها أدوات للعمل السياسي . وقد حَثَّها نجاح الصيغة بالفعل على أنْ تأخذها ثانية على عاتقها ، ولكن مع تحويرها : فالنادي لم يَعُدْ منظمة مستقلة ، وإنما وسيلة لتنمية تأثير حزب ما لدى فئة ما من الأفراد (كالمثقفين وكبار الموظفين الخ . . .) الذي يستحقون معاملة خاصة بسبب مكانتهم أو لأنهم ينفرون من الإلتزام الحزبي التام لما يتضمنه من خضوع وتبعية . وهكذا استعادت الأحزاب سيطرتها على الأندية ، كما فعلت سابقاً مع الحركات النسائية أو منظمات الشباب . فظهرت قبل 1981 أندية تابعة للأحزاب اليمينية مثل : نادي « آفاق وحقائق » ، القريب من الحزب الجمهوري . لقد شكل هذا التطور تجديداً بليغ الدلالة ، لأن ظهور الأندية كان في الأصل نتيجة قلق ، كانت أحزاب الأغلبية اليمينية مُعافاة منه بسبب النجاح الذي حققته : إنَّ كون هذه الأحزاب قد أخذت الصيغة على عاتقها يُبرهن أنها أثبتت نجاعتها وأنَّ مسألة امتلاك الحزب لأندية خاصة به أصبحت ، إذا صح القول ، قاعدة عامة . لكن الأندية ، منذ ذلك الحين ، لم تَعُد تشكل غاية في ذاتها ، وإنما مجرد وسيلة للعمل ، من بين وسائل أخرى . إن نفس الظاهرة سنلاحظها أيضاً في معسكر اليسار حيث سيخلق الحزب الاشتراكي أندية خاصة به .

من جهة ثانية ، إنَّ الكثير من الأندية المستقلة ستلتزم سياسياً ، وستقوم حتى بالانصهار في التشكيلات الحزبية . لقد لعبت الأندية ، بشكل خاص ، دوراً هاماً في تجديد « الشعبة الفرنسية للأممية العمالية » وفي تحويلها الى « حزب اشتراكي » . وهكذا طبع عمل الأندية بعمق عملية إعادة بناء اليسار الفرنسي . لكن الأندية فقدت بذلك الكثير من أصالتها . إنَّ النادي ، بالإجمال ، إمَّا أنْ يكون مُلْحَقاً بالنظام الحزبي ، أو وسيلة نوعية خاصة يستعملها قَنَّاصون من أجل تغييره . في هذه الحالة ، وإذا نجحت العملية ، فإن النادي ينمحي أمام الحزب : إنَّ نجاحه يؤدي لاختفاء ضرورته .

لهذا فإنه لا يمكن القول بأنَّ نجاح النادي السياسي هو ، في آن واحد ، نتيجة لأزمة النظام الحزبي ودَلالة عليها . إنَّ صعوبات الأحزاب اليسارية خلال عقدي الخمسينات والستينات هي التي أثارت ظهور الأندية كشكل من أشكال التنظيم

السياسي . وإنَّه لأمر بالغ الدلالة أن تُحدِثَ هزيمة الأحزاب اليمينية في عام 1981 نفس الظاهرة ، أي ظاهرة إزْهِرَار منظمات مختلفة تتطلع ، بعيداً عن مجريات السياسة اليومية ، لأنْ تُرسي الأسس الفكرية لاستراتيجية تجديد . وبالعكس ، فإنَّ عملية إعادة بناء اليسار الحزبي التي تجلت في تأسيس الحزب الاشتراكي الجديد وسياسة إتحاد اليسار ، تطابقت مع الانمحاء النسبي لصيغة الأندية . لكن من المحتمل أنْ تكون هذه الصيغة مدعُوَّة للخدمة مُجدَّداً في ظروف أخرى .

هذه إذن بعض الأمثلة عن مجموعات الضغط المدافعة عن مصالح معنوية . لقد رأينا أنَّ وضعها ودورها أكثر غموضاً بكثير من وضع ودور المجموعات التي تدافع عن مصالح مادية . فبين المجموعات التي لا يكون عملها السياسي إلاَّ ظرفياً ، وتلك التي تصل إلى حد الانصهار في الأحزاب ، هناك القليل من المنظمات التي لديها طابع الدوام والاستقلال الحقيقي ، ولو النسبي ، الذي يتوفَّر في التشكيلات النقابية . إنَّه ليس هناك بالتأكيد مجال للإندهاش من هذا الأمر . فالمصالح المادية تُبدي بالنسبة للمعنيين خصوصية وأهمية تُبرِّران القيام بعمل مُكَثَّف وثابت وخاص . في حين أنَّ المصالح المعنوية أو الأيديولوجية تنفصل غالباً بصعوبة عن العمل السياسي بمعناه الأوسع . وعليه ، فإنَّ من غير الضروري دائماً اللجوء لوسائل نوعية خاصة من أجل الدفاع عنها .

ثانياً : التصنيف القائم على التعارض بين المجموعات الخاصة والمجموعات العامة

173 ـ وجود مجموعات ضغط عامة

إننا لم نتطرق حتى الآن إلاَّ للحديث عن مجموعات ضغط تدافع عن مصالح خاصة . هل هناك إلى جانبها ، مجموعات ضغط عامة ؟ إنَّ كل الناس تقريباً يُقِرُّون اليوم بوجودها . لكن هذه الفكرة لم تفرض نفسها من دون مقاومات . لقد كانت تصطدم بالفعل بالفكرة التي كوَّنها الفقهاء لأنفسهم تقليدياً عن الدولة . فالدولة ، في نظرهم ، كيان واحد . صحيح أنها تتضمن عدة أجهزة فرعية كالإدارات والمرافق والموظفين والحكومة والبرلمان . لكن عمل هذه الهيئات المختلفة يتم تحت غطاء شخص معنوي واحد ، ويخضع لغاية واحدة تتجلى في المصلحة العامة . ولهذا ، فإذا بدا في الواقع أنَّ بعض هذه الأجهزة تمارس ضغطاً على الأخرى ، كضغط الادارة ، على سبيل المثال ، على الحكومة من أجل دفعها لاتباع سياسة معينة على حساب سياسات أخرى ممكنة ، فإنه يجب أنْ نعتبر مثل هذا الوضع وضعاً مَرضيَّاً : ذاك أنه يكشف بالفعل عن

تعدد في الإرادات بدل البحث بصفة مشتركة عن المصلحة العامة ، ويتضمن أنَّ الأجهزة الإدارية تريد تغليب مصالحها الخاصة ، بدل البقاء مجرد أجهزة مُنَفِّذة للسياسة التي تُحدِّدها الهيئات المختصة المُخوَّلَة بذلك بمقتضى الدستور . إنَّ النظرية الحقوقية تقود إذن ظاهرياً إما لإنكار وجود مجموعات الضغط العامة ، وإما للاعتراف بها ، ولكن من أجل إدانتها : إن هذه المجموعات ينبغي أنْ لا توجد ، حتى ولو كانت موجودة بالفعل .

إنَّ علم السياسة لا يمكنه بالتأكيد أنْ يتبنَّى وجهة النظر هذه . فهو ، من جهة أولى ، يلاحظ وجود مجموعات عامة تتصرف ، عملياً ، كمجموعات ضغط . أمَّا من جهة ثانية فإنَّه لا يُعِدُّ نفسه مُؤَهلاً لتوجيه أحكام قيمية على هذه الظاهرة .

لهذا فإنَّ من المشروع التمييز بين مجموعات الضغط الخاصة ومجموعات الضغط العامة . لكن من غير المفيد ، في إطار هذا التصنيف الثاني ، أنْ نعود لدراسة الفئة الأولى التي سبق أنْ تحدثنا عنها . وإنما سنكتفي بقول بعض الكلمات عن الفئة الثانية التي تتجلى في شكلين : المجموعات المدنية والمجموعات العسكرية .

174 ـ المجموعات المدنية

ضمن المجموعات المدنية ، يجب أنْ نضع جانباً ، الهيئات اللامركزية : كالجماعات الإقليمية مثل البلدية والمحافظة والمنطقة ، والمؤسسات العامة والمشاريع العامة . إن مبدأ اللامركزية يتضمن بالفعل أن تتمتع هذه الهيئات بالشخصية الاعتبارية ، وأن تكون حقوقياً متميزة عن الدولة . ولهذا فإنه ليس هناك ما يجرح ، من حيث المبدأ ، في اعتبار أنَّ هذه الجماعات تمتلك مصلحة خاصة بها ، وأنها تسعى للترويج لها لدى السلطات العامة . هكذا رأينا « الشركة الوطنية للسكك الحديدية » تقوم بحملة من أجل تطوير القطار ذي السرعة الفائقة ، كما رمت شركة الكهرباء الفرنسية بكل وزنها من أجل وضع برنامج توليد الكهرباء بالطاقة النووية قيد التطبيق . إنَّها بدون شك ظواهر حتمية حتى ولو كان لدينا أحياناً شعور بأنَّ الحكَّام يتخلون عن امتيازاتهم ، ويَدَعُون هذه المؤسسات القوية تملي عليهم قراراتهم بدون قيد ولا شرط .

وقد يحصل أيضاً أن تتحيز هذه الوزارة أو تلك للأفراد الخاضعين لإدارتها وتعمل لصالحهم حتى في داخل الحكومة كما لو كانت مجموعة ضغط حقيقية . وبقيامها بذلك ، تعمل في آن واحد ، من أجل أن تبقى على علاقة جيدة مع القطاع الذي تهتم به ، والمُشَكَّل ، بشكل خاص ، من قِبَل مجموعات الضغط المقابلة ، ومن أجل تنمية تأثيرها الخاص بداخل السلطات العامة : فمن المهم لديها ، بالفعل ، ولأسباب خاصة

بالنفوذ ، أنْ تُظهر الطابع الأولي لقطاع نشاطها . إنَّها أيضاً طريقة لزيادة كتلة رصيدها الذي هو وسيلة ومقياس لوزنها في الدولة . ولهذا فإن الدولة تُعَدُّ مقراً لمنافسة دائمة تكون نتائجها مُقَرَّرة في كل لحظة من قِبَل الظرف السياسي .

وأخيراً ، فإن بعض فئات الموظفين التي تمتلك تماسكاً كبيراً ، وروح كتلة حيوية بشكل خاص ، تعمل غالباً كمجموعات ضغط : ومنها على سبيل المثال : المفتشون الماليون ، ومهندسو المناجم ، ومهندسو الجسور والطرق الخ . . . إنَّ أعضاء هذه الفئات ، الأقوياء باختصاصهم التقني ونزاهتهم الشخصية ، يسعون غالباً لتغليب مفهومهم الخاص للمصلحة العامة . وللأسف ، فإن هذه المصلحة لا تتميز دائماً عن مصالح هذه الفئة المنظور إليها ككل . وعلاوة على ذلك ، فإنَّها لا تأخذ أحياناً بالاعتبار إلَّا العناصر التقنية للمشاكل ، ومن دون أنْ تأخذ بالحسبان العوامل النفسية والتوازن الاجتماعي الشامل . إنَّ من الممكن أنْ نُقَرِّب من هذه الظاهرة الوزن السياسي الذي يمتلكه الطلاب القدماء في بعض المدارس الكبرى (وبشكل أساسي المدرسة الوطنية للإدارة ، والمدرسة المتعددة التقنيات) . فهؤلاء الطلاب ، المتميزون بتكوين مشترك ، والمرتبطون بشبكات صداقة ، والشاغلون لمراكز استراتيجية في القطاعات الرئيسة للإدارة والحياة الاجتماعية ، يمتلكون تأثيراً خفياً ولكنه كبير جداً في الغالب .

175 ـ المجموعات العسكرية

إنَّ الجيش يمكن أيضاً أنْ يشكل مجموعة ضغط . فهو يمتلك بالفعل القوة المادية . إنَّ من الممكن حتى أنْ ننزع للقول بأن الظاهرة المُدْهِشَة ، والتي ينبغي أنْ تُفسَّر ، ليست ظاهرة أنَّ هناك أنظمة عسكرية ، وإنما أنه ليس هناك إلَّا أنظمة عسكرية . إن خضوع السلطة العسكرية للسلطة المدنية ليس من الأمور المُسَلَّم بها . إنها تتطلب درجة عالية من الثقافة المدنية التي لا تستبعد مطلقاً بشكل تام أخطار التقهقر .

في الحالة التي يكون فيها هذا الخضوع حقيقياً ، وقديماً وصلباً ، يكون الجيش مع ذلك قابلاً لأن يلعب ، مثل كل فئة إجتماعية ، دور مجموعة ضغط . ففي الولايات المتحدة التي لم تعرف مطلقاً تدخلاً مباشراً للعسكريين في الحياة السياسية ، يُشار غالباً لوزن « المُرَكَّب العسكري ـ الصناعي » . إنَّ هذا التعبير الذي استعمله الرئيس إيزنهاور في عام 1961 ، والذي أُثرِيَ فيما بعد ، يعني مجموع العلاقات التي تقوم بين الجيش والشركات الخاصة التي تعيش من احتياجاته . إنَّ هذه المجموعة ، المرتبطة بمصالح مشتركة تقوم بممارسة الضغط على التوجه السياسي للحكومة ، ولا سيما في ميدان سياسة التسلح والسياسة الخارجية . ومع ذلك ، فإنه لا تنبغي المبالغة في مدى هذا العمل :

« فالمُرَكَّب » لم يستطع منع الانسحاب الامريكي من الڤيتنام ، أو كبح الموجة الانعزالية ، أو تخفيض الاعتمادات المالية العسكرية الذي كان من نتائجها . أما في فرنسا ، فإن الوزن السياسي للجيش هو أيضاً أقل قوة بكثير ، حتى في ميدان الاختيارات الاستراتيجية . فالجيش لم يستطع ، على سبيل المثال ، معارضة اختيار الجنرال ديغول للسلاح النووي بالرغم من عدائه الشديد له .

وفي النظم الشيوعية ، تعود السلطة حصراً للحزب . أما العسكريون فيخضعون لوصاية الحزب بالرغم من النفوذ الذي يُعترف لهم به . ومن جهة أخرى ، فإن قادة الجيش يكونوا غالباً من المدنيين الذين يرتدون الزي العسكري بحكم عملهم . إنَّ الدولة الشيوعية الوحيدة التي تدخَّل فيها العسكريون ، مباشرة وبصفتهم تلك ، في الحياة السياسية هي الصين . فقد حسم الجيش الموقف مرات عديدة بين الزمر المتنافسة . فهو الذي سمح لماوتسي تونغ باستعادة السلطة التي أُزيح عنها في بداية الثورة الثقافية . وهو الذي فرض ، فيما بعد ، تطبيع الوضع ، وقَهَرَ الحراس الحمر وسمح ، أخيراً ، بانتصار دنغ هسياو بينغ على ورثة ماو .

أمَّا في بولونيا ، فقد شَكَّل صعود الجنرال ياروزلسكي ، في عام 1981 ، إلى منصب رئيس الوزراء ، ثم الأمين الأول للحزب ، تجديداً في النظم الشيوعية . لكنه كان تجديداً ظاهرياً فقط . فالأحداث التي جرت لم تكن أبداً ، كما إدعى البعض ، إنقلاباً عسكرياً وإنما فقط وسيلة خاصة من أجل تأكيد احتكار الحزب للسلطة .

في مثل هذه الحالات ، لعب الجيش إذن دور مجموعة ضغط . سواء بالمعنى التقليدي ، عندما مارس ضغطاً على أجهزة الدولة الأخرى من أجل الدفاع عن مصالحه الخاصة . أم بمعنى قوي بشكل خاص ، عندما حَكَّمَ في الصراعات بين الزمر السياسية . إلَّا أننا نخرج ، بالعكس ، من مفهوم مجموعة الضغط عندما يقوم الجيش بانقلاب عسكري ، فيقلب النظام القائم ويحل محلّه . وقد أصبحت هذه الممارسة تقريباً أسلوباً طبيعياً في الحكم ، في بعض مناطق العالم ، ولا سيما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية . إلَّا أنه يجب ملاحظة أنَّ هذه الظاهرة تُغطي أوضاعاً مختلفة جداً . فأحياناً يستولي الجيش على السلطة ويحتفظ بها(كما في تشيلي) ، أو يبقى فيها إلى أن يُكرهه حدث ما على إخلاء المكان (كما في اليونان والأرجنتين والبرازيل)؛ وأحياناً يُعيد السلطة بسرعة للمدنيين (كما في البرتغال) . إنَّ الانقلاب العسكري ، من وجهة نظر أيديولوجية ، قد يكون يمينياً (اليونان ، تشيلي ، الأرجنتين) أو يسارياً (البرتغال ، إثيوبيا) . ويمكن في الغالب أيضاً ، أنْ يبدو كرد فعل قومي ضد سلطة مُتهمة بالعجز

والفساد ومسايرة القوى الأجنبية (مصر ، ليبيا) . وعلاوة على ذلك ، فإن النظام العسكري لا يكون بالضرورة ديكتاتورياً : بل يمكن بالعكس أنْ يهدف لإقامة الديمقراطية أو إعادتها . وبالمقابل ، فإن النظم الديكتاتورية ، حتى اليمينية منها ، ليست كلها عسكرية : فنظام سالازار ، في البرتغال ، كان نظاماً مدنياً ، ورئيسه كان أستاذاً لامعاً للاقتصاد السياسي . وعليه فإنه لا يمكن الحديث ، بدون تعسف ، عن « سلطة » عسكرية بالمفرد . إنَّ هناك « سلطات » عسكرية تتجلى وحدتها بشكل سلبي بحت من خلال عجز السلطة المدنية عن التحكم بتناقضات المجتمع .

الشعبة الثالثة
وسائل عمل مجموعات الضغط

176 ـ الاستراتيجيات المباشرة وغير المباشرة

حتى الآن نظرنا بشكل أساسي إلى المجموعات . ومن المناسب الآن أن ندرس بتفصيل أكثر مفهوم الضغط . إنَّ الضغط يُحَلِّل بأنه مجموعة الوسائل المُستعملة من أجل الحصول من السلطات السياسية على بعض القرارات إنَّ هدف الضغط هو الحصول على أجوبة ، إذا تكلمنا بعبارات إيستونية . ولكن ليس أي جواب : إنَّ كل معنى الضغط ينبثق بالضبط من أنّ المجموعات ليست لا مبالية تجاه الحلول المُتَبَنَّاة . فلكي تتوصل الى غاياتها ، عليها الاختيار بين استراتيجيتين : الأولى تكمن في التوجه مباشرة الى المقررين السياسيين : الحكومة ، أو البرلمان أو الادارة ، وذلك حسب طبيعة القرار المطلوب اتخاذه . والثانية لها نفس الهدف النهائي ، لأن المطوب دائماً هو الحصول على قرار ما . لكن المجموعة ، تضع قيد العمل استراتيجية غير مباشرة من أجل بلوغ هدفها : فهي تمارس الضغط على الرأي العام لكي يقوم بدوره بالضغط على المقررين . إنَّ الاختيار بين هاتين الاستراتيجيتين ليس أبداً قضية مذهبية ، وإنما هي قضية تتعلق بالملاءمة . فأحياناً يكون التوجه مباشرة لأصحاب القرار فَعَّالاً أكثر ، وخاصة عندما لا تكون مجموعة الضغط متمتعة بتعاطف الرأي العام معها . وحينذاك يمكنها أن تنتزع بواسطة عمل فَعَّال مزايا قد لا تحصل عليها فيما لو تمت مناقشة المسألة على نطاق واسع . وأحياناً يكون على المجموعة ، عندما تكون علاقتها بالسلطة سيئة ، أنْ تعتمد على الرأي العام لكي يكون لديها حظ بالتوصل إلى غاياتها . إنَّ عليها حينذاك أنْ تعتمد على الخوف الصحي الذي يُوحي به الرأي العام للحكَّام . ومن جهة أخرى ، فإنَّ مجموعات الضغط ليست كلها متساوية أمام مثل هذا الاختيار . فالبعض يمتلك شبكات تأثير خفية إلى حد ما تسمح لها بأنْ تتناقش مباشرة مع المقررين السياسيين . أما البعض الآخر فلا

يمتلك نفس المصادر ، وعليه بالتالي أنْ يسعى لتعبئة الرأي العام .

أولاً ـ التأثير على المقررين السياسيين

177 ـ الإعلام

إنَّ الوسيلة الأولى للضغط على المقررين السياسيين هي الإعلام . إنَّ هذا التأكيد يبدو مثيراً للمفارقة : هل إعلام شخص ما يعني الضغط عليه ؟ بـدون شك ، لأن الإعلام يُعدِّل وجهات نظر المسؤولين وقراراتهم من خلال إعطائهم معطيات جديدة . وعلاوة على ذلك ، فإنه سيكون من البطولة ، بالنسبة لمجموعات الضغط ، إعطاء إعلام موضوعي تماماً للسلطات العامة . إنَّ في هذا إغراءً نادراً ما تستسلم المجموعات له . فالمطبوعات التي تنشرها والكراسات التي تَبُثُّها ، حتى ولو لم تكن تقوم بتجميل للوقائع ، تُقَدِّم هذه الوقائع بالشكل الأكثر مواتاة الأطروحات التي تُدافع عنها . إنَّ هناك فَنّاً كاملاً للموضوعية المُوَجَّهة ، تبدو فعاليته كبيرة جداً لدى القراء غير المُنَبَّهين سابقاً (وهذه عموماً هي حالـة الحُكّام ، بـالنظر للطابـع النوعي الخـاص للمعارف الضرورية من أجل تقدير المسائل التقنية غالباً) . إنَّ وسائل الإعلام هذه تُستعمل من قِبل كل المجموعات ، منذ أنْ تمتلك منظمة ووسائل مالية كافية . وهي تستهدف بشكل خاص أعضاء البرلمان . وبالفعل ، فإن المجموعات تمتلك بشكل عام ، إزاء الحكومة والإدارة ، وسائل مباشرة أكثر ، توفِّرها لها إجراءات التشاور والمشاركة .

178 ـ التشاور والمشاركة

إنَّ فكرة وضع الإداريِّين النشيطين في الهيئات الاستشارية جانباً هي فكرة قديمة . إلَّا أنَّها يمكن أنْ تستجيب لغايات مختلفة . ففي العصر النابليوني ، على سبيل المثال ، كان إحداث مثل تلك الهيئات (كمجلس الدولة ، ومجالس المحافظات) يهدف أساساً إلى تجميع أشخاص مؤهلين ، من شأن آرائهم إنارة الإدارة . إنَّ هذا المظهر ما زال اليوم موجوداً ، لكننا نضع بالأحرى النبرة على الطابع الديمقراطي للأسلوب : فبفضل تعدد هيئات التشاور التي يُعَدُّ بعضها دائمة (مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ولجان التخطيط) ، ويُحْدَثُ بعضها الآخر تبعاً للظروف (مثل : الطاولات المستديرة ، واللجان المختصة) يُفترض في المواطنين أنْ يشاركوا في القرارات التي تعنيهم .

إنَّ المبدأ يستحق المديح بدون شك . لكن وضعه موضع التطبيق يطرح قضايا عديدة . فهناك أولاً قضية اختيار ممثلي الناس المعنيين : إنَّ ممثلي مجموعات الضغط هم الذين يُعيَّنون دائماً في الواقع ، حتى ولو سُمِّيت هذه الهيئات « بالمنظمات التمثيلية » . إنَّ هذه الظاهرة تُفَسَّر بأسباب السهولة : فالمرء يميل عـادة للحل الأبسط ، ولهـذا يختار

الشخص المعروف . كما تُفسَّر بأسباب سياسية أيضاً : فالسلطات العامة لا ترغب بإغضاب منظمات عليها أن تتفاوض معها على كل حال . ومع ذلك فإننا نلامس هنا المظهر الأول من مظاهر غموض هذا النظام : فهل تُعبِّر مجموعات الضغط بشكل حقيقي عن رأي الفئات الاجتماعية المعنية التي تتحدث باسمها ، من دون أن تتلقى منها ، في أغلب الأحيان ، تفويضاً للقيام بذلك ؟ إنَّ الجواب ليس بديهياً في الكثير من الحالات .

من جهة ثانية ، وعلى صعيد إجراءات التشاور بحد ذاتها ، يمكن القول أنَّ هناك حالتين رمزيتين . فإما أنْ تكون قوة مجموعة الضغط كبيرة جداً ، كما كانت الحال في فرنسا ، على سبيل المثال ، في القطاع الزراعي قبل عام 1981 ، وهنا فإنَّ مجموعة الضغط ، في الواقع ، هي التي تُملي سياستها على الدولة : إنَّ الإدارة تُغطي بمعطف المصلحة العامة قرارات تُمليها ، في الواقع ، مصالح يمكن أنْ تكون شرعية ، لكنها خاصة . إنَّه الوضع الذي يُبدي كل مساوىء النظام الحرفي من دون أنْ يكون لديه الميزة الوحيدة المتمثلة بالصراحة . وإمَّا أنَّ الادارة هي التي تكون في موقع قوة ، وحينذاك فإنَّها تدفع مجموعات الضغط التي تستشيرها للمصادقة على الجزء الأساسي من القرارات التي سبق أن اتخذتها ، لقاء تنازلات ثانوية تُقدِّمها لها ، وذلك بدل استشارة المعنيين بشكل ديمقراطي . إن المشاورة تتحول حينئذٍ الى تقنية مناورة . وبين الوضعين ، من النادر جداً أنْ تقوم مفاوضات حقيقية قابلة لأنْ تؤدي إلى إتفاق يُرضي كل الأطراف .

هكذا نفهم بسهولة لماذا تقبل بعض مجموعات الضغط بطيب خاطر مبدأ التشاور ، الذي يعمل أساساً لصالحها . في حين أنَّ البعض الآخر يُندد به ، بالعكس ، بصفته فخاً . إلَّا أنَّ هذا الوضع المبدئي يتفق مع مرونة كبيرة في التطبيق . وعليه ، فإن الاتحادات النقابية العمالية ، المتحفظة غالباً ، على الأقل في فرنسا ، تجاه مثل هذه الممارسات ، لا ترفض المشاركة في المناقشات : بل إنَّها تستخدمها كوسيلة من أجل جمع المعلومات ، ومنصة من أجل عرض أفكارها . ولكن ، إذا لم تجد فيها على الأقل فائدة فورية ، فإنها ترفض اعتبار نفسها مرتبطة بالقرارات المتخذة في هذه الاجتماعات .

وبالإجمال ، فإنَّ النظام يبدو من أكثر النظم غموضاً . لقد أُحدِثَ باسم المبادىء ، لكنه لا يعمل إلَّا وفق الأفكار الخلفية للفرقاء ـ المتنافسين ، ولا يُستعمل في الغالب إلَّا كتمويه لميزان القوى .

179 ـ التهديد العلني

تلجأ مجموعات الضغط أيضاً للتهديد العلني ، عندما تسعى بشكل خاص

لانتزاع قرار في مجال معين وليس لتنمية شعبيتها الاجمالية . إن البرلمانيين هم الضحايا المُعَيَّنين لهذا النوع من العمل . فمجموعات الضغط يمكنها بالفعل أن تنزع للتأثير عليهم بتهديدهم بأنها ستُفسد إعادة انتخابهم بكل الوسائل ؛ ولا سيما بالدعوة للتصويت ضدهم أو بنقل دعمها النشيط لخصومهم .

هل الحُكَّام والموظفون بمنأى عن التهديد ؟ لا ، لكنه يأخذ بالضرورة بالنسبة لهم شكلاً آخراً . وبالفعل ، فإنه قد يكون من المسموح به أن تهدد مجموعة ضغط نائباً بأنها ستدعو للتصويت ضده : إنه تطبيق خاص ، ولكن شرعي ، لمبدأ الانتخاب العام والشامل . والعكس ، فإن من غير المسموح به أن تهدد مجموعة ضغط موظفاً بأنها ستعرقل مستقبله ، أو تشُنَّ حملة ابتزاز عام ضد الحكومة . وإذا ما جازفت بالقيام بهذا العمل ، فإنَّ هذه الاستراتيجية ستنقلب ضدها . إنَّ مثل هذه التدخلات ، عندما توجد ، فإنها تدخل ضمن نطاق الضغوط الخفية ، أو الضغط غير المباشر من خلال الرأي العام عندما يتعلق الأمر بالحكومة . لهذا فإنَّ من المناسب التطرق إليها ضمن هذا الباب .

وعلاوة على ذلك ، فإنه يجب إضافة أنّ التهديد العلني هو سلاح قليل الفعالية . فالبرلمانيون ينفرون من الاستسلام للابتزاز العام ، لأن هذا يناقض بالتأكيد الصورة التي يُحبُّون أن يعطوها عن أنفسهم . إنَّ مجموعات الضغط التي تستعمل هذا الأسلوب تُفصح إذن عن أنَّه ليس هناك تحت تصرفها وسائل أخرى . فإمَّا أنْ يكون الضغط علنياً ومحترماً ، أو خفياً وفعَّالاً .

180 ـ العمل الخفي

إنَّ وسائل العمل الخفية متنوعة ، ولا تتعلق كلها بعلم الأمراض السياسية . والوسيلة الأكثر فعالية هي ، بدون شك ، مشروعة بشكل كامل . إنها تعتمد على العلاقات الخاصة التي يقيمها أعضاء مجموعات الضغط مع الأوساط القيادية . إنَّ وحدة اللغة ، والأساليب والمراجع والمواقف الفكرية تُسَهِّل الى حد كبير التبادل والتقارب في وجهات النظر . كما أنَّ شبكة واسعة من الصداقات تشكل عاملاً مهماً للسلطة . من هذه الزاوية ، تجد مختلف مجموعات الضغط نفسها في أوضاع مختلفة جداً . فتلك المرتبطة بعالَم الأعمال تتمتع لدى الحكام بمزايا مُتصلة بالأصل الاجتماعي والدراسات المتشابهة ، وهذا بدون حسبان التداخلات العديدة بين القطاع العام والقطاع الخاص . أما منظمات الأجراء فلا تمتلك نفس مؤهلات النجاح هذه .

إنها وقائع غير قابلة للنقاش بالرغم من أنَّ من الصعب قياس فعاليتها العملية ،

لأسباب بديهية. إنها لا تتجاوز ميدان « الأثقال الاجتماعية » : فالتضامن الاجتماعي يلعب في هذا الميدان كما في غيره . ويُعَدُّ هذا من المعطيات الموضوعية . إنَّ المجموعات تستعمل الظاهرة لصالحها عندما تستطيع ذلك ، لكنها لا تخلقها . إلَّا أنَّ الأمر يجري على خلاف ذلك ، في حال وسائل الضغط الخفية ، وفي مقدمتها الفساد .

إنّ الفساد يمكن أنْ يكون فردياً : فهو يهدف ، بفضل هدايا صغيرة ، لاكتساب عطف مسؤول سياسي . لقد أثارت عدة فضائح ، في فرنسا ، في عهد الجمهورية الثالثة ، أزمات سياسية كبيرة (كقضية باناما ، وقضية ستافيسكي) . وفي العصر الحديث ، أظهرت فضائح مختلفة ، ومنها الرشاوى التي دفعتها شركة لوكيد إلى مسؤولين سياسيين كبار من أجل الحصول على صفقات لبيع السلاح ، أنَّ هذه الممارسات لا تعود لماضٍ بائد . إنَّ من الممكن الشك بذلك في الحقيقة . لكن قضايا من هذا النوع تندلع نادراً في العلن، ولهذا فإن من المستحيل تقريباً صياغة فرضيات حول إتساع الظاهرة وتأثيرها . .

إنَّ الابتزاز البحت يُستعمل أيضاً كوسيلة للضغط الخفي . لكن السرَّ يكمن هنا ، أكثر مما هو في الحالة السابقة ، في الشرط الضروري للفعالية . إنَّ الابتزاز الذي ينجح هو الابتزاز الذي لا نعلم به . ضمن هذه الشروط ،فإن المسألة لا يمكن أن تُعالج من وجهة نظر علمية . فلو كانت كل البواعث ، التي ألهمت رجل سياسي ما القيام باختيار ما ، معروفة ، لكانت الفرضيات الخاصة بتفسير بعض الأحداث قد أنيرت بنور جديد . . . .[2] .

ثانياً : التأثير على الرأي العام

181 ـ الدعاية العلنية

إنَّ الأسلوب الأول للتأثير على الرأي العام هو بالتأكيد الدعاية العلنية . والمجموعات تُطبقه بثلاث طرق : أولاً ـ من خلال الصحف التي تُصدرها بصفة مباشرة ورسمية . إلَّا أنَّ الصحافة، النقابية والحرفية ليس لها إلّا إنتشار محدود فهي تتوجه لأعضاء هذه المجموعات أكثر مما تتوجه للجمهور العريض الذي يجهل ، في الأغلب ، حتى وجود هذه الصحف . ثانياً ـ إنَّ المجموعات تسعى لنشر آرائها من خلال أجهزة

(2) لن نتطرق هنا لمسألة تمويل الأحزاب السياسية ، المتميزة بشكل بديهي عن مسألة الفساد الفردي بالرغم من أنها تقترب منها بسبب عنصري المال والسرية . إن هذه القضية لا يمكن بالفعل أن تعالج بطريقة رصينة من دون الدخول في التفاصيل المعقدة والقابلة للجدل والمعروفة قليلاً في الغالب .

الاعلام التي تعرض نشاطاتها وتطبع توضيحاتها وتستوجب قادتها الخ . . إن المشكلة هي بالتأكيد أن الصحف المؤيدة لمجموعة الضغط هذه أو تلك ، هي فقط التي ستقبل بأن تقدم لها هذا النوع من الخدمات ، التي تُعَدُّ بالإجمال بمثابة الإعلان الموضوعي . إنَّ بعض الصحف ، مثل « اللوموند » في فرنسا ، تقدم بشكل منظم عرضاً لمواقف بعض مجموعات الضغط ـ ولا سيما النقابات ـ التي تُعِدُّها عملياً بمنزلة الأحزاب السياسية . إلَّا أنَّه لا بُدَّ من إجراء فرز ، في هذه الحالة ، وإنْ لم يكن ذلك إلَّا لأسباب مادية : فالصحف ليست فسيحة بشكل لا محدود . لهذا تُذكر أخبار بعض المنظمات وليس كلها . إنَّ الاختيار يكون فقط أقل تعسفاً أو أحادي الجانب سياسياً . ولهذا فإن المجموعات تقوم ، ثالثاً ، من أجل التغلب على هذه الصعوبة بشراء صفحات في الصحف الكبرى من أجل عرض أفكارها بحرية . إنَّ هذه الطريقة شائعة جداً في الولايات المتحدة ، وهي تتجه اليوم لأن تتطور في فرنسا .

إن هذه الطرق المختلفة في التأثير على الجمهور لا تُعَدُّ جارحة لأنَّ الآراء المُعَبَّر عنها ، في كل الحالات ، تكون مُـوَقَّعة . فـالمجموعـات المعنية تستـطيع التعبـير عن نفسها ، وهذا أمر عادي . إلَّا أنَّ خصومها يفعلون نفس الشيء ، وهذا طبيعي . أمَّا القراء فيتركون كَحُكَّام . لكن فعالية الرسائل تكون محدودة بنظر الشعب العادي لكونها مُوقَّعة من قِبَل أناس لديهم مصلحة مباشرة في القضية . إنَّ موضوعيتهم بالتالي تكون موضوعاً للشك . إنَّ حملة صحافية حول موضوع يكرر أطروحات مجموعات الضغط ستكون أقل نزاهة ،ولكن أكثر فعالية إذا لم يكن المحرِّضُون عليها معروفين . إنَّ من الطبيعي بالفعل إيلاء ثقة لعدة أراء مُنزَّهة عن الغرض أكثر من الثقة التي يمكن إيلاؤها لرأي واحد مُغرض . وهذا ما يُغري بالتأكيد مجموعات الضغط على إعادة بناء مثل هذا الوضع بشكل إصطناعي . ولهذا نراها تلجأ لأسلوب الدعاية المُمَوَّهة .

182 ـ الدعاية المُمَوَّهَة

إنَّ الوسيلة الأبسط من أجل إعطاء إنطباع وهمي بأن الإعلام « موضوعي » هي بالتأكيد السيطرة على بعض أجهزة الإعلام بشكل مباشر ، ولكن سري ، والمثال الذي يُذكر دائماً على هذا الوضع هو شراء لجنة « أصحاب معامل الحديد والصلب » لصحيفة « لوتون » في عام 1929 . لقد بينت وقـائع حـديثة أنَّ هـذه الظاهـرة لا تعود فقط للماضي . إنَّ من نافلة القول أنَّ حرية الإعلام تجد نفسها مقيدة في مثل هذه الحالات . إلَّا أنَّ تَدخل المصالح في سير العمل اليومي للمصالح يمكن أن يكون نشيطاً إلى هذا الحد أو ذاك : فكل شيء يتعلق هنا بمدى استبدادية وذكاء شخصية السادة الحقيقيين

للعبة . فأحياناً لا تظهر هذه الشخصية أبداً ، وذلك حين تكون السلطات الخفية واثقة من الرقابة الذاتية للصحافيين : فهؤلاء يعرفون جيداً إلى أي حد يمكنهم الذهاب ، واعتباراً من أي حد ، غير مكتوب ولكن قابل جداً للإدراك ، سيضعون عملهم قيد الإتهام . والصحافيون ، مثل كل الناس ، يحتاجون لكسب أسباب الحياة .

من جهة أخرى ، تخضع الصحف للإكراهات التي تفرضها عليها ضرورة اللجوء للإعلان . فكل الصحف ، وبشكل خاص الصحف اليومية ، تضطر بالفعل للحفاظ على سعر منخفض لها ، وذلك تحت طائلة فقدان قرائها . لكنها حينذاك لن تستطيع أنْ تأمل بموازنة ميزانيتها بسبب الزيادة المستمرة في تكاليف الانتاج . ولهذا فإن بقاءها مرهون بالإيرادات التي تأتيها من الإعلان . ولا تنجو من هذه الضرورة إلاَّ الصحف التي ترفض مطلقاً كل إعلان بهدف حفظ استقلالها أو بالأحرى سمعتها كصحيفة مستقلة ، وتنجح ، من جهة أخرى في تغطية نفقاتها . إنَّنا نعرف بعض الأمثلة على هذه الصحف ، لكنها نادرة . أمَّا بالنسبة للصحف الأخرى ، فإنَّ للايرادات الاعلانية أهمية كبرى ، فهي تسمح لها بالبقاء . ومع ذلك ، فإنَّ للميدالية وجهها الآخر : فضغط المُعْلِنين يمكن أنْ يظهر ، وذلك بثلاث طرق . مباشرة : فأحد المُعْلِنين قد يُعلن لمدير صحيفة أنَّه سيسحب منه إعلانه أو سيفرض عليه شروطاً من أجل إعطائه له إذا لم يشرع بالقيام بحملة صحفية أو إذا لم يُوقفها . وبطريقة مُنتشرة : فمدير الصحيفة يعرف التوجه السياسي المسيطر للأشخاص الذين يعطونه إعلاناتهم ، فيأخذها بالحسبان من تلقاء نفسه . وأخيراً ، بشكل أعم ، فإنَّ قاعدة الاعلان تريد أنْ يذهب الى حيث سيكون له مردود أكثر ، أي للصحف التي لديها عدد أكبر من القراء . وينجم عن هذا أنَّ فقدان القراء سيؤدي أيضاً لفقدان ما سيسمح ، بشكل محتمل ، باستبدالهم . إنَّ هذه الظاهرة لا تؤدي بالضرورة لنتائج سياسية : فبعض المجلات الاسبوعية اليسارية الكبرى التي تمتلك شبكة واسعة من الزبائن ستجد دائماً مُعلنين ، وستقوم بالتالي بحملة على صفحاتها الإعلانية لصالح أشكال التبذير المختلفة التي تُندد بها في صفحاتها الأخرى . لكنها يمكن أنْ تثير أيضاً نوعاً من التسوية السطحية : فنتيجة خشيتها من فقدان القراء ، وبالتالي إعلاناتها ، تقوم الصحيفة باستبعاد كل رأي قد يبتٌ بقضايا لها حساسية خاصة في البيئة المحيطة . إلاَّ أنَّ مثل هذه الظاهرة لن تتم من دون نتائج سياسية قد تكون سلبية : فاستبعاد التفكير النقدي يشجع المواقف المحافظة .

أما بالنسبة لوسائل الإعلام الأخرى ، كالإذاعة والتلفزة ، فإنه يجب التمييز بين الهيئات الخاصة التي تعيش حصراً من الاعلان ، والتي يكون وضعها مشابهاً إلى حد ما لوضع الصحف ، والهيئات العامة التي تخضع لوصاية الدولة . فإذا كانت مثل هذه

الهيئات مستقلة عن المجموعات الخاصة . فإن المشكلة التي تُطرح هي بالتأكيد مشكلة تبعيتها للدولة ، أو بالأحرى للحكومة . إنَّ الوضع هنا يختلف جداً حسب البلدان والتقاليد السياسية . ففي بريطانيا تتمتع هيئة الاذاعة البريطانية (BBC) باستقلال حقيقي . إلاَّ أننا نعلم أنَّ هذا الأمر غير موجود في فرنسا . ففي عهد الجمهورية الرابعة كان المعارضون للنظام (الشيوعيون والديغوليون) محرومين عملياً من الوصول الى هوائيات البث . ومع قدوم الجمهورية الخامسة ، بقيت النزعة الامتثالية هي القاعدة . كما بقيت مسألة استقلال الإعلام المُتَلْفز ، طوال سنوات ، في قلب الجدل السياسي . لقد كان من مصلحة الحكومة ، بالتأكيد ، الحفاظ على الوضع القائم ، لكن الإعلام المُدار بشكل مفتوح من قبل السلطة كان يفتقد ، من جهة أخرى ، للمصداقية . وهذا ما أدى للقيام بسلسلة من الإصلاحات المتتالية التي لم تُعَدِّل بعمق من حقيقة الواقع . إنَّ تحويل « الاذاعة والتلفزة الفرنسية » (R.T.F) الى هيئة ثم تعيين رئيس ـ مدير عام على رأسها لم يُؤَمِّنا استقلال المؤسسة . وقد رأينا هذا جيداً عندما أُقيل أول رئيس مدير عام من وظيفته بعد أن اشتكى من التدخلات السياسية لوزير الدولة للإعلام في شؤونه . وقد حدث جهد جديد من أجل نزع سلاح الانتقادات في عام 1974 عندما جرى تفجير الهيئة وتوزيعها بين سبع شركات مستقلة . لكن هذا الإصلاح لم يُحَسِّن بشكل ملحوظ من الاستقلال السياسي للإعلام الإذاعي والتلفزيوني ، كما شهد على ذلك الهيجان الشديد الذي صحب الحملة الرئاسية في عام 1981 . وبعد وصوله للسلطة ، بدأ اليسار بإبعاد أغلبية المسؤولين الكبار في أجهزة الإعلام المُتَلْفز . وكان هذا الأمر طبيعياً ، بمعنى ما ، لأن هؤلاء كانوا قد تصرفوا تجاهه علناً كأعداء . لكن من الواضح أنَّ مثل هذا التطهير لم يكن يشكل أفضل مدخل لسياسة ليبرالية في هذا المجال . لقد شهد إصلاح جديد ولادة « سلطة عليا للإعلام السمعي البصري » ، يُفترض فيها أنْ تُؤَمن استقلال وسائل الإعلام الذي تسيطر عليه الدولة . إلاَّ أنه لا يبدو أن الهدف المُعلن ، الذي لم يُسْعَ ربما له بإخلاص ، قد تمَّ بلوغه . والآن ما زالت تهيمن على هذا الجدل الشكوك العديدة المتصلة بالوسائل التقنية الجديدة (الأقمار الصناعية ، والتلفزة عبر الأسلاك) وبمسألة التخلي عن احتكار الدولة لوسائل الإعلام هذه . وهي ظواهر نَحِسُّ بأنها ستغير بعمق معطيات المشكلة ، ولكن من دون أن نعرف أيضاً بأي اتجاه .

إنَّ من الممكن أنْ نخلص من كل هذا للاستنتاج بأنَّ أجهزة الإعلام تشكل رهاناً أساسياً في الصراع الناشب بين مختلف القوى التي تحرك اللعبة السياسية . إنَّ من الوهم التفكير بأنَّ بإمكانها بصفتها وسائل ومواضيع للضغوط ، أنْ تتمتع باستقلال كلي ، وأنْ

تعكس فقط الفكر الصادق لأولئك الذين تلقوا مهمة تشغيلها . إنَّ الاستقلال النسبي عندما يتجلى في الواقع ، يشكل نجاحاً غير محتمل ، ومُهَدَّداً دائماً ، ولهذا فإن من المناسب أن نُحيِّيه بصفته تلك .

183 ـ الإضراب

تلجأ مجموعات الضغط أيضاً لوسائل أكثر خصوصية وأقل هدوءاً . إذ أنَّه لا تكفيها بالفعل إستمالة الرأي العام ، بشكل إجمالي ، ومشاطرته وجهات نظره . بل يجب أيضاً أنْ يدعمها في الصراعات المُنتظمة التي تقوم بينها وبين شركائها . إنَّ إحدى الطرق الأكثر استعمالاً هي الإضراب .

إلَّا أنَّ سؤالاً مُسبقاً يطرح نفسه . فالإضراب صراع خاص بالعمل . وهو يقوم بين أرباب العمل والأجراء الذين يُعَدُّون من أشخاص القانون الخاص . في ماذا يُعَدُّ مثل هذا الصراع سياسياً ؟ ولماذا يُجَرُّ الحكام للاهتمام به ؟

في الواقع ، هناك عدة أوضاع يمكن أن تُسند للإضراب معنىً سياسياً . إنّها أولاً الحالة عندما يكون محظوراً . فلأنه غير قانوني ، يأخذ الاضراب بالضرورة طابع الرفض الإجمالي للنظام القائم ، حتى ولو لم يكتسِ مظهراً تمردياً بشكل علني . إنَّ مثل هذه الحركات تثير قمعاً وبالتالي تجربة قوة تكون سياسية الطابع بشكل مباشر .

ثانياً ـ إنَّ الإضراب يأخذ منحىً سياسياً في الحالة التي تكون الدولة نفسها هي رب العمل . إنَّ إضرابات الموظفين وعمال المرافق العامة الكبرى (البريد والبرق والهاتف ، والنقل ، والكهرباء الخ . . .) تعنيها بالمقام الأول لأنها طرف في النزاع ، ولأنَّ النزاع يُخِلُّ بعمق بانتظام الحياة الوطنية . ولهذا فإن المواطنين سيحكمون على الدولة في ضوء استعدادها لحل النزاع سريعاً ، في نفس الوقت الذي ستتجنب فيه تقديم تنازلات هامة جداً قد تؤدي لتفشي آلية العدوى .

ثالثاً ـ إنَّ بعض النزاعات الخاصة بشكل دقيق تكون قابلة لأن تصبح قضية سياسية ، عندما يُغلق مشروع ما ، ويحكم بالتالي على عُمَّاله بالبطالة . في هذه الحالة ، يصبح أحد الفرقاء عاجزاً ، ويؤدي هذا للخروج من إشكالية نزاع العمل . فالعمال لا يجدوا أمامهم مَنْ يخاطبونه ، ويكون أملهم الوحيد في توريط السلطات العامة في القضية ، لكي تستعمل الدولة مواردها من أجل إعادة المشروع للعمل . إن العمال ينتظرون منها أن تحل محل المبادرة الفردية العاجزة .

وعلاوة على ذلك ، فإنَّ على الدولة أن تحذر من أنْ لا يتَسَمَّم الصراع : إنَّ وضعاً

متروكاً لمدة طويلة يمكن أن يُفْسِد ويؤدي بالفعل إلى إضطرابات تمس النظام العام ، وإلى استياء عام يمكن أنْ يكون له نتائج على الصعيد الانتخابي ، وربما إلى إنفجار إجتماعي مشابه لذلك الذي عشناه في عام 1968 . وسواء أرادت أم لا ، فإنَّ الدولة ستكون حينئذٍ طرفاً في النزاعات منذ أن تبلغ هذه حداً من الأهمية . وفي هذا مثال على آليات التسييس التي درسناها سابقاً .

في مختلف هذه الحالات يكون دور الرأي العام حاسماً . فإذا دعم مطالب المضربين ، فإنه يمكن أنْ يُكره الدولة على تقديم تنازلات إنْ كانت معنية بالنزاع بصفتها رب عمل ، أو على التدخل لصالح العمال ، إنْ كان الأمر يتعلق بمشروع خاص . أما إذا كان الرأي العام ، بالعكس ، معادياً للمضربين أو لا مبالي تجاههم لأنَّ الإضراب يُزعج المنتفعين ، أوْ لأنَّ مطالب المضربين مُبالغ فيها ، أو لأن الفائدة من الإضراب غير مُدركة ، فإنَّ الحكومة لن تخشى حينئذٍ من أنَّ موقفاً حازماً من جانبها سيجعلها غير شعبية . ولهذا فإنها توافق على الدخول بتجربة قوة سيكون لها فيها الغلبة بشكل طبيعي . إنَّ كل هذا سيتيح المجال للعبة بارعة تُبرزها بوضوح الإضرابات في المرافق العامة . ففي مثل هذه الاضرابات يكون على النقابات أنْ تُظْهِرَ قوتها ، فتخلق صعوبات للحكومة لكي تدفعها للمصالحة . إنها تعمل على توجيه الاستياء ، الذي يثيره الإضراب لدى السكان ، نحو السلطات العامة ، التي يُنَدِّدَ بتصلُّبها أو بلا مبالاتها تجاه مصير العمال ، وذلك بدل أنْ ينقلب الاستياء ضدهم . إنَّها مهمة صعبة ، بالنظر لأنَّ الحكومة تقوم عادة بدعاية معاكسة . وينجم عن هذا أنَّ الأسلحة الأكثر فعالية تصبح أيضاً الأقل سهولة من حيث الاستعمال : فقطع التيار ، أثناء إضرابات الكهرباء ، يشلّ حياة البلاد ، ويُعَدُّ غير شعبي جداً . وعليه فإنَّ من الصحيح جداً أنَّ الاضراب ، عندما يكون له توريطات سياسية ، يُعَدُّ وسيلة للتأثير على الحكومة عبر الرأي العام .

184 ـ العنف

إنَّ نفس نموذج التحليل يمكن أنْ يُطبق على أساليب أخرى للعمل تكتسي أيضاً مظهر الإبتزاز . لكنه ، في هذه المرة ، ليس ابتزازاً بسبب إيقاف العمل ، وإنما ، بصراحة ، بسبب الفوضى والعنف . لقد سبق أنْ أشرنا لهذا النوع من الممارسات (المظاهرات الجماهيرية ، حواجز الطرق ، رمي الفاكهة والخضار على الطريق العام ، أعمال ضد استيراد المنتجات الأجنبية ، وضد الجبايات والمراقبات الضريبية الخ . . . .) حين دراستنا لمنظمات المزارعين والتجار التي تخصَّصَت فيها . إنَّ وسائل العمل هذه تشكل بدائل عن الإضراب ، إما لأنَّه مستحيل ، كما هو الحال بالنسبة للمزارعين المُلاَّك ، وإمَّا لأنه صعب الاستعمال : كما هو الحال بالنسبة لاضرابات صغار

التجار ، كإضرابات باعة الخضار والفاكهة بالمفرق التي تزعج بدون شك المستهلكين والمنتجين ، لكنها تخدم ، بشكل خاص ، مصالح الخصم الرئيس ، أي أصحاب المخازن الكبرى . لهذا السبب ، فإن مثل هذه الأعمال تكون نادرة ، وقصيرة المدة وقليلة الفعالية . وبالعكس ، فإن المظاهرات العامة لا تبدي مثل هذه العيوب . فهي مُلفتة للنظر وتهدف إلى « إثارة حساسية » الرأي العام . إنها تعني مباشرة الحكومة لأنها تضع النظام العام قيد الاتهام . ونظراً لأنها تتضمن دائماً المجازفة بالتحول إلى فوضى عامة ، فإنها تشكل وسيلة مضمونة أكثر لدفع السلطات العامة لتقديم تنازلات ، بما فيها غالباً التنازلات الوقائية والتنازلات التي تُقاس حول طاولة المفاوضات . لكن هذا الوضع يُعَدُّ بالتأكيد غير سليم ، كما يشكل دائرة مُفرغة : لأن السلطة إذا قاومت ستجازف بزيادة الفوضى ، وإذا تنازلت ستجازف بمضاعفتها . إنَّ فنّ تجنب هذه الأخطار المتناقضة ، في وقت واحد ، يشكل اليوم أحد الاختبارات الأساسية التي تسمح بقياس كفاءة أي فريق قيادي على الحكم .

إن تقنيات التخويف المختلفة هذه ، التي قد تصل أحياناً لحد استعمال القوة يمكن أن تُعَدَّ وسائل للضغط بالقدر الذي تندرج فيه ضمن منظور استراتيجي : فأولئك الذين يستعملونها لديهم هدف دقيق . وهم لا يُصَمِّمُون على السير في هذا الطريق إلاَّ بالقدر الذي لا يصبح فيه عملهم متناقضاً مع أهدافهم . ولهذا السبب فإنهم يحذرون من البقاء في هذه المنطقة الغامضة التي يكون العنف فيها مُهَدِّداً ، لأنَّ الأمر يتعلق هنا بوسيلة ضغط بالنسبة لهم ، ولكن من دون أنْ يصل مع ذلك إلى النقطة التي يتعذر إصلاحها . أما إذا وصل الأمر بالفعل إلى هذا الحد ، فإنَّ الحكام سيكون بمقدورهم ، بدعم من الرأي العام ، الشروع في الهجوم المضاد .

إنَّ تطور « أحداث » أيار 1968 كانت بليغة الدلالة في هذا الصدد : ففي البداية حصل التحرك الطلابي على دعم الرأي العام . ولكن اعتباراً من لحظة معينة ، من الصعب تحديدها بدقة ، بدأ الرأي العام يتحول ، وأصبح استخدام القوة ممكناً من قبل السلطات العامة .

إنَّ كل هذا يُظهر أن هناك فرقاً حقيقياً ، من حيث الطبيعة ، بين الابتزاز والعنف اللذين تستعملهما مجموعات الضغط أحياناً ، وبين الإرهاب التي تلجأ له المجموعات السرية الصغيرة : فالأولى تهدف للوصول الى أهداف دقيقة ومحدودة ، وينبغي أنْ تأخذ بالحسبان الوضع والرأي العام . أما الإرهاب فليس إلاَّ وسيلة تدمير تهدف لإثارة الفوضى التي يأمل الإرهابيون بالاستفادة منها . إنَّ مجموعات الضغط تعمل ضمن النظام حتى ولو كانت تهدف رسمياً لاختفائه ، في حين أنَّ المجموعات السرية الصغيرة

تعمل ضد النظام حتى ولو كانت ، بفعل الخوف الذي توحي به للنفوس ، تؤدي في الواقع الى تقويته .

الشعبة الرابعة
وظائف مجموعات الضغط

185 ـ وظائف مجموعات الضغط ووظائف الأحزاب

رأينا ما هي وظائف الأحزاب السياسية . ولهذا فإنَّ من المريح ، من أجل التصدي لمسألة وظائف مجموعات الضغط ، القيام بمقارنة معها . هناك ملاحظة أولى تفرض نفسها . وهي أن مجموعات الضغط لا تشارك في الإنتخابات السياسية . لهذا فإنها لا تقوم بوظائف المشاركة في التعبير عن الانتخاب أو في انتقاء المرشحين . لكنه ينبغي ملاحظة أن هذا الفرق لا يرتبط « بطبيعة » مجموعات الضغط وإنما باختلاف موقعها . وبالفعل ، فإنه منذ أن يوجد نظام إنتخابي تشارك فيه مجموعات الضغط بصفتها تلك ، كما هو الحال بالنسبة للنقابات في الانتخابات المهنية ، فإن دورها يبدو مشابهاً كلياً لدور الأحزاب : فهي تقترح اختيارات على العمال ، وتنتقي المرشحين المدعُوِّين لأنْ يصبحوا أُطر الحركة النقابية . إنَّ النقابات ، التي تُعَدُّ مجموعات ضغط إزاء النظام السياسي ، هي أحزاب حقيقية بالنسبة للانتخابات المهنية . لهذا يبدو منذ الآن أنَّ الفرق بين هذين النموذجين من المنظمات هو أقل مما يمكن أنْ نظن في البداية . إلَّا أنَّ القضية الأصعب هي التي تطرحها وظيفة الدمج الاجتماعي . أليس من المفارقة الإدعاء بأن مجموعات الضغط يمكنها أنْ تلعب مثل هذا الدور ؟

186 ـ هل مجموعات الضغط عوامل للدمج الاجتماعي ؟

إنَّ من الصحيح أنَّ مجموعات الضغط تبدو في البداية كقوى مطلبية ، وهذا يقود لعدة نتائج . إنَّ بإمكانها أولاً أنْ تستغني كلياً عن البرامج ، في حين أنَّ هذا الأمر سيكون صعباً بالنسبة لحزب سياسي . وبما أنَّ مهمتها لا تكمن في إدارة الأعمال ، فإنَّ بإمكانها إذن أنْ توفر القيام بتفكير إيجابي حول هذه القضايا ، والاكتفاء بصياغة طلبات ملموسة(3) . من جهة أخرى ، فإن المجموعات هي منظمات غير مسؤولة مع ما يتضمنه

---

(3) لا ينبغي مع ذلك المبالغة في تقدير هذا الفرق . فبرامج الأحزاب تختزل غالباً بشكل كاتالوكات تتضمن وعوداً غوغائية . وبالعكس ، فإن بعض مجموعات الضغط ، وبخاصة المنظمات النقابية ، تضع أحياناً برامج حول مواضيع ترى أنها تدخل ضمن اختصاصتها . فعلى سبيل المثال قامت الاتحادية الفرنسية للعمال (C.F.D.T) ، في إطار حملتها المعادية للطاقة الذرية ، بوضع برنامج حقيقي في مجال الطاقة . صحيح أن هذه المنظمة النقابية تميل لتجاوز الوظيفة المطلبية البحتة وللتطلع لتولي مسؤوليات في مجال التحديد الإيجابي للمستقبل السياسي والاجتماعي . إلَّا أن هذا التطور لقي على ما يبدو تهديماً متبايناً لدى الأجراء .

هذا من رفض وديماغوجية . ولكن أليس مثل هذه الاتجاهات مقصورة على فكرة الدمج الاجتماعي نفسها ؟ ألَنْ تؤدي هذه الاتجاهات بشكل حتمي إلى شحذ الصراعات ، وتنمية التوترات ، وباختصار إلى تهييج الاتجاهات الحرفية الكامنة في الجسم الاجتماعي ؟ ألن تجازف في النهاية بالتسبب في انفجار هذا الجسم ؟

إنَّ كل هذا صحيح بالتأكيد . إنه صحيح طالما أنَّ العمل المطلبي يبدو بالدرجة الأولى كعمل هَدَّام لكنه ، في الواقع ، يتضمن نفس الازدواجية التي يتضمنها عمل الأحزاب السياسية . لقد رأينا أنَّ دور الأحزاب كان مُبهماً ، وأنها كانت ، في آن واحد ، عوامل للنظام والفوضى . إنَّ نفس التحليل يمكن أنْ يطبق على مجموعات الضغط . فهي ، بصفتها ناطقة باسم الاتجاهات العميقة لهذا القطاع أو ذاك من الرأي العام ، تؤمِّن إذن تعبيراً عاماً عن تطلعات ما كان بإمكانها أنْ تُعبِّر عن نفسها . وبهذا ، فإنها تُقَلِّل من مشاعر الحرمان لدى الأفراد المعنيين . ويُضاف إلى هذه الفعالية ذات الأهمية الكبيرة بالرغم من كونها رمزية ، فعالية أخرى ملموسة . فعمل مجموعات الضغط ، في شكله العادي ، يؤَمِّن للأفراد الذين تُمثلهم حداً أدنى من الرضى . وهذا الحد الأدنى لا يضمن أي شيء آخر ،أنَّ بالإمكان الحصول عليه بطريقة مختلفة . إنَّ السلطات العامة ، حتى ولو كانت مستنيرة ، هي مثل أرباب العمل ، لا تنزع للتنازل أبداً عَمَّا يمكنها الاحتفاظ به . ولهذا فإنه يمكن القول بأنَّ مجموعات الضغط ، عندما تجبر السلطات العامة على التراخي من أجل تجنب الاخفاق ، تتصرف بصفتها الحليفة الموضوعية لهذه السلطات أو بالأحرى للنظام الاجتماعي القائم . إنَّ النظام ، الذي تكون فيه القوى المطلبية عاجزة ، يمكن أن يكون مستقراً في الظاهر ، لكنه يجازف على المدى البعيد بإثارة انفجار مفاجىء ومُدَمِّر ، مصنوع من كل الاستياءات المتراكمة . بهذا المعنى ، تقوم مجموعات الضغط بتدعيم النظام الذي تعطي الانطباع بأنها تُفْسِدُه .

إنَّ مجموعات الضغط تلعب أيضاً دور الدامج بالقدر الذي تقوم فيه ، كالأحزاب ، بدور الوسيط بين القاعدة والقمة ، أي بين مُوَكِّليها والسلطات العامة . فمن الأسفل للأعلى ، تقوم بهذا الدور بشكل علني : إنَّه العمل المطلبي ، الذي من خلاله تعرض رغبات الأعضاء ، بعد تنقيتها من مظاهرها المتطرفة والفوضوية ، وبعد قيامها أحياناً بكبح مناضلي القاعدة ، وخاصة في الحالة التي تفكر فيها ضمن منظور استراتيجي سياسي شامل ، وتحرص على تجنب القيام بأعمال لا مسؤولة تُوصف بلغتها « بالنزعة المغامرة » . ولكن ، في المعنى الآخر (الذي يمثل المظهر الثاني الذي يقوم المعنيون ، لأسباب بديهية، بالتقليل من قيمته ، إنْ لم يقوموا بإخفائه كلياً) فإنَّ مجموعات الضغط ، بعد أن تتناقش مع السلطات العامة وتعقد معها إتفاقات ، تعمل

على تأمين القبول بهذه الاتفاقات ثم احترامها . إنَّ من النادر ، بالفعل ، أنْ تؤدي المفاوضات الجارية لإشباع مطالب المعنيين بشكل تام . ففي هذا الميدان ، كما في غيره ، تكون الحلول عموماً عبارة عن حلول وسط . فالمجموعات ، بصفتها هيئات واقعية ومسؤولة ، تقرر الاكتفاء بها لأنها تعلم أنَّ من المستحيل الحصول على ما هو أفضل . أمَّا الأعضاء فإنهم لا يكونوا واعين دائماً لميزان القوى أو أنَّهم يَدَّعُون أنفسهم مُنقادين وراء بعض الأوهام الوجدانية . إنَّ عمل القادة ، في هذه الحالة ، يستهدف إخضاع بؤر المقاومة : هكذا تُظهِرْ النقابات العمالية لأعضائها أنهم بتطويلهم أمد الاضراب إنما يجازفون بتحويل نصف النصر إلى هزيمة كاملة . كما يحاول قادة المنظمات الزراعية أن يظهروا لمناضليهم بأنهم سَدُّوا الطرقات بما فيه الكفاية ، وأن تماديهم في هذا الأمر سيؤدي لقلب الرأي العام ضدهم . وفي كل هذه الحالات ، تَحُدُّ المجموعات من إتساع الفوضى . أمَّا لو كانت غائبة أو مُجرَّدة من أهليتها ، فإن النتيجة تظهر سريعاً : فنظراً لعدم وجود محاورين صالحين ، فإنَّ السلطات العامة ستجد نفسها في مواجهة غضب شامل لا يمكن الإمساك به ، ولن يأتي شيء للتخفيف من تطوره .

إنَّ هذا لا يعني ، بالتأكيد ، أنَّ كل مجموعات الضغط ستكون مستعدة للإندماج ، ولو جزئياً ، في النظام السياسي ـ الاجتماعي القائم . وفي الواقع ، فإنها لا تقبل أن تتطور في هذا الاتجاه إلَّا بالقدر الذي ينعكس فيه ميزان القوى ، أي بالقدر الذي تشعر فيه أنها قوية بما فيه الكفاية لأنْ تفرض بنفسها على السلطات العامة قرارات تكتفي هذه السلطات بالمصادقة عليها . وبالعكس ، فإن النقابات العمالية ترفض دائماً الإندماج ، لأنها ترفض أن تقوم رسمياً وبشكل كامل بما تقوم به موضوعياً وبشكل جزئي . إنَّ ضرورة التوفيق بين المبادىء المُعلنة والممارسة الفعلية ، وبالعكس ، تُوَلِّد استراتيجيات مُعقدة ، وقد تبقى غير قابلة للفهم إذا لم يكن حاضراً في الذهن الطابع المُبهم للنقابة : فهي ، بصفتها قوة سياسية ، على الأقل موضوعياً ، تؤكد أطروحات غالباً جذرية ، لكنها تُطبِّق تكتيكاً حذراً بصفة عامة . وبصفتها مدافعة عن مصالح محددة بدقة تكون مكبوحة ، بشكل متناوب ، بسبب « نقص الروح القتالية لدى العمال » أو مُتَجَاوَزة من قبل « مبادراتهم العفوية » . إنَّ التوفيق بين كل هذه الأمور ليس سهلاً ، ولهذا لا ينبغي الاندهاش لرؤية الفرقاء الاجتماعيين يفعلون عكس ما يعلنون ، ويعقدون إتفاقيات مُرْضية وصلبة بالرغم من عدم إتفاقهم الأساسي حول طبيعة وغايات وتنظيم المجتمع . كما أنَّه لا ينبغي الاندهاش أيضاً من أنَّ مثل هذا السلوك يمكن أن يكون موضوعاً لتقويمات متناقضة : فإذا قام الاتحاد العام للعمال ، على سبيل المثال ، بتفكيك إضراب ، فهل يكون بهذا قد

نفّذ لعبة الحكـومة ، أم أراد تجنب أنْ تـدفع الفـوضى الناخبـين للتصويت لأحـزاب اليمين ، أم رأى ، في ضوء تقويمه لميزان القوى ، أن الحركة تتجه نحو فشل مؤكد ، مع كل ما يتضمنه هذا الفشل من مساوىء ؟ في الواقع ، إنَّ مختلف وجهات النظر هذه يمكن أنْ تكون صحيحة في آن واحد . لأنَّ هذه التفسيرات والإدانات والتبريرات لنفس الواقعة لا تقوم إلَّا بتحليل حقيقة واحدة ومعقدة ومُبهمة مثل كل حقيقة سياسية ، من زوايا مختلفة .

187 ـ إختلاف في الموقع أم في الطبيعة

ينجم عن كل هذا أنَّ وظائف مجموعات الضغط هي بالنهاية أقل اختلافاً بكثير عن وظائف الاحزاب السياسية مما يُفترض عموماً . إنَّ التقارب بينهما يمكن أنْ يصل إلى ما هو أبعد في بعض الأوضاع السياسية . تلك هي الحالة في فرنسا في سنوات الستينات وبداية السبعينات . في تلك الفترة ، كما رأينا ، كانت الأحزاب محرُومة من جزء كبير من قدرتها على المبادرة . وكان يبدو أنَّ أحزاب المعارضة فقدت ، بعد أملها بتحقيق نصر سريع ، كل وسيلة للتأثير على قرارات الحكومة . أما أحزاب الأغلبية فبقيت تمثل الدعامة الضرورية للسلطة ، لكنها تخلت عن ممارستها لها إلى مؤسسات لم تكن تسيطر عليهـا بالفعـل ، كرئـاسة الجمهـورية والحكـومة والإدارة . ولهـذا فإن الاختـلافات الوظيفية ، المرتبطة بمعيار ممارسة السلطة ـ وهي الممارسة الطبيعية بالنسبة للأحزاب . والمُستبعدة بالنسبة لمجموعات الضغط ـ كانت تتجه نحو التلاشي . أما الأمر الوحيد الذي بقي قائماً فهو كون أنَّ الحكام كانوا يُختارون في أغلبيتهم من قبل الأحزاب ، وأنَّ على أعضاء مجموعات الضغط أن يتلقوا مَسْحَةَ الانتخـاب العام والشـامل إن كـانوا يريدون الشروع في العمل السياسي . وفي نفس الوقت ، كانت قوة التعبئة والتشاور لدى مجموعات الضغط ، وفي مقدمتها النقابات ، تبدو سليمة . ولهذا كان يتم نقل الجزء الأساسي من المطالب عبرها . إنَّ هذا الوضع يتضمن درساً دائماً حتى ولو كان يعود للماضي : إنَّه يُظهر أنَّ لدى مجموعات الضغط ميلاً لأنْ تصبح بدائل حقيقية للأحزاب عندما تبدو هذه الأحزاب في حالة تبعية شديدة للسلطة ، كما هو الحال بالنسبة لأحزاب الأغلبية ، أو عاجزة بشكل كامل ، كما هو الحال بالنسبة لأحزاب المعارضة . وبعبارة أخرى ، فإنه إذا بدا الوضع السياسي مسدوداً بشكل كامل فإنَّ مجموعات الضغط تبدو كالقناة الوحيدة التي يمكن عبرها التعبير ليس فقط عن المطالب القطاعية والحرفية ، وإنما أيضاً عن الاستياء المنتشر الذي لا يجد لهُ مُتَنَفَّسَاً .

تلك كانت بالفعل الحالة ظل الجمهورية الخامسة ، أو على الأقل خلال الفترة التي لم يكن فيها أي تناوب سياسي يبدو ممكناً . لقد ظهرت النقابات ، بشكل خاص ،

بصفتها القوى الوحيدة القابلة للقيام بعمل فَعَّال من أجل تعديل إتجاه إرادة السلطة المنتصرة ، والحاضرة في كل مكان ، والتي كانت تجد في نجاحها تأكيداً على عدم قابليتها للإفلاس . ولكن بقدر ما كانت النقابات تعطي الشعور بأن العمل ما زال ممكناً ، فإنَّها كانت تقوم ، تبعاً لما قلناه أعلاه ، بلعبة السلطة : لقد كانت تمنعها من أنْ تغفو بشكل نهائي ، وكانت تُقَلِّل من الضعف المولود من قوتها الخاصة . ولو كانت السلطة قد فهمت هذا الأمر ، لكان باستطاعتها ، على وجه الاحتمال ، توفير أحداث أيار 1968

188 ـ دور النقابات في أيار 1968

إنَّ هذا الحدث يشكل بالفعل مثالاً بارزاً جداً لكل ما أتينا على عرضه[4] . لقد حدث الإنفجار بالفعل في لحظة دقيقة جداً ، والثورة الطلابية لم تكن إلَّا وسيطاً لاستياء كامن . ففي كانون الأول 1965 أعيد انتخاب الجنرال ديغول لمدة سبع سنوات ، كما أُبقي على جورج بومبيدو في وظيفته كوزير أول . وفي آذار 1967 احتفظت الأغلبية البرلمانية بتفوقها ، ولو بشكل بسيط ، لمدة خمس سنوات أخرى . وأخيراً ، وفي مواجهة وضع إقتصادي متدهور (إرتفاع نسبة البطالة ، وإنخفاض القوة الشرائية) بدا العمل النقابي نفسه عاجزاً : ففي الأشهر السابقة ، انتهت عدة إضرابات كبرى بالفشل . وباختصار ، كان الوضع يبدو مسدوداً من كل الجهات . وهنا كان يجب البحث عن السبب الرئيس « للأحداث » ، حتى ولو لعبت فيها عوامل أخرى .

لكن مجرى هذه الأحداث ونهايتها ، أبرزت ، من جهة أخرى ، الدور الذي لعبته المنظمات النقابية . ففي البداية ، كان موقفها يتسم بالحذر : فهي لم تُثِر الأحداث ، وحتى لم تتنبأ بها ، وإنما اتبعت في ذلك « قطعانها » . إلى أي كان يذهب هؤلاء ؟ لا أحد يعرف . وفي هذا أحد عوامل القلق . لكن أي موقف آخر سيكون انتحارياً . فلكي تحتفظ برصيدها ، ويكون لديها حظ في الإمساك فيما بعد بالوضع بيدها كان على المنظمات النقابية أنْ تُطلق العنان لموجة الاستياء . في الفترة الأولى كان هناك إذن نوع من التصريف الوطني . وقد قامت النقابات فقط بقطع الطريق على المبادرات الأكثر مغامرة ، مثل « التآخي » بين الطلاب والعمال الذي لم يكن يغري ، على ما يبدو ، هؤلاء . أما فيما بعد فقد شرعت النقابات بإجراء محادثات مع السلطات العامة . وكان هذا الأمر حدثاً ملحوظاً وذا نتائج كبيرة جداً . فقد استطاعت النقابات

---

(4) إنَّ المغزى والمدى الدقيق « لأحداث » أيار 1968 ما زالت غامضة الى حد كبير حتى يومنا هذا . إننا لا نزعم هنا أننا نعطيها تفسيراً شاملاً ولا أن نسرد قصتها . وإنما نريد فقط أن نبرز قيمة البُعد الدلالي للقضية الذي من شأنه أن يوضح التفصيلات السابقة .

بالفعل أنْ تنزع للقيام « بالنضال الأخير » . إنّ عدة إشارات كانت تدفع للاعتقاد بأن ساعة النصر أزِفَّت . ولكن بالرغم من خطورة الموقف ، فإنها لم تتنكر للحكام ، ولم ترفض النقاش معهم . لقد كانت تعلم أنَّ السلطة ما زالت قوية ، بالرغم من الظاهر ، وأنَّ الأمور ستدخل ثانية في النظام اليوم أو غداً : ولهذا فإنَّ من الأفضل التحلّي بالتعقل والحصول على تنازلات دائمة ، طالما أننا ما زلنا في موقع قوة . لكن النقابات ، بمراهنتها على العودة للنظام ، سهَّلت هذه العودة . وساعدت بشكل ملحوظ السلطة ، بالرغم من اللعنات المتعاكسة التي تبادلتها معها . لقد سمحت واقعيتها أولاً بتجنب تجذُّر الوضع وتوجُّهِه نحو الحرب الأهلية . كما قَدَّمت ، ثانياً ، محاورين للحكومة . فبدونها لم تكن السلطة ، التي قررت تحت ضغط الأحداث التفاوض ، تجد شخصاً تتحدث إليه . وأخيراً ، فإنه عندما عُقِدَت إتفاقيات غرونيل ، التي تَمَّ التفاوض بشأنها بين أرباب العمل والنقابات تحت رعاية الوزير الأول ، وضعت النقابات كل ثقلها من أجل القبول بها . ومع ذلك فقد وجدت بعض الصعوبات في هذا السبيل ، لأن « القواعد » ، التي نما لديها تأثير المجموعات اليسارية المتطرفة ، والتي لم تكن تستعجل العودة إلى رتابة الأيام الماضية ، كانت ترفض التسوية . وقد بدا الوضع مسدوداً من جديد ، وأخذت « المغامرة » تهدد من جديد : وقد أخذت مظاهرة 29 أيار ، التي دعمها الاتحاد العام للعمال بشكل مكثف ، منحىً سياسياً بشكل صريح .

لكن الجنرال ديغول ، الذي بقي عمله متردداً منذ بداية الأزمة ، إستعاد ثانية السيطرة على الموقف بخطابه الذي ألقاه ، يوم 30 أيار ، عبر الإذاعة والتلفزة . لقد تضمن هذا الخطاب بالفعل ضربة معلم : فقد أعلن حَلَّ الجمعية الوطنية . ولكن في ماذا تُعَدُّ هذه الخطوة ضربة معلم ؟ أليس هناك عدم تناسب بين خطورة الوضع ومثل هذا القرار ؟ لا ، لأن الحل يتطلب إجراء انتخابات جديدة . ولهذا لم يكن أمام أعداء النظام إلَّا حَلَّيْنْ. فإمَّا أن يمنعوا حدوث الانتخابات ، ولكنهم في هذه الحالة سيضعون قيد التساؤل النظام الديمقراطي نفسه الذي ما زالت تتعلق به الأغلبية الساحقة من الفرنسيين . وإمَّا أنْ يقبلوا بالمنازلة في الميدان . لكنَّ عِبْأهم كان رصيناً لأن أغلبية الناخبين مَلَّتْ بما فيه الكفاية من الفوضى . ولهذا كان ينبغي تطبيع الوضع في أسرع وقت ممكن من أجل الحَدِّ من الأضرار . وفي هذه المرة ، نجحت النقابات ، وبشكل خاص الاتحاد العام للعمال ، في فرض العودة للعمل ، ولا سيما في المرافق العامة . أما الإضرابات المُتبقِّية فتمَّت تصفيتها شيئاً فشيئاً .

هكذا رأينا ، بالإجمال ، كيف عَملَت خلال فترة وجيزة من الزمن ، مختلف نماذج الاستراتيجيات النقابية والتضامنات الموضوعية والمُبهَمَة التي تُوَحِّد بين النقابات

والحكام . كما رأينا أيضاً إلى أيِّ حدٍ يُعَدُّ تبسيطياً التطلع لوصف العالَم السياسي إنطلاقاً من أدوار مُحَدَّدة سلفاً . وفي الواقع ، فإنَّ مختلف نماذج المنظمات ترى أنَّ عملها يتحدد ويتعدَّل ويتحول من قبل مجموع الوضع السياسي في لحظة معينة .

فهرست

الجزء الثاني : المفاهيم

الجزء الثالث : القوى الفاعلة



تصميم الغلاف : « لينا الصبّان »

هذا الكتاب

يتناول ماهية علم السياسة وبالتالي ما يتعلق وما لا يتعلق به ، ما يمكن أن ننتظره منه وما لا يمكن ، ومحتواه والسمات العامة للعلم ، وماهية السياسة مع تحليلها وظاهراتها ، كما يربط العلاقة بين العلم والسياسة ، كما يعرض للمفاهيم السياسية ، كسلطة سياسية ونماذج وتحليل النظام السياسي والايديولوجيات والدعاية السياسية . كما يركز على القوى الفاعلة التي تسكن العالم السياسي وتحركه .

يطرح مفهوم الحزب السياسي وتعريفه وتصنيفه ووظائف الأحزاب السياسية مع نماذج للاحزاب السياسية الكبرى ، كما يتعرض لمفهوم مجموعات الضغط وتصنيفها ووسائل عملها وتأثيرها على الرأي العام ووظائفها .



المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع